# شرح التسهيل

## تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد

تأليف

جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله
ابن مالك الطائي الجياني الأندلسي
المتوفى سنة ٦٧٢ هـ

تحقيق

محمد عبد القادر عطا  طارق فتحي السيد

الجزء الثاني

منشورات
محمد علي بيضون
لنشر كتب السنة والجماعة
دار الكتب العلمية
بيروت - لبنان

جميع الحقوق محفوظة

Copyright ©
All rights reserved
Tous droits réservés

جميع حقوق الملكية الادبية والفنية محفوظة
لـدار الكتب العلميـة بـيروت ـ لبـنان

ويحظر طبع أو تصوير أو ترجمة أو إعادة تنضيد الكتاب كاملاً أو مجزأ أو تسجيله على أشرطة كاسيت أو إدخاله على الكمبيوتر أو برمجته على اسطوانات ضوئية إلا بموافقة الناشر خطياً.

**Exclusive Rights by**
**Dar Al-Kotob Al-ilmiyah** *Beirut - Lebanon*

No part of this publication may be translated, reproduced, distributed in any form or by any means, or stored in a data base or retrieval system, without the prior written permission of the publisher.

**Droits Exclusifs à**
**Dar Al-Kotob Al-ilmiyah** *Beyrouth - Liban*

Il est interdit à toute personne individuelle ou morale d'éditer, de traduire, de photocopier, d'enregistrer sur cassette, disquette, C.D, ordinateur toute production écrite, entière ou partielle, sans l'autorisation signée de l'éditeur.

الطبعة الأولى
١٤٢٢ هـ ـ ٢٠٠١ م

دار الكتب العلمية
بيروت ـ لبنان
رمل الظريف. شارع البحتري، بناية ملكارت
هاتف وفاكس: ٣٦٤٣٩٨ ـ ٣٦٦١٣٥ ـ ٣٧٨٥٤٢ (١ ٩٦١)
صندوق بريد: ١١ ـ ٩٤٢٤ بيروت ـ لبنان

Dar Al-Kotob Al-ilmiyah
*Beirut - Lebanon*
Ramel Al-Zarif, Bohtory St., Melkart Bldg., 1st Floor
Tel. & Fax: 00 (961 1) 37.85.42 - 36.61.35 - 36.43.98
P.O.Box: 11 - 9424 Beirut - Lebanon

Dar Al-Kotob Al-ilmiyah
*Beyrouth - Liban*
Ramel Al-Zarif, Rue Bohtory, Imm. Melkart, 1ère Etage
Tel. & Fax: 00 (961 1) 37.85.42 - 36.61.35 - 36.43.98
B.P.: 11 - 9424 Beyrouth - Liban

ISBN 2-7451-3285-7
9 782745 132857 90000>

http://www.al-ilmiyah.com/

e-mail: sales@al-ilmiyah.com
info@al-ilmiyah.com
baydoun@al-ilmiyah.com

بسم الله الرحمن الرحيم

## باب الأفعال
## الداخلة على المبتدأ والخبر

**ص: الداخل عليهما كان، والممتنع دخولها عليهما، لاشتمال المبتدأ على الاستفهام، فتنصبهما مفعولين، ولا يحذفان معًا أو أحدهما إلا بدليل، ولهما من التقديم والتأخير ما لهما مجردين، ولثانيهما من الأقسام والأحوال ما لخبر كان، فإن وقع موقعهما ظرف أو شبهه أو ضمير أو اسم إشارة امتنع الاقتصار عليه إن كان أحدهما، لا إن لم يكن ولم يعلم المحذوف.**

ش: أفعال هذا الباب هى النوع الثالث من نواسخ الابتداء، وآخر بابها؛ لأن جزأى الإسناد فيه مستويان فى النصب، كما هما فى باب الابتداء مستويان فى الرفع، فجعلا طرفين فى الترتيب، واكتنفا بابى كان وإن؛ لأن أحد الجزأين فيهما مرفوع والآخر منصوب فلم يفترقا.

وقد تقدم بيان ما تدخل عليه كان وما لا تدخل عليه، فلذلك أحلت عليه، إلا أن مما لا تدخل عليه كان ما اشتمل من المبتدآت على استفهام نحو: أيهم أفضل؟ وغلام من عنده؟ فهذا النوع لا يمتنع دخول أفعال هذا الباب عليه كما امتنع دخول كان عليه، فلذلك قلت بعد الداخل عليهما كان والممتنع دخولها عليهما: لاشتمال المبتدأ على استفهام. فيقال فى: أيهم أفضل؟ وغلام من عنده؟ أيهم ظننت أفضل؟ وغلام من ظننت عنده؟.

ولا يحذف أحدهما إلا بدليل، لا يجوز لك فى: ظننت زيدًا منطلقًا، أن تقتصر على منطلق، ولا على زيد، لئلا تذكر خبرًا دون مخبر عنه، أو مخبرًا عنه دون خبر، فإن دل دليل على المحذوف جاز الحذف، كقولك: قائمًا، لمن قال: ما ظننت زيدًا؟ وزيدًا، لمن

قال: من ظننت قائمًا؟ قال عنترة: [من الكامل][(١)]:

ولَقَدْ نَزَلْتِ فَلاَ تَظُنِّي غَيْرَهُ مِنِّي بمنزِلَةِ المُحَبِّ المكْرَمِ

أي: فلا تظني غيره كائنا. وقال آخر: [من الطويل][(٢)]:

كأن لم يكنْ بَيْن إذا كان بعده تلاقٍ ولكن لا إخال تلاقيا

أى لا إخال الكائن تلاقيا، أو لا إخال بعد البين تلاقيا. ومن المحذوف لدليل قول الشاعر: [من الطويل][(٣)]:

وأنتِ غَرِيمٌ لا أظنُّ قَضاءه ولا العَنَزِيُّ القَارِظُ الدَّهرَ جَائِيا

وقد يحذفان معًا إن وجدت فائدة، كقوله تعالى: ﴿**والله يعلم وأنتم لا تعلمون**﴾ [البقرة: ٢١٦]، وكقوله تعالى: ﴿**أعنده علم الغيب فهو يرى**﴾ [النجم: ٣٥]، وكقولهم: من يسمع يخل، وكقوله: [من الطويل][(٤)]:

بأيِّ كتابٍ أم بأيّةِ سُنّةٍ ترى حبَّهم عارا علىّ وتَحْسَبُ

فلو لم تقارن الحذف قرينة تحصل بسببها فائدة لم يجز الحذف، كاقتصارك على: أظن، من قولك: أظن زيدا منطلقا، فإنه غير جائز، فإن غرضك الإعلام بأن إدراكك

---

(١) البيت لعنترة فى ديوانه (ص١٩١)، أدب الكاتب (ص٦١٣)، الأشباه والنظائر (٤٠٥/٢)، الاشتقاق (ص٣٨)، الأغانى (٢١٢/٩)، جمهرة اللغة (ص٥٩١)، خزانة الأدب (٢٢٧/٣، ١٣٦/٩)، الخصائص (٢١٦/٢)، الدرر (٢٥٤/٢)، شرح شذور الذهب (ص٤٨٦)، شرح شواهد المغنى (٤٨٠/١)، لسان العرب (٢٨٩/١ - حبب)، المقاصد النحوية (٤١٤/٢)، وبلا نسبة فى أوضح المسالك (٧٠/٢)، شرح الأشمونى (١٦٤/١)، شرح ابن عقيل (ص٢٢٥)، المقرب (١١٧/١)، همع الهوامع (١٥٢/١).

(٢) تقدم الاستشهاد به.

(٣) البيت لذى الرمة فى ديوانه (ص١٣٠٧)، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر (٣٤٧/٢)، شرح الأشمونى (٤٣٢/٢).

(٤) البيت للكميت فى خزانة الأدب (١٣٧/٩)، الدرر (٢٧٢/١، ٢٥٣/٢)، شرح التصريح (٢٥٩/١)، شرح ديوان الحماسة للمرزوقى (ص٦٩٢)، المحتسب (١٨٣/١)، المقاصد النحوية (٤١٣/٢، ١١٢/٣)، وبلا نسبة فى أوضح المسالك (٦٩/٢)، شرح الأشمونى (ص١٦٤)، شرح ابن عقيل (ص٢٢٥)، همع الهوامع (١٥٢/١).

لمضمون الجملة بظَنٍّ لا بيقين، فتنزل من جملة الحديث منزلة: فى ظنى، فكما لا يجوز لمن قال: زيد منطلق فى ظنّى، أن يقتصر على: فى ظنّى، كذا لا يجوز لمن قال: أظن زيدًا منطلقًا، أن يقتصر على أظن. ولأن قائل: أظن أو أعلم دون قرينة تدل على تحدد ظن أو علم، بمنزلة قائل: النار حارة، فى عدم الفائدة، إذ لا يخلو إنسان من ظن ما، ولا عِلْم ما. ومنع الاقتصار على أظن ونحوه على الوجه المذكور هو مذهب سيبويه والمحققين ممن تدبر كلامه، كأبى الحسن بن خروف، وابن طاهر، وأبى على الشلوبين.

ومما يدل على ذلك من كلام سيبويه قوله فى باب إضمار المفعولين اللذين تعدى إليهما فعل الفاعل: وذلك أن حسبت بمنزلة كان، إنما تدخلان على المبتدأ والمبنى عليه، فيكونان فى الاحتياج على حال، ألا ترى أنك لا تقتصر على الاسم الذى بعدهما، كما لا تقتصر عليه مبتدأ، فالمنصوبان بعد حسب بمنزلة المرفوع والمنصوب بعد ليس وكان فى احتياجهما إلى المرفوع والمنصوب، فكما لا يقتصر على ليس وكان دون المرفوع والمنصوب، لا يقتصر على حسب ومرفوعها دون المنصوبين، وهذا واضح، ويؤيده قوله فى آخر الباب الذى يلى الباب المشار إليه، بعد ذكر حسب وأخواتها: والأفعال الأُخر إنما هى بمنزلة اسم مبتدأ، والأسماء مبنية عليها، ألا ترى أنك تقتصر على الاسم كما تقتصر على المبنى على المبتدأ. يريد أنك تقتصر على ضربت، كما تقتصر على المبتدأ وخبره.

ثم قال: فلما صارت حسب وأخواتها بتلك المنزلة جعلت بمنزلة إنّ وأخواتها إذا قلت: إنى، ولعلى؛ لأن إن وأخواتها لا تقتصر على الاسم الذى يقع بعدها. فجعل افتقار حسب وأخواتها مع فاعلها إلى الجزأين كافتقار إنّ ولعل مع منصوبيها إلى الخبر، وهذا أيضًا واضح، وفى هذا الكلام تسوية بين حسبت وأخواتها، فعلم أنه حين قال: لأنك قد تقول: ظننت فتقتصر، لم يقصد الإطلاق ولا الاختصاص، بل قصد التنبيه على أن بعض المواضع قد يقتصر فيه على الفعل ومرفوعه لقرينة تحصل بها الفائدة، واكتفى بظننت اختصارًا واتكالاً على العلم بمساواة غير ظننت بظننت.

وذهب ابن السراج والسيرافى إلى جواز الاقتصار على مرفوع هذه الأفعال مطلقًا، وكأن الذى دعاهما لهذا أن الأخفش قال فى كتابه المسمى بالمسائل الصغرى: تقول: ضربَ عبد الله، وظن عبد الله، وأعلم عبد الله، إذا كنت تخبر عن الفعل. هذا نصه،

والذى عندى فى هذا أن الأخفش لم يقصد جواز الاقتصار مطلقًا، بل مع قرينة محصلة للفائدة، كقولك لمن قال: من ظننى ذاهبًا؟ ظن عبد الله. ولمن قال: من أعلمك أنى ذاهب؟ أعلم عبد الله. ولذلك قال: إذا كنت تخبر، فإن الناطق بما لا فائدة فيه ليس بمخبر.

وأشرت بقولى: «ولهما من التقديم والتأخير ما لهما مجردين»، إلى أن الأصل تقديم المفعول الأول وتأخير المفعول الثانى، وأنه قد يعرض ما يوجب البقاء على الأصل، وما يوجب الخروج عنه، كما يعرض فى باب الابتداء، فإن لم يعرض موجب لأحد الأمرين جاز التقديم والتأخير، فمن موجبات البقاء على الأصل تساويهما فى تعريف أو تنكير نحو: ظننت زيدًا صديقك، وعلمت خيرًا منك فقيرًا إليك. ومن موجبات الخروج عن الأصل حصر المفعول الثانى نحو: ما ظننت زيدًا إلا بخيلاً. وقد بينت أسباب البقاء على الأصل والخروج عنه فى باب الابتداء مستوفاة، فأغنى ذلك عن استيفائها هنا، وأكتفى بالإحالة عليها.

**ثم قلت:** «ولثانيهما من الأقسام والأحوال ما لخبر كان»، أى لثانى مفعولى هذه الأفعال من ذلك ما لخبر كان، وإنما كان له ما قرر كذلك لتساويهما فى الخبرية واستحقاق النصب. وقد ذكرت الأقسام والأحوال هناك، فلم تكن هنا حاجة إلى ذكرها.

وقد يقع بعد إسناد هذه الأفعال إلى فاعلها ظرف أو جار ومجرور أو ضمير أو اسم إشارة، فيمتنع الاقتصار عليه، إن كان أحد المفعولين لا إن لم يكن أحدهما، فالاقتصار على «عندك» إذا قلت: ظننت عندك، جائز إن جعل ظرفًا لحصول الظن، وغير جائز إن جعل مفعولاً ثانيًا والآخر محذوف. والاقتصار على «لك» إذا قلت: ظننت لك، جائز إن جعل علة لحصول الظن، وغير جائز إن جعل مفعولاً ثانيًا والآخر محذوف. وكذا لو قلت: ظننته، أو ظننت ذاك مقتصرًا، جاز إن عنى بالضمير واسم الإشارة المصدر، ولم يجز إن عنى أحد المفعولين ولم يفهم الآخر بدليل، كقول من قيل له: أظننته صديقك؟ نعم ظننته.

وقال الفراء فى: ظننته ذاك، ذاك إشارة إلى الحديث، أجرته العرب مجرى المفعولين،

يقول القائل: كان من الأمر كذا كذا، فيقول المخبر: قد ظننت ذاك. قال ابن خروف: وهو قول لا بأس به. وقال أبو زيد فى مصادره: خلت ذاك إخاله خالا، والأظهر أن يكون ذاك إشارة إلى الحديث لذكره المصدر بعد.

**ص: وفائدة هذه الأفعال فى الخبر ظَنٌّ أو يقين أو كلاهما، أو تحويل.**

**فالأول: حَجا يحجو، لا لغَلَبة ولا قصد ولا ردٍّ ولا سوق ولا كَتْم ولا حِفْظ ولا إقامة ولا بُخْل. وعَدَّ، لا لحسبان، وزَعَم، لا لكفالة ولا رياسة ولا سِمَن ولا هُزال. وجعل، لا لتصيير ولا إيجاد ولا إيجاب ولا ترتيب ولا مقاربة. وهَبْ غير متصرف.**

**وللثانى: عَلِم، لا لعُلْمَة ولا عِرْفان. ووجد، لا لإصابة ولا استغناء ولا حزن ولا حِقْد. وألفى مرادفتها. ودرى لا لخَتْل. وتَعَلَّمْ بمعنى اعلم غير متصرف.**

**وللثالث: ظن، لا لتُهمة. وحسب، لا للون. وخال يَخال، لا لِعُجْب ولا ظَلَع. ورأى، لا لإبصار ولا رأْيٍ ولا ضرب.**

**وللرابع: صَيّر وما رادفها من جعل، ووَهَب غير متصرف، ورَدّ، وتَرَك، وتَخِذ، واتَّخذ، وأكان.**

**وألحقوا برأى العلمية الحُلمية، وسَمِع المعلقة بعين، ولا يخبر بعدها إلا بفعل دال على صوت، ولا تُلْحَق ضَرَب مع المَثل على الأصح، ولا عَرَف وأَبْصَر خلافًا لهشام، ولا أصاب وصادف وغادر خلافًا لابن درستويه.**

**ش:** كل فعل لا يغنى مرفوعه عن مخبر به صالح للتعريف والتنكير، أو جملة تقوم مقامه، فهو من باب كان. وكل فعل لا يغنى منصوبه عن ثان مخبر به صالح للتعريف والتنكير، أو جملة تقوم مقامه، فهو من باب ظن. ويميز النوعين وقوعُ ثانى المعمولين بعد الضمير المسمى فصلا، أو اللام المسماة فارقة. فالوقوع بعد الفصل نحو: ﴿**ويرى الذين أوتوا العلم الذى أنزل إليك من ربك هو الحق**﴾ [سبأ: ٦]، و﴿**تجدوه عند الله هو خيرًا**﴾ [المزمل: ٢٠]، و﴿**جعلنا ذريته هم الباقين**﴾ [الصافات: ٧٧]، والوقوع بعد اللام الفارقة نحو: ﴿**وإنْ كانت لكبيرة**﴾ [البقرة: ١٤٣]، و﴿**وإنْ كادوا ليفتنونك**﴾ [الإسراء: ٧٣]، و﴿**وإنْ وجدنا أكثرهم لفاسقين**﴾ [الأعراف: ١٠٢].

وأفعال هذا الباب أربعة أنواع: نوع مختص بالظن، ونوع باليقين، ونوع صالح للظن وصالح لليقين، ونوع للتحويل من وصف إلى وصف.

**فمن الأول:** حجا كقوله: [من البسيط][(١)]:

قَدْ كنتُ أَحْجُو أبا عَمْرٍو أخا ثِقَةٍ حتَّى أَلمتْ بنا يومًا مُلِمّاتُ

أراد: قد كنت أظن، فعداه إلى مفعولين هما فى الأصل مبتدأ وخبر كما يفعل بأظن. ولحجا استعمالان آخران هى فى أحدهما متعدية إلى مفعول واحد، وفى الآخر لازمة، فالأول أن يكون بمعنى غلب فى المحاجاة، وبمعنى قصد، وبمعنى رد، وبمعنى ساق، وبمعنى كتم، وبمعنى حفظ. والثانى أن يكون بمعنى أقام، وبمعنى بخل.

ومن أخوات حجا الظنية عدّ لا بمعنى حسب، كقول الشاعر: [من الطويل][(٢)]:

فلا تَعْدُدِ المولى شَرِيكَكَ فى الغِنى وَلَكنَّما المولى شَرِيكُكَ فى العُدْمِ

وكقول الآخر: [من الخفيف][(٣)]:

لا أَعُدّ الإِقْتَار عُدْمًا ولكنْ فَقْدُ مَنْ فقدتُه الإِعْدامُ

ومن أخوات حجا الظنية زعم الاعتقادية، كقول الشاعر: [من الطويل]:

---

(١) البيت لتميم بن مقبل فى تخليص الشواهد (ص٤٤٠)، شرح التصريح (٢٤٨/١)، المقاصد النحوية (٣٧٦/٢)، ولم أقف عليه فى ديوانه، وله أو لأبى شبل الأعرابى فى الدرر (٢٣٧/٢)، وبلا نسبة فى أوضح المسالك (٣٥/٢)، شرح شذور الذهب (ص٤٦٣)، شرح ابن عقيل (ص٢١٥)، لسان العرب (٣١٥/٢ - ضربج، ١٦٧/١٤ - حجا)، همع الهوامع (١٤٨/١).

(٢) البيت للنعمان بن بشير فى ديوانه (ص٢٩)، تخليص الشواهد (ص٤٣١)، الدرر (٢٣٨/٢)، شرح التصريح (٢٤٨/١)، المقاصد النحوية (٣٧٧/٢)، وبلا نسبة فى أوضح المسالك (٣٦/٢)، خزانة الأدب (٥٧/٣)، شرح الأشمونى (١٥٧/١)، شرح ابن عقيل (ص٢١٤)، همع الهوامع (١٤٨/١).

(٣) البيت لأبى دؤاد الإيادى فى ديوانه (ص٣٣٨)، الأصمعيات (ص١٨٧)، الأغانى (١٣٩/٢، ٢٩٩/١٦، ١٥٥/١٧)، تخليص الشواهد (ص٤٣١)، خزانة الأدب (١٢٥/٨، ٥٩٠/٩، ٥٩١، ٥٩٢)، الدرر (٢٣٨/٢)، الشعر والشعراء (٢٤٤/١)، المؤتلف والمختلف (ص١١٥)، المقاصد النحوية (٣٩١/٢)، وبلا نسبة فى همع الهوامع (١٤٨/١).

فإن تَزْعُمِينى كنتُ أجهلُ فيكم  فإنى شَرَيْتُ الحلمَ بَعْدَكِ بالجَهْلِ[١]

ومصدر زعم هذه: زَعْم وزُعْم وزِعْم، ويقال: زعم بمعنى كفل، وبمعنى رأس فيتعدى إلى مفعول واحد مرة وبحرف جر أخرى. ويقال: زعمت الشاة بمعنى سمنت، وبمعنى هزلت فلا يتعدى.

ومن أخوات حجا الظنية جعل الاعتقادية كقوله تعالى: ﴿**وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن إناثًا**﴾ [الزخرف: ١٩]، أى: اعتقدوهم. وهذه غير التى للتصيير، وسيأتى ذكرها، وغير التى بمعنى أوجد كقوله تعالى: ﴿**وجعل الظلماتِ والنورَ**﴾ [الأنعام: ١]، وغير التى بمعنى أوجب كقولهم: جعلت للعامل كذا، وغير التى بمعنى ألقى كجعلت بعض متاعى على بعض، وغير التى للمقاربة وقد ذكرت فى بابها.

ومن أخوات حجا الظنية هَبْ كقول الشاعر: [من المتقارب][٢]:

فقلت أجِرْنى أبا خالد  وإلا فَهَبْنى امرأ هالكا

**ومن النوع الثانى:** علم، كقول الشاعر: [من البسيط][٣]:

عَلِمتُكَ الباذِلَ المعروفَ فانبعثَتْ  إليك بى واجِفَاتُ الشَّوقِ والأملِ

---

(١) البيت لأبى ذؤيب الهذلى فى الأضداد (ص١٠٧، ١٨٦)، تخليص الشواهد (ص٤٢٨)، خزانة الأدب (٢٤٩/١١)، الدرر (٢٤٢/٢)، شرح أبيات سيبويه (٨٦/١، ٣٥١)، شرح أشعار الهذليين (٩٠/١)، شرح شواهد الإيضاح (ص١١٩)، شرح شواهد المغنى (٦٧١/٢، ٨٣٤)، الكتاب (١٢١/١)، لسان العرب (٢٦٤/١٢ - زعم)، مغنى اللبيب (٤١٦/٢)، المقاصد النحوية (٣٨٨/٢)، تاج العروس (زعم)، وبلا نسبة فى شرح ابن عقيل (ص٢١٤)، همع الهوامع (١٤٨/١).

(٢) البيت لعبد الله بن همام السلولى فى تخليص الشواهد (ص٤٤٢)، خزانة الأدب (٣٦/٩)، الدرر (٢٤٣/٢)، شرح التصريح (٢٤٨/١)، شرح شواهد المغنى (٩٢٣/٢)، لسان العرب (٨٠٤/١ - وهب)، معاهد التنصيص (٢٨٥/١)، المقاصد النحوية (٣٧٨/٢)، وبلا نسبة فى أوضح المسالك (٣٧/٢)، شرح الأشمونى (٢٤٨/١)، شرح شذور الذهب (ص٤٦٧)، شرح ابن عقيل (ص٢١٦)، مغنى اللبيب (٥٩٤/٢)، همع الهوامع (١٤٩/١).

(٣) البيت بلا نسبة فى شرح الأشمونى (١٥٥/١)، شرح ابن عقيل (ص٢١١)، المقاصد النحوية (٤١٩/٢).

واحترزت بقولى: لا لعُلْمة ولا عرفان، من عَلِم عُلْمَة فهو أعلم، أى مشقوق الشفة العليا، ومن عَلِم الموافق عرف نحو: ﴿**لا يعلمون شيئًا**﴾ [المائدة: ١٠٤].

ومن أخوات علم ذات المفعولين وَجَد نحو: ﴿**تجدوه عند الله هو خيرًا**﴾ [المزمل: ٢٠]، وكقول الشاعر: [من الطويل](١):

فلما بلغْنا الأمهاتِ وجدتُمُ بنى عَمِّكم كانوا كرامَ المضاجع

ومصدرها وجدان عن ابن برهان عن الأخفش، ووُجُود عن السيرافى. ولوجد استعمالان آخران، هى فى أحدهما ذات مفعول، وفى الآخر لازمة، فالأول: بمعنى أصاب، كوجد فلان ضالته وجدانا ووجودا. والثانية بمعنى استغنى ومصدرها وَجْد ووُجْد وجِدَة، وبمعنى غضب ومصدرها مَوْجدة، وبمعنى حزن ومصدرها وَجْد.

ومثل وجد ذات المفعولين ألفى مرادفتها، كقول الشاعر: [من البسيط](٢):

قد جرّبوه فألفَوْه المغيث إذا ما الرَّوْعُ عمَّ فلا يُلْوَى على أحد

وكقول الآخر: [من الطويل](٣):

إذا أنت أُعطِيت الغنى ثم لم تَجُد بفضلِ الغنى أُلْفِيت ما لك حامدُ

ومن ذوات المفعولين درى بمعنى علم، كقول الشاعر: [من الطويل](٤):

دُرِيت الوفىَّ العهد يا عُرْوَ فاغتبط فإن اغتباطا بالوفاء حميدُ

وأكثر ما تستعمل معداة بالباء كقولك: دريت به، فإذا دخلت عليها همزة النقل، تعدت إلى واحِدٍ بنفسها، وإلى الثانى بالباء، كقوله تعالى: ﴿**قل لو شاء الله ما تَلَوْتُه**

---

(١) البيت ليزيد بن الحكم الكلابى فى ديوان الحماسة (١/٧٨).

(٢) البيت بلا نسبة فى تخليص الشواهد (ص٤٣١)، خزانة الأدب (١١/٣٣٥)، الدرر (٢/٢٤٥)، المقاصد النحوية (٢/٣٨٨)، همع الهوامع (١/١٤٩).

(٣) البيت لمحمد بن أبى شحاذ الضبى فى ديوان الحماسة (٢/٥٠).

(٤) البيت بلا نسبة فى أوضح المسالك (٢/٣٣)، الدرر (٢/٢٤٥)، شرح الأشمونى (١/١٥٧)، شرح التصريح (١/٢٤٧)، شرح شذور الذهب (ص٤٦٦)، شرح ابن عقيل (ص٢١٢، ٢١٨)، شرح قطر الندى (ص١٧١)، المقاصد النحوية (٢/٣٧٢)، همع الهوامع (١/١٤٩).

**عليكم ولا أدراكم به﴾** [يونس: ١٦]، ويقال: درى الذئب الصيد إذا استخفى له ليفترسه، فتتعدى إلى مفعول واحد، وإليه أشرت بقولى: لا لختل.

ومن أخوات علم ذات المفعولين تَعَلَّمْ بمعنى اعلم، ولم يستعمل لها ماض ولا مضارع، والمشهور إعمالها فى أنّ، كقول الشاعر: [من الوافر](١):

تَعَلَّمْ أنّه لا طيرَ إلا على مُتَطَيِّرٍ وهى الثُّبُورُ

وقد نصبت مفعولين فى قول الآخر: [من الطويل](٢):

تَعَلَّمْ شِفاءَ النَّفْسِ قَهْرَ عَدُوِّها فبالغ بلُطف فى التَّحَيُّلِ والمكر

**ومن النوع الثالث:** ظن وحسب وخال، واستعمالها فى غير متيقن مشهور، كقوله تعالى: ﴿**إن نظن إلا ظنا وما نحن بمستيقنين**﴾ [الجاثية: ٣٢]، وكقوله تعالى: ﴿**ويحسبون أنهم على شيء**﴾ [المجادلة: ١٨]، وكقول الشاعر: [من الطويل](٣):

ظننتك إنْ شُبَّتْ لظى الحرب صاليا فَعَرَّدتَ فيمن كان عنها مُعَرِّدا

وكقول الآخر: [من الطويل](٤):

وكنّا حسبنا كلّ بيضاءَ شَحْمَةً ليالى لاقينا جُذامَ وحِمْيَرا

وكقول الآخر: [من الطويل] :

---

(١) البيت بلا نسبة فى المخصص (٢٩/٣)، أساس البلاغة (علم)، لسان العرب (٥١٠/٤ - طير، ٤١٨/١٢ - علم)، تاج العروس (٤٥٩/١٢ - طير).

(٢) البيت لزبان بن سيار فى خزانة الأدب (١٢٩/٩)، الدرر (٢٤٦/٢)، شرح التصريح (٢٤٧/١)، شرح شواهد المغنى (٩٢٣/٢)، المقاصد النحوية (٣٧٤/٢)، وبلا نسبة فى أوضح المسالك (٣١/٢)، شرح الأشمونى (١٥٨/١)، شرح شذور الذهب (ص٤٦٨)، شرح ابن عقيل (ص٢١٢)، همع الهوامع (١٤٩/١).

(٣) البيت بلا نسبة فى أوضح المسالك (٤٢/٢)، شرح الأشمونى (١٥٦/١)، شرح التصريح (٢٨٤/١)، المقاصد النحوية (٣٨١/٢).

(٤) البيت لزفر بن حارث الكلابى فى تخليص الشواهد (ص٤٣٥)، شرح التصريح (٢٤٩/١)، شرح ديوان الحماسة للمرزوقى (ص١٥٥)، شرح شواهد المغنى (٩٣٠/٢)، المقاصد النحوية (٣٨٢/٢)، وبلا نسبة فى أوضح المسالك (٤٣/٢)، مغنى اللبيب (٦٣٦/٢).

إخالك إنْ لم تَغْضضِ الطَّرْفَ ذا هوًى  يَسُومُك مَا لاَ تستطيع مِنَ الوَجْدِ[١]

والمصدر من حسب حُسبان، ومن خال خَيْلا وخالا وخِيْلة ومَخَالة وخَيَلانا وخِيلانا.

وتستعمل ظن فى المتيقن كثيرًا، كقوله تعالى: ﴿**الذين يظنون أنهم ملاقوا ربِّهم**﴾ [البقرة: ٤٦]، ويقل ذلك فى حسب وخال، كقول الشاعر: [من الطويل][٢]:

حسبت التُّقى والمجدَ خيرَ تجارةٍ  رباحًا إذا ما المرء أصبح ثاقلا

ومثله: [من الطويل]:

شهدتُ وفاتونى وكنت حسبتنى  فقيرا إلى أن يشهدوا وتغيبى

ومثال ذلك فى خال قول الشاعر: [من الطويل][٣]:

دعانى الغوانى عَمَّهنَّ وخِلْتنى  لى اسمٌ فَلا أُدْعَى به وَهْوَ أَوَّلُ

ومثله: [من المنسرح][٤]:

ما خِلتُنى زلتُ بعدكم ضَمِنا  أشكو إليكم خُمُوَّة الألم

أراد: ما زلت بعدكم ضمنا خلتنى كذلك.

وإن أريد بظن معنى اتهم تعدت إلى واحد.

---

(١) البيت بلا نسبة فى أوضح المسالك (٢/٤٥)، الدرر (٢/٢٤٨)، شرح الأشمونى (١/١٥٥)، شرح التصريح (١/٢٤٩)، همع الهوامع (١/١٥٠).

(٢) البيت للبيد بن ربيعة فى ديوانه (ص٢٤٦)، أساس البلاغة (ص٤٦)، الدرر (٢/٢٤٧)، شرح التصريح (١/٢٤٩)، لسان العرب (١١/٨٨ - ثقل)، المقاصد النحوية (٢/٣٨٤)، وبلا نسبة فى أوضح المسالك (٢/٤٤)، تخليص الشواهد (ص٤٣٥)، شرح الأشمونى (١/١٥٦)، شرح ابن عقيل (ص٢١٣)، شرح قطر الندى (ص٢٧٤)، همع الهوامع (١/١٤٩).

(٣) البيت للنمر بن تولب فى ديوانه (ص٣٧٠)، تخليص الشواهد (ص٤٣٧)، الدرر (٢/٢٤٨، ٢٦٦)، شرح شواهد المغنى (٢/٦٢٩)، المقاصد النحوية (٢/٣٩٥)، وبلا نسبة فى شرح الأشمونى (١/١٥٥)، شرح ابن عقيل (ص٢١٣)، همع الهوامع (١/١٥٠).

(٤) البيت بلا نسبة فى أوضح المسالك (٢/٤٧)، شرح التصريح (١/٢٤٩)، لسان العرب (١٣/٢٦٠ - ضمن، ١٤/٢٠١ - حما)، المقاصد النحوية (٢/٣٨٦).

ويقال: حسبَ الرجل إذا احمرّ لونه وابيض كالبرص، وكذا إذا كان ذا شُقْرة، فذا فعل لازم، وكذا خال بمعنى تكبر، والفرس ظَلَع، والمضارع منهما ومن المتعدى إلى اثنين يَخَال، ومن أجل هذه قلت: لا لتهمة ولا للون ولا لعجب ولا ظلع.

ومن المستعمل للظن واليقين رأى، كقوله تعالى: ﴿**إنهم يرونه بعيدًا ونراه قريبا**﴾ [المعارج: ٦]، أى يظنونه ونعلمه، وأنشد أبو زيد: [من الوافر][(١)]:

تَقُــوه أيهــا الفتيــان إنــى ... رأيت الله قـد غلـب الجـدودا
رأيتُ اللــه أكبــرَ كـل شـىء ... محاولــةً وأكثرهــم جنــودا

ويقال: رأيت الشىء بمعنى أبصرته، ورأيت رأى فلان بمعنى اعتقدته، ورأيت الصيد بمعنى أصبته فى رئته، فهذه متعدية إلى واحد. وإليها أشرت بقولى: «لا لإبصار ولا رأى ولا ضرب».

**والنوع الرابع**: صير وأصار وما وافقهما، كجعل فى قوله تعالى: ﴿**فجعلناه هباء منثورا**﴾ [الفرقان: ٢٣]، ووهب فى قولهم: وهبنى الله فداءك، أى جعلنى، ذكره الأزهرى عن ابن الأعرابى.

وردّ كقوله تعالى: ﴿**لو يردونكم من بعد إيمانكم كفارا**﴾ [البقرة: ١٠٩]، وكقول الشاعر: [من الوافر][(٢)]:

رمـى الحِدْثَـانُ نِسْـوة آل سـعد ... بِمِقْـدَار سَـمَدْنَ لَـه سُـمُودا

---

(١) البيتان لخداش بن زهير فى سر صناعة الإعراب (١/١٩٨)، المقاصد النحوية (٢/٣٧١)، نوادر أبى زيد (ص٢٧)، وبلا نسبة فى الممتع فى التصريف (١/٢٢٣)، المنصف (١/٢٩٠)، تخليص الشواهد (ص٤٢٥)، شرح الأشمونى (١/١٥٥)، شرح ابن عقيل (ص٢١٠)، شرح قطر الندى (ص١٧٠)، المقتضب (٤/٩٧).

(٢) البيتان لعبد الله بن الزّبير فى ملحق ديوانه (ص١٤٣، ١٤٤)، تخليص الشواهد (ص٤٤٣)، شرح ديوان الحماسة للمرزوقى (ص٩٤١)، المقاصد النحوية (٢/٤١٧)، ولأيمن بن خريم فى ديوانه (ص١٢٦)، ولفضالة بن شريك فى عيون الأخبار (٣/٧٦)، معجم الشعراء (ص٣٠٩)، وللكميت بن معروف فى ديوانه (ص١٩١)، ذيل الأمالى (ص١١٥)، وبلا نسبة فى شرح الأشمونى (١/١٥٩)، شرح ابن عقيل (ص٢١٧)، لسان العرب (٣/٢١٩ - سمد).

فـــرد شُعُورهـــن الســود بيضـا وردَّ وجوههـن البيـض ســـودا

وترك كقول الشاعر: [من الطويل][(١)]:

وربّيْتُـــه حتـــى إذا مـــا تركتُـــه أخا القوم واسْتَغْنى عن المسْح شاربُه

وتخذ كقوله تعالى: ﴿**لتخذتَ عليه أجرا**﴾ [الكهف: ٧٧]، وكقول الشاعر: [من الوافر][(٢)]:

تَخِـذتُ غُـــرَاز إثْرَهـــم دليـــلاً وقَرُّوا فـــى الحجـــاز ليعْجزُونـــى

واتخذ كقوله تعالى: ﴿**واتخذ الله إبراهيـم خليـلا**﴾ [النساء: ١٢٥]، وقوله تعالى: ﴿**إن الشيطان لكم عدُوّ فاتَّخذوه عدوّا**﴾ [فاطر: ٦]. قال ابن برهان: ذهب أبو علـى فى قوله تعالى: ﴿**كمثل العنكبوت اتخذت بيتا**﴾ [العنكبوت: ٤١]، وقوله تعالى: ﴿**لـو أردنا أن نَتَّخِذ لهوا**﴾ [الأنبياء: ١٧]، ونحوهما، إلى أن اتخذ فى جميعه متعد إلى واحـد، قال: وتعدى إلى اثنين فى: ﴿**اتَّخَـذُوا أيْمـانَهم جُنَّـة**﴾ [المجادلة: ١٦]، و﴿**لا تتخـذوا عدُوِّى وعدوَّكم أولياء**﴾ [الممتحنة: ١]، ونحوهما. قال ابن برهان: يقـال لأبـى علـى: ألم تقل فـى قولـه تعـالى: ﴿**اتخـذوه وكـانوا ظـالمين**﴾ [الأعـراف: ١٤٨]، إن التقديـر: اتخذوه إلهًا، فحذف المفعول الثانى للدليل، فكذا التقدير فى «اتخذت بيتـا» اتخـذت مـن نسجها بيتا، وفى: «أن نَتخذ لهوا» لو أردنا أن نتخذ شيئًا لهوا. ولا أعلم اتخذ إلا يتعدى إلى مفعولين الثانى منهما بمعنى الأول.

وألحق ابن أفلح بأصار أكان المنقولة من كان بمعنى صار، وما حكم به جـائز قياسًـا، لكنى لا أعلمه مسموعًا.

وقد ألحقت العرب رأى الحُلمية برأى العلمية فأدخلتها على المبتدأ والخـبر ونصبتهمـا

---

(١) البيت لفرعان بن الأعرف فى الدرر (٢/٢٥١)، شرح ديوان الحماسـة للمرزوقـى (ص١٤٤٥)، لسان العرب (٣/١٢٢ - جعد)، المقاصد النحوية (٢/٣٩٨)، وبلا نسـبة فـى شـرح الأشـمونى (١/١٥٩)، شرح ابن عقيل (ص٢١٧)، همع الهوامع (١/١٥٠).

(٢) البيت لأبى جندب الهذلى فـى شـرح أشـعار الهذليـين (١/٣٥٤)، شـرح التصريـح (١/٢٥٢)، لسان العرب (٥/٣٧٠ - عجز)، المقاصد النحوية (٢/٤٠٠)، تاج العروس (١٥/٩٥ - حجز)، وبلا نسبة فى أوضح المسالك (٢/٥١)، شرح الأشمونى (١/١٥٨).

مفعولين، ومنه قول الشاعر: [من الوافر][(١)]:

يُؤَرِّقُنـــى أبـــو حَنَـــش وطَلْـــقٌ وعمّـــــارٌ وآونـــــةً أُثـــــالا
أراهـــم رُفْقَتـــى حتـــى إذا مـــا تَفَـــرّى الليـــل وانخـــزل انخـــزالا
إذا أنـــا كالـــذى أجرى لـــورد إلـــى آل فلـــم يـــدرك بـــلالا

فنصب بها اسمين معرفتين هما مبتدأ وخبر فى الأصل، كما يفعل بـرأى بمعنى علـم وبمعنى ظن.

ومما يدل على صحة ذلك قوله تعالى: ﴿**إنى أرانـى أعصـر خمـرا**﴾ [يوسف: ٣٦]، فأعمل مضارع رأى الحلمية فى ضميرين متصلين بمسمى واحد، وذلك مما يختص به علم ذات المفعولين وما جرى مجراها.

وألحق الأخفش والفارسى بعلـم ذات المفعولـين سـمع الواقعـة علـى اسـم عـين، ولا يكون ثانى مفعوليها إلا فعلا يدل على صوت، كقولـه تعـالى: ﴿**سـمعنا فتـى يذكرهـم يقـال لـه إبراهيـم**﴾ [الأنبيـاء: ٦٠]، ويجـوز حذفـه إن علـم، كقولـه تعـالى: ﴿**هـل يسـمعونكم إذ تَدْعـون**﴾ [الشـعراء: ٧٢]، أى: هـل يسـمعونكم تدعـون إذ تدعـون؟ ويجوز أن يكون مما حذف فيه المضاف وأقيم المضاف إليه مقامـه، فيكـون التقديـر: هـل يسمعون دعاءكم؟ ولا يقاس على هذا الحذف بلا دليـل نحـو أن يقـال: سـمعت زيـدًا، على تقدير: سمعت دعاء زيد، إذ ليس تقدير الدعاء بأولى من تقديـر غـيره، فلـو وجـد دليل على تعيين المحذوف كما فى الآية حسن الحذف.

وقد تضمن سمع معنى أصغى فتتعدى تعديته نحو: ﴿**لا يَسَّمَّعُون إلى المـلأ الأعلـى**﴾ [الصافات: ٨]، ومعنى استجاب فيعدى تعديته، نحو: سمع الله لمن حمده.

فإن وقعت سمع على اسم ما يسمع لم تتعد إلا إليه نحو: ﴿**إنْ تَدْعُوهـم لا يسـمعوا دعاءكم**﴾ [فاطر: ١٤]، و﴿**يوم يسمعون الصيحة بالحق**﴾ [ق: ٤٢]، ومن هذا القبيل

---

(١) الأبيات لابن أحمر فى ديوانه (ص١٣٠)، الحماسة البصرية (٢٦٢/١)، الدرر (٢٥٢/٢)، شـرح التصريح (٢٥٠/١)، المقاصد النحوية (٤٢١/٢)، وبلا نسبة فى أوضح المسالك (٤٩/٢)، شرح الأشمونى (١٦٣/١)، شرح ابن عقيل (ص٢٢٤)، همع الهوامع (١٥٠/١).

قول الشاعر: [من الوافر][1]:

سمعتُ الناسُ يَنْتَجِعُونَ غَيْثًا ... فَقُلْتُ لِصَيْدحَ انْتَجِعِي بِلاَلاَ

لأنه أراد: سمعت هذا الكلام.

وألحق قوم بأفعال هذا الباب ضرب المتعلقة بالمثل، والصواب أن لا تلحق بها لقوله تعالى: ﴿ضُرِبَ مثلٌ فاستمعوا له﴾ [الحج: ٧٣]، فبنى ضرب المذكورة لما لم يسم فاعله واكتفت بمرفوعها، ولا يفعل ذلك بشيء من أفعال هذا الباب.

وألحق هشام الكوفي عرف وأبصر، وألحق ابن درستويه أصاب وصادف وغادر، ولا دليل على شيء من ذلك، فلا يلتفت إليه.

**ص: وتسمى المتقدمة على صيّر قلبية، وتختص متصرفاتها بقبح الإلغاء في نحو: ظننت زيدٌ قائمٌ، وبضعفه في نحو: متى ظننت زيدٌ قائمٌ. وزيدٌ أظنُّ أبوه قائم. وبجوازه بلا قبح ولا ضعف في نحو: زيد قائم ظننت، وزيد ظننت قائم، وتقدير ضمير الشأن أو اللام المعلّقة في نحو: ظننت زيدٌ قائمٌ، أولى من الإلغاء. وقد يقع المُلْغَى بين معمولَيْ «إنّ» وبين سوف ومصحوبها، وبين معطوف ومعطوف عليه، وإلغاء ما بين الفعل ومرفوعه جائز لا واجب خلافًا للكوفيين، وتوكيد الملغى بمصدر منصوب قبيح، وبمضاف إلى الياء ضعيف، وبضمير أو اسم إشارة أقل ضعفًا.**

**وتؤكد الجملة بمصدر الفعل بدلا من لفظه منصوبا فيلغى وجوبا، ويقبح تقديمه، ويقل القبح في نحو: متى ظنّك زيد ذاهب؟ وإن جُعِل متى خبرا لظن رُفِع وعمل وجوبا. وأجاز الأخفش والفراء إعمال المنصوب في الأمر والاستفهام.**

ش: المتقدمة على صير: رأى وحجا وما بينهما، وجملتها أربعة عشر فعلاً، وسميت قلبية لقيام معانيها بالقلب، وقد نبهت على أن هَبْ وتَعَلَّمْ غير متصرفين، فإذا خص جواز الإلغاء بمتصرفاتها، علم أن هب وتعلم لا يلغيان، ولا يلغى ما يلغى غالبًا إلا

---

(١) البيت لذي الرمة في ديوانه (ص١٥٣٥)، جمهرة اللغة (ص٥٠٣)، خزانة الأدب (١٦٧/٩، ١٦٨)، سر صناعة الإعراب (٢٣٢/١)، شرح التصريح (٢٨٢/٢)، لسان العرب (٥٠٩/٢ - صرح، ٣٤٧/٨ - نجع)، المقتضب (١٠/٤)، نوادر أبي زيد (ص٣٢)، وبلا نسبة في أسرار العربية (ص٣٩٠)، خزانة الأدب (٢٦٨/٩، ٣٩٣)، شرح الأشموني (٦٤٤/٣).

متوسطًا أو متأخرًا، ومن الإلغاء مع التوسط قول الشاعر: [من البسيط][(١)]:

أبالأراجيز يا بنَ اللُّـؤْم تُوعدنـى وفى الأراجيز خِلتُ اللؤمُ والخـور

كذا رواه سيبويه رائية، والمشهور من رواية غيره: [من البسيط]:

وفى الأراجيز خلت اللؤم والفشل

على أن القصيدة لامية. قال ابن برهان: قال اللعين المنقرى: [من البسيط][(٢)]:

إنى أنا ابنُ جَلاَ إن كنت تُنْكرنـى يـا رؤبَ والحيةُ الصَّمـاءُ والجبـل

أبالأراجيز يا بن اللـؤم توعدنـى وفى الأراجيز خلت اللؤم والفشل

ومن الإلغاء مع التأخير قول الشاعر: [من الخفيف][(٣)]:

آتٍ المـوتُ تعلمـون فـلا يُـرْ هِبْكمُ مِنْ لظَى الحروب اضطـرامُ

ومثله: [من الطويل][(٤)]:

همـا سيدانـا يَزْعُمـان وإنمـا يَسُودانِنـا إنْ يَسَّـرَتْ غنماهمـا

وحكم سيبويه بقبح إلغاء المتقدم نحو: ظننت زيدٌ قـائمٌ، وبتقليـل قبحـه بعـد معمـول الخبر نحو: متى ظننت زيدٌ قائمٌ؟ وفى درجته الإلغاء فى نحو: زيد أظن أبوه قائمٌ.

وأجاز سيبويه أن يقال: أظن زيد قائم، على تقدير: أظن لزيد قائم، على التعليق بلام

(١) البيت لجريـر فـى ملحق ديوانـه (ص١٠٢٨)، شرح أبيـات سيبويه (٤٠٧/١)، لسـان العـرب (٢٢٦/١١ - خيل)، وللعين المنقرى فى تخليص الشواهد (ص٤٤٥)، خزانـة الأدب (٢٥٧/١)، الدرر (٢٥٦/٢)، شرح التصريح (٢٥٣/١)، شرح شواهد الإيضاح (ص١٢٠)، شرح المفصـل (٨٤/٧، ٨٥)، الكتاب (١٢٠/١)، المقاصد النحوية (٤٠٤/٢)، وبلا نسبة فـى أمـالى المرتضى (١٨٤/٢)، أوضح المسالك (٥٨/٢)، شرح قطر الندى (ص١٧٤)، اللمع (ص١٣٧).

(٢) البيتان للعين المنقرى فى تاج العروس (١٥٠/١٥ - رجز).

(٣) البيت بلا نسبة فى تخليص الشواهد (ص٤٤٥)، شرح الأشمونى (١٦٠/١)، المقاصد النحوية (٤٠٢/٢).

(٤) البيت لأبى سيدة الدبيرى فى تخليص الشواهد (ص٤٤٦)، الـدرر (٢٥٥/٢)، شـرح التصريـح (٢٥٤/١)، لسان العرب (٢٩٦/٥ - يسر)، المقاصد النحوية (٤٠٣/٢)، وبلا نسبة فى أوضـح المسالك (٥٩/٢)، همع الهوامع (١٥٣/١)، تاج العروس (غنم).

الابتداء مقدرة، وعلى ذلك حمل قول الشاعر: [من الكامل][١]:

وَإِخَالُ إِنِّـيَ لاحِـقٌ مُسْتَتْبَـع

فالكسر على تقدير: إني للاحق. ويجوز أن يحمل ما جاء من هذا على تقدير ضمير الشأن مفعولاً أول، وما بعده في موضع المفعول الثاني. فيكون هذا نظير قول بعض العرب: إن بك زيدٌ مأخوذ، على تقدير: إنه بك زيد مأخوذ.

ومما ينبغي أن يحمل على هذا قول كعب بن زهير رحم الله كعبا: [من البسيط][٢]:

أرجو وآمـلُ أن تدنـو مَوَدَّتُها وما إخـال لدينـا منـك تنويـلُ

التقدير: وما إخاله لدينا منك تنويل.

ومثال وقوع الملغى بين معمولي إنّ قول الشاعر: [من الكامل][٣]:

إنّ المحـبَّ عَلِمْـتِ مُصْطَبَـرُ وَلَدَيْـهِ ذنـبُ الحـبِّ مُغْتَفَـرُ

وقد تقع بين سوف ومصحوبها كقول الشاعر: [من الوافر][٤]:

---

(١) عجز بيت وصدره:

فَلَبِثْتُ بَعْـدَهُـمُ بِعيْـشٍ نَاصِبٍ

والبيت لأبي ذؤيب الهذلي في تخليص الشواهد (ص٤٤٨)، الدرر (٢/٢٥٩)، شرح أشعار الهذليين (١/٨)، شرح شواهد المغني (١/٢٦٢)، المقاصد النحوية (٣/٤٩٤)، المنصف (١/٣٢٢)، لسان العرب (١/٧٥٨ - نصب)، وللهذلي في مغني اللبيب (١/٢٣١)، وبلا نسبة في شرح شواهد المغني (٢/٦٠٤)، همع الهوامع (١/١٥٣).

(٢) البيت لكعب بن زهير في ديوانه (ص٦٢)، خزانة الأدب (١١/٣١١)، الدرر (١/١٧٢، ٤/٢٥٩)، شرح التصريح (١/٢٥٨)، شرح عمدة الحافظ (ص٢٤٨)، المقاصد النحوية (٢/٤١٢)، وبلا نسبة في أوضح المسالك (٢/٦٧)، شرح الأشموني (١/١٦٠)، شرح ابن عقيل (ص٢٢٠)، همع الهوامع (١/٥٣، ١٥٣).

(٣) البيت بلا نسبة في حاشية يس (١/٢٥٣)، المقاصد النحوية (٢/٤١٨).

(٤) البيت لزهير بن أبي سلمى في ديوانه (ص٧٣)، الاشتقاق (ص٤٦)، جمهرة اللغة (ص٩٧٨)، الدرر (٢/٢٦١، ٤/٢٨، ٥/١٢٦)، شرح شواهد الإيضاح (ص٥٠٩)، شرح شواهد المغني (ص١٣٠، ٤١٢)، الصاحبي في فقه اللغة (١٨٩)، مغني اللبيب (ص٤١، ١٣٩، ٣٩٣، ٣٩٨)، وبلا نسبة في همع الهوامع (١/١٥٣، ٢٤٨، ٢/٧٢).

وما أَدْرى وَسَوفَ إخالُ أَدْرى أَقَومٌ آلُ حِصْنٍ أم نساءُ

وقد تقع بين معطوف ومعطوف عليه، كقول الشاعر: [من الطويل][(١)]:

فما جَنَّةَ الفِرْدُوسِ أقبَلْتَ تَبتَغى ولكنْ دَعَاكَ الخبزُ أحْسَبُ والتمرُ

وزعم الكوفيون أن إلغاء ما وقع من أفعال هذا الباب بين فعل ومرفوعه واجب، فلا يجوز عندهم نصب زيد فى قولك: قام أظن زيدٌ، ويقوم أظن زيدٌ. والصحيح جواز النصب والرفع، فإذا نصبت فالفعل المتقدم مفعول ثان، وإذا رفعت فظاهر، وينشد بالنصب والرفع قول الشاعر: [من الوافر][(٢)]:

شجَاكَ أظنُّ رَبْعُ الظَّاعِنينَا ولم تَعْبأ بِعَذْلِ العَاذِلِينَا

ويقبح توكيد الملغى بمصدر صريح، نحو: زيد ظننت ظنا منطلقٌ، ويزيل بعض القبح عدمُ ظهور النصب نحو: زيد ظننت ظنى منطلقٌ، ويكتسى بعض الحسن بكون المصدر ضميرًا أو اسم إشارة نحو: زيد ظننته أو ظننت ذاك منطلق.

وقد ينوب عن الفعل مصدرُه منتصبا انتصاب المصدر المؤكد للجمل، فيجب إلغاؤه نحو: زيد منطلق ظنَّك، أو زيد ظنَّك منطلق، ويقبح تقديمه لأن ناصبه فعل يدل عليه الجملة، فقبح تقديمه، كما قبح تقديم حقا من قولك: زيد قائم حقا، ولذلك لم يعمل؛ لأنه لو عمل وهو مؤكد لاستحق التقديم بالعمل، والتأخير بالتأكيد، واستحقاق شيئين تقديما وتأخيرًا فى حال واحد محال، وكما قل القبح فى تقديم: متى تظن زيدٌ ذاهبٌ، يقل فى: متى ظنك زيد ذاهب، فإن جعلت متى خبرًا، وظنك مبتدأ، رفعته ووجب إعماله.

وأجاز الأخفش والفراء النصب والإعمال فى الأمر والاستفهام؛ لأنهما يطلبان الفعل نحو: ظنّك زيدًا منطلقًا، ومتى ظنَّك زيدًا منطلقًا، بمعنى ظُنّ ظنّك زيدًا منطلقًا، ومتى

---

(١) البيت لحكيم بن قبيصة فى خزانة الأدب (١٣٧/٩)، وبلا نسبة فى الدرر (٢٦٠/٢)، همع الهوامع (١٥٣/١).

(٢) البيت بلا نسبة فى تخليص الشواهد (ص٤٤٦)، الدرر (٢٦١/٢)، شرح الأشمونى (١٦٠/١)، شرح شواهد المغنى (٨٠٧/٢)، مغنى اللبيب (٣٧٨/١)، المقاصد النحوية (٤١٩/٢)، همع الهوامع (١٥٣/١).

ظننت ظنَّك زيدًا منطلقًا؟.

**ص: وتختص أيضًا القلبية المتصرفة بتعديها معنى لا لفظًا إلى ذى استفهام، أو مضاف إليه، أو تالى لام الابتداء، أو القسم، أو «ما» أو «إن» النافيتين، أو «لا» ويسمى تعليقا، ويشاركهن فيه مع الاستفهام نظر وأبصر وتفكَّر وسأل وما وافَقَهُن أو قاربهن، لا ما لم يقاربهن خلافًا ليونس، وقد تعلق نسى.**

**ونصب مفعول نحو: علمت زيدا أبو مَنْ هو، أولى من رفعه، ورفعه ممتنع بعد: أرأيت، بمعنى أخبرنى.**

**وللاسم المستفهم به والمضاف إليه مما بعدهما ما لهما دون الأفعال المذكورة.**

**ش:** التعليق عبارة عن إبطال العمل لفظًا لا محلا على سبيل الوجوب، بخلاف الإلغاء فهو إبطاله لفظًا ومحلا على سبيل الجواز، ولا يكونان إلا فى فعل قلبى متصرف، وقد ألحق فى التعليق بالقلبية ما يأتى ذكره. وسبب التعليق كون المعمول تالى استفهام أو متضمنا معناه، أو مضافا إلى مُضَمَّنه، أو تالى لام الابتداء أو القسم أو ما أو إن النافيتين أولا، نحو: ﴿**وإن أدرى أقريب أم بعيد ما توعدون**﴾ [الأنبياء: ١٠٩]، و﴿**ولتعلَمُنَّ أيُّنا أشدُّ عذابا**﴾ [طه: ٧١]، ونحو: علمت غلام من أنت. و﴿**ولقد علموا لَمَن اشتراه**﴾ [البقرة: ١٠٢]، وكقول الشاعر: [من الكامل][(١)]:

وَلَقَدْ عَلِمْتُ لتأتِيَنَّ مَنِيَّتى  إنّ المنايَا لاَ تَطِيشُ سِهَامُهَا

وكقول الآخر: [من الطويل][(٢)]:

---

(١) البيت للبيد فى ديوانه (ص٣٠٨)، تخليص الشواهد (ص٤٥٣)، خزانة الأدب (١٥٩/٩)، الدرر (٢٦٣/٢)، شرح شواهد المغنى (٨٢٨/٢)، الكتاب (١١٠/٣)، المقاصد النحوية (٤٠٥/٢)، وبلا نسبة فى أوضح المسالك (٦١/٢)، خزانة الأدب (٣٣٤/١٠)، سر صناعة الإعراب (ص٤٠٠)، شرح الأشمونى (١٦١/١)، شرح شذور الذهب (ص٤٧١)، شرح قطر الندى (ص١٧٦)، مغنى اللبيب (٤٠١/٢، ٤٠٧)، همع الهوامع (١٥٤/١).

(٢) البيت لحاتم الطائى فى ديوانه (ص٢٠٢)، الأغانى (٢٧٦/٧)، أمالى الزجاجى (ص٢٠٩)، خزانة الأدب (٢١٣/٤)، الدرر (٢٦٤/٢)، الشعر والشعراء (٢٥٣/١)، همع الهوامع (١٥٤/١)، لسان العرب (٥٤٨/٤ - عذر، ١١٠/١٤ - ثرا)، وبلا نسبة فى جمهرة اللغة=

وقَدْ عَلِمَ الأقـوامُ لـو أنَّ حاتِمًـا  يريـدُ ثَراءَ المـال أمسـى لَـهُ وَفـرُ

وكقوله تعالى: ﴿**لقد علمت ما هؤلاء ينطقـون**﴾ [الأنبيـاء: ٦٥]، وكقولـه تعـالى: ﴿**وتظنون إن لبثتم إلا قليلا**﴾ [الإسراء: ٥٢]، ومن أمثلة ابن السراج: أحسب لا يقوم زيد.

وسمى الإبطال على ذلك الوجه تعليقًا؛ لأنه إبطال فى اللفظ مع تعليق العامل بالمحل وتقدير إعماله فيه، ويظهر ذلك فى المعطوف نحو: علمت لزيدٌ صديقك وغيرَ ذلك مـن أمورك.

وعلق أيضًا مـع الاستفهام نَظَـر بـالعين أو القلـب، وأبصـر، وتفكـر، وسـأل، نحـو: ﴿**فلينظر أيُّها أزكى طعامًا**﴾ [الكهف: ١٩]، و﴿**فانظرى ماذا تأمرين**﴾ [النمل: ٣٣]، و﴿**فستبصر ويبصـرون بـأيِّكم المفتـون**﴾ [القلـم: ٥، ٦]، و﴿**أو لـم يتفكـروا مـا بصاحبهم من جنة**﴾ [الأعراف: ١٨٤]، وكقول الشاعر: [من الطويل][(١)]:

حُزُقٌّ إذا مـا القـومُ أبْـدَوْا فُكاهـةً  تَفَكّـر آيَـاهُ يَعُنُـونَ أمْ قِـرْدا

وكقوله تعالى: ﴿**يسألون أيانَ يومُ الدين**﴾ [الذاريات: ١٢].

وأشرت بما وافقهن إلى نحـو: أمـا تـرى أىٌّ بـرق هاهنـا؟ بمعنـى: أمـا تبصـر، حكـاه سيبويه. وإلى نحو: ﴿**ويَسْتَنبئُونك أحق هـو**﴾ [يونـس: ٥٣]، وأشـرت بمـا قـاربهن إلى نحو: ﴿**لنبلوهم أيهم أحسن عملاً**﴾ [الكهف: ٧].

وأجاز يونس تعليق ما لم يوافقهن ولم يقاربهن، وجعل من ذلك قولـه تعـالى: ﴿**ثـم لننْزِعَنّ من كل شيعة أيُّهم أشد**﴾ [مريم: ٦٩]، فضمة الياء عنده ضمة إعـراب، وعنـد سيبويه ضمة بناء، وأى موصولة، وقد مضى ذلك.

وعلق نسى لأنه ضد علم، والضد قد يحمل على الضـد، ومنـه قـول الشـاعر: [مـن

---

=(ص٧٨٩)، شرح الأشمونى (١٦١/١)، شرح شذور الذهب (ص٤٧٣).

(١) البيت لجامع بن عمـرو فـى شـرح شـواهد الشـافية (ص٣٤٩، ٣٥٠)، وبـلا نسـبة فـى الأزهيـة (ص٤٠)، الدرر (٢٦٤/٢)، رصف المبانى (ص٢٦)، سر صناعة الإعـراب (٧٢٣/٢)، شـرح شافية ابن الحاجب (٦٤/٣)، شرح المفصل (١٨٨/٩)، همع الهوامع (١٥٥/١).

الطويل][(١)]:

ومَنْ أنتمُ إنَّا نَسينا من أنْتمُ وَرِيحُكُمْ من أىِّ ريح الأعاصِرِ

ومثله قول الشاعر على أحد الوجهين: [من المنسرح][(٢)]:

لم أرَ مثل كالفِتْيان فى غَبَن الـ ـأيَّام يَنْسَوْن ما عواقبُها

وإن تقدم على الاستفهام أحد المفعولين نحو: علمت زيدًا أبو مَنْ هو، اختير نصبه؛ لأن العامل متسلط عليه بلا مانع، ويجوز رفعه لأنه والذى بعد الاستفهام شىء واحد فى المعنى، فكأنه فى حيز الاستفهام، والاستفهام مشتمل عليه، وهو نظير قولهم: إنّ أحدًا لا يقول ذلك، وأحدٌ هذا لا يقع إلا بعد نفى، ولكن لما كان هنا هو والمضمر المرفوع بالقول المنفى شيئًا واحدًا فى المعنى، فتنزل بمنزلة واقع بعد النفى، ومثله قول الشاعر: [من الطويل][(٣)]:

ولو سُئِلَتْ عنِّى نوار وأهلها إذا أحد لم ينطق الشفتانِ

ومثال: علمت زيدٌ أبو مَنْ هو، بالرفع، قول الشاعر: [من الطويل][(٤)]:

فواللـه ما أدرى غريمٌ لَوَيتـه أَيَشتدُّ إن قَاضَاكِ أَم يَتَضَرَّعُ

الرواية: غريم بالرفع لما ذكرته، ولو نصب لكان أجود.

فلو كان الاسم المتقدم على الاستفهام بعد أرأيت بمعنى أخبرنى تعين نصبه نحو:

---

(١) البيت لزياد الأعجم فى ديوانه (ص٧٣)، تذكرة النحاة (ص٦٢٠)، الدرر (٢/٢٦٥)، المقاصد النحوية (٢/٢٤٠)، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر (٢/١٢١)، تخليص الشواهد (ص٤٥٤)، حاشية يس (١/٢٥٣)، المحتسب (١/١٦٨)، همع الهوامع (١/١٥٥).

(٢) البيت لعدى بن زيد فى ديوانه (ص٤٥)، خزانة الأدب (٦/١٥٧)، المعانى الكبير (٣/١٢٧٠)، ولعدى بن زيد أو لأحيحة بن الجلاح فى خزانة الأدب (٣/٣٥٣)، وبلا نسبة فى تخليص الشواهد (ص٤٥٥)، سر صناعة الإعراب (ص٣٨٢)، شرح المفصل (٣/١٥٢)، المحتسب (١/٦٤، ٢٣٥، ٢٥٥).

(٣) البيت للفرزدق فى ديوانه (٢/٣٣٠)، لسان العرب (١/٥٧٠ - ظرب، ٢/٩٨ - مضح)، التنبيه والإيضاح (١/١١٣).

(٤) البيت بلا نسبة فى الدرر (٢/٢٦٥)، همع الهوامع (١/١٥٥).

أرأيت زيدًا أبو مَنْ هو؟ لأنه بمعنى ما لا يُعَلق.

قال أبو على فى التذكرة: أنبأ ونَبّأ ضمنا معنى أعلم فيوافقانه، ولا يمتنع بعد التضمين تَعديتهما بحرف الجر على الأصل، كما لا تمتنع الحكاية بمعنى تقول، وكما لا يمتنع أرأيت بمعنى أخبرنى عن نصب مفعولين، لكن منع من التعليق، لا تقول: أرأيت زيدًا أبو من هو؛ لأنه بمعنى أخبرنى، فحفظ له من الحكمين أقواهما وهو الإعمال، فتقول: علمت أىّ يوم زيدٌ قادم، فتنصب أىّ يوم بقادم على الظرفية، كما كنت تفعل لو لم تذكر علمت؛ لأن الاستفهام وما فى حيزه فى حكم المستأنف. وكذا تقول: علمت غلامَ من ضربت، فتنصب غلام من بضربت؛ لأن المضاف إلى المستفهم به مساو له فى استحقاق التصدير، وتسلط ما بعده عليه.

وإلى هذا ونحوه أشرت بقولى: وللاسم المستفهم به والمضاف إليه مما بعدهما ما لهما دون الأفعال المذكورة. ومنه قوله تعالى: ﴿**وسيعلم الذين ظلموا أىَّ مُنْقَلب ينقلبون**﴾ [الشعراء: ٢٢٧]، فنصب ينقلبون ﴿**أى منقلب**﴾ بعد سيعلم، كما ينصبه لو لم يكن بعده.

**ص: والجملة بعد المعلّق فى موضع نصب بإسقاط حرف الجر إن تعدى به، وفى موضع مفعوله إن تعدى إلى واحد، وسادة مسد مفعوليه إن تعدى إلى اثنين وبدل من المتوسط بينه وبينها إن تعدى إلى واحد، وفى موضع الثانى إن تعدى إلى اثنين ووجد الأول.**

**ش**: مثال الكائنة فى موضع نصب بإسقاط حرف الجر: ﴿**فلينظر أيُّها أزكى طعامًا**﴾ [الكهف: ١٩]، ومثال الكائنة فى موضع مفعول به ما يتعدى إلى مفعول واحد: أما ترى أىٌّ برق هاهنا. ومثال السادة مسد مفعولى ما يتعدى إلى اثنين: ﴿**ولتعلمن أيُّنا أشدُّ عذابا وأبقى**﴾ [طه: ٧١]، ومثال الواقعة بدلاً من المتوسط بينها وبين المتعدى إلى واحد: عرفت زيدًا أبو من هو. ومثال الكائنة فى موضع ثانى مفعولى ما يتعدى إلى اثنين: علمت زيدًا أبو من هو.

**ص: وتختص القلبية المتصرفة، ورأى الحُلْمية والبصرية بجواز كون فاعلها ومفعولها ضميرين متصلين متحدى المعنى، وقد يعامل بذلك عَدِم، وفَقَد، ويمتنع**

**الاتحاد عمومًا إن أُضْمِر الفاعل متصلاً مُفَسَّرا بالمفعول.**

**ش:** مما تختص به أفعال القلوب غير: هَبْ، وتعلَمْ، إعمالها فى ضميرين متصلين لمسمى واحد، كعلمتُنى فقيرًا إلى العفو والرحمة، وظننتَك مهملا، وكقوله تعالى: ﴿**كلا إن الإنسان ليطغى أن رآه استغنى**﴾ [العلق: ٦، ٧]، ولا يُجرى غيرها مجراها، فلا يقال: ظلمتُنى، ولا ظلمَه، موضع: ظلمت نفسى، وظلم نفسه.

وألحقت بأفعال القلوب فى هذا الاستعمال رأى الحُلمية، كما ألحقت بها فى نصب المبتدأ والخبر مفعولين، كقوله تعالى: ﴿**إنى أرانى أعصر خمرا**﴾ [يوسف: ٣٦]، و﴿**إنى أرانى أحمل فوق رأسى خبزا**﴾ [يوسف: ٣٦]، وفُعِل ذلك أيضًا برأى البصرية، كقول عائشة أم المؤمنين، رضى الله عنها: لقد رأيتنا مع رسول الله ﷺ وما لنا من طعام إلا الأسودان. ومنه قول قطرى: [من الكامل][(١)]:

لا يركَنَنْ أحدٌ إلى الإحجامِ ... يوم الوَغَى مُتَخَوِّفا لِحمامِ
فلقد أرانى للرماح دريئةً ... من عن يمينى تارة وأمامى

وقال عنترة: [من الكامل][(٢)]:

فرأيتُنا ما بيننا من حاجز ... إلا المِجنُّ ونصلُ أبيضَ مِقْصَلِ

وهذا فى عدم وفقدٍ شاذ، قال جران العود: [من الطويل][(٣)]:

---

(١) البيتان لقطرى بن الفجاءة فى ديوانه (ص١٧١)، خزانة الأدب (١٠/١٥٨، ١٦٠، ١٦٣)، الدرر (٢/٢٦٩، ٤/٥، ١٨٥)، شرح ديوان الحماسة للمرزوقى (ص١٣٦)، شرح شواهد المغنى (١/٤٣٨)، شرح ابن عقيل (ص٣٣٠)، شرح عمدة الحافظ (ص٤٢٣)، المقاصد النحوية (٣/١٥٠)، وبلا نسبة فى أوضح المسالك (٢/٣١٤)، أسرار العربية (ص٢٥٥)، الأشباه والنظائر (٣/١٣)، جواهر الأدب (ص٣٢٢)، شرح الأشمونى (١/٢٤٧، ٢/٢٩٦)، شرح التصريح (١/٣٧٧)، شرح المفصل (٨/٤٠)، مغنى اللبيب (١/١٤٩)، همع الهوامع (١/١٥٦، ٢٤٠، ٢/٣٦).

(٢) البيت لعنترة بن شداد فى ديوانه (ص٢٥٨)، الدرر (٢/٢٧١)، همع الهوامع (١/٢٤٦).

(٣) البيت لجران العود فى ديوانه (ص٤٠)، شرح المفصل (٧/٨٨)، وبلا نسبة فى تذكرة النحاة (ص٤٢١).

لقد كان لى عن ضرتين عَدِمْتُنى وعمّا ألاقى منهما مُتَزحزح

وقال آخر: [من الطويل][(١)]:

ندمت على ما فات حين فَقَدْتُني كما يندم المغبونُ حين يبيع

فلو اتحد مسمى الضميرين وأحدهما منفصل لم يخص اجتماعهما بفعل دون فعل نحو: إياك ظلمتَ، وما ظلمتَ إلا إياك.

فإن كان الفاعل ضميرًا والمفعول ظاهرًا واتحد المسمى حكم بالمنع مطلقًا نحو: زيدًا ظنّ ناجيًا، وزيدًا ضرب، تريد: ظنَّ نفسه، وضرب نفسه، فأضمرت الفاعل وفسرته بالمفعول. وإلى هذا أشرت بقولى: «ويمنع الاتحاد عمومًا إن أضمر الفاعل متصلاً مفسرًا بالمفعول». فلو انفصل الضمير جاز الاتحاد مطلقًا نحو: ما ظَنّ زيدًا ناجيًا إلا هو، وما ظن زيدٌ ناجيًا إلا إياه، وما ضَرَب زيدًا إلا هو، وما ضرب زيدٌ إلا إياه.

* * *

## فصل

**ص: يحكى بالقول وفروعه الجُمَل، وينصب به المفرد المؤدى معناها، والمراد به مجرد اللفظ، وإلحاقه فى العمل بالظن مطلقًا لغةُ سُلَيم، ويَخُص أكثرُ العرب هذا الإلحاق بمضارع الحاضر المخاطب، بعد استفهام متصل أو منفصل بظرف أو جار ومجرور، أو أحد المفعولين، فإن عُدِم شرط رُجع إلى الحكاية ويجوز إن لم يعدم.**

ش: المراد بالقول نفس المصدر وحكاية الجملة به، كقوله تعالى: ﴿**وإن تَعْجَب فَعَجبٌ قولهم أئذا كنا ترابا أئنا لفى خلق جديد**﴾ [الرعد: ٥]، والمراد بفروعه الفعل الماضى وفعل الأمر والفعل المضارع واسم الفاعل واسم المفعول؛ لأنها كلها مشتقة من المصدر على الأصح، فكلها فروعه، وحكاية الجملة بالماضى كقوله تعالى: ﴿**وقالوا سَمِعْنا وأطعنا**﴾ [البقرة: ٢٨٥]، وحكايتها بالأمر كقوله تعالى ﴿**قولوا آمنا بالله**﴾ [البقرة: ١٣٦] وحكايتها بالمضارع كقوله تعالى: ﴿**يقولون ربَّنا آمنا فاكتبنا مع الشاهدين**﴾ [المائدة:

---

(١) البيت لقيس بن ذريح أو لقيس المجنون فى الأغانى (٩/١٧٤، ٢١٠)، الأمالى للقالى (١/١٣٧).

٨٣]، وحكايتها باسم الفاعل كقوله تعالى: ﴿**قد يَعْلَمُ اللهُ المُعَوِّقين منكم والقائلين لإخوانهم هَلُمَّ إلينا**﴾ [الأحزاب: ١٨]، وحكايتها باسم المفعول كقول الشاعر: [من الطويل]:

تَواصَوْا بحُكْم الجود حتى عبيدُهم مَقُول لديهم لا زكا مالُ ذى بُخْل

وينصب بالقول وفرعه المفرد الذى هو جملة فى المعنى، كالحديث والقصة والشعر والخطبة، فيقال: قلت حديثا، وأقول قصة، وهذا قائل شعرا وخطبة.

وينصب أيضًا بالقول وفروعه المفرد المراد به مجرد اللفظ، كقولك: قلت كلمة، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿**سمعنا فتى يذكرهم يقال له إبراهيم**﴾ [الأنبياء: ٦٠]، أى يطلق عليه هذا الاسم، ولو كان يقال مسمى الفاعل لنصب إبراهيم، فكان يقال: يقول له الناس إبراهيم، كما يقال: يطلق الناس عليه إبراهيم، وممن اختار هذا الوجه صاحب الكشاف ورجحه على قول من قال: التقدير: يقال له: هذا إبراهيم، أو يقال له: يا إبراهيم.

ومن إعمال القول فى المفرد المراد به مجرد اللفظ قول أبى القاسم الزجاج فى الجمل: وإنما قلنا البعض والكل. قال ابن خروف: ونصب الكل والبعض على تقدير: وإنما قلنا هاتين الكلمتين؛ لأنك تقول: قلت كلمة، كما تقول: قلت قولاً، والقول يقع على ما يفيد وعلى ما لا يفيد. انتهى كلامه.

قال الشيخ، رحمه الله: وبنو سليم يجرون القول وفروعه مُجْرى الظن وفروعه فى نصب المبتدأ والخبر، وفتح أنّ الواقعة بعده، فمن نصب المبتدأ والخبر على لغة بنى سليم قول الراجز: [من الرجز][1]:

قالت وكُنْتُ رَجُلاً فَطِينَا هذا لعَمْرُ اللهِ إسرائينَا

فنصب إسرائين بقالت مفعولاً ثانيًا، وجعل هذا مفعولاً أول، وإسرائين لغة فى

(١) الرجز لأعرابى فى المقاصد النحوية (٢/٤٢٥)، وبلا نسبة فى تخليص الشواهد (ص٤٥٦)، الدرر (٢/٢٧٢)، سمط اللآلى (ص٦٨١)، شرح الأشمونى (١/١٥٦)، شرح التصريح (١/٢٦٤)، شرح ابن عقيل (ص٢٢٩)، المعانى الكبير (ص٦٤٦)، همع الهوامع (١/١٧٥)، جمهرة اللغة (ص٢٩٣)، المخصص (١٣/٢٨٢).

إسرائيل، ومن فتح أنّ بعد القول على لغة سليم قول الشاعر: [من الطويل][(١)]:

إذا قُلتُ أَنـى آيبٌ أهـلَ بلـدةٍ وَضَعتُ بها عنـهُ الوَلِيّـة بالهَجْـرِ

هكذا أنشده أبو على فى التذكرة بالفتح على ما ذكرت لك، وهذا الاستعمال عند غير بنى سليم لا يكون إلا فى المضارع المسند إلى المخاطب، مقصودًا به الحال بعد استفهام متصل، نحو قول الراجز: [من الرجز][(٢)]:

متـى تقـولُ القُلُـصَ الرَّوَاسِمـا يَحْمِلـن أمَّ قاسِـمٍ وَقَاسِمَـا

ومثله قول عمرو بن معد يكرب: [من الطويل][(٣)]:

عـلام تقول الرمحَ يُثْقِـل عاتقـى إذا أنا لم أطعُن إذا الخيل كرّت

فلو انفصل الاستفهام بأنت ونحوه بطل الإلحاق ورجع إلى الحكاية، نحو: أأنت تقول: زيدٌ منطلق؟ فلو كان الفصل بظرف أو جار ومجرور لم يبطل الإلحاق، كقول الشاعر: [من البسيط][(٤)]:

---

(١) البيت للحطيئة فى ديوانه (ص٢٢٥)، تخليص الشواهد (ص٤٥٩)، خزانة الأدب (٤٤٠/٢)، شرح التصريح (٢٦٢/١)، المقاصد النحوية (٤٣٢/٢)، وبلا نسبة فى أوضح المسالك (٧٢/٢)، شرح الأشمونى (١٦٥/١).

(٢) الرجز لهدبة بن الخشرم فى ديوانه (ص١٣٠)، تخليص الشواهد (ص٤٥٦)، خزانة الأدب (٣٣٦/٩)، الدرر (٣٧٣/٢)، الشعر والشعراء (٦٩٥/٢)، لسان العرب (٥٧٥/١١ - قول، ٤٥٦/١٢ - فغم)، المقاصد النحوية (٤٢٧/٢)، وبلا نسبة فى شرح الأشمونى (١٦٤/١)، شرح شذور الذهب (ص٤٨٨)، شرح ابن عقيل (ص٢٢٧)، همع الهوامع (١٥٧/١).

(٣) البيت لعمرو بن معديكرب فى ديوانه (ص٧٢)، خزانة الأدب (٤٣٦/٢)، الدرر (٢٧٤/٢)، شرح التصريح (٢٦٣/١)، شرح ديوان الحماسة للمرزوقى (ص١٥٩)، شرح شواهد المغنى (ص٤١٨)، لسان العرب (٥٧٥/١١ - قول)، المقاصد النحوية (٤٣٦/٢)، وبلا نسبة فى أوضح المسالك (٧٦/٢)، شرح الأشمونى (١٦٤/١)، مغنى اللبيب (ص١٤٣)، همع الهوامع (١٥٧/١).

(٤) البيت بلا نسبة فى الأشباه والنظائر (٢٣٢/٢)، أوضح المسالك (٧٧/٢)، تخليص الشواهد (ص٤٥٧)، الدرر (٢٧٥/٢)، شرح الأشمونى (١٦٤/١)، شرح التصريح (٢٦٣/١)، شرح شذور الذهب (ص٤٨٩)، شرح شواهد المغنى (٩٦٩/٢)، مغنى اللبيب (٦٩٢/٢)، المقاصد=

أَبَعْدَ بُعْد تَقولُ الدارَ جامِعَةً شَملي بِهِمْ أم دوامُ البعدَ محتوما

وكذا الفصل بأحد المفعولين مغتفر أيضًا، كقول الشاعر: [من الوافر][1]:

أَجُهّالا تقولُ بنى لُؤَىٍّ لعَمْر أبيك أم متجاهلينا

والحكاية جائزة مع استيفاء شروط الإلحاق لأنها الأصل، ولذلك ينشد بيت عمرو ابن معد يكرب الذى سبق بنصب الرمح ورفعه، فمن نصب فعلى الإلحاق، ومن رفع فعلى الحكاية.

**ص: ولا يُلْحَق فى الحكاية بالقول ما فى معناه، بل ينوى معه القول خلافًا للكوفيين، وقد يضاف قولٌ وقائلٌ إلى الكلام المحكى، وقد يغنى القول فى صلةٍ وغيرها عن المحكى لظهوره، والعكس كثير.**

**وإن تعلق بالقول مفرد لا يؤدى معنى جملة، ولا يراد به مجردُ اللفظ حُكِيَ مُقَدّرا معه ما هو به جملة، وكذا إن تعلق بغير القول.**

**ش:** المراد بما فى معنى القول النداء والدعاء ونحوهما، فإذا جاء بعد شىء منهما مقول ففيه مذهبان، **أحدهما:** أن يقدّر قول يكون به المقول محكيًا. **والآخر:** أن يحكى المقول بما قبله إجراء له مجرى القول دون حاجة إلى تقدير. وهو قول الكوفيين، والأول قول البصريين، وهو الصحيح؛ لأن حذف القول استغناء عنه بالمقول مجمع عليه فى غير محل النزاع، كقوله تعالى: ﴿**فأما الذين اسودت وجوههم أكفرتم بعد إيمانكم**﴾ [آل عمران: ١٠٦]، أى فيقال لهم: أكفرتم بعد إيمانكم، فحذف القول لدلالة المعنى عليه، فحذفه فى محل النزاع أولى؛ لأنه مدلول عليه بدلالتين: معنوية ولفظية، وأيضًا بقاء

---

=النحوية (٢/٤٣٨)، همع الهوامع (١/١٥٧).

(١) البيت للكميت بن زيد فى خزانة الأدب (٩/١٨٣، ١٨٤)، الدرر (٢/٢٧٦)، شرح أبيات سيبويه (١/١٣٢)، شرح التصريح (١/٢٦٣)، شرح المفصل (٧/٨٧)، الكتاب (١/١٢٣)، المقاصد النحوية (٢/٤٢٩)، وليس فى ديوانه، وبلا نسبة فى أمالى المرتضى (١/٣٦٣)، أوضح المسالك (٢/٧٨)، تخليص الشواهد (ص٤٥٧)، خزانة الأدب (٢/٤٣٩)، شرح الأشمونى (١/١٦٤)، شرح شذور الذهب (ص٤٩٠)، شرح ابن عقيل (ص٢٢٨)، المقتضب (٢/٣٤٩)، همع الهوامع (١/١٥٧).

المحكى وحذف القول نظير بقاء المفعول وحذف الفعل، وذلك فى الكلام كثير، فيلحق به النظير.

**وأيضًا:** قد جاء بعد النداء وشبه ما نحن بصدده القول مصرحًا به، فدل ذلك على صحة التقدير عند عدم التصريح، فمن مواضع التقدير قوله تعالى: ﴿**ونادى نوح ابنه وكان فى مَعْزِل يا بنى اركب معنا**﴾ [هود: ٤٢]، وقوله تعالى: ﴿**فأوحى إليهم ربُّهم لنُهْلِكنَّ الظالمين**﴾ [إبراهيم: ١٣]، وقوله تعالى: ﴿**دعَوُا الله مخلصين له الدين لئن أنجيتنا من هذه لنكونَنّ من الشاكرين**﴾ [يونس: ٢٢]، وقوله تعالى: ﴿**ونادَوْا يا مالك ليقض علينا ربك**﴾ [الزخرف: ٧٧]، ومنه قول الراجز أنشده الفراء: [من الرجز][(١)]:

إنى سأُبْدى لك فيما أبدى  لى شجَنان شَجَنٌ فى نَجدِ

وَشَجَنٌ لى فى بلادِ الهندِ

ومن مواضع التصريح قوله تعالى: ﴿**ونادى أصحابُ الأعراف رجالا يعرفونهم بسيماهم قالوا ما أغنى عنكم جمعكم**﴾ [الأعراف: ٤٨]، وقوله تعالى: ﴿**ونادى نوح ربه فقال ربِّ إنّ ابنى من أهلى**﴾ [هود: ٤٥]، وقوله تعالى: ﴿**إذ نادى ربه نداء خفيا قال رب إنى وهن العظم منى**﴾ [مريم: ٣].

ومثال إضافة قول وقائل إلى الكلام المحكى قول الشاعر: [من الخفيف][(٢)]:

قَوْلُ يا لَلرِّجال يُنْهضُ مِنّا  مُسْرعينَ الكُهُولَ والشُّبَّانا

وقول الآخر: [من الكامل][(٣)]:

وأجبتُ قائلَ كيف أنتَ بصالحٍ  حتى مللتُ ومَلَّنى عُوَّادى

---

(١) الرجز بلا نسبة فى لسان العرب (٢٣٢/١٣ - شجن)، مقاييس اللغة (٢٤٩/٣)، المخصص (٢٢٣/١٢)، تاج العروس (شجن).

(٢) البيت بلا نسبة فى الدرر (٢٧١/٢)، شرح شواهد المغنى (٨٣٧/٢)، مغنى اللبيب (٤٢٢/٢)، همع الهوامع (١٥٧/١).

(٣) البيت بلا نسبة فى الدرر (٢٧١/٢)، شرح شواهد المغنى (٨٣٧/٢)، مغنى اللبيب (٤٢٢/٢)، المقاصد النحوية (٥٠٣/٤)، همع الهوامع (١٥٧/١).

ينشد بخفض صالح ورفعه، فمن خفضه فظاهر، ومن رفع فعلى تقدير: بقول أنا صالح، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، وهو: أنا صالح، ثم حذف صدر الجملة وبقى عجزها.

ومثال إغناء القول عن المحكى قول الشاعر: [من الطويل][1]:

لنحْنُ الأُلَى قُلْتم فأنّى مُلتمُ  بِرُؤْيَتنا قَبْلَ اهتمام بكُمْ رُعْبَا

أراد: نحن الذين قلتم تقاتلونهم، فاستغنى بالقول وحذف المحكى لدلالة ما بعده عليه، ولو فعل ذلك بغير صلة لجاز، كقولك: أنا قال زيد، ولو رآنى لفر، تريد: أنا قال زيد يغلبنى، ولو رآنى لفر.

ومن الاستغناء فى الصلة بالقول عن المحكى قول الشاعر: [من الخفيف]:

لِمَ يا عمرو لم تَعُد بالذى قلـ  ـت فتلقاه إذ خذلت نصيرا

وأما الاستغناء بالمحكى عن القول فكثير، وقد تقدمت الإشارة إليه بقوله تعالى: ﴿**فأمّا الذين اسودت وجوههم أكفرتم**﴾ [آل عمران: ١٠٦]، ومثله: ﴿**والملائكة يدخلون عليهم من كل باب سلام عليكم**﴾ [الرعد: ٢٣]، ومثله: ﴿**والذين اتخذوا من دونه أولياء ما نعبدهم إلا ليقربونا إلى الله زلفى**﴾ [الزمر: ٣]، أى يقولون: ما نعبدهم، وإلى نحو هذا أشرت بقولى: والعكس كثير.

وقد تقدم التنبيه على أن المفرد ينتصب بالقول وفروعه فى موضعين، **أحدهما**: إذا كان بمعنى جملة كقلت حديثا. **والثانى**: إذا أريد به مجرد اللفظ كقلت لزيد عمرا، بمعنى أطلقت عمرا على المسمى بزيد، فإن علق بالقول مفرد بخلاف ذينك، فهو جزء جملة، فإما أن ينصب بفعل مقدر، وإما أن يرفع مبتدأ، ويجعل الخبر محذوفًا، كقوله تعالى: ﴿**قالوا سلاما قال سلام**﴾ [هود: ٦٩]، فتقدير الأول: سلمنا سلاما. وتقدير الثانى: عليكم السلام، ويجوز فى العربية رفعهما ونصبهما، ورفع الأول ونصب الثانى، قال الشاعر: [من الطويل][2]:

---

(١) البيت بلا نسبة فى الدرر (٢/٢٧٢)، همع الهوامع (١/١٥٨).

(٢) البيت بلا نسبة فى لسان العرب (٢/٥٣٠ - طلح، ١١/٥٩٦ - كلل)، ديوان الأدب=

مررنا فقلنا إيهِ سِلْمٌ فَسَلَّمَتْ  كما اكْتَلَّ بالبرق الغمامُ اللوائحُ

ولو تعلق المفرد الذى هو فى التقدير بعض الجملة بغير القول ونوى تمام الجملة، لجىء به أيضًا محكيًا، كقولك قاصدَ محمدٍ منقوش على خاتم: قرأت محمدٌ؛ لأن مراد الناقش: صاحبه محمد، أو نحو ذلك، فإذا أوقعت عليه قرأت أو غيره مراعيا للقصد الأول، فإنما تحكى مقصوده. ولو علقت به رافعا وهو منصوب لجئت به منصوبا؛ لأن الحكاية مستولية عليه وعلى ناصبه المنوى، ومنه قول الشاعر يصف دينارًا نقش فيه اسم جعفر البرمكى منصوبا: [من المتقارب]:

وأصفرَ من ضربِ دار الملوك  يلوحُ على وجهه جعفرا

أراد الناقش: اذكر جعفرا، أو نحو ذلك، فأسند الشاعر يلوح إلى الجملة مراعيا لقصد الناقش.

* * *

## فصل

**ص: تدخل همزةُ النقل على عَلِمَ ذات المفعولين، ورأى أختها، فينصبان ثلاثة مفاعيل، أولها الذى كان فاعلاً، ويجوز حذفه والاقتصار عليه على الأصح، وللثانى والثالث بعد النقل ما لهما قبله مطلقا، خلافًا لمن منع الإلغاء والتعليق، وألحق بهما سيبويه: نبّأ، وزاد غيره: أنبأ وخبّر وأخبر وحدّث، وزاد الأخفش: أظن وأحسب وأخال وأزعم وأوجد، وألحق غيرهم أرى الحلمية سماعًا.**

**وما وضع للمفعول من ذى ثلاثة، فحكمه حكم ظن إلا فى الاقتصار على المرفوع.**

**ش:** همزة النقل هى الداخلة على الثلاثى لتعديه إلى واحد إن كان دونها غير متعد، كجلس وأجلسه، ولتعديه إلى اثنين إن كان دونها متعديا إلى واحد، كلبست ثوبا، وألبسنى إياه، ولتعديه إلى ثلاثة إن كان دونها متعديا إلى اثنين، كعَلِم زيد عمرا فاضلاً، وأعلمته إياه فاضلاً، فأول الثلاثة هو الذى كان فاعلاً قبل النقل، والثانى والثالث هما

---

=(١/١٩٤)، تاج العروس (كلل).

اللذان كانا قبله أولاً وثانيًا، فلأول الثلاثة ما لأول مفعولى كسوت من جواز الاقتصار عليه والاستغناء عنه؛ لأن الفعل مؤثر فيه، فجاز فيه ما يجوز فى كل مفعول أثر فيه فعله، ولأن الفائدة لا تعدم بالاقتصار عليه كما تعدم بالاقتصار على أول مفعولى ظننت، ولا تعدم بالاستغناء عنه كما تعدم بالاستغناء عن أحد مفعولى ظننت، فمثال الاقتصار عليه: أعلمت زيدا، إذا قصدت الإخبار بإيصالك إلى زيد علما ما. ومثال الاستغناء عنه: أعلمت دارك طيبة، إذا قصدت الإخبار بإعلامك أن داره طيبة دون غرضٍ فى تسمية من أعلمت. وزعم ابن خروف أنه لا يجوز حذف أول الثلاثة ولا الاقتصار عليه، ولا حجة له على ذلك إلا اتباع ظاهر كلام سيبويه فى ترجمة تأولها الأكثرون.

والمجمع على تعديته إلى ثلاثة أعلم وأرى المتعديتان بدون الهمزة إلى اثنين، وألحق سيبويه نبّأ. وزاد غيره أنبأ وخبّر وأخبر وحدّث، ولابد من تضمينها عند الإلحاق معنى أعلم، ولم يذكر أبو على إلا أعلم وأرى ونبأ وأنبأ، وتابعه الجرجانى. وألحق الأخفش أظن وأخواتها المذكورة بعدها. ورد مذهب الأخفش بأن قيل: حق همزة التعدية أن تلحق بها ما لا يتعدى بما يتعدى إلى واحد بنفسه، وما يتعدى إلى واحد بما يتعدى إلى اثنين بنفسه، وليس فى الكلام ما يتعدى إلى ثلاثة فيلحق بها متعد إلى اثنين، فمقتضى هذا ألا يعدى بالهمزة متعد إلى اثنين لعدم أصل ملحق به، لكن سمع تعدى أعلم وأرى إلى ثلاثة على خلاف القياس فقبل، ولم يلحق بعلم ورأى شىء من أخواتهما؛ لأن المسموع المخالف للقياس لا يقاس عليه.

وكذلك وافق الأخفش على منع: أكسيت عمرا ثوبا. ومستند هذا الرد قوى، ويلزم منه ألا تلحق نبأ وأخواتها، فإن ادُّعِيَ سماع بنحو قول الشاعر: [من الكامل][(١)]:

نُبِّئْتُ زُرْعَةَ والسَّفاهةُ كاسْمِها ... يُهدى إلىَّ غَرائِبَ الأَشْعَارِ

وبنحو قول الحارث بن حلزة اليشكرى: [من الخفيف][(٢)]:

---

(١) البيت للنابغة الذبيانى فى ديوانه (ص٥٤)، تخليص الشواهد (ص٤٦٧)، خزانة الأدب (٦/٣١٥، ٣٣٣، ٣٣٤)، شرح التصريح (١/٢٦٥)، المقاصد النحوية (٢/٤٣٩)، أساس البلاغة (أبد)، وبلا نسبة فى شرح ابن عقيل (ص٢٣٢)، شرح عمدة الحافظ (ص٢٥٢).

(٢) البيت للحارث بن حلزة فى ديوانه (ص٢٧)، تخليص الشواهد (ص٤٦٨)، الدرر (٢/٢٨٠)،=

أو منعتم ما تُسألون فمن ... حُدِّثتموه له علينا العلاءُ

وبقول الآخر: [من الطويل][(١)]:

وخُبِّرتُ سوداء الغميم مريضةً ... فأقبلت من أهلى بمصر أعودُها
فوالله ما أدرى إذا أنا جئتُها ... أَؤُبرئها من دائها أم أزيدها

وبقول الآخر: [من البسيط][(٢)]:

ماذا عليك إذا أُخبِرْتنى دَنِفًا ... وغاب بعلُك يوما أن تَعُودينى

أجيب بأنه من باب النَصب لإسقاط حرف الجر، كما حكى سيبويه: نُبِّئتُ زيدا، وقال: يريد: نبئت عن زيد. وكما قال تعالى: ﴿**من أنبأك هذا**﴾ [التحريم: ٣]، وقدر: من أنبأك بهذا. وقد حمل سيبويه على حذف حرف الجر قول الشاعر: [من الطويل][(٣)]:

نُبِّئت عبدَ الله بالجو أصبحت ... كراما مواليها لئيما صَمِيمُها

أى: نبئت عن عبد الله، مع إمكان إجرائه مجرى أعلمت، فدل ذلك على أن تقدير حذف حرف الجر بعد نبأ راجح عنده، إذ ليس فيه إخراج شيء عن أصله، ولا تضمين

---

=شرح التصريح (٢٦٥/١)؛ شرح القصائد السبع (ص٤٦٩)، شرح القصائد العشر (ص٣٨٧)، شرح المعلقات السبع ( ص٢٢٥)، شرح المعلقات العشر (ص١٢٢)، شرح المفصل (٦٦/٧)، المعانى الكبير (١٠١١/٢)، المقاصد النحوية (٤٤٥/٢)، وبلا نسبة فى تذكرة النحاة (ص٦٨٦)، شرح ابن عقيل (ص٢٣٣)، شرح عمدة الحافظ (ص٢٥٣).

(١) البيتان للعوام بن عقبة فى الدرر (٢٧٨/٢)، شرح التصريح (٢٦٥/١)، المقاصد النحوية (٤٤٢/٢)، وبلا نسبة فى تخليص الشواهد (ص٤٦٧)، خزانة الأدب (٣٤٩/١١)، شرح الأشمونى (١٦٧/١)، شرح ديوان الحماسة (ص١٤١٤)، شرح ابن عقيل (ص٣٣٥)، شرح عمدة الحافظ (ص٢٥٢)، همع الهوامع (١٥٩/١).

(٢) البيت لرجل من بنى كلاب فى الدرر (٢٧٩/٢)، شرح التصريح (٢٦٥/١)، المقاصد النحوية (٤٤٣/٢)، وبلا نسبة فى تخليص الشواهد (ص٤٦٨)، شرح الأشمونى (١٦٧/١)، شرح ديوان الحماسة للمرزوقى (ص١٤٢٣)، شرح ابن عقيل (ص٢٣٣).

(٣) البيت للفرزدق فى شرح التصريح (٢٩٣/١)، الكتاب (٣٩/١)، المقاصد النحوية (٥٢٢/٢)، وليس فى ديوانه، وبلا نسبة فى أوضح المسالك (١٥٣/٢)، شرح أبيات سيبويه (٤٢٦/١)، شرح الأشمونى (١٨٦/١).

شيء معنى غيره.

**وأيضًا**: فإن النصب لحذف حرف الجر بعد نبأ مقطوع بثبوته فيما حكى من قول بعض العرب: نُبِّئت زيدا، مقتصرًا عليه. وبعد أنبأ فى قوله تعالى: ﴿**مَنْ أنبأكَ هذا**﴾ [التحريم: ٣]، ولم يثبت الإجراء مجرى أعلم إلا حيث حذف حرف الجر، فكان الحمل عليه أولى. هذا فى نَبَأ مع كثرة استعمالها بالصورة المحتملة، وأما أخواتها فيندر استعمالها بتلك الصورة، كقول الحارث بن حلزة فى البيت السابق، فليجعل التقدير فيه: فمن حُدِّثتم عنه له علينا العلاء، والجملة بعد المنصوب حالية أو محكية بقول مقدر، وكذا يفعل بغيره، هذا أراه أظهر إن كان غيره أشهر، وأنشد ابن خروف فى شرح كتاب سيبويه: [من المتقارب][(١)]:

ونُبِّئْتُ قَيْسًا وَلَمْ أَبْلُهُ ... كما زَعَمُوا خَيْرَ أهلِ اليمنْ

ومما ينبغى أن يلحق بأعلم وأرى أرى الحُلمية كقوله تعالى: ﴿**إذ يريكهم الله فى منامك قليلا**﴾ [الأنفال: ٤٣]، فإنه قد ثبت إجراء رأى الحلمية مجرى رأى العلمية، واستدللت على ذلك فيما سلف، فلزم من ذلك تعديتها إلى ثلاثة بهمزة النقل مع مساعدة الاستعمال، كما لزم ذلك فى الفعلين الآخرين لصحة الاستعمال، وكان التنبيه عليها لثبوتها سماعًا دون معارض أولى من التنبيه على ما لم يثبت إلا بما فيه معارضة واحتمال.

وأما أرى المنقولة من متعد إلى واحد فمتعدية إلى اثنين ثانيهما غير الأول، وهى على ضربين: **أحدهما**: من الرأى، كقوله تعالى: ﴿**لتحكم بين الناس بما أراك الله**﴾ [النساء: ١٠٥]، **والثانى**: من رؤية البصر، كقوله تعالى: ﴿**من بعد ما أراكم ما تحبون**﴾ [آل عمران: ١٥٢].

ونبهت بقولى: «وللثانى والثالث بعد النقل ما لهما قبله». على أنه لا غنى لأحدهما

---

(١) البيت للأعشى فى ديوانه (ص٧٥)، تخليص الشواهد (ص٤٦٧)، الدرر (٢/٢٧٨)، شرح التصريح (١/٢٦٥)، مجالس ثعلب (٢/٤١٤)، المقاصد النحوية (٢/٤٤٠)، وبلا نسبة فى شرح الأشمونى (١/١٦٧)، شرح ابن عقيل (ص٢٣٤)، شرح عمدة الحافظ (ص٢٥١)، همع الهوامع (١/١٥٩).

عن الآخر بعد أن صارا ثانيًا وثالثًا، كما لم يكن لأحدهما غنى عن الآخر إذا كانا أولاً وثانيًا، مراعاة لكونهما فى الأصل مبتدأ وخبرًا، فإن دل دليل على أحدهما جاز حذفه، كما كان يجوز فى الحال الأول. ومثال الحذف لدليل قولك لمن قال: من أعلمك زيد فاضلاً؟ أعلمنى عمرا، تريد: أعلمنى زيد عمرا فاضلاً، فأضمرت الفاعل عائدا إلى زيد، وحذفت فاضلاً لدلالة ما تقدم عليه، كما كنت تحذف فى قولك: علمت عمرا، إذا أجبت من قال: مَنْ علمت فاضلاً؟.

وللثانى والثالث أيضًا من الإلغاء والتعليق بعد النقل ما لهما قبله، فمن الإلغاء بعد النقل قول الشاعر: [من الطويل][(١)]:

وكيف أُبالى بالعدا ووعيدهم ... وأخشى مُلِمّات الخُطُوب الصوائب
وأنت أرانى الله أمنعُ عاصم ... وأمنحُ مُسْتكفى وأسمح واهب

فألغى أرانى متوسطا، ومثله قول بعض من وثق بعربيته: البركةُ أعلمنا الله مع الأكابر.

ومن التعليق قوله تعالى: ﴿**هل ندلكم على رجل ينبئكم إذا مُزِّقتم كلَّ مُمزَّق إنكم لفى خلق جديد**﴾ [سبأ: ٧]، وقوله تعالى: ﴿**وما أدراك ما يومُ الدين**﴾ [الانفطار: ١٧]، فعلق ينبىء وأدرى لأنهما بمعنى يعلم وأعلم، فتعليقهما لمعنى حروف يعلم وأعلم ومعناهما أحق وأولى. ومن تعليق أفعال هذا الباب قول الشاعر: [من الطويل][(٢)]:

حَذَارِ فقد نُبِّئت إنك لَلّذى ... ستُجزى بما تسعى فتسعدَ أو تشقى

ومنع قوم الإلغاء والتعليق فى أعلم وأرى وأخواتهما مطلقًا، وخص بعضهم ذلك بالمبنى للفاعل وهو اختيار الجزولى، والصحيح الجواز مطلقًا للدلائل المذكورة. قال الشلوبين فى شرح قول الجزولى: «وحكم الثانى والثالث معًا حكم الثانى من باب

---

(١) البيتان بلا نسبة فى أوضح المسالك (٢/ ٨٠)، الدرر (٢/ ٢٧٧)، شرح الأشمونى (١/ ١٦٦)، شرح التصريح (١/ ٢٦٦)، شرح شواهد المغنى (ص٦٧٩)، المقاصد النحوية (٢/ ٤٤٦)، همع الهوامع (١/ ١٥٨).

(٢) البيت بلا نسبة فى أوضح المسالك (٢/ ٨١)، الدرر (٢/ ٢٧٧)، شرح التصريح (١/ ٢٦٦)، المقاصد النحوية (٢/ ٤٤٧)، همع الهوامع (١/ ١٥٨).

كسوت»، يعنى فى الاقتصار عليهما، وفى ألا يلغى الفعل عنهما ولا يعلق، وهذا الذى قاله هنا هو المذهب الصحيح، وإن كان فيه خلاف لبعضهم، فقد منع بعضهم الاقتصار على المفعول الأول، وأجاز بعضهم الإلغاء عن المبتدأ والخبر، وليس هذان المذهبان مرضيين عند المحققين، هكذا زعم.

ثم قال شارحًا لقول الجزولى: وإذا بُنِيت للمفعول فحكم منصوبيها ما ذكر فى منصوبىْ ظننت مطلقًا، يعنى فى ألا يقتصر على أحدهما، وفيما ذكر فى ظننت من الإعمال والإلغاء، قال: وليس هذا الذى ذهب إليه من جواز الإلغاء فى هذا الباب إذا بنيت أفعاله للمفعول بصحيح؛ لأن العلة فى أن لم تلغ هذه الأفعال إذا بنيت للفاعل من كونها أفعالاً مؤثرة، بخلاف ظننت وبابه، موجودة فيها إذا بنيت للمفعول كوجودها إذا بنيت للفاعل، فكيف توجد العلة ثم لا يوجد حكمها؟ ولكن غرّه ذكر سيبويه أرى وهو مضارع أرأيت بمعنى أظننت، فتخيل أن باقى أفعال الباب كأرى، قال: وإنما جاز إلغاء أرى وحدها لأنها بمعنى أظن، وأظن غير مؤثر، فجرت مجراها فى الإلغاء، كما جرت مجراها فى المعنى.

وحاصل قوله أمران: **أحدهما**: أن أعلم مؤثر، فلا يلغى، كما لا تلغى الأفعال المؤثرة. **والثانى**: أن أرى ألغى لأنه بمعنى أظن، فوافقه فى الإلغاء كما وافقه فى المعنى.

**والجواب عن الأول**: أن يقال: من أجاز إلغاء أعلم لم يجزه بالنسبة إلى المعلِم، فيكون فى إلغائها محذور، وإنما أجازه بالنسبة إلى المسند والمسند إليه، وهما غير متأثرين بأعلم، كما هما غير متأثرين بعلم، فلا يمتنع إلغاء أعلم عنهما، كما لم يمتنع إلغاء علم.

**والجواب عن الثانى**: أن يقال: إلحاق أرى بأظن لأنه بمعناه ليس بأولى من إلحاق أعلمت بعلمت، بل الأمر بالعكس؛ لأن مفهوم علمت مستفاد من أعلمت كاستفادة مفهوم أظن من أرى، فالمناسبتان مستويتان، وبين أعلمت وعلمت مناسبتان أخريان وهما: رجوعهما إلى مادة واحدة، واستواؤهما فى التصرف، بخلاف أرى وأظن فإنهما مختلفتان فى المادة والتصرف. أما التخالف فى المادة فظاهر، وأما فى التصرف فلأن أرى لم يستعمل له ماض، فقد بان أن مناسبة أرى لأظن أضعف من مناسبة أعلمت لعلمت، وأرى قد جرت مجرى أظن، فإذا جرت أعلمت مجرى علمت كان ذلك أحق وأولى.

فقد ظهر أن المحقق من أجاز الإلغاء والتعليق فى هذا الباب لا من منعه، والله أعلم.

فالصحيح أن أعلم وأخواتها مما يبنى للمفعول مساوية لظن وأخواتها، إلا فى الاقتصار على المرفوع فإنه غير جائز فى ظن وأخواتها لعدم الفائدة، وجائز فى أعلم وأخواتها لحصول الفائدة.

* * *

## باب الفاعل

**ص: وهو المسند إليه فعل، أو مضمَّن معناه تام مقدّم فارغ غير مصوغ للمفعول. وهو مرفوع بالمسند حقيقة إنْ خلا من «من» و«الباء» الزائدتين. وحكما إن جرّ بأحدهما، أو بإضافة المسند. وليس رافعه الإسناد خلافًا لخلف. وإنْ قُدّم ولم يل ما يطلب الفعل، فهو مبتدأ، وَإن وليه ففاعل فعل مضمر يفسّره الظاهر خلافًا لمن خالَفَ.**

ش: الفاعل يكون اسمًا، نحو: ﴿**تبارك الله**﴾ [الأعراف: ٥٤]، وغير اسم، نحو: ﴿**ألم يأن للذين آمنوا أن تخشع قلوبهم لذكر الله**﴾ [الحديد: ١٦]، و﴿**ألم يكف بربك أنه على كل شيء شهيد**﴾ [فصلت: ٥٣]. وكقول الشاعر [من الوافر][(١)]:

يَسُرُّ المْرءَ ما ذهَبَ الليالِي ... وكانَ ذَهابُهنَّ له ذَهَابا

وكقول الآخر [من الكامل][(٢)]:

ما ضَرَّ تَغْلبَ وائِل أهجَوْتَها ... أم بتَّ حَيْثُ تَلاطَمَ البَحْران

فلذلك قَلتُ المسند إليه، ولم أقل الاسم المسند إليه. والمسند إلى الفاعل فعل ومضمّن معناه، فالفعل نحو: ﴿**يغفر الله لكم**﴾ [يوسف: ٩٢]، والمضمّن نحو: ﴿**مختلفا ألوانها**﴾ [فاطر: ٢٧]، و[من الطويل][(٣)]:

---

(١) البيت بلا نسبة فى الأشباه والنظائر (٣/٣٧)، الجنى الدانى (ص٣٣١)، الدرر (١/٢٥٣)، شرح التصريح (١/٢٦٨)، شرح قطر الندى (ص٤١)، شرح المفصل (٨/١٤٢، ١٤٣)، همع الهوامع (١/٨١).

(٢) البيت للفرزدق فى شرح ديوانه (٢/٨٨٢)، البيان والتبيين (٣/١٤٦).

(٣) وتمام البيت:

فَهَيْهَاتَ هَيْهَاتَ العَقِيقُ وأَهْلُهُ ... وَهَيْهَاتَ خِلٌّ بالعَقِيقِ نُواصِلُهْ

وهو لجرير فى ديوانه (ص٩٦٥)، الأشباه والنظائر (٨/١٣٣)، الخصائص (٣/٤٢)، الدرر (٥/٣٢٤)، شرح التصريح (١/٣١٨، ٢/١٩٩)، شرح شواهد الإيضاح (ص١٤٣)، شرح المفصل (٤/٣٥)، لسان العرب (١٣/٥٥٣ - هيه)، المقاصد النحوية (٣/٧، ٤/٣١١)، كتاب=

هَيْهـــات العقيـــقُ وأهلُـــهُ

ونحو [من الطويل][1]:

أمِنْ رسم دارٍ مربعٌ ومَصيـفُ

و﴿**أو كصيب من السماء فيه ظلمات**﴾ [البقرة: ١٩] على أحسن الوجهين.

ولما كان المسند شاملاً للفاعل وغيره ذكرتُ قيودًا تُخرج غيرَه، فخرج بتام اسم كان، فإنه ليس فاعلاً، لكونه المسند إليه ناقصًا، وقد سمّاه سيبويه فاعلاً والخبر مفعولاً على سبيل التوسع. وخرج بفارغ المبتدأ إذا قدّم خبره وفيه ضمير نحو قائم زيد، و﴿**أسروا النجوى الذين ظلموا**﴾ [الأنبياء: ٣]، على القول بأن الذين ظلموا مبتدأ مقدم خبره. وخرج بغير مصوغ للمفعول المفعول النائب عن الفاعل نحو ضُرب زيدٌ مَنْزوعا ثوبه؛ لأنه ليس فاعلاً عند أكثر النحويين. وقد اضطر الزمخشرى إلى تسميته مفعولاً بعد أن جعله فاعلاً.

ثم ذكرت أن الفاعل مرفوع حقيقة، أى لفظًا ومعنى، نحو: صَدَقَ اللّهُ، ومرفوع حكمًا، أى فى المعنى دون اللفظ، وذلك فى ثلاثة مواضع:

**أحدها**: إذا جُر بمن الزائدة، نحو: ﴿**ما يأتيهم من رسول إلا كانوا به يستهزئون**﴾ [الحجر: ١١].

**والثانى**: إذا جُر بالباء الزائدة، نحو: ﴿**وكفى بالله شهيدًا**﴾ [النساء: ٧٩].

**والثالث**: إذا أضيف إليه المسند، نحو: ﴿**ولولا دَفْعُ اللـه الناس**﴾ [البقرة: ٢٥١، الحج: ٤٠].

---

=العين (٦٤/١)، وبلا نسبة فى أوضح المسالك (١٩٣/٢)، سمط اللآلى (ص٣٦٩)، شرح ديوان الحماسة للمرزوقى (ص١٠٠١)، شرح شذور الذهب (ص٥١٦)، شرح قطر الندى (ص٢٥٦)، المقرب (١٣٤/١)، همع الهوامع (١١١/٢).

(١) صدر بيت وعجزه:

لِعَيْنَيْك مِنْ ماءِ الشؤون وَكِيفُ

وهو للحطيئة فى ديوانه (ص٨١)، الأغانى (١٥٣/١٧، ١٥٤)، خزانة الأدب (١٢١/٨، ١٢٣، ١٢٦)، شرح شواهد الإيضاح (ص١٣٠)، لسان العرب (١٢/ ٢٤١ - رسم)، وبلا نسبة فى أمالى المرتضى (٧٤/٢)، شرح عمدة الحافظ (ص٧٠٠)، شرح المفصل (٦٢/٦).

وقلت بإضافة المسند ولم أقل بإضافة المصدر؛ لأن المسند الصالح للإضَافة قد يكون اسم مصدر كما يكون مصدرًا، فالمصدر ظاهر، واسم المصدر كقوله ﷺ: «من قُبْلة الرجلَ امرأتَه الوضوءُ»، فالرجل مجرور اللفظ مرفوع المعنى بإسناد من قُبْلة إليه، فإنها قائمة مقام تَقْبيل، ولذا انتصب بها المفعول. وكذا المجرور بمن والباء مرفوع معنى. ولو عطف عليه أو نعتَ لجاز فى المعطوف والنعت الجر باعتبار اللفظ، والرفع باعتبار المعنى.

ثم بيّنت أن رافع الفاعل هو ما أسند إليه من فعل أو مضمن معناه، لا الإسناد كما يقول خلف؛ لأن الإسناد نسبة بين المسند والمسند إليه، وليس عملها فى أحدهما بأولى من عملها فى الآخر، ولأن العمل لا ينسب إلى المعنى إلا إذا لم يوجد لفظ صالح للعمل، والفعل موجود فلا عدول عنه.

وإن قُدّم الاسم على الفعل أو ما ضُمّن معناه صار مرفوعًا بالابتداء وبطل عمل ما تأخر فيه؛ لأنه تعرض بالتقدم لتسلط العوامل عليه، كقولك فى: زيد قام، إنّ زيدا قام، فتأثر زيد بإن دليل على أن الفعل شغل عنه بفاعل مضمر، وأن رفع زيد إنما كان بالابتداء وهو عامل ضعيف فلذلك انتسخ عمله بعمل إن، ولأن اللفظ أقوى من المعنى. ولو كان الفعل غير مشغول بمضمر حين أخّر كان حين قُدّم لم يلحقه ألف الضمير ولا واوه ولا نونه فى نحو: الزيدان قاما، والزيدون قاموا، والهندات قمن، كما لا يلحقه فى نحو: قام الزيدان، وقام الزيدون، وقامت الهندات إلا فى لغة ضعيفة. وإن كان الاسم المقدم عليه مسبوقًا بما يطلب الفعل فهو فاعل فعل مضمر يُفسّره الظاهر المتأخر، نحو: ﴿**وإن أحد من المشركين استجارك**﴾ [التوبة: ٦]، وكقول الشاعر [من الخفيف][(١)]:

فمتَى واغِلٌ بَينهم يُحَيُّو ... هُ وتُعْطفْ عليه كَأسُ السَّاقِى

وزعم بعض الكوفيين أن تأخر المسند لا يخل برفعه المسند إليه، واستدل من ذهب إلى

---

(١) البيت لعدى بن زيد فى ديوانه (ص١٥٦)، الإنصاف (٦١٧/٢)، خزانة الأدب (٤٦/٣، ٣٧/٩، ٣٩)، الدرر (٧٨/٥)، شرح أبيات سيبويه (٨٨/٢)، الكتاب (١١٣/٣)، وبلا نسبة فى شرح المفصل (١٠/٩)، لسان العرب (٧٣٢/١١ - وغل)، المقتضب (٧٦/٢)، همع الهوامع (٥٩/٢).

هذا بقول امرئ القيس [من الطويل][(١)]:

فَقِلْ فى مَقِيل نَحْسُهُ مُتَغيبِ

وبقول الزباء [من الرجز][(٢)]:

ما لِلجمالِ سَيْرُها وَئِيدا

وزعم أن التقدير: فقل من مقيل متغيِّب نَحْسُهُ. وما للجمال وئيدا سيرُها.

والجواب عن الأول من وجهين:

**أحدهما**: أن يكون قائله أراد نحسه متغيبى بياء المبالغة كقولهم فى أحمر: أحمرىّ، وفى دَوّار: دَوّارىّ، وخفف الياء فى الوقف كما قال الآخر فى إحدى الروايتين [من الكامل][(٣)]:

زَعَمَ الغُداف بأن رحلتنا غدا ... وبذاك خَبَّرَنا الغُدافُ الأسودى

لا مَرْحبا بغد ولا أهْلاً به ... إنْ كان تفريقُ الأحبَّة فى غَد

ويُروى: الغُدَاف الأسودُ عَلَى الإقواء.

**والثانى**: أن مقيلا اسم مفعول من قِلْتُه بمعنى أقلته، أى فسخْت عقد مُبايعته، فاستعمله فى موضع متروك مجازًا، وهو قول ابن كيسان.

---

(١) عجز بيت، وصدره:

فظلَّ لنَا يَوْمٌ لذيذٌ بنعْمةٍ

وهو لامرئ القيس فى ديوانه (ص٣٨٩)، لسان العرب (١/٦٥٤ - غيب، ١٠/١٤٨ - زهق)، تاج العروس (٣/٥٠١ - غيب).

(٢) الرجز للزباء فى لسان العرب (٣/٤٤٣ - وأد، ٩/١٩٣ - صرف، ١٠/١٤٨ - زهق)، أدب الكاتب (ص٢٠٠)، الأغانى (١٥/٢٥٦)، أوضح المسالك (٢/٨٦)، جمهرة اللغة (ص٧٤٢، ١٢٣٧)، خزانة الأدب (٧/٢٩٥)، الدرر (٢/٢٨١)، شرح الأشمونى (١/١٦٩)، شرح التصريح (١/٢٧١)، شرح شواهد المغنى (٢/١٩٢)، تاج العروس (٩/٢٤٨ - وأد)، شرح عمدة الحافظ (ص١٧٩)، مغنى اللبيب (٢/٥٨١)، وللزباء أو للخنساء فى المقاصد النحوية (٢/٤٤٨).

(٣) البيتان للنابغة فى ديوانه (ص٩٠)، لسان العرب (١٥/١١٧ - غدا).

والجواب عن الثانى بأن يجعل سيرها مبتدأ ويضمر خبر ناصب وئيد. كأنه قال: ما للجمال سيرها ظهر وئيدا، أو ثبت وئيدا، فيكون حذفُ الخبر هنا والاكتفاء بالحال نظير قولهم: حُكْمُكَ مُسَمَّطا. وقد ينتصر لمجيز ارتفاع الفاعل بعامل متأخر بمثل قول الشاعر [من الخفيف][(١)]:

فمتَى واغِلٌ يَنُبْهُمْ يُحَيُّو ... هُ وتُعْطَفْ عليه كأْسُ الساقى

فيقال: واغِلٌ إما مرفوع بمضمر يدل عليه المتأخر، أو بالمتأخر، وارتفاعه بمضمر ممتنع؛ لاستلزامه إعمال أداة الشرط فى فعلين قبل الجواب وليس الثانى تابعًا للأول، فتعيّن ارتفاعه بالمتأخر. والجواب أن المحذوف فى مثل هذا لما التُزم حذفُه وجُعل المتأخر عوضًا منه صار نسيًا منسيًا، فلم يلزمه من نسبة العمل إليه وجودُ جَزْمين قبل الجواب، على أنه لو جمع بينهما على سبيل التوكيد لم يكن فى ذلك محذور فألا يكون محذور فى تعليق الذهن بهما وأحدهما غير منطوق به ولا محكوم بجواز النطق به أحق وأولى. وأجاز الأعلم وابن عصفور رفع وصال بيدوم فى قول الشاعر [من الطويل][(٢)]:

... ... ... ... وقلما ... وِصالٌ على طُول الصُّدُورِ يَدُومُ

لا بفعل مضمر ويكون هذا من الضرورات. وأجاز الأخفش رفع الاسم المتقدم بعد إنْ بالابتداء، وقال فى قوله تعالى: ﴿**وإن أحد من المشركين استجارك**﴾ [التوبة: ٦]: فابتدأ بعد إنْ، وأن يكون رفع أحد على فعل مضمر أقيس الوجهين. قال: وقد زعموا

---

(١) تقدم الاستشهاد به.

(٢) عجز بيت وصدره:

صَدَدْتِ وأَطْوَلْتِ الصُّدُودَ وَقَلَّمَا

والبيت للمرار الفقعسى فى ديوانه (ص٤٨٠)، الأزهية (ص٩١)، خزانة الأدب (٢٢٦/١٠، ٢٢٧، ٢٢٩، ٢٣١)، الدرر (١٩٠/٥)، شرح أبيات سيبويه (١٠٥/١)، شرح شواهد المغنى (٧١٧/٢)، مغنى اللبيب (٣٠٧/١، ٥٨٢/٢، ٥٩٠)، وبلا نسبة فى الإنصاف (١٤٤/١)، خزانة الأدب (١٤٥/١)، الخصائص (١٤٣/١، ٢٥٧)، الدرر (٣٢١/٦)، شرح المفصل (١١٦/٧، ١٣٢/٨، ٧٦/١٠)، الكتاب (٣١/١، ١١٥/٣)، المحتسب (٩٦/١)، المقتضب (٨٤/١)، الممتع فى التصريف (٤٨٢/٢)، المنصف (١٩١/١، ٦٩/٢)، همع الهوامع (٨٣/٢، ٢٢٤).

أن قول الشاعر [من الطويل][1]:

أَتَجْزَعُ إنْ نفسٌ أَتاهـا حمامُهـا

لا يُنشد إلا رفعًا. وقد سقط الفعل على شيء من سببه، وهـذا قـد ابتـدىء بعـد إنْ. وإنْ شئت جعلته رفعًا بفعل مضمر. هذا نصه. وقد أشرت إلى هـذا وغـيره بقـولى فـى آخر الفصل: «خلافًا لمن خالف».

**ص: وتلحق الماضى المسند إلى مؤنث أو مؤول به أو مخبر بـه عنـه أو مضـاف إليـه مقدر الحذف تاء ساكنة، ولا تحذف غالبًـا إن كـان ضميرًا متصـلاً مطلقًـا أو ظـاهرًا متصلاً حقيقى التأنيث غير مكسّر ولا اسم جمع ولا جنس. ولحاقها مع الحقيقى المقيد المفصول بغير إلا أجود، وإن فصل بها فبالعكس. وحكمها مع جمع التكسـير وشـبهه وجمع المذكر بالألف والتاء حكمها مع الواحد المجـازى التـأنيث. وحكمهـا مـع جمـع التصحيح غير المذكور آنفًا حكمها مع واحده. وحكمها مع البنين والبنـات حكمهـا مع الأبناء والإماء. وتساويها فى اللزوم وعدمـه تـاء مضـارع الغائبـة ونـون التـأنيث الحرفية.**

**ش:** تاء التأنيث الساكنة مختصة من الأفعال بالماضى وضعًا؛ لأن الأمر مستغن باليـاء، والمضارع مستغن بها إن أسند إلى مخاطبة، وبتاء المضارعة إن أسند إلى غائبة أو غـائبتين. وكان حق تاء فعَلتْ ألا تلحق الفعل؛ لأن معناها للفاعل إلا أنه كجزء من الفعل، فجاز أن يدل على معنى فيه ما اتصل بما هو كجزء منه، كما جـاز أن تتصـل بالفـاعل علامـة رفع الفعل فى يفعلان وتفعلون وتفعلين، ولأن تأنيث لفظ الفاعل غير موثوق به؛ لجـواز اشتراك المذكر والمؤنث فى لفظ واحد، كجُنُب ورَبْعَة وهُمزَة وضُحَكة وفَروقة وراويـة

---

(١) صدر بيت وعجزه:

فَهَلاَّ التى عن بَيْنَ جَنْبَيْكَ تَدْفَعُ

والبيت لزيد بن رزين فى جواهـر الأدب (ص٣٢٥)، شـرح شـواهد المغنـى (٤٣٦/١)، ولـه أو لرجل من محارب فى ذيل أمالى القالى (ص١٠٥)، ذيل سـمط الـلآلى (ص٤٩)، وبـلا نسبة فـى الجنـى الدانـى (ص٢٤٨)، خزانـة الأدب (١٤٤/١٠)، الـدرر (١٠٧/٤)، شـرح الأشـمونى (٢٩٥/٢)، شـرح التصريـح (١٦/٢)، المحتسـب (٢٨١/١)، مغنـى اللبيـب (١٤٩/١)، همـع الهوامع (٢٢/٢).

وصَبُور ومذْكار وقتيل، ولأن المذكر قد يُسمى بمؤنث وبالعكس، فاحتاطت العرب في الدلالة على تأنيث الفاعل بوصل الفعل بالتاء المذكورة؛ ليُعلم من أوّل وَهلة أن الفاعل وما جرى مجراه مؤنث، كقولك: طَهُرتِ الجُنبُ، وكانت الرَّبْعة حائضًا، وشئت الهُمزةُ.

وجعلوا إلحاقها في اللغة المشهورة لازما إن كان المسند إليه ضميرًا متصلاً حقيقي التأنيث أو مجازيّه، كهند قامتْ، والدار حَسُنتْ، أو كان ظاهرًا متصلاً حقيقي التأنيث مفردًا أو مثنى أو مجموعًا جمع تصحيح كقامتْ هند وقعدتْ بنتاها وذهبتْ عمّاتُها. وأشرت «بمؤول به» إلى نحو: أتته كتابي، على تأويل كتاب بصحيفة. وأشرت «بمخبر به عنه» إلى نحو قول الشاعر [من الطويل][(١)]:

أَلَمْ يَكُ عُذْرًا ما فَعلتم بِشَمْعل وقد خابَ مَن كانتْ سريرتَه الغَدْرُ

فوصل كان بالتاء وهي مسندة إلى الغدر؛ لأن الخبر مؤنث فسرى منه التأنيث إلى المخبر عنه؛ لأن كلا منهما عبارة عن الآخر. ومثله قراءة نافع وأبي عمرو وأبي بكر: ﴿ثُمّ لم تكنْ فِتْنَتُهُمْ إلاّ أنْ قالوا﴾ [الأنعام: ٢٣]، فألحق تاء التأنيث بالفعل وهو مسند إلى القول؛ لأن الخبر مؤنث. وأشرت بـ «مضاف إليه مقدر الحذف» إلى قول الشاعر [من الطويل][(٢)]:

مَشَيْنَ كما اهتزَّتْ رماحٌ تسفّهتْ أعاليَها مَرُّ الرياحِ النواسِمِ

فألحق التاء بتسفهت وهو مسند إلى «مرّ» لإضافتها إلى مؤنث لاستقامة الكلام بحذفه، فلو لم يستقم الكلام بالحذف لم يجز التأنيث نحو: قام غلام هند. واحترزت بقولي: «ولا تحذف غالبًا» من نحو قول بعض العرب: قال فلانة، وذهب فلانة، حكاهما

---

(١) البيت بلا نسبة في أمالي الشجري (١/١٢٩).

(٢) البيت لذي الرمة في ديوانه (ص٧٥٤)، خزانة الأدب (٤/٢٢٥)، شرح أبيات سيبويه (١/٥٨)، الكتاب (١/٥٢، ٦٥)، المحتسب (١/٢٣٧)، المقاصد النحوية (٣/٣٦٧)، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٥/٢٣٩)، الخصائص (٢/٤١٧)، شرح الأشموني (٢/٣١٠)، شرح ابن عقيل (ص٣٨٠)، شرح عمدة الحافظ (ص٨٣٨)، لسان العرب (٣/٢٨٨ - عرد، ٤/٤٤٦ - صدر، ١٣/٤٩٩ - سفه)، المقتضب (٤/١٩٧).

سيبويه. وعلى هذه اللغة جاء قول لبيد [من الطويل][١]:

تَمَنَّى ابنتَايَ أنْ يعيشَ أبُوهما ... وهلْ أنا إلا من رَبيعةَ أو مضَرْ

لأن الإسناد إلى المثنى كالإسناد إلى المفرد بلا خلاف. واحترزت أيضًا من حذف بعض الشعراء التاء من المسند إلى ضمير المؤنث، كقول الشاعر [من الطويل][٢]:

فلا مُزْنَةٌ ودَقَتْ وَدْقَها ... ولا أرضَ أبقَلَ إبْقالَها

وكقول الآخر [من المتقارب][٣]:

فإمّا تَرَيْنِي ولِي لِمَّةٌ ... فإن الحوادثَ أوْدَى بها

وبعض النحويين يحملون ما ورد من هذا على التأويل بمذكر، فيتأول «أرض» بمكان والحوادث بالحدثان. وقيدت الضمير بالاتصال احترازًا من نحو ما قام إلا أنت، فإن إلحاق التاء فى هذا ضعيف. وقيّدت الظاهر الحقيقى التأنيث بالاتصال تنبيهًا على نحو قول الشاعر [من البسيط][٤]:

---

(١) البيت للبيد بن ربيعة فى ديوانه (ص٢١٣)، الأزهية (ص١١٧)، الأغانى (١٥/٣٠٥)، أمالى المرتضى (١/١٧١، ٢/٥٥)، خزانة الأدب (٤/٣٤٠، ١١/٦٨، ٦٩)، الدرر (٦/٢٧٠)، شرح شواهد المغنى (٢/٩٠٢)، وبلا نسبة فى جواهر الأدب (ص٢١٢)، شرح شذور الذهب (ص٢٢١).

(٢) البيت لعامر بن جوين فى تخليص الشواهد ( ص ٤٨٣)، خزانة الأدب (١/٤٥، ٤٩، ٥٠)، الدرر (٦/٢٦٨)، شرح التصريح (١/٢٧٨)، شرح شواهد الإيضاح (ص٣٣٩، ٤٦٠)، شرح شواهد المغنى (٢/٩٤٣)، الكتاب (٢/٤٦)، المقاصد النحوية (٢/٤٦٤)، وبلا نسبة فى أمالى ابن الحاجب (١/٣٥٢)، أوضح المسالك (٢/١٠٨)، جواهر الأدب (ص١١٣)، الخصائص (٢/٤١١)، شرح الأشمونى (١/١٧٤)، رصف المبانى (ص١٦٦)، شرح أبيات سيبويه (١/٥٥٧)، شرح ابن عقيل (ص٢٤٤)، شرح المفصل (٥/٩٤)، مغنى اللبيب (٢/٦٥٦)، المقرب (١/٣٠٣)، همع الهوامع (٢/١٧١).

(٣) البيت للأعشى فى ديوانه (ص١٧١)، شرح الأشمونى (١/١٧٣)، شرح التصريح (١/٢٧٨).

(٤) البيت بلا نسبة فى الإنصاف (١/١٧٤)، تخليص الشواهد (ص٤٨١)، الخصائص (٢/٤١٤)، الدرر (٦/٢٧١)، شرح الأشمونى (١/١٧٣)، شرح شذور الذهب (ص٢٢٤)، شرح المفصل (٥/٩٣)، لسان العرب (٥/١١ - غرر)، اللمع (ص١١٦)، المقاصد النحوية (٢/٤٧٦)، همع الهوامع (٢/١٧١).

إنّ امـرَأً غـرَّه منكُـنّ واحـدةٌ  بَعْدى وبَعدكِ فى الدنيا لمغرُورُ

وليس مخصوصًا بالشعر، فإن سيبويه حكى: حضر القاضىَ امرأةٌ، وقال: إذا طال الكلام كان الحذف أجمل. ونبّهت بقولى: «غير مكسّر»، على أن حكم التاء فى جمع تصحيح المؤنث كحكمها فى مفرده ومثناه، فلا يقال: قام الهندات، إلا على لغة من قال: قال فلانة؛ لأن لفظ الواحد وجمع التصحيح على الحال التى كان عليها فى الإفراد والتثنية، فيتنزّل قولك: قامتِ الهنداتُ، منزلة قولك: قامتْ هند وهند وهند، هذا هو الصحيح.

وعلى هذا لا يجوز: قامت الزيدون؛ لأنه بمنزلة قام زيد وزيد وزيد، ولا يُستباح: قامتِ الزيدون، بقول الشاعر [من البسيط][1]:

قَالَتْ بَنو عامرٍ خَالوا بنى أَسد

ولا يُستباح قال الهندات بقول الآخر [من الكامل][2]:

فبكّى بناتى شَجْوَهنَّ وزوجتى

لأن بنين وبنات لم يسلَم فيهما نظم الواحد، فجريا مجرى جمع التكسير.

وظاهر قول الجزولى جواز قامت الزيدون، وقام الهندات؛ لأنه قال قاصدًا للتاء: ولا تلزم فى الجمع مطلقًا. قال الشلوبين: يعنى بقوله مطلقًا سواء كان جمع تكسير أو جمع

---

(١) صدر بيت وعجزه:

يا بؤس للجهل ضرّارًا لأقوام

والبيت للنابغة الذبيانى فى ديوانه (ص٨٢)، الإنصاف (١/٣٣٠)، تذكرة النحاة (ص٦٦٥)، خزانة الأدب (٢/١٣٠، ١١/٣٣، ٣٥)، الدرر (٣/١٩)، سر صناعة الإعراب (١/٣٣٢)، شرح أبيات سيبويه (٢/٢١٨)، شرح شواهد الإيضاح (ص٤٥٨)، الشعر والشعراء (١/١٠١)، الكتاب (٢/٢٧٨)، وبلا نسبة فى جواهر الأدب (ص١١٥، ٢٢٨)، خزانة الأدب (٤/١٠٨).

(٢) صدر بيت وعجزه:

وَالظّاعِنُون إِلىَّ ثُمَّ تَصَدَّعُوا

والبيت لعبدة بن الطبيب فى ديوانه (ص٥٠)، شرح اختيارات المفضل (ص٧٠١)، نوادر أبى زيد (ص٢٣)، ولأبى ذؤيب فى المقاصد النحوية (٢/٤٧٢)، وبلا نسبة فى أوضح المسالك (٢/١١٦)، الخصائص (٣/٢٩٥)، شرح الأشمونى (١/١٧٥)، شرح التصريح (١/٢٨٠).

سلامة وسواء كان جمع مؤنث حقيقى أو غير حقيقى، وسواء كان جمع مذكر أو مؤنث، جمع تكسير كان ذلك أو جمع سلامة. ثم قال الشلوبين: ليس كما ذكره المؤلف فى مذهب المحققين، إلا فى جمع التكسير واسم الجمع. أما جمع المؤنث السالم، نحو: قامتِ الهندات، فحكمه حكم المفرد والمثنى، وكذلك حكم جمع المذكر السالم حكم المفرد منه أيضًا.

**قلتُ:** لا عدولَ عمّا ذهب إليه الشيخ أبو على الشلوبين فى هذه المسألة، من أنه لا يجوز قامت الزيدون ولا قام الهندات إلا على لغة من قال: قال فلانة. وأما قوله تعالى: ﴿**إذا جاءكم المؤمنات**﴾ [الممتحنة: ١٠]، فمن أجل الفصل بالمفعول، مع أن مؤمنات صلة الألف واللام، والألف واللام بمعنى التى وهى اسم جمع والفعل مسند إليه، فلا تلزم التاء، ولا خلاف فى أن المثنى كالواحد، ولذلك جُعل قول لبيد: تمنّى ابنتاىَ، مثل: قال فلانة. ولا خلاف أيضًا فى أن جمع التكسير كالواحد المجازى التأنيث، وإن كان واحده حقيقى التأنيث كجوارٍ، واسم الجمع كفَوْج، واسم الجنس كنسْوة.

ويدخل فى اسم الجنس فاعل نعم، فلذلك يقول: نعمْ المرأةُ من لا يقول: قام المرأة. وقولى: ولحاقها مع الحقيقى المقيد. نبهت به على أن الفصل بين الفعل والفاعل يبيح حذف التاء من فعل ما حقه أن يلازم فعله التاء، وأن الفصل إن كان بغير «إلا» فلحاق التاء أجود، وإن كان بإلا فإسقاطها أجود. وبعض المتأخرين لا يجيزون ثبوت التاء مع الفصل بإلا إلا فى الشعر، كقول الراجز [من الرجز][1]:

مـا بَرِئَتْ مِـنْ رِيبَـةٍ وذمٍّ  فـى حرْبِنَـا إلا بَنَـاتُ العَـمِّ

والصحيح جوازها فى غير الشعر، ولكن على ضعف. ومنه قراءة مالك بن دينار وأبى رجاء والجحدرى بخلاف عنه: ﴿**فأصْبَحُوا لا تُرَى إلاَّ مَسَاكِنُهم**﴾ [الأحقاف: ٢٥]، ذكرها أبو الفتح بن جنى، وقال: إنها ضعيفة فى العربية. وإلى نحو هذا أشرت بقولى: وإن فصل بها فبالعكس، أى إن فصل فالحذف أجود من لحاقها. ثم بينت أن حكمها مع جمع التكسير ومع جمع المذكر بالألف والتاء حكمها مع الواحد المجازى

---

(١) الرجز بلا نسبة فى الدرر (٢٧٢/٦)، شرح الأشمونى (١٧٤/١)، شرح التصريح (٢٧٩/١)، شرح شذور الذهب (ص٢٢٦)، المقاصد النحوية (٤٧١/٢)، همع الهوامع (١٧١/٢).

التأنيث، ولا اعتبار بواحده، بلى يستوى ما واحده مذكر كغلمان وبيوت، وما واحده مؤنث كإماء ودور، وكذا حكمها مع جمع المذكر بالألف والتاء كطلحات ودريهمات وحسامات وحمّامات. ثم بينت أن حكمها مع جمع التصحيح الذى ليس كطلحات ولا دريهمات ولا حسامات حكمها مع واحده، فعلى هذا لا تلحق فى قام الزيدون كما لا تلحق فى قام زيد، ولا تحذف فى قامت الهندات كما لا تحذف فى قامت هند. إلا على لغة من قال: قال فلانة. وقد تقدم بسط القول فى ذلك.

ثم بيّنت أن البنين والبنات حكم التاء معهما حكمها مع الأبناء والإماء، فيقال: جاء البنون، وجاءت البنون، وجاءت البنات، وجاء البنات، كما يقال: جاء الأبناء، وجاءت الأبناء، وجاءت الإماء، وجاء الإماء؛ لأن نظم الواحد لم يسلم فيهما فجريا مجرى الجمع المكسّر.

ثم بينت أن تاء الصفة الفارقة حكمها حكم تاء فعلتْ فى اللزوم وعدمه، فكما تلزم تاء ذهبتْ جاريتاك، والشمسُ طلعت، كذلك تلزم تاء أذاهبة جاريتاك والشمس طالعة. وكما جاز الوجهان فى: سمعتْ أذناك، كذلك يجوز الوجهان فى أسامعةٌ أذناك. ثم بينت أن تاء المضارعة الدالة على التأنيث حكمها حكم تاء فعلتْ فى جميع ما ذكر، فكما قيل: قامت هند والنار اضطرمتْ، بلزوم التأنيث فى اللغة المشهورة، كذلك يقال: تقوم هند والنار تضطرم، وكما جاز اضطرام النار واضطرمت النار، يجوز يضطرم النار وتضطرم النار، وكما جاز للفصل حضر القاضىَ امرأةٌ، يجوز للفصل يحضر القاضى امرأةٌ. وكما ضعف: [من الرجز][(١)]:

ما بَرِئَتْ مِنْ رِيبَةٍ وَذَمِّ  فى حرْبِنَا إلا بَنَاتُ العَمِّ

ضعف نحو: لا تُرى إلا مساكنُهم. وما عومل به: ولا أرض أبقل إبقالها، يعامل بمثله أحد المضارعين فى قول ذى الرمة [من الطويل][(٢)]:

---

(١) تقدم الاستشهاد به.

(٢) البيت لذى الرمة فى ديوانه (ص١٢٧٤)، الأشباه والنظائر (١٢٢/٥، ٢٨٠)، إصلاح المنطق (ص٣٠٣)، جواهر الأدب (ص٣١٧)، خزانة الأدب (٢١٣/١)، الدرر (٢٠١/٦)، شرح شواهد الإيضاح (ص٣٠٨)، شرح المفصل (١٢٢/٢)، لسان العرب (٦٧/٦ - خمس)،=

وهل يَرجعُ التسلمُ أو يكشفُ العَمى ثـلاثُ الأَثَافِـى والرسـوم البلاقِـعُ

لأن أحدهما مسند إلى ثلاث والآخر مسند إلى ضميره، والرواية فيهما بالياء.

**ص: وقد يلحق الفعل المسند إلى ما ليس واحدًا من ظاهر أو ضمير منفصل علامة كضميره.**

**ش:** إذا تقدم الفعل على المسند إليه فاللغة المشهورة ألا تلحقه علامة تثنيـة ولا جمع، بل يكون لفظه قبل غير الواحد والواحدة كلفظه قبلهمـا. ومـن الغـرب مـن يوليـه قبـل الاثنين ألفًا، وقبل المذكرين واوًا، وقبل الإناث نونًا مدلولاً بها على حـال الفـاعل الآتـى قبل أن يأتى، كما دلتْ تاء فعلتْ هند على تأنيث الفاعلة قبل أن يذكر اسـمها. والعلَـم على هذه اللغة قول بعض العرب: أكلونى البراغيث. وقد تكلـم بهـا النبـى ﷺ، فقـال: «يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهـار»، وعلـى هـذه اللغـة قـول الشـاعر يرثـى مصعب بن الزبير، رضى الله عنهما [من الطويل][(١)]:

لَقَـدْ أَوْرثَ المِصْرَيْـن خِزْيـا وذلـةً قتيـلٌ بدَيْـر الجـاثَليق مُقيـمُ

تولىَّ قتـال المارِقـين بنفسـهِ وقـد أَسْلمـاه مُبْعَـدٌ وحَميـمُ

ومثله قول الآخر [من الطويل]:

بنى الأرض قد كانوا بَنِـىَّ فعَزَّنِـى عليهـم لآجـال المنايـا كتابُهـا

ومثله [من الكامل][(٢)]:

---

=مجالس ثعلب (ص٢٧٥)، وبلا نسبة فى أمالى ابن الحاجب (١/٣٥٨)، تذكـرة النحـاة (ص٣٤٤)، شرح الأشمونى (١/٨٧)، المقتضب (٢/١٧٦، ٤/١٤٤)، المنصف (١/٦٤)، همع الهوامع (٢/١٥٠).

(١) البيتان لعبيد الله بن قيس الرقيـات فـى ديوانـه (ص١٩٦)، تخليـص الشـواهد (ص٤٧٣)، الـدرر (٢/٢٨٢)، شرح التصريح (١/٢٧٧)، شرح شواهد المغنى (٢/٧٨٤، ٧٩٠)، المقاصد النحوية (٢/٤٦١)، وبلا نسبة فى أوضح المسالك (٢/١٠٦)، الجنى الدانـى (ص١٧٥)، جواهـر الأدب (ص١٠٩)، شرح الأشـمونى (١/١٧٠)، شـرح شـذور الذهـب (ص٢٢٧)، شـرح ابـن عقيـل (ص٢٣٩)، مغنى اللبيب (٢/٣٦٧، ٣٧١)، همع الهوامع (١/١٦٠).

(٢) البيت بلا نسبة فى شرح الأشمونى (١/١٧٠).

نصرُوكَ قومِى فاعتززت بنصْرهم ولو أنّهم خذلوك كنتَ ذليلا

ومثله [من الخفيف][١]:

نُسِيا حاتمٌ وأوسٌ لدُنْ فا ضتْ عطاياك يا ابن عبد العزيز

ومثله [من مجزوء الكامل][٢]:

نُتِج الربيعُ محاسنا ألقحنها غُرُّ السحائبْ

ومثله [من الطويل][٣]:

رَأينَ الغوانِى الشيبَ لاحَ بمفرقى فأعرضْنَ عَنّى بالخدود النواضِرِ

وبعض النحويين يجعل ما ورد من هذا خبرًا مقدمًا ومبتدأ مؤخرًا، وبعضهم يبدل ما بعد الألف والواو والنون منهنّ، على أنها أسماء مسند إليها. وهذا غير ممتنع إن كان من سُمع ذلك منه من أهل غير اللغة المذكورة. وأما أن يُحمل جميع ما ورد من ذلك على أن الألف والواو والنون فيه ضمائر فغير صحيح؛ لأن أئمة هذا العلم متفقون على أن ذلك لغة لقوم من العرب مخصوصين فوجب تصديقهم فى ذلك كما تصدقهم فى غيره، والله أعلم. ومن التزم التاء فى قامت هند، وهى اللغة المشهورة، فلا يستغنى فى نحو قامت الهندات عن التاء والنون الحرفية. وإلى ذلك أشرت بقولى: وتساويها فى اللزوم وعدمه تاء مضارع الغائبة ونون التأنيث الحرفية.

**ص: ويضمر جواز فعل الفاعل المشعر به ما قبله، والمجاب به نفى أو استفهام، ولا يحذف الفاعل إلا مع رافعه المدلول عليه، ويرفع توهم الحذف إن خفى الفاعل جعله مصدرًا منويا أو نحو ذلك.**

---

(١) البيت بلا نسبة فى شرح الأشمونى (١/١٧٠).

(٢) البيت لأبى فراس الحمدانى فى ديوانه (ص٢٨)، وبلا نسبة فى أوضح المسالك (٢/١٠٢)، الدرر (٢/٢٨٤)، شرح التصريح (١/٢٧٦)، شرح شذور الذهب (ص٢٢٨)، المقاصد النحوية (٢/٤٦٠)، همع الهوامع (١/١٦٠).

(٣) البيت لمحمد بن عبد الله العتبى فى الأغانى (١٤/١٩١)، تخليص الشواهد (ص٤٧٤)، المقاصد النحوية (٢/٤٧٣)، ولمحمد بن أمية فى العقد الفريد (٣/٤٣)، وبلا نسبة فى شرح الأشمونى (١/١٧١)، شرح شذور الذهب (ص٢٢٩)، شرح ابن عقيل (ص٢٤٠).

**ش:** حق الفعل والفاعل أن يكونا كالمبتدأ والخبر فى منع حذف أحدهما بلا دليل، وجواز حذفه بدليل؛ لأن الفعل كالمبتدأ فى كونه أول الجزءين، والفاعل كالخبر فى كونه ثانى الجزءين، فسلك بالفعل سبيل المبتدأ فى جواز الحذف، وعرض للفاعل مانع من مفارقته الخبر فى جواز الحذف، وهو كونه كعجز المركب فى الامتزاج بمتلوه ولزوم تأخره، وكونه كالصلة فى عدم تأثره بعامل متلوه، وكالمضاف إليه فى أنه معتمد البيان بخلاف خبر المبتدأ فإنه مباين لعجز المركب وللصلة وللمضاف إليه فيما ذكر؛ لأنه غير ممتزج بمتلوه ولا لازم التأخر ويتأثر بعامل متلوه وهو معتمد الفائدة لا معتمد البيان. وأيضًا فإن من الفاعل ما يستتر، فلو حذف فى بعض المواضع لالتبس الحذف بالاستتار، والخبر لا يستتر، وإذا حذف لدليل أُمِنَ التباس كونه مستترًا.

ومن إضمار فعل الفاعل لكون ما قبله مشعرًا به قراءة ابن عامر وأبى بكر: ﴿**يسبِّح له فيها بالغدو والآصال رجال**﴾ [النور: ٣٦]، فرجال فاعل يُسَبِّحُ مضمرًا لإشعار يُسَبَّحُ به مع عدم صلاحية إسناده هو إليهم؛ لأن الرجال لا يكونون مُسَبَّحين بل مُسَبِّحين، فلا يجوز هذا الاستعمال إلا فيما كان هكذا. فلو قيل: يُوعَظ فى المسجد رجالٌ جازَ لعدم اللبس. ومن الجائز لعدم اللَبس قول الشاعر [من الطويل][(١)]:

لِيُبْكَ يَزِيدُ ضارعٌ لخصُومَةٍ ومُخْتبِطٌ مِمَّا تُطيحُ الطَّوائحُ

ومثله قول الآخر [من الطويل][(٢)]:

---

(١) البيت للحارث بن نهيك فى خزانة الأدب (٣٠٣/١)، شرح شواهد الإيضاح (ص٩٤)، شرح المفصل (٨٠/١)، الكتاب (٢٨٨/١)، وللبيد بن ربيعة فى ملحق ديوانه (ص٣٦٢)، ولنهشل بن حرى فى خزانة الأدب (٣٠٣/١)، ولضرار بن نهشل فى الدرر (٢٨٦/٢)، معاهد التنصيص (٢٠٢/١)، وللحارث بن ضرار فى شرح أبيات سيبويه (١١٠/١)، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر (٣٤٥/٢، ٢٢٤/٧)، أمالى ابن الحاجب (ص٤٤٧)، أوضح المسالك (٩٣/٢)، تخليص الشواهد (ص٤٧٨)، خزانة الأدب (١٣٩/٨)، شرح الأشمونى (١٧١/١)، شرح المفصل (٨٠/١)، الكتاب (٣٦٦/١)، المقتضب (٢٨٢/٣)، همع الهوامع (١٦٠/١).

(٢) البيت للشماخ فى ملحق ديوانه (ص٤٣٨، ٤٤٠)، المقاصد النحوية (٨٦/٤)، وللمجنون فى ديوانه (ص١١٣)، ولتوبة بن الحمير فى الأغانى (١٩٨/١١)، الدرر (١٥٤/١)، الشعر والشعراء (٤٥٣/١)، وبلا نسبة فى شرح الأشمونى (٤٠٣/٢)، المقرب (١٢٩/٢)، همع الهوامع (٥١/١).

حَمَامَةَ بَطْنِ الوادِيَيْنِ ترنَّمي سُقيتِ من الغُرّ الغوادِيَ مطيرُها

هكذا رواه الحفّاظ. ومن قال: سَقاكِ فتاركٌ للرواية آخذٌ بالرأى.

ومن حذف فعل الفاعل قول عائشة، رضى الله عنها: «فما أستطيعُ أنْ أقضيَه إلاّ فى شعبان الشُغْلُ من رسول الله ﷺ». أى يمنعنى الشغل من أجل رسول الله ﷺ. ومن إضمار فعل الفاعل لكون ما قبله يشعر به قول الشاعر [من الوافر][(١)]:

أرَى الأيامَ لا تُبْقِي كريمًا ولا العُصُمَ الأوابدَ والنّعاما

ولا عِلْجانِ يَنْتابانِ رَوْضًا نضيرًا نَبتُه عُمّا تؤاما

فعلجان فاعل يبقى مضمرًا لإشعار تُبقى به. ومثله [من الطويل][(٢)]:

غَداةَ أَحَلّتْ لابنِ أصْرمَ طَعْنةٌ حُصَينٍ عَبيطاتِ السدائِف والخمرُ

فالخمر فاعل حَلّتْ مضمرا لإشعار أحلت به. ومثله [من الطويل]:

ولم يُبْقِ أنْواء الثمانى بقيَّةً من الرَّطْب إلاّ بَطْنُ وادٍ وحاجِرُ

أنشده أبو على فى التذكرة وقال: رفع على معنى بَقِى بطنُ واد وحاجر. ومن إضمار فعل الفاعل المجاب به نفى قولك: ما جاء أحد: بلَى زَيدٌ، تريد بلى جاء زيد. ومثله قول الشاعر [من الطويل][(٣)]:

تجلّدتُ حتى قيل لَم يَعْرُ قلبَه من الوجد شيء قلتُ بل أعظمُ الوَجدِ

أراد بل عزاه أعظم الوجد. ومثال إضمار فعل الفاعل المجاب به استفهام ظاهر

---

(١) البيتان لصخر الغىّ فى شرح أشعار الهذليين (ص٢٨٧)، لسان العرب (٧٩/٥ - قدر)، تاج العروس (٣٧٥/١٣ - قدر)، وبلا نسبة فى جمهرة اللغة (ص٤٨٣).

(٢) البيت للفرزدق فى ديوانه (٢٥٤/١)، سمط اللآلى (ص٣٦٧)، شرح التصريح (٢٧٤/١)، المقاصد النحوية (٤٥٦/٢)، وبلا نسبة فى الإنصاف (١٨٧/١)، أوضح المسالك (٩٦/٢)، شرح المفصل (٣٢/١، ٧٠/٨).

(٣) البيت بلا نسبة فى أوضح المسالك (٩٢/٢)، تخليص الشواهد (ص٤٧٨)، شرح الأشمونى (١٧٢/١)، شرح التصريح (٢٧٣/١)، المقاصد النحوية (٤٥٣/٢).

قولك: نعم زيد لمن قال: هل جاءك أحد؟. ومثله قول الشاعر [من الطويل][1]:

ألا هل أتَى أمَّ الحُويرث مُرسَلى نَعَمْ خالـدٌ إن لـم تَعُقْـه العوائـقُ

أراد نعم أتاها خالد. فمثل هذا لا يرتاب فى أن المجاب به مرفوع بفعل مقدر؛ لأنـه جواب جملة قدم فيها الفعل، وحق الجواب أن يشاكل مـا هـو لـه جـواب. فـإن كـانت جملة الاستفهام مؤخرًا فيها الفعل فحق المجاب به من جهة القياس أن يؤخـر فيـه الفعـل لتتشاكل الجملتان.

هذا مقتضى النظر لولا أن الاستعمال بخلافه، وذلك أن جواب الاستفهام المقـدم فيـه الاسم لا يجىء مكملاً إلا والفعل فيه مقدم على الاسم، كقوله تعـالى: ﴿**ولئـن سـألتهم من خلق السموات والأرض ليقولن خلقهن العزيز العليم**﴾ [الزخـرف: ٩]. وكقولـه تعالى: ﴿**يسألونك ماذا أحل لهم قل أحل لكم الطيبات**﴾ [المائدة: ٤]، وكقوله تعالى: ﴿**قال من يحيى العظام وهى رميـم قـل يحييهـا الـذى أنشـأها أول مـرة**﴾ [يـس: ٧٨، ٧٩].

وينبغى إذا اقتصر فى الجواب على الاسم أن يقدر الفعل متقدمًـا؛ لأن المكمـل أصـل والمختصر فرع، فتسلك بالفرع سبيل الأصل، ولأن موافقة العرب بتقديـر تقديـم الفعـل متيقنة وموافقتهم بتقدير تأخيره مشكوك فيها، فلا عدول عن تقدير التقديم. ولما جـرى به الاستعمال من تقديم الفعل فى الجواب المكمل وجه من النظر، وهـو أن حـق الجملـة الاستفهامية إذا كان فيها فعل أن يقدم؛ لأنه بمباشرة الاستفهام أولى من الاسم، فلما لـم يكن ذلك فى نحو من فعل لاتحاد المستفهم به والمستفهم عنه جىء بـالجواب مقدمًـا فيـه الفعل، تنبيهًا عن أن الأصل مـا هـو لـه جـواب أن يكـون كذلـك، ومـع هـذا فـالحكم بالابتداء على الاسم المجاب به نفى أو استفهام غير ممتنع؛ لأن مشاكلة الجواب لما هو له جواب فى اللفظ غير لازمة، بل قد يكتفى فيه بمراعاة المعنى. ومنه قراءة غير أبى عمـرو من السبعة: ﴿**قل من رب السموات السبع ورب العرش العظيم سيقولون لله قل أفلا تتقون قل من بيده ملكـوت كـل شـىء وهـو يجير ولا يجـار عليـه إن كنتـم تعلمـون**

---

(١) البيت لأبى ذؤيب الهذلى فى شرح أشعار الهذليـين (ص١٥٦)، كتـاب العين (١٧٣/٢)، تـاج العروس (عوق)، وبلا نسبة فى تخليص الشواهد (ص٤٧٨).

**سيقولون لله﴾** [المؤمنون: ٨٦ - ٨٩]، وقد تقدم السبب فى منع حذف الفاعل وبقاء فعله.

وأما حذفه وحذف فعله فكثير، كقولك: زيدًا، لمن قال: مَن أكرمُ؟ فحذفت أكرم وهو فعل أمر مسند إلى ضمير المخاطب، فاشتمل الحذف عليهما، ونظائر ذلك كثيرة. وإذا توهم حذف فاعل فعل موجود فلا سبيل إلى الحكم بحذفه، بل يقدر إسناده إلى مدلول عليه من اللفظ والمعنى، كقول الشاعر [من البسيط][(١)]:

تَمْشي تَبَخْتَرُ حول البيت مُنتَخِيا  لو كنتَ عمَّ ابنِ عبد اللّه لم يَزدِ

أى لم يزد انتخاؤك. كذا قال أبو على. وكقوله تعالى: ﴿**ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه﴾** [يوسف: ٣٥].

قيل: إن المعنى بدا لهم بداء. كما قال [من الطويل][(٢)]:

بدا لكَ فى تلك القَلوص بداءُ

أى ظهر لك فيها رأى. ولا يجوز مثل هذا الإسناد إلى مصدر الفعل حتى يشعر برأى مثل ظهر وبان وتبيّن، أو يكون الفعل فعل استثناء كقاموا ما عدا زيدا وخلا عمرا وحشا بكرا. ومن الإسناد إلى مدلول عليه قول الشاعر [من الطويل][(٣)]:

أقولُ إذا ما الطيرُ مرّتْ مخيلةً  لعلكَ يومًا فانتظرْ أنْ تنالها
أأدرك مِن أمِّ الحُويرثِ غبطةً  بها خبَّرتْنى الطيرُ أم قد أنى لَها

---

(١) البيت للفرزدق فى طبقات فحول الشعراء (١/٣٣٢).

(٢) عجز بيت وصدره:

لعَلْكَ والموعودُ حَقٌّ لِقاؤُهُ

والبيت لمحمد بن بشير فى ديوانه (ص٢٩)، الأغانى (١٦/٧٧)، خزانة الأدب (٩/٢١٣، ٢١٥)، الدرر (٤/٢٠)، شرح شواهد المغنى (ص٨١٠)، وللشماخ بن ضرار فى ملحق ديوانه (ص٤٢٧)، لسان العرب (١٤/٦٦ - بدا)، وبلا نسبة فى الخصائص (١/٣٤٠)، سمط اللآلى (ص٧٠٥)، شرح شذور الذهب (ص٢١٨)، مغنى اللبيب (ص٣٨٨)، همع الهوامع (١/١٤٧).

(٣) البيتان لكثير عزة فى ديوانه (ص٧٧).

أى أنّى لها ألاّ أدرك؛ لأن ذكر أم بعد الهمزة التى وليها أحد الضدين مشعر بأن ثانيهما مراد. وهذا شبيه بقوله تعالى: ﴿**وما يعمر من معمر ولا ينقص من عمره**﴾ [فاطر: ١١]؛ لأن ذكر المعمّر مشعر بمقابله وهو القصير العمر، فأعيدت هاء عمره إليه ولم يذكر لإشعار مقابله. ومثله قول الآخر [من الوافر][(١)]:

وما أدْرِى إذا يَمَّمْتُ أرْضا أريدُ الخيرَ أيُّهما يَلِينى

فثنى الضمير قاصدًا للخير والشر ولم يجر إلا ذكر أحدهما، ولكن الإشعار بما لم يذكره بمنزلة ذكره. ومن الإسناد إلى مدلول عليه قول بعض العرب: إذا كان غدا فائتنى، أى إذا كان غدا ما نحن عليه الآن فائتنى. ومثله قول الشاعر [من الطويل][(٢)]:

فإنْ كان لا يُرضيكَ حتّى تَرُدّنى إلى قَطَرِىّ لا إخالُك راضِيا

أى إن كان لا يرضيك ما تشاهده منّى.

ومن الفاعل المؤول قوله تعالى: ﴿**وتبين لكم كيف فعلنا بهم**﴾ [إبراهيم: ٤٥]، ففاعل تبين مضمون كيف فعلنا، كأنه قال: وتبيّن لكم كيفيةُ فعلنا بهم. وجاز الإسناد فى هذا الباب باعتبار التأويل، كما جاز فى باب الابتداء نحو: ﴿**سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم**﴾ [يس: ١٠]، فإنه أُوّل سواء عليهم الإنذارُ وعدمه كما جاز فى هذا الباب أن يقال [من الكامل][(٣)]:

ما ضَرَّ تغلبَ وائلٍ أهَجَوْتَهَا

على تأويل ما ضرّها هَجْوُك إياها. ومثل «وتبين لكم كيف فعلنا بهم»: ﴿**أفلم يهد لهم كم أهلكنا**﴾ [طه: ١٢٨] على تأويل أو لم يَهْد لهم كثرةُ إهلاكنا.

ومن الإسناد إلى مدلول عليه قوله تعالى: ﴿**إذا أخرج يده لم يكد يراها**﴾ [النور:

---

(١) البيت للمثقب العبدى فى ديوانه (ص٢١٢)، خزانة الأدب (١١/٨٠)، شرح اختيارات المفضل (ص١٢٦٧)، شرح شواهد المغنى (١/١٩١)، وبلا نسبة فى تخليص الشواهد (ص١٤٥)، خزانة الأدب (٦/٣٧).

(٢) البيت لأمية بن أبى الصلت فى ديوانه (ص٧٢)، شرح التصريح (٢/١٦٥)، المقاصد النحوية (٤/٢٤٣)، وبلا نسبة فى أوضح المسالك (٤/١٢).

(٣) تقدم الاستشهاد به.

٤٠]، ففاعل أخرج ضمير الواقع فى البحر الموصوف ولم يجر له ذكر، لكن سياق الكلام يدل عليه. ومثله قول النبى ﷺ: «لا يَزْنى الزانى حين يزْنى وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن» ففاعل يشربها غير مذكور، ولكنه مفهوم، كأنه قيل: ولا يشرب الخمر شاربُها. وقد يغنى عن الفاعل استحضاره فى الذهن بذكر فعل ناصب لما لا يصح إلاّ له، كقول الشاعر [من المتقارب][1]:

لقَدْ عَلِمَ الضيفُ والمُرْمِلون إذا اغْبَرَّ أُفْقٌ وهَبّتْ شمالا

فأغنى عن إظهار الريح استحضارُها فى الذهن بهبت ونصبه شمالا على الحال، فكان ذلك بمنزلة التصريح بالريح. ومثله قول الآخر [من البسيط]:

وأُكْرِمُ الضيفَ والجارَ الغريبَ إذا هَبَّتْ شآميةً واشْتَدَّتِ القررُ

فنصب شآمية وأضمر الريح. وإلى هذا الموضع وأشباهه أشرت بقولى «ويرفع توهم الحذف إن خفى الفاعل جعلُه مصدرا منويّا ونحو ذلك».

* * *

(١) البيت لكعب بن زهير فى الأزهية (ص٦٢)، وليس فى ديوانه. ولجنوب بنت عجلان فى الحماسة الشجرية (٣٠٩/١)، خزانة الأدب (٣٨٤/١٠)، شرح أشعار الهذليين (٥٨٥/٢)، المقاصد النحوية (٢٨٢/٢)، وبلا نسبة فى الإنصاف (٢٠٦/١)، خزانة الأدب (٤٢٧/٥)، شرح شذور الذهب (ص٣٠٣)، شرح عمدة الحافظ (ص٢٤٢، ٢٤٣)، الصاحبى فى فقه اللغة (ص٢٦١)، لسان العرب (٣٠/١٣ - أنن).

## باب النائب عن الفاعل

**ص: «قد يُترك الفاعل لغرض لفظى أو معنوى جوازًا أو وجوبًا، فينوب عنه جاريًا مجراه فى كل ما له مفعول به، أو جار ومجرور أو مصدر لغير مجرد التوكيد ملفوظ به أو مدلول عليه بغير العامل، أو ظرف مختص متصرف، وفى نيابة غير متصرف أو غير ملفوظ به خلاف. ولا يمتنع نيابة المنصوب بسقوط الجار مع وجود المنصوب بنفس الفعل، ولا نيابة غير المفعول به وهو موجود، وفاقا للأخفش والكوفيين».**

ش: نيابة غير الفاعل عن الفاعل لغرض لفظى أشير بها إلى قصد الإيجاز كقوله تعالى: ﴿**ومن عاقب بمثل ما عوقب به ثم بغى عليه**﴾ [الحج: ٦٠]، وإلى موافقة المسبوق السابق كقول بعض الفصحاء: مَن طابتْ سَريرتُه حُمِدتْ سيرتُه، وإصلاح النَّظْم كقول الأعشى [من البسيط][(١)]:

عُلّقتُها عَرَضا وعُلِّقَتْ رجُلا غَيْرِى وعُلِّق أخْرَى غيرَها الرجلُ

وكقول عنترة [من الكامل][(٢)]:

فإذا شربْت فإنّنى مُسْتهلكٌ مالِى وعِرْضى وافر لمْ يُكْلَمِ

ونيابة غير الفاعل عنه لغرض معنوى كقوله تعالى: ﴿**وخلق الإنسان ضعيفا**﴾ [النساء: ٢٨]، وكقوله تعالى: ﴿**ضرب مثل فاستمعوا له**﴾ [الحج: ٧٣]، فترك الفاعل لكونه معلوما وناب عنه المفعول به. ومنه قول النبى ﷺ: «نُصِرتُ بالرُّعب مسيرة شهر، ونُصِرتُ بالصَّبَا وأُهلكتْ عادٌ بالدَّبُور». ومن النيابة عنه لغرض معنوى قول الرجل: نبّئت بكذا إذا لم يعرف من نبأه. ومنه ما يرد من قول بعض الرواة: روى عن النبى ﷺ كَيْت وكَيْت. ومن الأغراض المعنوية أيضًا ألاّ يتعلّق مراد المتكلم بتعيين فاعل كقوله

---

(١) البيت للأعشى فى ديوانه (ص١٠٧)، الأشباه والنظائر (٥/١٥٢)، شرح التصريح (١/٢٨٦)، لسان العرب (٧/١٨٥ - عرض، ١٠/٢٦٢ - علق). المقاصد النحوية (٢/٥٠٤)، وبلا نسبة فى أوضح المسالك (٢/١٣٦).

(٢) البيت لعنترة فى ديوانه (ص٢٠٦)، الأغانى (٩/٢١٢)، الدرر (٢/٢٩١)، الشعر والشعراء (١/٢٠١، ٢٥٩)، وبلا نسبة فى همع الهوامع (١/١٦٢).

تعالى: ﴿**فإن أحصرتم فما استيسر من الهدى**﴾ [البقرة: ١٩٦]، و﴿**إذا حييتم بتحية فحيوا بأحسن منها**﴾ [النساء: ٨٦]، و﴿**إذا قيل لكم تفسحوا فى المجالس فافسحوا**﴾ [المجادلة: ١١]، وكقول الشاعر [من الطويل][(١)]:

وإنْ مُدَّت الأيدِى إلى الزّادِ لم أكُنْ بأعْجلهِم إذْ أجْشَعُ القوم أعْجَلُ

**ومنها**: تعظيم الفاعل بصون اسمه عن مقارنة اسم المفعول كقول النبى ﷺ: «مَن بُلى منكم بهذه القاذورة فلْيسْتتِر».

**ومنها**: تعظيم المفعول بصون اسمه عن مقارنة اسم الفاعل كقولك أُوذِى فلانٌ، إذا عظّمته واحتقرت من آذاه.

**ومنها**: الستر على الفاعل خوفًا منه أو خوفًا عليه. وأشرت بقولى: «جاريًا مجراه فى كل ما له» إلى أن النائب عن الفاعل يخلفه فى الرفع ووجوب التأخر عن الرافع والتنزل منزلة الجزء منه وعدم الاستغناء عنه.

ثم نبّهت على أن النائب عن الفاعل إما مفعول به نحو ضُرِبَ زيد، وإما جارّ ومجرور نحو غُضِب عليه، ولم يلزم من نيابة الجار والمجرور مخالفة؛ لأن الفاعل قد يكون مجرورًا نحو: ﴿**كفى بالله شهيدا**﴾ [النساء: ٧٩]، وقيّدت المصدر الذى ينوب بكونه لغير مجرد التوكيد تنبيها على أن المصدر المسوق لمجرد التوكيد لا يقام مقام الفاعل، فلا يقال فى مثل: ضلّ زيدٌ ضلالا: ضُلَّ ضلال، لعدم الفائدة بخلاف قام فى الدار زيد قيامًا طويلاً أو قومةً أو قومتين؛ فإن المصدر فيه مسوق لغير مجرد التوكيد فلا يخلو الإسناد إليه من فائدة. ونبّهت بقولى: «ملفوظ به أو مدلول عليه بغير العامل» على أن المنوىّ مدلولا عليه بالعامل لا ينوب. وقد أجاز ذلك قوم من المتأخرين. ولا سبيل إليه؛ لأن الفعل لا يدل على المصدر المختص ولا المحدود، وإنما يدل على الذى لمجرد التوكيد، والذى

---

(١) البيت للشنفرى فى ديوانه (ص٥٩)، تخليص الشواهد (ص٢٨٥)، خزانة الأدب (٣/٣٤٠)، الدرر (٢/١٢٤)، شرح التصريح (١/٢٠٢)، شرح شواهد المغنى (٢/٨٩٩)، المقاصد النحوية (٢/١١٧، ٤/٥١)، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر (٣/١٢٤)، أوضح المسالك (١/٢٩٥)، الجنى الدانى (ص٥٤)، جواهر الأدب (ص٥٤)، شرح الأشمونى (١/١٢٣)، شرح ابن عقيل (ص١٥٧)، شرح قطر الندى (ص١٨٨)، مغنى اللبيب (٢/٥٦٠)، همع الهوامع (١/١٢٧).

لمجرد التوكيد لا فائدة فى الإسناد إليه وهوملفوظ به، فكيف إذا نُوى ولم يلفظ به.

فإن كان المصدر المنوى مدلولا عليه بغير الفعل جاز الإسناد إليه كقولك: بلى سِيرَ سيْرٌ لمن قال: ما سِير سَيْرٌ. ولو جاز الإسناد إلى المصدر المنوى مطلقا لم يمتنع أن يقال ابتداء ضُرِب أو نحو ذلك. وفى كلام الزجاجى إشعار بأن سيبويه يجيز ذلك، لأنه قال: وقد أجازه بعضهم على إضمار المصدر وهو مذهب سيبويه.

قال ابن خروف: لا يجيز أحد من النحويين ردّ الفعل إلى ما لم يُسمَّ فاعله على إضمار المصدر المؤكد، لا يجيز أحد قُعِد، وضُحِك من غير شىء يكون بعد هذا الفعل، ثم ادّعاؤه، يعنى الزجاجى، أنه مذهب سيبويه فاسد لأن سيبويه لا يجيز إضمار المصدر المؤكد فى هذا الباب والذى أجازه سيبويه لا يمنعه بَشَر، وهو إضمار المصدر المقصود، مثل أن يقال لمتوقع القعود: قد قُعِد ولمتوقع السفر قد سُوفِر، أى قد قُعِد القعود وقد سُوفر السفر الذى ينتظر وقوعه، والفعل لا يدل على هذا النوع من المصادر والدال عليه فعل آخر. هكذا قال ابن خروف وهو الصحيح.

وقيدت الظرف الصالح للنيابة بكونه مختصا تنبيها على أن غير المختص لا يصلح للنيابة كوقت وزمن ومدة، فلا يقال فى سرت وقتا: سير وقتٌ لعدم الفائدة، بخلاف سرت وقتا معينا، وزمنا طويلا ومدة من النهار، فإن الظرف فيه مختص والإسناد إليه مفيد. وقيدته بالتصرف تنبيها على أن ما لا يتصرف لا يصلح للنيابة كسَحَر معينا، وثَمّ فلا يقال فى أتيت سحرَ وجلست ثَمَّ: أُتى سحر وجُلس ثم؛ لأن الظرفية لا تفارقهما ولا يسند إليهما منصوبين محكوما لمحلهما بالرفع؛ لأن الفاعل لم يُحكم له بمثل ذلك؛ وليس كذلك الحكم على المجرور بالرفع فإنه ثابت للفاعل كما سبق، فلم يلزم من معاملة النائب فيه محذور. وأجاز ابن السراج نيابة الظرف المنوى وأجاز الأخفش نيابة الظرف الذى لا يتصرف نحو أن تقول جُلس عندك، ومذهبه فى هذه المسألة ضعيف.

وأجاز هو والكوفيون نيابة غير المفعول به مع وجوده، وبقولهم أقول؛ إذ لا مانع من ذلك مع أنه وارد عن العرب، ومنه قراءة أبى جعفر: ﴿**ليجزى قوما بما كانوا يكسبون**﴾ [الجاثية: ١٤]، فأقام الجار والمجرور مقام الفاعل وترك قوما منصوبا وهو

مفعول به، ومثل هذه القراءة قول الشاعر [من الوافر][(١)]:

وَلَوْ وَلَدتْ قُفَيرةُ جَرْوَ كلبٍ لسُبَّ بذلكَ الجرو الكلابا

فأقام الجار والمجرور مقام الفاعل ونصب الكلاب وهو مفعول به. ومثله قول الراجز [من الرجز][(٢)]:

أُتيحَ لى من العِدَى نذيرا بهِ وُقيتُ الشرَّ مُسْتَطِيرا

ومثله [من الرجز][(٣)]:

وإنما يُرضِى المُنيبُ ربَّه مادام مَعْنِيًا بذكرٍ قَلْبُهُ

ومثله فى أحد الوجهين [من الرجز][(٤)]:

لم يُعْنَ بالعلياء إلا سيِّدا ولا شَفَى ذا الغَىِّ إلا ذو الهدى

وزعم ابن بابشاذ أن جرو كلب منادى والكلاب منصوب بولدتْ. قال ابن خروف: فقد أفسد اللفظ والمعنى، وقال الأخفش فى «المسائل» تقول ضُرب الضربُ الشديدُ زيدا، وضُرب اليومان زيدا، وضُرب مكانُك زيدا، ووُضع موضعُك المتاعَ. ومن مسائله: أُعطِى إعطاءٌ حسنٌ أخاكَ درهما، ويا مضروبا عنده زيدا.

**ص: ولا يمتنع نيابة غير الأول من المفعولات مطلقا إن أُمن اللبسُ ولم يكن جملة أو شبهها خلافًا لمن أطلق المنع فى باب ظن وأعلم. ولا ينوب خبر كان المفرد خلافًا للفراء، ولا مميز خلافًا للكسائى، ولا يجوز كُينَ يقام ولا جُعل يفعل، خلافًا له وللفراء.**

---

(١) البيت لجرير فى خزانة الأدب (٣٣٧/١)، الدرر (٢٩٢/٢)، ولم أقف عليه فى ديوانه، وبلا نسبة فى الخصائص (٣٩٧/١)، شرح المفصل (٧٥/٧)، همع الهوامع (١٦٢/١).

(٢) الرجز بلا نسبة فى شرح شذور الذهب (ص٢١٢).

(٣) الرجز بلا نسبة فى أوضح المسالك (١٤٩/٢)، شرح الأشمونى (١٨٤/١)، شرح التصريح (٢٩١/١)، شرح قطر الندى (ص١٨٩)، المقاصد النحوية (٥١٩/٢).

(٤) الرجز لرؤبة فى ملحق ديوانه (ص١٧٣)، الدرر (٢٩٢/٢)، شرح التصريح (٢٩١/١)، المقاصد النحوية (٥٢١/٢)، وبلا نسبة فى أوضح المسالك (٥٠/٢)، تخليص الشواهد (ص٤٩٧)، شرح الأشمونى (١٨٤/١)، شرح ابن عقيل (٢٥٩/١)، همع الهوامع (١٦٢/١).

**ش:** لا خلاف فى جواز نيابة ثانى المفعولين من باب أعطى إذا أمن اللبس نحو أعطيت زيدا درهما، ولا فى منعها إن خيف اللبس نحو أعطيت زيدا عمرا، فيجوز فى المثال الأول أن يقال أعطى درهمٌ زيدا؛ لأن اللبس فيه مأمون. ولا يجوز فى المثال الثانى أن يقال أُعطِى عمرو زيدا، لأن عمرا مأخوذ فيتوهم كونه آخذا. ومنع الأكثرون نيابة ثانى المفعولين من باب ظن وأعلم والصحيح جواز ذلك إن أمن اللبس ولم يكن ثانى المفعولين جملة ولا ظرفا ولا جارا ومجرورا؛ وذلك مثل قولنا فى ظننت الشمس بازغة: ظُنّتْ بازغةٌ الشمسَ، وفى علمت قمر الليلة بدرا: عُلم بدرٌ قمرَ الليلة، وفى اتخذ الناس مقام إبراهيم موضع صلاة: اتُّخذ موضعُ صلاة مقامَ إبراهيم، فيجوز هذا وأمثاله، كما يجوز أُعطى درهمٌ زيدا وأُدخِلَ القبرُ الميتَ وكُسيت الجبة عمرا؛ لأن المعنى مفهوم واللبس مأمون. وإذا كان أمن اللبس مسوّغا لجعل الفاعل مفعولا والمفعول فاعلا فى كلام واحد نحو خرق الثوبُ المسمارَ، وبلغتْ سوءاتِهم هجرُ، فجواز هذه المسائل وأشباهها أحق وأولى.

فلو خيف اللبس لم ينب إلا الأول نحو علم صديقُك عدوَّ زيد، فإن معناه عُلم المعروف بصداقتك أنه عدو زيد، فصداقة المخاطب مستغنية عن الإخبار بها وعداوة زيد مفتقرة إلى الإخبار بها فلو عكست لانعكس المعنى. وأكثر مسائل هذا الباب هكذا، ولذا منع الأكثرون نيابة الثانى مطلقا. ويجوز أيضًا أن يقال فى أعلمت زيدا كبشك سمينا: أُعلم كبشُك سمينا زيدا، لأن زيدا والكبش مستويان فى المفعولية ومباينة الفاعلية فتساويا فى قبول النيابة عن الفاعل على وجه لا يخل بفهم ولا يوقع فى وهم.

وحكى السيرافى فى شرح الكتاب، أن الفراء يجيز كُيِنَ أخوك فى كان زيد أخاك، وزعم أنه ليس من كلام العرب. ورُد عليه بأن قيل هو فاسد لعدم الفائدة ولاستلزام وجود خبر عن غير مذكور ولا مقدر. وأجاز الكسائى فى امتلأت الدار رجالا: امتلىء رجالٌ. وحكى خُذه مطيوبة به نفسٌ، ومَن الموجوع رأسُه والمسفُوه رأيُه، والموقوف أمره. وأجاز هو والفراء فى كان زيد يقوم وجعل عمرو يفعل: كُيِنَ يقام وجُعل يفعل، والمسند إليه ضمير المجهول عند الكسائى، ومستغنى عنه عند الفراء.

* * *

## فصل

**ص: «يُضم مطلقا أول فعل النائب، ومع ثانيه إن كان ماضيًا مزيدًا أوله تاء، ومع ثالثه إن افتتح بهمزة وصل. ويحرك ما قبل الآخر لفظًا إن سلم من إعلال وإدغام، وإلا فتقديرًا بكسر إن كان الفعل ماضيًا وبفتح إن كان مضارعًا. وإن اعتلت عين الماضي ثلاثيًا أو على انْفَعل أو افتَعل كُسر ما قبلها بإخلاص أو إشمام ضم وربما أخلص ضما، ويمنع الإخلاص عند خوف اللبس. وكسر فاء فِعْل ساكن العين لتخفيف أو إدغام لغة، وقد تشم فاء المدغم، وشذ في تُفوعل تِفِيعِل. وما تعلق بالفعل غير فاعل أو مشبه به أو نائب عنه منصوب لفظًا أو محلا، وربما رفع مفعول به ونصب فاعل لأمن اللبس».**

**ش:** النائب هو ما يسند إليه فعل ما لم يُسمّ فاعله، وكيفية صوغه لما لم يسم فاعله أن يُضم أوّله مطلقا، أى فى مضىّ ومضارعة. وإن كان الماضى مفتتحا بتاء مزيدة ضم أوله وثانيه، وإن كان مفتتحا بهمزة وصل ضم أوله وثالثه، ويزاد إلى ذلك تحريك ما قبل الآخر لفظًا أو تقديرًا بكسر فى الماضى وفتح فى المضارع كقولك فى ضَرب وتَعلّم واستخرَجَ: ضُرِب وتُعُلّم واستُخْرج. وفى يُضرب ويتعلّم ويستخرج: يُضرب ويتعلّم ويُسْتخْرَج. فهذه أمثلة المحرك ما قبل آخره لفظًا، وأمثلة المحرك ما قبل آخره تقديرًا قِيلَ وأُقِيم واستُقيمَ وردَّ الشيءُ وأعدّ واستُعدّ ويقال ويقام ويستقام ويُرَدّ ويُعَدّ ويُستَعدُّ. وإلى هذا ونحوه أشرت بقولى: «ويحرك ما قبل الآخر لفظًا إن سلم من إعلال وإدغام، وإلا فتقديرًا».

ثم بينت أن الحركة الملفوظة، والمقدرة كسرة فى الماضى وفتحة فى المضارع. ثم بينت أن ما قبل العين المعتلة من الماضى الثلاثى الموازن لانْفَعل أو افتعل يكسر كسرة خالصة أو مشمة بضم نحو بيع المتاعُ وسيق الثمن وانقِيد إلى الحق واختير الصواب، فيحرك ما قبل العين بالكسرة التى كانت لها فى الأصل، فإن كانت العَين ياء سلمت لسكونها بعد ما يجانسها، وإن كانت واوا انقلبت ياء لسكونها بعد كسرة. ومن أشم الكسرة ضمة لم يغير الياء، وهى ولغة إخلاص الكسر لغتان فصيحتان مقروء بهما.

وبعض العرب يخلص الضمة، فإن كانت العين واوا سلمت لسكونها بعد ما

يجانسها، وإن كانت ياء انقلبت واوا لسكونها بعد ضمة، وعلى هذه اللغة قول الراجز [من الرجز](١):

ليْت وهل يَنفعُ شيئًا ليتُ ... ليتَ شبابا بُوعَ فاشْتريتُ

ومنه قول الآخر [من الرجز](٢):

حُوكتْ على نيرين إذ تُحاكُ ... تَخْتبطُ الشَّوكَ ولا تُشاكُ

ولا يجوز إخلاص الكسر ولا إخلاص الضم إذا أُسند الفعل إلى تاء الضمير ونونه إلا بشرط ألا يلتبس فعل المفعول بفعل الفاعل. بل يتعين عند خوف الالتباس إشمام الكسرة ضمًا، ومثال ما يخاف الالتباس فيه قولك فى بِيعَ العبد بُعْت يا عبد، وفى عُوق الطالب عِقْتَ يا طالب. فإن هذا ونحوه لا يعلم كون المخاطب فيه مفعولا إذا أخلصت الكسرة مما عينه ياء، والضمة مما عينه واو، بل الذى يتبادر إلى ذهن السامع كون المسند إليه فاعلاً والمراد كونه مفعولا، ولا يفهم ذلك إلا بالإشمام فيهما، وبإخلاص الضمة فى نحو بُعْتَ يا عبد، وبإخلاص الكسرة فى نحو عِقْتَ يا طالب، فوجب اجتناب ما يوقع فى اللبس. وإلى هذا أشرت بقولى «ويمنع الإخلاص عند خوف اللبس».

ومن العرب من يكسر فاء رُدَّ ونحوه بإخلاص وإشمام. وحكى الأخفش أن من العرب من يقول فى تُعولِم تُعيلم، وهو فى الشذوذ مشبه بقول بعض فى ابنك وأخيك ابْنَوُكَ وأخْوُك.

وقد يقال فى فُعِل فُعْل تخفيفا دون نقل. وربما نقلوا فقالوا فى عَلِم عِلْم. وإلى هذا أشرت بقولى: «وكسر فاء فعل ساكن العين لإدغام أو تخفيف لغة».

---

(١) الرجز لرؤبة فى ملحق ديوانه (ص١٧١)، الدرر (٤/٢٦، ٦/٢٦٠)، شرح التصريح (١/٢٩٥)، شرح شواهد المغنى (٢/٨١٩)، المقاصد النحوية (٢/٥٢٤)، وبلا نسبة فى أسرار العربية (ص٩٢)، أوضح المسالك (٢/١٥٥)، تخليص الشواهد (ص٤٩٥)، شرح الأشمونى (١/١٨١)، شرح ابن عقيل (ص٢٥٦)، مغنى اللبيب (٢/٦٣٢)، همع الهوامع (١/٢٤٨، ٢/١٦٥)، تهذيب اللغة (١٤/٣٢٠)، ديوان الأدب (٣/٤٠٢).

(٢) الرجز بلا نسبة فى أوضح المسالك (٢/١٥٦)، تخليص الشواهد (ص٤٩٥)، الدرر (٦/٢٦١)، شرح الأشمونى (١/١٨١)، شرح التصريح (١/٢٩٥)، شرح ابن عقيل (ص٢٥٥)، المقاصد النحوية (٢/٥٣٦)، المصنف (١/٢٥٠)، همع الهوامع (٢/١٦٥).

وما تعلق بالفعل وليس بفاعل ولا شبيه به ولا بنائب عنه فمنصوب لفظًا إن لم يدخل عليه حرف جر، ومحلا إن دخل عليه، وأمثلة ذلك بيّنة، فلا حاجة إلى الإطالة بذكرها.

وقد يحملهم ظهور المعنى والعلم بأمن اللبس مع ألا يجهل المراد على الإتيان فى جملة واحدة بفاعل منصوب ومفعول مرفوع كقولهم: خرق الثوبُ المسمارَ، وكسرَ الزجاجُ الحجرَ، وكقول الشاعر [من البسيط][(١)]:

مِثْلُ القنافذِ هدَّاجونَ قَدْ بَلَغَتْ نَجْرانُ أو بلغتْ سَوءاتِهِمْ هَجرُ

فرفع هجر ونصب السوءات، وهى البالغة وهجر مبلوغة، كما رُفع الثوب وهو المخروق ونصب المسمار، وهو الخارق. ومن هذا القبيل قول الراجز [من الرجز][(٢)]:

إنَّ سِراجا لكريمٌ مَفْخَرُهْ تَحْلَى به العَيْنُ إذا ما تَحْقِرُهْ

وحقه أن يقول يحلى بالعين. وقد حمل بعض النحويين على هذا قوله تعالى: ﴿**ما إن مفاتحه لتنوء بالعصبة**﴾ [القصص: ٧٦]، حكى ذلك الفراء ورجح كون الباء معدّية كما هى فى قوله تعالى: ﴿**ذهب الله بنورهم**﴾ [البقرة: ١٧]، أى أذهب الله نورهم، وكما هى فى قول الشاعر [من الطويل][(٣)]:

ديارَ التى كادتْ ونحنُ على منى تَحِلُّ بنا لولا نجاءُ الركائِبِ

* * *

---

(١) البيت للأخطل فى ديوانه (ص١٧٨)، تخليص الشواهد (ص٢٤٧)، الدرر (٥/٣)، شرح شواهد المغنى (٩٧٢/٢)، لسان العرب (١٩٥/٥)، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر (٣٣٧/١)، أمالى المرتضى (٤٦٦/١)، رصف المبانى (ص٣٩٠)، شرح الأشمونى (١٧٦/١)، المحتسب (١١٨/٢)، مغنى اللبيب (٦٩٩/٢)، همع الهوامع (١٦٥/١).

(٢) الرجز بلا نسبة فى لسان العرب (١٧٥/١ - نوأ، ١٩٦/١٤ - حلا)، تهذيب اللغة (٥٤٠/١٥)، أساس البلاغة (جهر)، ديوان الأدب (٩٤/٤)، تاج العروس (حلا).

(٣) البيت لقيس بن الخطيم فى ديوانه (ص٧٧)، خزانة الأدب (٢٧/٧)، شرح شواهد الإيضاح (ص١٤٨)، لسان العرب (٦٣/١١ - حلل)، وبلا نسبة فى الأزمنة والأمكنة (٢٧٨/١)، جواهر الأدب (ص٤٥).

## فصل

**ص: «يجب وصل الفعل بمرفوعه إن خيف التباسه بالمنصوب، أو كان ضميرًا غير محصور وكذا الحكم عند غير الكسائى وابن الأنبارى فى نحو ما ضرب عمرو إلا زيدا، فإن كان المرفوع ظاهرًا، والمنصوب ضمير لم يسبق الفعل، ولم يحصر فبالعكس، وكذا الحكم عند غير الكسائى فى نحو ما ضرب عمرًا إلا زيد، وعند الأكثرين فى نحو ضرب غلامُه زيدا، والصحيح جوازه على قلة».**

**ش:** المرفوع بالفعل كجزئه، فالأصل أن يليه بلا فصل، وانفصاله بالمنصوب جائز ما لم يعرض موجب للبقاء على الأصل أو للخروج عنه؛ فيجب البقاء على الأصل عند خوف التباس المرفوع بالمنصوب نحو ضرب هذا ذاك، فالمرفوع فى مثل هذا هو الأول إذ لا يتميز من المنصوب إلا بالتقديم، فلو تميز بقرينة لفظية أو معنوية لجاز التقديم والتأخير نحو ضرب موسى سلمى ولحقت الأولى الأخرى. ويجب أيضًا البقاء على الأصل إذا كان المرفوع ضميرا غير محصور نحو ضربت زيدا وأكرمتك، فتقديم المرفوع أيضًا فى مثل هذا واجب. وعبرت بالمرفوع ليدخل الفاعل واسم كان والنائب عن الفاعل.

وإذا كان مرفوع الفعل محصورا وجب تأخيره وتقديم المنصوب عند البصريين والكوفيين إلا الكسائى. ويستوى فى ذلك المضمر والظاهر، فالمضمر كقوله تعالى: ﴿**لا يجليها لوقتها إلا هو**﴾ [الأعراف: ١٨٧]، والظاهر نحو لا يصرف السوءَ إلا اللهُ. فلو قلت لا يصرف إلا اللَّهُ السوءَ امتنع عند غير الكسائى، فلو كان الحصر فى غير المرفوع لزم أيضًا تأخير المحصور إلا عند الكسائى وأبى بكر بن الأنبارى، نحو لا يرحم اللهُ إلا الرحماءَ، فلو قلت لا يرحم الرحماء إلا اللهُ لم يجز إلا عندهما.

وحجة من منع تقديم المحصور مطلقا حمل الحصر بإلا على الحصر بإنما، وذلك أن الاسمين بعد إنما لا يعرف متعلق الحصر منها إلا بتأخره كقولك قاصدا لحصر المفعولية فى زيد إنما يضرب عمرو زيدا؛ فالمراد كون الضرب الصادر من عمرو مخصوصا به زيد، ولا يُعلم هذا إلا بتأخير زيد فامتنع تقديمه، وجعل المقرون بإلا متأخرا وإن كان لا يخفى كونه محصورا لو لم يتأخر ليجرى الحصر على سنن واحد. ولم يلزم الكسائى ذلك؛ لأن الاقتران بإلا يدل على المعنى، والتوسع عند وضوح المعنى أولى من التضييق بمنع أحد

الاستعمالين. واعتبر ابن الأنبارى تأخر المقرون بإلا لفظًا أو تقديرًا فأجاز تقديمه إذا لم يكن مرفوعا؛ لأنه وإن تقدم لفظًا فهو مؤخر معنى، ولم يُجز تقديمه إذا كان مرفوعا، لأنه إذا تقدم لفظًا تقدم معنى فيلزم من تقديمه فوات تأخر المحصور لفظًا أو تقديرًا وذلك غير جائز. ويؤيد ما ذهب إليه أبو بكر قول الشاعر [من الطويل](١):

تَزَوّدتُ مِن ليلَى بتَكْليم ساعةٍ فما زادَ إلاّ ضِعْفَ ما بى كلامُها

ومثله فى مفعول ما لم يُسمّ فاعله قول زُهير [من الطويل](٢):

وهَلْ ينبتُ الخَطّىَ إلاّ وشيجُهُ وتُغْرَسُ إلاّ فى مَنابتها النخلُ

ومما يجب فيه الخروج عن الأصل أن يكون المرفوع ظاهرًا والمنصوب ضميرًا غير محصور نحو أكرمَكَ زيد والثوبُ كُسِيَهُ زيد. فلو قصد حصر المنصوب تأخر وتقدم المرفوع نحو ما أكرم زيد إلاّ إيّاكَ والثوبُ ما كُسىَ زيدٌ إلا إياه، فلو قصد تقديم المنصوب على الفعل اهتمامًا به لقيل إياك أكرمَ زيدٌ، والثوب إياه كُسِيَ زيدٌ. وإلى هذا كله أشرت بقولى: «فإن كان المرفوع ظاهرا والمنصوب ضمير لم يسبق الفعل ولم يحصر فبالعكس».

ومنع أكثر النحويين تقديم المرفوع الملابس ضميرًا عائدًا على المنصوب نحو: ضربَ غلامُه زيدا، والصحيح جوازه لوروده فى كلام العرب الفصحاء كقول حسان رضى الله عنه [من الطويل](٣):

---

(١) البيت لقيس المجنون فى ديوانه (ص١٩٤)، الدرر (٢٨٧/٢)، شرح التصريح (٢٨٢/١)، المقاصد النحوية (٤٨١/٢)، وبلا نسبة فى أوضح المسالك (١٢٢/٢)، تخليص الشواهد (ص٤٨٦)، الدرر (١٧٢/٣)، شرح الأشمونى (١٧٧/١)، شرح ابن عقيل (ص٢٤٨)، همع الهوامع (١٦١/١، ٢٣٠).

(٢) البيت لزهير بن أبى سلمى فى ديوانه (ص١١٥)، شرح التصريح (٢٨٢/١)، المقاصد النحوية (٤٨٢/٢)، وبلا نسبة فى أوضح المسالك (١٢٣/٢)، تذكرة النحاة (ص٣٣٤)، لسان العرب (٢٩٠/٧ - خطط).

(٣) البيت لحسان بن ثابت فى ديوانه (ص٢٤٣)، الاشتقاق (ص٨٨)، تخليص الشواهد (ص٤٨٩)، تذكرة النحاة (ص٣٦٤)، شرح شواهد المغنى (٨٧٥/٢)، مغنى اللبيب (٤٩٢/٢)، المقاصد النحوية (٤٩٧/٢)، وبلا نسبة فى جمهرة اللغة (ص٧٣٨)، شرح الأشمونى (١٧٨/١)، شرح ابن عقيل (ص٢٥١).

ولــو أنَّ مَجْـدا أَخْلدَ الدهرَ واحدا  مِن الناس أبقى مَجدُه الدهرَ مُطْعِما

وكقول الآخر [من الطويل][١]:

كَسَا حِلْمُه ذا الحلمَ أثواب سـؤدد  ورَقّى نداه ذا الندَى فى ذُرَى المجْدِ

فقدّم فاعل كسا وفاعل رقّى، وكلاهما مضاف إلى ضمير مفعـول متـأخر. وكقـول الآخر [من الطويل][٢]:

ألاَ ليتَ شِعْرِى هل يلُومَـنَّ قومُـه  زُهيرًا على ما جرَّ مِن كلّ جانـب

وكقول الآخر [من البسيط][٣]:

جَـزَى بَنـوه أبا الغِيـلان عـن كِبَرٍ  وحُسـنِ فعْـلٍ كمـا يُجزَى سِنِمَّارُ

وكقول الآخر [من البسيط][٤]:

لّمــا رأى طالبــوه مُصْعَبًـا ذُعِـروا  وكــادَ لـو ساعـدَ المَقْـدور يَنْتَصِرُ

وكقوله [من الكامل]:

يُغنــى حلاهــا هنــدَ عَـن حِلْيتى  وتــرى البــذاذة أحســن الــزِّىّ

وقد سبق الكلام عن هذه المسألة مستوفى فى باب الضمائر.

* * *

---

(١) البيت بلا نسبة فى تخليص الشـواهد (ص٤٩٠)، تذكـرة النحـاة (ص٣٦٤)، الـدرر (٢٢٨/١)، شرح الأشمونى (١٧٨/١)، شرح شواهد المغنى (٨٧٥/٢)، شرح ابن عقيل (ص٢٥١)، مغنـى اللبيب (٤٩٢/٢)، المقاصد النحوية (٤٩٩/٢)، همع الهوامع (٦٦/١).

(٢) البيت لأبى جندب الهذلى فى تذكرة النحاة (ص٣٦٤)، خزانة الأدب (٢٩١/١، ٢٩٣)، شرح أشعار الهذليين (٣٥١/١)، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر (١٠٣/٢)، خزانة الأدب (٢٨٠/١)، الخصائص (٤١٥/٢).

(٣) البيت لسـليط بـن سـعد فـى الأغـانى (١١٩/٢)، خزانـة الأدب (٢٩٣/١، ٢٩٤)، الـدرر (٢١٩/١)، معجم ما استعجم (ص٥١٦)، المقاصد النحوية (٤٩٥/٢)، وبـلا نسـبة فـى تخليـص الشـواهد (ص٤٨٩)، تذكـرة النحـاة (ص٣٦٤)، خزانـة الأدب (٢٨٠/١)، شـرح الأشـمونى (١٧٠/١)، شرح ابن عقيل (ص٢٥٢)، همع الهوامع (٦٦/١).

(٤) البيت لأحد أصحاب مصعب بن الزبير فى المقاصد النحوية (٥٠١/٢)، وبـلا نسـبة فـى تذكـرة النحاة (ص٣٦٤)، شرح ابن عقيل (ص٢٥٠).

## باب اشتغال العامل عن الاسم بضميره أو ملابسه

**ص: إذا انتصب لفظًا أو تقديرًا ضمير اسم سابق مفتقر لما بعده أو ملابس ضميره بجائز العمل فيما قبله غير صلة ولا مشبه بها، ولا شرط مفصول بأداته، ولا جواب مجزوم ولا مسند إلى ضمير للسابق متصل ولا تالى استثناء أو معلق أو حرف ناسخ أو كم الخبرية أو حرف تحضيض أو عَرْض أو تمنّ بألاَ وجب نصب الاسم السابق إن تلا ما يختص بالفعل أو استفهام ما بغير الهمزة بعامل لا يظهر موافق للظاهر أو مقارب، وقد يضمر مطاوع للظاهر فيرفع السابق.**

**ش:** اشتغال العامل عبارة عن أخذه معموله. واشتغال العامل يتناول اشتغال الفعل نحو زيدا ضربته، واشتغال غير الفعل نحو أزيدا أنت ضاربه.

وتقييدى المشتغل عنه بسابق مخرج للمشتغل عنه متأخرًا نحو: ضربته زيدا، على إبدال الظاهر من المضمر، وضربته زيد على الابتداء وتقديم الجملة خبرا، وملابس الضمير هو العامل فيه بإضافة نحو أزيدا ضربت غلامه؟ أو بغير إضافة نحو: أزيدا ضربت راغبا فيه؟ وقيّد السابق بمفتقر لما بعده ليخرج المستغنى عما بعده كزيد من قولك: فى الدار زيد فاضربه، وكقوله تعالى: ﴿**والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما**﴾ [المائدة: ٣٨]، على تقدير سيبويه، فإن تقديره عنده: وفيما يُتلى عليكم السارق والسارقة، ولولا ذلك لكان النصبُ مختارا؛ لأن الفعل المشتغل إذا كان أمرا أو نهيا ترجح النصب. والباء من قولى: «بجائز العمل» متعلقة بقولى «انتصب».

ونبّهت بذلك على أن شرط انتصاب المشتغل عنه بالعامل صحة تسلطه عليه لو عدم الشاغل. فخرج بذلك فعل التعجب نحو زيد ما أحسنه، وأسماء الأفعال نحو زيد تراكه، وأفعل التفضيل نحو زيد أكرم منه عمرو، فليس للاسم المتقدم على هذه إلا الرفع؛ لأنها لا تعمل فيما تقدم، وما لا يعمل لا يُفسّر عاملا على الوجه المعتبر فى هذا الباب. والوجه المعتبر فى هذا الباب كون العامل المشغول عوضا فى اللفظ من العامل المضمر دليلا عليه، ولكونه عوضا امتنع الإظهار، إذ لا يجمع بين العوض والمعوض منه، ولكونه دليلا لزم أن يكون موافقا فى المعنى أو مقاربا، فلو قصدت الدلالة دون التعويض لم

تكن المسألة من باب الاشتغال كقول الشاعر [من الرجز][(١)]:

يا أيُّها المائـحُ دَلْـوِى دُونَكَـــا

فدلوى منصوب بعامل مقدر مدلول عليه بالملفوظ. نص على ذلك سيبويه. وليس الملفوظ به عوضا من المقدر، فلو جمع بينهما لم يمتنع. فالحاصل أن المجعول دليلا دون تعويض لا تلزم صلاحيته للعمل فى موضع دلالته، بخلاف المجعول دليلا وعوضا. ومن كلام العرب: البَهْمَ أين هو؟ فنصب قائل «البَهْمَ» بفعل مضمر وجعل هو دليلا عليه مع عدم صلاحيته للعمل.

ونبّهت أيضًا على ما يعرض للعامل الجائز العمل فيما قبله مما يجعله ممنوع العمل وممنوع الصلاحية للتفسير، فمن ذلك وقوعه صلة نحو زيد أنا الضاربه، وأذكرٌ إن تلذه ناقتُك أحبُّ إليك أم أنْثى. ومن ذلك شَبَهه بصلة نحو شيءٌ تحبّه يُكْره، وزَيْدٌ حين ألقاه يُسَرّ، فإن الصفة والمضاف إليه يشبهان الصلة فى تتميم ما قبلهما بهما فلا عمل لَهما فيما تقدم مع التفريغ ولا يفسّران عاملا فيه مع الاشتغال. ومن موانع العمل والتفسير وقوع الفعل شرطا مفصولا بأداته نحو زيدٌ إنْ زُرْتَه يُكْرِمْك، فإن أداة الشرط لها صدر الكلام فلا يؤثر معمولها فيما قبلهما عملا ولا تفسيرا. واحترزت بقولى: «مفصول بأداته» من نحو إنْ زيدا أكرمته نصرك، فإنّ له حُكْما يأتى ذكرُه.

ومن الموانع للعمل والتفسير وقوع الفعل جوابا مجزوما نحو زيدٌ إنْ يُقمْ أكرمه، فلو كان الفعل الواقع موقع الجواب مرفوعا جاز عند سيبويه إعماله فى الاسم السابق مع التفريغ وتفسيره عاملا فيه مع الاشتغال؛ لأنه عنده مقدر التقدير مدلول به على جواب محذوف.

---

(١) الرجز لجارية من بنى مازن فى الدرر (٣٠١/٥)، شرح التصريح (٢٠٠/٢)، المقاصد النحوية (٣١١/٤)، وبلا نسبة فى لسان العرب (٦٠٩/٢ - ميح)، أسرار العربية (ص١٦٥)، الأشباه والنظائر (٣٤٤/١)، الإنصاف (ص٢٢٨)، أوضح المسالك (٨٨/٤)، جمهرة اللغة (ص٥٧٤)، خزانة الأدب (٢٠٠/٦، ٢٠١، ٢٠٧)، ذيل السمط (ص١١)، شرح الأشمونى (٤٩١/٢)، شرح ديوان الحماسة للمرزوقى (ص٥٣٢)، شرح شذور الذهب (ص٥٢٢)، شرح عمدة الحافظ (ص٧٣٩)، شرح المفصل (١١٧/١)، مغنى اللبيب (٦٠٩/٢)، المقرب (١٣٧/١)، تهذيب اللغة (٢٧٩/٥)، مقاييس اللغة (٢٨٧/٥)، همع الهوامع (١٠٥/٢).

ومن موانع العمل والتفسير إسناد الفعل إلى ضمير الاسم السابق مع كون الضمير متصلا نحو أزيد ظنّه ناجيا، بمعنى ظن نفسه، وذلك ممتنع لاستلزامه كون الفاعل الذى هو عمدة مفسرًا بالمفعول الذى حقه أن يكون فضلة، فلو كان الضمير منفصلا جازت المسألة نحو زيدا لم يظنه ناجيا إلا هو؛ لأن الضمير المنفصل كالظاهر، فيتنزل هذا منزلة زيدا لم يظنه ناجيا إلا عمرو؛ لأن أصل لم يظنه ناجيا إلا هو: لم يظنه أحد ناجيا فصحت المسألة، ولم يلزم كون العمدة متوقفا فى معموليته على الفضلة كما لزم إذا كان المسند إليه ضميرًا متصلاً مفسرًا بالمعمول.

ومن موانع العمل فى السابق والتفسير لعامل فيه وقوع الفعل بعد استثناء نحو ما زيدٌ إلاّ يضربه عمرو، فلا يجوز فى زيد وما وقع موقعه إلا الرفع؛ لأن ما بعد إلا لا يعمل فيما قبلها ولا يفسر عاملا فيه. وكذلك ما وقع بعد معلق والمراد بالمعلق الاستفهام والنفى بما ولاما الابتداء والقسم نحو زيد هل ضربته، وعمرو كيف وجدته، وخالد ما لمسته، وعمرو لَمُحِبُّهُ بشر، والمحسن ليجزينّه اللهُ، فلا يجوز فى زيد وعمرو، وخالد، والمحسن وما وقع مواقعها إلا الرفع، لأنَّ ما بعد الاستفهام وما النافية ولامى الابتداء والقسم لا يعمل فيما قبلها ولا يفسر عاملا فيه. وكذلك ما وقع بعد حرف ناسخ للابتداء نحو زيدٌ إنى أضربه وعمرو ليتنى ألقاه، وكذا الواقع بعدكم الخبرية نحو زيدكم لقيته فإنها أجريت مجرى الاستفهامية، وكذا الواقع بعد التحضيض نحو زيد هلاّ ضربته، وبعد العَرْض نحو عمرو ألا تكرمه، وبعد التمنى نحو العَوْن على الخير ألاَ أجده.

هذا مذهب المحققين العارفين بكتاب سيبويه أعنى إجراء التحضيض والعرض والتمنى بألاَ مجرى الاستفهام فى منع تأثر ما قبلها بما بعدها. وإنما أجريت مجراه لأن معنى هلاّ فعلت وهلا تفعل: لِمَ لمْ تفعلْ ولمَ لا تفعل. ومعنى ألاَ تفعل أتَفعل، مع أن هلاّ مركبة من هل ولا، وألا مركبة من الهمزة ولا، فوجب مع التركيب ما وجب قبله. وقد عكس قوم الأمر فجعلوا توسيط التحضيض وإخوته قرينة يرجح بها نصب الاسم السابق. وممن ذهب إلى هذا أبو موسى الجزولى وهو ضد مذهب سيبويه.

ومن موانع نصب الاسم السابق بالفعل المشغول وقوعه بعد إذا المفاجأة نحو خرجت فإذا زيد يضربه عمرو، ولا يجوز عندى فى زيد وما وقع موقعه إلا الرفع، لأن العرب

ألزمت «إذا» هذه ألا يليها إلا مبتدأ بعده خبر، أو خبر بعده مبتدأ، فمن نصب ما بعدها فقد استعمل ما لم تستعمل العرب فى نثر ولا نظم. وقد ألحقها سيبويه بأمّا قياسا، فأجاز نصب الاسم الذى يليها بفعل مضمر يفسره المشغول بعده نحو: خرجت فإذا زيدا يضربه عمرو، كما يقال: أمّا زيدا فيضربه عمرو. ولا ينبغى أن تلحق إذا بأمّا؛ لأن أمّا وإن لم يلها فعل فقد يليها معمول الفعل المفرغ كثيرًا، كقوله تعالى: ﴿**فأما اليتيم فلا تقهر وأما السائل فلا تنهر**﴾ [الضحى: ٩، ١٠]، وقد يليها معمول مقدر بعده مفسر مشغول كقراءة بعض السلف: ﴿**وأما ثمود فهديناهم**﴾ [فصلت: ١٧] ولم يل إذا فعل ظاهر ولا معمول فعل إنما يليها أبدا فى النثر والنظم مبتدأ وخبر منطوق بهما، أو مبتدأ محذوف الخبر، فمن أولاها غير ذلك فقد خالف كلام العرب فلا يُلتفت إليه ولو كان سيبويه.

وقولى: «وجب نصب السابق» أى إذا انتصب الضمير أو ملابسه على الوجه المذكور وعدمت موانع نصب صاحب الضمير، وجب نصبه إن كان بعدها ما يختص بالفعل نحو إنْ زيدا ضربته عقل، أو كان بعد استفهام بغير الهمزة نحو هل مرادَك نِلْتَه، فالنصب فى هذين وشبههما واجب. ولا يجب مع الهمزة بل يكون مختارًا نحو أزيدا لقيته؟.

ثم نبهت على أن ناصب الاسم السابق عامل لا يظهر موافق للعامل المشغول لفظًا ومعنى إنْ أمكن وإلاّ فمقارب له فى المعنى؛ فالموافق كقولنا فى أزيدا ضربته أضربت زيدا ضربته، والمقارب كقولنا أزيدا مررت به وأعمرا كلمت أخاه: أجزت زيدا مررت بَه، وألابسْتَ عمرا كلمت أخاه.وقلت بعامل ليعم الفعل وشبهه نحو أزيدا أنت ضاربه والتقدير أضارب زيدا أنت ضاربه. وإن كان للفعل المشتغل مطاوع جاز أن يُضمر ويرفع به السابق كقول لبيد [من الطويل][(١)]:

فإنْ أنتَ لمْ ينفعْكَ عِلْمك فانتسِبْ  لعلّكَ تَهديكَ القُرونُ الأوائلُ

فأنت فاعل تنتفع مضمرا، وجاز إضماره، لأنه مطاوع ينفع، والمطاوع يستلزم

(١) البيت للبيد بن ربيعة فى ديوانه (ص٢٥٥)، خزانة الأدب (٣/٣٤)، الدرر (١/٢٠٠)، شرح الأشمونى (١/١٨٨)، شرح التصريح (١/١٠٥)، شرح شواهد المغنى (١/١٥١)، المعانى الكبير (ص١٢١١)، المقاصد النحوية (١/٨، ٢٩١)، همع الهوامع (٢/١١٤)، وبلا نسبة فى شرح الأشمونى (١/١٨٨)، شرح التصريح (١/١٠٥).

المطاوع ويدل عليه. ولو أضمر الموافق لنصَب وجاء بإياكَ. وفى مثل هذا البيت ما أنشد الأخفش من قول الشاعر [من الطويل] (١):

أَتجزَعُ إن نفسٌ أتاها حِمامُها فهلاّ التى عن بين جنبيكَ تَدفَعُ

فرفع نفسا بمات مقدرا، لأنه لازم لأتاها حِمامها كلزوم انتفع لنفع. وروى قول الشاعر [من الكامل](٢):

لا تَجْزِعِى إن مُنفِسٌ أهْلَكتُه وإذا هَلَكْتُ فَعِندَ ذلكَ فاجْزَعِى

بنصب المنفس على إضمار الموافق وبرفعه على إضمار المطاوع. وإلى هذا ونحوه أشرت بقولى: «وقد يضمر مطاوع للسابق فيرفع السابق».

**ص: ويرجح نصبه على رفعه بالابتداء إن أجيب به استفهام بمفعول ما يليه أو بمضاف إليه مفعول ما يليه، أو وليه فعل أمر أو نهى أو دعاء أو ولى همزة استفهام أو حرف نفى لا يختص، أو حيث أو عاطفا على جملة فعلية تحقيقا أو تشبيها أو كان الرفع يوهم وصفا مخلاّ.**

**ش:** لّما فرغ من تبيين مواقع نصب الاسم وتبيين موجبات نصبه شرع فى تبيين مرجحات نصبه على رفعه بالابتداء، فمن ذلك أن يجاب به استفهام بمفعول ما يليه أو

---

(١) البيت ليزيد بن رزين فى جواهر الأدب (ص٣٢٥)، شرح شواهد المغنى (٤٣٦/١)، وله أو لرجل من محارب فى ذيل أمالى القالى (ص١٠٥)، ذيل سمط اللآلى (ص٤٩)، وبلا نسبة فى الجنى الدانى (ص٢٤٨)، خزانة الأدب (١٤٤/١٠)، الدرر (١٠٧/٤)، شرح الأشمونى (٢٩٥/٢)، شرح التصريح (١٦/٢)، المحتسب (٢٨١/١)، مغنى اللبيب (١٤٩/١)، همع الهوامع (٢٢/٢).

(٢) البيت لنمر بن تولب فى ديوانه (ص٧٢)، تخليص الشواهد (ص٤٩٩)، خزانة الأدب (٣١٤/١، ٣٢١، ٣٦/١١)، سمط اللآلى (ص٤٦٨)، شرح أبيات سيبويه (١٦٠/١)، شرح شواهد المغنى (٤٧٢/١، ٨٢٩/٢)، شرح المفصل (٣٨/٢)، الكتاب (١٣٤/١)، المقاصد النحوية (٥٣٥/٢)، وبلا نسبة فى الأزهية (ص٢٤٨)، الأشباه والنظائر (١٥١/٢)، الجنى الدانى (ص٧٢)، جواهر الأدب (ص٦٧)، خزانة الأدب (٣٢/٣، ٤١/٩، ٤٣، ٤٤)، الرد على النحاة (ص١١٤)، شرح الأشمونى (١٨٨/١)، شرح ابن عقيل (ص٢٦٤)، شرح قطر الندى (ص١٩٥)، مغنى اللبيب (١٦٦/١، ٤٠٣)، المقتضب (٧٦/٢).

بمضاف إليه مفعول ما يليه، فالأول كقولك زيدا ضربته، فى جواب مَن قال: أيّهم ضربت. والثانى كقولك ثوب زيد لبسته فى جواب مَن قال: ثوب أيّهم لبست.

**ومنها**: أن يلى الاسم السابق فعل أمر أو نهى أو دعاء كقولك: زيدا زرْهُ وعمرا لا تقربْه وذنوبنا اللهمّ اغفرها.

**ومنها**: أن يلى الاسم السابق همزة استفهام أو حرف نفى لا يختص نحو أزيدا ضربته وما عمرا أهنته. وخُصّت بذكرها مع مرجحات النصب، لأن غيرها من أدوات الاستفهام من موجبات النصب. وقيل: حرف نفى احترازا من النفى بليس فإنها فعل وإذا وليها الاسم السابق كان اسمَها فتعيّن رفعه نحو ليس زيد أبغضه. وقيد حرف النفى بكونه لا يختص احترازا من «لن» ولم ولما الجازمة؛ لأن الاسم لا يلى واحدا منها إلا فى الضرورة. وحكمه حينئذ أن يضمر له على سبيل الوجوب فعل يفسّره المشغول كما قال الشاعر [من الطويل][(١)]:

ظُنِنْتُ فقيرًا ذا غِنىً ثُم نِلتُهُ فلَمْ ذا رجاءٍ ألقَهُ غيرَ واهِبِ

أراد فلم ألاق ذا رجاء ألقه غير واهب.

ومن مرجحات النصب أن يلى الاسم السابق حيث كقولك حيث زيدا تلقاه يكرمك.

**ومنها**: أن يلى الاسم حرف عطف قبله جملة فعلية، متعديا كان فعلها أو غير متعد؛ فالمتعدى نحو لقيت زيدا وعمرا كلّمته. وغير المتعدى نحو جاء سعد وسعيدا زرته؛ فنصب عمرو، وسعيد راجح على رفعهما؛ لأنك فى نصبهما عاطف جملة فعلية على جملة فعلية، وأنت فى رفعهما عاطف جملة ابتدائية على جملة فعلية، والمشاكلة فى عطف الجمل راجحة. وليس الغرض فى ترجيح نصب ما بعد العطف إلاّ تعادُلَ اللفظ ظاهرا. ولولا ذلك لم يرجح بعد حتى لأنها لا تعطف بها جملة بل مفرد على كل، فإذا قلت: ضربت القوم حتى زيدا ضربت أخاه، فحتى حرف ابتداء. ولكن لّما وليها فى اللفظ بعض ما قبلها أشبهت العاطفة فأعطى تاليها ما يعطى تالى الواو، فإن قلت: ضربتهم حتى زيدا ضربته فالأجود أن تنصب زيدا بمقتضى العطف وتجعل ضربته توكيدا، فلو

(١) البيت بلا نسبة فى خزانة الأدب (٩/٥)، مغنى اللبيب (١/٢٧٨).

قلت: ضربت زيدا حتى عمرو ضربته تعين رفع عمرو لزوال شبه حتى الابتدائية بالعاطفة؛ إذ لا تقع العاطفة إلاّ بين كلّ وبعض.

ومن مرجحات النصب أن يكون مخلّصا من إيهام غير الصواب والرفع بخلاف ذلك كقوله تعالى: ﴿**إنا كل شيء خلقناه بقدر**﴾ [القمر: ٤٩]، فنَصْب كل شيء يرفع توهم كون خلقناه صفة لشيء إذ لو كان صفة له لم يفسّر ناصبا لما قبله.

وإذا لم يكن صفة كان خبرا، فتعين عموم خلق الأشياء بقدر خيرًا كانت أو شرًا وهو قول أهل السنّة. ولو قرىء كلُّ شيء بالرفع لاحتمل أن يكون خلقناه صفة مخصصة وأن يكون خبرا، فكان النصب لرفعه احتمال غير الصواب راجحًا. وإلى هذا أشرت بقولي: «أو كان الرفع يوهم وصفا مخلا».

**ص: وإن ولى العاطف جملة ذات وجهين، اسميّة الصدر فعليّة العجز استوى الرفع والنصب مطلقا خلافًا للأخفش ومَن وافقه فى ترجيح الرفع إن لم يصلح جعل ما بعد العاطف خبرًا. ولا أثر للعاطف إن وليه «أمّا» وابتداءُ المسبوق باستفهام أولى من نصبه إن ولى فصلا بغير ظرف أو شبهه خلافًا للأخفش، وكذا ابتداء المتلوّ بلم أو لن أو لا أولى خلافًا لابن السيِّد. وإن عدم المانع والموجب والمرجّح والمسوّى ترجَّح الابتداء خلافًا للكسائى فى ترجيح نصب تَالى ما هو فاعل فى المعنى نحو أنا زيد ضربته وأنت عمرو كلّمته.**

**ش:** تسمى الجملة ذات وجهين إذا ابتدئت بمبتدأ، وختمت بمعمول فعل، لأنها اسمية من جهتها الأولى فعلية من جهتها الأخرى. فإذا توسط عاطف بينها وبين الاسم المشتغل عنه جاز رفعه ونصبه جوازا حسنا دون ترجيح؛ لأنه إذا رفع كان مبتدأ مخبرا عنه بجملة فعلية معطوفة على مبتدأ مخبر عنه بجملة فعلية، وإذا نصب كان معمول فعل معطوفا فى اللفظ على معمول فعل، فمنع كل واحد من العملين مشاكلة توجب عدم المفاضلة، ولكل منهما ضعف وقوة، فضعف الرفع لترتبه على أبعد المشاكلتين وقوته لصلاحية الثانى فيه، لأن يسد مسدّ الأوّل. وضعف النصْب لعدم صلاحية الثانى فيه أن يسد مسدَّ المحمول عليه وقوته لترتبه على أقوَى المشاكلتين، فحصل بذلك تعادل فى مراعاة التشاكل، وشهد لحسن الوجهين قوله تعالى: ﴿**والقمر قدرناه منازل حتى**

عاد﴾ [يس: ٣٩]، قرأه الحرميان، وأبو عمرو بالرفع والباقون بالنصب، واتفقوا على نصب: ﴿والسماء رفعها ووضع الميزان﴾ [الرحمن: ٧]، وكلاهما من العطف على جملة ذات وجهين، وفيهما ردّ على الأخفش، لأنه يستضعف النصب بعد العاطف على جملة ذات وجهين ما لم تتضمن الجملة المعطوفة ذكْرًا يرجع إلى المبتدأ نحو زيد لقيته، وعمرو رأيته معه. ففى مثل هذا استوى عنده الرفع والنصب.

وأما فى مثل زيد لقيته، وعمرو رأيته فلا يستحسن نصب ما بعد العاطف؛ لأن ذلك يستلزم عطف جملة لا محل لها من الإعراب على جملة لها محل من الإعراب، وهذا ساقط عند سيبويه؛ لأن ما للجمل من الإعراب لّما لم يظهر فى اللفظ سقط حكمه، وجرت الجملة ذات المحل والتى لا محل لها مجرى واحدا، كما أن اسم الفاعل حين لم يظهر الضمير المرتفع به جرى مجرى ما لا ضمير فيه فقيل فى تثنيته قائمان كما قيل فرسان. وإذا كان اسم الفاعل قد ظهر ضميره إذا جرى على غير من هو له، ثم أجرى مع ذلك مجرى ما لا ضمير فيه لعدم ظهوره فى بعض المواضع، كان ما لا يظهر إعرابه أصلا أحق ألاّ يعتدّ به. وإن وقعت بعد العاطف أمّا أبطلت حكم العطف فكان للاسم بعدها ما له مفتتحا به. فإن كان معه سوى العطف ما يرجح النصب حكم بمقتضاه، وإلا فالرفع راجح. وإن حال بين الاستفهام، وبين الاسم المشتغل عنه اسم آخر نحو أأنت زيد ضربته، بطل حكم الاستفهام عند سيبويه لبعده من الهمزة، ولا يبطل عند الأخفش، وإن جاء فى أول الكلام والفعل فى آخره فيرفع أنت بضرب مقدرا وينصب زيدا، ويرى هذا أولى من جَعْل أنت مبتدأ أوّلا وزيدا مبتدأ ثانيا خبره ما بعده وهو خبر الأول. وهذا عند سيبويه أولى من الوجه الأول.

فلو كان الحائل ظرفا أو شبهه اتفقا على ترجيح النصب؛ لأن الفصل بهما مغتفر فى مواضع كثيرة.

وزعم أبو محمد بن السيّد أن نصب الاسم قبل المنفى بلم أو لن أو لا راجح على الرفع، وليس بصحيح؛ لأن تقديم الاسم على فعل منفى بغير ما كتقدمه على فعل مثبت؛ فإنهما متقابلان كتقابل الأمر والنهى، فكما يستوى المتقدم على فعل الأمر والنهى كذلك يستوى المتقدم على فعلى الإثبات والنفى بغير ما، فلو كان النفى بما لم

يجز النصب، لأنها من بين حروف النفى مخصوصة بالتصدير. ولما تقدم التنبيه على مواضع النصب وموجباته ومرجحاته، نعلم من هذا أن رفع زيد أجود من نصبه فى قولك زيد ضربته وزيد لقيته، وعمرو هجوته وزيد أحببته وشبه ذلك مما لا قرينة فيه من القرائن المقدم ذكرها.

وإذا تقدم على المشتغل عنه اسم هو وفاعل المشغول دالان على شيء واحد نحو: أنا زيد ضربته، وأنت عمرو أهنته رجح نصب المشتغل عنه عند الكسائى؛ لأن تقديمه وهو الفاعل فى المعنى منبّه على مزيد العناية بالحديث عنه، فكأن المسند إليه متقدم، ولا اكتراث بذلك عند غير الكسائى، لأن الاسم المشار إليه لا يدل على فعل ولا يقتضيه فوجوده وعدمه سيّان.

**ص: وملابسة الضمير بنعت أو معطوف بالواو غير مُعادٍ معه العامل كملابسته بدونهما، وكذا الملابسة بالعطف فى غير هذا الباب، ولا يمتنع نصب المشتغل عنه مجرورٌ حقّق فاعلية ما علق به خلافًا لابن كيسان. وإن رفع المشغول عنه شاغله لفظًا أو تقديرًا فحكمه فى تفسير رافع الاسم السابق حكمه فى تفسير ناصبه. ولا يجوز فى نحو أزيد ذُهب به الاشتغال بمصدر منوىّ ونصبُ صاحب الضمير خلافًا للسيرافى وابن السراج.**

**ش:** ملابسة الضمير بنعت نحو أزيدا رأيت رجلا يحبه، وملابسته بمعطوف على الوجه المذكور نحو أزيدا رأيت عمرا وأخاه، فيحبه صفة لرجل، وأخاه معطوف على زيد والهاء منهما عائدة على المنعوت، والمعطوف عليه، وبهما حصلت السببية وارتفعت الأجنبية فتنزل الكلام منزلة لو قيل: زيدا رأيت محبه وأزيدا رأيت أخاه. فلو كان العاطف غير الواو لم تجز المسألة، وكذا لو أعيد العامل، وحكم الملابسة فى غير هذا الباب فى العطف كحكمها فيه كقولك: مررت برجل قائم زيد وأخوه، ولا يجوز مررت برجل قائم زيدٌ أو أخوه، لأن العاطف غير الواو ولا مررت برجل قائم زيد وقائم أخوه، لإعادة العامل، كما لم يجز مثل ذلك فى غير هذا الباب، ولا يمتنع نصب الاسم فى نحو زيد ظفرت به إذا كان المراد أن زيدا سبب الظفر. ومنع ذلك ابن كيسان لكون المجرور فاعلا فى المعنى. وإليه أشرت بقولى: «ولا يمتنع نصب المشتغل عنه بمجرور».

وإذا كان المشغول رافعا لشاغله لفظًا أو تقديرًا فسّر رافعا لصاحب الضمير، وينقسم ذلك الرفع إلى واجب وراجح ومرجوح ومساوٍ كما انقسم النصب.

فمثال الواجب رفعه زيد فى قولك: إن زيد قائم قمت. ومثال الراجح رفعه نحو قولك: أزيد قام. ومثال المرجوح رفعه فى نحو: زيد قائم، ومثال المساوى رفعه فى نحو: أنا قمت وزيد قعد، وسبب كون الرفع واجبًا وراجحًا ومرجوحًا ومساويًا مفهوم ببيان مثال ذلك فى النصب.

وذكر السيرافى أن الفاعلية فى نحو أزيد قام راجحة على الابتداء عند الأخفش مرجوحة عند الجرمى، وفى قول سيبويه احتمال. كذا زعم السيرافى، وليس كما زعم؛ بل صرح بوجوب الفاعلية، فإنه قال: وتقول أعبدُ الله ضرب أخوه زيدا لا يكون إلا الرفع؛ لأن الذى من سبب عبد الله فاعل، والذى ليس من سببه مفعول فيرفع إذا ارتفع الذى من سببه كما ينصب إذا انتصب، ويكون المضمر ما يرفع كما أضمرت فى الأول ما ينصب. فإنما جعل هذا المضمر بيان ما هو مثله. هذا نصه، فبان به خلاف ما زعم السيرافى، ولم يجز سيبويه فى نحو أزيد ذهِب به إلا الرفع بالابتداء أو بفعل مضمر كأنه قيل أذهب زيد به. وأجاز السيرافى النصب على إسناد ذهب إلى مصدر ذهب منويا وجعل المجرور فى موضع نصب، وزعم أنه مذهب المبرد وأجاز ذلك أيضًا ابن السراج، وهو رأى ضعيف؛ لأنه مبنى على الإسناد إلى المصدر الذى تضمنه الفعل ولا يتضمن الفعل إلا مصدرًا غير مختص، والإسناد إليه منطوقًا به غير مفيد فكيف إذا لم يكن منطوقا به.

**ص: وقد يفسر عامل الاسم المشغول عنه العامل الظاهر عاملا فيما قبله إن كان من سببه وكان المشغول مسندا إلى غير ضميريهما، فإن أسند إلى أحدهما فصاحبه مرفوع بمفسر المشغول وصاحب الآخر منصوب به.**

ش: تقول أزيدا أخاه تضربه أو يضربه عمرو، فينصب الأخ بفعل مضمر مفسر بتضربه، وتنصب زيدا بفعل آخر مفسرا بالمضمر الذى نصب الأخ، لأن المضمر الذى نصب الأخ قد فسره الفعل الظاهر وعُرف واستبانَ حتى صار كالظاهر فهو مفسر بما بعده ومفسر للمضمر قبله.

هذا الحكم فيما أسند فيه المشغول إلى غير ضميرى الاسمين المتقدمين، فلو أسند إلى أحدهما نحو أزيد أخاه يضربه، رفع صاحب المضمر المرفوع بفعل مفسر بالظاهر ناصب لصاحب المضمر المنصوب.

* * *

## باب تعدّى الفعل ولزُومه

**ص: إن اقتضى فعل مصوغا له باطراد اسم مفعول تام نصبه مفعولا به وسمى متعديا وواقعا ومجاوزا، وإلا فلازمًا. وقد يشهر بالاستعمالين فيصلح للاسمين، وإن علق اللازم بمفعول به معنى عدى بحرف جر، وقد يجرى مجرى المتعدى شذوذا أو لكثرة الاستعمال، أو لتضمن معنى يوجب ذلك. واطّرد الاستغناء عن حرف الجر المتعين مع أنَّ وأنْ محكوما على موضعهما بالنصب لا بالجر خلافًا للخليل والكسائى. ولا يعامل بذلك لتعين الجار غيرهما خلافًا للأخفش الأصغر، ولا خلاف فى شذوذ بقاء الجر فى:**

**أشارت كليب بالأكف الأصابع**

**ش:** الفعل المتعدى هو الناصب مفعولا به دون حاجة إلى تقدير حرف جر. فإن حسن تقدير حرف جر معدّ مع منصوبه بلا تأول قيل فيه متعدّ بإسقاط حرف الجر نحو قوله تعالى: ﴿**لأقعدن لهم صراطك المستقيم**﴾ [الأعراف: ١٦]، وقوله تعالى: ﴿**أعجلتم أمر ربكم**﴾ [الأعراف: ١٥٠]، وكقول الشاعر [من الطويل]:

كأنّى إذا أسْعَى لأظفَر طائِرا  مع النَّجْمِ فى جوِّ السماءِ يَصُوبُ

وكقول الآخر [من الطويل][1]:

تَحِنُّ فتُبدى ما بِهَا مِنْ صَبابةٍ  وأُخْفِى الذى لَوْلا الأَسى لَقَضَانى

**والأصل:** على صراطك المستقيم، وعن أمر ربكم، ولأظفر بطائر، ولقضى علىّ، وإلى قضانى ونحوه أشرت بقولى: «وقد يجرى مجرى المتعدى شذوذا»، وإذا استعمل الفعل متعديا بنفسه تارة وبحرف تارة، ولم يكن أحد الاستعمالين مشهورا قيل فيه متعد

---

(١) البيت لعروة بن حزام فى خزانة الأدب (٨/١٣٠)، الدرر (٤/١٣٦)، شرح شواهد المغنى (١/٤١٤)، المقاصد النحوية (٢/٥٥٢)، ولرجل من بنى حلاف فى تخليص الشواهد (ص٥٠٤)، وللكلابى فى لسان العرب (٧/١٩٥ - غرض، ١٥/١٨٧ - قضى)، وبلا نسبة فى الجنى الدانى (ص٤٧٤)، خزانة الأدب (٩/١٢٠)، الدرر (٥/١٨٥)، شرح شواهد الإيضاح (ص١٣٨)، مغنى اللبيب (١/١٤٢، ٢/٥٧٧).

بوجهين. ولم يحكم بتقدير الحرف عند سقوطه ولا بزيادة عند ثبوته نحو: شكرته وشكرت له ونصحته ونصحت له. ويسمى أيضًا المتعدى بنفسه مجاوزا وواقعا. وما لا بد له من حرف الجر فهو لازم. ولا يتميز المتعدى من اللازم بالمعنى والتعلق، فإن الفعلين قد يتحدان معنى وأحدهما متعد والآخر لازم كصدقته وآمنت به، ونسيته وذهلت عنه، وحببته ورغبت فيه، واستطعته وقدرت عليه، ورجوته وطمعت فيه، وتجنبته وأعرضت عنه.

وإنما تميّزُ المتعدى بأن يتصل به كاف الضمير أو هاؤه أو ياؤه باطراد، وبأن يصاغ منه اسم مفعول تام باطراد نحو صدقته، وحببته وأردته ورجوته فهو مصدّق ومحبوب ومراد ومرجوّ. وبهذا عُلم أن قال متعدّ لاطراد نحو قلته فهو مَقول. ولو قُصد هذان الأمران من ذهلت ورغبت وطمعت وأعرضت لم يُستغن عن الحرف، كقولك: ذهلت عنه ورغبت فيه، وطمعت فيه وأعرضت عنه، فهو مذهول عنه ومرغوب فيه ومطموع فيه ومعرَض عنه، فلا يتأتى صوغ المفعول تاما بل ناقصا، أى مفتقرا إلى حرف الجر، فتعلم بذلك لزومه وعدمَ تعدّيه كما علمت بالتمام التعدى. وبهذا يُعلم صحة تقدير حرف الجر فى قوله: «لأظفر طائرا»؛ لأنك لا تقول ظفرته فهو مظفور. وكذلك لا يقال فى الصراط إلا قعدت عليه؛ لأن الضمائر ترد الأشياء إلى أصولها. وإذا ثبت أن اللازم هو المفتقر إلى حرف جر فليعلم أن الأصل ألاّ يحذف حرف الجر.

فإن ورد حذفه وكثر قُبل وقِيس عليه، وإن لم يكثر قُبل ولم يُقس عليه؛ فمن الذى كثر قولهم: دخلت الدار والمسجد ونحو ذلك، فيقاس على هذا دخلتَ البلد والبيت وغير ذلك من الأمكنة. ومن المقتصر فيه على السماع توجّه مكةَ وذَهب الشامَ، ومُطرنا السهلَ والجبلَ، وضُرِب فلانٌ الظهرَ والبَطْنَ فلا يقاس على هذه الأسماء وما أشبهها غيرها. وإلى دخلت البَلد ونحوه أشرت بقولى: «أو لكثرة الاستعمال». وأشرت بقولى: «أو لتضمن معنى يوجب ذلك» إلى قول بعضهم: رَحُبكمُ الدخول، فإنه ضمّنه معنى وَسع فأجراه مجراه.

واطرد حذف حرف الجر مع أنّ وأنْ إن تعيّن عند حذفه نحوَ عجبتُ أنْ يُبغَض ناصحٌ وطمعت أنّك تُقبل. فلو لم يتعيّن الحرف عند حذفه مع أنّ وأنْ لامتنع الحذف نحو

رغبت أن يكون كذا، فإنه لا يُدرى هل المراد رغبت فى أن يكون أو عن أن يكون، والمرادان متضادان معنى فيمتنع الحذف فى مثل هذا.

ومذهب الخليل والكسائى فى «أنّ وأنْ» عند حذف حرف الجر المطرد حذفه أنهما فى محل جر، ومذهب سيبويه والفراء أنهما فى محل نصب وهو الأصح؛ لأن بقاء الجر بعد حذف عامله قليل والنصب كثير، والحمل على الكثير أولى من الحمل على القليل. وقد يستشهد لمذهب الخليل والكسائى بما أنشده الأخفش من قول الشاعر [من الطويل][(١)]:

وما زُرْتُ ليلَى أنْ تكونَ حبيبَةً إلىَّ ولا دَيْنٍ بها أنا طالِبُهْ

وأجاز على بن سليمان الأخفش أن يحكم باطراد حذف حرف الجر والنصب فيما لا لبس فيه كقول الشاعر [من الطويل][(٢)]:

وأُخفى الذى لولا الأَسَى لقضَانِى

والصحيح أن يتوقف فيه على السماع، قال سيبويه بعد أن حكى قولهم: عددتك ووزنتُك وكِلْتُكَ: ولا تقول وهبتُك، لئلا يتوهم كون المخاطب موهوبا، فإذا زال الإشكال نحو وهبتك الغلام جاز.

وحكى أبو عمرو الشيبانى: انطلقْ معى أهَبْكَ نَبْلا، يريد أهبُ لكَ. ولا خلاف فى شذوذ حذف حرف الجر وبقاء عمله كقول الشاعر [من الطويل][(٣)]:

---

(١) البيت للفرزدق فى ديوانه (١/٨٤)، الإنصاف (ص٣٩٥)، تخليص الشواهد (ص٥١١)، الدرر (٥/١٨٣)، سمط اللآلى (ص٥٧٢)، شرح أبيات سيبويه (٢/١٠٣)، شرح شواهد المغنى (ص٨٨٥)، الكتاب (٣/٢٩)، لسان العرب (١/٣٣٦)، المقاصد النحوية (٢/٦٦٥)، وبلا نسبة فى شرح الأشمونى (١/١٩٧)، مغنى اللبيب (ص٥٢٦)، همع الهوامع (٢/٨١).

(٢) تقدم الاستشهاد به.

(٣) البيت للفرزدق فى ديوانه (١/٤٢٠)، تخليص الشواهد (ص٥٠٤)، خزانة الأدب (٩/١١٣، ١١٥)، الدرر (٤/١٩١)، شرح التصريح (١/٣١٢)، شرح شواهد المغنى (١/١٢)، المقاصد النحوية (٢/٥٤٢)، وبلا نسبة فى أوضح المسالك (٢/١٧٨)، خزانة الأدب (١٠/٤١)، الدرر (٥/١٨٥)، شرح الأشمونى (١/١٩٦)، شرح ابن عقيل (ص٣٧٤)، مغنى اللبيب (١/٦١، ٢/٦٤٣)، همع الهوامع (٢/٣٦، ٨١).

إذا قِيلَ أيُّ الناسِ شَرّ قبيلةٍ أشارتْ كُليبٍ بالأكُفِّ الأصابعُ

أراد أشارت إلى كليب فحذف إلى وأبقى عملها. ومثله [من الكامل][1]:

وكريمةٍ من آل قيسَ ألفتُه حتّى تبذّخ فارتقَى الأعْلامِ

فحذف إلى وأبقى الجر.

* * *

## فصل

**ص: المتعدى من غير بابى ظن، وأعلم متعد إلى واحد ومتعد إلى اثنين والأول متعد بنفسه وجوبا، وجائز التعدى واللزوم، وكذا الثانى بالنسبة إلى أحد المفعولين، والأصل تقديم ما هو فاعل معنى على ما ليس كذلك. وتقديم ما لا يجُر على ما قد يُجَر. وترك هذا الأصل واجب وجائز وممتنع، لمثل القرائن المذكورة فيما مضى.**

**ش:** لما تقدم الكلام على ظن وأعلم وأخواتهما استثنيتهما بقولى: «المتعدى من غير بابى ظن وأعلم» وبينت أن المتعدى مما سواهما لا يوجد منه متعد إلى أكثر من اثنين، بل هو إما متعد إلى واحد بنفسه أبدا كضرب وأكل مما لا يحتاج إلى حرف جر، وإما متعدّ بنفسه تارة وبحرف جر تارة كشكر ونصح، مما يقال له متعد بوجهين. وقد أشرت إلى ذلك من قبل هذا مجملا. ثم أشرت إليه الآن مفصلا. ثم بينت أن المتعدى إلى اثنين من هذا الباب إما متعد إليهما بنفسه نحو كسا وأعطى. وإما متعدّ إلى أحدهما بنفسه أبدا وإلى الآخر بوجهين نحو اختار، وأمر تقول: كسوت زيدا ثوبا وأعطيته درهما، فلا تحتاج إلى حرف جر، ولا يجوز لك أن تأتى به. وتقول: اخترت زيدًا قومه، وأمرته الخير، واخترته من قومه وأمرته بالخير. ومأخذ هذا النوع السماع.

**والأصل:** تقديم المفعول الذى هو فاعل معنى على المفعول الذى ليس كذلك، كزيد من مسألة أعطيت زيدا درهما؛ فإنه مفعول فى اللفظ فاعل فى المعنى لكونه آخذا ومتناولا، بخلاف الدرهم، فإنه مفعول فى اللفظ والمعنى فأصله أن يتأخر وأصل الآخر

---

(١) البيت بلا نسبة فى الدرر (١٩٢/٤)، شرح الأشمونى (٣٠٠/٢)، شرح ابن عقيل (ص٣٧٥)، لسان العرب (٩/٩ - ألف)، المقاصد النحوية (٣٤١/٣)، همع الهوامع (٣٦/٢).

أن يتقدم. وكذا الأصل تقديم ما يتعدى إليه الفعل بنفسه أبدا وتأخير ما يتعدى إليه بوجهين؛ لأن علقة ما لا يحتاج إلى واسطة أقوى من علقة ما يحتاج إليها، فلذلك يقال: أعطيت درهمه زيدا واخترت قومَه عمرا، ولا يقال: أعطيت صاحبَه الدرهم ولا اخترت أحَدهم القومَ، إلا على قول من قال ضرب غلامُه زيدًا.

ومثال وجوب ترك الأصل ما أعطيت درهما إلا زيدا وأعطيت الدرهم صاحبه. ومثال امتناع ترك الأصل ما أعطيت زيدا إلا عمرا وأعطيت زيدا عمرا. فالأول والثانى نظيرا ما ضرب عمرًا إلا زيد، وضرب زيدا غلامُه، والثالث والرابع نظيرا ما ضرب زيد إلا عمرا، وضرب موسى عيسى. وإلى هذا أشرت بقولى: «واجب وجائز وممتنع لمثل القرائن المذكورة فيما مضى». وما خلا من سبب الوجوب، وسبب الامتناع فجائز بقاؤه على الأصل نحو كسوت زيدا ثوبا، ومخالفته للأصل نحو كسوت ثوبا زيدا.

* * *

## فصل

**ص: يجب تأخير منصوب الفعل إن كان أنّ مشددة أو مخففة، وتقديمه إن تضمن معنى استفهام أو شرط أو أضيف إلى ما تضمنهما أو نصبه جواب أما. ويجوز فى غير ذلك إن علم النصب تأخير الفعل غير تعجيبى ولا موصول به حرف ولا مقرون بلام ابتداء أو قسم مطلقا خلافًا للكوفيين فى منع نحو زيدا غلامُه ضرب، وغلامَه أو غلام أخيه ضرب زيد، وما أراد أخذ زيدٌ وما طعامك أكل إلا زيدٌ، ولا يُوقَع فعلُ مضمرٍ متصل على مفسره الظاهر، وقد يُوقَع على مضاف إليه أو موصول بفعله.**

**ش:** لا يجوز فى علمت أنّكَ منطلقٌ، ولا خِلت أن ستفعل: أنك منطلق علمتُ، ولا أن ستفعل خلْتُ، لأن أن المشدّدة والمخفّفة منهما لا يبتدأ بهما كلام. وعلى هذا نبهت بقولى: «يجب تأخير منصوب الفعل إن كان أنّ مشددة أو مخففة» ولا يعترض على هذا بقوله تعالى: ﴿**إن هذه أمتكم أمة واحدة**﴾ [الأنبياء: ٩٢] و﴿**أن المساجد لله**﴾ [الجن: ١٨]، لأن الأخفش جعل تقديرهما: ولأن هذه أمتكم أمة واحدة، وأنا ربكم فاتقون، ولأن المساجد لله فلا تدعوا مع الله أحدا.

فإن جواز هذا مرتب على تقدير اللام وتقدير الجر بها، وهى عند سيبويه أقوى من

جعل أن فى موضع نَصب كما يراه الخليل، ولو قُدِّر نصبا لم يجز تقديمها كما لا يقدم فى علمت أن زيدا منطلق، فإن المنصوب بحذف حرف الجر فرع المنصوب بمتعدّ، فلا يقع إلا حيث يقع، ومنصوب الفعل يعم المفعول به والظرف وغيرهما، فإذا كان أحد أسماء الاستفهام أو الشرط وجب تقديمه على الفعل نحو مَن رأيتَ؟ وأيَّهم لقيتَ، ومتى قدمتَ وأين قُمتَ؟ ومَن تكرمْ يكرمْك وأيَّهم تدْعُ يُجبْكَ ومتى تُعِنْ تُعَنْ. وكذا المضاف إلى شيء منها نحو غلامَ مَن رأيتَ، وفِعْلَ أيهم استحسنت؟ وكذا المنصوب بفعل وقع جوابا لأمّا نحو: ﴿**فأما اليتيم فلا تقهر**﴾ [الضحى: ٩]، وما سوى ذلك من منصوب بفعل متصرّف فجائز تقديمه عليه، إن ظهر النصْبُ، أو أغنى عن ظهوره قرينة نحو زيدا ضربَ عمرو، وحبارَى صادَ موسى. فإن كان الفعل صلة حرف أو مقرونا بلام الابتداء أو القسم وجب تأخير ما يتعلق به نحو من البِرّ أن تَكُفَّ لِسانَك وإن اللهَ لَيُحبُّ المحسنين، ووالله لأقولنّ الحقَّ.

فإن خلا الفعل من ذلك جاز تقديم منصوبه عليه مطلقا خلافًا للكوفيين فى منع زيدا غلامُه ضربَ، وغلامَه ضرب زيدٌ وغلامَ أخيه ضربَ زيد، وما أراد أخذ زيدٌ، وما طعامكَ أكل إلا زيدٌ. فإن الكوفيين يمنعون هذه المسائل وأشباهها، وهى جائزة لثبوت استعمالها؛ فمثال زيدا غلامُه ضربَ قول رجل من طيّىء فى كعب بن زهير وأخيه رضى الله عنه ورحم كعبا [من البسيط]:

كَعْبًا أخوه نَهَى فانقادَ مُنْتهيا ... ولو أبَى باءَ بالتخليد فى سَقَرا

ومثال غلامَه ضربَ زيدٌ قول الشاعر [من البسيط]:

رأيَه يَحمدُ الذى ألفَ الحزْ ... مَ ويشْقَى بسعيه المغرُورُ

ومثال غلامَ أخيه ضرب زيد قول الآخر [من الرمل][1]:

شر يَوميْها وأغواه لها ... رَكِبتْ عَنْزٌ بِحِذْجٍ جَمَلا

---

(١) البيت لعامر بن المجنون فى التنبيه والإيضاح (٢/٢٤٦)، المستقصى (٢/١٣٠)، ولعنز اليمامة فى تاج العروس (١٥/٢٤٥ - عنز)، ولبعض شعراء حديس فى تاج العروس (١٥/٢٤٧ - عنز)، لسان العرب (٢/٢٣٠ - حدج، ٥/٣٨٣ - عنز، ١٢/٦٥١ - يوم)، ديوان الأدب (١/١١٢)، وبلا نسبة فى جمهرة الأمثال (١/٥٣٩)، فصل المقال (ص١١٥).

ومثال ما أراد أخذ زيد قول الشاعر [من البسيط]:

ما شاءَ أنْشأ ربّى والذى هو لمْ يشَأْ فلسْتَ تراه ناشِئا أبَدا

ومثال ما طعامَك أكل إلا زيد قول الشاعر [من البسيط]:

ما المْرءَ يَنفَعُ إلا ربُّه فعلا مَ تُستمالُ بغيرِ الله آمالُ

ولا يوقع فعل مضمر متصل على مفسّره الظاهر نحو زيدا ضرب، على أن يكون زيد ضرب نفسه فيسند ضرب إلى ضمير يفسره لفظ زيد منصوب به، فلا يجوز هذا، لأن جوازه يستلزم توقف مفهومية ما لا يُستغنى عنه وهو الفاعل على مفهومية ما يُستغنى عنه وهو المفعول.

فلو كان الفاعل ضميرا منفصلا جاز إيقاع فعله على مفسره الظاهر نحو ما ضرب زيدا إلا هو؛ لأن الضمير المنفصل فيما نحن بسبيله مقدر قبل ظاهر مبدل منه الضمير، فتقدير ما ضرب زيدا إلا هو: ما ضرب زيدا أحدٌ إلا هو، فقيام الضمير المنفصل مقام الظاهر المقدّر سَهَّلَ إيقاعَ فعلِه على مفسره الظاهر فحُكِم بالجواز. وقد يُوقَع فِعل ضمير متصل على مضاف إلى مفسر الضمير نحو غلام هند ضرَبتْ، ففاعل ضَرَبَتْ ضمير هند وجاز هذا، لأنه فى تقدير ضربتْ هند غلامَها، ومثله قول الشاعر [من الخفيف]:

أجَلَ المرء يَسْتحثُّ ولا يَدْ رِى إذا يَبْتَغِى حصولَ الأمانِى

يريد المرء فى وقت ابتغاء الأمانى يستحثّ أجله ولا يَشْعر.

وقد يوقع فعل ضمير متصل على موصول بفعل مسند إلى مفسر الضمير نحو ما أراد زيد أخذه، فما فى موضع نصب بأخذ، وزيد فاعل أراد وهما صلة لما، وفاعل أخذ ضمير زيد، وجاز هذا، لأن التقدير أخذ زيد ما أراد. ومثله قول الشاعر [من البسيط]:

ما جَنَت النفسُ مما راقَ منظرهُ رامتْ ولم يَنْهها بأسٌ ولا حَذَرُ

**ص: يجوز الاقتصار قياسًا على منصوب الفعل مستغنى عنه بحضور معناه أو سببه أو مقارنه أو الوعد أو السؤال عنه بلفظه أو معناه، وعن متعلقه، وبطلبه وبالرد على نافيه أو الناهى عنه أو على مثبته أو الآمر به. فإن كان الاقتصار فى مثل أو شبهه فى كثرة الاستعمال فهو لازم. وقد يجعل المنصوب مبتدأ أو خبرا فيلزم حذف ثانى الجزءين.**

**ش**: المقصود هنا التنبيه على حذف الفعل وفاعله، والاقتصار على المفعول به؛ لأن الباب له، لكنى ذكرت لفظًا صالحًا للمفعول به وغيره من منصوبات الفعل؛ لأنها كلها متساوية فى صحة النصب بفعل محذوف، كقولك: زيدا، لمن قال: مَن ضربت؟ وكقولك: حين ظلم، لمن قال: متى، وكقولك: ضربًا يردعه، لمن قال: أىّ ضرب ضربته؟ وكقولك: تأديبًا، لمن قال: لمَ ضربته؟ وكقولك: مكتوفًا، لمن قال: كيف ضربته؟ ولغير المفعول به مواضع يستوفى فيها بعون الله بيان ما يحتاج إليه.

ومثال الاستغناء عن لفظ الفعل بحضور معناه قولك لمن شرع فى إعطاء: زيدا بإضمار أعْطِ، ولمَنَ شرع فى ذكر رؤيا: خيرا لنا وشرًا لعدونا، بإضمار رأيتَ، ولمن قطع حديثا: حديثَك بإضمار تمّم أو نحو ذلك. ومثال الاستغناء بسبب الفعل قول الشاعر [من البسيط][(١)]:

إذا تَغَنَّى الحَمامُ الوُرْقُ هَيَّجَنى ولو تَسلّيتُ عنها أمَّ عَمّارِ

بإضمار ذكرت؛ لأن التهيج سبب التذكر وباعث عليه. ومثال الاستغناء بحضور مقارنة قولك لمن تأهب للحجّ: مكةَ بإضمار أراد مكة، ولمن سدّد سهما: القرطاسَ، بإضمار تصيب، وللمواجهين مطلع الهلال إذا كبّروا: الهلالَ، بإضمارَ رأوا. ومن هذا القبيل قول الشاعر [من الخفيف][(٢)]:

لنْ تَراها ولو تأمّلْتَ إلاّ ولها فى مَفارِقِ الرأسِ طيبا

بإضمار ترى، لأن رؤية الشخص مقارنة لرؤية ما يشتمل عليه، فاستُغنى بفعل إحداهما عن الأخرى. وينبغى أن يكون ترى المضمر بمعنى تَعْلم، لأنه إذا كان بمعنى تُبصر يلزم من ذلك كون الموصوفة مكشوفة الرأس. وينبغى أيضًا أن تجعل الفعل المضمر خبر مبتدأ محذوف لئلا تكون واو الحال داخلة على مضارع مثبت، وذلك غير جائز

---

(١) البيت للنابغة الذبيانى فى ديوانه (ص٢٠٣)، وبلا نسبة فى الخصائص (٢/٤٢٥، ٤٢٨)، الكتاب (١/٢٨٦)، لسان العرب (٢/٣٩٥ - هيج).

(٢) البيت لعبد الله بن قيس فى ملحق ديوانه (ص١٧٦)، الكتاب (١/٢٨٥)، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر (٦/٣٥)، الخصائص (١/٤٢٩)، شرح المفصل (١/١٢٥)، مغنى اللبيب (ص٦٠٧)، المقتضب (٣/٢٨٤).

عند الأكثرين. وما أوهمه قُدّر قبله مبتدأ. ومثل هذا البيت قول الآخر [من الوافر][(١)]:

وجَدنا الصالحينَ لهم جَزاءٌ وجَنّاتٍ وعَيْنا سَلْسبيلا

أى لهم جزاء ووجدنا لهم جنات، فأضمر، لأن الموجودَين متقارنان فاستغنى بفعل أحدهما عن فعل الآخر. ومن هذا القبيل قول الآخر [من الوافر][(٢)]:

فكَرّتْ تَبْتَغيه فوافَقَتْه على دَمِه ومَصْرَعِه السباعا

أى ووافقت على دمه فأضمر؛ لأن الموافقتين مقترنتان فاستغنى بفعل إحداهما عن فعل الأخرى. ويروى فصادفته. ومن هذا القبيل قول الآخر [من السريع][(٣)]:

تذكّرتْ أرْضا بها أهلُها أخوالَها فيها وأعمامَها

أى وتذكرت أخوالها فيها وأعمامها، فأضمر لأن التذكرين مقترنان فاستغنى بفعل أحدهما عن فعل الآخر. ومن هذا القبيل قول الآخر [من الرجز][(٤)]:

قد سالَم الحياتُ منه القدَما الأفْعُوان والشُّجاعَ الشَّجْعَمَا

أراد قد سالم الحيات منه القدم، وسالمت القدم الأفعوان الشجاع الشجعم فحذف

---

(١) البيت لعبد العزيز بن زرارة فى الكتاب (٢٨٨/١)، وبلا نسبة فى شرح أبيات سيبويه (٤٢٧/١)، المقتضب (٢٨٤/٣).

(٢) البيت للقطامى فى ديوانه (ص٤١)، الأشباه والنظائر (٣٤/٦)، شرح أبيات سيبويه (١٧/١، ١٨)، شرح شواهد الإيضاح (ص٣٣٠)، الكتاب (٢٨٤/١)، المحتسب (٢١٠/١)، نوادر أبى زيد (ص٢٠٤)، وبلا نسبة فى الخصائص (٤٢٦/٢).

(٣) البيت لعمرو بن قميئة فى خزانة الأدب (٤٠٧/٤)، الكتاب (٢٨٥/١)، وبلا نسبة فى الخصائص (٤٧٢/٢)، شرح المفصل (١٢٦/١)، المحتسب (١١٦/١).

(٤) الرجز للعجاج فى ملحق ديوانه (٣٣٣/٢)، وله أو لأبى حيان الفقعسى، أو لمساور العبسى، أو لعبد بنى عبس فى خزانة الأدب (٤١١/١١، ٤١٥، ٤١٦)، المقاصد النحوية (٨١/٤)، شرح شواهد المغنى (٢/ ٩٧٣)، ولمساور بن هند العبسى في لسان العرب (٣٦٦/٥ - ضمز، ٣٥٦/١٢ - ضرزم)، تاج العروس (١٩١/١٥ - ضمز)، التنبيه والإيضاح (٤٤/٢)، ولأبى حناء فى خزانة الأدب (٢٤٠/١٠)، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر (١٢٢/٦)، سر صناعة الإعراب (٤٣١/١، ٤٨٣/٢)، شرح أبيات سيبويه (٢٥٢/١)، شرح الأشمونى (٣٩٩/٢)، مغنى اللبيب (٦٩٩/٢)، المقتضب (٢٨٣/٢)، المنصف (٦٩/٣)، تهذيب اللغة (٣٣١/١، ٣١١/٣، ٣٤٥).

لأن المسألتين مقترنتان فاستغنى بفعل إحداهما عن الأخرى. ويروى: قد سالم الحياتِ منه القدما، على جعل الحيات مفعولا والقدمان فاعلا، وحذفت النون كما حذفت نون:

هما خُطَّتا إمّا إسارٌ ومنَّةٌ

بالرفع. ومثال الاستغناء بالوعد قولك زيدا لمن قال سأطعمُ من احتاج، بإضمار أُطْعِمْ. ومثال الاستغناء بالسؤال عن الفعل بلفظه قولك لمن قال: هل رأيت أحدا؟ بلى زيدا بإضمار رأيت. ومثال الاستغناء بمعناه دون لفظه قول من قال: بلى وجذًا، حين قيل له أفى مكان كذا. وجذ بإضمار أعرف؛ لأن قوله أفى مكان كذا وَجْذ بمعنى أتعرف فيه وجذا. ومثال الاستغناء عن الفعل المسئول عن متعلقه قوله تعالى: ﴿**وقيل للذين اتقوا ماذا أنزل ربكم قالوا خيرا**﴾ [النحل: ٣٠]، فنصب خيرا بأنزلَ مضمرا.

ومثال الاستغناء عن الفعل فى طلب قولهم: ألا رجل إما زيدا وإما عمرا، يريدون اجعله زيدا أو عمرا. ومنه قولهم: «اللهمَّ ضَبُعا وذِئْبا»، بمعنى اجمع فيها ضبعا وذئبا.

ومثال الاستغناء عن الفعل فى الرد على نافيه قولك لمن قال ما لقيت أحدا: بلى زيدا بإضمار لقيت. ومثال الاستغناء عن الفعل فى الرد عن الناهى عنه قولك لمن قال لا تضرب أحدا: بلى مَن أساء بإضمار أضرب.

ومثال الاستغناء عن الفعل فى الرد على الأمر به قولك لمن قال تعلّمْ لغة: لا بل نَحْوا بإضمار تعلّمْ.

ومثال الاستغناء عن الفعل فى الردّ على مثبته قولك لمن قال ضرب زيدا عمرا: لا بل عامرا بإضمار ضربَ، فهو ردّ على وفق اللفظ.

وأما الردّ على وفق المعنى دون اللفظ فكقوله تعالى: ﴿**وقالوا كونوا هودا أو نصارى تهتدوا قل بل ملة إبراهيم**﴾ [البقرة: ١٣٥]، أى بل نتبع ملة إبراهيم، فأضمر نتبع لأن معنى كونوا هودا أو نصارى اتبعوا ملة اليهود وملة النصارى، فالإظهار والإضمار جائزان فى أمثال هذه المسائل قياسا.

فإن كان الذى اقتصر فيه على المفعول مَثَلا أو جاريا مجرى المثل فى كثرة الاستعمال

امتنع الإظهار ولزم الاقتصار، والمثل كقولهم: «كلَّ شيء ولا شتيمةَ حُرّ»، أى ائت ولا ترتكب. و«هذا ولا زَعماتك» أى ولا أتوهم. و«كِلَيْهما وتَمْرا» أى أعطنى وزدْنى. والجارى مجرى المثل قولهم حسبك خيرا لك، ووراءك أوسع لك، وقوله تعالى: ﴿**فآمنوا خيرا لكم**﴾ [النساء: ١٧٠]، و﴿**انتهوا خيرا لكم**﴾ [النساء: ١٧١]، قال سيبويه: وحذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إيّاه فى الكلام، ولعلم المخاطب أنه محمول على أمر حين قال انته فصار بدلا من قوله: ائت خيرا. قال ونظير ذلك من الكلام: انته أمرًا قاصدا، فإنما قلت: انته وائت أمرا قاصدا، إلاّ أن هذا يجوز فيه إضمار الفعل يعنى أن قول من قال انته أمرا قاصدا ليس مثال انته خيرا لك فى كثرة الاستعمال فيلزم إضمار الفعل فيه كما التزم إضمار الفعل فى ذلك.

وقد غفل الزمخشرى عن كلام سيبويه فجعل «انتهوا خيرا لكم» وانته أمرا قاصدا سواء.

ومذهب الكسائى أن «خيْرا» منصوب بيكُنْ محذوفا والتقدير: يكن الانتهاء خيرا لكم. ورد عليه الفرّاء بأن قال: لو صحّ هذا التقدير لجاز أن يقال انته أخانا على تقدير تكُنْ أخانا. وزعم هو أن التقدير: انته انتهاءً خيرًا، فحُذف المصدرُ وأقيمتْ صفتهُ مقامه. وهذا القول مردود بقولهم: حَسْبُك خيرًا لك: فإن تقدير مصدر هاهنا لا يَحْسن، وبقولهم وراءَكَ أوسعَ لك فإن أوسع صفة لمكان لا لمصدر. ومثله ما أنشده سيبويه من قول الشاعر [من السريع][(١)]:

فواعِدِيه سرحتَىْ مالكٍ أو الرُّبَا بَيْنَهما أسْهَلا

وأسهل بمعنى مكان سهل. وأجاز السيرافى أن يكونا مكانا بعينه، وعلى كل حال لا يصلح أن يراد به المصدر، ولا أن يراد به ما قدّر الكسائى. وإذا بطل قول الكسائى وقول الفراء تعيّن الحكم بصحة القول المذكور وهو قول الخليل وسيبويه. وقد جعل سيبويه من المنصوب باللازم إضماره قول ذى الرمة [من البسيط][(٢)]:

---

(١) البيت لعمرو بن أبى ربيعة فى خزانة الأدب (٢/١٢٠)، الكتاب (١/٢٨٣)، وله أو لغيره من أهل الحجاز فى شرح أبيات سيبويه (١/٤٢٨)، وبلا نسبة في لسان العرب (٣/ ٤٦٢ - وعد).

(٢) البيت لذى الرمة فى ديوانه (ص٢٣)، خزانة الأدب (٢/٣٢٥، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤٥)، الدرر=

ديـارَ ميَّـةَ إذ مـيٌّ تُساعدِنـا ولا يُـرَى مثلَها عُرْبٌ ولا عَجَمُ

قال سيبويه: «كأنه قال: أذكر ديارَ ميّة، ولكنه لا يذكر «أذكر» لكثرة ذلك فى كلامهم». وقال سيبويه: «ومن العرب من يرفع الديار كأنه يقول تلك ديار فلانة»، وقال أيضًا: «ومن العرب من يقول: «كلاهما وتمْرا» كأنه قال: كلاهما لى وزدْنى تَمْرا، و«كلُّ شيءٍ ولا شتيمةَ حُرّ» كأنه قال: كل شيءٍ أمَمٌ ولا شتيمةَ حُرّ، وترك ذكر الفعل بعد لا». هذا نصه. وإلى هذا أشرت بقولى: «وقد يجعل المنصوب مبتدأ وخبرا».

وقد تناول قولى: «فإن كان الاقتصار فى مثل أو شبهه فى كثرة الاستعمال» نحو إيّاى، وكذا بإضمار نَحِّ ونحو إيّاك، وكذا بإضمار اتّق، وهذا المسمَّى تحذيرا، ولا يلزم إضمار الناصب فيه إلاّ مع إيّاك وأخواتها، ومع مكرّر نحو الأسَدَ الأسَدَ، ومع معطوف ومعطوف عليه نحو: «مازِ رأسك والسيف» ولا يحذف العاطف بعد إياك إلا والمحذور مجرور بمن نحو: إياك من الشرِّ، وتقديرها مع أنْ كافٍ نحو: إياك أن تسىء، على تقدير إياك من أن تسىء، وحذفت «من» لأن مثل هذا فى أن مطرد، فلو وقعت الإساءة موقع أن تسىء لم يجز حذف من إلا فى الضرورة كقول الشاعر [من الطويل][1]:

وإيـاكَ إيـاكَ المِـرَاءَ فإنَّـه إلى الشَّـرِّ دَعّـاءٌ وللشَرِّ آمِـرُ

أراد إيّاك أنْ تُمارِى، ثم أوقع موقع أن تمارى المراء فعامله معاملة ما هو واقع موقعه. ويجوز أن يكون نصب المراء بفعل مضمر غير الذى نصب إياك، وعلى كل حال فلا يجوز مثل هذا إلا فى الشعر.

وليس العطف بعد إياك من عطف الجمل خلافًا لابن طاهر، وابن خروف، ولا من

---

=(٧/٣)، شرح أبيات سيبويه (٥٤٨/١)، الكتاب (٢٨٠/١، ٢٤٧/٢)، لسان العرب (٣٨٦/١٢ - عجم)، نوادر أبى زيد (ص٣٢)، همع الهوامع (١٦٨/١).

(١) البيت للفضل بن عبد الرحمن فى إنباه الرواة (٧٦/٤)، خزانة الأدب (٦٣/٣)، معجم الشعراء (ص٣١٠)، وله أو للعرزمى فى حماسة البحترى (ص٢٥٣)، وبلا نسبة فى أمالى ابن الحاجب (ص٦٨٦)، أوضح المسالك (٣٣٦/٣)، الخصائص (١٠٢/٣)، رصف المبانى (ص١٣٧)، شرح الأشمونى (٤٠٩/٢)، شرح التصريح (١٢٨/٢)، شرح المفصل (٢٥/٢)، الكتاب (٢٧٩/١)، كتاب اللامات (ص٧٠)، مغنى اللبيب (ص٦٧٩)، المقاصد النحوية (١١٣/٤، ٣٠٨)، المقتضب (٢١٣/٣).

عطف المفرد على تقدير: اتّق نفسَك أن تدْنوَ من الشر، والشرَّ أن يدنو منك، بل هو من عطف المفرد على تقدير: اتّق تلاقى نفسِك والشرَّ، فحُذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، ولا شك أنّ هذا أقلُّ تكلّفا فكان أولى. ويساوى التحذير فى كل ما ذكرته الإغراء نحو: أخاك، بإضمار إلزم وشبهه.

* * *

## فصل

**ص: يُحذف كثيرًا المفعول به غير المخبر عنه والمخبر به، والمتعجب منه، والمجاب به، والمحصور، والباقى محذوفًا عامله، وما حذف من مفعول به فمنوىّ لدليل أو غير منوىّ، وذلك إمّا لتضمين الفعل معنى يقتضى اللزوم أو للمبالغة بترك التقييد، وإمّا لبعض أسباب النيابة عن الفاعل.**

**ش:** الغرض الآن بيان ما يجوز حذفه وما لا يجوز حذفه من المفاعيل، فاستثنيت المخبر عنه قاصدًا المفعول القائم مقام الفاعل، والأول من مفعولَيْ ظنّ وأخواتها والثانى من مفاعيل أعلم وأخواتها؛ فإن الكلام على ذلك قد تقدّم.

واستثنيت أيضًا المفعول المتعجب منه كزيد من قولك: ما أحْسن زيدا، فإن بيان ما يحتاج إليه يأتى فى بابه إن شاء الله تعالى. وما سوى ذلك من المفاعيل يجوز حذفه إن لم يكن جوابا كقولك زيدا، لمن قال مَن رأيتَ، محصورًا كقولك: ما رأيتُ إلا زيدا، ولا محذوفًا عامله كقولك: خيرا لنا وشرّا لعدوّنا، فهذه الأنواع الثلاثة من المفاعيل لا يجوز حذفها، وما سواها يجوز حذفه، والمحذوف على ضربين:

**أحدهما:** ما حذف لفظًا ويراد معنى كالعائد إلى الموصول فى قوله تعالى: ﴿**فعال لما يريد**﴾ [هود: ١٠٧].

**والثانى:** ما يحذف لفظًا ومعنى، والباعث على ذلك إما تضمين الفعل معنى يقتضى اللزوم، وإمّا قصد المبالغة، وإما بعض أسباب النيابة عن الفاعل.

**فالأول:** كتضمين جرح معنى غاب. ومنه قول الشاعر [من الطويل][(١)]:

---

(١) البيت لذى الرمة فى ديوانه (ص١٥٦)، أساس البلاغة (ص٢٩٦)، خزانة الأدب (١٢٨/٢)،=

فإنْ تَعْتذِرْ بالمَحْل من ذِى ضُروعها إلى الضَّيْفِ يَجْرَحْ في عراقيبها نَصْلِى

وكتضمين أصلح معنى لطف فى قولك: أصلح اللهُ فى نفسك وأهلك، ولو لم يُضَمَّن معنى لَطف لقبل أصلح الله نفسك وأهلك. ومنه، والله اعلم، قوله تعالى: ﴿**وأصلح لى فى ذريتى**﴾ [الأحقاف: ١٥].

**والثانى:** كقولك: فلان يُعطى ويَمنع ويصل ويَقطع. فإن حذف المفعول فى هذا وأمثاله مبالغة تُشعر بكمال الاقتدار وتحكيم الاختيار. ومنه، والله أعلم، قوله تعالى: ﴿**له ملك السموات والأرض يحيى ويميت**﴾ [التوبة: ١١٦].

**والثالث:** مرتّب على الأسباب الداعية إلى حذف الفاعل وإقامة غيره مقامه فمن ذلك الإيجاز كقوله تعالى: ﴿**واسمعوا وأطيعوا**﴾ [التغابن: ١٦]، ومن ذلك مشاكلة المجاور كقوله تعالى: ﴿**وأن إلى ربك المنتهى وأنه هو أضحك وأبكى وأنه هو أمات وأحيا**﴾ [النجم: ٤٢ - ٤٤]، ومن ذلك إصلاح النظم كقول الشاعر [من السريع][(١)]:

وخالدٌ يَحْمَدُ ساداتُنا بالحق لا يُحْمَدُ بالباطِلِ

أراد وخالدٌ تَحْمدُه ساداتُنا فحذف الهاء ليستقيم الوزن. ومن ذلك حذف المفعول لكونه معلوما وهو كثير كقوله تعالى: ﴿**فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا**﴾ [البقرة: ٢٤]، وكقوله تعالى: ﴿**وإنْ تفعلوا فإنه فسوق بكم**﴾ [البقرة: ٢٨٢]، وكقوله تعالى: ﴿**من اتقى وأصلح فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون**﴾ [الأعراف: ٣٥]، وكقوله تعالى: ﴿**إنه من يتق ويصبر فإن الله لا يضيع أجر المحسنين**﴾ [يوسف: ٩٠]، وكقوله تعالى: ﴿**فلا صدق ولا صلى ولكن كذب وتولى**﴾ [القيامة: ٣١، ٣٢].

ومن ذلك حذفه لكونه مجهولا كقولك ولدتْ فلانة إذا عرفتَ ولادتها وجهلت ما ولدته.

ومن ذلك الحذف لكون التعيين غير مقصود كقوله تعالى: ﴿**ومن يظلم منكم نذقه عذابا كبيرا**﴾ [الفرقان: ١٩]. وكقول النبى ﷺ: «إذا ذَبحتُم فأحْسنوا الذِّبحة وإذا قَتَلْتُم فأحسنوا القِتْلة».

---

=شرح المفصل (٣٩/٢)، وبلا نسبة فى أمالى ابن الحاجب (٢٥١/١)، مغنى اللبيب (٥٢١/٢)، خزانة الأدب (٢٣٣/١٠).

(١) البيت بلا نسبة فى مغنى اللبيب (٦١١/٢)، المقرب (٨٤/١).

ومن ذلك حذفه تعظيمًا للفاعل كقوله تعالى: ﴿**كتب الله لأغلبن أنا ورسلى**﴾ [المجادلة: ٢١]. وقد يُحذف المفعول خوفا منه كقولك: أبغضتُ واللهِ ولا تذكر المُبْغَض خوفا منه.

* * *

## فصل

**ص: تدخل فى هذا الباب على الثلاثى غير المتعدى إلى اثنين همزة النقل فيُزاد مفعولا إن كان متعديا، ويصير متعديا إن كان لازما، ويُعاقب الهمزَة كثيرا ويُغنى عنها قليلا تضعيفُ العين ما لم تكن همزة. وقلّ ذلك فى غيرها من حروف الحلق.**

**ش:** احترزت بقولى: «فى هذا الباب» من باب علم؛ لأن همزة النقل فيه أوصلت علم ورأى إلى مفعول ثالث، وقد مضى الكلام على ذلك مستوفى. والغرض الآن تبيين دخول الهمزة على أفعال غير ذلك الباب. وبينت باستثناء المتعدى إلى اثنين أن كسوت ونحوه من الثلاثى المتعدى إلى اثنين لا تدخل عليه همزة النقل ولا يُضعّف عينه على الفصل المشار إليه. وقد تقدم الكلام بأن امتناع هذا فى غير باب علم مُجمَع عليه. ومثال ما ازداد مفعولا بعد تعدّيه إلى واحد أكفلتُ زيدا عمرا وكفّلته إيّاه، وأغشيتُ الشيءَ وغشّيته إياه. ومثال الصائر متعديا بعد أن كان لازما أنزلت الشيءَ ونزلته، وأبنته وبيّنته وهذا من التعاقب الكثير بين الهمزة وتضعيف العين.

ومن التضعيف المغنى عن الهمزة قرّبتُ الشيءَ وهيّأته، وحكّمت فلانا، وطهّرت الشيءَ ونظّفته، وسلّمته وأخّرته وحصّلته. وهذا النوع المستغنى فيه عن أفْعَل بفعّل مَع كثرة مثله قليل بالنسبة إلى النوع المستغنى فيه عن فعّل بأفعل ولذلك وجد فى أفعل ما يتعدّى إلى ثلاثة دون حَمْل على غيره، ولم يوجد ذلك فى فعّلَ إلاّ نبّأ وحَدَّث وهما محمولان على أعلم بتضمين معناها.

ومما يبين لك أن أفعل أمكن من فعّل فيما اشتركا فيه استغناؤهم بأفعل لزوما فيما عينه همزة كأمأيت وأثأيت، وغلبت فيما عينه حرف حَلْق غير همزة كأذهبته وأوهبته وأرهقته وأزهقته وأصحرته، وألحمته، وأسعده وأسعفه، وأوغره وأوغله، وأدخله وأسخنه. وقد يتعاقب فى هذا النوع أفعل وفعّل نحو أوهنه ووهّنه، وأمهله ومهّله، وأنعمه ونعّمه وأبعدَه وبَعّده، وأضعفه وضعّفه.

* * *

## باب تنازع العاملين فصاعدًا معمولاً واحدًا

**ص: إذا تعلّق عاملان من الفعل وشبهه متفقان لغير توكيد، أو مختلفان بما تأخر غير سببيّ مرفوع عمل فيه أحدهما لا كلاهما خلافًا للفراء فى نحو قامَ وقعدَ زيدٌ. والأحقُّ بالعمل الأقْربُ لا الأسبقُ خلافًا للكوفيين.**

**ش:** العامل من الفعل وشبهه يتناول المتنازعين بعطف وغير عطف، فعلين كانا نحو: ﴿**آتونى أفرغ عليه قطرا**﴾ [الكهف: ٩٦]، أو فعلا واسما نحو: ﴿**هاؤم اقرءوا كتابيه**﴾ [الحاقة: ١٩]، أو اسمين نحو: أنا مكرم ومفضِّل زيدا. والعاملان فى هذه الأمثلة متفقان فى العمل. ومثال اختلافهما فعلين أكرمتُ ويُكرمنى زيدٌ. ومثال اختلافهما اسمين أنا مُكرم ومحسنٌ إلى زيد. ومثال اختلافهما فعلا واسما أنت مكرم فيشكرك زيد. وهذا كله على إعمال الثانى.

ولو أعملت الأول لقلت: أكرمتُ ويكرمنى زيدا، وهل أنت مكرم فيشكرك زيدا بإضمار فاعلى مكرِم ويشكُر. ولو أعملت الأول فى مسألة أنا مكرم لقلت أنا مكرِم ومحسن إليه زيدا. ومن إعمال الأول والعاملان اسمان قول الشاعر [من الطويل][(١)]:

وإنّى وإنْ صَدَّتْ لَمُثنٍ وصادِقٌ عليها بما كانتْ إلينا أزلّتِ

فلو كان ثانى العاملين مؤكدا لكان فى حكم الساقط كقول الشاعر [من الطويل][(٢)]:

---

(١) البيت لكثير عزة فى ديوانه (ص١٠١)، لسان العرب (٣٠٧/١١)، تهذيب اللغة (١٦٥/١٣)، أمالى القالى (١٠٩/٢)، تزيين الأسواق (١٢٤/١).

(٢) عجز بيت وصدره:

فأين إلى أين النجاة ببغْلَتِى

البيت بلا نسبة فى الأشباه والنظائر (٢٦٧/٧)، أوضح المسالك (٩١٤/٢)، خزانة الأدب (١٥٨/٥)، الخصائص (١٠٣/٣، ١٠٩)، الدرر (٣٢٣/٥، ٤٤/٦)، شرح الأشمونى (٢٠١/١)، شرح ابن عقيل (ص٤٨٧)، شرح قطر الندى (ص٢٩٠)، المقاصد النحوية (٩/٣)، همع الهوامع (١١١/٢، ١٢٥).

أَتَاكَ أَتَاكَ اللاَّحِقُونَ احْبِسِ احْبِسِ

فأتاك الثانى توكيد للأول؛ فلذلك لك أن تنسب العمل إليهما لكونهما شيئًا واحدًا فى اللفظ والمعنى، ولك أن تنسبه للأول وتُلغِى الثانى لفظًا ومعنى لتنزّله منزلة حرف زيد للتوكيد، فلا اعتداد به على التقديرين. ولولا عدم الاعتداد به لقيل: أتاك أتوك اللاحقون، أو أتوك أتاك اللاحقون وإلى هذا ونحوه أشرت بقولى: «متفقان لغير توكيد». وفى قولى: «بما تأخر» تنبيه على أن مطلوب المتنازعين لا يكون إلا متأخرا؛ لأنك إذا قلت زيد أكرمته ويكرمنى، وزيد هل أنت مكرمه فيشكرك، وزيد أنا مكرمه ومُحسن إليه أخذ كل واحد من العاملين مطلوبه ولم يتنازعا.

ونبهت بقولى «غير سببى مرفوع» على أن نحو زيد منطلق مسرع أخوه لا يجوز فيه تنازع، لأنك لو قصدت فيه التنازع أسندت أحد العاملين إلى السبَبىّ وهو الأخ وأسندت الآخر إلى ضميره فيلزم عدَم ارتباطه بالمبتدأ، لأنه لم يرفع ضميره ولا ما التبس بضميره، ولا سبيل إلى إجازة ذلك. فإن سمع مثله حُمل على أن المتأخر مبتدأ مخبر عنه بالعاملين المتقدمين عليه، وفى كل واحد منهما ضمير مرفوع وهما وما بعدهما خبر عن الأول. ومنه قول كثير [من الطويل][1]:

قَضَى كلُّ ذى دَيْنٍ فوَفَّى غَرِيمَه وعَزَّةُ مَمْطولٌ مُعَنًّى غَرِيمُهَا

أراد: وعزة غريمها ممطول معنّى.

وفى تقييد السببى بمرفوع تنبيه على أن السببى غير المرفوع لا يمتنع من التنازع كقولك: زيد أكرمَ وأفضلَ أخاه. وجعل الفراء الرفع فى نحو قام وقعد زيد بالفعلين معا. والذى ذهب إليه غير مستبعد فإنه نظير قولك زيد، وعمرو منطلقان، على مذهب سيبويه، فإن خبر المبتدأ عنده مرفوع بما هو له خبر، فيلزمه أن يكون منطلقان مرفوعا

---

(١) البيت لكثير عزة فى ديوانه (ص١٤٣)، خزانة الأدب (٥/٢٢٣)، الدرر (٥/٣٢٦)، شرح التصريح (١/٣١٨)، شرح شواهد الإيضاح (ص٩٠)، شرح المفصل (١/٨)، المقاصد النحوية (٣/٣)، همع الهوامع (٢/١١١)، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر (٥/٢٨٢، ٧/٢٥٥)، الإنصاف (١/٩٠)، أوضح المسالك (٢/١٩٥)، شرح الأشمونى (١/٢٠٣)، شرح شذور الذهب (ص٥٤١)، لسان العرب (١٤/٣٣٤ - ركا)، مغنى اللبيب (٢/٤١٧).

بالمعطوف والمعطوف عليه، لأنهما يقتضيانه معا. ويمكن أن يكون على مذهبه قول الشاعر [من الكامل]:

إنَّ الرغاث إذا تكون وديعةً يُمْسِى ويُصْبح دَرُّها ممحوقا

فلو كان العطف بأو ونحوها مما لا يجمع بين الشيئين لم يجز أن يشترك العاملان فى العمل كقول الشاعر [من الطويل][(١)]:

وهل يَرجعُ التسليمَ أو يكشِفُ العَمَى ثلاثُ الأثافِى والرسومُ البَلاقعُ

وليس هذا من التنازع. ولو كان منه لكان أحد الفعلين بتاء؛ لأن فاعله على ذلك التقدير ضمير مؤنث، وإنما عمل على أنه أراد وهل يرجع التسليم ما أشاهد، واستغنى بالإشارة كما قالوا إذا كان غدا فأتنى؛ أى إذا كان ما نحن عليه فأتنى؛ ثم أبدل ثلاث الأثافى من الضمير المنوىّ.

ومذهب البصريين ترجيح إعمال الثانى على الأول. ومذهب الكوفيين العكس، وما ذهب إليه البصريون هو الصحيح؛ لأن إعمال الثانى أكثر فى الكلام من إعمال الأول، وموافقة الأكثر أولى من موافقة الأقل. ومما يبين لك أن إعمال الأول قليل قول سيبويه: ولو لم تجعل الكلام على الآخر لقلت ضربت وضربونى قومك وإنما كلامهم ضربت وضربنى قومك. وهذا حكاية عن العرب بالحصر بإنما وظاهره أنهم يلتزمون ذلك دون إجازة غيره.

لكنه قال فى الباب بعد هذه العبارة بأسطار: وقد يجوز ضربت وضربنى زيدا لأن بعضهم قد يقول متى رأيت أو قلت زيدا منطلقا، والوجه متى رأيت أو قلت زيد منطلق؛ فدل نقل سيبويه مجردا عن الرأى على أن إعمال الثانى هو الكثير فى كلام

---

(١) البيت لذى الرمة فى ديوانه (ص١٢٧٤)، الأشباه والنظائر (١٢٢/٥)، إصلاح المنطق (ص٣٠٣)، جواهر الأدب (ص٣١٧)، خزانة الأدب (٢١٣/١)، الدرر (٢٠١/٦)، شرح شواهد الإيضاح (ص٣٠٨)، شرح المفصل (١٢٢/٢)، لسان العرب (٦٧/٦ - خمس)، مجالس ثعلب (ص٢٧٥)، وبلا نسبة فى أمالى ابن الحاجب (٣٥٨/١)، تذكرة النحاة (ص٣٤٤)، شرح الأشمونى (٨٧/١)، المقتضب (١٧٦/٢، ١٤٤/٤)، المنصف (٦٤/١)، همع الهوامع (١٥٠/٢).

العرب، وأن إعمال الأول قليل، ومع قلته لا يكاد يوجد فى غير الشعر بخلاف إعمال الثانى، فإنه كثير الاستعمال فى النثر والنظم، وقد تضمنه القرآن المجيد فى مواضع كثيرة منها قوله تعالى: ﴿**يستفتونك قل الله يفتيكم فى الكلالة**﴾ [النساء: ١٧٦]، وقوله تعالى: ﴿**آتونى أفرغ عليه قطرا**﴾ [الكهف: ٩٦]، وقوله تعالى: ﴿**وأما الذين كفروا وكذبوا بآياتنا**﴾ [الروم: ١٦]، وقوله تعالى: ﴿**تعالوا يستغفر لكم رسول الله**﴾ [المنافقون: ٥]، وقوله تعالى: ﴿**هاؤم اقرءوا كتابيه**﴾ [الحاقة: ١٩]، وقوله تعالى: ﴿**وأنهم ظنوا كما ظننتم أن لن يبعث الله أحدا**﴾ [الجن: ٧]، وهذا كله من إعمال الثانى.

ولو كان فى غير القرآن لقيل: قل الله يفتيكم فيها فى الكلالة، وآتونى أفرغه عليه قطرا، والذين كفروا وكذبوا بها بآياتنا، وتعالوا يستغفر لكم إلى رسول الله، وهاؤم اقرءوهُ كتابيه، وأنهم ظنوا كما ظننتموه أن لن يبعث الله أحدا؛ لأن المعمول مقدر الاتصال بعامله فيلزم من ذلك تقدير تقدمه على العامل الثانى، ولو كان فى اللفظ كذلك لاتصل به ضمير المفعول على الأجود نحو آتونى قطرا أفرغه عليه. وإذا نوى ذلك كان إبراز الضمير أولى؛ لأن الحاجة أدعى.

وفى الحديث: «لعَنَ أو غَضب على سِبْط من بنى إسرائيلَ فَمَسَخَهم». وهذا من أفصح الكلام وقد أعمل فيه الثانى، ولو أعمل الأولى لقيل: إن الله لعن أو غضب عليهم سبطا. ومما يدل على ترجيح إعمال الأقرب إذا كان ثانيا التزام إعماله إذا كان ثالثا أو فوق ذلك بالاستقراء، ولا يوجد إعمال غيره، ومن أجازه فمستنده الرأى. ومنه: اللهمّ صلّ على محمد وعلى آل محمد، وارحم محمدا وآل محمد، وباركْ على محمد وعلى آل محمد كما صلّيت وَرحِمت وباركْتَ على إبراهيم. ولو أعمل الأول لقيل كما صلّيت ورحمتهم وباركت عليهم على آل إبراهيم. ومثله قول الشاعر [من البسيط][(١)]:

جِىء ثم حالِف وثِق بالقوم إنّهم  لِمَنْ أجاروا ذوُو عزٍّ بلا هُونِ

وفى لزوم إعمال الأقرب إذا كان ثالث دلالة بيّنة على رجحان إعماله إذا كان ثانيا.

ومما يدل على رجحان إعمال الثانى أنه مخلّص من ثلاثة أشياء منفّرة يستلزمها إعمال الأول:

---

(١) البيت بلا نسبة فى تذكرة النحاة (ص٣٣٨)، شرح الأشمونى (١/٢٠٣).

**أحدها:** كثرة الضمير كما رأيت فى مسألة «صليت ورحمتهم وباركت عليهم».

**الثانى:** توالى حروف الجر نحو نبئت كما نبئت عنه عن زيد بخير.

**الثالث:** الفصل بين الفعل العامل والمعمول، والعطف على العامل قبل ذكر معموله.

ومما يدل على رجحان الثانى أنه موافق لما تؤثره العرب من التعليق بالأقرب والحمل عليه، وإن لزم من ذلك تفضيل زائد على غير زائد نحو خشّنت بصدره وصدر زيد، ففضلوا جرّ المعطوف حملا على عمل الباء لقربها، وإن كانت زائدة على نصبه حملا على خشّنت لبعده، وإن لم يكن زائدا.

ومما يدل على رجحان إعمال الثانى أن فيه تخلصا من الإخلال بحقّ ذى حقّ، وذلك أن لكل واحد من العاملين قسطا من عناية المتكلم، فإذا قدّم أحدهما وأعمل الآخر عدل بينهما؛ لأن التقديم اعتناء، والإعمال اعتناء، وإذا أعمل المتقدّم لم يَبْقَ للمؤخّر قسط من العناية، فكان المخلّص من ذلك راجحا.

ورجح بعض الناس إعمال السابق بثلاثة أشياء:

**أحدها:** أن ترجيحه موافق لما أجمعت العرب عليه من مراعاة السابق فى قولهم: ثلاث من البطّ ذكور، وثلاثة ذكور من البط، فآثروا مقتضى البط لسبقه فأسقطوا التاء، وآثروا مقتضى الذكور لسبقه فأثبتوا التاء.

**الثانى:** أن إعمال السابق مخلّص من تقديم ضمير على مفسّر مؤخر لفظًا ورتبة فى نحو ضربونى وضربت قومك.

**الثالث:** أن إعمال السابق موافق لما أجمع عليه فى اجتماع القسم والشرط؛ فإن جواب السابق منهما مُغْنٍ عن جواب الثانى، فلْيكن عمل السابق من المتنازعين مغنيا عن عمل الثانى.

**والجواب عن الأول:** أن يُقال لمْ يُعتبر فى ترجيح ثانى المتنازعين كونه ثانيا، بل كونه قريبا من محل التأثير. ومسألة العدد المذكورة معتبر فيها أيضًا القرب، واتفق مع القُرب سبقٌ فالأثر له، ولا يلزم منه مراعاة سابق بعيد.

**وعن الثانى:** أن تقديم الضمير إذا كان على شريطة التفسير مجمع على جوازه فى

باب نعم كقول الشاعر [من البسيط][١]:

نِعـمْ امـرأ هَـرِمٌ لـم تَعْـرُ نائبـةٌ إلاّ وكـان لمُرتَـاعٍ بهـا وَزَرا

وفى باب رُبَّ كقول الشاعر [من البسيط][٢]:

واهٍ رأيتَ وشِيكـا صَـدْعَ أعْظُمِـه ورُبَّـةَ عاطِبـا أنقذتَ مِـن عَطَبِـهْ

وفى باب البدل كقول بعض العرب: اللهم صَلّ عليـه الرَّؤُف الرحيـم، وفـى بـاب الابتداء ونواسخه نحو: ﴿**قل هو الله أحد**﴾ [الإخـلاص: ١]، و: ﴿**إنـه مـن يـأت ربـه مجرما فإن له جهنم**﴾ [طه: ٧٤]، فلجوازه فى باب مسائل التنازع أسوةٌ بتلك المواضـع قياسا لو لم يثبت به سماع. فكيف وقد سمع فى الكلام الفصيـح كقـول الشـاعر [مـن الطويل][٣]:

جَفونـى ولـم أجْـفُ الأخِلاّءَ إنّنى لِغيْـرِ جَميـلٍ مِـن خليلـىَ مُهْمِـلُ

وكقوله [من البسيط][٤]:

هَوِيننـى وهوِيـتُ الخُـرَّدَ العُرُبـا أزمانَ كنتُ مَنوطا فى هَوًى وصِبا

ومثله [من الخفيف][٥]:

خالَفانـى ولـم أخالِـفْ خَلِيلَـىْ ىَ فـلا خـيرَ فى خـلافِ الخَلِيـلِ

---

(١) البيت لزهير بن أبى سلمى فى شرح التصريح (٢/٩٥)، وليس فى ديوانه، وبلا نسبة فى أوضـح المسـالك (٣/٣٧٥)، شـرح الأشـمونى (٢/٣٧٤)، شـرح التصريـح (١/٣٩٢)، شـرح شـذور الذهب (ص١٩٧).

(٢) البيت بلا نسبة فى الدرر (٤/١٢٧)، شرح الأشمونى (٢/٢٨٥)، شرح ابن عقيـل (ص٣٥٦)، شرح عمدة الحافظ (ص٢٧١)، المقاصد النحوية (٣/٢٥٧)، همع الهوامع (١/٦٦، ٢/٢٧).

(٣) البيت بلا نسبة فى الأشـباه والنظـائر (٣/٧٧، ٥/٢٨٢)، أوضـح المسـالك (٢/٢٠٠)، تخليـص الشواهد (ص٥١٥)، تذكرة النحـاة (ص٣٥٩)، الـدرر (١/٢١٩، ٥/٣١٨)، شـرح الأشـمونى (١/١٧٩، ٢٠٤)، شـرح التصريـح (٢/٨٧٤)، شـرح قطـر النـدى (ص١٩٧)، مغنـى اللبيـب (٢/٤٨٩)، المقاصد النحوية (٣/١٤)، همع الهوامع (١/٦٦، ٢/١٠٩).

(٤) البيت بلا نسبة فى تذكرة النحاة (ص٣٥٩)، الدرر (٥/٣١٨).

(٥) البيت بلا نسبة فى تذكرة النحاة (ص٣٥٩)، الدرر (٥/٣١٨)، همع الهوامـع (٢/١٠٩)، تـاج العروس (خاء).

**والجواب عن الثالث:** أن يقال كان مقتضى الدليل أن يستغنى بجواب المتأخر منهما لقربه من محل الجواب إلا أن المتأخر منهما إذا كان هو القسم كان مؤكّدا للشرط غير مقصود لنفسه بدلالة عدم نقصان الفائدة بتقدير حذفه. وإذا كان مؤكدا غير مقصود لنفسه فلا اعتداد به، ولا صلاحية فيه لجعله ذا جواب منطوق به، بخلاف المؤكّد فإنه مقصود لنفسه، ولذلك لا تتمّ الفائدة بتقدير حذفه، فأغنى عما هو من تمام معناه، فلما وجب هذا الاعتبار أغنى جعل الجواب للأول فيما إذا تأخر القسَم وأجرى هذا المجرى ما أخّر فيه الشرط ليُسلك فى اجتماعهما سبيل واحدة، لكن الشرط لعدم صلاحيته للسقوط أبدا فُضِّل على القَسَم لأمرين:

**أحدهما:** أنهما إذا اجتمعا بعد مبتدأ استغنى بجوابه؛ تقدّم على القسَم أو تقدّمَ القسَم عليه.

**والثاني:** أن الشرط قد يغنى جوابه بعد قسَم لا مبتدأ قبله كقول الشاعر [من الطويل][1]:

لئِنْ كان ما حُدِّثته اليومَ صادِقا أصُمْ فى نهارِ القيْظ للشمسِ باديا

ولا يستغنى بجواب قسم متأخر أصلا. فقد عُلم بهذا الفرقُ بين اجتماع الشرط والقسم وبين تنازع العاملين وصح ما اخترناه والحمد لله تعالى.

**ص: ويعمل الملغَى فى ضمير المتنازع غالبا، فإن أدّت مطابقته إلى تخالف خبر ومخبر عنه فالإظهار. ويجوز حذف المضمر غير المرفوع ما لم يمنع مانع ولا يلزم حذفه أو تأخيره معمولا للأول خلافًا لأكثرهم. بل حذفه إن لم يمنع مانع أولى من إبقائه متقدما ولا يحتاج غالبا إلى تأخره إلا فى باب ظن.**

**ش:** تناول قولى: «ويعمل الملغَى فى ضمير المتنازع» أن يكون أوّلا، وأن يكون ثانيا، وأن يكون المضمر مرفوعا ومنصوبا ومجرورا. فمثال ذلك فى إلغاء الأول والمضمر

---

(١) البيت لامرأة من عقيل فى خزانة الأدب (١١/٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣١، ٣٣٦)، الدرر (٤/٢٣٧)، شرح التصريح (٢/٢٥٤)، شرح شواهد المغنى (٢/٦١٠)، المقاصد النحوية (٤/٤٣٨)، وبلا نسبة فى أوضح المسالك (٤/٢١٩)، شرح الأشمونى (٣/٥٩٥)، مغنى اللبيب (١/٢٣٦)، همع الهوامع (٢/٤٣).

مرفوع قول الشاعر [من الطويل][١]:

جَفونى ولم أجفُ الأخلاءَ إننى ... لغيرِ جميل من خليلىَ مهمِلُ

ومثال ذلك والمضمر منصوب قول الشاعر [من الطويل][٢]:

إذا كنتَ تُرضِيه ويُرضيكَ صاحِبٌ ... جهارا فكنْ فى الغَيْبِ أحفظ لِلعَهْدِ

وألْغ أحاديثَ الوُشاة فقلَّما ... يُحاوِلُ واشٍ غُبّر تغييرَ ذى وُدّ

ومثال ذلك والمضمر مَجرور قول الشاعر [من الطويل][٣]:

وثقتُ بها وأخلفتْ أمُّ جُنْدُب ... فزاد غرامَ القلبِ إخلافُها الوَعْدا

ومثال ذلك فى إلغاء الثانى والضمير مرفوع قول الشاعر [من الوافر][٤]:

وقد نَغْنَى بها ونَرى عُصُورا ... بها يقْتَدْننا الخُرُدَ الخِدَالا

ومثال ذلك والضمير منصوب قول الشاعر [من المتقارب]:

أساءَ ولم أجْزه عامر ... فعاد بحلمِى له مُحْسِنا

ومثال ذلك والضمير مجرور قول الشاعر [من الطويل][٥]:

---

(١) تقدم الاستشهاد به.

(٢) البيتان بلا نسبة فى الأشباه والنظائر (٢٨١/٥)، أوضح المسالك (٢٠٣/٢)، تخليص الشواهد (ص٥١٤)، الدرر (٣١٩/٥)، شرح الأشمونى (٢٥/١)، شرح التصريح (٣٢٢/١)، شرح شذور الذهب (ص٥٤٣)، شرح شواهد المغنى (٧٤٥/٢)، شرح ابن عقيل (ص٢٧٩)، مغنى اللبيب (٣٣٣/١)، المقاصد النحوية (٢١/٣)، همع الهوامع (١١٠/٢).

(٣) البيت بلا نسبة فى تذكرة النحاة (ص٣٥٢).

(٤) البيت للمرار الأسدى فى ديوانه (ص٤٧٦)، شرح أبيات سيبويه (٣٧٦/١)، الكتاب (٧٨/١)، ولرجل من بنى أسد فى الإنصاف (٨٥/١، ٨٦)، تذكرة النحاة (ص٣٥٠)، الرد على النحاة (ص٩٧)، المقتضب (٧٦/٤، ٧٧).

(٥) البيت لعمر بن أبى ربيعة فى ملحق ديوانه (ص٤٩٨)، الرد على النحاة (ص٩٧)، شرح المفصل (٧٩/١)، الكتاب (٧٨/١)، ولطفيل الغنوى فى ديوانه (ص٦٥)، شرح أبيات سيبويه (١٨٨/١)، وللمقنع الكندى فى المقاصد النحوية (٣٢/٣)، ولعبد الرحمن بن أبى ربيعة المخزومى أو لطفيل فى شرح شواهد الإيضاح (ص٨٩)، وبلا نسبة فى أمالى ابن الحاجب=

إذا هـى لـم تستَـكْ بعُـود أراكـةٍ تُنخّـلَ فاستاكـتْ به عُـودُ إِسْحِلِ

ومن المحتمل لإعمال الأول والثانى قول الشاعر [من الطويل]:

علـى مثـل أُهْبـان تشـقُّ جُيوبَهَ ! وتُعْلِـنُ بالنّـوحِ النسـاءُ الفواقـد

وأكثر النحويين لا يجيزون ضربته وضربنى زيد، ومررت به ولقينى عمرو، لاشتماله على تقديم ضمير هو فضلة على مفسر متأخر لفظًا ورتبة. وإنما يغتفر ذلك فى ضمير مرفوع لكونه عمدة غير صالح للاستغناء عنه. هذا تعليل المبرد ومَن وافقه من البصريين. وأما الكوفيون فلا فرق عندهم بين الفضلة والعمدة فى المنع، فلا يجيزون ضربونى وضربت قومك، ولا ضربته وضربنى زيد.

والصحيح جوازهما لثبوت السماع بذلك فى الأبيات المتقدمة الذكر، إلا أن تقديم المرفوع أسوغ لكونه غير صالح للحذف، وقلّ تقديم غيره. وقد تقدّم فى كتابى هذا بيان ما يدل على صحة ما ذهبتُ إليه فى هذه المسألة فلا حاجة إلى إعادته، وبعض من لا يجيز تقديم الضمير يلتزم تأخيره وإظهاره إن لم يستغن عنه نحو: ظننى وظننت زيدا فاضلا وظننى وظننت زيدا فاضلا إياه. ومثال ما يُؤدى فيه مطابقة الضمير مفسره إلى تخالف خبر ومخبر عنه قولك: ظنانى وظننت الزيدين منطلقين، تريد ظنانى منطلقا، وظننت الزيدين منطلقين. فإذا قلت كذا بإظهار ثانى مفعولى ظنانى خلصت من أمرين ممتنعين؛ وذلك أنك إذا أضمرت فإما أن تُراعى جانب المفسِّر فتثنى فتكون قد أخبرت بمثنى عن مفرد. وإما إن تراعى جانب المخبر عنه وهو ياء ظنانى فتفرد فتكون قد أعدت ضميرا واحدا إلى مثنى، وكلاهما ممتنع فتعين الإظهار لتخلّصه من ممتنع.

ووافق الكوفيون على جواز الإضمار، وأجازوا الإضمار مراعًى به جانب المخبر عنه كقولك: ظننت وظنانى الزيدين قائمين إياه؛ لأن المثنى والجمع يتضمنان الواحد فعود الضمير إلى ما تضمنه جائز. وأجازوا أيضًا الحذف كقولك ظننت وظنانى الزيدين قائمين؛ تريد ظننت وظنانى قائما الزيدين قائمين. فحذفت ثانى مفعولى ظنانى لدلالة ثانى مفعولى ظننت عليه، كما جاز مثل ذلك فى باب الابتداء. وأشرت بقولى: «ويجوز حذف الضمير غير المرفوع» إلى جواز حذف الهاء ونحوها من نحو قولك: ضربنى

---

=(١/٤٤٤)، الدرر (١/٢٢٢)، شرح الأشمونى (١/٢٠٥)، همع الهوامع (١/٦٦).

وضربته زيد، ومرّ بى ومررت به زيد، فيقال: ضربنى وضربت زيد، ومرّ بى ومررت زيد كما قال الشاعر [من البسيط][(١)]:

يَرنو إلىّ وأرْنو مَن أصادِقُه  فى النائباتِ فأرضيه ويُرْضينى

وأشرت بقولى: «ما لم يمنع مانع» إلى مثل مال عنى وملت إليه زيد؛ فإن حذف الضمير منه غير جائز لإيهامه أن يكون المراد مال عنّى ومِلت عنه زيد. ومثل ذلك قول الشاعر [من الخفيف]:

مال عنّى تيهًا ومِلْتُ إليه  مُسْتعينا عمرو فكان مُعِينا

وحذف الضمير غير المرفوع إن تقدم أحسن من بقائه، ما لم يكن عامله من باب ظن فيظهر مؤخرا، وكذا إن لم يكن من باب ظن وكان الحذف موقعًا فى لبس. ومثال ذلك والفعل من باب ظن حسبنى وحسبت عمرا كريما إياه.

ومثاله والفعل من غير باب ظنّ استعنت واستعان علىّ به زيد. وإلى هذين وأمثالهما أشرت بقولى «ولا يحتاج غالبا إلى تأخيره إلا فى باب ظن».

**ص: وإنْ أُلغى الأول رافعا صح دون اشتراط تأخر الضمير خلافًا للفراء، ولا حذفه خلافًا للكسائى. ونحوما قام وقعد إلاَّ زيد محمول على الحذف لا على التنازع خلافًا لبعضهم.**

ش: إلغاء العامل الأول وهو مُقتضٍ للرفع كقولك ضربونى وضربت قومك، فهذا الاستعمال جائز فى مذهب البصريين ممتنع فى مذهب الكوفيين، وتصحيحه عند الفراء بتأخير الضمير منفصلا كقولك: ضربنى وضربت قومك هم، وتصحيحه عند الكسائى بالحذف كقولك: ضربنى وضربت قومك، وربما استدل بقول الشاعر [من الطويل][(٢)]:

---

(١) البيت بلا نسبة فى الأشباه والنظائر (٢٨٣/٥)، تذكرة النحاة (ص٣٥١).

(٢) البيت لعلقمة الفحل فى ديوانه (ص٣٨)، الرد على النحاة (ص٩٥)، شرح التصريح (٣٢١/١)، لسان العرب (٢٥٤/١٠ - عفق، ٣٥٣/١٤ - زبى)، المقاصد النحوية (١٥/٣)، وبلا نسبة فى أوضح المسالك (٢٠١/٢)، تذكرة النحاة (ص٣٥٧)، جمهرة اللغة (ص٩٣٦)، شرح الأشمونى (ص٢٠٤)، المقرب (٢٥١/١).

تعفّقَ بالأرْطَى لهـا وأرادَهـا رِجالٌ فبذَّتْ نَبْلَهم وكَلِيبُ

ولا دلالة فيه لإمكان جعله من باب إفراد ضمير الجماعة مؤولة بمفرد اللفظ بمجموع المعنى قال سيبويه: فإن قلت: ضربنى وضربت قومك فجائز وهو قبيح أن تجعل اللفظ كالواحد كما يقول هو أجمل الفتيان وأحسنه، وأكرم بنيه وأنبلُه. ثم قال: كأنك قلت ضربنى مَن ثَمّ وضربت قومك.

وما جاء من نحو ما قام وقعد إلا زيد، فليس من باب التنازع، وإنما هو من باب حذف المنفى العام بدلالة القرائن اللفظية عليه كقوله تعالى: ﴿**وإن من أهل الكتاب إلا ليؤمنن به قبل موته**﴾ [النساء: ١٥٩]، وكقوله تعالى: ﴿**وما منا إلا له مقام معلوم**﴾ [الصافات: ١٦٤]، و: ﴿**وإن منكم إلا واردها**﴾ [مريم: ٧١]، وكقول الشاعر [من الطويل][(١)]:

نجَا سَالِمٌ والرُّوحُ منه بشدقِه ولم يَنْجُ إلاَّ جَفْن سَيْفٍ ومِئْزَرَا

فالظاهر أنه أراد ولم ينج بشيء، فحذف لدلالة النفى والاستثناء بعده على منفىّ عامّ للمستثنى وغيره. ومن هذا القبيل نحو: ما قام وقعد إلا زيد، على تأويل ما قام أحد ولا قعد إلا زيد، فحذف أحد لفظًا واكتفى بقَصْده ودلالة النفى والاستثناء عليه، كما كان ذلك فى الأبيات المذكورة، وفاعل قعد ضميرا لأحد المقدر ولذلك لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث، وإن كان ما بعد إلا مثنى أو مجموعا أو مؤنثا. ولو كان من باب التنازع لزم مطابقة الضمير فى أحد الفعلين.

ولو كان أيضًا من باب التنازع لزم فى نحو ما قام وقعد إلا أنا إعادة ضمير غائب على حاضر، ولزم أن يقال على إعمال الثانى ما قاموا وقعد إلا نحن. وعلى إعمال الأول ما قام وقعدوا إلا نحن. وكان يلزم من ذلك، إخلاء الفعل الملغَى من الإيجاب، لأن الفعل المنفى إنما يصير موجبا بمقارنة إلا معموله لفظًا أو معنى، وعلى تقدير التنازع لم

---

(١) البيت لحذيفة بن أنس الهذلى فى شرح أشعار الهذليين (٥٥٨/٢)، العقد الفريد (٢٤٤/٥)، لسان العرب (٨٩/١٣ - جفن)، ولأبى خراش الهذلى فى لسان العرب (٢٣٤/٦ - نفس)، وبلا نسبة فى تذكرة النحاة (ص٥٢٦)، جمهرة اللغة (ص١٣١٩)، رصف المبانى (ص٨٦)، الصاحبى فى فقه اللغة (ص١٣٦)، المعانى الكبير (ص٩٧٢)، المقرب (١٦٧/١).

تقارن إلا معمول الملغَى لفظًا ولا معنى فيلزم بقاؤه على النفى، والمقصود خلاف ذلك، فلا يصح الحكم بما أفضى إليه.

ويتعين الاعتراف بصحة الوجه الآخر لموافقته نظائر لا يشك فى صحتها، ومن أظهر الشواهد على صحة الاستعمال المشار إليه قول الشاعر [من البسيط][١]:

ما جادَ رأيًا ولا أجْدَى محاولةً إلا امرُؤٌ لم يُضِعْ دُنيا ولا دِينَا

ومثله [من البسيط][٢]:

ما صابَ قلْبِى وأصماه وتيَّمَهُ إلا كواكبُ من ذُهْل بن شَيْبَانَا

**ص: ويُحكم فى تنازع أكثر من عاملين بما تقدم من ترجيح بالقرب أو السبق، وبإعمال الملغى فى ضمير وغير ذلك. ولا يمنع التنازع تعدّ إلى أكثر من واحد، ولا كون المتنازعين فعلَىْ تعجّب خلافًا لمن مَنع.**

**ش:** قد تقدمت الإشارة إلى تنازع أكثر من عاملين فى ترجمة الباب، وفى الشرْح لا فى المتن، فنبه الآن عليه فى هذا المكان. وما ورد منه فإنما وردَ بإعمال الآخِر وإلغاءِ ما قبله كقول الشاعر [من الطويل][٣]:

سُئِلْتَ فلم تَبْخَلْ ولم تُعْطِ نائِلا فسيّانِ لا ذَمٌّ عليكَ ولا حَمْدُ

وكقول الآخر [من البسيط][٤]:

جىء ثم حالِفْ وثِقْ بالقوم إنّهم لِمَنْ أجاروا ذوو عزٍّ بلا هُونِ

وكقول الآخر [من البسيط][٥]:

---

(١) البيت بلا نسبة فى الدرر (٥/٣٢١)، همع الهوامع (٢/١١٠).

(٢) البيت بلا نسبة فى الجنى الدانى (ص٢٨٧)، الدرر (٥/٣٠٢)، شرح التصريح (١/٣١٩)، همع الهوامع (٢/١١٠).

(٣) البيت للحطيئة فى ديوانه (ص١٩٤)، وللكميت فى ديوانه (١/١٥٥).

(٤) تقدم الاستشهاد به.

(٥) البيت بلا نسبة فى الأشباه والنظائر (٥/٢٨٠)، تذكرة النحاة (ص٣٣٧)، شرح شذور الذهب (ص٥٤١).

أَرْجُو وأخشَى وأَدْعُو اللهَ مُبْتَغِيا عَفْوا وعافيةً فى الرُّوح والجسد

فهذه الأبيات الثلاثة قد تنازع فى كل واحد منها ثلاثة عوامل أعمل آخرها وألغى أوّلها وثانيها وعلى هذا استقر الاستعمال. ومن أجاز إعمال غير الثالث فمستنده الرأى، إذ لا سماع فى ذلك. وقد أشار إلى ذلك أبو الحسن بن خروف فى شرح كتاب سيبويه. واستقرأت الكلام فوجدت الأمر كما أشار إليه.

ومنع بعض النحويين التنازع فى متعدين إلى اثنين أو ثلاثة بناء على أن العرب لم تستعمله. وما زعمه غير صحيح، فإن سيبويه حكى عن العرب: متى رأيت أو قلت زيدا منطلقا، على إعمال رأيت، ومتى رأيتَ أو قلت زيد منطلق على إعمال قلت، أعنى بإعمالها حكاية الجملة هاهنا.

ومنع أيضًا بعض النحويين تنازع فَعْلَىْ تعجّب، والصحيح عندى جوازه لكن بشرط إعمال الثانى كقولك ما أَحْسَن وأَعْقل زيدا، تنصب زيدا بأعقلَ لا بأَحْسنَ، لأنك لو نصبته بأحسن لفصلت ما لا يجوز فصله. وكَذلك تقول أَحْسنْ به وأَعقلْ بزيد بإعمال الثانى، ولا تعمل الأول فتقول أحسنْ وأعقل بزيد، فلزمك فصل ما لا يجوز فصله، ويجوز على أصل مذهب الفراء أن يقال أحسِنْ وأعقِلْ بزيد، فتكون الباءُ متعلقة بأحسن وأعقلْ معا، كما يكون عنده فاعل قام وقعد عنده مرفوعا بالفعلين معا، ولا يمتنع عَلى مذهب البصريين أن يقال أحسنْ وأعقِلْ بزيد، على أن يكون الأصل أحسنْ به وأعقِلْ بزيد، ثم حذفت الباء لدلالة الثانية عليها ثم اتصل الضمير واستتر، كما استتر فى الثانى من قوله تعالى: ﴿أسمع بهم وأبصر﴾ [مريم: ٣٨]، فإن الثانى مستدَلٌّ به على الأول، كما يستدل بالأول على الثانى، إلاّ أن الاستدلال بالأوّل على الثانى أكثر من العكس.

* * *

## باب الواقع مفعولا مطلقا من مصدر وما جرى مجراه

**ص: المصدر اسم دالّ بالأصالة على معنى قائم بفاعل، أو صادر عنه حقيقة أو مجازا أو واقع على مفعول. وقد يُسمَّى فعْلا وحَدَثا وحدْثانا. وهو أصل الفعل لا فرعه خلافًا للكوفيين، وكذا الصفة خلافًا لبعض أصحابنا. وينُصب بمثله أو فرعه أو بقائم مقام أحدهما. فإن ساوى معناه معنى عامله فهو لمجرد التوكيد ويُسمَّى مُبْهما، ولا يُثنّى ولا يُجمع. وإن زاد عليه فهو لبيان النوع أو العدد، ويُسمَّى مُختَصًّا ومؤقّتا ويُثنّى ويُجمع. ويقوم مقام المؤكّد مصدر مرادف واسم مصدر غير عَلَم. ومقام المبيّن نوع أو وصف أو هَيْئة أو آلة أو كل أو بعض أو ضمير أو اسم إشارة أو وقت.**

**ش:** تقييد الدلالة بالأصالة مخرج لأسماء المصادر، وهى عبارة عن كل اسم يساوى المصدر فى الدلالة، ويُخالفه بعلميّة كحمادِ وجَمَادِ، أو لتجرّده دون عِوَض من زيادة فى فعله كاغتسل غسلا وتوضأ وضوءا، فهذه وأمثالها إذا عُبّر عنها بمصادر فإنما ذلك مجاز، والحقيقة أن يُعبّر عنها بأسماء المصادر. والدال على معنى قائم بفاعل كحُسْن وفَهْم، والدال على معنى صادر عن فاعل كخط وخياطة، وقيام الحُسْن والفهْم بالفاعل حقيقة، وكذا صدور الخط والخياطة من فاعلهما بخلاف نسبة العدَم إلى المعدوم والموت للميت فإنها مجاز والواقع على مفعول مصدرُ ما لم يُسم فاعله. والمراد بالفاعل هنا الاصطلاحىّ، وكذلك المفعول فبهذا يَعُمّ الحدّ مصدر كل فِعْل. وإطلاق المصدر على ما تناوله الحدّ إطلاق مُتّفق عليه. وقد يُعبَّر بالفعل والحدَث والحِدْثان، من التعبير عن الشىء بلفظ مدلوله.

واتفق البصريون والكوفيون على أن الفعل والمصدر مشتق أحدهما من الآخر، لكن البصريون جعلوا الأصالة للمصدر، وجعلها الكوفيون للفعل. والصحيح مذهب البصريين، ويدل على صحته خمسة أمور:

**أحدها:** أن المصدر كونه واحدًا لأفعال ثلاثة، ماض ومضارع وأمر، فلو اشتُقَّ المصدر من الفعل لم يخل من أن يُشتق من الثلاثة أو من بعضها، واشتقاقه من الثلاثة محال، واشتقاقه من واحد منهما يستلزم ترجيحا من دون مرجّح، فيتعيَّن اطّراح ما أفضى إلى ذلك.

**الثاني**: أن المصدر معناه مفرد ومعنى الفعل مركّب من حدث وزمان والمفرد سابق للمركب، والدال عليه أولى بالأصالة من الدال على المركب.

**الثالث**: أن مفهوم المصدر عام ومفهوم الفعل خاص، والدال على العام أولى بالأصالة من الدال على خاص.

**الرابع**: أن كل ما سوى الفعل والمصدر من شيئين، أحدهما أصل، والآخر فرع فإن في الفرع منهما معنى الأصل وزيادة كالتثنية والجمع بالنسبة إلى الواحد، وكالعدد المعدول بالنسبة إلى المعدول عنه، والفعل فيه معنى المصدر، وزيادة تعيين الزمان فكان فرعا والمصدر أصلا.

**الخامس**: أن من المصادر ما لا فعل له لفظًا ولا تقديرًا، وذلك ويْح ووَيْل وويْس وويْب، فلو كان الفعل أصلا لكانت هذه المصادر فروعا لا أصول لها وذلك محال. وإنما قلنا إن هذه المصادر لا أفعال لها تقديرًا، لأنها لو صيغ من بعضها فعل لاستحق فاؤه في المضارع من الحذف ما استحقّ فاءُ يَعِدُ، ولاستحقّ عينه من السكون ما استحق عين يبيع فيتوالى إعلال الفاء والعين، وذلك مرفوض في كلامهم، فوجب إهمال ما يؤدى إليه، وليس في الأفعال ما لا مصدر له مستعمل إلا وتقديره ممكن كتبارك وفعل التعجب، إذ لا مانع في اللفظ. وتقابل تلك الأفعال مصادر كثيرة تزيد على الأفعال كالبنوَّة والأبوّة والخُتولة والعُمومة والعبُوديّة واللصوصية، وقِعْدكَ الله، وبله زيدا وبَهْله، فبطلت المعارضة بتبارك ونحوه وخلص الاستدلال بويح وأخواته.

وإعلاله نحو لاوَذَ لِوَاذا، ولاذَ لياذا، لأن الشيئين قد يحمل أحدهما على الآخر وليس أحدهما أصلا للآخر، كحمل يرضيان على رضيا وأعطيا على تعطيان، والأصل يرضوان وأعطوا، لأن حكم الواو بين فتحة وألف التصحيح، لكن حمل ذو الفتحة على ذى الكسرة ليجريا على سَنَن واحد، فلذلك فُعل بالمصدرين من لاوذ ولاذ.

ولا حجة أيضًا في توكيد الفعل بالمصدر، لأن الشيء قد يؤكد بنفسه نحو: زيد زيد قام، فلو دل التوكيد على فرعية المؤكد لزم كون الشيء فرع نفسه وذلك محال.

ولا حجة أيضًا في إعمال المصدر، لأن الحرف يعمل في الاسم والفعل ولا حظ له في الأصالة. وببعض ما استدللنا به على فرعية الفعل بالنسبة إلى المصدر يستدل على

فرعية الصفة بالنسبة إليه، لأن كل صفة تضمّنت حروفَ الفعل فيها ما فى المصدر من الدلالة على الحدث وتزيد بالدلالة على ما هى له، كما زاد الفعل بالدلالة على الزمن المعيّن، فيجب كون الصفة مشتقة من المصدر لا من الفعل، إذ ليس فيها ما فى الفعل من الدلالة على زمن معيّن فبطل اشتقاقها من الفعْل وتعين اشتقاقها من المصدر كما قلنا.

ونصب المصدر بمثله كقولك: عجبت من قيامك قياما. ونصبه بفرعه كقولك: طلبتك طلبا، وأنا طالبك طَلَبا وأنت مطلوب طلبا. ونصبه بقائم مقام أحدهما كقولك: عجبت من إيمانك تصديقا، وأنا مؤمن تصديقا، ولقاء الله مؤمَن به تصديقا، والمصدر المنصوب فى جميع هذه الأمثله قد سَاوَى معنَاه معنى عامله فهو لمجرد التوكيد، ويسمى الواقع هكذا مُبْهما ولا يُثنّى ولا يجمع، لأنه بمنزلة تكرير الفعل فعُومِل معاملته فى عدم التثنية والجمع، إذ هو صالح للقليل والكثير.

وإن زاد معناه على معنى عامله فهو لبيان النوع نحو سرت خَبَبا وعَدْوا ورَجعت القَهْقَرَى وقعدت القُرْفُصَاءَ أو لعدد المرات نحو قمت قومتين وضربته ضربتين. وقد يكون المبيّن للنوع بلفظ المؤكد فيُستفاد بوصفه أو إضافته أو إدخال حرف التعريف عليه أو بتثنيته أو بجمعه. ويقوم مقام المؤكد مصدر مرادفٌ نحو جلست قعُودا، أو اسمُ مصدر غير عَلَم نحو اغتسلت غُسلا وتوضّأت وضوءا.

ولا يستعمل اسم المصدر العلم مؤكدا ولا مبيّنا فلا يقال: حمدت حمادٍ ونحو ذلك، لأن العَلَم زائد معناه على معنى العامل فلا ينزل منزلة تكرار العامل، ولأنه كاسم الفعل فلا يُجمع بينه وبين الفعل ولا ما يقوم مقامه. ومن قيام أحد المترادفين مقام الآخر قول امرئ القيس [من الطويل][(١)]:

ويَوْما على ظَهْر الكَثيب تعَذّرتْ  علىّ وآلتْ حَلْفةً لم تحلّل

وقوله رؤبة [من الرجز][(٢)]:

---

(١) البيت لامرئ القيس فى ديوانه (ص١٢)، لسان العرب (١٦٩/١١)، تهذيب اللغة (٤٣٩/٣)، مقاييس اللغة (٢٥٥/٤)، كتاب العين (٩٤/٢)، الدرر (٦١/٣)، تاج العروس (حلل)، وبلا نسبة فى همع الهوامع (١٨٧/١).

(٢) الرجز لرؤبة فى ديوانه (ص١٠٤)، خزانة الأدب (٨٧/١)، شرح أبيات سيبويه (٣٢٢/١)، الكتاب (٣٥٨/١)،

لوَّحَها مِن بَعْد بُدن وسَنَقْ
تضميرَك السابق يُطوَى للسَّبَقْ

لَوَّحَها: ضمّرها. والبُدْن السمن. والسنق: البشم. والسبق الخطر.

ويقوم مقام المبيّن للنوع اسم نوع كالقهقرى والقرفصاء، وكقوله تعالى: ﴿**والنازعات غرقا**﴾ [النازعات: ١]، أو وصف نحو: ﴿**واذكر ربك كثيرا**﴾ [آل عمران: ٤١]، أو هيئة نحو: يموت الكافر ميتة سوء، ويعيش المؤمن عيشة مَرْضيّة. أو آلة نحو: ضربَ المؤدب الصبيّ قضيبا أو سوطا، أو كل نحو قوله تعالى: ﴿**فلا تميلوا كل الميل**﴾ [النساء: ١٢٩]، أو بعض كقوله تعالى: ﴿**ولا تضروه شيئًا**﴾ [التوبة: ٣٩]، أو ضمير كقوله تعالى: ﴿**فإني أعذبه عذابا لا أعذبه أحدا من العالمين**﴾ [المائدة: ١١٥]، أو اسم إشارة نحو: لآخذنّ ذلك الحقّ، ولابد من جعل المصدر تابعا لاسم الإشارة والمقصود به المصدرية، ولذلك خطِّىء من حَمَل قول المتنبى [من الكامل][(١)]:

هذى برَزْتِ لنا فهجْت رَسِيسا

على أنه أراد هذه البَرزة بَرزتِ، لأن مثل ذلك لا تَستعمله العرب.

وقد يُقام مقام المصدر المبينِ زمان مضاف إليه المصدر تقديرًا كقول الشاعر [من الطويل][(٢)]:

ألم تَغتمضْ عيناكَ ليلةَ أرْمَدا

أراد ألم تغتمض عيناكَ اغتِماضَ ليلةِ أرْمد، فحذف المصدر وأقام الزمان مقامه، كما عكس من قال: كان ذلك طلوعَ الشمسِ، إلا أن ذلك قليل وهذا كثير.

---

(١) صدر بيت وعجزه:

ثُمَّ انْثَنَيْتِ وَمَا شَفَيتِ نَسِيسَا

والبيت للمتنبى فى ديوانه (٣٠١/٢)، مغنى اللبيب (٦٤١/٢)، وبلا نسبة فى شرح الأشمونى (٤٤٤/٢)، المقرب (١٧٧/١).

(٢) صدر بيت وعجزه:

فَبِتُّ كَمَا بَاتَ السليمُ مُسَهَّدا

والبيت للأعشى فى ديوانه (ص١٣٥)، شواهد المغنى (ص١٩٦).

ومن قيام النوع مقام المصدر قول الشاعر [من الطويل][(١)]:

على كـلِّ مـوّارٍ أفانـينُ جَرْيِـهِ شـاوٍ لأبْـواعِ الجِمـالِ الرَّواتِـكِ

ومن قيام الصفة مقامه قول الآخر [من البسيط]:

وضابـغٌ أنْ جَـرَى أيًّا أردْتَ بـه لا الشَّـدُّ شَدٌّ ولا التقريبُ تَقْرِيـبُ

أى لا الشد شد معتاد ولا التقريب تقريب معتاد، بل هما خارقا العادة.

والصحيح فى المصدر الموافق معنى لا لفظًا كونه معمولا لموافقـه معنـى، فحلفـة مـن قوله وآلت حلفة لم تحلّل منصوب بآلت لا بحلفت مقدرا لعدم الحاجة إلى ذلـك، ولأنـه لو كان المخالف لفظًا لا ينتصب إلا بفعل من لفظه لم يجز أن يقع موقعه مـا لا فعـل لـه من لفظه نحو: حلفت يمينا، و﴿**فلا تميلوا كل الميل**﴾ [النساء: ١٢٩]، و﴿**فـاجلدوهم ثمانين جلدة**﴾[النور: ٤]، و﴿**ولا تضرونه شيئًا**﴾ [هود: ٥٧]، فهذه وأمثالها لا يمكـن أن يقدر لها عامل من لفظها، بل لابد من كون العامل فيما وقع منهـا مـا قبلـه ممـا هـو موافق معنى لا لفظًا. ووجب اطراد هذا الحكم فيما له فعل من لفظه ليجرى الباب على سنن واحد. وهذا الذى اخترته هو اختيار المبرد والسيرافى.

**ص: ويُحذف عامل المصدر جوازا لقرينة لفظية أو معنوية. ووُجوبا لكونه بدلا من اللفظ بفعل مهمل، أو لكونه بدلا من اللفظ بفعل مستعمل فى طلب أو خبر، إنشائى أو غير إنشائى، أو فى توبيخ مع استفهام ودونه. للنفس أو لمخاطب أو لغائب فى حكم حاضر، أو لكونه تفصيل عاقبة طلب أو خبر، أو نائبا عن خبر اسم عين بتكرار أو حصر، أو مؤكد جملة ناصّة على معناه، وهو مؤكد نفسه، أو صائرة به نصّا وهـو مؤكد غيره، والأصح منع تقديمها. ومن الملتزم إضمار ناصبه المشبهُ به مشعرا بحدوث بعد جملة حاوية فعله وفاعله معنى دون لفظ ولا صلاحية للعمل فيـه. واتباعـه جـائزٌ، وإن وقعت صفة موقعه فاتباعها أولى من نصبها.**

**وكذا التالى جملة خاليـة ممـا هـو لـه. وقـد يرفـع مبتـدأ المفيـد طلبـا وخـبر المكـرر**

---

(١) البيت لذى الرمة فى تتمة ديوانه (ص١٧١٦)، لسان العرب (١٣٨/١٤ - جذا)، تهذيب اللغة (١٦٦/١١)، تاج العروس (رتك).

**والمحصور، والمؤكد نفسه، والمفيد خبرا إنشائيا وغير إنشائي.**

ش: حذف عامل المصدر جوازا لقرينة لفظية كقولك لَمن قال: أيَّ سَيْر؟ سَيْرا حثيثا، ولمن قال ما قمت؟ بلى قياما طويلا. وحذفه لقرينة معنوية كقولك لمن تأهب لسفر: تأهبا مباركا ميمونا وسفرا مأمونا، ولمن قدم من حجّ: حجّا مبرورا وسَعْيا مشكورا. والمحذوف العامل وجوبا لكونه بدلا من اللفظ بفعل مهمل إما مفرد كقولهم أُفّةَ وتُفّةَ ودَفْرا بمعنى نتنا، وبهرا بمعنى تبّا كقول الشاعر [من الطويل](١):

تفَاقَدَ قومِي إذ يَبيعون مُهْجَتِي ... بجاريةٍ بَهْرا لهم بَعْدها بَهْرا

وبمعنى عجبا كقول عمر بن أبي ربيعة [من الخفيف](٢):

ثم قالوا تُحبّها قلتُ بَهْرا ... عَدَدَ الرمْل والحصى والتراب

وإما مضاف كقول الشاعر [من الكامل](٣):

تَذَر الجماجِمَ ضاحِيا هاماتُها ... بَلْهَ الأكُفِّ كأنّها لَم تُخْلَقِ

---

(١) البيت لابن ميادة في ديوانه (ص١٣٥)، أساس البلاغة (ص٣٢)، إصلاح المنطق (ص١٣٠)، الأغاني (٢/٢٣٧)، أمالي المرتضى (١/٣٤٦)، الإنصاف (١/٢٤١)، الحماسة البصرية (٢/١١١)، الكتاب (١/٣١١)، كتاب اللامات (ص١٢٣)، لسان العرب (٣/٣٣٧ - فقد، ٤/٨٢ - بهر)، معجم البلدان (٥/١٩٧)، المقاصد النحوية (١/٥٢٤)، وليزيد بن مفرغ في ملحق ديوانه (ص٢٤٣)، وبلا نسبة في شرح أبيات سيبويه (١/٢٦٧).

(٢) البيت لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه (ص٤٣١)، الأغاني (١/٨٧، ١٤٨)، أمالي المرتضى (٢/٢٨٩)، الدرر (٣/٦٣)، جمهرة اللغة (ص٣٣١)، الخصائص (٢/٢٨١)، شرح أبيات سيبويه (١/٢٦٧)، شرح شواهد المغني (ص٣٩)، شرح المفصل (١/١٢١)، لسان العرب (٤/٨٢ - بهر)، مغني اللبيب (ص١٥)، وبلا نسبة في أمالي المرتضى (١/٣٤٥)، الكتاب (١/٣١١)، كتاب اللامات (ص١٢٤)، همع الهوامع (١/١٨٨).

(٣) البيت لكعب بن مالك في ديوانه (ص٢٤٥)، خزانة الأدب (٦/٢١١، ٢١٤، ٢١٧)، الدرر اللوامع (٣/١٨٧)، شرح شواهد المغني (ص٣٥٣)، لسان العرب (٣/٤٧٨ - بله)، وبلا نسبة في أوضح المسالك (٢/٢١٧)، تذكرة النحاة (ص٥٠٠)، الجنى الداني (ص٤٢٥)، خزانة الأدب (٦/٢٣٢)، شرح الأشموني (١/٢٥١)، شرح التصريح (٢/١٩٩)، شرح شذور الذهب (ص٥١٣)، شرح المفصل (٤/٤٨)، مغني اللبيب (ص١١٥)، همع الهوامع (١/٢٣٦).

أى تترك الأكف تركا كأنها لم تخلق. وروى بله الأكفَّ بالنصب على أنّه اسم فعل بمعنى اترك.

ومن المهمل الفعل اللازم للإضافة قولهم فى القسم الاستعطافى: قعْدَك الله إلاّ فعلت، أى تثبيتك الله. ومثله عَمْرَكَ اللهُ فى لزوم الإضافة والاستعطاف، إلا أن هذا مختصر من التعمير مصدر عمّرتك الله بمعنى نشدتُك اللهَ. ومنه قول الشاعر [من البسيط][1]:

عَمَّرْتُك اللهَ إلاّ ما ذَكرتِ لنا ... هل كنتِ جارتنا أيّام ذى سَلَمِ

وأصله من العُمْر وهو البقاء، فالمتكلم به متوسّل باعتقاد البقاء لله تعالى.

ومن المهمل الفعل ما يُضاف ويُفرد كقولهم للمصاب المرحوم: وَيْحَه ووَيحَ فلان ووَيحٌ له.

وفى الحديث: «وَيْحَ عَمّارٍ تقتلُه الفئةُ الباغيةُ». وللمتعجب منه: وَيْبا له ووَيْبَك وويْبَ غيرِك. قال الشاعر [من الطويل][2]:

فلا تجْبَهيه ويْب غيرك إنّه ... فتًى عن دَنيّاتِ الخلائِق نازِحُ

وكذا يقال لويْحَ غيرك ووَيْسه، مثلُه أو قريب منه. ويقال للمصاب المغضوب عليه: ويْلَه وويْلٌ له، وويل له ويلٌ طويل، ووَيل له ويلا طويلا، وويل له ويْلا كَيْلاً، وويل له وعَوْل، وويْلَك وعَوْلك، ولا يفردَ عَوْل، وقد يفرَد ويْل منصوبا كقول الشاعر [من الطويل][3]:

كَسا اللؤمُ تَيْمًا خُضرةً فى جُلودها ... فوَيْلاً لتيم من سرابيلها الخُضْرِ

---

(١) البيت للأحوص الأنصارى فى ديوانه (ص١٩٩)، خزانة الأدب (٢/١٣، ١٤)، شرح أبيات سيبويه (١/٢٧٥)، وبلا نسبة فى أمالى ابن الحاجب (١/٤٣٤، ٤/٢٥٠)، الكتاب (١/٣٢٣)، لسان العرب (٤/٦٠٢ - عمر)، المقتضب (٢/٣٢٩)، همع الهوامع (٢/٤٥).

(٢) البيت لكثير عزة فى ديوانه (ص١٨٢).

(٣) البيت لجرير فى ديوانه (ص٥٩٦)، شرح أبيات سيبويه (١/١٥١)، شرح المفصل (١/١٢١)، الكتاب (١/٣٣٣)، كتاب اللامات (ص١٢٥)، لسان العرب (١١/٧٣٨ - ويل)، وبلا نسبة فى المقتضب (٣/٢٢٠).

ومن المهمل الفعل اللازم للإضافة سُبْحانَ الله، أى براءةً له من السوء، وليس بمصدر لسبّح، بل سبّح مشتق منه كاشتقاق حاشيْت من حاشى، إذا نطق بلفظها، وكاشتقاق لوْلَيْتُ وصَهْصَيْتُ وأفّفت وسوّفت وبأبَأت ولبيتُ من: لولا، وصه، وأف، وسوف، وبأبى، ولبّيك. وقالوا أيضًا سَبْحَلَ إذا قال سبحان الله. وقد تفرد فى الشعر سُبْحانَ منوّنة إن لم تُنو الإضافة كقول الشاعر [من البسيط][(١)]:

سُبحانَه ثم سُبْحانًا نَعوذ به ... وقَبْلَنا سبَّحَ الجُودِيُّ والجُمُدُ

وغير منون إن نُويتِ الإضافة، كقول الآخر [من السريع][(٢)]:

أقولُ لمّا جاءَنى فخْرُه ... سُبْحانَ من عَلْقَمةَ الفاخِرِ

أراد سبحان الله فحذف المضاف إليه وترك المضاف بهيئته التى كان عليها قبل الحذف كما قال الراجز [من الرجز][(٣)]:

---

(١) البيت لورقة بن نوفل فى الأغانى (١١٥/٣)، خزانة الأدب (٣٨٨/٣، ٢٣٤/٧، ٢٣٦، ٢٣٨، ٢٤٣)، الدرر (٦٩/٣)، ولأمية بن أبى الصلت فى ديوانه (ص٣٠)، الكتاب (٣٢٦/١)، لسان العرب (٤٧١/٢ - سبح، ١٣٢/٣ - جمد)، معجم ما استعجم (ص٣٩١)، ولزيد بن عمرو بن نفيل فى شرح أبيات سيبويه (١٩٤/١)، وبلا نسبة فى شرح المفصل (٣٧/١، ١٢٠، ٣٦/٤)، المقتضب (٢١٧/٣)، همع الهوامع (١٩٠/١).

(٢) البيت للأعشى فى ديوانه (ص١٩٣)، أساس البلاغة (ص٢٠٠)، الأشباه والنظائر (١٠٩/٢)، جمهرة اللغة (ص٢٧٨)، خزانة الأدب (١٨٥/١، ٢٣٤/٧، ٢٣٥، ٢٣٨)، الخصائص (٤٣٥/٢)، الدرر (٧٠/٣)، شرح أبيات سيبويه (١٥٧/١)، شرح شواهد المغنى (٩٠٥/٢)، شرح المفصل (٣٧/١، ١٢٠)، الكتاب (٣٢٤/١)، لسان العرب (٤٧١/٢ - سبح)، تاج العروس (٥٧٨/٤ - شتت)، وبلا نسبة فى خزانة الأدب (٣٨٨/٣، ٢٨٦/٦)، الخصائص (١٩٧/٢، ٢٣/٣)، الدرر (٤٢/٥)، مجالس ثعلب (٢٦١/١)، المقتضب (٢١٨/٣)، المقرب (١٤٩/١)، همع الهوامع (١٩٠/١، ٥٢/٢).

(٣) الرجز للعجاج فى ديوانه (٢٢٥/٢)، لسان العرب (٣١٢/٢ - صهرج، ١٢٠/٩ - رصف، ٤٥٩/١٢ - فهم، ٣٤٥/١٥ - نهى)، إصلاح المنطق (ص٨٤)، خزانة الأدب (٤٤٢/٣، ٤٤٤)، الدرر (١١٣/١)، شرح أبيات سيبويه (٢٠٤/١)، تهذيب اللغة (١٦٤/١٢، ٢٢٦/١٣، ٤١/١٥، ٤٧٤، ٥٧٥)، تاج العروس (٧٥/٦ - صهرج، ٣٤٢/٢٣ - رصف، ٣٩٧/٢٤ - نزف)، المخصص (١٣٧/١، ٩٦/١٤، ٧٨/١٥)، كتاب الجيم (٢٨٣/٣)، وقبله: «حَتّى تَنَاهى فى صَهَارِيجِ الصَّفَا».

خالــطَ من سَلْمَى خياشِيــمَ وَفَـا

يريد: وفاها. وهذا التوجيه أولى من جعل سبحان عَلَما. ومثل سُـبْحانَك فى المعنى وإهمال الفعل سَلاَمَك فى قول الشاعر [من الوافر][(١)]:

سَلاَمَـكَ ربَّنـا فـى كـلِّ فَجْـرٍ  بَريئـا تَغَنْثُـك الذّمـومُ

ومن المهمل الفعل اللازم للإضافة قولهـم فـى إجابـة الداعِـى: لَبَّيْـك، ومعناه لزومـا لطاعتك بعد لزوم. قال سيبويه: أراد بقوله لبّيك وسَعْدَيك إجابة بعد إجابة، كأنـه قـال كلّما أجبتك فى أمر فأنا فى الآخر مجيب، وهو مثنى اللفظ. وزعـم «يونـس» أنـه مفـرد اللفظ وأنا ياءه منقلبة عن ألف إجراء له مجرى «على» وردّ عليه «سيبويه» بقـول الشـاعر [من المتقارب][(٢)]:

دَعَـوت لِمـا نابَنـى مِسْـورا  فَلَبَّـى فلبَّـىْ يَـدَىْ مِسْـوَرِ

فأثبت الياء فى إضافته إلى الظاهر، ولو كان جاريا مجرى «علـى» لـم يفعـل بـه ذلـك، كما لا يفعل بعلى. وفى قول هذا الشاعر إضافة «لَبَّىْ» إلى الظاهر، والمعروف إضافة إلى ضمير المخاطب، فشذت إضافته إلى ظاهر كما شذت إضافته إلى ضمير الغائب فى قول الراجز [من الرجز][(٣)]:

---

(١) البيت لأمية بن أبى الصلت فـى ديوانـه (ص٥٤)، إنبـاه الـرواة (٢/٤٠)، شـرح أبيـات سـيبويه (١/٣٠٥)، الكتاب (١/٣٢٥)، لسان العرب (٢/١٧٤ - غنـث، ١٢/٢٢٠ - زمـم)، مراتـب النحويين (ص١١٢)، المقاصد النحوية (٣/١٨٣)، وبلا نسبة فى جمهرة اللغة (ص٤٢٨)، خزانـة الأدب (٧/٢٣٥).

(٢) البيت لرجل من بنى أسد فى الدرر (٣/٦٨)، شـرح التصريـح (٢/٣٨)، شـرح شـواهد المغنـى (٢/٩١٠)، لسان العرب (١٥/٢٣٩ - لبى)، المقاصد النحوية (٣/٣٨١)، وبلا نسبة فى أوضح المسالك (٣/١٢٣)، خزانة الأدب (٢/٩٢، ٩٣)، سر صناعة الإعراب (٢/٧٤٧)، شرح أبيات سيبويه (١/٣٧٩)، شرح الأشمونى (٢/٣١٢)، شـرح ابـن عقيـل (ص٣٨٣، ٣٨٥)، الكتـاب (١/٣٥٢)، المحتسب (١/٧٨، ٢/٢٣)، مغنى اللبيب (٢/٥٧٨)، همع الهوامع (١/١٩٠).

(٣) الرجـز بـلا نسـبة فـى لسـان العـرب (١/٧٣١ - لبـب، ١٣/٦٤ - بـين)، أوضـح المسـالك (٣/١٢٢)، خزانة الأدب (٢/٩٣)، الـدرر (٣/٦٨)، سـر صناعـة الإعـراب (٢/٧٤٦)، شـرح الأشمونى (٢/٣١٣)، مغنى اللبيـب (٢/٥٧٨)، المقـاصد النحويـة (٣/٣٨٣)، همـع الهوامـع=

إنَّـكَ لـو دَعوتَنـي ودُونـي زوْراء ذات مُتْـرع بُيُـونِ

لقُلـتُ لبَّيـه لمـن يَدعونـي

وقد يغنى عن لبيك لبّ مفردا مكسورا جعلوه اسم فعل بمعنى أجبت.

والمحذوف العامل وجوبا لكونه بدلا من اللفظ بفعل مستعمل فى طلب منه مضاف نحو غفرانك، و: «ضَرْبَ الرّقاب» ومنه مفرد وهو أكثر من المضاف. وليس مقيسا عند سيبويه مع كثرته، وهو عند الفراء والأخفش مقيس بشرط إفراده وتنكيره نحو سَقْيًا ورَعْيا، وجَوْعا لعدوّك وتعْسا، ومنه قول الشاعر [من البسيط]:

سَقْيا لقومٍ لدَيْنا هُم وإنْ بَعدوا وخيبةً للأُولى وجْدانُهم عَدَمُ

ومثله فى الأمر [من الوافر][1]:

فصَبْرًا فى مَجال المـوتِ صَبْرًا فما نَيْلُ الخُلودِ بمُستطاعِ

ومثله فى النهى [من البسيط]:

قد زادَ حُزنُكَ لَمّا قيل لا حَزَنا حتّى كأنّ الذى يَنْهاكَ يُغْرِيكا

والوارد منه فى خبر إنشائى: حمْدًا وشُكْرا لا جَزَعا، وعَجَبا، وقَسَمًا لأفعلنَّ. قال سيبويه: ومما ينتصب فيه المصدر على إضمار الفعل المتروك إظهاره ولكنه فى معنى التعجب قوله: كَرما وصلفا كأنه يقول: أكرَمك الله، ثم قال: لأنه صار بدلا من قولك أكرِمْ به وأصْلِفْ. قلت: وهذا أيضًا مما يتناوله الخبر الإنشائى.

وأما الخبر غير الإنشائى فكقولك فى وَعْد من يَعزُّ عليك: أفعلُ وكَرامةً ومَسَرَّةً، وكقولك للمغضوب عليه لا أفعل ولا كَيْدا ولا هَمًّا، ولأفعلنّ ما يسوؤك، ورَغْما وهَوانًا. وأما الوارد فى التوبيخ مع استفهام فكقول الشاعر [من الطويل][2]:

---

=(١٩٠/١)، المخصص (٣٦/١٠، ١٤٧/١٦).

(١) البيت لقطرى بن الفجاءة فى تخليص الشواهد (ص٢٩٨)، شرح التصريح (٢٣١/١)، المقاصد النحوية (٥١/٣)، وبلا نسبة فى أوضح المسالك (٢٢٠/٢)، شرح الأشمونى (٢١٢/٢).

(٢) البيت بلا نسبة فى الدرر (٧٣/٣)، همع الهوامع (١٩٢/١).

أذُلاًّ إذا شَبَّ العدى نارَ حَرْبهم وزَهْوا إذا ما يَجْنَحونَ إلى السَّلْمِ

وفى توبيخ دون استفهام كقولك [من الطويل][(١)]:

خُمولاً وإهمالاً وغيرُك مُولَعٌ بتَثْبيتِ أسبابِ السيادةِ والمَجْدِ

وقد يفعل هذا من يخاطب نفسه كقول عامر بن الطفيل: «أغُدةً كغُدَّة البَعير ومَوْتًا فى بيت سَلُولِيَّة». وقد يقصد بمثل هذا غائب فى حُكم حاضر كقولك وقد بلغك أن شيْخا يُكثر اللهو واللعب: ألَعبًا وقد علاه الشيبُ!

ومثال الكائن فى تفصيل عاقبة طلب قوله تعالى: ﴿**حتى إذا أثخنتموهم فشدوا الوثاق فإما مَنًّا بعد وإما فداء**﴾ [محمد: ٤]، ومثال المفصل به عاقبة خبر قول الشاعر [من البسيط][(٢)]:

لأجْهَدنَّ فإمَّا دَرْءَ واقعَةٍ تُخْشَى وإمّا بُلوغَ السُّؤْلِ والأمَلِ

ومثال النائب عن خبر اسم عين بتكرير قول الشاعر [من الخفيف][(٣)]:

أنَا جِدًّا جدّا ولَهْوُك يَزْدا دُ إذنْ ما إلى اتّفاقٍ سَبِيلُ

ومثال النائب بحصر قول الشاعر [من الطويل][(٤)]:

ألاَ إنَّما المُسْتَوجبُوَن تفضُّلا بِدارا إلى نَيْلِ التقدُّمِ فى الفَضْلِ

واشترط كون هذا بتكرير ليكون أحد اللفظين عوضا من ظهور الفعل فثبت بذلك سبب التزام إضمار الفعل، وقام الحصر مقام التكرير، لأنه لا يخلو من لفظ يدل عليه وهو إلا بعد نفى، أو إنما فجعل ذلك أيضًا عوضا، ولأن فى الحصر من تقوية المعنى ما يقوم مقام التكرير، واشترط كون المخبر عنه اسم عين، لأنه لو كان اسم معنى لكان المصدر خبرا فيرتفع كقولك جِدُّك جِدٌّ عظيمٌ، وإنما بدارُه بدارُ حَريصٍ. وإذا كان اسم عين لم يصلح جعل المصدر خبرا له إلا على سبيل المجاز.

---

(١) البيت بلا نسبة فى الدرر (٣/٧٣)، همع الهوامع (١/١٩٢).

(٢) البيت بلا نسبة فى الدرر (٣/٧٥)، شرح التصريح (١/٣٣٢)، همع الهوامع (١/١٩٢).

(٣) البيت بلا نسبة فى الدرر (٣/٧٥)، همع الهوامع (١/١٩٢).

(٤) البيت بلا نسبة فى الدرر (٣/٧٥)، همع الهوامع (١/١٩٢).

وإذا لم يصلح جعلُه خبرًا تعيّن نصبُه بفعل هو الخبر، فتقدير جدًّا جدًّا: أنا أجدُّ جِدًّا. وتقدير إنما المستوجبون بدارا: وإنما المستوجبون تفضلا يبادرون بدارا. ولَو عُـدِمِ الحصر والتكرير لم يلزم الإضمار، بل يكون جائزا هو والإظهار.

ومن المضمر عامله وجوبا المصدر المؤكد مضمون الجملة، فإن كان لا يتطرق إليها احتمال يزول بالمصدر سُمّى مؤكدا لنفسه، لأنه بمنزلة تكرير الجملة، فكأنه نفس الجملة، وكأن الجملة نفسه، وهو كقولك: له عليّ دينارٌ اعترافا. فإن كان مفهوم الجملة يتطرق إليه احتمال يزول بالمصدر فتصير الجملة به نصا سُمّى مؤكدا لغيره، لأنه ليس بمنزلة تكرير الجملة فهو غيرها لفظًا ومعنى، وذلك كقولك: هو ابنى حقا. ولا يجوز تقديمها على الجملة، لأن مضمونهما يدل على العامل فيهما، ولا يتأتى ذلك إلا بعد تمام الجملة.

وأما قولهم أجدَّك لا تفعل فأجاز فيه أبو على الفارسى تقديرين: **أحدهما**: أن تكون «لا تفعل» فى موضع الحال. **والثانى**: أن تكون صلة أجدك أن لا تفعل ثم حذفت أن وبطل عملها. وزعم أبو على الشلوبين أن فيه معنى القسم ولذلك قُدّم.

ومن الملتزم إضمار ناصبه المصدر المشبه به بعد جملة مشتملة على معناه وعلى ما هو فاعل فى المعنى، ولا بد من دلالته على الحدوث فمن ذلك قولهم: «له دقٌّ دَقَّكَ بالمِنْجاز حَبَّ القِلْقِلِ»، وله صوت صوت حمار. ومنه قول الشاعر يصف طعنة [من الطويل][(١)]:

لها بَعْدَ إسْنادِ الكليم وهَدْئِه ... ورَنَّة مَن يَبْكى إذا كان باكيا
هَدِيرٌ هَدِيرَ الثَّور يَنفُض رأسَه ... يَذُبُّ برَوقَيْهِ الكلاب الضَّوَارِيَا

فلو لم يكن بعد جملة لم يجز النصب كقولك: دَقَّه دَقَّك بالمنحاز، وصَوتُه صَوْتُ حِمار، وهديرُها هديرُ الثور. فلو كان بعد جملة تضمنت الحدث دون معنى الفاعل لم يجز النصب، إلا على ضعف كقولك فيها صوتٌ صوت حمار، فتجعل صوت حمار بدلا، لأنه إنما استجيز فى له صَوتٌ صوتَ حمارٍ، لأن له صوت بمنزلة هو يصوّت، لاشتماله على صاحب الصوت، فجاز أن يجعل بدلا من اللّفظ بيصوّت مسندا إلى ضمير

---

(١) البيتان للنابغة الجعدى فى ديوانه (ص١٨٠)؛ شرح أبيات سيبويه (٩٦/١)، وبلا نسبة فى الكتاب (٢٥٥/١).

بخلاف فيها صوت، فإنه لم يتضمن إلا الصوت فلم يَحسن أنْ يُجعل بدلا من اللفظ بيصوّت. ومع ذلك فالنصب جائز على ضعف، لأن الكلام الذى قبله وإن لم يتضمن اسم ما هو فَاعل فى المعنى، فكونه جملة متضمنة للصوت كاف، فإنك إذا قلت فيها صوت علم أن فيها مصوتا، لاستحالة صوت بلا مصوّت.

ولو كان المصدر غير دال على حدوث لم يجز النصْب كقولك له ذكاءٌ ذكاءُ الحكماء، لأن نصب صوت وشبهه لم يثبت إلا لكون ما قبله بمنزلة يفعل مسندا إلى فاعل، فقولك مررت بزيد وله صوت بمنزلة قولك مررت به وهو يصوّت، فاستقام نصب ما بعده لاستقامة تقدير الفعل فى موضعه. وإذا قلت مررت بزيد وله ذكاء فلست تريد أنك مررت به وهو يفعل، لكنك أخبرت عنه بأنه ذو ذكاء، فنزل منزلة مررت به وله يدٌ يدُ أسدٍ، فكما لا ينتصب يد أسد لا ينتصب ما هو بمنزلته. فإن عبرت بالذكاء عن عمل دل على الذكاء جاز النصب.

وإن وقع موقع المصدر المشار إليه صفة ضعف النصب ورجح الاتباع كقولك له صوت أىُّ صوت، ولو نصب لجاز على تقدير يصوت أىَّ تصويت. ومنه قول رؤبة بن العجاج [من الرجز][1]:

قولكَ أقوالا مع التِّحْلاَفِ فيه ازدهافٌ أيّما ازدهاف

ولا يغنى المصدر الذى تضمنته الجملة عن إضمار فعل لعدم صلاحيته للعمل، فإن شرط عمل المصدر إذا لم يكن بدلا من اللفظ بالفعل صلاحية تقديره بحرف مصدرى وفعل، والمصدر المشار إليه بخلاف ذلك، فلو تضمنت الجملة ما فيه معنى الفعل والصلاحية للعمل لكان هو العامل نحو: هو مصوّت تصويت حمارٍ.

ومن هذا ونحوه احترزت بقولى: «دون لفظ ولا صلاحية للعمل فيه». ويلحق بقوله

---

(١) الرجز لرؤبة فى ديوانه (ص١٠٠)، خزانة الأدب (٤٥/٢)، سر صناعة الإعراب (ص١٨٦)، شرح أبيات سيبويه (٢٨٩/١)، شرح عمدة الحافظ (ص٥٨٧)، الكتاب (٣٦٤/١)، مجمل اللغة (٢٦/٣)، وبلا نسبة فى شرح المفصل (٤٩/١٠)، لسان العرب (١٤٢/٩ - زهف)، مقاييس اللغة (٣٣/٣).

صوت صوت حمار قول أبى كبير الهذلى [من الكامل][(١)]:

ما إنْ يَمَسُّ الأرضَ إلاّ مَنكِبٌ  منه وحَرْفُ الساقِ طَيَّ المِحْمَلِ

ولذلك قال سيبويه بعد إنشاد هذا البيت: صار ما إن يمس الأرض بمنزلة له طىّ. ويجوز فى نحو إنما أنت سيرا الرفع، على أن تجعل المعنى خبرا عن اسم العين مبالغة، ومنه قول الخنساء [من البسيط][(٢)]:

تَرْتَعُ ما غفَلَتْ حتّى إذا ادَّكَرتْ  فإنما هىَ إقْبالٌ وإدْبارُ

وكذلك يجوز فى نحو له علىّ دينار اعترافا رفع اعتراف على تقدير: هذا الكلام اعتراف. وإذا استوفيت شروط نصب المشبه به فرفعه على الإتباع جائز، وكذا نصبه على الحال، والعامل يبديه أو نحوه. ومثال رفع المفيد طلبا قوْل حسان رضى الله عنه [من الطويل][(٣)]:

أهاجَيْتُمُ حسّانَ عند ذكائِه  فغىٌّ لأولاد الحِماسِ طويلُ

ومثله [من الرجز][(٤)]:

---

(١) البيت لأبى كبير الهذلى فى خزانة الأدب (١٩٤/٨)، شرح أبيات سيبويه (٣٢٤/١)، شرح أشعار الهذليين (١٠٧٤/٣)، شرح التصريح (٣٣٤/١)، شرح ديوان الحماسة للمرزوقى (ص٩٠)، شرح شواهد الإيضاح (ص١٤٧)، شرح شواهد المغنى (٢٢٧/١)، الشعر والشعراء (٦٧٦/٢)، الكتاب (٣٥٩/١)، المقاصد النحوية (٥٤/٣)، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر (٢٤٦/١)، الإنصاف (٢٣٠/١)، أوضح المسالك (٢٢٤/٢)، المقتضب (٢٠٣/٣، ٢٣٢).

(٢) البيت للخنساء فى ديوانها (ص٣٨٣)، الأشباه والنظائر (١٩٨/١)، خزانة الأدب (٤٣١/١، ٣٤/٢)، شرح أبيات سيبويه (٢٨٢/١)، الشعر والشعراء (٣٥٤/١)، الكتاب (٣٣٧/١)، لسان العرب (٣٠٥/٧ - رهط، ٥٣٨/١١ - قبل، ٤١٠/١٤ - سوا)، المقتضب (٣٠٥/٤)، المنصف (١٩٧/١)، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر (٣٨٧/٢، ٦٨/٤)، شرح الأشمونى (٢١٣/١)، شرح المفصل (١١٥/١)، المحتسب (٤٣/٢).

(٣) البيت لحسان بن ثابت فى ديوانه (ص١٧٨)، شرح أبيات سيبويه (٣١١/١)، كتاب اللامات (ص١٢٦)، وبلا نسبة فى الكتاب (٣١٤/١).

(٤) الرجز للملبد بن حرملة فى شرح أبيات سيبويه (٣١٧/١)، وبلا نسبة فى أمالى المرتضى (١٠٧/١)، شرح الأشمونى (١٠٦/١)، الكتاب (٣٢١/١)، لسان العرب (٤٤٠/١٤ - شكا)، تهذيب اللغة (٢٩٩/١٠)، تاج العروس (شكا).

يَشْكُو إلىَّ جَمَلى طولَ السُّرَى صَبْرٌ جميلٌ فكِلانَا مُبْتَلَى

قال سيبويه بعد إنشاد هذا البيت: والنصب أجود وأكثر، لأنه يأمره.

ومثال رفع المفيد إنشاء قول الشاعر [من الكامل](١):

عجَبٌ لتِلْكَ قضيةٌ وإقامَتِى فيكُم على تِلْكَ القضيَّةِ أعْجَبُ

ومثال المفيد خبرا غير إنشائى قول الشاعر يصف أسدا [من الطويل](٢):

أقامَ وأقْوَى ذاتَ يومٍ وخَيْبَةٌ لأوَّلِ مَن يَلْقَى وشَرٌّ مُيَسَّرُ

**ص: وقد ينوب عن المصدر اللازم إضمار ناصبه صفات كعائذا بك وهنيئا لك، وأقائما وقد قعد الناس، وأقاعدا وقد سار الركب، وأقائما علم الله وقد قعد الناس، وأسماء أعيان كتُربا وجندلا، و«فاها لفيك» و«أأعْوَر وذا ناب» والأصح كون الأسماء مفعُولات، والصفات أحوالا.**

ش: الأصل فى الدعاء والإنشاء والتوبيخ والاستفهام أن يكون بالفعل، وكثرت نيابة المصدر عنه فى ذلك، لقوة دلالته عليه نحو معاذَ الله وغُفْرانَه و [من الطويل](٣):

أذُلاً إذا شَبّ العدَى نارَ حَرْبهم وقُعودا يعلم اللهُ وقد سار الركبُ

وقد يقوم مقام المصادر صفات مقصود بها الحالية على سبيل التوكيد نحو عائذا بالله من شرها، وهنيئا لك، وأقاعدا سار الركبُ، وقائِما علم الله، وقد قعد الناس، فوقعت الصفات فى مواقع المصادر لتضمنها إياها، وجعلت أحوالا مؤكدة لعواملها المقدرة واستغنى بها عن المؤكد، كما استغنى عن المصادر، ولا يستبعد كون الحال مؤكدة

---

(١) البيت لضمرة بن جابر فى الدرر (٧٢/٣)، ولهنى بن أحمر فى الكتاب (٣١٩/١)، لسان العرب (٦١/٦ - حبس)، ولهمام بن مرة فى الحماسة الشجرية (٢٥٦/١)، ولرؤبة فى شرح المفصل (١١٤/١)، وبلا نسبة فى سمط اللآلى (ص٢٨٨)، شرح الأشمونى (٩٧/١)، شرح التصريح (٨٧/٢)، شرح قطر الندى (ص٣٢١)، همع الهوامع (١٩١/١).

(٢) البيت لأبى زبيد الطائى فى ديوانه (ص٦١)، الدرر (٦٣/٣)، شرح أبيات سيبويه (١٥٣/١)، الكتاب (٣١٣/١)، وبلا نسبة فى شرح المفصل (١١٤/١)، لسان العرب (٢٩٧/٥ - يسر)، همع الهوامع (١٨٨/١).

(٣) تقدم الاستشهاد به.

لعاملها مع كونه من لفظها، فإن ذلك واقع فى أفصح الكلام، كقوله تعالى: ﴿**وأرسلناك للناس رسولا**﴾ [النساء: ٧٩]، وقوله تعالى: ﴿**وسخر لكم الليل والنهار والشمس والقمر والنجوم مسخرات بأمره**﴾ [النحل: ١٢].

ومن نيابة الحال عن المصدر فى الإنشاء قول عبد الله بن الحارث السهمى من الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين [من البسيط](١):

أَلْحِقْ عذابَكَ بالقومِ الذينَ طَغَوا وعائِذا بك أن يَعْلُوا فيُطْغُونى

أراد وأعوذ عائذا بك، فحذف الفعل وأقام الحال، كما كان يفعل بالمصدر لو قال عياذا بك.

ومن نيابتها فى التوبيخ قول الآخر [من الوافر](٢):

أراكَ جمعْتَ مسألةً وحِرْصا وعندَ الحقِّ زَحّارا أُنانا

الأُنان: الأنين. والعامل فيه زحارا، لأن زحَر قريب المعنى من أنَّ.

ومن نيابتها فى الاستفهام قول الذبيانى [من الوافر](٣):

أتارِكةً تدَلُّلَها قَطَامِ وضَنّا بالتحيّة والكَلامِ

فهذا كقولك أقائما زيد وقد قعد الناس.

وقد حمل المبرد عائذا بك وأقاعدا وقد سار الركب ونحوهما على أنها مصادر جاءت على وزن فاعل كقولهم فُلِج فالِجا. وما ذهب إليه غير صحيح، لأنه يوافقنا على أن

---

(١) البيت لعبد الله بن الحارث السهمى فى الكتاب (٣٤٢/١)، لسان العرب (٤٩٨/٣ - عوذ)، وبلا نسبة فى شرح أبيات سيبويه (٣٨١/١)، شرح ديوان الحماسة للمرزوقى (ص٤٧٥)، شرح المفصل (١٢٣/١).

(٢) البيت للمغيرة بن حبناء فى شرح أبيات سيبويه (٢٠٤/١)، لسان العرب (٣٢٠/٤ - زحر، ٢٨/١٣ - أنن)، وبلا نسبة فى إصلاح المنطق (ص١٠٩)، الكتاب (٣٤٢/١)، المقرب (٢٥٨/١).

(٣) البيت للنابغة الذبيانى فى ديوانه (ص١٣٠)، لسان العرب (٣٠٦/٦ - رقش)، وبلا نسبة فى شرح المفصل (٦٤/٤).

عائذا وقاعدا ونحوه لا يدل على المصدرية فى غير الأمكنة التى ادّعى فيها المصدرية، فدلالتها عليها فى هذه الأمكنة اشتراك، ومخالفة للاستعمال المجمع عليه فلا يقبل مجرد الدعوى. ولو سلّم الاشتراك لكانت المصدرية مرجوحة فى الصفات المشار إليها، لأن استعمالها فى غير المصدرية أكثر من استعمالها فى المصدرية عند مَن يرى صلاحيتها، فكان الحكم بعدم مصدريتها أولى.

ومما يدل على أن عائذا وقاعدا ونحوهما ليست بمصادر فى الأمكنة المذكورة امتناع مجيئها فى الأمكنة المتمحضة للمصدرية نحو قعدت قعودا طويلا، وقعدت قعودَ خاشع، والقعود المعروف، فلو جعلت قاعدا فى أحد هذه الأمكنة لم يجز، فدل ذلك على انتفاء مصدريته وثبوت حاليته، ولذلك لا يجيء هذا النوع إلا نكرة، ولو كان مصدرا لجاز وقوعه معرفة كما جاز تعريف المصدر. قال سيبويه: «ومن العرب من ينصب بالألف واللام، من ذلك قول: الحمدَ لله، فينصبها عامة بنى تميم وناس من العرب كثير. وسمعنا العرب الموثوق بهم يقولون: العَجَب لك». قلت: فعلى هذا لو قيل العياذَ بك موضع عياذا بك لجاز، ولو عرّف عائذ من قولهم: عائذا بك لم يجز، فدل ذلك على أنه حال لا مصدر. وفى بعض ما ذكرته كفاية والحمد لله تعالى. وكلا التقديرين قول سيبويه.

ومثله قولهم: «فاها لفيك» والضمير ضمير الداهية. ومثله قول الشاعر [من الطويل][(١)]:

تَحَسَّبَ هَوَّاسٌ وأقبلَ أننى ... بها مُفْتَدٍ من واجِد لا أغامِرُه
فقلتُ له فاها لِفيك فإنها ... قَلُوصُ امرئ قاريكَ ما أنت حاذِرُهْ

ومن حكم على هذه الأسماء بالمصدرية فليس بمصيب ولو نال من الشهرة أوفر نصيب. لكن الموضع بالأصالة للفعل ثم للمصدر ثم للحال ثم للمفعول به، فمن قال تُرْبا لك وجَنْدَلا فكأنه قال ترِبت وجُنْدلتَ، ومن قال فاها لفيك فكأنه، قال دُهيت،

---

(١) البيت لأبى سدرة الأسدى فى خزانة الأدب (٢/١١٦، ١١٨)، سمط اللآلى (ص٥٣٩)، شرح أبيات سيبويه (١/٢٦١)، شرح المفصل (١/١٢٢)، الكتاب (١/٣١٥، ٣١٦)، لسان العرب (١/٣١٧ - حسب، ١٣/٤٥٧ - يقن)، ولرجل من بنى الهجيم فى نوادر أبى زيد (ص١٨٩).

فلو رُوعى فى النيابة الدرجة الأولى لقيل تُرْبا لك، وجَنْدلةً ودهيا. ولو رُوعيت الدرجة الثانية لقيل متروبا ومجندلا ومذهيا، لكنهم راعوا الدرجة الثالثة فجيء بأسماء الأعيان.

ومن نيابة المفعول به عن فعل الإنكار قول رجل من بنى أسد: يا بنى أسد «أعْورَ وذا نابٍ». يريد أتَستقبِلون أَعْورَ وذَا ناب. وذلك فى يوم التقى أسد وبنو عامر، فرأى بعض الأسديين بعيرا أعور فتطير وقال لقومه هذا الكلام، فقَضى أن قومه هُزموا وقُتِل منهم.

* * *

## باب المفعول به

**ص: وهو المصدر المعلَّل به حدث شاركه فى الوقت والفاعل تحقيقًا أو تقديرًا، وينصبه مفهم الحدث ظاهرًا أو مقدرًا نصب المفعول به المصاحب فى الأصل حرف جرّ، لا نصبَ نوع المصدر خلافًا للزجاج. وإن تغاير الوقت أو الفاعل أو عدمت المصدرية جُرَّ باللام أو ما فى معناها. وجرُّ المستوفِى لشروط النصب مقرونا بألْ أكثر من نصْبه، والمجرّد بالعكس، ويستوِى الأمرانِ فى المضاف. ومنهم مَن لا يشترط اتحاد الفاعل.**

**ش:** المفعول له هو ما دلّ على مراد الفاعل من الفعل كدلالة التأديب من قولك ضربته تأديبا. فإن لم يكن مصدرا ولا أنْ وأنَّ ظاهرة فلا بد من لام الجر أو ما فى معناها نحو: ﴿**خلق لكم ما فى الأرض جميعا**﴾ [البقرة: ٢٩]، و﴿**أنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم**﴾ [النحل: ٤٤]، وكذا إن كان مصدرًا ووقته غير وقت المعلّل به كقول امرئ القيس [من الطويل][(١)]:

فجئتُ وقد نَضَّتْ لِنوم ثيابَها ... لدَى الستر إلاَّ لِبْسَةَ المُتَفَضِّلِ

وكذا إن كان مصدرا وفاعله غير فاعل المعلّل به كقول الشاعر [من الطويل][(٢)]:

وإنى لَتَعْرونِى لذِكْراكِ هِزَّةٌ ... كما انْتَفَضَ العصفورُ بَلَّلهُ القَطْرُ

---

(١) البيت لامرئ القيس فى ديوانه (ص١٤)، الدرر (٧٨/٣)، شرح شذور الذهب (ص٢٩٧)، شرح عمدة الحافظ (ص٤٥٣)، لسان العرب (٣١٩/١٥ - نضا)، وبلا نسبة فى أوضح المسالك (٢٢٦/٢)، الدرر (١٨/٤)، رصف المبانى (ص٢٢٣)، شرح الأشمونى (٢٠٦/١)، شرح قطر الندى (ص٢٢٧)، المقرب (١٦١/١)، همع الهوامع (١٩٤/١، ٢٤٧).

(٢) البيت لأبى صخر الهذلى فى الأغانى (١٦٩/٥، ١٧٠)، الإنصاف (٢٥٣/١)، خزانة الأدب (٢٥٤/٣، ٢٥٥، ٢٥٧، ٢٦٠)، الدرر (٧٩/٣)، شرح أشعار الهذليين (٩٥٧/٢)، شرح التصريح (٣٣٦/١)، لسان العرب (١٥٥/٢ - رمث)، المقاصد النحوية (٦٧/٣)، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر (٢٩/٧)، أمالى ابن الحاجب (٦٤٦/٢)، أوضح المسالك (٢٢٧/٢)، شرح الأشمونى (٢١٦/١)، شرح شذور الذهب (ص٢٩٨)، شرح ابن عقيل (ص٣٦١)، شرح قطر الندى (ص٢٢٨)، شرح المفصل (٦٧/٢)، المقرب (١٦٢/١)، همع الهوامع (١٩٤/١).

فلو كان الفاعل واحدا ولم يذكر لكان الحكم مثل ما هو مع وحدته إذا ذكر، وذلك نحو: ضُرب الصبيُّ تأديبا. وكذا لو كان الفاعل غير واحد فى اللفظ وواحدا فى التقدير كقول النابغة [من الطويل][(١)]:

وحَلّتْ بيُوتى فى يَفاع ممنّع يُخالُ به راعى الحمولَة طائرا
حِذارا على ألاّ تنالَ مَقادَتِى ولا نِسْوتى حتّى يَمُتْن حرائرا

فإن فاعل حلت فى الظاهر غير فاعل حذارا وهو فى التقدير واحد، لأن المعنى وأحْلَلتَ بيوتى حذارا.

وكذا قوله تعالى: ﴿**يريكم البرق خوفا وطمعا**﴾ [الرعد: ١٢]، لأن معنى يُريكم يجعلكم تَرون، ففاعل الرؤية فاعل الخوف والطمع فى التقدير، فلا يلزم جعل خوفا وطمعا حالين كما زعم الزمخشرى، ولا كون التقدير يريكم البرق إراءة خوف وطمع.

وقد يكون عامل المفعول محذوفا، ومنه حديث محمود بن لبيد الأشهلى «قالوا ما جاءَ بكَ يا عمرو؟ أَحَرْبا على قومك أم رغبىً فى الإسلام» أى جئت حربا أو رغبة. وأجاز ابن خروف حذف الجار مع عدم اتحاد الفاعل من كل وجه نحو جئتك حذر زيد الشرّ، وزعم أنه لم ينصّ على منعه أحد من المتقدمين، قال: ومن حجة مَن أجازه شبهه فى عدم اتحاد الفاعل بقولهم ضربته ضربَ الأمير اللصّ، فكما نصب الفعل فى هذا المصدر وفاعلهما غيران، إذ لا محذور فى ذلك من لَبْس ولا غيره. وظاهر كلام سيبويه يشعر بالجواز، لأنه قال بعد أمثلة المفعول له: فهذا كله ينتصب، لأنه مفعول له، كأنه قيل له: لمَ فعلتَ كذا؟ فقال: لكذا، ولكنه لّما طرح اللام عمل فيه ما قبله كما عمل فى «دَأْبَ بكارٍ» ما قبله حين طرح «مثل». يشير إلى قول الراجز [من الرجز][(٢)]:

إذا رأتنى سَقطتْ أبصارُها دَأبَ بِكارٍ شايحتْ بكارُها

فشبّه انتصاب المفعول له بانتصاب المصدر المشبّه به، وفاعل المشبّه به غير فاعل

---

(١) البيتان فى ديوانه (ص٦٩، ٧٠)، تخليص الشواهد (ص٤٣٧)، شرح أبيات سيبويه (١/٣٠)، شرح المفصل (٢/٥٤)، الكتاب (١/٣٦٨)، وبلا نسبة فى شرح قطر الندى (ص١٧٢).

(٢) الرجز لحريث بن غيلان فى شرح أبيات سيبويه (١/٣١٢)، وبلا نسبة فى الكتاب (١/٣٥٧)، المقتضب (٣/٢٠٤).

ناصبه، فكذلك لا يمتنع أن يكون فاعل المفعول له غير فاعل ناصبه. وهذا بيّن والله أعلم.

وأجاز ابن خروف فى قول الشاعر [من السريع][(١)]:

مَدَّتْ عليكَ المُلْكَ أطنابَها كأسٌ رَنَوْناةٌ وطِرْفٌ طِمِرّْ

على أن يكون نصب الملك على أنه مفعول له وأطنابها على أن يكون مفعولا به. والمعنى أن هذا المخاطب تكون همته مقصورة على الأكل والشرب وشبههما. ورجح هذا الوجه على وجه غيره، وهو أن يكون الملك مفعولا به وأطنابها بدل والضمير عائد على الملك بتأويل الخلافة.

وزعم الزجاج أن المفعول له منصوب نصب نوع المصدر، ولو كان كذلك لم يجز دخول لام الجر عليه كما لا يدخل على الأنواع نحو سار الجمَزَى وعَدا البشَكَى، ولأن نوع المصدر يصح أن يضاف إليه كل ويخبر عنه بما هو نوع له كقولك كل جَمزَى سَيْرٌ، ولو فعل ذلك بالتأديب والضرب من قولك ضربته تأديبا لم يصح، فثبت بذلك فساد مذهب الزجاج.

وانجرار المستوفى لشروط النصب جائز مختصا كان بالألف واللام كقول الراجز [من الرجز][(٢)]:

لا أقْعُدُ الجُبْنَ عن الهَيْجاءِ ولو توالتْ زُمَرُ الأعْداءِ

أو مضافا كقول حاتم [من الطويل][(٣)]:

---

(١) البيت لابن أحمر فى ديوانه (ص٦٢)، لسان العرب (١٠/٤٩٤ - ملك، ١٤/٣٣٩ - رنا)، تهذيب اللغة (١٥/٢٢٦)، جمهرة اللغة (ص١٢١٦)، مقاييس اللغة (٢/٤٤٣)، مجمل اللغة (٢/٤٢٣)، وبلا نسبة فى جمهرة اللغة (ص٨٠٦).

(٢) الرجز بلا نسبة فى الدرر (٣/٧٩)، شرح الأشمونى (١/٢١٧)، شرح التصريح (١/٣٣٦)، شرح ابن عقيل (ص٢٩٤)، شرح عمدة الحافظ (ص٣٩٨)، المقاصد النحوية (٣/٦٧)، همع الهوامع (١/١٩٥).

(٣) صدر بيت لحاتم الطائى فى ديوانه (ص٢٢٤)، خزانة الأدب (٣/١٢٢، ١٢٣، ١٢٤)، شرح أبيات سيبويه (١/٤٥)، شرح شواهد المغنى (٢/٩٥٢)، شرح المفصل (٢/٥٤)، الكتاب =

وأغْفِـرُ عَـوْراءَ الكريـم ادّخـاره

أو غير مختص كقوله أعنى حاتما:

وأُعـرِضُ عـن شَتْـم اللئيـم تكرُّمـا

إلا أن انجرار المختص بالألف واللام أكثر من نصبه، ونصب غير المختص أكثر من انجراره، ويستوى الأمران فى المختص بالإضافة.

وزعم الجزولى أنه لا يكون المنجرّ إلا مختصّا، يعنى أنه لا يقال جئته لإعظام لك. قال أبو على الشلوبين: وهذا غير صحيح، بل هو جائز، لأنه لا مانع يمنع منه ولا أعرف له سلفا فى هذا القول. قلت: ويمكن أن يكون القسط فى قوله تعالى: ﴿**ونضع الموازين القسط**﴾ [الأنبياء: ٤٧]، مفعولا له، لأنه مستوفٍ للشروط.

والجر فى هذا الباب إما باللام وهو الكثير، وإما بمن كقوله تعالى: ﴿**خاشعا متصدعا من خشية الله**﴾ [الحشر: ٢١]، وإما بالباء كقوله: ﴿**فبظلم من الذين هادوا حرمنا**﴾ [النساء: ١٦٠]، وبفى كقوله ﷺ: «إنَّ امرأةً دَخلتِ النارَ فى هِرَّة» أى من أجل هرَّة.

* * *

=(٣٦٨/١)، لسان العرب (٦١٥/٤ - عور)، اللمع (ص١٤١)، المقاصد النحوية (٧٥/٣)، نوادر أبى زيد (ص١١٠)، وبلا نسبة فى أسرار العربية (ص١٨٧)، خزانة الأدب (١١٥/٣)، شرح ابن عقيل (ص٢٩٦)، الكتاب (١٢٦/٣)، لسان العرب (٢٤/٧ - خصص)، المقتضب (٣٤٨/٢).

## باب المفعول المسمَّى ظرْفا ومَفعولا فيه

**ص: وهو ما ضُمّن من اسم وقت أو مكان معنى فى باطّراد، لواقع فيه مذكور أو مقدّر ناصب له. ومبهم الزمان ومختصه لذلك صالح. فإن جاز أن يخبر عنه أو يجرّ بغير من فمتصرّف، وإلا فغير متصرّف. وكلاهما منصرف وغير منصرف، فالمتصرّف المنصرف كحين ووقت، والذى لا يتصرف ولا ينصرف ما عُيّن من سَحَر مجرد. والذى يتصرّف ولا ينصرف كغُدوة وبُكْرة عَلَمين. والذى ينصرف ولا يتصرف بُعَيْداتِ بَيْن، وما عُيِّن من ضحى وضحوة وبكرة وسُحير وصباح ومساء ونهار وليل وعَتمة وعِشاء وعُشيّة. وربما مُنِعت الصرف والتصرّف. وألحق بالممنوع التصرف ما لم يضف من مركب الأحيان كصَباحَ مَساءَ ويومَ يومَ. وألحق غير خَنْعَم ذا وذات مضافين إلى زمان. واستقبح الجميع التصرّف فى صفة حين عرض قيامها مقامه ولم توصف.**

**ش:** ما ضُمّن معنى فى يتناول الحال والظرف ونحو السهل والجبل من قول العرب: مطرنا السهل والجبل. فخرج الحال بقولى: «من اسم وقت أو مكان» وخرج السهل والجبل ونحوهما بقولى: «باطراد»، فإنه لا يقاس عليهما، إذ لا يقال مطرنا القيعان والتلول، ولا أخصبنا السهل والجبل بل يقتصر على ما سمع ولا يزاد عليه إلا ما عُضد بسماع ممن يوثق به، بخلاف المنصوب على الظرفية نحو جلست أمامَك، فإنه مطرد، لجواز أن يخلف فيه الفعل والاسم غيرهما.

ويتناول أيضًا قولى: «ما ضمن فى» ما نصب بدخل من مكان مختص، وخرج بذكر الاطراد، فإن المطرد لا يختص بعامل دون عامل، ولا باستعمال دون استعمال، فلو نصب المكان المختص بدخل على الظرفية لم ينفرد به دخل. بل كان يقال مكثت البيت كما يقال دخلت البيت، وكان يقال زيد البيت فينصَب بمقدر كما يفعل بما تحققت ظرفيته، لأن كل ما ينتصب على الظرفية بعامل ظاهر يجوز وقوعه خبرا فينتصب بعامل مقدر. ولذا قال سيبويه بعد أن مثّل بقُلب زيد الظهر والبطن ودخلت البيت: «وليس المنتصب هنا بمنزلة الظروف، لأنك لو قلت هو ظهره وبطنه وأنت تريد شيئًا على ظهره وبطنه لم يجز» هذا نصّه.

وقد غفل عن الموضع الشلوبين فجعل أن نصب المكان المختص بدخل عند سيبويه على الظرفية. وهذا عجب من الشلوبين مع اعتنائه بجمع متفرقات الكتاب وتبيين بعضها من بعض.

ونبهت بقولى: «لواقع فيه ناصب له مذكور أو مقدر» أن الظرف منصوب بما دل على المعنى الواقع فيه، وأن الدال على الواقع فيه قد يكون مقدرا؛ فالمذكور ظاهر، والمقدر كالعامل فيما وقع خبرا كزيد عندك.

ومبهم الزمان ومختصه صالحان للنصب على الظرفية؛ فمبهمه نحو صمت يوما، ومختصه نحو صمت الجمعة. وظرف الزمان ينقسم إلى متصرف وغير متصرف؛ فالمتصرف ما يجوز أن يخبر عنه أو يجرّ بغير «من». وغير المتصرف ما لا يعامل بذلك، فالإخبار عنه نحو العام سعيد، واليوم مبارك. والجر بغير من نحو: ﴿**ليجمعنكم إلى يوم القيامة**﴾ [النساء: ٨٧]، ونحو: ﴿**عن اليمين وعن الشمال قعيد**﴾ [ق: ١٧]، ونحو: «وعلى يمينه أسْودة وعلى يساره أسْودة». وبدخولَ إلى على متى يعلم أنها ظرف متصرف. فلذلك أجاز سيبويه أن يقال يومُ كذا بالرفع لمن قال متى سير عليه على تقدير أىُّ الأحيان سير عليه برفع أى. وقال سيبويه: «والرفع فى جميع هذا عربى كثير فى لغات جميع العرب يكون على كم غير ظرف وعلى متى غير ظرف». هذا نصه.

ولا يحكم بتصرف ما الجرح والتعديل بمن وحدها كعند وقبل وبعد؛ لأن من كثرت زيادتها فلم يُعتدّ بدخولها على الظرف الذى لا يتصرف بخلاف غيرها كمذ وحتّى وفى وإلى وعَن وعلى. فلما بيّنت أن بعض الظروف متصرف وبعضها غير متصرف قلت: «وكلاهما منصرف وغير منصرف» أى المتصّرف على ضربين: منصرف وغير منصرف، وغير المتصرّف كذلك، فالأقسام إذن أربعة.

فالمتصرف المنصرف كثير، لأنه على الأصل، وذلك كساعة وشهر وعام ودهر وحين وحينئذ ويومئذ، يقال: سير عليه حينئذ ويومئذ، حكاهما سيبويه.

والذى لا يتصرف ولا ينصرف «سحر» إذا جُرّد من الإضافة والألف واللام وقصد به معيَّن من ليلة معيّنة كقولك: لأستغفرنّ هذه الليلة سحر. وكذا إن قصد التعيين ولم يذكر الليلة.

والذى يتصرف ولا ينصرف غُدْوة وبُكرة علمين قصد بهما التعيين أو لم يقصد، لأن علميتهما جنسية فيستعملان استعمال أسامة وذُؤالة، فكما يقال عند قصد التعميم أسامة شر السباع، وعند التعيين هذا أسامة فاحذره تقول قاصدا التعميم غُدوة وقت نشاط، وقاصدا التعيين لا أرب الليلة إلى غُدوة. وبُكرة فى ذلك كغُدوة. وقد يخلوان من العلمية فينصرفان ويتصرفان، ومنه قوله تعالى: ﴿**ولهم رزقهم فيها بكرة وعشيا**﴾ [مريم: ٦٢].

والذى ينصرف ولا يتصرف ما عينَ من سحر وبكرة وضحى وضحوة وصباح ومُسْى وليل ونهار وعَتمة وعشاء وعشيّة. وربما منعت عشية فى التعيين الصرف والتصرف فساوت سحر. ذكر ذلك كله سيبويه فى الباب المترجم بهذا ما يكون فيه المصدر حينا. وقال بعد أن ذكر ليلا ونهارا: إذا أردت ليل ليلتك ونهار نهارك تريد بلَيل ليلتك ظلامها، وبنهار نهارك ضوءه. وكذلك قال فى تفسير تعيين البواقى: إذا أردت سحر ليلتك وضحى يومك وصباحه ومساءه وعشاءه وبكرة يومك وضحوته وعتمة ليلتك. وذكر ما لا يتصرف بُعَيدات بَيْن أى أوقاتا غير متصلة.

ومن الظروف التى لا تتصرف ما ركب نحو خمسة عشر، كقولك: فلان يتعهّدنا يَوْمَ يومَ وصباحَ مساءَ أى كل يوم وكل صباح ومساء، فمثل هذا لا يستعمل إلا ظرفا. ومنه قول الشاعر [من الوافر][(١)]:

ومَن لا يَصْرِف الواشينَ عنه صَباحَ مَساءَ يضْنُوه خَبالا

ومثله قول الآخر [من الخفيف][(٢)]:

آتِ الرزقُ يومَ يومَ فأجْملْ طَلَبا وابْغِ للقيامة زادا

فلو أضيف صدره إلى عجزه جاز استعماله ظرفا وغير ظرفَ، فمثال استعماله ظرفا قول الشاعر [من البسيط][(٣)]:

---

(١) البيت بلا نسبة فى الدرر (٣/٨٢)، شرح شذور الذهب (ص٩٥)، همع الهوامع (١/١٩٦).

(٢) البيت بلا نسبة فى الدرر (٣/٨٢)، شرح شذور الذهب (ص٩٦)، همع الهوامع (١/١٩٦).

(٣) البيت لجرير فى ديوانه (ص٥٥٧)، خزانة الأدب (٣/٥٠٢، ٤/٤٧)، الدرر (٣/٨٣)، شرح أبيات سيبويه (٢/١٣٠)، الكتاب (٢/٣٠٥)، وبلا نسبة فى همع الهوامع (١/١٩٧).

مــا بالُ جَهْلِكَ بَعد الحِلْم والدّين وقـد عَــلاكَ مَشِيبٌ حينَ لا حِينِ

أنشده سيبويه وقال: إنما هو حينَ حين، و«لا» بمنزلة «ما» إذَا ألغيت. ومثال استعماله غير ظرف قول الآخر أنشده سيبويه أيضًا [من الوافر][(١)]:

ولــولا يــومُ يــومٍ مــا أرَدْنــا جَــزاءكَ والقُــروضُ لهــا جَزَاءُ

واعلم أنّ من الظروف التى لا تتصرف ذُو وذات مضافين إلى وقت، كقولهم: لقيتــه ذا صباح وذات مرّة وذات يوم أو ليلة. وهذا النــوع عنـد غـير «خَثْعَـم» لا يستعمل إلا ظرفا، وقد يستعمل عند خثعم غير ظرف كقول بعضهم [من الوافر][(٢)]:

عَزَمــتُ علــى إقامِـة ذى صَبَـاح لأمْــرٍ مــا يُسَــوَّدُ مَــن يَسُــودُ

فلو قيل على هذه اللغة: سـرى عليهـا ذاتُ ليلـة، بـالرفع لجـاز، ولا يقـال علـى لغـة غيرهم من العرب إلا سرى عليها ذاتَ ليلة، بالنصب.

ويقبح عند جميع العرب ترك الظرفية فى صفة «حين» حين حذف وأقيمت مقامه نحو سير قديما وحديثا، فلو قلت سير عليه قديمٌ أو حديثٌ لم يختلف فى قبحه. فلو كان قيام الصفة مقام الموصوف غير عارض كقريب حسن ترك الظرفية. وكذا لو وصفت الصفـة كقولك: سير عليه طويل من الدهر لأن وصفها يعطيها شبها بالاسم الجامد، كما أن كثرة جريانها مجرى الأسماء الجامدة تلحقها بها، فلك أن تقول في سير عليه طويلا من الدهر وفى مرّ به قريبا: سير عليه طويل من الدهر ومرّ به قريب، فإن قريبا من الصفات التى كثر جريانها

---

(١) البيت للفرزدق فى خزانة الأدب (٤/٤٦، ٤٨، ٦/٤٤٠)، الكتاب (٣/٣٠٣)، ولم أقـف عليـه فى ديوانه، وبـلا نسـبة فـى الـدرر (٣/٨٣)، شـرح شـذور الذهـب (ص١٠٠)، همـع الهوامـع (١/١٩٧).

(٢) البيت لأنس بن مدركة فـى الحيـوان (٣/٨١)، خزانـة الأدب (٣/٨٧، ٨٩)، الـدرر (١/٣١٢، ٣/٨٥)، شرح المفصل (٣/١٢)، ولأنس بن نهيك فى لسان العرب (٢/٥٠٣ - صبح)، ولرجل من خثعم فى شرح أبيات سيبويه (١/٣٨٨)، وبلا نسبة فى الأشباه والنظـائر (٣/٢٥٨)، الجنـى الدانـى (ص٣٣٤، ٣٤٠)، الخزانـة (٦/١١٩)، الخصـائص (٣/٣٢)، الكتـاب (١/٢٢٧)، المقتضب (٤/٣٤٥)، المقرب (١/١٥٠)، همع الهوامع (١/١٩٧).

مجرى الأسماء، قال سيبويه بعد أن مثّل بسير عليه طويلا وحديثا وكثيرا وقليلا: ولم يجز الرفع لأن الصفة لا تقع موقع الاسم. ثم قال: وقد يحسن أن يقال سير عليه قريب، لأنك تقول لقيته مذ قريب، وربما جرت الصفة فى كلامهم مجرى الاسم، فإذا كان كذلك حسن. ثم قال: فإن قلت سير عليه طويل من الدهر كان أحسن. وإنما حسن بالوصف لأنه ضارع الأسماء، لأن الموصوفة فى الأصل هى الأسماء. هذا نصه. وإلى هذا أشرت بقولى: «واستقبح الجميع التصرف فى صفة حين عرض قيامها مقامه ولم توصف» فعلم عدم القبح فى تصرّف قريب من المثال المذكور، لأن إقامته مقام الموصوف غير عارضة بخلاف طويل وشديد ونحوهما، وعلم عدم القبح فى تصرف ما وصف نحو سير عليه طويل من الدهر، لأن وصفهُ بالجار والمجرور أعطاه شبها بالأسماء المحضة كما تقدم.

**ص: ومظروف ما يصلح جوابا لكم واقع فى جميعه تعميما أو تقسيطا، وكذا مظروف ما يصلح جوابا لمتى إن كان اسم شهر غير مضاف إليه شهر، وكذا مظروف الأبد والدهر والليل والنهار مقرونة بالألف واللام. وقد يقصد التكثير مبالغة فيعامل المنقطع معاملة المتصل. وما سوى ما ذكر من جواب متى فجائز فيه التعميم والتبعيض إن صلح المظروف لهما.**

ش: المظروف هو ما يفعل فى الظرف، فمنه ما يقع فى جميعه ومنه ما يقع فى بعضه، كما أن المُوعَى فى الوعاء منه ما يملأ الوعاء ومنه ما لا يملؤه. فإن كان الظرف معدودا وهو المعبر عنه بجواب كم فلكل واحد من أفراده أو فرديه قسط من العمل إما فى جميعه وهو المعبّر عنه بالتعميم، وإما فى بعضه وهو المعبّر عنه بالتقسيط، فالتعميم كقولك صمت ثلاثة أيام، والتقسيط كقولك أذّنت ثلاثة أيام، فهذان مثالان لما لا يصلح من العمل إلا لأحد القصدين. وقد يكون العمل صالحا للتعميم والتقسيط. فيجوز للمتكلم أن يقصد به ما شاء من المعنيين كقولك تهجدت ثلاث ليال، فمن الجائز أن يريد استيعابهنّ بالتهجُّد، وأن يريد إيقاع تهجد فى بعض كل واحدة منهن.

وإذا كان الظرف اسم شهر غير مضاف إليه شهر كقولك اعتكفت رمضان فلجميع أجزائه قسط من العمل، لأن كل واحد من أعلام الشهور إذا أطلق فهو بمنزلة ثلاثين

يوما، ولذلك قال النبى ﷺ: «مَن قام رمضانَ إيمانًا واحتسابا غُفِر له ما تقدّم من ذنبه وما تأخّر». ولم يقل من صام شهر رمضان، إذ لو قال ذلك لاحتمل أن يريد جميع الشهر وأن يريد بعضه، كما قال تعالى: ﴿**شهر رمضان الذى أنزل فيه القرآن**﴾ [البقرة: ١٨٥]، وإنما كان الإنزال فى ليلة منه وهى ليلة القدر.وأجرى أبو الحسن بن خروف أعلام الأيام مجرى أعلام الشهور فجعل قول القائل سير عليه الخميس مقصورا على التعميم، وقوله سير عليه يوم الخميس محتملا للتعميم والتبعيض. وفيما رآه نظر. ومثل رمضان وغيره من أعلام الشهور المجردة فى استحقاق التعميم الأبد والدهر، الليل والنهار مقرونة بالألف واللام، فإذا قيل كان ذلك الأبد، أو الدهر فلا يصلح أن يراد به غير التعميم إلا فى قصد المبالغة مجازا، كما يقول القائل أتانى أهل الدنيا، وإنما أتاه ناس منهم. قال سيبويه: «ومما لا يكون العمل فيه من الظروف إلا متصلا فى الظرف كله كقولك سير عليه الليل والنهار والدهر والأبد». ثم قال: «لا تقول لقيته الدهر والأبد وأنت تريد يوما فيه، ولا لقيته الليل وأنت تريد لقاءه فى ساعة دون الساعات» هذا نصّه.

* * *

## فصل

**ص: وفى الظروف ظروف مبنية لا لتركيب، فمنها إذْ للوقت الماضى لازمة الظرفية، إلا أن يضاف إليها زمان، أو تقع مفعولا به وتلزمها الإضافة إلى جملة وإن علمت حذفت وعوض تنوين وكسرت الذال لالتقَاء الساكنين لا للجر خلافًا للأخفش. ويقبح أن يليها اسم بعده وفعل ماض. وتجىء للتعليل وللمفاجأة، وليست حينئذ ظرف مكان ولا زائدة خلافًا لبعضهم. وتركها بعد بينا وبينما أقيس من ذكرها وكلاهما عربى. ويلزم بينما وبينا الظرفية الزمانية والإضافة إلى جملة، وقد تضاف بينا إلى مصدر.**

ش: لما فرغ من الكلام على معربات ظروف الزمان ومبنياتها المركبة شرع فى بيان مبنياتها غير المركبة، فمنها «إذْ» ويدلّ على اسميّتها أنها تدل على الزمان دلالة لا تعرض فيها للحدث، وأنها يخبر بها مع دخولها على الأفعال نحو قدوم زيد إذ قدم عمرو،

وأنها تبدل من اسم نحو رأيتك أمس إذ جئت، وأنها تنون فى غير ترنم. ويضاف إليها بلا تأويل نحو: ﴿**يومئذ تحدث أخبارها**﴾ [الزلزلة: ٤]، وأنها تقع مفعولا بها نحو قوله تعالى: ﴿**واذكروا إذ أنتم قليل مستضعفون فى الأرض**﴾ [الأنفال: ٢٦].

ولبنائها سببان كل واحد منهما كاف لو انفرد:

**أحدهما**: وضعها على حرفين لا ثالث لهما بوجه.

**الثانى**: لزوم افتقارها إلى جملة أو عِوَض منها وهو التنوين اللاحق فى نحو يومئذ، وحقّ تنوين العوض أن يكون عوضا من بعض كلمة: كتنوين يُعَيل مصغّر يَعْلَى فإنه عوض من لام الكلمة، وكتنوين جندل، فإنه عوض من ألف جنادلَ، فلما كانت الجُملة التى يضاف إليها إذ بمنزلة الجزء منها، وحذفت عوملت فى التعويض منها معاملة جزء حقيقى، وفعل بذلك «إذ» مع هذا التنوين ما فُعل بهاء صه مع تنوين التنكير فقيل إذٍ كما قيل صَهٍ.

وزعم الأخفش أن كسرة إذ كسرة إعراب بالإضافة، وأظن حامله على ذلك أنه جَعل بناءها ناشئا عن إضافتها إلى الجملة، فلما زالت من اللفظ صارت معربَة. وردّ بعض النحويين عليه بقول العرب: كان ذلك إذٍ، بالكسر دون مضاف إلى إذ، ولم يغفل الأخفش هذا، بل ذكره وأنشد [من الوافر][(١)]:

نَهَيْتكَ عن طِلابَكَ أمَّ عَمْرو بعافِيةٍ وأنت إذٍ صَحيحُ

ثم قال: أراد وأنت حينئذ صحيح، فحذف المضاف وأبقى الجر. وهذا منه غير مرضىّ لأن المضاف لا يُحذف ويبقى الجر به إلا إذا كان المحذوف معطوفا على مثله كقولهم: ما مثل أبيك وأخيك يقولان ذلك و«ما كل بيضاءَ شحمة، ولا سوداء تمرة»، فحذف «مثل» المضاف إليه أخيك، و«كل» المضاف إلى سوداء لدلالة ما قبلها عليها؛ وإذ

---

(١) البيت لأبى ذؤيب الهذلى فى خزانة الأدب (٦/٥٣٩، ٥٤٣، ٥٤٤)، شرح أشعار الهذليين (١/١٧١)، شرح شواهد المغنى (ص٢٦٠)، لسان العرب (٣/٤٧٦)، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر (٤/٣٠١)، تذكرة النحاة (ص٣٧٩)، الجنى الدانى (ص١٨٧، ٤٩٠)، جواهر الأدب (ص١٣٨)، الخصائص (٢/٣٧٦)، رصف المبانى (ص٣٤٧)، سر صناعة الإعراب (ص٥٠٤، ٥٠٥)، شرح المفصل (٣/٣١)، مغنى اللبيب (ص٨٦)، المقاصد النحوية (٢/٦١).

فى البيت المذكور بخلاف ذلك فلا يحكم لها بحكمه. وأيضًا فإن حذف المضاف وإعراب المضاف إليه بإعرابه أكثر من حذف المضاف وجرّ المضاف إليه، ومع أنه أكثر مشروط بعدم صلاحية الباقى لما صلح له المحذوف، كالقرية بالنسبة إلى الأهل، فلو صلح الباقى لما صلح له المحذوف امتنع الحذف، فلأن يمتنع عند ذلك حذف المضاف وبقاء المضاف إليه مجرورا أحق وأولى.

ومعلوم أن «إذ» من قولك حينئذ صالح لما يصلح له حين، فلا يجوز فيهما الحذف المذكور كما لا يجوز فى غلام زيد.

**وأيضًا**: فإن المضاف إلى إذ قد يبنى كقراءة نافع ﴿**وهم من فزع يومئذ آمنون**﴾ [النمل: ٨٩]، ولا علة لبنائه إلا إضافته إلى مبنى، فبطل قول من قال إن كسرة إذ كسرة إعراب. ولم أقيد الجملة التى تضاف إليها إذ بكونها اسمية أو فعلية ليشعر بذلك أن للمتكلم أن يضيفها إلى ما شاء منهما. ثم أشرت إلى استقباح تقديم اسم بعدها على فعل ماض نحو كان ذلك إذ زيد قام، فعُلم أن غير ذلك حسن نحو: كان ذلك إذ قام زيد، وإذ زيد يقوم، وإذ يقوم زيد، كل ذلك حسن إذ لا محذور فيه، بخلاف إذ زيد قام، فإنه قبيح، لأن مدلول إذ وقام من الزمان واحد، وقد اجتمعا فى كلام فلم يحسن الفصل بينهما بخلاف ما سواه، فإن الذى يعد إذ فى جميعه غير موافق لإذ فى مدلولها، فاستوى اتصالها به وانفصالها عنه.

وتجىء إذ للتعليل كقوله تعالى: ﴿**وإذ اعتزلتموهم وما يعبدون إلا الله فأووا إلى الكهف ينشر لكم ربكم من رحمته**﴾ [الكهف: ١٦]، وكقوله تعالى: ﴿**وإذ لم يهتدوا به فسيقولون هذا إفك قديم**﴾ [الأحقاف: ١١]، وكقوله تعالى: ﴿**ولن ينفعكم اليوم إذ ظلمتم**﴾ [الزخرف: ٣٩]، ومثله قول الشاعر [من البسيط][(١)]:

---

(١) البيت للفرزدق فى ديوانه (١/١٨٥)، الأشباه والنظائر (٢/٢٠٩، ٣/١٢٢)، تخليص الشواهد (ص٢٨١)، الجنى الدانى (ص١٨٩، ٣٢٤، ٤٤٦)، خزانة الأدب (٤/١٣٣، ١٣٨)، الدرر (٢/١٠٣، ٣/١٥٠)، شرح أبيات سيبويه (١/١٦٢)، شرح التصريح (١/١٩٨)، شرح شواهد المغنى (١/٢٣٧، ٢/٧٨٢)، الكتاب (١/٦٠)، مغنى اللبيب (ص٣٦٣، ٥١٧، ٦٠٠)، المقاصد النحوية (٢/٩٦)، المقتضب (٤/١٩١)، همع الهوامع (١/١٢٤)، وبلا نسبة فى أوضح المسالك (١/٢٨٠)، رصف المبانى (ص٣١٢)، شرح الأشمونى (١/١٢٢)، مغنى اللبيب (ص٨٢)، المقرب (١/١٠٢).

فأصْبَحوا قد أعادَ اللهُ نِعْمتهم إذْ هُمْ قُريشٌ وإذ ما مثلَهُمْ بَشَرُ

وأشار إليها سيبويه فقال فى باب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره فى غير الأمر والنهى إنَّ أنْ فى قولهم: أمّا أنْتَ مُنطلِقا انطلقتُ بمعنى إذ، وإذ بمعنى أنْ إلا أن إذ لا يحذف فيها الفعل، وأما لا يذكر بعدها الفعل المضمر. هذا نصه.

وتجىء إذ أيضًا للمفاجأة كقول عمر رضى الله عنه: «بَيْنما نحن عندَ رسول الله ﷺ إذْ طَلَعَ علينا رجلٌ» فهذا مثال وقوعها بعد بينما. ومثله قول الشاعر [من الخفيف][1]:

بَيْنما هُنَّ بالأرَاكِ معًا إذْ أتى راكبٌ على جَمَلِهْ

ومثله [من البسيط][2]:

استَقْدر اللهَ خيرا وارضيَنَّ به فبينما العُسْرُ إذ دارتْ مياسِيرُ

ومثال تركها قول الشاعر [من الوافر][3]:

بَيْنا نحنْ نَرْقُبُه أتانا معلَّقَ وفْضَة وزنَادَ راعى

وتركها أقيس، لأن المعنى المستفاد معها مستفاد بتركها، وكلاهما مرويّ عن العرب نثرا ونظما. وكان الأصمعى يؤثر تركها على ذكرها. وحكى السيرافى أن بعضهم يجعلها ظرف مكان، وأن بعضهم يجعلها زائدة والمختار عندى الحكم بحرفيّتها، وقد

---

(١) البيت لجميل بثينة فى ديوانه (ص٨٥).

(٢) البيت لحريث بن حبلة، أو لعثير بن لبيد فى الدرر (٣/١٠٠، ١١٨)، شرح شواهد المغنى (١/٢٤٤)، لسان العرب (٤/٢٩٣ - دهز)، وبلا نسبة فى جواهر الأدب (ص٢٩٤)، خزانة الأدب (٧/٦٠)، درة الغواص (ص٧٣)، رصف المبانى (ص٣٣٨)، سر صناعة الإعراب (١/٢٥٥)، شرح شذور الذهب (ص١٦٤)، الكتاب (٣/٥٢٨)، اللمع (ص٢٧٤)، مجالس ثعلب (١/٢٦٥)، مغنى اللبيب (١/٨٣)، همع الهوامع (١/٢١١).

(٣) البيت لنصيب فى ديوانه (ص١٠٤)، ولرجل من قيس عيلان فى شرح شواهد المغنى (٢/٧٩٨)، الكتاب (١/١٧١)، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر (٣/٣٦)، أمالى ابن الحاجب (١/٣٤٢)، الجنى الدانى (ص١٧٦)، سر صناعة الإعراب (١/٢٣، ٢/٧١٩)، شرح أبيات سيبويه (١/٤٠٥)، شرح المفصل (٤/٩٧، ٦/١١)، الصاحبى فى فقه اللغة (ص١٤٧)، المحتسب (٢/٧٨)، مغنى اللبيب (١/٣٧٦)، همع الهوامع (١/٢١١).

حدث لـ«بَيْن» إذ قيل فيها: بينما الاختصاص بالزمان والظرفية والإضافة إلى الجمل. وقد تضاف بينا إلى مصدر كقوله [من الكامل][1]:

بَيْنَا تعنّقه الكُمَاةَ وَرَوْغِهِ يومًا أُتِيحَ له كمِيّ سَلْفَعُ

ويروى تعنّقه بالرفع على الابتداء والخبر محذوف.

**ص: ومنها إذا للوقت المستقبل مضمنة معنى الشرط غالبا، لكنها لِما يُتيقن كونه أرجحَ بخلاف إنْ، فلذلك لم تجزم إلا فى شعر، وربما وقعت موقع إذ، وإذ موقعها، وتضاف أبدا إلى جملة مصدّرة بفعل ظاهر أو مقدر قبل اسم يليه فعل، وقد تُغنى ابتدائية اسم بعدها عن تقدير فعل وفاقا للأخفش، وقد تفارقها الظرفية مفعولا بها أو مجرورة بحتى، وتدل على المفاجأة حرفا لا ظرف زمان خلافًا للزجاج ولا ظرف مكان خلافًا للمبرد، ولا يليها فى المفاجأة إلا جملة اسمية. وقد تقع بعد بينا وبينما.**

**ش:** يدل على اسمية إذا أن فيها ما فى إذ من الدلالة على الزمان دون تعرّض لحدَث، ومن الإخبار بها مع دخولها على الأفعال نحو قولك: راحة المؤمن إذا دخل الجنة. ومن وقوعها بدلا من اسم صريح نحو أكرمك الله غدا إذا جئتنى. ومن وقوعها مفعولا به كقول النبى ﷺ لعائشة رضى الله عنها: «إنى لأعلم إذا كنت عنّى راضية، وإذا كنت علىّ غَضبَى» وانفردت بدخول حتى الجارة عليها كقوله تعالى: ﴿**حتى إذا جاءوها**﴾ [الزمر: ٧١]، كما انفردَ «إذْ» بلحاق التنوين والإضافة إليها. وإلى الحديث والآية أشرت بقولى: «وقد تفارقها الظرفية مفعولا بها أو مجرورة بحتى» وأكثر وقوع «إذا» مضمنة معنى الشرط ولذلك تقع الفاء بعدها على حدّ وقوعها بعد إنْ كقوله تعالى: ﴿**إذا لقيتم فئة فاثبتوا**﴾ [الأنفال: ٤٥]، ولذلك أيضًا كثر وقوع الفعل بعدها ماضى اللفظ مستقبل المعنى نحو إذا جئتنى أكرمك. ولو جعلت مكان إذا حينا أو غيره قاصدا للاستقبال لم يجز أن تأتى بلفظ الماضى. وكان مقتضى تضمنها معنى الشرط أن

---

(١) البيت لأبى ذؤيب فى الأشباه والنظائر (٤٨/٢)، خزانة الأدب (٢٥٨/٥، ٧١/٧، ٧٣، ٧٤)، الدرر (١٢٠/٣)، سر صناعة الإعراب (٢٥/١، ٧١٠/٢)، شرح أشعار الهذليين (٣٧/١)، شرح شواهد المغنى (٢٦٣/١، ٧٩/٢)، شرح المفصل (٣٤/٤)، وبلا نسبة فى الخصائص (١٢٢/٣)، رصف المبانى (ص١١)، شرح المفصل (٩٩/٤)، مغنى اللبيب (٣٧٠/١)، همع الهوامع (٢١١/١).

يجزم بها، لكن منع من ذلك ثلاثة أمور:

**أحدها:** أن تضمنها معنى الشرط ليس بلازم، فإنها قد تتجرد منه كقوله تعالى: ﴿**ويقول الإنسان أئذا ما مت لسوف أخرج حيا**﴾ [مريم: ٦٦]، وقوله تعالى: ﴿**والنجم إذا هوى**﴾ [النجم: ١]، وقد تتجرد من الظرفية مع تجردها من الشرط نحو إننى لأعلم إذا كنت عنى راضية.

**الثانى:** أنها مضافة إلى ما يليها والمضاف يقتضى جرّا لا جزْما. وإذا جُزم بها فى الشعر فليست مضافة إلى الجملة، وبناؤها حينئذ لتضمنها معنى إنْ.

**الثالث:** أن ما يليها متيقَّن الكون أو فى حكم المتيقن نحو آتيك إذا انتصف النهارُ، وأجيئُك إذا دعوتنى، بخلاف ما يلى إنْ فإنّ كونه وعدم كونه لا رجحانَ لأحدهما على الآخر، فلما خالفتها إذا لم يُجزم بها إلا فى الشعر. وإنما جاز أن يُجزم بها فى الشعر، لأن فيها ما فى إنْ من ربْط جملة بجملة وإن لم يكن ذلك لها لازما. ومن الجزم بها قول الشاعر [من البسيط][(١)]:

تَرْفَعُ لى خِنْدفٌ واللهُ يَرفعُ لى ... نارًا إذا خَمدتْ نيرانُهم تَقِدِ

ومثله [من الكامل][(٢)]:

استَغْنِ ما أغناكَ ربُّكَ بالغِنَى ... وإذا تُصِبْكَ خَصاصةٌ فتَجَمَّل

ومثله [من الكامل][(٣)]:

---

(١) البيت للفرزدق فى شرح ديوانه (٢١٦/١)، الأزمنة والأمكنة (٢٤١/١)، خزانة الأدب (٢٢/٧)، شرح المفصل (٤٧/٧)، وبلا نسبة فى شرح الأشمونى (٥٨٣/٣)، المقتضب (٥٦/٢).

(٢) البيت لعبد قيس بن خفاف فى الدرر (١٠٢/٣)، شرح اختيارات المفضل (ص١٥٥٨)، شرح شواهد المغنى (٢٧١/١)، لسان العرب (٧١٢/١)، المقاصد النحوية (٢٠٣/٢)، ولحارثة بن بدر الغدانى فى أمالى المرتضى (٣٨٣/١)، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر (٣٣٥/١)، شرح الأشمونى (٥٨٣/٣)، شرح عمدة الحافظ (ص٣٧٤)، مغنى اللبيب (٩٣/١)، همع الهوامع (٢٠٦/١).

(٣) البيت للنمر بن تولب فى ديوانه (ص٣٧٧)، خزانة الأدب (٣٢٢/١)، لسان العرب (٤٢٢/١ =

وإذا تُصبكَ خَصاصةٌ فارْجُ الغِنى  وإلى الذى يُعْطِى الرغائِبَ فارْغَبِ

وقد يراد بها المضى فتقع موقع إذ كقوله تعالى: ﴿**ما على المحسنين من سبيل والله غفور رحيم ولا على الذين إذا ما أتوك لتحملهم قلت لا أجد ما أحملكم عليه**﴾ [التوبة: ٩١، ٩٢]، وكقوله تعالى: ﴿**وإذا رأوا تجارة أو لهوا انفضوا إليها**﴾ [الجمعة: ١١]، ومن ذلك قول الشاعر [من الطويل](١):

حَلَلتُ بها وِتْرِى وأدركْتُ ثُؤْرَتِى  إذا ما تَناسَى ذَحْلَهُ كلُّ غَيْهَبِ

ومثله قول الآخر [من الكامل](٢):

ما ذاقَ بُؤْسَ مَعيشةٍ ونَعيمَها  فيما مَضَى أحدٌ إذا لم يَعْشَقِ

وقد تقع إذ موقع إذا كقوله تعالى: ﴿**يوم يجمع الله الرسل فيقول ماذا أجبتم قالوا لا علم لنا إنك أنت علام الغيوب إذ قال الله يا عيسى**﴾ [المائدة: ١٠٩، ١١٠]، فإذ هذه بدل من يوم يجمع «ويوم يجمع» مستقبل المعنى فيتعين كون المبدل منه مثله فى الاستقبال. ومثله قوله تعالى: ﴿**فسوف يعلمون إذ الأغلال فى أعناقهم**﴾ [غافر: ٧٠، ٧١]، ومثله قوله تعالى: ﴿**يومئذ**﴾، و﴿**بعد إذ أنزلت**﴾ [القصص: ٨٧]، ومن وقوع إذ موقع إذا قول الشاعر [من البسيط]:

مَتَى ينالُ الفتَى اليقظانُ حاجتَه  إذ المقامُ بأرْضِ اللَّهْو والغَزَل

ولا يليها عند سيبويه إلا فعل ومعمول فعل، فإن كان اسما مرفوعا وجب عنده أن يرفع بفعل مقدر موافق لفعل ظاهر بعده كقوله تعالى: ﴿**إذا الشمس كورت وإذا**

---

= - رغب)، وبلا نسبة فى جمهرة اللغة (ص٣٢٠)، الجنى الدانى (ص٣٦٧)، شرح عمدة الحافظ (ص١٩١).

(١) البيت للشويعر فى لسان العرب (١/٦٣٣ - عهب)، ديوان الأدب (٢/٣٩)، التنبيه والإيضاح (١/١٢١)، كتاب العين (١/١٠٩، ٨/٢٣٦)، تاج العروس (٣/٤٤٧ - عهب)، وبلا نسبة فى لسان العرب (١/٦٥٤ - غهب)، ديوان الأدب (٤/١٥٣)، مقاييس اللغة (٤/١٦٦)، أساس البلاغة (ص٤٢)، تهذيب اللغة (٥/٣٨٨)، تاج العروس (٣/٤٩٦).

(٢) البيت للكميت بن زيد فى ديوانه (١/٢٥٨)، وللكميت بن معروف فى الحماسة البصرية (٢/٢٢٦).

النجوم انكدرت﴾ [التكوير: ١، ٢]، فالشمس مرفوع بكُوّرتْ مضمرًا، والنجوم مرفوع بانكدرتْ مضمرا وكذا ما أشبههما، لا يجيز سيبويه غير ذلك. واختار الأخفش ما أوجبه سيبويه، وأجاز مع ذلك جعل المرفوع بعد إذا مبتدأ، وبقوله أقول، لأن طلب إذا للفعل ليس كطلب إنْ، بل طلبها له كطلب ما هو بالفعل أولى مما لا عمل له فيه كهمزة الاستفهام، فكما لا يلزم فاعلية الاسم بعد الهمزة لا يلزم بعد إذا. ولذلك جاز أن يقال إذا الرجل فى المسجد فظُنّ به خيرا. ومنه قول الشاعر [من الطويل](١):

إذا باهلىٌّ تَحْتَه حَنْظَلِيّةٌ ... لهُ وَلَدٌ منها فذاكَ المُذَرّعُ

فجعل بعد الاسم الذى ولى إذا ظرْفا واستغنى به عن الفعل، ولا يفعل ذلك بمختص بالفعل. ومما يدل على صحة مذهب الأخفش قول الشاعر [من الطويل](٢):

فأمْهلَه حتّى إذا أنْ كأنّه ... مُعاطِى يَدٍ فى لُجّة الماءِ غامِرُ

فأوْلَى إذا أنْ الزائدة وبعدها جملة اسمية، ولا يفعل ذلك بما هو مختص بالفعل، وأنشد ابنُ جنىّ لضيغم الأسدىّ [من الوافر](٣):

إذا هو لم يَخَفْنى فى ابن عمِّى ... وإنْ لم ألقَهُ الرجلُ الظلومُ

وقال: فى هذا دليل على جواز ارتفاع الاسم بعد إذا الزمانية بالابتداء، لأن هو مضمر الأمر والشأن وضمير الشأن لا يرتفع بفعل يفسره ما بعده. قلت: ومثل ما أنشده ابن جنى قول الآخر [من الطويل](٤):

---

(١) البيت للفرزدق فى ديوانه (٤١٦/١)، الدرر (١٠٣/٣)، شرح التصريح (٤٠/٢)، شرح شواهد المغنى (ص٢٧٠)، المقاصد النحوية (٤١٤/٣)، وبلا نسبة فى أوضح المسالك (١٢٧/٣)، الجنى الدانى (ص٣٦٨)، شرح الأشمونى (٣١٦/٢)، لسان العرب (٩٣/٨ - ذرع)، مغنى اللبيب (ص٩٧)، همع الهوامع (٢٠٧/١).

(٢) البيت لأوس بن حجر فى ديوانه (ص٧١)، الدرر (٩٧/٤)، شرح شواهد المغنى (١١٢/١)، وبلا نسبة فى شرح التصريح (٢٣٣/٢)، شرح عمدة الحافظ (ص٣٣١)، مغنى اللبيب (٣٤/١)، همع الهوامع (١٨/٢).

(٣) البيت لضيغم الأسدى فى لسان العرب (٣٧٣/١٢ - ظلم)، تاج العروس (ظلم)، الخصائص (١٠٤/١).

(٤) البيت بلا نسبة فى لسان العرب (٢٩٥/٧ - خلط)، تاج العروس (٢٥٨/١٩، ٢٦٦ - خلط).

وأنتَ امرؤٌ خَلْط إذا هى أرسلت يمينُك شيئًا أمسكَتْه شِمالُكا

لأن هى ضمير القصة.

ولما أنهيت الكلام على «إذا» الدالة على زمن مستقبل أخذت فى الكلام على «إذا» المفاجأة، وقد اجتمعا فى قوله تعالى: ﴿**ثم إذا دعاكم دعوة من الأرض إذا أنتم تخرجون**﴾ [الروم: ٢٥]، فالأولى الدالة على وقت الاستقبال، والثانية الدالة على المفاجَأة. وهى عند المبرد والسيرافى ظرف مكان، وعند الزجاج، وأبى على الشلوبين ظرف زمان حاضر، وهذا هو ظاهر قول سيبويه، فإنه قال حين قصدها:

«وتكون للشىء توافقه فى حال أنت فيها، وذلك قولك مررت به فإذا زيد قائم». هذا نصه. وروى عن الأخفش أنها حرف دال على المفاجأة وهو الصحيح عندى ويدل على صحته ثمانية أوجه:

**أحدها**: أنها كلمة تدلّ على معنى فى غيرها غير صالحة لشىء من علامات الأسماء والأفعال.

**الثانى**: أنها كلمة لا تقع إلا بين جملتين، وذلك لا يوجد إلا فى الحروف كلكن وحتى الابتدائية.

**الثالث**: أنها كلمة لا يليها إلا جملة ابتدائية مع انتفاء علامات الأفعال ولا يكون ذلك إلا فى الحروف.

**الرابع**: أنها لو كانت ظرفا لم يختلف من حكم بظرفيتها فى كونها مكانية أو زمانية، إذ ليس فى الظروف ما هو كذلك.

**الخامس**: أنها لو كانت ظرفا لم تربط بين جملة الشرط والجزاء فى نحو: ﴿**وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون**﴾ [الروم: ٣٦]، إذ لا تكون كذلك إلا حرفا.

**السادس**: أنها لو كانت ظرفا فالواجب اقترانها بالفاء إذا صدر بها جواب الشرط، فإن ذلك لازم لكل ظرف صدر به الجواب نحو: إنْ تقم فحينئذ أقوم، فإنْ لم تقم فعند مقامك أقوم.

**السابع**: أنها لو كانت ظرفا لأغنت عن خبر ما بعدها، ولكثر نصب ما بعده على الحال كما كان مع الظروف المجمع على ظرفيتها، كقولك: عندى زيد مقيما وهناك بشرٌ جالسا، والاستعمال فى نحو مررت، فإذا زيد قائم بخلاف ذلك.

**الثامن**: أنها لو كانت ظرفا لم تقع بعدها إنّ المكسورة غير مقترنة بالفاء كما لا تقع بعد سائر الظروف نحو عندى أنك فاضل، وأمر إنّ بعد إذا المفاجأة بخلاف ذلك كقوله [من الطويل](١):

إذا إنَّــه عَبْدُ القَفــا واللَّهــازم

فتعيّن الاعتراف بثبوت الحرفية وانتفاء الظرفية. ومثال وُقوعها بَعد بَيْنا قول الشاعر [من الطويل](٢):

وبَيْنا نَسوسُ الناسَ والأمْرُ أمْرُنا إذا نحن فيهم سُوقةٌ نَتَنَصَّفُ

ومثال وقوعها بعد بينما قول الآخر [من الخفيف](٣):

بَيْنما المْرءُ فى فُنون الأمانِى إذا زائِرُ المَنُونِ مُوافِى

**ص: ومنها مُذ ومُنذ وهى الأصل. وقد تكسر ميمهما ويضافان إلى جملة مصرّح**

---

(١) عجز بيت وصدره:

وَكُنْتُ أَرَى زَيْدًا كَمَا قِيلَ سَيِّدًا

والبيت بلا نسبة فى أوضح المسالك (٣٣٨/١)، تخليص الشواهد (ص٣٤٨)، الجنى الدانى (ص٣٧٨، ٤١١)، جواهر الأدب (ص٣٥٢)، خزانة الأدب (٢٦٥/١٠)، الخصائص (٣٩٩/٢)، الدرر (١٨٠/٢)، شرح الأشمونى (١٣٨/١)، شرح التصريح (٢١٨/١)، شرح شذور الذهب (ص٢٦٩)، شرح ابن عقيل (ص١٨١)، شرح عمدة الحافظ (ص٨٢٨)، شرح المفصل (٩٧/٤، ٦١/٨)، الكتاب (١٤٤/٣)، المقاصد النحوية (٢٢٤/٢)، المقتضب (٣٥١/٢)، همع الهوامع (١٣٨/١).

(٢) البيت لحرقة بنت النعمان فى الجنى الدانى (ص٣٧٦)، خزانة الأدب (٥٩/٧، ٦٠، ٦٨، ٧٠)، الدرر (١١٩/٣)، شرح ديوان الحماسة للمرزوقى ( ص١٢٠٣)، شرح شواهد المغنى (ص٧٢٣)، لسان العرب (٣٣٣/٩ - نصف، ١٧٠/١٠ - سوق، ٦٦/١٣ - بين)، المؤتلف والمختلف (ص١٠٣)، وبلا نسبة فى مغنى اللبيب (٣١١/١، ٣٧١).

(٣) البيت بلا نسبة فى الجنى الدانى (ص٣٧٦).

**بجزأيها أو محذوف فعلها بشرط كون الفاعل وقتا يجاب به متى أو كم. وقد يجران الوقت أو ما يستفهم به عنه حرفين بمعنى من إنْ صلح جوابا لمتى، وإلاّ فبمعنى فى. وقد يُغنى عن جواب متى فى الحالين مصدر معيّن الزمان أو أنّ وصلتها، وليسا قبل المرفوع مبتدأين بل ظرفين للبصريين. وسكون دال مُذ قبل متحرك أعرف من ضمها، وضمها قبل ساكن أعرف من كسرها.**

**ش:** مُنذُ أصل مُذْ بدليلين:

**أحدهما:** أن ذال مذ تضم لملاقاة ساكن كما يفعل بميم هم وليس ذلك إلا لأن أصلها منذُ، بالضم، فرُوجِع بها الأصل حين احتيج إلى تحريكها فقيل لم أره مُذ الجمعة، كما روجع الأصل فى نحو همُ القوم ولو لم يكن الأصل الضم لقِيل مذِ الجمعة كما قيل «قُمِ الليلَ» وقد يقال [من الكامل][1]:

وهُـمِ القضـاةُ ومنهُـمِ الحكّامُ

**والثانى:** أن «بنى غنىّ» يضمون الذال قبل متحرك باعتبار أن النون محذوفه لفظًا لا نية. فلو لم يكن الأصل منذ لم يصح هذا الاعتبار. ونظير هذا قولهم فى لدن وقط بضم الدال والطاء بعد الحذف على تقدير ثبوت المحذوف. وبنو سليم يقولون مِنْذ ومِذ بكسر الميم.

وهما اسمان فى موضع، وحرفا جرّ فى موضع، ويتعيَّن اسميتهما إنْ وليهما مرفوع أو جملة تامة، وتتعيّن حرفيتهما إن وليهما مجرور، ويجوز الأمران قبل أنّ وصلتها. وإذا وَليهما جملة تامة فهما عند سيبويه ظرفان مضافان إليها، فإنه قال فى باب ما يضاف إلى الأفعال من الأسماء: ومما يضاف أيضًا إلى الفعل (مذ) فى قولهم ما رأيته مذ كان عندى ومنذ جاءنى. وقال ابن خروف فى الشرح: وأما مذ ومنذ فمن الظروف. وهما مضافان إلى الفعل عنده لا على حذف مضاف، ولولا ذلك لم يدخلهما فى الباب.

---

(١) عجز بيت وصدره:

فَهُـمُ بِطَانَتُهُـمْ وَهُـمْ وُزَرَاؤُهُـم

والبيت بلا نسبة فى الخصائص (١٣٢/٢)، سر صناعة الإعراب (٥٥٨/٢)، شرح المفصل (١٣٢/٣)، المحتسب (٤٥/١).

وقول السيرافى موافق لقوله، فمن زعم خلاف ذلك فقد خالف سيبويه بما لا دليل عليه.

وزعم الأكثرون أن الواقع منهما قبل مرفوع مبتدأ بمعنى أول المدة فى مثل لم أره مذ الجمعة، وبمعنى جميعها فى مثل لم أره مذ يومان، وما بعده خبر، والصحيح عندى أنهما ظرفان مضافان إلى جملة حذف صدرها، والتقدير: مذ كان يوم الجمعة ومذ كان يومان، وهو قول المحققين من الكوفيين. وإنما اخترته لأن فيه إجراء مذ ومنذ فى الاسمية على طريقة واحدة مع صحة المعنى فهو أولَى من اختلاف الاستعمال، وفيه تخلص من ابتداء نكرة بلا مسوغ إن ادُّعى التنكير، ومن تعريف غير معتاد إن ادُّعِى التعريف. وفيه أيضًا تخلّص من جعل جملتين فى حكم جملة واحدة من غير رابط ظاهر ولا مقدر.

ويعامل المصدر المعين زمانه بعد مذ، ومنذ معاملة الزمان المعين فى الرفع والجر، فيقال: ما رأيته مذ قدوم زيد، والأصل مذ زمن قدوم زيد، ومنذ زمان قدوم زيد، فحذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه، كما فعل فى غير هذا المكان. وأجاز ابن كيسان أن يقال: منذ جئت زيد غائب، كما يقال: حين جئت زيد غائب. وقد يجران المستفهم به عن الوقت نحو مذ متى رأيته ومذ كم فقدته؟ وقد تقع أنّ وصلتها بعد مذ فيحكم لموضعها بما حكم للفظ المصدر، لأنها مؤولة بمصدر. ومثال الإضافة إلى جملة مصرّح بجزأيها قول الشاعر [من الكامل][1]:

ما زال مذ عقدتْ يداه إزارَه ... فسَما فأدرَكَ خمْسَةَ الأشْبار
يُدْنى خَوافِقَ من خَوافق تَلْتقِى ... فى ظِلّ مُعْتَرَكِ العَجَاجِ مُثَارِ

---

(١) البيتان للفرزدق فى ديوانه (١/٣٠٥)، والبيت الأول فى الأشباه والنظائر (٥/١٢٣)، الجنى الدانى (ص٥٠٤)، جواهر الأدب (ص٣١٧)، خزانة الأدب (١/٢١٢)، الدرر (٣/١٤٠)، شرح التصريح (٢/٢١)، شرح شواهد الإيضاح (ص٣١٠)، شرح شواهد المغنى (٢/٧٥٥)، شرح المفصل (٢/١٢١، ٦/٣٣)، المقاصد النحوية (٣/٣٢١)، المقتضب (٢/١٧٦)، وبلا نسبة فى إصلاح المنطق (ص٣٠٣)، أوضح المسالك (٣/٦١)، الدرر (٦/٢٠٣)، شرح الأشمونى (١/٨٧)، لسان العرب (٦/٦٧ - خمس)، مغنى اللبيب (١/٣٣٦)، همع الهوامع (١/٢١٦، ٢/١٥٠).

ومنه قول الآخر فى منذ [من الكامل][(١)]:

قالت أمامةُ ما لجِسْمك شاحِبا منذُ ابتُذلْتَ ومثل مالك يَنْفَعُ

ومثله قول الآخر فى الجملة الإسمية [من الطويل][(٢)]:

وما زلْتُ مَحمولا علىَّ ضَغِينةٌ ومُضْطلِعَ الأضْغانِ مُذ أنا يافِعُ

وروى الكوفيون مِذ ومِنذ بكسر الميم وجعلوا ذلك حجة على تركيبها من «مِنْ» و«ذو» الطائية، ولا حجة فيه، لأن الأصل عدم التركيب. وإذا ولى مذ ساكن ضمت ذالها كقولك لم أر فلانا مذُ اليوم، لأن أصلها منذ، محرك لالتقَاء الساكنين ومضموم للاتباع، فلما حذفت النون سكنت الذال لئلا يلتقى فى الوصل ساكنان، وكان أولى الحركات بها الضمة، لأنها حركتها قبل أن تحذف النون. وبعض العرب يقولون مذِ اليوم بالكسر على أصل التقاء الساكنين. وقد تقدم الكلام على ذلك.

**ص: ومنها الآن لوقت حضر جميعه أو بعضه، وظرفيته غالبة لا لازمة، وبنى لتضمنه معنى الإشارة أو لشبه الحرف فى ملازمة لفظ واحد. وقد يعرب على رأى. وليس منقولا من فِعْل خلافًا للفراء.**

ش: مسمَّى الآن الوقت الحاضر جميعه كوقت فعل الإنشاء حال النطق به أو الحاضر بعضه كقوله تعالى: ﴿**فمن يستمع الآن يجد له شهابا رصدا**﴾ [الجن: ٩]، وكقوله تعالى: ﴿**الآن خفف الله عنكم**﴾ [الأنفال: ٦٦]، وكقول النبى ﷺ: «تَصَدَّقوا فيُوشِكُ الرجلُ أنْ يَمشى بصدقته فيقول الذى أُعطيها لو جئتنا بالأمس لأخذتها، وأما الآن فلا حاجةَ لى بها»، ومثله قول على، رضى الله عنه: «كان ذلك والإسلام قُلٌّ، فأما الآنَ فقد اتّسعَ نِطاقُ الإسلام فامرؤ وما اختار» ومثله قول الشاعر [من الطويل]:

---

(١) البيت لأبى ذؤيب فى الدرر (١٤١/٣)، شرح أشعار الهذليين (٥/١)، لسان العرب (٣٥٨/٨ - نفع، ٣٤/١٢ - أمم)، المقاصد النحوية (٤٩٣/٣)، وبلا نسبة فى همع الهوامع (٢١٦/١)، وعندهم: قالت أميمة.

(٢) البيت للكميت بن معروف فى ديوانه (ص١٧٣)، شرح أبيات سيبويه (٢٢١/١)، الكتاب (٤٥/٢)، وله أو لرجل فى المقاصد النحوية (٣٢٤/٣)، ولرجل من سلول فى شرح شواهد الإيضاح (ص٣٤٥)، وبلا نسبة فى الجنى الدانى (ص٥٠٤).

فلـو أنهـا إحْـدَى يَـدىَّ رُزئتُهـا ولكِن يدِى ماتتْ على إثرها يَدِى

وليست ظرفيته بلازمة، بل وقوعه ظرفا أكثر من وقوعه غير ظرف، كقول النبـى ﷺ وقد سمع وجْبَة: «هذا حجر قد رُمِىَ به فى النار منذ سبعين خريفا فهو يهوى فـى النـار الآن حين انتهى إلى قعرها». فالآن هنا فى موضع رفع بالابتداء وحين انتهى خبره. وهـو مبنى لإضافته إلى جملة مصدرة بفعل ماض.

ومن وقوع الآن غير ظرف قول الشاعر [من الخفيف](١):

أإلـــى الآنَ لا يَبـــين ارعـــوا ؤكَ بعـدَ المشيـبِ عن ذا التصابى

وبُنى لتضمنه معنى الإشارة، فإن معنى قولك أفعل الآن: أفعل فى هذا الوقت، وجائز أن يقال بُنى لشبهه بالحروف فى ملازمة لفظ واحد، فإنه لا يثنى ولا يجمـع ولا يُصغّـر، بخلاف حين ووقت وزمان ومدة. وقيل: بُنـى لتضمـن معنـى حَـرف التعريـف والحـرف الموجود غير معتد به.

وضعف هذا القول بيّن، لأن تضمين اسم معنى اختصارٌ ينافى زيادة مـا لا يعتـدّ بـه، هذا مع كون المزيد غير المضمن معناه فكيف إذا كان إياه!

وجعل الزمخشرى سبب بنائه وقوعه فى أول أحواله بالألف واللام، لأن حـق الاسـم فى أول أحوالـه التجـرد منهمـا ثـم يعـرض تعريفـه فيلحقانـه، كقولـك: مـررت برجـل فأكرمنى الرجلُ، فلما وقع الآن فى أول أحواله بـالألف والـلام خـالف الأسـماء وأشـبه الحروف. ولو كان هذا سبب بنائه لبنى الجماء الغفير واللات ونحوهما مما وقع فـى أول أحواله بالألف واللام. ولو كانت مخالفة الاسـم لسـائر الأسـماء موجبـة لشـبه الحـروف واستحقاق البناء لوجب بناء كل اسم خالف الأسماء بوزن أو غيره، وعدم ذلـك مجمـع عليه فوجب اطراح ما أفضى إليه.

وزعم بعض النحويين أن بعض العرب يُعرب الآن، واحتجّ على ذلـك بقـول الشـاعر [من الطويل](٢):

---

(١) البيت بلا نسبة فى الدرر (١٠٥/٣)، همع الهوامع (٢٠٧/١).

(٢) البيت لأبى صخر فى الدرر (١٠٦/٣)، سر صناعة الإعراب (٥٣٩/٢)، شرح أشعار الهذليين=

كأنهمـــا مِـــلآنِ لـم يَتَغَيَّـــرا وقـــد مرّ للدارَيْنِ من بعدنا عصر

أراد من الآن. فحذف نون من لالتقاء الساكنين كقول الآخر [من الرمل]:

لَيْسَ بَيْـن الحـيّ والمَيْـت سَبَـبْ إنّمـا للحـيّ ملْمَيْـت النَّصبْ

وكسر نون الآن لدخول مِن عليها، فعلم أن الآن عند هذا الشاعر معربة.

**قلت:** وفى الاستدلال بهذا ضعف لاحتمال أن تكون الكسرة كسرة بناء، ويكون فى بناء الآن لغتان بالفتح والكسر كما فى «شَتّانَ» إلا أن الفتح أكثر وأشهر. وزعم الفراء أن الآن منقول من آنَ بمعنى حانَ ثم استصحب فيه الفتحة التى كانت فيه إذ كان فعلا، وجعله نظير: «أعيبتنى مِن شَبَّ إلى دَبَّ» ونظير قوله ﷺ: «وأنهاكم عن قيل وقال» ولو كان الآن مثل هذه لم تدخل عليه الألف واللام كما لا يدخلان عليهما، ولاشتهر فيه الإعراب والبناء كما اشتهرا فيهما، فإنه يقال «من شُبٍّ إلى دُبٍّ»، وعن قيلٍ وقال، كما قيل من شبَّ إلى دَبَّ، وعن قيلَ وقالَ.

**ص: ومنها قط للوقت الماضى عموما ويقابله عَوْضُ ويختصّان بالنفى. وربما استُغنى قط دونه لفظًا ومعنى، أو لفظًا لا معنى. وقد ترد عوضُ للمضِىّ، وقد تضاف إلى العائضَيْن أو يضاف إليه فيعرب. ويقال قَطُّ وقُطّ وقَطِ وقَطْ. وعوضُ وعَوْضِ وعَوْضَ.**

ش: إذا قصد عموم وقت الفعل الماضى المنفى جئ بعد نفى الفعل بقَطُّ أو قُط أو قطِ أو قطْ، وإن قصد ذلك فى الاستقبال جيء بعد نفى الفعل بعَوْضُ أو عوْضِ أو عوضَ، قال الشاعر [من البسيط][1]:

يَرضى الخليطُ ويَرضَى الجارُ منزلَه ولا يُرَى عَوْضُ صَلْدا يَرصدُ العِلَلا

وقد يضاف أو يضاف إليه فيعرب بإضافته كقولهم: «لا أفعل ذلك عوض

=(٩٥٦/٢)، شرح شواهد المغنى (١٦٩/١)، المنصف (٢٢٩/١)، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر (١٣٣/٢)، الخصائص (٣١٠/١)، الدرر (٢٩١/٦)، رصف المبانى (ص٣٢٦)، سر صناعة الإعراب (٤٣٩/٢، ٤٤٠)، شرح شذور الذهب (ص١٦٥)، شرح المفصل (٣٥/٨)، همع الهوامع (٢٠٨/١).

(١) البيت لجابر بن رألان فى تاج العروس (٤٤٧/١٨ - عوض)، لسان العرب (١٩٣/٧ - عوض).

العائضين» أى دهر الداهرين، والإضافة إليه كقول الشاعر [من مجزوء الهزج][(١)]:

ولـــولا نبـــلُ عـــوْضٍ فـــى خُضُمَّـــــاتى فـأَوْصَالِـــى

وقد تقع عوض موقع قط كقول الشاعر [من الطويل][(٢)]:

فلـم أرَ عامـا عـوضُ أكثرَ هالِكا ووجـهَ غُـلام يُشْتَـرى وغُلاَمَـهْ

وقد يقع قط مع فعل غير منفى لفظًـا ولا معنـى كقـول بعـض الصحابـة رضـى اللـه عنهم: «قصرنا بالصلاة مع النبى ﷺ أكثر ما كنّا قط وآمنه». وقد يخلو من النفى لفظًا لا معنى، وأشير بذلك إلى ما فى الحديث أن أبيّا قال: كأيّن تقـرأ سـورة الأحـزاب؟ فقـال عبد الله: ثلاثا وسبعين. فقال: «قط» أى ما كانت كذا قط.

وبنى قطّ لتضمن معنى فى ومن الاستغراقية على سبيل اللزوم، أو لشبهه الحروف فـى الافتقار إلى جملة، وعدم الصلاحية، لأن يضاف أو يضاف إليه، أو يسند أو يسـند إليـه. ويُبنى فى التضعيف على حركة لئلا يلتقى ساكنان، وكانت ضمة حملا على قبلُ المنـوىّ الإضافة، أو لأنه لو فُتح لتوهّم النصـب بمقتضـى الظرفيـة، ولـو كُسـر لتوهـم الجـرّ بمـن المضمن معناها، أو كان يعتذر عن زوال التنوين بكثرة الاستعمال.

ومَن بناه على الكسر راعى أصل التقاء السـاكنين ولـم يلتفـت إلى توهـم الجـرّ، لأن الكسرة لا تكون علامة جرّ إلا مع تنوين أو إضافة أو ألف ولام. ولا واحد منها فى قط فلا إبْهام.

ومن قال قَطُ بالضم والتخفيف، فمخفّف ناوٍ للتضعيف فلذلك اسـتصحب مـا كـان معه من الحركة. ومَن قال قَطْ بالتسكين خفّف ولم يَنْو التضعيف فعامله معاملة منـذُ إذا قيل فيه مُذْ.

وبُنى «عَوضُ» لأنه مثـل «قـط» فيمـا نسـب إليـه ممـا سـوى الصلاحيـة لأن يضـاف

(١) البيت للفند الزمانى فى خزانة الأدب (١١٦/٧، ١١٩)، الدرر (١٣٢/٣)، شـرح ديـوان الحماسة للمرزوقى (ص٥٣٨)، لسان العرب (٣٢٣/١ - خضب)، وبلا نسبة فى همع الهوامـع (٢١٣/١).

(٢) البيـت بـلا نسـبة فـى الـدرر (١٣٢/٣)، لسـان العـرب (١٩٣/٧ - عـوض)، همـع الهوامـع (٢١٣/١).

ويضاف إليه، وبنى على حركة لئلا يلتقى ساكنان. ومن ضم فحملا على بَعْدُ، أو بتحريك آخره بحركة تجانس ما قبله.

ومن فتح كره اجتماع مُستثقلَيْن: الضمة والواو. ومَن كسرَ راعى أصل التقاء الساكنين. وأعرب حين يضاف ويضاف إليه، لأنه عومل بما لم يعامل مُقابِله مما هو خاصّ بالأسماء فاستحق مزيّة عليه.

**ص: ومنها أمسِ مبنيا على الكسر بلا استثناء عند الحجازيين، وباستثناء المرفوع ممنوع الصرف عند التميميين، ومنهم من يجعل كالمرفوع غيره. وليس بناؤه على الفتح لغة خلافًا للزجاجي، فإن نكر أو كسر أو صغر أو أضيف أو قارن الألف واللام أعرب باتفاق، وربما بنى المقارن لهما.**

ش: إذا قصد بأمس اليوم الذى وليه اليوم الذى أنت فيه بناه الحجازيون فى موضع الرفع والنصب والجر على الكسر، لتضمنه معنى الألف واللام، ولشبهه بضمير الغائب فى التعريف بغير أداة ظاهرة، وكون حضور مسمّاه مانعا من إطلاق لفظه عليه ولشبهه بغاق وحَوْبِ فى الانفراد بمادة مع التوافق فى الوزن، كذا. ووافق فيه الحجازيين أكثر التميميين فى موضعَىِ النصب والجر، ويختلفون فى موضع الرفع. ومن لغة الحجازيين قول الشاعر [من الكامل][(١)]:

اليومَ أعلمُ ما يَجىء بـه ومضَى بفصْل قضائِه أمسِ

ومن لغة بنى تميم قول الآخر [من الخفيف][(٢)]:

اعتصِمْ بالرجاءِ إنْ عَنَّ يَأسٌ وتناسَ الذى تضمَّنَ أمسُ

ومن بنى تميم من يُسوّى المجرور والمنصوب بالمرفوع فى الإعراب ومنع الصرف،

---

(١) البيت لأسقف نجران فى الحيوان (٣/٨٨)، سمط اللآلى (ص٤٨٦)، لسان العرب (٦/٩ - أمس)، المقاصد النحوية (٤/٣٧٣)، وله أو لتبع بن الأقرن فى شرح التصريح (٢/٢٢٦)، وبلا نسبة فى أوضح المسالك (٤/١٣٤)، الدرر (٣/١٠٦)، شرح شذور الذهب (ص١٢٦، ١٢٧)، شرح قطر الندى (ص١٠٣)، همع الهوامع (١/٢٠٩).

(٢) البيت بلا نسبة فى أوضح المسالك (٤/١٣٣)، الدرر (٣/١٠٧)، شرح الأشمونى (٢/٥٣٧)، شرح التصريح (٢/٢٢٦)، المقاصد النحوية (٤/٣٧٢)، همع الهوامع (١/٢٠٩).

وعليه قول الراجز [من الرجز][(١)]:

لقـد رأيـتُ عجَبـا مـذ أمـسا عجائِـزا مثـلَ السعالِـى خمْسـا

وزعم أبو القاسم الزجاجى أن من العرب من يبنى أمس على الفتح واستشهد بهذا الرجز، ومدّعاه غير صحيح، لامتناع الفتح فى موضع الرفع. ولأن سيبويه استشهد بالرجز على أن الفتحة فى «مذ أمْسَ» فتحة إعراب، وأبو القاسم لم يأخذ البيت من غير كتاب سيبويه، فقد غلط فيما ذهب إليه واستحق ألاّ يُعوَّل عليه.

وإذا نكر أمس أو أضيف أو قارن الألف واللام أعرب بلا خلاف، لزوال سبب البناء، أعنى تضمّن معنى حرف التعريف وشبه الضمير من الوجه المذكور. ومن العرب من يستصحب البناء مع مقارنة الألف واللام كقول الشاعر [من الطويل][(٢)]:

وإنّى وقفتُ اليومَ والأمسِ قبْله ببابك حتى كادت الشمسُ تَغْرُبُ

فكسر السين وهو فى موضع نصب، والوجه فيه أن يكون زاد الألف واللام بغير تعريف واستصحب معنى المعرفة واستدام البناء، أو تكون هى المعرفة وقد زال البناء لزوال التضمن ومشابهة ضمير الغائب فتكون الكسرة كسرة إعراب على تقدير باء حذفت كما حذفت مِن وبقى عملها فى رواية من روى [من الوافر][(٣)]:

---

(١) الرجز لغيلان بن حريث الربعى فى شرح شواهد الإيضاح (ص٥٩٨)، الكتاب (٤٤٥/٣)، التنبيه والإيضاح (٢٥٦/٢)، وبلا نسبة فى الخصائص (٦٢/٢)، الدرر (٢٤٣/٦)، المحتسب (٩٤/١، ٣٠٠)، همع الهوامع (١٥٧/٢)، جمهرة اللغة (ص٨٤١، ٨٦٣).

(٢) البيت لنصيب فى ديوانه (ص٩)، الأغانى (٤٥/٩)، لسان العرب (٤٢/١٣ - أين، ٨/٦ - أمس)، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر (٢٠٤/١)، الإنصاف (ص٣٢٠)، الدرر (١٠٩/٣)، الخصائص (٣٩٤/١، ٥٧/٣)، شرح شذور الذهب (ص١٣١)، الصاحبى فى فقه اللغة (ص١٤٣)، لسان العرب (٥٦٥/١٢ - لوم)، المحتسب (١٩٠/٢)، همع الهوامع (٢٠٩/١).

(٣) صدر بيت وعجزه:

يـدُلُّ علـى مُـحصَّلَةٍ تبيـتُ

والبيت لعمرو بن قعاس المرادى فى خزانة الأدب (٥١/٣)، الطرائف الأدبية (ص٧٣)، شرح شواهد المغنى (ص٢١٤، ٢١٥)، وبلا نسبة فى الأزهية (ص١٦٤)، إصلاح المنطق (ص٤٣١)، أمالى ابن الحاجب (ص١٦٧، ٤١٢)، تخليص الشواهد (ص٤١٥)، تذكرة النحاة (ص٤٣)، الجنى=

ألا رجـــلٍ جَـــزاهُ الله خيْـــــرا

وكما حذفت إلى وبقى عمَلها فى قول الآخر [من الطويل][1]:

إذا قيـــل أىُّ النـاسِ شرٌّ عصابـة أشـارتْ كُلَيبٍ بالأكُـفّ الأصابعُ

* * *

## فصل

**ص: الصالح للظرفية القياسية من أسماء الأمكنـة مـا دَلَّ علـى مقـدار أو مسـمّى إضافيّ محض أو جارٍ باطراد مجرى ما هو كذلك. فإن جيء بغير ذلك لظرفية لازمـت غالبا لفظ فى، أو ما فى معناها ما لم يكن كمقعد فى الاشتقاق من اسـم الواقـع فيـه فيلحق بالظرف قياسا إن عمل فيه أصله أو مشارك له فـى الفرعيـة، وسـماعا إن دلّ على قرب أو بعد نحو: هو منّى منزلة الشغاف، ومناط الثريا.**

**ش:** قد تقدم الإعلام بأن المسمى ظرفا فى النحو هو ما اسـتغنى فيـه بمعنـى فـى عـن لفظها استغناء مطردا من اسم زمان أو مكان، وأن ذلك واقع مـن أسـماء الزمـان كلهـا مختصها ومبهمها. فلما استوفيت الكلام على أسماء الأزمنة أخذت فـى أسـماء الأمكنـة وبيان ما يصلح منها للظرفية القياسية وما لا يصلح، فبينت أن الصالح لها أربعة أنواع:

**أحدها:** ما دل على مقدار كميل وفرسخ وبريد.

**والثانى:** ما دل على مسمّى إضافىّ محض، أى على مسمّى لا تعرفـه حقيقـة بنفسـه، بل بما يضاف إليه كمكان وناحية وأمام ووراء وكجنابَتِىْ فى قول العرب: همـا خطّـان جنابَتَىْ أنفهـا. يعنـون خطـين اكتنـاف أنـف الظبيـة، وكجنبَـى فـى قـول الشـاعر [مـن

---

=الدانى (ص٣٨٢)، جواهـر الأدب (ص٣٣٧)، خزانـة الأدب (٨٩/٤، ١٨٣، ١٩٥، ٢٦٨، ١٩٣/١١)، رصـف المبـانى (ص٧٩)، شـرح الأشـمونى (١٥٤/١)، شـرح شـواهد المغنـى (ص٦٤١)، شـرح عمـدة الحـافظ (ص٣١٧)، شـرح المفصـل (١٠١/٢)، الكتـاب (٣٠٨/٢)، مغنى اللبيب (ص٦٩، ٢٥٥، ٦٠٠)، المقـاصد النحويـة (٣٦٦/٢، ٣٥٢/٣)، نـوادر أبـى زيـد (ص٥٦).

(١) تقدم الاستشهاد به.

البسيط][1]:

نحـنُ الفـوارسُ يومَ الحنْو ضاحيـة  جَنْبَـىْ فُطَيْمَـةَ لا مِيـلٌ ولا عُـزُلُ

وكأقطـار فـى قولهـم: قومـك أقطـارَ البـلاد، وكمُسالَيْه فـى قـول الشـاعر [مـن الطويل][2]:

إذا مـا نَعَشْنـاه علـى الرَّحْل يَنثنى  مُساليـه عنـه مـن وراء ومقدمِ

قال سيبويه: مسالاه: عطفاه، فصار كجنبَى فُطيمة.

**والثالث:** ما جرى باطراد مجرى ما هو كذلك، وذلـك صفـة المكـان الغالبـة نحوهـم قريبا منك، وشرقِيَّ المسْجِد، قال الشاعر [من البسيط][3]:

هَبَّـتْ جَنوبـا فذِكْرَى ما ذكرتُكم  عنـد الصفـاةِ التـى شَرْقِيَّ حوْرانا

ومن الجارى مجرى ما هو كذلك مصادر قامت مقام مكان مضاف إليها تقديـرًا نحـو قولهم هو قرب الدار ووزنَ الجبل. أى مكان مسامته. والمـراد هنـا بـالاطراد ألاَّ تختـصّ ظرفيّته بعامل ما، كاختصاص ظرفية المشتق من اسم الواقع فيه.

**الرابع:** ما دل على محـلّ الحَـدث المشـتقّ هـو مـن اسـمه كمَقْعَـد ومَرْقَـد ومصلّـى ومعتكف، ولا يعمل فى هذا النوع إلاَّ أصله كقولك قُعودى مَقْعَدَ زيد، أو مشـارك لـه فى الفرعية كقولك قعدت مقعد زيد، فلو قلت اعتكفت مقعد زيد أو قعدت معتكفـك لم يَجُز، لأن العامل ليس أصلا للمذكور كقعود بالنسبة إلى مقعَد، ولا مشاركا لـه فـى الفرعية كاعتكفت بالنسبة إلى معتكَف. ولذلك عُدّ من الشـواذّ هـو منـى مقعـدَ القابلـة

---

(١) البيت للأعشى فى ديوانه (ص١١٣)، الاشتقاق (ص٣٤)، خزانة الأدب (٣٩٨/٨)، الدرر (٨٥/٣)، شرح أبيات سيبويه (١٤٩/١)، الكتاب (٤٠٦/١)، لسان العرب (٢٠٦/١٤ - حنا، ٦٣٨/١١ - صيل)، وبلا نسبة فى همع الهوامع (١٩٩/١).

(٢) البيت لأبى حية النميرى فى ديوانه (ص٧٨)، الأزمنة والأمكنة (٣٠٧/١)، الأشباه والنظائر (١٩٩/٨)، الكتاب (٤١٢/١)، لسان العرب (٣٥١/١١ - سيل)، وبلا نسبة فى مجالس ثعلب (٩٢/١).

(٣) البيت لجرير فى ديوانه (ص١٦٥)، شرح أبيات سيبويه (٩٣/١)، شرح شواهد المغنى (٧١٣/٢)، الكتاب (٢٢٢/١، ٤٠٤).

ومقعد الإزار ومناط الثريّا ونحو ذلك، لأن العامل ليس أصلا للفعل ولا شريكا له فى الرجوع إلى أصل واحد.

وأما الأول والثانى والثالث فظرفيتها غير مقيدة بعامل دون عامل، فيقال سرت ميلا، وعدوت فرسخا، وسرت بريدا، وجلست يمين الكعبة، وأمام زيد، وعند خالد، ومع محمد، وتلقاء بِشر ونحو ذلك. ومن العلماء من حكم باطراد ما دل على بعد أو قُرْب من نحو هو منّى منزلة الشغاف، ونحو قول الشاعر [من الطويل][(١)]:

وإنّ بَنى حَرْب كما قد عَلمتُم  مناطَ الثُريّا قد تعلّتْ نجومُها

على تقدير مكان موصوف بمثل مضاف إلى شغاف ومناط، ثم فُعل به ما فُعل بضربته ضَرْبَ الأمير اللصَّ، من حذف الموصوف وصفته وإقامة الثالث مقامهما، وهذا تقدير لائق، ولكن القياس على نوعه لا يتّجه لقلّة نظائره، ومغايرة لفظ باقيه للفظ محذوفه، بخلاف ضربته ضرب الأمير اللص، فإن نظائره كثيرة ولفظ باقيه مماثل للفظ محذوفه.

ولكنّ هذا النوع مقصُور على السماع قال سيبويه: «وليس يجوز هذا فى كل شىء، لو قلت هو منّى مجلسك ومتّكأ ومَربط الفرس لم يجز» وإلى المسموع من هذا النوع أشرت بقولى: «وسماعا إن دلّ على قُرْب أو بُعْد نحو هو منّى بمنزلة الشغاف». وقيدت الإضافى بمحض احترازا من الإضافى الذى يدلّ بنفسه على معنى لا يصلح لكل مكان نحو جَوْف وباطِن وظاهر وداخل وخارج، فإن هذه وما أشبهها من أسماء المكان المختصة إذا قصد بشىء منها معنى الظرفية لازَمتْ لفظ فى أو مافى معناها، إلاّ أنْ يرد شىء بخلاف ذلك فيُحفظ كقوله تعالى: ﴿**لأقعدن لهم صراطك المستقيم**﴾ [الأعراف: ١٦]، و﴿**اقعدوا لهم كل مرصد**﴾ [التوبة: ٥]، وكقول العرب: «رجَع فلانٌ أدراجَه» أى فى الطريق الذى جاء فيه. وهم دَرَج السُيُول أى فى حجارتها. قال الشاعر فى المعنى الأول [من البسيط]:

لّما دعا الدَّعْوةَ الأُولى فأسْمَعنى  أخذتُ بُرْدَىَّ واسْتَمررْتُ أدراجِى

---

(١) البيت لعبد الرحمن بن حسان فى ديوانه (ص٥٢)، شرح أبيات سيبويه (١/٣٠٦)، وللأحوص فى ديوانه (ص١٩١)، الكتاب (١/٤١٣)، وبلا نسبة فى المقتضب (٤/٤٤٣).

وقال فى المعنى الثانى [من الوافر][(١)]:

أنَصْـب للمنيّـــة تَعْتَـــريهم رجالِـى أم هـمُ دَرَجَ السُّيُـــولِ

فهذا مما حفظ فى الاختيار ولا يقاس عليه. وأما قوله [من الكامل][(٢)]:

لـدْنٌ بهـزّ الكـفِّ يَعْسِـلُ مَتْنُـهُ فيـه كمـا عَسَـل الطريـقَ الثَّعْلَـبُ

وقوله [من الكامل][(٣)]:

فلأَيْغِيَنَّكُـم قَنًـــا وعُوارِضـــا ولأُقْبِلَـنَّ الخيـلَ لابَـةَ ضَرْغَـدِ

وقوله [من الخفيف]:

قِلْـنَ عُسْفَـانَ ثم رُحْـن سِرَاعًـا

وقنا وعوارض وعسفان أمكنة مخصوصة.

وزعم قوم أن الطريق من الظروف القياسية، لأن لفظه صادِق على كل مكـان، فـإن كل مكان صالح أن يجعل طريقا، ولذلك عبر عن القفر الذى يعسل فيه الثعلب بطريـق.

---

(١) البيت لابن هرمة فى ديوانه (ص١٨١)، الأزمنة والأمكنة (٣٠٧/١)، خزانـة الأدب (٤٢٤/١)، شـرح أبيـات سـيبويه (٢٨٤/١)، الكتـاب (٤١٥/١، ٤١٦)، وبـلا نسـبة فـى لسـان العـرب (٢٦٧/٢ - درج).

(٢) البيت لساعدة بن جؤية الهذلى فى تخليـص الشـواهد (ص٥٠٣)، خزانـة الأدب (٨٣/٣، ٨٦)، الدرر (٨٦/٣)، شرح أشعار الهذليين (ص١١٢٠)، شرح التصريـح (٣١٢/١)، شـرح شـواهد الإيضاح (ص١٥٥)، شرح شواهد المغنى (ص٨٨٥)، الكتـاب (٣٦/١، ٢١٤)، لسـان العـرب (٤٢٨/٧ - وسط، ٤٤٦/١١ - عسل)، المقاصد النحوية (٥٤٤/٢)، نوادر أبى زيد (ص١٥)، وبلا نسبة فى أسرار العربية (ص١٨٠)، أوضـح المسـالك (١٧٩/٢)، جمهـرة اللغـة (ص٨٤٢)، الخصـائص (٣١٩/٣)، شـرح الأشـمونى (١٩٧/١)، مغنـى اللبيـب (ص١١)، همـع الهوامـع (٢٠٠/١).

(٣) البيت لعامر بن الطفيل فى ديوانه (ص٥٥)، التنبيه والإيضاح (٣٣/٢)، تـاج العـروس (٣١١/٨ - ضرغد)، لسان العرب (٢٦٤/٣ - ضرغـد، ١٨٤/٧ - عـرض، ٥٤٠/١١ - قبـل)، معجـم البلدان (٤٥٦/٣)، خزانـة الأدب (٧٤/٣، ٧٦، ٧٨، ٧٩)، شـرح أبيـات سـيبويه (٢٤٦/١)، شـرح شـواهد الإيضـاح (ص٧٤)، الكتـاب (١٦٣/١، ٢١٤)، وبـلا نسـبة فـى أسـرار العربيـة (ص١٨٠)، المخصص (١٦٣/١٥، ٤٧/١٧).

وهذا الاعتبار فاسد، لأن الطريق اسم لمكان مرور وذهاب، ولا يطلق على المكان طريق لمجرد صلاحيته أن يكون طريقا، كما لا يطلق عليه بيت لمجرد صلاحيته أن يكون بيتا، فالطريق إذن مكان مختص، كما أن البيت مختص. وممن قال إن الطريق حقيق بالظرفية القياسية ابن الطراوة، وزعم أنه يقال ذهبت طريقى، ومُرُّوا طرقاتكم، وقال أبو على الشلوبين والردُّ عليه تكذيبه.

**قلت:** ويناسب قول ابن الطراوة فى الطريق حكاية السيرافى عن بعض النحويين أنه قال: إنما قالت العرب ذهبت الشام، لأن الشام بمعنى اليسار، فإنه يقال شامه إذا قابل يساره. وأجاز هذا القائل أن يقال ذهبت اليمن، لأن اليمن بمعنى اليمين. ولم يُجز أن يقال فى عُمَان ومكة، لأنه ليس فيهما ذلك المعنى. ويلزم هذا أن يجيز ذلك فى العالية، لأن فيها معنى فوق. هذا معنى قول السيرافى.

**قلت:** ولو كان قولهم ذهبت الشام لكونه بمعنى يسار لكان غير ذهبت أولى بذلك من ذهبت، فكان يقال: أقمت الشام كما يقال أقمت يسار الكعبة، ففى عدم معاملة غير ذهبت بهذه المعاملة دلالة على أن باعثهم على ذلك إنما هو كثرة الاستعمال، ولذلك شبهه سيبويه بدخلت البيت، وقال الفراء: العرب تعدّى ذهب وانطلق إلى جميع البلدان فيقال: ذهبت الكوفة، وانطلقت الغَوْرَ، فعلى قول الفراء لا يختص ذهب بنصب الشام بل ينصب به كل بلد، وكذا انطلق، ولا علّة لذلك إلا كثرة الاستعمال كما فعل بدخل مع جميع الأمكنة المختصة، وفى فعل هذا بانطلق دلالة واضحة على أن الأصل فى هذه الأفعال الثلاثة التعدى بحرف جر، إذ لا يوجد الفعل متعديا بنفسه.

* * *

## فصل

**ص: من الظروف المكانية كثير التصرف كمكان لا بمعنى بدل، ويمين وشمال وذات اليمين وذات الشمال. ومتوسّط التصرّف كغيْر فوق وتحت من أسماء الجهات وبَيْن مجرّدا.**

**ونادر التصرف كحيث ووسْط ودُونَ لا بمعنى ردىء. وعادم التصرف كفوق وتحت وعند ولدُن ومع وبَيْنَ بَيْنَ دون إضافة، وحوال وحول وحوالَى وحولىّ**

وأحوال وهُنَا وأخواته. وبَدَل لا بمعنى بديل وما رادفه من مكان.

فحيث مبنية على الضم وقد تفتح أو تكسر، وقد تخلف ياءها واو، وإعرابها لغة فقعسية، وندرت إضافتها إلى مفرد، وعدم إضافتها لفظًا أندر. وقد يراد بها الحين عند الأخفش.

وعند للحضور أو القرب حسًا أو معنى، وربما فتحت عينها أو ضمت. ولدن لأول غاية زمان أو مكان، قلّما تعدم من. وقد يقال لدُنْ ولَدَن ولدنُ ولدْنِ ولُدْ ولَدْ ولدًا ولُدُن. وإعراب اللغة الأولى لغة قيسية، وتجبر المنقوصة مضافة إلى مضمر ويجبر ما يليها بالإضافة لفظًا إن كان مفردا، وتقديرًا إن كان جملة. وإن كان «غدوة» نصب أيضًا، وقد يُرفع، وليست لدى بمعناها بل بمعنى عند على الأصح: وتعاملَ ألفها معاملة ألف إلى وعلى فتسلم مع الظاهر وتقلب ياء مع المضمر غالبا. و«مع» للصحبة اللائقة بالمذكور وتسكينها قبل حركة وكسرها قبل سكون لغة رَبَعيّة، واسميتها حينئذ باقية على الأصح.

وتفرد فتساوى جميعا معنى وتبنى لفظًا وفاقًا ليونس والأخفش، وغير حاليتها حينئذ قليل.

ش: كما انقسم ظرف الزمان إلى متصرف وغير متصرف انقسم ظرف المكان إليهما، فمن المتصرف ما كثر وقوعه ظرفا وغير ظرف كمكان. فإنك تقول إذا نويت ظرفيته اجلس مكانك. وتقول إذا لم تنو ظرفيته مكانك لائق بك. ومثل «مكان» فى التصرف بكثرة «يمين وشمال وذات اليمين وذات الشمال» يقال فى الظرفية: جلست يمينه وشماله وذهبت به ذات اليمين وذات الشمال، قال الله تعالى: ﴿**وترى الشمس إذا طلعت تزاور عن كهفهم ذات اليمين وإذا غربت تقرضهم ذات الشمال**﴾ [الكهف: ١٧]، ويقال فى المجرد من الظرفية يمين الطريق أسهل وشماله أقرب، ودارُك ذات اليمين ومنازلهم ذات الشمال، قال الله تعالى: ﴿**عن اليمين وعن الشمال قعيد**﴾ [ق: ١٧].

ومن المتصرف ما يكثر مجرده دون كثرة ظرفيته كأمام وقدام ووراء وخلف وأسفل، وهو المعنى بقولى: «متوسط التصرف» أى متوسط بين الكثرة والقلة، يقال فى الظرفية

كُنْ أمامَهم وقُدّامهم لا وراءَهم ولا خلْفَهم ولا أسفلَ منهم. ويقال فى التجرد من الظرفية: أمامهم آمَنُ من ورائِهم، ويقال: هم خَلْفٌ وأنت قُدّامٌ. وقال الشاعر [من الكامل][(١)]:

فغَدَتْ كِلاَ الفَرجَين تحسِبُ أنه مولَى المخافةِ خلْفُها وأمامُها

وقرأ بعض القّراء ﴿**والركب أسفلُ منكم**﴾ [الأنفال: ٤٢]، بالرفع. ويساوى أماما وما ذكره بعده «بَيْن» يقال فى الظرفية: جلست بين زيد وعمرو، قال الله تعالى: ﴿**ليحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه**﴾ [البقرة: ٢١٣]، و﴿**وأن احكم بينهم بما أنزل الله**﴾ [المائدة: ٤٩]، و﴿**جعل بينكم مودة ورحمة**﴾ [الروم: ٢١]، و﴿**ياليت بينى وبينك بعد المشرقين**﴾ [الزخرف: ٣٨].

ويقال فى التجرد من الظرفية: هو بعيدُ بيْنِ المنكبين نقىّ بين الحاجبين. ومنه قول الشاعر [من الطويل][(٢)]:

يُديرونَنى عن سالِم وأُديرُهم وجِلْدَةُ بيْن العين والأنف سالمُ

ومنه قوله تعالى: ﴿**هذا فراق بينى وبينك**﴾ [الكهف: ٧٨]، وقوله تعالى: ﴿**لقد تقطع بينكم**﴾ [الأنعام: ٩٤]، فى قراءة غير نافع وحفص والكسائى، ومنه قوله تعالى: ﴿**إنما اتخذتم من دون الله أوثانا مودةَ بينِكم**﴾ [العنكبوت: ٢٥]، و﴿**مودة بينكم**﴾، قرأ الأولى أبو عمرو، وابن كثير، والكسائى، وقرأ الثانية حمزة، وحفص، وقرأ نافع، وابن عامر، وأبو بكر: ﴿**مودةً بينَكم**﴾.

ومن تجرد بين عن الظرفية قول الشاعر [من الكامل]:

---

(١) البيت للبيد بن ربيعة فى ديوانه (ص٣١١)، إصلاح المنطق (ص٧٧)، الدرر (١١٧/٣)، شرح شواهد الإيضاح (ص١٧٠)، شرح المفصل (١٢٩/٢)، الكتاب (٤٠٧/١)، لسان العرب (٢٦/١٢ - أمم، ٢٢٨/١٥ - كلا، ٤١٠ - ولي)، المقتضب (٣٤١/٤)، كتاب العين (٤٢٩/٨)، وبلا نسبة في جهرة اللغة (ص٥٦٣)، شرح شذور الذهب (ص٢٠٩).

(٢) البيت لعبد الله بن عمر فى لسان العرب (٣٤٣/٥ - حوز، ٢٩٩/١٢ - سلم)، تاج العروس (٣٣٨/١١ - دور، ١٢٢/١٥ - حوز)، أساس البلاغة (دور)، وبلا نسبة فى لسان العرب (٢٩٩/٤ - دور)، مقاييس اللغة (٤٦٠/٢)، مجمل اللغة (٤٣٧/٢).

لـم يَتْـرك النبـل المخالـف بينهـا أخًـا لأخ يُرْجَـى ومأثـورة الهِنْـد

بينها فى موضع رفع بإسناد المخالف إليه، إلا أنه بنى لإضافته إلى مبنىّ مع إبهامه.

وقد يكون بين ظرف زمـان كمـا يكـون ظـرف مكـان، فمـن ذلـك حديـث سـاعة الجمعة: «وهى ما بين خروج الإمام وانقضاء الصلاة».

ومن الظروف المكانية ما يندر تجرده من الظرفية، فمن ذلك «حَيْثُ» فكونه ظرفا هـو الشائع كقوله تعالى: ﴿**وامضوا حيث تؤمرون**﴾ [الحجر: ٦٥].

وكونه مجردا عن الظرفية قول زهير [من الطويل](١):

فشَـدَّ ولم يَنْظُـر بُيُوتـا كثـيرةً لدَى حيثُ ألقتْ رحلها أمُّ قَشْعَمِ

وكقول الآخر [من الخفيف](٢):

إنَّ حَيْـثُ استَقـلَّ مَـن أنتَ راعيـ ـهِ حِمًـى فيـه عِـزَّةٌ وأمـانُ

وهو مبنى على الضم فى أكثر الكلام، وقد يفتح، وقـد يكسـر، وقـد يقـال حـوث، وسبب بنائه لزوم اقترانه إلى جملة يضاف إليها، وندرت إضافتها إلى مفرد كقول الراجـز [من الرجز](٣):

أمـا تَـرى حَيْـثُ سُهَيْـلٍ طالِعـا

وكقول الآخر [من الطويل](٤):

ونَطْعُنهم تحتَ الحُبَـا بَعْـدَ ضرْبِهم ببيض المواضِى حيـثُ لىّ العمائِـمِ

---

(١) البيت لزهير بـن أبـى سـلمى فـى ديوانـه (ص٢٢)، خزانـة الأدب (١٥/٣، ٨/٧، ١٧)، الـدرر (١٢٧/٣)، شـرح شـواهد المغنـى (٣٨٤/١)، وبـلا نسـبة فـى مغنـى اللبيـب (١٣١/١)، همـع الهوامع (٢١٢/١).

(٢) البيت بلا نسبة فى الدرر (١٢٩/٣)، مغنى اللبيب (١٣٢/١)، همع الهوامع (٢١٢/١).

(٣) الرجز بلا نسبة فى لسان العرب (١٤٠/٢ - حيث)، تاج العروس (٢٣٠/٥ - حيث)، تهذيب اللغة (٢١١/٥).

(٤) البيت للفـرزدق فـى شـرح شـواهد المغنـى (٣٨٩/١)، المقـاصد النحويـة (٣٨٧/٣) وليـس فـى ديوانـه، وبـلا نسـبة فـى أوضـح المسـالك (١٢٥/٣)، الـدرر (١٢٣/٣)، شـرح الأشـمونى (٣١٤/٢)، شرح التصريح (٣٩/٢)، شرح المفصـل (٩٢/٤)، مغنـى اللبيـب (١٣٢/١)، همـع الهوامع (٢١٢/١).

وأندر من إضافته إلى مفرد إضافته إلى جملة مقدّرة، كقول الشاعر [من الطويل][(١)]:

إذا رَيْدةٌ من حيثُ ما نفحَتْ له أتاه بريّاها خليلٌ يُواصلُهْ

أراد إذا ريدة نفحت من حيث ما هبّتْ له أتاه بريّاها خليل، فحذف هبتْ للعلم به وجعل ما عوضا كما جعل التنوين فى حينئذ عوضا.

وروى إعراب حيث عن فقعس فيقولون جلست حيثَ كنت وجئت من حيثِ جئت. وأجاز الأخفش استعمالها بمعنى حين، وحمل على ذلك قول الشاعر [من المديد][(٢)]:

لِلفتى عقلٌ يعيشُ به حيثُ تهْدِى ساقَه قَدَمُهْ

ولا حجة فية لإمكان إرادة المكان.

ومثل حيث فى ندور التجرد عن الظرفية وسْط بالسكون كقولك جلست وسْط القوم. فهذا كثير، أعنى وقوعه ظرفا. وأما تجرده عن الظرفية فقليل لا يكاد يُعرَف، ومنه قول الشاعر يصف سحابا [من الخفيف][(٣)]:

وَسْطُه كاليَراع أو سُرُج المَجْـ ـدَلِ طوْرًا يَخْبو وطورًا يُنيرُ

فوسطه مبتدأ خبره كاليراع، ويروى بالنصب على الظرفية ويحكم بأن وسْطه خبر مقدم، والكاف اسم فى موضع رفع بالابتداء.

ومثل حيث فى ندور التجرد عن الظرفية «دُونَ» نحو قولك جلست دُونَ موضع كذا، وزيدٌ دُونَ عمرو قدْرا.

---

(١) البيت لأبى حية النميرى فى ديوانه (ص٧٢)، خزانة الأدب (٥٥٤/٦)، شرح شواهد المغنى (٣٩٠/١)، المقاصد النحوية (٣٨٦/٣)، وبلا نسبة فى الدرر (١٢٥/٣)، مغنى اللبيب (١٣٢/١)، همع الهوامع (٢١٢/١).

(٢) البيت لطرفة بن العبد فى ديوانه (ص١٨٦)، خزانة الأدب (١٩/٧)، الدرر (١٢٥/٣)، سمط اللآلى (ص٣١٩)، لسان العرب (١٦٨/١٠ - سوق)، وبلا نسبة فى شرح المفصل (٩٢/٤)، مجالس ثعلب (ص٢٣٨).

(٣) البيت لعدى بن زيد فى ديوانه (ص٨٥)، لسان العرب (٤٢٩/٧ - وسط)، الدرر (٨٨/٣)، وبلا نسبة فى همع الهوامع (٢٠١/١).

قال سيبويه: وأما دونك، فإنه لا يرفع أبدا، وإن قلت هو دُونكَ فى الشرف، لأن هذا إنما هو مثل يعنى أنه حين أريد به الانحطاط من علو الشرف تلازمه الظرفية، لأن استعماله بذلك المعنى مثل استعماله فى المكان الأدنى، وقد جاء والمقصود به المكان خاليا عن الظرفية، وذلك نادر كقول الشاعر [من الطويل][(١)]:

ألمْ تَريا أنى حَميتُ حَقِيقتى وباشرْتُ حَدَّ الموتِ والموتُ دونُها

بالرفع.

وظاهر كلام الأخفش يقتضى اطراد ذلك، فإنه حَكَم بأن «دُونَ» من قوله تعالى: ﴿**ومنا دون ذلك**﴾ [الجن: ١١] مبتدأ، ولكنه بُنى لإضافته إلى مبنىّ، وغيره جعل التقدير: ومنا ما دون ذلكَ، وقول الأخفش أولى بالصواب.

وحكى سيبويه أنه يقال هذا ثوب دونٌ إذا كان رديئا. فمن هذا احترزت بقولى «ودون لا بمعنى ردىء».

ومن الظروف العادمة التصرف فوق وتحت، نص على ذلك الأخفش، فقال: اعلم أن العرب تقول فوقَك رأسُك، فينصبون الفَوْق، لأنهم لم يستعملوه إلا ظرفا. ثم قال: وتقول تَحْتَك رِجْلاك لا يختلفون فى نصب التَّحْت. هذا نصه. وقد جاء جر فوق بعلى فى قول أبى صخر الهذلى [من الطويل][(٢)]:

فأقْسمُ بالله الذى اهتزَّ عرشُه على فَوقِ سَبْع لا أعلمه بُطْلا

وهذا نادر.

ومن الظروف العادمة التصرف «عند» ولا تستعمل إلا مضافة، ولا يفارقها النصب على الظرفية إلا مجرورا بمن، وهى لبيان كون مظروفها حاضرًا حِسّا أو معنى، وقد اجتمع الحضور الحسّى والمعنوى فى قوله تعالى: ﴿**قال الذى عنده علم من الكتاب أنا**

---

(١) البيت لموسى بن جابر فى الدرر (٣/١٣٠)، شرح ديوان الحماسة للمرزوقى (ص٣٧١)، وبلا نسبة فى شرح التصريح (١/٢٩٠)، شرح شذور الذهب (ص١٠٦)، همع الهوامع (١/٢١٣).

(٢) البيت لأبى صخر الهذلى فى الدرر (٣/١١٦)، شرح أشعار الهذليين (٣/٩٥٩)، وبلا نسبة فى همع الهوامع (١/٢١٠).

**آتيك به قبل أن يرتد إليك طرفك فلما رآه مستقرا عنده قال هذا من فضل ربى**﴾ [النمل: ٤٠]، ومثال القرب الحسّى: ﴿**ولقد رآه نزلة أخرى عند سدرة المنتهى عندها جنة المأوى**﴾ [النجم: ١٣ - ١٥]، ومثال القرب المعنوى: ﴿**وإنهم عندنا لمن المصطفين الأخيار**﴾ [ص: ٤٧]، و﴿**رب ابن لى عندك بيتا فى الجنة**﴾ [التحريم: ١١]، ومن القرب المعنوى قول الرجل عندى مائة، يريد أنه مالكها وإن كان موضعها بعيدا ومنه قوله تعالى: ﴿**ما عندكم ينفد**﴾ [النحل: ٩٦]، وقد يكون مظروفها معنى، فيراد بها الزمان كقوله ﷺ: «إنما الصبر عند الصَّدمَةِ الأولى»، وكسر عينها هو المشهور، ومن العرب من يفتحها، ومنهم مَن يضمّها.

ويُرادِفها «لدَى» فى قول سيبويه، وهو الصحيح لا قول مَن زعم أنها بمعنى لَدن لأن لدُنْ مخصوصة بما هو مبتدأ غاية، بخلاف لدَى فإنها يراد بها ما يراد بعند كقوله تعالى: ﴿**وما كنت لديهم إذ يلقون أقلامهم أيهم يكفل مريم وما كنت لديهم إذ يختصمون**﴾ [آل عمران: ٤٤]، فهذا موضع صالح لعند وللدى وغير صالح للدن، ولدُنْ لا تَصلح من مواضعها إلا فيما هو مبتدأ غاية. ولذلك اجتمعت عند ولدُن فى قوله تعالى: ﴿**آتيناه رحمة من عندنا وعلمناه من لدنا علما**﴾ [الكهف: ٦٥].

وبنيت «لدُن» فى أكثر اللغات لشبهها بالحروف فى لزوم استعمال واحد، وامتناع الإخبار بها. وعنها بخلاف عند ولدى، فإنهما لا يلزمان استعمالا واحدا، فإنهما يكونان لابتداء الغاية ولغير ذلك، ويستعملان فضلة وعمدة، فاستعمالهما فضلة كثير، واستعمالهما عُمْدة كقوله تعالى: ﴿**وعنده مفاتح الغيب**﴾ [الأنعام: ٥٩]، و﴿**عنده علم الساعة**﴾ [لقمان: ٣٤]، و﴿**ولدينا كتاب ينطق بالحق**﴾ [المؤمنون: ٦٢]، و﴿**ولدينا مزيد**﴾ [ق: ٣٥].

ولكون موضع لدُن صالحا لعِنْد شبّهتها قيسُ بها فأعربتها، وبلغتهم قراءة أبى بكر عن عاصم: ﴿**لِيُنْذرَ بأسا شديدا من لدنْه**﴾ [الكهف: ٢]، إلا أنه سَكّن النون وأشمّها ضما «من لدُنه» ويقال فى النصب على هذه اللغة لَدْنَه ولَدُنَهْ، ويمكن أن يكون من هذه اللغة قول الراجز [من الرجز][1]:

---

(١) الرجز لرجل من طيىء فى المقاصد النحوية (٤٢٩/٣)، وبلا نسبة فى لسان العرب (٢٤٥/٧ - نهض)، الخصائص (٢٣٥/٢)، الدرر (١٣٦/٣، ٢٢٨/٦)، شرح الأشمونى (٣١٨/٢).

تنتهـضُ الرعـدةُ فـى ظُهَيْـرى  مـن لـدُنِ الظُّهـر إلـى العصَيْـر

قال أبو الفتح ابن جنى: استعمال لدن دون «من» قليل. **قلت**: ولذلك لـم تَحْـلُ فـى القرآن من «مِن» وإلى ذلك أشرت بقولى: «وقلّما تَعْدم مِن».

وفيها على غير اللغة القيسية تسع لغات: سكون النون مـع ضـم الـدال أو فتحهـا أو كسرها، وكسر النون مع سكون الدال وفتح اللام أو ضمها، وفتـح النـون مـع سـكون الدال وضم اللام، وحذف النون مع سكون الدال وفتح اللام أو ضمها، وحـذف النـون مع ضم الدال وفتح اللام.

قال سيبويه: «وأما لدُ فهى لدُنْ محذوفة النون كما حذفوا من يكن، ألا ترى أنـك إذا أضفته إلى مضمر رددته إلى أصله، تقول مِن لدُنه ومن لدُنى». وإلى هذا أشـرت بقـولى: «وتجبر المنقوصة مضافة إلى مضمر»، ثم بينت أنها تلازم الإضافة فتجر ما يليهـا لفظًـا إن كان مفردا أو تقديرًا إن كان جملة كقول الشاعر [من الطويل][(١)]:

صَرِيـعُ غَـوانٍ راقَهُـنَّ ورُقْنَـه  لَدُنْ شَبَّ حتى شابَ سُودُ الذوائب

وإن كان ما وليها غُدْوة جـاز الجـر علـى القيـاس، والنصـب علـى التمييـز، أو علـى إضمار كان مضمَرا فيها اسمها كما قال سيبويه فى قول الراجز [من الرجز][(٢)]:

مـن لَـدُ شَوْلاً فـإلى إتْلائِهـا

وحكى الكوفيون رفع غدوة على تقدير لـدن كـان غـدوة، وكـل ذلـك منبّـه عليـه. ومثال نصب «غُدْوة» قول الشاعر [من الطويل][(٣)]:

---

(١) البيت للقطامى فى ديوانـه (ص٤٤)، خزانة الأدب (٨٦/٧)، الـدرر (١٣٧/٣)، سـمط اللآلى (ص١٣٢)، شـرح التصريـح (٤٦/٢)، شـرح شـواهد المغنـى (ص٤٥٥)، معـاهد التنصيـص (١٨١/١)، المقـاصد النحويـة (٤٢٧/٣)، وبـلا نسـبة فـى الأشـباه والنظـائر (٤٧/٤)، أوضـح المسالك (١٤٥/٣)، تخليص الشواهد (ص٢٦٣)، شرح الأشمونى (٣١٨/٢).

(٢) الرجـز بـلا نسـبة فـى شـرح المفصـل (١٠١/٤، ٣٥/٨)، الكتـاب (٢٦٤/١)، مغنـى اللبيـب (٤٢٢/٢)، المقاصد النحوية (٥١/٢)، همع الهوامع (١٢٢/١).

(٣) البيت لأبى سفيان بن حرب فى الحيوان (٣١٨/١)، الدرر (١٣٨/٣)، وبـلا نسـبة فـى جواهـر الأدب (ص١٢٨)، شرح الأشمونى (٣١٨/٢)، شـرح التصريـح (٤٦/٢)، شـرح ابـن عقيـل=

وما زالَ مُهْرِى مَزْجَرَ الكَلْب منهم لـدُنْ غُـدوةً حتى دَنتْ لغُروب

ثم بينّت أن «لدى» لا ترادفُها عند، ثم بيّنت أن ألـفَ لـدى تقلـب يـاء مـع المضمـر، وتسلم مع الظاهر كما يفعل بـألف إلى وعلى، وقرنـت بذلـك «غالبـا» ليعلـم أن بعـض العرب يستغنى عن هذا القَلْب مع المضمر كما يستغنى عنه الجميع مع الظاهر، ومن ذلك قول الشاعر [من الوافر][(١)]:

إلاكُـم يـا خُناعَـةُ لا إلاَنـا عَـزا النـاسُ الضراعَـةَ والهوانـا
فلـو بَـرّتْ عُقولكـمُ نُصِرْتـم فـإن دواءَ دائكـم لدَانـا
وذلكـم إذا واثقتمونـا علـى قصْـر اعتمادكـم عَلانـا

أراد إليكم لا إلينا، ولدينا وعلينا.

ومن الظروف العادمة التصرف «مَعَ» وهـى اسـم لمكـان الاصطحـاب أو وقتـه علـى حسب ما يليق بالمصاحب. ويدل على اسميته دخول مَنْ عليه فى قولهم ذهب من معه، حكاه سيبويه، ومنه قراءة بعض القراء: ﴿**هذا ذكر من معى وذكر من قبلى**﴾ [الأنبياء: ٢٤]، وكان حقه أن يبنى لشبهه بالحروف فى الجمود المحض والوضع النـاقص، إذ هـو على حرفين بلا ثالث محقـق العـود. والمـراد بـالجمود المحـض ملازمـة وجـه واحـد مـن الاستعمال، إلا أنه أعرب فى أكثر اللغات لمشابهته عند فى وقوعه خبرا وصفـة وحـالا وصلة، ودالاً على حضور وعلى قرب، فالحضور كـ«نجّنى ومن مَعِى» والقـرب: ﴿**فإن مع العسر يسرا**﴾ [الشرح: ٦]، وكقول الراجز [من الرجز][(٢)]:

إنَّ مـعَ اليَـوْمِ أخـاهُ غَـدْوا

وهو فائقه بتمام الوضع، فقد فاق هو بوجه من التمكن وهو الإفـراد وتضمـن معنـى جميع فى نحو: جاء الزيدان معًا، ورأيتُ العُمَرين معا، واختلف فى فتحة العين من «معًا»،

---

=(ص٣٩٤)، المقاصد النحوية (٤٢٩/٣)، همع الهوامع (٢١٥/١).

(١) الأبيات بلا نسبة فى الدرر (٩٦/٣)، همع الهوامع (٢٠٣/١).

(٢) الرجز بلا نسـبة فـى تخليـص الشـواهد (ص١٨٠)، جمهـرة اللغـة (ص٦٧١، ١٠٦١، ١٢٦٦)، خزانة الأدب (٤٧٩/٧)، شرح شذور الذهـب (ص٥٧٥)، شـرح شـواهد الشـافية (ص٤٤٩)، شرح المفصل ٢٣/١، ٨/٥)، المقتضب (٢٣٨/٢، ١٥٣/٣)، المخصص (٦٠/٩).

قيل: هى فتحة إعراب كفتحة دال رأيت يدًا، فيكون الاسم ثنائى اللفظ فى حالى الإضافة والإفراد، أو كفتحة تاء فتى، فيكون الاسم قد جبر ونقص حين أفرد، فالأول مذهب سيبويه والخليل، والثانى مذهب يونس والأخفش، وهو الصحيح، لأنهم يقولون الزيدان معا، والعمرون معا فيوقعون «معًا» فى موقع رفع كما ترفع الأسماء المقصورة، كقولهم فتى وهم عِدًى، ولو كان باقيا على النقص لقيل الزيدان مع، كما قال هم يَدٌ واحدة على مَن سواهم، وهم جميع. ومن شواهد وقوع معًا فى موضع رفع قول الشاعر [من الطويل][1]:

أفيقُوا بنى حَرْبٍ وأهواؤُنا مَعًا ... وأرْحامُنا مَوصولةٌ لَمْ تُقَضَّبِ

ومثله قول الآخر [من الطويل][2]:

حننْت إلى رَيَّا ونفسُك باعدتْ ... مَزارك من رَيَّا وشَعْباكما مَعَا

وإلى نحو هذين البيتين أشرت بقولى «وغير حاليتها حينئذ قليل»، وانتُصر للمذهب الأول بأن قيل: لا نُسلّم بأن مَعًا فى البيتين فى موضع رفع، بل هو منصوب على الحال بعامل محذوف هو الخبر، والتقدير وأهواؤنا كائنة معا، وشعباكما كائنان معا. وهذا التقدير باطل بالإجماع على بطلان نظيره وهو أن يقال زيد قائما، على تقدير زيد كائن قائما. وانتُصر له أيضًا بأن قيل: القول بلزوم النقص هو الصحيح، لأنه مستلزم لموافقة النظائر. فإن حاصله حكم بنقصان اسم فى الإفراد كما هو فى الإضافة ونظائر ذلك موجودة كيد ودم وغد. والقول بكون «معا» مقصورا فى الإفراد ثنائيًا فى الإضافة مستلزم لما لا نظيرَ له، فلا يُصار إليه، فإن الثنائى المعرب إما منقوص فى الإفراد والإضافة كيد، وإما متمم فى الإضافة وحدها كأب، فإن حُكم بأن «معا» مقصور فى الإفراد منقوص فى الإضافة لزم عدم النظير وثبوت ما هو بالنفى جدير.

---

(١) البيت لجذل بن عمرو فى الدرر (١٤٣/٣)، شرح شواهد المغنى (ص٧٤٦)، وبلا نسبة فى الجنى الدانى (ص٣٠٧)، شرح ديوان الحماسة (ص٣١٢)، مغنى اللبيب (ص٣٣٣)، همع الهوامع (٢١٨/١).

(٢) البيت للصمة القشيرى فى الأغانى (٨/٦، ٩)، أمالى القالى (١٩٠/١)، سمط اللآلى (ص٤٦١)، شرح ديوان الحماسة (ص١٢١٥)، المقاصد النحوية (٤٣١/٣).

**والجواب أن يقال:** مقتضى الدليل كون الإفراد جبر ما غيّر من الثنائيات فى إحدى حالتيه، لأن الثانى جزءىَ ذى الإضافة متمّم لأولهما، ولذلك عاقب التنوين ونونى التثنية والجمع، بخلاف المنقوص المفرد فلا متمم له إلاّ ما يُجبر به من ردّ ما كان محذوفا، فإذا جعلناه منقوصا فى الإضافة مقصورا فى الإفراد فعلنا بمقتضى الدليل وسلكنا سواء السبيل، بخلاف باب أب، فإن فيه شذوذا، ولذلك لم تجر العرب فيه إلا على سَنَن واحد، فمنهم مَن يُلزمه الجبر ويلحقه بباب عصا، ومنهم مَن يُلزمه النقص ويلحقه بباب يد، وأيضًا ففى الحكم بأن معا غير ملازم النقص بيان لاستحقاق الإعراب إذ لا يكون ذلك موضوعا موضع الحروف الثنائية، بخلاف الحكم عليه بالنقص فى حالتى إفراده وإضافته، فإنه يلزم منه استحقاق البناء كسائر الأسماء الثنائية دائما دون جابر.

ومع ذلك قد ألغت «ربيعةُ» جبره فى الإفراد، لأنه جَبْر لمْ يتمحّض، ولذلك لم يُتّفَقْ على الاعتراف به بخلاف جبر باب يد، فيقال على اللغة الربعية: ذهبت مع أخيك ومع ابنك بالسكون قبل حركة، وبالكسر قبل سكون. وبعضهم يفتح قبل السكون، هكذا روَى الكسائىُّ عن ربيعة، ولولا الكسر قبل السكون، لأمكن أن يقال: إن السكون سكون تخفيف لا سكون بناء. ومن الوارد بالسكون قول الشاعر [من الوافر][(١)]:

فَريشى منكمُ وهَواىَ مَعْكم وإنْ كانتْ زيارتُكم لِماما

وقد خفى على سيبويه أن السكون لغة، لأنه قال: وسألت الخليل، رحمه الله، عن معكم لأىّ شىء نصبتها؟ فقال: لأنها استعملت غير مضافة اسما كجميع ووقعت نكرة كقولك جاءا معا وذهبا معا وقد ذهبا معه، ومن معه، صارت ظرفا فجعلوها بمنزلة أمام وقدّام، قال الشاعر: فجعلها كهلْ حين اضطر، وأنشد لأعرابى: «فريشى منكم... البيت». فذكر سبب إعرابها وتضمن كلامه أنها اسم على كل حال، وأن نقصها لم يزل بالإفراد وذلك بيّن من كلامه الذى ذكرته.

وزعم قوم أن الساكن العين حرف، وليس بصحيح، لأن المعنى مع الحركة،

---

(١) البيت لجرير فى ديوانه (ص٢٢٥)، شرح أبيات سيبويه (٢/٢٩١)، المقاصد النحوية (٣/٤٣٢)، وللراعى النميرى فى ملحق ديوانه (ص٣٣١)، الكتاب (٢/٢٨٧)، وبلا نسبة فى الجنى الدانى (ص٣٠٦)، رصف المبانى (ص٣٢٩)، شرح الأشمونى (٢/٣٢٠).

والسكون واحد فلا سبيل إلى الحرفية. وزعم النحاس أن النحويين مجمعون على أن الساكن العين حرف. وهذا منه عجب، لأنَّ كلام سيبويه مشعر بلزوم الاسمية على كل حال، وأن الشاعر إنما سكّنها اضطرارا.

ومن الظروف العادمة التصرف «بَيْنَ بَيْنَ» كقول الشاعر [من مجزوء الكامل][1]:

نَحْمـــى حقيقتَنـــا وبعـــ ـــضُ القَـوْم يَسْقُـط بيْـنَ بَيْنـا

والأصل بين هؤلاء وبين هؤلاء، فأزيلت الإضافة ورُكّب الاسمان تركيب خمسةَ عشرَ، فلو أُضيف الصدرُ إلى العجز جاز بقاء الظرفية وزوالها، فبقاؤها كقولك: من أحكام الهمزة التسهيل بَيْنَ بَيْنَ، وزوالها كقولك: بَيْـنَ بَيْـنَ أقيس من الإبدال. فإن أضيف إليهما تعين زوال الظرفية، ولذلك خطأ ابنُ جنّى مَن قال همزةٌ بينَ بينَ بالفتح، وقال: الصواب أن يقال همزة بين بينٍ بالإضافة. والأصل وقوع «بين» مفردًا ظرفًا لمتوسط فى مكان أو زمان ملازما للإضافة إلى ما يتوسط فيه منهما. وإذا خلا من التركيب والوصل بما واللف لم يلازم الإضافة والظرفية. وقد تقدم التنبيه على ذلك.

ومن ظروف المكان العادمة التصرف الملازمة للإضافة حوال وتثنيته، وحول وتثنيته وجمعه، فالأول كقول الشاعر [من الرجز][2]:

أهَدَمـــوا بَيْتـــكَ لاَ أبـــا لكـــا وأنـا أمْشِـــى الـدَّأَلَى حَوالَكـا

والثانى كقول النبى ﷺ: «حَوَالَيْنا ولا عَلينا»، والثالث كقوله تعالى: ﴿**فلما أضاءت ما حوله**﴾ [البقرة: ١٧]، والرابع كقول الراجز [من الرجز][3]:

---

(١) البيت لعبيد بن الأبرص فى ديوانه (ص١٤١)، خزانة الأدب (٢/٢١٣)، الدرر (٦/٣٢٤)، سر صناعة الإعراب (١/٤٩)، شرح شواهد المغنى (١/٢٥٨)، شرح المفصل (٤/١١٧)، الشعر والشعراء (١/٢٧٣)، المقاصد النحوية (١/٤٩١)، همع الهوامع (٢/٢٢٩)، وبلا نسبة فى الدرر (٣/١٢٢)، شرح شذور الذهب (ص٩٧).

(٢) الرجز لضب فى الحيوان (٦/١٢٨)، الدرر (١/١١٩)، وبلا نسبة فى جمهرة اللغة (ص١٣٠٩)، شرح شواهد الكافية (ص١٢)، الكتاب (١/٣٥١)، المعانى الكبير (ص٦٥٠)، همع الهوامع (١/٤١، ١٤٥)، المخصص (٣/٢٢٦، ٢٣٣).

(٣) الرجز لزفيان السعدى فى ديوانه (ص١٠٠)، الخصائص (١/٣٣٤)، نوادر أبى زيد (ص٩٧)،=

يـا إبلـى مـا ذامُـه فتأبَيـهْ مـاءٌ رواء ونَصِـيٌّ حَوْلَيـه

والخامس كقول امرئ القيس [من الطويل](١):

فقالـتْ سَبـاكَ اللهُ إنّـكَ فاضِحِـى ألَسْتَ تَرى السُّمَّارَ والناسَ أحْوالِى

ومن ظروف المكان العادمة التصرف «بَدَل» لا بمعنى بديل كقولك هـذا بـدل ذلـك، أى هذا مكان ذلك، فلا يجوز حينئذ أن تستعمل غير ظرف، وكذا مكـان إذا أردت بـه بدل. قال ابن خروف فى شرح كتاب سيبويه: البدل والمكان إذا استعملا بمعنـى واحـد لا يرفعان. فإن ذكر كل واحد منهما فى موضعه ولم يحمـل أحدهمـا علـى الآخـر فـى المعنى رفعا نحو قولك: هذا مكانُك، يشير إلى المكان، وهذا بدلٌ من هـذا فـترفع، لأنـك أشرت بهذا إلى البدل وهو هو. وإنما نصب البدل والمكان، ولم يجز فيهما الاتساع حتى إذا أخرج كل واحد منهما عن موضعه فلزما طريقة واحدة. هذا نص ابن خروف.

**ص: ويتوسع فى الظرف المتصرف فيجعل مفعولا به مجازا، ويجوز حينئـذ إضمـاره غير مقرون بفى والإضافة والإسناد إليه. ويمنع من هذا التوسـع علـى الأصـح تعـدّى الفعل إلى ثلاثة.**

**ش:** من ضروب المجاز التوسع بإقامة الظرف المتصرف مقام فاعل الحدث الواقع فيـه مقام المفعول المُوقع به الحدث كقوله تعـالى: ﴿**اشـتدت بـه الريـح فـى يـوم عـاصف**﴾ [إبراهيم: ١٨]، وقوله تعالى: ﴿**إنا نخاف من ربنـا يومـا عبوسـا قمطريـرا**﴾ [الإنسـان: ١٠]، وكقول الشاعر [من الطويل](٢):

أقُـولُ لِلحْيـانِ وقـد صَفِـرتْ لهم وطابِى ويومِـى ضيّقُ الحَجْر مُعْوِرُ

والثانى كقولهم: وُلد لَه ستّونَ عاما، وصِيدَ عليه الليل والنهار كقـول الشـاعر [مـن

---

=لسان العـرب (٣٥٩/٥ - زيـز، ٣٤٦/١٤ - روى)، وبـلا نسبة فـى الـدرر (٨٩/٣)، همـع الهوامع (٢٠١/١)، ديوان الأدب (٤٧/٤).

(١) البيت لامرء القيس فى ديوانه (ص٣١)، الـدرر (٩٠/٣)، لسـان العـرب (١٨٧/١١ - حـول)، وبلا نسبة فى همع الهوامع (٢٠١/١).

(٢) البيت لتأبط شـرًّا فـى ديوانـه (ص٨٩)، لسـان العـرب (٧٩٨/١ - وطـب)، التنبيـه والإيضـاح (١٤٧/١)، تاج العروس (٣٤٧/٤ - وطب).

البسيط][1]:

أمـــا النهـــارُ ففـــى قَيْـــدٍ وسلْسلَـــةٍ والليلُ فى جَوْف مَنْحوتٍ مـن الساجِ

يعنى نفسه وكان مأسورا، فأخبر أن نهـاره مقيـد وليلـه مسـجون مبالغـة. ويضـاف المصدر إلى الظرف المتوسَّع فيه على الوجهين، فإضافته على تقديره فاعلا كقولـه تعـالى: ﴿**بل مكـر الليـل والنهـار إذ تأمرونـا**﴾ [سبأ: ٣٣]، كـان الأصـل ليلكـم ونهـاركم ماكران، ثم أضيف المصدر إلى المخبر عنه بمعناه مجازا، كما يضاف إلى المخبر عنـه بمعنـاه حقيقة، وإضافته إليه على تقديره مفعولا به كقوله تعالى: ﴿**للذيـن يؤلـون مـن نسـائهم تربص أربعة أشهر**﴾ [البقرة: ٢٢٦]، أى إمضاء أربعة أشهر بتربّص. وكما أضيفَ إليـه المصدر على تأويل الفاعلية وعلى تأويل المفعولية أضيف إليه بلفظ اسـم الفـاعل واسـم المفعول، فمن الأول [من الرجز][2]:

يـا سـارقَ الليلـةِ أهـلَ الـدارْ

ومن الثانى: يا مسروق الليلة أهل الدار، ذكرهما سيبويه.

وإذا ثبت من كلامهم التوسع بجعل الظرف المتصرف فاعلا ومفعولا به ومضافـا إليـه على معنى الفاعلية والمفعولية لزم من ذلـك جـواز الحكـم عليـه فـى حـال النصـب بأنـه مفعولا به تجوُّزا ما لم يمنع من ذلك مانع. وتظهر فائدة ذلك فـى إضمـاره مسـتغنيا عـن لفظ «فى» فإن الظرف أصله أن يكون مظروفا بلفظها فاسـتغنى عـن لفظهـا بمعناهـا مـع الظاهر، ولزوم الرجوع إلى الأصـل مـع الضمـير، لأن الإضمـار يـردّ الشـىء إلى أصلـه، ولذلك لزم مَن يقول: لدُ زيد أن يقول من لدنه، بـردّ النـون، ولـزم مَـن يقـول لـم يـك صديقنا أن يقول أما الصديق، فإن لا يكنه فمن يكنه، فيرد النون أيضًا. ولزم مـن يقـول قعدت حينا: الحين قعدت له فيرد اللام، ولا يستغنى مع المضمر بمعناها كما استغنى مـع

---

(١) البيت للجرنفش بن يزيد الطائى فى شـرح أبيـات سـيبويه (٢٣٧/١)، وبـلا نسـبة فـى الكتـاب (١٦١/١)، المحتسب (١٨٤/٢)، المقتضب (٣٣١/٤).

(٢) الرجز بلا نسبة فـى خزانـة الأدب (١٠٨/٣، ٢٣٣/٤، ٢٣٥، ٢٥١)، الـدرر (٩٨/٣)، شـرح ديـوان الحماسـة (ص٦٥٥)، شـرح المفصـل (٤٥/٢)، الكتـاب (١٧٥/١، ١٩٣)، المحتسـب (٢٩٥/٢)، همع الهوامع (٢٠٣/١).

الظاهر. ولزم مَن يقول المال لزيد بكسر اللام أن يقول له فيفتح، لأن فتحها هو الأصل. فعلى هذا يلزم من أضمر الظرف مقصودا به معنى الظرفية أنْ يقرنه بفى كقولك فى: صمت اليوم: اليوم صمت فيه، فمن قال صمته علم أنه لم يقصد الظرفية، وإنما قصد جعله مفعولا به توسعًا، فمن ذلك قول الشاعر [من الطويل](١):

ويَوْمًا شَهِدْناه سُلَيْما وعامِرا قليلا سِوَى الطعْنِ النّهالِ نوافِلُهْ

ومنه [من الطويل](٢):

فإنْ أنتَ لم تقدِرْ على أنْ تُهينه فدَعْهُ إلى اليوم الذى أنتَ قادِرُهْ

و[من الرجز](٣):

يا رُبَّ يومٍ لى لا أظَلّله أرْمَضُ من تحتُ وأضْحَى من عَلُهْ

وهذا التوسع فى باب أعلم جائز على ظاهر قول سيبويه، فإنه قال فى باب المفعول الذى يتعداه فعله إلى مفعول بعد أن مثل بأرَى عبدُ الله أبا فلان: لو أدخلت فى هذا الفعل الفاعل وبنيتَه له لتعداه فعله إلى ثلاثة مفعولين. ثم قال: واعلم أن الأفعال إذا انتهت هاهنا فلم تجاوز تعدت إلى جميع ما تعدّى إليه الفعل الذى لا يتعدى الفاعل، وذلك قولك: أعطى عبدُ الله الثوبَ إعطاء جميلا، ونُبّئت زيدا أبا فلان تنْبيئا، وسرق عبد الله الثوبَ الليلةَ، لا تجعله ظرفا، لكن تجعله على قولك يا مسروق الليلة الثوبَ. هذا نصه.

قال ابن خروف فى شرحه: أجاز سيبويه نصب الظرف مفعولا به بالمتعدى إلى

---

(١) البيت لرجل من بنى عامر فى الدرر (٣/٩٦)، شرح المفصل (٢/٤٦)، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر (١/٣٨)، خزانة الأدب (٧/١٨١، ٨/٢٠٢)، مغنى اللبيب (٢/٥٠٣)، شرح ديوان الحماسة (ص٨٨)، المقتضب (٣/١٠٥)، المقرب (١/١٤٧)، همع الهوامع (١/٢٠٣).

(٢) البيت بلا نسبة فى البيان والتبيين (٢/٢٨٣).

(٣) الرجز لأبى مروان فى شرح التصريح (٢/٣٤٦)، ولأبى الهجنجل فى شرح شواهد المغنى (١/٤٤٨)، بمجالس ثعلب (ص٤٨٩)، ولأبى ثروان فى المقاصد النحوية (٤/٤٥٤)، وبلا نسبة فى جمهرة اللغة (ص١٣١٨)، خزانة الأدب (٢/٣٩٧)، الدرر (٣/٩٧، ٦/٣٠٥)، شرح الأشمونى (٢/٣٢٣، ٣/٧٦٠)، شرح عمدة الحافظ (ص٩٨١).

ثلاثة، وإنما قاسه ولم يقس النقل، لأن النقل فيه نصب الفاعل، ولا ينصب الفاعل إلا تشبيها بما ثبت أصله في الكلام، كما نصب الفاعل في حسن الوجه، تشبيها بضارب زيدا. ونصب الظرف على الاتساع ليس فيه تغيير عما كان عليه، وجميعه مجاز في متعدّ لواحد وأكثر النقل كله حقيقة، فاقتصر فيه على السماع، بخلاف نصب الظرف على الاتساع، فإنه مجاز، فلا معنى لمراعاة التعدى وغير التعدى فيه، ومنعه قوم في باب أعلم قياسًا على النقل.

**قلت**: جواز تعدى ذى ثلاثة إلى ظرف على أنه مفعول به يستلزم مشبّها دون مشبَّه به، لأنه إذا فعل ذلك بما له مفعول واحد ومفعولان لم يعدم أصلا يحمل عليه بخلاف نصبه ما له ثلاثة، فإنه يلزم منه فرع لا أصل له ومشبَّه دون مشبَّه به فوجب منعه، ولأن جواز ذلك في باب أعلم مرتب على ما سمع من إقامة الظرف مقام فاعل الحدث الواقع فيه، ومقام ما يقع به إخبار عنه وإضافة إليه، ولم يسمع من ذلك شيء في باب أعلم، فلا يحكم فيه بجواز ذلك المجاز لعدم سماع ما يرتّب عليه.

* * *

## باب المفعول معه

**ص: وهو الاسم التالى واوا تجعله بنفسها فى المعنى كمجرور مع، وفى اللفظ كمنصوب معدًّى بالهمزة، وانتصابه بما عمل فى السابق من فعل أو عامل عمله، لا بمضمر بعد الواو خلافًا للزّجاج، ولا بها خلافًا للجرجانى، ولا بالخلاف خلافًا للكوفيين. وقد تقع هذه الواو قبل ما لا يصلح عطفه خلافًا لابن جنى.**

**ش:** وقد يطلق المفعول معه فى اللغة على المجرور بمع أو بالباء التى للمصاحبة، وعلى المعطوف المراد به المصاحبة، وعلى المنصوب بعد الواو بالشروط المذكورة، فالأول نحو: جلست مع زيد، والثانى نحو: وصلت هذا بذاك، والثالث نحو: مزجت عسلا وماء، والرابع نحو: ما صنعت وأباك، واستوى الماء والخشبة، وما زلت وزيدا حتى فعل، ولو تركت الناقة وفصيلَها لرَضعها. إلا أن عُرْف النحاة قد قَصَر المفعولَ معه على الرابع، وربما سمّاه سيبويه مفعولا به، فمن ذلك قوله فى أول أبوابه: «هذا باب ما يظهر فيه الفعل وينتصب فيه الاسم، لأنه مفعول معه ومفعول به» هذا نصه. وقوله بعد أن مثّل بما زلْت وزيدا: أى ما زلت بزيد حتى فعَلَ، ثم قال: وهو مفعول به.

**قلت:** وهذا من أجل أن الباء تساوى «مع» فى الدلالة على المصاحبة كقولك: بعت الفرس بسَرْجه ولجامِه، والدارَ بأثاثِها، أى مع سرجه ولجامه، ومع أثاثها. ومن أجل قصْر النحاة اسم «المفعول معه» على القسم الرابع قلت فى حدّه: «التالى واوا» ليخرج التالى غيرها، وقيدت الواو بأن تجعله فى المعنى كمجرور «مع» ليخرج المعطوف بالواو المفيدة مطلق الجمع، وذكرت بنفسها ليخرج المعطوف بعد ما يفهم منه المصاحبة نحو: أشركت زيدا وعمرا، ومزجتُ العسلَ والماء، فإن المصاحبة فى مثل هذا مفهومة قبل ذكر الواو، بخلاف قولك: سرتُ والنيلَ، فإن المصاحبة لا تفهم فيه إلا بالواو. ثم قلت: «وفى اللفظ كمنصوب معدى بالهمزة» فنبهت بذلك على أن الواو معدّية ما قبلها من العوامل إلى ما بعدها فينتصب به بواسطة الواو فعلا كان ما عدّته، أو عاملا عمل الفعل نحو: عرفت استواء الماء والخشبة، والناقة متروكة وفصيلها، ولست زائلا وزيدا حتى

يفعل، وأنشد أبو على [من البسيط][(١)]:

لا تَحْبِسَنَّكَ أثوابِى فقد جُمعتْ هذا ردائِىَ مَطْوِيًّا وسِرْبَالا

وجعل «سربالا» مفعولا معه، وعامله مَطويًا، وأجاز أن يكون عامله هذا، وظاهر كلام سيبويه المنع من إعمال هذا فى مفعول معه، لأنه قال فى آخر أبوابه: «وأمّا ما لكَ وأباكَ فقبيح، لأنه لم يذكر فعلا، ولا حرفا فيه معنى فعل» أراد بقبيح ممنوعا، وبالحرف الذى فيه معنى الفعل حسبك وكفوك، وما ذكر بعدهما فى الباب، فلو كان اسم الإشارة عنده مثلها لم يحكم بقبح هذا لك وأباك، بل كان يحكم فيه بما حكم فى وَيْله وأباه، وهذا واضح، والله أعلم.

فالواو التى يليها المفعول معه معدّية لا عاملة، هذا هو المذهب الصحيح، قال سيبويه بعد تمثيله بما صنعت وأباك، ولو تركت الناقة وفصيلها لرضعها: «إنما أردت ما صنعت مع أبيك، ولو تركت الناقة مع فصيلها، فالفصيل مفعول معه، والأب كذلك، والواو لم تغير المعنى، ولكنها تُعْمِل فى الاسم ما قبلها» هذا نصه. وينبغى أن تعلم أن مذهبه عدم الاكتفاء فى نصب المفعول معه بما يكتفى به فى نصب الحال، فلا ينصبه العامل المعنوى كحرف التشبيه، والظرف المخبر به، ولذلك لم ينصب بلك فى هذا لك وأباك، ولا بحسبك فى حسبك وزيدا درهم، وأكثر المتأخرين يغفلون عن هذا.

**قلت**: وكان حق الواو إذ هى معدّية أن تجرَّ ما عدّت العامل إليه كما فعلت حروف الجر. إلا أنها أشبهت الواو العاطفة لفظًا ومعنى ولم تُعط عملا، بل أُعطيتْ مثل ما أعطيت العاطفة فى اتصال عمل ما قبلها إلى ما بعدها لا على سبيل الاتباع. وكان فى ذلك أيضًا تنبيه على أن أصل المجرور بحرف أن يكون منصوبًا ولكنه جُرّ لفظًا. فحكم على موضع مجروره بالنصب إذَا لم تتمحض فاعليته، فإنه معدّ ليظهر بذلك مزية المتعدى بنفسه على المتعدى بواسطة. وقد ترتّب على شبه الواو المرادفة لمع بالواو العاطفة ما ذكرته، وأمر آخر وهو أنها لم تجرِ مجرى «مع» فى جواز التقديم بل جرت مجرى العاطفة فى التأخر، وسيأتى ذلك إن شاء الله تعالى.

---

(١) البيت بلا نسبة فى الأشباه والنظائر (٧٦/٧)، الدرر (١٥٤/٣)، شرح الأشمونى (٢٢٤/١)، شرح التصريح (٣٤٣/١)، المقاصد النحوية (٨٦/٣).

وكان الزجاج يقول: إذا قلنا ما صنعت وأباك، فالنصب بإضمار كأنه قال ما صنعت ولابَسْتَ أباك، لأنه لا يعمل الفعل فى المفعول وبينهما الواو، وهذا غير صحيح، لأن الفعل يعمل فى المفعول على الوجه الذى يصح به الارتباط، فإن ارتبطا بلا واسطة، فلا معنى لدخول حرف بينهما، وإن لم يرتبطا إلا بواسطة فلا بد منها، فلذلك تقول: ضربت زيدا وعمرا، فتنصب عمرا بضربت كما تنصب به زيدا، لكن استغنينا فى تعليق زيد بالعامل عن واسطة واحتجنا إليها فى تعليق عمرو فأتينا بها، ومثله فى الحاجة إلى واسطة ما ضربت إلا زيدا، وضربت إمّا زيدا وإمّا عمرا، فينتصب ما بعد إلاّ وإما بالفعل، ولا يمنع من ذلك الواسطة، لأن المعنى لا يصح إلا بها. ومما يبين فساد تقدير الزجاج، أنه إمّا أن يُقصد تشريك صنعت، ولابست فى الاستفهام، وإمّا ألاّ يقصده، فإن قصده لم يصح، لأن شرط صحة عطف الفعل على الفعل بعد اسم الاستفهام جواز الاستغناء بالثانى عن الأول، والأمر بخلاف ذلك فى التقدير المذكور، إذ لا معنى لقول القائل ما لابست أباك، وإن لم يقصد التشريك لم يصح أيضًا، إذ لا يُعطف جملة خبرية على جملة استفهامية مع استقلال كل واحدة منهما، فألاّ يجوز ذلك مع الاستقلال كما فى المثال المذكور أحق وأولى.

**وأيضًا**: لو كان ما بعد الواو منصوبا بفعل مضمر لم يحتج إلى الواو كما لا يحتاج إليها مع إظهاره، ألا ترى أنك لو أظهرت فعل الملابسة فى ما شأنك وزيدا قلت ما شأنك تلابس زيدا دون واو فيلزم مَن حكم بإضمار تلابس الاستغناء عن الواو كما يستغنى عنها مع الإظهار، فالاستغناء فيها باطل، وما أفضى إلى الباطل باطل.

وزعم الجرجانى أن الواو هى الناصبة بنفسها، وما ذهب إليه باطل من ثلاثة أوجه:

**أحدها**: أنها لو كان النصب بها نفسها لم يشترط فى وجوده وجود فعل قبلها أو معنى فعل، كما لا يشترط فى غيرها من النواصب، ولجاز أن يقال كلُّ رجل وضيعته، بالنصب كما يقال عندى كل رجل وضيعته.

**الثانى**: أن الحكم بكون الواو ناصبة حكم بما لا نظير له إذ ليس فى الكلام حرف ينصب الاسم إلا وهو يشبه الفعل كإن وأخواتها، أو يشبه ما يشبه الفعل كلا المشبهة بإنّ، والواو المرادفة «مع» لا تشبه الفعل، ولا ما أشبه الفعل، فلا يصح جعلها ناصبة للاسم.

**الثالث**: أنها لو كانت هى الناصبة لوجب اتصال الضمير إذا وقع مفعولا معه ويُعدّ من الضرورات قول الشاعر [من الطويل][(١)]:

فآليتُ لا أنفكُّ أحْذو قصيدةً تكونُ وإيّاها بها مَثَلا بعْدِى

ولا خلاف فى وجوب الانفصال فى مثل هذا، فعُلم بذلك أن الواو غير عاملة، إذ ليس فى الكلام ضمير نصب يجب انفصاله مع مباشرة الناصب.

وذهب الكوفيون إلى أن المفعول معه منصوب بالمخالفة، وقد تقدم فى باب الابتداء إبطال نسبة العمل إلى المخالفة بدلائلَ أغنى ذكرُها ثَمَّ عن ذكرها هاهنا. وإذا بطلت الأقوال الثلاثة تعين الحكم بالقول الأول وهو قول سيبويه، وأكثر البصريين.

وذكر ابن خروف أن أبا الفتح بن جنى قال: إن العرب لم تستعمل الواو بمعنى مع إلا فى موضع يصح أن تقع فيه عاطفة، وأنكر قوله ابن خروف وهو بالإنكار حقيق، فإن العرب استعملت الواو بمعنى مع فى مواضع لا يصلح فيها العطف، وفى مواضع يصلح فيها، والمواضع التى لا يصلح فيها العطف على ضربين: أحدهما ترك فيه العطف لفظًا ومعنى، والثانى استعمل فيه العطف لمجرد اللفظ، كاستعمال النعت على الجوار، فمن الأول قولهم استوى الماء والخشبة، وما زلتُ أسيرُ والنيلَ. ومنه قول الشاعر فى وصف رجل مات معانق امرأة لقيها بعد فراق [من الطويل][(٢)]:

فكانَ وإياها كَحَرَّانَ لم يُفقْ عن الماءِ إذ لاقاهُ حتّى تقدّدا

ومن الثانى قولهم أنت أعلم ومالُكَ، أى أنت أعلم مع مالك كيف تدبره ومالك معطوف فى اللفظ ولا يجوز رفعه على القطع وإضمار الخبر، لأن المال لا يخبر عنه بأعلم، وشرط عطف المبتدأ المضمر خبره أن يكون خبره مثل خبر المعطوف عليه، وأما قولهم: أنت أعلم وعبد الله فيحتمل ثلاثة أوجه:

---

(١) البيت لأبى ذؤيب الهذلى فى الأغانى (٢٥٨/٦)، خزانة الأدب (١٥/٨، ٥١٩)، الدرر (٢٠١/١، ١٥٤/٣)، شرح أشعار الهذليين (٢١٩/١)، شرح شواهد الإيضاح (ص١٨٠)، المقاصد النحوية (٢٩٥/١).

(٢) البيت لكعب بن جعيل فى الشنتمرى، وبلا نسبة فى الأزهية (ص٢٣٢)، شرح أبيات سيبويه (٤٣١/١)، الكتاب (٢٩٨/١).

**أحدها:** أن تكون الواو بمعنى «مع» وعطف بها فى اللفظ مبتدأ حذف خبره وجوبا لوقوعه موقع المجرور بمع وللاستطالة.

**والثانى:** أن تكون الواو لمجرد العطف وعبد الله مبتدأ محذوف الخبر جوازا، والتقدير أنت أعلم بعبد الله، وعبد الله أعلم بك، ثم دخله الحذف كما دخل فى نحو أأنت خير أم زيد؟ والأصل أأنت خير من زيد أم زيد خير منك.

**والثالث:** أن يكون عبد الله معطوفا على أنت، وأعلم خبر عنهما كأنه قال: أنت وعبد الله أعلم من غيركما. وأما وقوع الواو بمعنى «مع» فى موضع يصلح للعطف فكثير، وفيه تفصيل يأتى إن شاء الله تعالى.

**ص: ولا يتقدم المفعول معه على عامل المصاحب باتفاق ولا عليه خلافًا لابن جنى. ويجب العطف فى نحو أنت ورأيُكَ، وأنت أعلمُ ومالُك. والنصب عند الأكثر فى نحو مالك وزيدا وما شأنك وعمرا، والنصب فى هذين ونحوهما بكان مضمَرة قبل الجار أو بمصدر «لابس» منويا بعد الواو. لا بلابَس خلافًا للسيرافى وابن خروف.**

**فإن كان المجرور ظاهرًا رجح العطف، وربما نصب بفعل مقدر بعد ما أو كيف، أو زمن مضاف أو قبل خبر ظاهر فى نحو: ما أنت والسيرَ، وكيف أنت وقصْعةً، وأزمانَ والجماعةَ، «وأنا وإياه فى لحاف».**

**ويَترجّح العطف إن كان بلا تكلف ولا مانع ولا موهن. فإن خيف به فوات ما يضرّ فواتُه رجح النصبُ على المعية، فإنْ لم يَلِقِ الفعلُ بتالِى الواو جاز النصب على المعية، وعلى إضمار الفعل اللائق إنْ حسن «مَع» موضع الواو، وإلا تعيّن الإضمار والنصب فى نحو جَسْبُك وزيدا درهم بيحسب منويا، وبعد وَيْلَه وويْلاَ بناصب المصدر. وبعد ويلٌ له بألْزَمَ مضمَرا، وفى رأسه والحائط وامرأ ونفسَه وشأنك والحج على المعية أو العطف بعد إضمار «دَعْ» فى الأول والثانى، و«عليك» فى الثالث. ونحو هذا لك وأباك ممنوع فى الاختيار. وفى كون هذا الباب مقيسا خلاف. ولما بعد المفعول معه من خبر ما قبله أو حاله ما له متقدما. وقد يُعْطى حكمَ ما بعد المعطوف خلافًا لابن كيسان.**

**ش:** قد تقدم بيان كون الواو التى بمعنى «مع» معدّية، وأن لها شبها بالواو العاطفة فى اللفظ والمعنى، ولذلك لم تعمل عمل حروف الجر فى لفظ ما عدّت إليه العامل، بل أوصلت إليه عمل العامل لفظًا ومحلا، ولازمت محلا واحدًا لشبهها بهمزة التعدية فلا تتقدم على عامل المصاحب كما تتقدم «مع» فى قولهم مع الخشبة استوى الماءُ، وكذا لا يقال استوى والخشبة الماءُ، فالأول مجمع على منعه، والثانى ممنوع إلاّ عند ابن جنى، فإنه أشار فى الخصائص إلى جوازه، وله شبهتان:

**إحداهما:** أنه قد جاز ذلك فى العاطفة فلْيَجُزْ فيها، لأنها محمولة عليها.

**والثانية:** أن ذلك قد ورد فى كلامهم فينبغى أن يُحكم بذلك.

ومن الوارد فى ذلك قول الشاعر [من البسيط][(١)]:

أَكْنِيه حينَ أُناديه لأُكرمَهُ ولا أُلَقِّبُهُ والسَّوْأَةَ اللَّقَبا

ومثله قول الآخر [من الطويل][(٢)]:

جَمعتَ وفُحْشا غيبةً ونَميمةً خصالا ثلاثًا لستَ عنها بمُرْعَوى

ولا حجة له فى الشُبهتين، **أمّا الأُولى فالجواب عنها من وجهين:** أحدهما أن العاطفة أقوَى وأوسعُ مَجالاً فحصلَ لها مزيَّةٌ بتَجويز التقديم كقول الشاعر [من الطويل][(٣)]:

كأنّا على أولادِ أحْقَبَ لاحَها ورَمْىُ السفا أنفاسَها بسهام
جَنوبٌ ذوتْ عند التناهى وأنزلتْ بها يومَ ذَبّابِ السَّبِيب صيامِ

والأصل لاحها جنوبٌ ورمىُ السفا، فقدَّم المعطوفَ على المعطوف عليه، لأن

(١) البيت لبعض الفزاريين فى شرح ديوان الحماسة (ص١١٤٦)، المقاصد النحوية (٤١١/٢، ٨٩/٣)، وبلا نسبة فى خزانة الأدب (١٤١/٩)، شرح الأشمونى (٢٢٤/١).

(٢) البيت ليزيد بن الحكم فى خزانة الأدب (١٣٠/٣، ١٣٤)، الدرر (١٥٦/٣)، شرح شواهد المغنى (٦٩٧/٢)، شرح عمدة الحافظ (ص٦٣٧)، المقاصد النحوية (٨٦/٣، ٢٦٢)، وبلا نسبة فى الخصائص (٣٨٣/٢)، شرح الأشمونى (٢٢٤/١)، شرح التصريح (٣٤٤/١، ١٣٧/٢).

(٣) البيتان لذى الرمة فى ديوانه (ص١٠٧١، ١٠٧٢)، شرح أبيات سيبويه (٤٨٣/١)، شرح الأشمونى (٤٣٢/٢)، الكتاب (٩٩/٢، ١٠٠)، لسان العرب (٣١٠/١٢ - سهم).

المعطوف بالواو تابع، نسبة العامل إليه كنسبته إلى المتبوع، فلم يكن فى تقديمه محذور، بل كان فيه إبداء مزيّة للأقْوَى على الأضعف، فإن أشرك بينهما فى الجواز خفيتْ المزيةُ. والثانى أن واو «مع» وإنْ أشبهت العاطفة فلها شبه يقتضى لها لزوم مكان واحد كما لزمت الهمزة مكانا واحدا.

**وأما الشبهة الثانية** عن احتجاجه بالبيتين فضعيفة أيضًا، إذ لا يتعيّن جعل ما فيهما من المنصوبين من باب المفعول معه، بل جعله من باب العطف ممكن وهو أولى، لأن القول بتقديم المعطوف فى الضرورة مجمع عليه، وليس كذلك القول بتقديم المفعول معه.

أما البيت الأول فالعطف فيه ظاهر، لأن تقديره جمعت غيبة ونميمة وفحشا، وبهذا وجّهه أكثر النحويين، وأما البيت الثانى فهو من باب [من الوافر][(١)]:

وزجّجن الحواجبَ والعيُونا

فنصب العين بفعل دالّ عليه زجّجن، تقديره: وكحَّلْنَ العيونَ، فلو دعتْ ضرورة إلى التقديم لم يختلف التقدير، فكذلك أصل ولا ألقبه والسَّوأةَ اللقبا، ولا ألقبه اللقب ولا أسوؤه السوأة فحذف أسوؤه لدلالة «اللّقبا» عليه، ثم قدّم مُضْطَرّا، وبقى التقدير على ما كان عليه، وأشرت بقولى: «ويجب العطف فى نحو أنت ورأيك» إلى أن كل موضع كانت الواو فيه بمعنى «مع» بعد ذى خبر لم يذكر أو ذُكر أو هو أفعل تفضيل فالعطف فيه لازم، لعدم فعل ومَا يعْمل عمله، والمراد أن يكون من جنس ما ينصب مفعولا به، ولا خلاف فى وجوب الرفع فيما أشبه المثالين المذكورين.

ومَن ادّعى جواز النصب فى نحو كل رجل وضيعته على تقدير كل رجل كائن

---

(١) عجز بيت وصدره:

إذَا مَا الغَانِيَاتُ بَرَزْنَ يَوْمًا

والبيت للراعى النميرى فى ديوانه (ص٢٦٩)، الدرر (١٥٨/٣)، شرح شواهد المغنى (٧٧٥/٢)، المقاصد النحوية (٩١/٣)، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر (٢١٢/٣، ٢٣٣)، الإنصاف (٦١٠/٢)، تذكرة النحاة (ص٦١٧)، حاشية يس (٤٣٢/١)، الخصائص (٤٣٢/٢)، الدرر (٨٠/٦)، شرح الأشمونى (٢٢٦/١)، شرح التصريح (٣٤٦/١)، شرح عمدة الحافظ (ص٦٣٥).

وضيعته فقد ادّعى ما لم يقله عربىّ فلا التفات إليه، ولا تعريج عليه. ومما ورد مثل كل رجل وضيعته، وأنت ورأيك قول العرب: الرجال وأعضادَها والنساء وأعجازَها، حكاه الأخفش، ومثله إنك ما وخيْرا، حكاه سيبويه، ومثله قول شداد أبى عنترة [من الوافر][(١)]:

فمَن يكُ سائِلا عنّى فإنّى وجرْوَةَ لا تَرُودُ ولا تُعارُ

ولمجىء هذه الواو بعد مبتدأ أو بعد اسم إنّ قلت: «ويجب العطف» ولم أقل ويجب الرفع، فإن العطف بعد مبتدأ يرفع، وبعد اسم إن ينصب فعمّتهما العبارة. ثم قلت: والنصب عند الأكثر أى ويجب النصْب عند الأكثر فى نحو ما لك وزيدا، وما شأنك وعمرا، والإشارة إلى كل جملة آخرها واو المصاحبة وتاليها، وأوّلها «ما» المستفهم بها على سبيل الإنكار، قبل ضمير مجرور باللام، أو الشأن أو ما يؤدى ما يؤديانه.

ولسيبويه فى هذين المثالين وشبههما مذهبان: أحدهما أن يقدّر «كان» بعد «ما» فيكون المنصوبُ مفعولا معه، والثانى أن يقدر بعد الواو مصدر لابس منويا أو مضافا إلى ضمير المخاطب، صرّح بالتقديرين فى متن الباب الثالث، وبإضمار الفعل فى ترجمته فقال: «هذا باب ما يضمرون فيه الفعل لقبح الكلام إذا حمل آخره على أوّله، وذلك قولك: ما لك وزيدا وما شأنك وعمرا. ثم قال فى متن الباب: فإذا ظهر الاسم فقال ما شأن عبد الله وأخيه يشتمه فليس إلا الجَرُّ. ثم قال: فإذا أضمرت فكأنك قلت: ما شأنك وملابسةٌ زيدا أو ملابستك زيدا، فكان أن يكون زيد على فعل وتكون الملابسة على الشأن، لأن الشأن معه ملابسة أحسن من أن يُجْروا المظهر على المضمر»، هذا نصه، فحمل أبو على الشلوبين كلامه على ظاهره واعتذر عن إعمال المصدر مضمرا بأنه هنا فى قوة الملفوظ به، لوضوح الدلالة عليه، ودعاه إلى الاعتذار أن سيبويه منع فى باب الوصف بإلاّ حذف أن يكون وارتفاع «الفرقدان» فقال بعد إنشاده [من الوافر][(٢)]:

---

(١) البيت لشداد بن معاوية فى الأغانى (١٣٩/١٧)، شرح أبيات سيبويه (٣٥٧/١)، الصاحبى فى فقه اللغة (ص٢١٦)، الكتاب (٣٠٢/١)، لسان العرب (١٤٠/١٤ - جرا)، ولزيد الخيل فى ديوانه (ص١٠٤)، وبلا نسبة فى شرح أبيات سيبويه (٤٩٤/١).

(٢) البيت لعمرو بن معديكرب فى ديوانه (ص١٧٨)، الكتاب (٣٣٤/٢)، الممتع فى التصريف (٥١/١)، ولحضرمى بن عامر فى تذكرة النحاة (ص٩٠)، حماسة البحترى (ص١٥١)،=

وكـــلُّ أخٍ مُفارِقُـــهُ أخُـــوهُ  لعَمْـــرُ أبيـــكَ إلاَّ الفَرْقَـــدَانِ

كأنه قال: وكل أخ غير الفرقدين يفارقه أخوه. ثم قال: ولا يجوز على إلا أن يكون لأنك لا تضمر الاسم الذى هذا من تمامه لأن «أنْ يكون» اسم فظاهر كلامه أن المصدر العامل لا يضمر فحمل كلامه ثمّ على أنه لا يضمر لضعف الدليل ووجود مندوحة عن حذفه، وحكم هنا بجواز الحذف لقوة الدلالة عليه. وما ذهب إليه الشيخ أبو على هو الصحيح لا ما ذهب إليه من منع حذف المصدر مطلقا، فإن حذفه إذا قويت الدلالة عليه وارد فى الكلام الفصيح كقوله تعالى: ﴿**قل قتال فيه كبير وصد عن سبيل الله وكفر به والمسجد الحرام**﴾ [البقرة: ٢١٧]، أى وصد عن سبيل المسجد الحرام، وإخراج أهله منه أكبر عنه الله، فحذف صَدّ عن سبيل المسجد لدلالَة مثلهما من قبلُ عليهما. ولا يجوز عطف المسجد على الهاء من «به»، لأن العطف على ضمير الجر لا يجوز عند الأكثر إلاَّ إذا أعيد الجار، ولا يصح أيضًا من جهة المعنى، لأن المشركين كانوا يعظمون المسجد الحرام، فلا يصح أن ينسب الكفر إليهم إلا لكونهم لا يعظمونه تعظيمًا مستندًا إلى أمر الله، بل إلى أهوائهم فهو حقيق بإطلاق الكفر عليه.

ومن حذف المصدر، وبقاء ما يتعلق به قول الشاعر [من الوافر]:

لَصَوْنُـــكَ مَـــن تَعـول أعمَّ نفعـا  لهـــم عـن ضَلّةٍ وهـــوى مُطَـاعِ

ومثله [من البسيط][1]:

المـــنُّ للـــذّمِّ داعٍ بالعطـــاء فـــلا  تَمْنُـــنْ فتُلْفَـــى بلاَ حَمْدٍ ولا مـال

فعن من البيت الأول متعلق بصون محذوف، وبالعطاء من البيت الثانى متعلق بمَنّ محذوف والمحذوفان بدلان من الموجودَين، فاستغنى بمعمول البدل كما استغنى فى الآية بمعمول المعطوف.

---

=الحماسة البصرية (٤١٨/٢)، شرح أبيات سيبويه (٤٦/٢)، المؤتلف والمختلف (ص٨٥)، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر (١٨٠/٨)، أمالى المرتضى (٨٨/٢)، الإنصاف (٢٦٨/١)، الجنى الدانى (ص٥١٩)، رصف المبانى (ص٩٢)، شرح الأشمونى (٢٣٤/١)، شرح المفصل (٨٩/٢).

(١) البيت بلا نسبة فى شرح الأشمونى (٣٣٨/٢).

وذهب السيرافى، وابن خروف إلى أن قول سيبويه: ما شأنك وملابستك زيدا مؤول، قال ابن خروف: قوله: فكأنك قلت ما شأنك وملابسة زيدا، إنما قدّر المصدر حين أظهر ليكون محمولا على الشأن والمضمر الفعل، لأنه لا يجوز أن يعمل المصدر مضمرا، والكوفيون يعملونه مضمرا غير ملفوظ به. ثم قال ابن خروف: يريد بهذا ما أراد بقوله: من لد أن كانت شولا، لأنه لا يضمر الموصول مع بعض الصلة، فكلامه هنا محمول على المعنى. وجاز إضمار الفعل هنا وهو لا يحمل على الأول من حيث لم يصرّح بظهوره، فإن أظهرته على جهة التقدير جئت بالمصدر.

**قلت**: يكفى من الردّ على ابن خروف اعترافه بأن الموضع لا يصلح لفعل، واعترافه بأن سيبويه حمل قول الراجز: من لد شولا فإلى إتلائها، على أن أصله: من لَدُ أنْ كانت شولا، فحكم بحذف أن والفعل فى هذا الرجز لقوة الدلالة، وحكم بمنع ذلك فى: لعمر أبيك إلا الفرقدان، لضعف الدلالة.

ولو صرّح سيبويه بمنع حذف المصدر مطلقا لكان محجوجا بثبوت ذلك عن العرب، فإن كلامهم هو المأخوذ به. وقد تقدمت الشواهد على إضمار المصدر، وإبقاء ما يتعلق به، وأمكن حمل كلام سيبويه على وفق ذلك، فقوى الاستشهاد وتأكّد الاعتضاد.

ونسبت وجوب النصب فى نحو ما لك وزيدا، أو ما شأنك وعمرا إلى الأكثر، لأن ابن خروف حكى عن الكسائى أنه قال: إذا أوقعت ما بال وما شأن وما لِ على اسم مضمر ثم عطفت عليه باسم ظاهر كان الوجه فى المعطوف النصب والخفض، تقول: ما بالك وزيدا تنصب زيدا بإضمار الفعل وإضمار المصدر ويعمل عمل الفعل، كأنك قلت: وتلابس زيدا وتذكر زيدا، أو كأنك قلت: ما بالك وملابستك زيدا وذكرك زيدا، فصرّح الكسائى بجواز الجر وبه أقول، لا على العطف، بل على حذف مثل ما جرّ به الضمير لدلالة السابق عليه، وسيأتى الكلام على هذا فى باب العطف إن شاء الله تعالى.

فإن كان ظاهرا المجرور باللام والشأن ونحوه فالمختار العطف نحو: ما لزيد وأخيك وما شأن عبد الله وعمرو، ويجوز النصب على إضمار كان بعد ما. قال سيبويه بعد

إنشاد قول الشاعر [من الوافر][(١)]:

فما لَك والتَّلـدُّدَ حَـوْلَ نَجْـدٍ وَقَـدْ غَصّـتْ تهامـةُ بالرِّجَـالِ

«فإذا أظهر الاسم فقال: ما شأن عبد الله وأخيه يشتمه فليس إلا الجرّ». فأوهم أن النصب ممتنع وهو لا يريد ذلك، لأنه قال بعد ذلك بقليل: «ومن قال ما أنت وزيدا قال ما شأن عبد الله وزيدا، كأنه قال ما كان شأن عبد الله وزيدا»، فعلم بهذا أن مذهبه جواز النصب لكنه غير الوجه المختار. وتبيّن أنه أراد بقوله أوّلا: فليس إلا الجرّ ما أريد بنحو: لا فتى إلا على، ولا سيف إلا ذو الفقار.

وقد حكم بعضُ المتأخرين بمنع النصب أخذًا بظاهر قوله الأول، ولو قرأ ما بعده من كلام سيبويه لم يقع فيما وقع. ومثل هذا اتفق للزمخشرى فى: أتته أمرا قاصدا، حين جعله من المنصوبات باللازم إضماره، لأن سيبويه ذكر بعده أمثلة التزم إضمار ناصبها، ثم بيّن بعد ذلك بقليل أن الذى نصب أمرا قاصدا يجوز إظهاره، وغفل الزمخشرى عن ذلك فاعتقد ما ليس بصواب.

والرفع فى ما أنت وزيدا، وكيف أنت وقصعة من ثريد هو الجيد، لعدم الفعل وما يعمل عمله. قال سيبويه: وزعموا أن ناسا يقولون: كيف أنت وزيدا، وما أنت وزيدا، وهو قليل فى كلام العرب، ولم يحملوا الكلام على «ما» و«كيف» ولكنهم حملوه على الفعل، لأن كنت وتكون يقعان هاهنا كثيرا، وأنشد سيبويه [من المتقارب][(٢)]:

ومـا أنـت والسيْـرَ فى مَتْلَـف يُبَـرِّحُ بالذكَـرِ الضابِـطِ

وأنشد أيضًا [من الوافر][(٣)]:

---

(١) البيت لمسكين الدارمى فى ديوانه (ص٦٦)، شرح المفصل (٥٠/٢)، الكتاب (٣٠٨/١)، وبلا نسبة فى خزانة الأدب (١٤٢/٣)، رصف المبانى (ص٤٢٢)، شرح الأشمونى (٢٢٣/١).

(٢) البيت لأسامة بن حبيب الهذلى فى الدرر (١٥٧/٣)، شرح أبيات سيبويه (١٢٨/١)، شرح أشعار الهذليين (١٢٨٩/٣)، شرح المفصل (٥٢/٢)، المقاصد النحوية (٩٣/٣)، وبلا نسبة فى رصف المبانى (٤٢١)، شرح الأشمونى (٢٢٤/٢)، شرح عمدة الحافظ (ص٤٠٤)، الكتاب (٢٠٣/١)، همع الهوامع (٩٣/٣).

(٣) البيت الثانى بلا نسبة فى لسان العرب (١٢٤/١٣ - حضن)، تاج العروس (حضن).

أتوعِدُنى بقومِكَ يا بن حَجْـلِ أشـــاباتٍ يخـــالُونَ العِبـــادا
بمـا جَمَّعْـتَ مِن حَضَن وعمرو ومـا حَضَـنٌ وعمـرٌو والجيـادا

ثم قال: وزعموا أن الراعى كان ينشد هذا البيت [من الكامل][1]:

أزْمـانَ قومِـى والجماعـة كالـذى لـــزِمَ الرّحالةُ أنْ تَميـــلَ مَمِيلا

كأنه قال: أزمان كان قومى، والجماعة محمولة على كان، لأنها تقع فى هذا الموضع كثيرا، ثم قال: وما أنت وشأنك وكل رجل وضيعته، وأنت أعلم وربك وأشباه ذلك فكله رفع لا يكون فيه النصْب، لأنك إنما تريد أن تخبر بالحال التى فيها المحدَّث عنه فى حال حديثك، ولم تُرد أن تجعل فيما مضى ولا فيما يستقبل، وليس موضعا يستعمل فيه الفعل.

وأما الاستفهام فإنهم أجازوا فيه النصب، لأنهم يستعملون الفعل فى ذلك الموضع كثيرًا، يقولون: ما كنت وكيف تكون، إذا أرادوا معنى «مع»، ومن ثم قالوا: أزمان قومى والجماعة، لأنه موضع يدخل فيه الفعل كثيرا، يقولون: أزمان كان قومى، وحين كان. هذا نصه.

وإليه أشرت بقولى: «وربما نصب بفعل مقدر بعد ما، أو كيف، أو زمن مضاف». ثم قلت: «أو قبل خبر ظاهر» والإشارة به إلى قول ابن خروف فى شرح الكتاب قاصدًا سيبويه: ولم يذكر فى قولهم أنت وشأنك، وكل رجل وضيعته وما أشبهه إلا الرفع. ثم قال ابن خروف: وبعض العرب ينصب إذا كان معه خبر، وجعل من ذلك قول عائشة، رضى الله عنها: «كان رسول الله ﷺ ينزل عليه الوَحْـى وأنا وإياه فى لحافٍ» كأنها قالت: وكنت وإيّاه فى لحاف، ويجوز عندى أن يكون إياه فى موضع رفع عطفا على «أنا» على سبيل النيابة عن ضمير الرفع، كما ناب عن ضمير الجر فيما حكى الفراء من

---

(١) البيت للراعى النميرى فى ديوانه (ص٢٣٤)، الأزهية (ص٧١)، خزانة الأدب (١٤٥/٣، ١٤٨)، الدرر (٨٩/٢)، شرح التصريح (١٩٥/١)، الكتاب (٣٠٥/١)، المقاصد النحوية (٩٩/٢)، وبلا نسبة فى أوضح المسالك (٢٦٦/١)، شرح الأشمونى (٢٢٥/١)، شرح عمدة الحافظ (ص٤٠٥)، المقرب (١٦٠/١)، همع الهوامع (١٢٢/١، ١٥٦/٢).

قول العرب: مررت بإيّاك، قال: وأنشد الكسائى [من الطويل][(١)]:

فأحسِنْ وأجمِلْ فى أسيرِكَ إنه ضعيفٌ ولم يأسرْ كإياكَ آسِرُ

وكما ناب ضمير الرفع عن ضمير الجر فى قول بعض العرب وقد سئل عن الصعلوك: هو الغداة كأنا، وهذا ليس ببدع، لأن أصل المبنى ألاّ يخصَّ بموضع من الإعراب دون موضع، والمضمرات من المبنيات فلا يستبعد ذلك فيها إلا أنّ حمْل «أنا وإياه فى لحاف» على باب المفعول معه أولى، لأنه قد روى فى حديث آخر أن النبى ﷺ قال: «أبشِروا فوالله لأنا وكثرة الشىء أخْوفُ عليكم من قلّته» بنصب وكثرة، ذكره أبو على الشلوبين وعضّد به ما حكاه عن الصيمرى من جواز النصب فى أنت وشأنك، وكل رجل وضيعته.

وأشرت بقولى: «ويترجح العطف إن كان بلا تكلف» إلى نحو [من الوافر][(٢)]:

فكُونوا أنتُم وبنى أبيكُم مكانَ الكُلْيَتَيْن من الطّحال

فإن العطف فيه حسن من جهة اللفظ، وفيه تكلف من جهة المعنى، لأن مراد الشاعر كونوا لبنى أبيكم فالمخاطبون هم المأمورون، فإذا عطف يكون التقدير: كونوا وليكونوا لكم، وذلك خلاف المقصود، وكذا قول الآخر [من الطويل][(٣)]:

إذا أعجَبَتْكَ الدهرَ حالٌ من امرئ فدَعْهُ وواكِلْ أمرَهُ واللّياليا

معناه واكل أمره إلى الليالِى، وتقدير العطف فيه تكلّف بيّن.

وأشرت بقولى: «ولا مانع» إلى نحو: لا تَنْه عن القبيح وإتيانَه أى مع إتيانه، فالعطف

---

(١) البيت بلا نسبة فى خزانة الأدب (١٠/١٩٤، ١٩٩)، الدرر (٤/١٥٥)، شرح عمدة الحافظ (ص٢٧٠)، مجالس ثعلب (١/١٦١)، همع الهوامع (٢/٣١).

(٢) البيت لشعبة بن قمير فى نوادر أبى زيد (ص١٤١)، وللأقرع بن معاذ فى سمط اللآلى (ص٩١٤)، وبلا نسبة فى أوضح المسالك (٢/٢٤٣)، الدرر (٣/١٥٤)، سر صناعة الإعراب (١/١٢٦، ٢/٦٤٠)، شرح أبيات سيبويه (١/٤٢٩)، شرح الأشمونى (١/٢٢٥)، شرح التصريح (١/٣٤٥)، شرح قطر الندى (ص٢٣٣)، شرح المفصل (٢/٤٨)، الكتاب (١/١٩٨).

(٣) البيت لأفنون التغلبى فى حماسة البحترى (ص١٦٤)، ولمويلك العبدى فى حماسة البحترى (ص٢١٥)، وبلا نسبة فى شرح الأشمونى (١/٢٢٥)، المقاصد النحوية (٣/٩٩).

هنا ممتنع بيّن الامتناع. وكذا فى استوى الماء والخشبة، وما زلت أسير والنيل ونحوهما مما سبق الكلام عليه فى شرح صدر الباب.

وأشرت بقولى: «ولا موهِم» إلى نحو ما صنعتَ وأباك، فإن نصبه على المعيّة مختار وعطفه جائز على ضعف، لأن المعطوف عليه ضمير رفع متصل غير مفصول بينه وبين العاطف، وما كان كذلك فعطفه ضعيف، وأكثر ما يكون فى الشعر كقول الشاعر [من الكامل][(١)]:

ورَجَا الأخَيطِلُ مِن سفاهةِ رأيِه ... ما لَمْ يَكُن وأبٌ له لينالا

فلو نصب الأب لكان أجود لما تبين من ضعف العطف.

وأشرت بقولى: «خيف به، أى بالعطف فوات ما يضر فواته رجح النصب على المعيّة» إلى نحو لا تَغْتَذ بالسَّمك واللبَن، ولا يُعجبك الأكل والشبَع بمعنى لا تغتذ بالسمك مع اللبن، ولا يعجبك الأكل مع الشبع، فالنصب على المعية فى هذين المثالَين وأمثالهما يبيّن مراد المتكلم، والعطف لا يبيّنه فتعّين رجحان النصب للسلامة به عن فوات ما يضر فواته، وضَعُف العطف إذ هو بخلاف ذلك.

فإن كان الفعل الذى قبل الواو غير صالح للعمل فيما بعدها وحسن فى موضعها «مع» جاز فيما بعدها أن يجعل مفعولا معه، وأن ينصب بفعل صالح للعمل فيه، مثاله قوله تعالى: ﴿**فأجمعوا أمركم وشركاءكم**﴾ [يونس: ٧١]، فلا يجوز أن يجعل «شركاءكم» معطوفا، لأن أجمع لا ينصب إلاّ الأمرَ والكَيْد ونحوهما، ولك أن تجعل شركاءكم مفعولا معه، وأن تجعله مفعولا بأجمعوا مقدرًا كأنه قيل: فأجمعوا أمركم واجمعوا شركاءكم. ومثله ﴿**والذين تبوّءوا الدار والإيمان**﴾ [الحشر: ٩]، فلك أن تجعل الإيمان مفعولا معه، ولك أن تنصبه باعتقدوا مقدّرا.

فإن كان الفعل غير صالح للعمل فيما بعد الواو ولم تصلح «مع» فى موضعها تعيّن

---

(١) البيت لجرير فى ديوانه (ص٥٧)، الدرر (٤٩/٦)، شرح التصريح (١٥١/٢)، المقاصد النحوية (١٦٠/٤)، وبلا نسبة فى الإنصاف (٤٧٦/٢)، أوضح المسالك (٣٩٠/٣)، شرح الأشمونى (٤٢٩/٢)، المقرب (٢٣٤/١)، همع الهوامع (١٣٨/٢).

إضمار فعل صالح للعمل، فمن ذلك قول الشاعر [من الوافر][(١)]:

إذا مـا الغانِيـاتُ بَـرزْنَ يومـا وزجَّجْـن الحواجـبَ والعيُونـا

تنصب العيون بكحّلْن مقدّرا ولا يجوز غير ذلك لأن زججن غير صالح للعمل فى العيون، وموضع الواو غير صالح لمع. وهذا معنى قولى: «فإن لم يلق الفعل بتالى الواو جاز النصب على المعية، وعلى إضمار الفعل اللائق إن حسن «مع» فى موضع الواو، وإلا تعيّن الإضمار».

وممّا يشبه المفعول معه، وهو عند سيبويه مفعول به، المنصوبُ بعد «حَسْبُك» وكَفْوُكَ وأخواتهما وبعد ويله وويلا له. قال سيبويه: «قالوا حسبك وزيدا درهم، لما كان فيه معنى كفاك وقُبح أن يحملوه على المضمر نووا الفعل، كأنه قال: حسبك ويحسِب أخاك درهم، وكذلك كفوُك، وأمّا ويلا له وأخاه، وويله وأباه، فانتصب على معنى الفعل الذى نصبه كأنك قلت: ألزمه الله ويله وأباه. وإن قلت: ويلٌ له وأباه، نصبت لأن فيه ذلك المعنى، كما أن حسبك ترتفع بالابتداء، وجُعل لما فيه من معنى كفاك دليلا على فعل يوافقه معنى وهو يحسب. فكذا ويل له مرتفع بالابتداء وفيه معنى ألزمه الله ويلا، فجعل دليلا على فعل يوافقه معنى وينصبُ أباه»، ثم قال سيبويه: «وأما هذا لك وأباك فقبيح، لأنه لم يذكر فعلا ولا حرفا فيه معنى فعل حتى يصير كأنه قد تكلم بالفعل».

قال محمد: كثر فى كلام سيبويه التعبير بالقبح على عدم الجواز وقد استعمله قبلُ إذ قال فى حسبك وزيدا درهم لما كان فيه معنى كفاك، وقبح أن يحملوه على المضمر نووا الفعل، واستعمله أيضًا فى قوله: وأما هذا لك وأباك فقبيح.

والحاصل أن سيبويه قد أفصح بأن اسم الإشارة وحرف الجر المتضمن معنى الاستقرار لا يعملان فى المفعول معه، لأنه حكم على أن «هذا لك وأباك»، قبيح، ومراده أنه غير جائز، ولو كان اسم الإشارة صالحا عنده لنصب المفعول معه، وما تضمن حرف الاستقرار من ظرف أو حرف جرّ لأجاز أن يقال هذا لك وأباك مخيّرا بين العمل لهذا أو للك، وقد أجاز أبو على فى قول الشاعر [من البسيط][(٢)]:

---

(١) تقدم الاستشهاد به.

(٢) تقدم الاستشهاد به.

هــذا ردائـىَ مطويــا وسربــالا

أن تنصب السربال بهذا مفعولا معه، وأجاز بعض النحويين أن يعمل فى المفعول معه الظرف وحرف الجر، وبعض النحويين يقتصـر فـى مسـائل هـذا البـاب علـى السـماع، والصحيح استعمال القياس فيها على الشروط المذكورة، وأجاز الأخفش أن يقال: كنت وزيدا مذكورين، كما يقال مع العطف، والإفراد أولى كما يكون بمـع، وهـذا عنـد ابـن كيسان لازم، أعنى مطابقة ما قبل الواو، ومما يدل على أن «مع» يكون مـا بعدهـا بمنزلـة المعطوف بالواو قول الشاعر [من الكامل][1]:

مَشَـقَ الهواجِـرُ لَحْمَهُنَّ مع السُّرَى حتّـى ذهبْـنَ كلاكِـلا وصُـدورا

أراد مزّقت الهواجر والسرى لحمهنّ، وأقام «مع» مقام الواو.

* * *

(١) البيت لجرير فـى ديوانـه (ص٢٢٧)، خزانـة الأدب (٤/٩٨، ٩٩)، شـرح أبيـات سـيبويه (١/٢٢٠)، الكتـاب (١/١٦٢)، المقـاصد النحويـة (٣/١٤٤)، وبـلا نسـبة فـى لسـان العـرب (١١/٥٩٧ - كلل).

## باب الاستثناء

**ص: وهو المخرج تحقيقًا أو تقديرًا من مذكور أو متروك بإلاَّ أو ما بمعناها بشرط الفائدة، فإن كان بعض المستثنى منه حقيقة فمتصل، وإلاّ فمنفصل مقدر الوقوع بعد لكن عند البصريين، وبعد سوى عند الكوفيين، وله بعد إلاَّ من الإعراب إن تُرك المستثنى منه وفرّغ العامل له ما له مع عدمها، ولا يفعل ذلك دون نهى أو نفى صريح أو مؤوّل، وقد يحذف على رأى عامل المتروك، وإن لم يُترك المستثنى منه فللمستثنى بإلاّ النصب مطلقا، بها لا بما قبلها معدّى بها، ولا به مستقلا، ولا بأستثنى مضمرا، ولا بأنّ مقدّرة بعدها، ولا بإنْ مخففة مركبا منها ومن لا خلافًا لزاعمِي ذلك، وفاقًا لسيبويه والمبرد.**

**ش:** المخرج يتناول المستثنى وغيره كالمخرج بالتخصيص، وتقييد الإخراج بإلا أو ما فى معناها مانع من تناول غير المستثنى، وذكر المخرج والإخراج فى حد المستثنى والاستثناء مغن عن ذكر المُدْخل والإدخال، فإن المستثنى بعد النفى، وإن كان مُدخَلا فيما خرج منه غيره فهو مخرج مما دخل فيه غيره باعتبار آخر.

ولّما كان المستثنى يطلق على المتصل، وهو ما لو لم يُسْتَثن لدخل نحو: ﴿**فسوف يلقون غيا إلا من تاب**﴾ [مريم: ٥٩، ٦٠]، وعلى المنقطع وهو ما لو لم يُستثن لم يدخل نحو: ﴿**ما لهم به مِن علمٍ إلاّ اتّباعَ الظَّنّ**﴾ [النساء: ١٥٧]، ذكرت بعد المخرج تحقيقًا أو تقديرًا، فإن الظن وإن لم يدخل فى العلم تحقيقا فهو فى تقدير الداخل فيه، إذ هو مستحضر بذكره لقيامه مقامه فى كثير من المواضع، فهو حين استثنى يخرج مما قبله تقديرًا، وكذا الفائق ما قبله مع اتحاد الجنس نحو له علىّ ألف إلا ألفَيْن، ذكره الفراء فمثل هذا لم يكن داخلا فيخرج بإلا ولكنه فى التقدير مخرج، لأن المقر إذا اقتصر على مقدار بمنزلة المنكر لغيره، فكأن قائل: «له ألف إلا ألفين» قد قال: له علىّ ألف لا غير إلا ألفين، فبان بهذا أن ألفين مخرج تقديرًا.

ومن هذا القبيل قوله تعالى: ﴿**إن عبادى ليس لك عليهم سلطان إلا من اتبعك من الغاوين**﴾ [الحجر: ٤٢]، لأن العباد الذين أضافهم تبارك وتعالى إليه هم المخلصون

الذين لا سلطان للشيطان عليهم، فَلم يكَن الغاوون فيهم فيخرجهم الاستثناء، وتفاوُت ما بينهم وبين المخلصين أعظم من تفاوت ما بين ألفين وألف بكثير، دليل ذلك حديث: «بعث النار» أعاذنا الله منها. فمعنى الآية، والله أعلم إن عبادى ليس لك عليهم سلطان ولا على غيرهم، إلا مَن اتبعك من الغاوين، ومنهم من يجعل «من اتبعك» متصلا على أن يراد بالعباد المخلصون وغيرهم، والانقطاع مذهب ابن خروف، والاتصال مذهب الزمخشرى، ذكره في الكشاف.

ومن المخرج تقديرًا قوله تعالى: ﴿**لا عاصم اليوم من أمر الله إلا من رحم**﴾ [هود: ٤٣]، على إرادة لا من يعصم من أمر الله إلا من رحم، وهو أصحّ الوجوه، فمن رحم مستثنى منقطع لم يدخل فيما قبله فيخرج بإلا، لكن يقدّر كونه مخرجا بتقدير لا أحد يعصم من أمر الله، وبأن العاصم يستدعى معصوما فكان بمنزلة المذكور فكأنه مثل لا معصوم عاصم من أمر الله إلا من رحمه الله، والله أعلم.

ومن المخرج تقديرًا المستثنى السابق زمانه زمان المستثنى منه كقوله تعالى: ﴿**ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم من النساء إلا ما قد سلف**﴾ [النساء: ٢٢]، فما قد سلف وإن لم يدخل فى المنهى عن نكاحِه فمن الجائز أن تكون المؤاخذة به باقية فبيّن تعالى بالاستثناء عدم بقائها، فكأنه قيل الناكح ما نكح أبوه مؤاخذ بفعله إلا ما قد سلف فيتناوله المخرج تقديرًا. ومن المخرج تقديرًا قولك: لأفعلنّ كذا وكذا إلا حلُّ ذلك أن أفعل كذا وكذا مثل به سيبويه، ثم قال: فإن أفعل كذا وكذا بمنزلة فعل كذا وكذا وهو مبنىّ على حِلّ، وحِلّ مبتدأ كأنه قال: ولكن حلُّ ذلك أن أفعل كذا وكذا.

قال السيرافى: إلا بمعنى لكن، لأن ما بعدها مخالف لما قبلها، وذلك أن قوله والله لأفعلنّ كذا وكذا عقد يمين عقده على نفسه، وحلّه إبطاله ونقضه، فكأنه قال علىّ فعل كذا معقودا، لكن إبطال هذا العقد فعل كذا.

**قلت:** وتقدير الإخراج فى هذا أن يجعل قوله لأفعلنّ كذا بمنزلة لا أرى لهذا العقد مبطلا إلا فعل كذا، فهذا الاستثناء منقطع عمله. وجعل ابن خروف من هذا القبيل: ﴿**لست عليهم بمصيطر إلا من تولى وكفر فيعذبه الله**﴾ [الغاشية: ٢٢ - ٢٤]، على أن يكون «من» مبتدأ، ويعذبه الله خبر، ودخلت عليه الفاء لتضمن المبتدأ معنى الجزاء،

وجعل الفراء من هذا قراءة بعض السلف: ﴿**فشربوا منه إلا قليل منهم**﴾ [البقرة: ٢٤٩]، على تقدير إلا قليل منهم لم يشربوا واستحسن ابن خروف هذا الوجه.

**قلت**: ومن هذا النوع قوله ﷺ: «ما للشيطان من سلاح أبلغ من النساء إلا المتزوّجون أولئك المطهّرون المبرّءون من الخنا»، ويمكن أن يكون من هذا قراءة ابن كثير، وأبى عمرو: ﴿**إلاّ امرأتُكَ إنّه مُصيبها ما أصابهم**﴾ [هود: ٨١]، على أن تكون ﴿**امرأتك**﴾ مبتدأ وخبرها: ﴿**إنه مصيبها ما أصابهم**﴾، وبهذا التوجيه يكون الاستثناء فى النصب والرفع من «فأسْر بأهلك» وهو أولى من أن يستثنى المنصوبُ من أهلك والمرفوع من أحد.

ومن المخرج تقديرًا: إن لفلان مالاً، إلاّ أنه شقىّ، وما زاد إلاّ ما نقص، وما نفع إلاّ ما ضَرّ ولا تكوننّ من فلان فى شىء إلاّ سلاما بسلام، وهى من أمثلة سيبويه، ومن أمثلة غيره جاء الصالحون، وجاء زيد إلا عمرا، وما فى الأرض أخبث منه إلا إياه، فالمستثنى فى هذه الأمثلة ليس مخرجا تحقيقا بل تقديرًا، فكأنك قلت: إنّ لفلان مالا، فكأنك قلت: عَدم البؤس، ثم استثنيت من البؤس كونه شقيا، وإذا قلت: ما زاد، فكأنك قلت: ما عرض له عارض، ثم استثنيت من العارض النقص، وإذا قلت: ما نفع، فكأنك قلت: ما أفاد شيئًا إلا ضرّا، وإذا قلت: لا تكن من فلان فى شىء إلا سلاما بسلام، فكأنك قلت: لا تعامله بشىء إلا متاركة، وإذا قلت: جاء الصالحون، فكأن السامع توهّم مجىء غيرهم، ولم يعبأ بهم، فأزلت توهمه بهذا الاستثناء، وإذا قلت: جاء زيد إلا عمرا، فكأنك عرفت علم السامع مرافقة زيد لعمرو وقدّرت أنه توهّم أنك اقتصرت على زيد اتكالا على علم السامع بترافقهما فأزلت توهمه بالاستثناء، وإذا قلت: ما فى الأرض أخبث منه إلا إياه، فكأنك قلت: ما يليق خبثه بأحد إلا إياه، واسلك هذا السبيل فيما يرد من أمثال هذا.

قال ابن السرَّاج: «إذا كان الاستثناء منقطعا فلا بدّ من أن يكون الكلام الذى قبل إلاّ قد دلّ على ما يستثنى فتأمل هذا فإنه يدِقُّ، فمن ذلك قوله عز وجل: ﴿**لا عاصم اليوم من أمر الله إلا من رحم**﴾ [هود: ٤٣]، فالعاصم الفاعل، ومن رحم قد دلَّ على العصمة والنجاة، فكأنه تعالى قال والله أعلم: لكن مَن رحِمَ يُعصم أو معصوم، وقال فى

ما زاد إلا ما نقص، وما نفع إلا ما ضرّ، وإنما حسن هذا الكلام، لأنه لما قال ما زاد دلّ على قوله هو على حاله، فكأنه قال هو على حاله إلا ما نقص، وكذا قوله ما نفع هو على أمره إلا ما ضرّ».

والباء من قولى: «بإلاّ» متعلقة بالمخرج، واحترز بذلك من «إلاّ» بمعنى «غير» كقوله تعالى: ﴿**لو كان فيهما آلهة إلا الله**﴾ [الأنبياء: ٢٢]، والتى بمعنى الواو كقوله تعالى: ﴿**لئلا يكون للناس عليكم حجة إلا الذين ظلموا**﴾ [البقرة: ١٥٠]، أى ولا الذين ظلموا قاله الأخفش. والتى بمعنى «إنْ لا» كقوله تعالى: ﴿**إلا تفعلوه تكن فتنة**﴾ [الأنفال: ٧٣]، والزائدة كالأولى من اللتين فى قول الشاعر ، أنشده ابن جنى [من الطويل][(١)]:

أرَى الدهرَ إلاّ مَنْجنونا بأهلِه  وما صَاحِبُ الحاجات إلاّ مُعلَّلا

أى أرى الدهر منجنونا بأهله يتقلب بهم فتارة يرفعهم وأخرى يخفضهم، كذا قال ابن جنى، ثم قال: وعلى ذلك تأولوا قول ذى الرمة [من الطويل][(٢)]:

حراجيجُ لا تَنْفكُّ إلاّ مُناخةً  على الخَسْفِ أو نَرْمى بها بَلَدا قَفْرا

أى ما تنفك مناخة، وإلاّ زائدة. كل هذا قول ابن جنى رحمه الله، فإلاّ فى هذه المواضع غير مخرجة شيئًا.

ونبّهت بقولى: «بأو ما بمعناها» على أن لإلاّ أخوات تبيّن إن شاء الله تعالى، ثم بيّنت

---

(١) البيت لأحد بنى سعد فى شرح شواهد المغنى (ص٢١٩)، وبلا نسبة فى أوضح المسالك (٢٧٦/١)، تخليص الشواهد (ص٢٧١)، الجنى الدانى (ص٣٢٥)، خزانة الأدب (١٣٠/٤، ٢٤٩/٩)، الدرر (٩٨/٢، ١٧١/٣)، رصف المبانى (ص٣١١)، شرح الأشمونى (١٢١/١)، شرح التصريح (١٩٧/١)، شرح المفصل (٧٥/٨)، مغنى اللبيب (ص٧٣)، المقاصد النحوية (٩٢/٢).

(٢) البيت لذى الرمة فى ديوانه (ص١٤١٩)، تخليص الشواهد (ص٢٧٠)، شرح شواهد المغنى (٢١٩/١)، الكتاب (٤٨/٣)، لسان العرب (٤٧٧/١٠ - فكك)، المحتسب (٣٢٩/١)، همع الهوامع (١٢٠/١)، وبلا نسبة فى أسرار العربية (ص١٤٢)، الأشباه والنظائر (١٧٣/٥)، الإنصاف (١٥٦/١)، الجنى الدانى (ص٥٢١)، شرح الأشمونى (١٢١/١)، مغنى اللبيب (٧٣/١).

أن المستثنى إن كان بعض ما استثنى منه حقيقة فهو متصل نحو قام الرجال إلا زيدا، وإن لم يكن كذلك فهو منقطع ومنفصل، وقيّدت البعض بحقيقة احترازا من المنقطع المستعمل فإنه لا يكون إلا أن يُستحضر بوجه ما عند ذكر المستثنى منه، أو ذكر ما نسب إليه نحو: ﴿**فإنهم عدو لى إلا رب العالمين**﴾ [الشعراء: ٧٧]، لأن عبّاد الأصنام كانوا معترفين به لقوله: ﴿**إن كنا لفى ضلال مبين إذ نسويكم برب العالمين**﴾ [الشعراء: ٩٧، ٩٨]، ولأن ذكر العبادة مذكّر بالإلهة الحقّ، فبذا الاعتبار لا يكون المنقطع غير بعض، إلا أن المستثنى منه لا يتناوله وَضْعا، فإن تناوله بغير ذلك فله حظّ من البعضية مجازًا، ولذلك قيل لَه مستثنى، فإن لم يتناوله بوجه من الوجوه لم يصحّ استعماله لعدم الفائدة كقول القائل: صهلت الخيلُ إلاّ البعير ورغت الإبل إلاّ الفرس، فلو قال: صوّتت الخيل إلاّ البعير لجاز؛ لأن التصويت يُستحضر بذكره الخيل وغيرها من المصوِّتات، فكان ذلك بمنزلة الداخل فيما قبله، ونبّهت باشتراط الفائدة على أن النكرة يستثنى منها فى الموجب ما لم تُفِد، فلا يقال: جاء قوم إلا رجلا، لعدم الفائدة، فإن دخلت فائدة جاز كقوله تعالى: ﴿**فلبث فيهم ألف سنة إلا خمسين عاما**﴾ [العنكبوت: ١٤]، والضمير من قولى: «وله بعد إلا من الإعراب» عائد على المستثنى، والإشارة إلى أن المستثنى بإلاّ يقام فى اللفظ مقام المستثنى منه إذا لم يذكر وفرّغ العامل لما بعد إلا نحو: ما جاءنى إلا زيد، وما لقيت إلا عمرا، وما مررت إلا بعامر، فيعرب ما بعد إلا بما كان يُعرب به دونها، لأنه صار خلفا عن المستثنى منه حين تُرك، وفرّغ عامله لما بعد إلا.

واحترز بالتفريغ من نحو ما قام إلا زيدٌ إلا عمرا، وما قام زيد إلا عمرا، فإن الأصل فيهما ما قام أحد إلا زيدا إلا عمرا، وما قام زيد ولا غيْره إلا عمرا، وسيأتى الكلام عليه إن شاء الله تعالى. ثم أشرت إلى أنه لا يترك المستثنى منه ويفرّغ عامله لما بعد إلاّ دون نهى أو نفى صريح أو مؤول، والنهى كقوله تعالى: ﴿**ولا تقولوا على الله إلا الحق**﴾ [النساء: ١٧١]، والنفى الصريح كقوله تعالى: ﴿**وما محمد إلا رسول قد خلت من قبله الرسل**﴾ [آل عمران: ١٤٤]، ويدخل فى النفى المؤول الاستفهام كقوله تعالى: ﴿**هل يهلك إلا القوم الظالمون**﴾ [الأنعام: ٤٧]، والشرط الذى فيه معنى النهى كقوله تعالى: ﴿**ومن يولهم يومئذ دبره إلا متحرفا لقتال أو متحيزًا إلى فئة فقد باء**

**بغضب من الله﴾** [الأنفال: ١٦]، فإن معناه: لا تُولّوا الأدبَار إلا متحرّفين لقتال أو متحيّزين إلى فئة، ومن النفى المؤول: زيدٌ غيرُ آكلٍ إلا الخُبزَ، وقوله تعالى: **﴿ويأبى الله إلا أن يتم نوره﴾** [التوبة: ٣٢]، لأن يأبى بمعنى لا يريد، ومنه **﴿وإنها لكبيرة إلا على الخاشعين﴾** [البقرة: ٤٥]، لأن المراد بالكبيرة هنا الصعوبة، فكأنه قيل لا تسهل إلا على الخاشعين.

**والحاصل**: أن المستثنى منه لا يحذف مع إيجاب محض، لأنه يلزم منه الكذب، ألا ترى أن حقيقة قولك رأيت إلا زيدا: عمَّ نظرى الناس إلا زيدا وذلك غير جائز، بخلاف لم أر إلا زيدا فإن حقيقته لم أر من الناس إلا زيدا وذلك جائز، فإن كان فى الإيجاب معنى النفى لعومل معاملته نحو: عدمتُ إلا زيدا، وصمت إلا يومَ الجمعة، فإنهما بمعنى لم أجد ولم أفطر، ومن النفى بالمؤوّل قولهم: قلّ رجلٌ يقول ذلك إلا زيدا، وأقل رجل يقول ذلك إلا زيدا.

وأشرت بقولى: «وربما حُذف عامل متروك» إلى قول الشاعر [من المتقارب][(١)]:

تَنُوطُ التّميم وتأبَى الغَبُو ق من سنة النوْمِ إلاّ نهارا

يصف امرأة بالتنعّم وكثرة الراحة، فهى تأبَى أن تغتبق، أى تغتذى بالعشىّ لئلا يعوقها عن الاضطجاع للراحة، ثم قال: إلا نهارا، يريد لا تغتذى الدهر إلا نهارا، هذا معنى قول الفارسى، وأولى من هذا التقدير أن يكون أراد: وتأبى الغبوق والصبوح إلا نهارا، فحذف المعطوف، وأبقى المعطوف عليه وهو كثير، ومما حمل على ذلك قوله تعالى: **﴿سرابيل تقيكم الحر﴾** [النحل: ٨١]، أى الحرّ والبرد وقول امرئ القيس [من الطويل][(٢)]:

كأنّ الحصَا مِن خَلْفِها وأمامِها إذا نَجَلَتْهُ رِجْلُها خَذْفُ أعْسَرا

أراد إذا نجلته رجلها ويدها.

وقولى: «وإن لم يترك المستثنى منه فللمستثنى بإلا النصب مطلقا» نبّهت به على أن

(١) البيت للأعشى فى ديوانه (٤٩/١).

(٢) البيت لامرئ القيس فى ديوانه (ص٦٤)، شرح عمدة الحافظ (ص٦٤٧)، لسان العرب (٦١/٩ - خذف، ٦٤٧/١١ - نجل)، المقاصد النحوية (١٦٩/٤).

المستثنى بإلا إذا ذُكر المستثنى منه يُنصب فى الموجب وغيره، لكن فى الموجب لا يشارك النصب، وفى غير الموجب يشاركه البدل راجحا، أو مرجوحا، والمراد بالموجب ما لم يشتمل عليه نهى أو نفى صريح أو مؤول، وغير الموجب ما اشتمل عليه بعض ذلك، وسيأتى الجميع مفصّلا إن شاء الله تعالى.

ثم قلت: «بها لا بما قبلها» مشيرا إلى الخلاف فى ناصب المستثنى بإلاَّ، واخترت نصبه بها نفسها، وزعمت أنى فى ذلك موافق لسيبويه وللمبرد وللجرجانى، وقد خفى كون هذا مذهب سيبويه على جمهور الشراح لكتابه، وأنا أستعين الله على بيان ما خَفى عليهم من ذلك بنصوص يعضد بعضُها بعضا، وبعد استيفاء ذلك أقيم الدلالة على صحته وفساد ما سواه، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

فمن ذلك قوله فى الباب الثانى من أبواب الاستثناء بإلا يكون الاسم بعدها على وجهين:

**أحدهما**: ألاَّ تغيّر الاسم عن الحال التى كان عليها قبل أن تلحق، كما أن «لا» حينَ قلت: لا مَرْحبًا ولا سلامَةً، لم تغيّر الاسم عن حاله قبل أن تلحق، فكذلك إلاَّ، ولكنها تجىء لمعنى كما تجىء لا لمعنى.

**والوجه الآخر**: أن يكون الاسم بعدها خارجا مما دخل فيه عاملا فيه ما قبله من الكلام، كما تعمل «عشرون» فيما بعدها إذا قلت: «عشرون درهما».

فجعل إلا نظيرة «لا» المحمولة على «إنّ» فى أنّ ما تدخل عليه تارة تصادفه مشغولا بعامل غيرها فتؤثر فى معناه دون لفظه، وتارة تصادفه غير مشغول بعامل غيرها فتؤثر فى لفظه ومعناه، ثم صرّح بأن العامل فى زيد من نحو قاموا إلا زيدا ما قبله من الكلام، فإما أن يريد بما قبله إلا وحدها أو الفعل وحده أو كليهما، فدخول «من» مانعٌ من أن يُريد كليهما؛ لأنها للتبعيض لا لبيان الجنس.

فإن التى لبيان الجنس لا تدخل بعد «ما» إلا على نكرة كقوله تعالى: ﴿**أولم ينظروا فى ملكوت السموات والأرض وما خلق الله من شىء**﴾ [الأعراف: ١٨٥]، وقوله تعالى: ﴿**واعلموا أن ما غنمتم من شىء**﴾ [الأنفال: ٤١]، وقوله تعالى: ﴿**وما بكم من نعمة فمن الله**﴾ [النحل: ٥٣]، فلو كانت «من» فى قوْل سيبويه لبيان الجنس لم

تدخل على الكلام معرفا، بل كانت تدخل عليه منكرا، وإذا لم تدخل عليه إلا معرّفا فهى للتبعيض، ويلزم من ذلك انتفاء أن يريد ثبوت كليهما وثبوت إرادة الفعل وحده أو إلاّ وحدها، وإرادة إلاّ أولى لأنها قبل المستثنى لا قبل غيره، والفعل قبله وقبل غيره فإرادته مرجوحة وإرادة إلاّ راجحة، ولأنّ ما قبل الشيء إذا لم يُرَد به الجميع حمل على الذى يلى، ولهذا إذا قال النحوى: ياء التثنية مفتوح ما قبلها، وياء الجميع مكسور ما قبلها علم محل الفتحة والكسرة، ويعضد إرادة إلاّ قوله: «تعمل عشرون فيما بعدها إذا قلت عشرون درهما»، فجعل موقع المستثنى من عامله كموقع الدرهم من العشرين، فعُلِم أنه لم يرُد الفعل، لأنه منفصل مُكتفٍ بخلاف إلاّ فإنها مثل العشرين فى الاتصال وعدم الاكتفاء فكانت مُرادة.

وأظهر من هذا قوله فى خامس أبواب الاستثناء: «حدثنا يونس أن بعض العرب الموثوق بعربيته يقول ما مررت بأحد إلا زيدا، وما أتانى أحد إلا زيدا»، ثم قال سيبويه: «وعلى هذا ما رأيت أحدا إلا زيدا، فتنصب زيدا على غير رأيت، وذلك أنك لم تجعل الآخر بدلا من الأول، ولكنك جعلته منقطعا مما عمل فى الأول، وعمل فيه ما قبله كما عمل العشرون فى الدرهم». فصرّح بأن نصب زيد فى المثال المذكور على لغة مَن لا يُبْدِل، إنما هو بغير رأيت فتعيّن نصبه بإلا، ولم يكتف بذلك التصريح حتى قال: «ولكنك جعلته منقطعا عما عمل فى الأول» فهذان تصريحان لا يتطرق إليهما احتمال غيرما قلنا إلا بمكابرة وعناد.

وقال فى تاسع أبواب الاستثناء بعد أن مثل بأتانى القوم إلا أباك: «وانتصب الأب إذ لم يكن داخلا فيما دخل فيه ما قبله ولم يكن صفة، وكان العامل فيه ما قبله من الكلام».

**قلت**: فقد جعل علة نصب الأب عدم دخوله فيما دخل فيه ما قبله، والذى دخل فيه ما قبله إسناد المعنى إلى المعنى وتأثر اللفظ باللفظ، فلزم من ذلك ألا يكون لفظ الأب منصوبًا بلفظ أتى، كما لم يكن لمعناه حظّ فى معناه، وإذا لم يكن النصب بأتى تعيَّن أن يكون بإلاّ.

فحاصل كلام سيبويه أن إلاّ هى الناصبة لما استثنى بها إذا لم يكن بدلا ولا مشغولا

عنها بما هو أقوى، ومن نسب إليه خلافَ هذا فقد تقوّل أو غلط فيما تأول، تغمّدنا الله وإياهم برحمته وأوزعنا شكر نعمته.

وأمّا المبّرد فحكى عنه السيرافى أن نصب المستثنى بعد إلاّ بأستثنى مضْمرا، وكلامه فى المقتضب بخلاف ذلك، فإنه قال فى أبواب الاستثناء: «وذلك أنك إذا قلت جاءنى القوم وقع عند السامع أن زيدا فيهم، فلما قلت إلا زيدا كانت إلا بدلا من قولك لا أعنى زيدا أو أستثنى ممن جاءنى زيدا فكانت بدلا من الفعل» فهذا نصه.

وإذْ قد بينا أن العامل «إلاّ» وأنها بدل من الفعل، ولو كان الفعل عاملا لكان في حكم الموجود ولزم من ذلك جمع بين البدل والمبدل منه فى غير اتباع ولا ضرورة. وممن قال بهذا القول من المتأخرين عبد القاهر الجرجانى، وإذ قد بيّنت النصوص الشاهدة بأنى فيما اخترته موافق لسيبويه، فلم يبق إلاّ تبيين ما يدل على صحة ذلك فأقول مستعينا بالله تعالى:

العامل فى الاسم على ضربين: قياسىّ واستحسانىّ، **فالقياسى**: ما اختص به ولم يكن كجزء منه، وإلاّ كذلك فيجب لها العامل، كوجوبه لسائر الحروف التى هى كذلك، ما لم تتوسط بين عامل مفرغ ومعمول فتلغى وجوبا إن كان التفريغ محققا نحو ما قام إلا زيد، وجوازا إن كان مقدرا نحو ما قام أحد إلا زيد، فإنه فى تقدير ما قام إلا زيد، لأن أحدا مبدل منه والمبدل منه غالبا فى حكم الساقط، وقد شبه سيبويه إلا فيما قام إلا زيد بلا فى لا مرحبا، لأن كل واحدة منهما دخلت على كلام عمل بعضه فى بعض فلم تغيّر منه شيئًا، فكما لم يلزم من كون لا غير عاملة فى لا مرحبا إبطال عملها فى لا مرحبا بك عندنا، لا يلزم من كون إلا غير عاملة فى ما قام إلا زيد إبطال عملها فى ما قاموا إلا زيدا.

**فإن قيل**: قاعدة الدلالة على إلحاق إلا بالعوامل إنما هى دعوى اختصاصها بالاسم.

**قلت**: ودخولها على الفعل ليس مانعا من اختصاصها بالاسم، لأن كل فعل دخلت عليه مؤول باسم، ولذا قالوا فى نشدتك اللهَ إلاّ فعلت معناه ما أسألك إلا فِعْلك.

وقال سيبويه بعد أن ذكر قول العرب: ما زاد إلا ما نقص، وما نفع إلا ما ضرّ: «فما مع الفعل بمنزلة اسم نحو النقصان والضرر، كما أنك إذا قلت ما أحسنَ ما كلّم زيدا

فهو بمنزلة ما أحسن كلامه زيدا، ولولا «ما» لم يجز الفعل بعد إلا فى ذا الموضع كما لم يجز بعد ما أحسن بغير ما».

فشبه إلا فى طلبها الاسم ومباينتها الفعل المحض بفعل التعجب، قال ابن خروف: ومنعه لوقوع الفعل بعد إلا من غير ذكر «ما» حسن، وهو فى الاستثناء بإلا يقبح، ولذلك قال فى ذا الموضع: قلت: فات ابن خروف أن يقول، وذلك فى موضع النصب، لأن كل مثال ذكره من الأمثلة التى دخلت فيها إلا على فعل مجرّد من «ما» فهو من باب الاستثناء، لكن الواقع فيه بعد إلا ليس فى موضع نصب على الاستثناء، ثم قال ابن خروف: وقد قالت العرب: ما تأتينى إلا قلّت حقا، وما أتيتنى إلا تكلمت بالجميل، وما زاد إلا نفع، وما قلّ إلا ضرَّ، وما تكلّم إلا ضحك، وما جاء إلا أكرمته كأنهم قالوا ما تأتينى إلا قائلا حقا، وما أتيتنى إلا متكلما بالجميل، وما زاد إلا نافعا، وما قلّ إلا ضارا، وما تكلم إلا ضاحكا، وما جاء إلا مكرَما، فجميع هذه أحوال، فهذا نص سيبويه.

ونص أبو الحسن بن خروف فى شرح الكتاب مبينا بأن الفعل لا يقع بعد إلا حتى يكون مؤولا باسم، ولو كان مطلق الدخول على الفعل مبطلا للاختصاص بالاسم ما أضيف الاسم إلى فعل، ولا وقع الفعل حالا، ولا مفعولا ثانيا لظنّ، ولا خبر كان أو «إنّ» لأن مواضع كل واحد من هذه المذكورات متسلط عليه عامل من عوامل الأسماء، فكما لم يبطل اختصاص هذه العوامل بالأسماء وقوع الأفعال فى مواضع معمولاتها لتأوّلها بأسماء كذلك لا يُبْطِل اختصاص إلاّ بالأسماء دخولها على فعْل مؤوّل باسم.

**فإن قيل:** لو كانت إلا عاملة لم يقع الضمير بعدها إلا متصلا كما يقع بعد إنّ وأخواتها والأمر بخلاف ذلك قال الله تعالى: ﴿**ضل من تدعون إلا إياه**﴾ [الإسراء: ٦٧]، وقد مضى أنهم قالوا فى الاستثناء المنقطع ما فى الأرض أخبث منه إلا إياه، **فالجواب من خمسة أوجه:**

**أحدها:** أن المنصوب بإلا لما كان منصوبا لا مرفوعَ معه أشبه المنصوب على التحذير والنداء، فاستحق الانفصال إذا كان مضمرا، كما استحق شبيهه.

**الثانى:** لما كان الانفصال ملتزما فى التفريغ المحقق والمقدر التزم مع عدم التفريغ، ليجرى البابُ على سَنَن واحد.

**الثالث**: أنّ «إلاّ» لو استثنى بها فى حكم جملة مختصرة فكُرِه وقوعُه ضميرا متصلا، لأنه مختصر بالنسبة إلى المنفصل، والاختصار بعد الاختصار إجحاف.

**الرابع**: أن إلا تشبه ما النافية فى مرافقة الفعل معنى لا لفظًا، وفى الإعمال تارة والإهمال تارة، ومعمول ما إذا كان مضمرا لا يكون إلا منفصلا، فألحقت بها إلا.

**الخامس**: أن إلا تشبه لا العاطفة فى لزوم التوسط، وجعل ما بعدها مخالفا لما قبلها، ولا العاطفة لا يليها المضمر إلا منفصلا فجرت فى ذلك مجراها، ومع ذلك فالمستحق بعد إلا النصب على الاستثناء شُبِّه بالمفعول المباشر عامله فكان له بذلك حظ فى الاتصال إذا كان مضمرا فنبّهوا على ذلك بقول الشاعر [من البسيط][(١)]:

وما أُبالِى إذا ما كُنتِ جارَتَنا ألاّ يُجاوِرَنا إلاّكِ دَيّارُ

وقول الآخر [من الطويل][(٢)]:

أعوذُ بربّ العَرْشِ مِن فِئةٍ بَغَتْ علىّ فما لى عَوْضُ إلاّهُ ناصِرُ

وليس هذا ضرورة لتمكن قائل الأول من أن يقول: [من البسيط]:

وما أبالى إذا ما كنت جارتنا ألا يكونَ لنا خِلٌّ ولا جارُ

ولتمكّن قائِل الثانى من أن يقول [من الطويل]:

أعوذ برب العرش من فئة بغت علىّ فما لى غيرُه عوضُ ناصرُ

وأيضًا فإن المعروف فى كلام العرب إيقاع المنفصل موقع المتصل للاضطرار كقول

---

(١) البيت بلا نسبة فى الأشباه والنظائر (١٢٩/٢)، أمالى ابن الحاجب (ص٣٨٥)، أوضح المسالك (٨٣/١)، تخليص الشواهد (ص١٠٠)، خزانة الأدب (٢٧٨/٥، ٢٧٩، ٣٢٥)، الخصائص (٣٠٧/١، ١٩٥/٢)، الدرر (١٧٦/١)، شرح الأشمونى (٤٨/١)، شرح شواهد المغنى (ص٨٤٤)، شرح ابن عقيل (ص٥٢)، شرح المفصل (١٠١/٣)، مغنى اللبيب (٤٤١/٢)، المقاصد النحوية (٢٥٣/١).

(٢) البيت بلا نسبة فى شرح التصريح (٩٨/١)، شرح ابن عقيل (ص٥١)، المقاصد النحوية (٢٥٥/١).

الشاعر [من البسيط][1]:

بالوارثِ الباعث الأمواتِ قد ضمِنَتْ إيّاهـم الأرضُ فـى دَهْـر الدهاريـرِ

وأما وقوع المتصل موقع المنفصل للاضطرار فغير معروف، فلو لـم يكـن الأصـل فـى الضمير المنصوب على الاستثناء بعد إلا الاتصال لـم يَسُـغ لقـائلَى البيتَيْـن المذكورَيـن أن يفعلا ما فَعَلا، كما لا يَسُوغ فى المعطوف ولا فى المفعول معه.

**فإن قيل**: لو كانت إلا عاملة لجرّت، لأن الجرّ هو اللائق بعمل الاسم الذى لا يشـبه الفعل، ولذا حكم لعدا وخلا وحاشى بالحرفية إذا جَرَّتْ، وبالفعليّة إذا نصبَتْ.

**فالجواب**: لا نسلّم أن اللائق بالاسم الذى لا يشبه الفعل هو الجر خاصة، بـل اللائـق به عمل لا يصلح للفعل، وهو جر أو نصب لا رفع معه، فكـان النصـب أولى بالأربعـة، لأنه أخف من الجر، لكن منعت منه عدا وأختاها، لأنهن يكنّ أفعالا فيستَوْجبْنَ النصـب حينئذ، فلو عملته وهنَّ أحرف لجُهلت الحرفية فتعين الجر بهنّ إذا كنَّ أحرفا، ولـم يمنـع من النصب بإلا مانع فعملت.

**وأيضًا**: فإن إلا مخصوصـة بكـثرة الاستعمال والتعـرض للتكـرار، فـأُوثِرتْ مـن بـين أخواتهـا الحرفيـة بـأخف الإعرابـين، وإذ قـد بيّنـت أن الصحيـح كـون إلا عاملـة نَقْـلا واستِدْلالا فأذكر ما سِوَى ذلك من المذاهب مقرونةً بشُبهِها وبالحجج الواضحـة، والله المستعان. وجملتها خمسة:

**أولها**: مذهب السيرافى، وهو أن النصب بما قبل إلا من فعل أو غيره بتعدية إلا، ويُبطل هذا المذهب صحة تكرير الاستثناء نحو قبضت عشرة إلا أربعة إلا درهما إلا ربعا، إذ لا فعل فى المثال المذكور إلا قبضت، فإذا جُعل معدّى بإلا لزم تعديته إلى أربعة بمعنى الحطّ، وإلى الدرهم بمعنى الجَبْر، وإلى الربع بمعنى الحطّ، وذلك حكم بما لا نظير

---

(١) البيت للفرزدق فى ديوانه (٢١٤/١)، خزانة الأدب (٢٨٨/٥، ٢٩٠)، الدرر (١٩٥/١)، شرح التصريح (١٠٤/١)، المقاصد النحوية (٢٧٤/١)، ولأمية بن أبى الصلت فى الخصائص (٣٠٧/١، ١٩٥/٢)، ولم أقف عليه فى ديوانه. وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر (١٢٩/٢)، الإنصاف (٦٩٨/٢)، أوضح المسالك (٩٢/١)، تذكرة النحاة (ص٤٣)، شرح ابن عقيل (ص٥٦).

له، فإنه استعمال فعل واحد معدّى بحرف واحد على معنيين متضادين، وكذا لو كررت إلا دون عطف فى المعنى نحو قاموا إلا زيدا إلا عمرا، فإن الثانى موافق للأول فى المعنى، فلو جُعلا منصوبين بالفعل معدّى إليهما بإلا لزم من ذلك عدم النظير، إذ ليس فى الكلام فعل معدّى بحرف واحد إلى شيئين دون عطف فوجب اجتنابه.

**الثانى**: أن الناصب ما قبل إلا على سبيل الاستقلال، وهو قول ابن خروف، وهو أيضًا حكم بما لا نظير له، وذلك أن المنصوب على الاستثناء بعد إلا لا مقتضى له غيرُها، لأنها لو حذفتْ لم يكن لذكره معنى، فلو لم تكن عاملَة فيه ولا موصلة عمل ما قَبلها إليه مع اقتضائها إياه لزم عدم النظير فوجب اجتنابه. والذى دعا ابن خروف إلى هذا الرأى انتصاب «غير» إذا وقعت موقع إلا المنتصب ما بعدها نحو قاموا غيرَ زيد، فنصبوها على الاستثناء، قال: فلو كان المنصوب على الاستثناء مفتقرا إلى واسطة لم تنصب غير بلا واسطة، وجرَّاه على هذا أيضًا قول سيبويه فى باب غير: «ولو جاز أن تقول أتانى القوم زيدا تريد الاستثناء ولا تذكر إلا لما كان إلا نصبا».

**والجواب عن نصب غير بلا واسطة** أنه منصوب على الحال وفيه معنى الاستثناء، كما أن ما وصلتها فى نحو قاموا ما عدا زيدا مصدر بمعنى الحال وفيه معنى الاستثناء، هذا هو اختيار السيرافى فى ما عدا وما خلا، وهو الصحيح، ولا يمنع من ذلك كونه معرفة، فإن وقوع المعرفة حالا لتأولها بنكرة سائغ شائع.

وذهب ابن خروف والشلوبين إلى نصْب ما وصلتها على الاستثناء، وهو غلط منهما، لأن المنصوب على معنى لا يقوم ذلك المعنى بغيره، ومعنى الاستثناء قائم بما بعد ما وصلتها، لا بها كما هو قائم بما بعد غير، فلا يصح القول بأنهما منصوبان على الاستثناء، لأنهما مستثنى بهما لا مستثنيان.

وقد ذهب أبو على فى التذكرة إلى ما ذهبت إليه من أنّ «غير» فى قاموا غير زيد حال، وهو الظاهر من قول سيبويه فى باب غير، بعد تمثيله بأتانى القوم غير زيد: فغير الزيدينَ جاءوا ولكنه فيه معنى إلا، هذا نصه.

**والجواب عن قوله لو جاز** أن يقول أتانى القوم تريد الاستثناء ولا تذكر إلا لما كان إلا نصبا أن يحمل على حذف إلا وإبقاء عملها، أو على حذف غير وإقامة زيد مقامها

فى الإعراب كما فُعِل بكل مضاف إليه إذا حذف المضاف وأقيم هو مقامه.

**الثالث**: أن الناصب بعد إلا مضمر، وهو قول الزجاج، عزاه إليه وإلى المبرد السيرافى. وهذا أيضًا مردود، لمخالفته النظائر، إذ لا يجمع بين فعل وحرف يدل على معناه لا بإضمار ولا بإظهار، ولو جاء ذلك لنصب ما ولى «ليت وكأن ولا» بأتمنّى وأشبّه وأنفى، وفى الإجماع على امتناع ذلك دلالة على فساد إضمار أستثنى.

**الرابع**: قول الفراء، عزاه إليه السيرافى، وهو إلاّ مركبة من لا وإنْ المخففة من إنّ، وهو قول فاسد من أربعة أوجه:

**أحدها**: أنه مبنىّ على ادّعاء التركيب، ولا دليل عليه فلا يلتفت إليه.

**الثانى**: أنه لو صح التركيب لم يصح العمل الذى كان قبله، لأن المعنى قد تغيّر معه، وكل تركيب يتغير معه المعنى يتغير معه الحكم، كتركيب إذ ما وحيثما، فإنه أحدث معنى المجازاة والعمل اللائق بها وأزال معنى الإضافة والعمل اللائق بها، فلو كانت إلا مركبة لم يبق عمل ما رُكبت منه لزوال معناه وتجدّد معنى الاستثناء.

**الثالث**: أنه لو صح التركيب من لا وإن المخففة لم يلزم نصب ما ولى إلا فى موضع ما ولكان غير النصب به أولى كما كان قبل التركيب، بل كان اللائق به بعد التركيب امتناع النصب، لازدياد الضعف بالتركيب، وأمر ما ولى إلا بخلاف ذلك فبطل التركيب.

**الرابع**: لو صح التركيب وكون المنصوب منصوبا بعد إلا بإن على حد نصبه بإنّ لوجب ألا يتم الكلام بالمنصوب مقتصرًا عليه كما لا يتم بعد إنّ، لأن العامل المنقوص لا ينتقص عمله.

وعزا السيرافى **مذهبًا خامسًا** إلى الكسائى، وهو نصب ما بعد إلا بأنّ مقدّرة، وهو قول فى غاية من الضعف، لأنه مبنى على ادّعاء تقدير ما لا دليل عليه ولا حاجة إليه، ولأنه لو سلّم تقدير أن يلزم أن يكون لها عامل يعمل فيها، لأنها مع ما تعمل فيه فى تأويل مصدر فيجعل الذى عمل فيها عاملا فيما قدّرت من أجله ويستغنى عنها، وأيضًا لو كانت أنّ مقدرة لم يتم الكلام بمنصوبها مقتصرا عليه كما لا يتم به إذا ذكرت، لأن

العامل إذا حذف لا يختصر عمله.

**ص: فإن كان المستثنى بإلا متصلا مؤخرا عن المستثنى منه المشتمل عليه نهى أو معناه أو نفى صريح أو مؤول غير مردود به كلام تضمن الاستثناء اختير فيه متراخيا النصب، وغير متراخ الإتباع إبدالا عند البصريين وعطفًا عند الكوفيين، ولا يشترط فى جواز نصبه تعريف المستثنى منه خلافًا للفراء، ولا فى جواز الإبدال عدم الصلاحية للإيجاب خلافًا لبعض القدماء، وإتباع المتوسط بين المستثنى منه وصفته أولى من النصب خلافًا للمازنى فى العكس، ولا يتبع المجرور بمن والباء الزائدتين ولا اسم لا الجنسية إلا باعتبار المحل.**

**ش:** قد تقدم أن حكم المستثنى بإلا إذا ذكرتَ المستثنى منه النصب مطلقا، وأن المراد بالإطلاق الموجب وغير الموجب، والغرض الآن تبيين المواضع التى يشرك فيها بين النصب والبدل، فإذا أحصيت علم أن لما سواها النّصب متعيّنا.

وبدأت من المواضع المشاركة بما يكون فيه البدل راجحا، فلذلك قلت: «فإن كان المستثنى بإلا متصلا» فأخرت الكلام على المستثنى المنقطع، فإن النصب فيه راجح أو واجب، وكذلك المستثنى المقدَّم، ولذلك قلت: «متصلا مؤخرا» وسنبين ذلك كله إن شاء الله تعالى. وقيّدت المستثنى منه المجوّز فيه النصب والبدل، بالمشتمل عليه نهى أو معناه، أو نفى صريح احترازًا من الموجب نحو ذهبوا إلا زيدا، وستظفرون إلا عمرا، وقلت: المشتمل عليه، ولم أقل الكائن معه أو نحو ذلك تنبيها على أن النهى أو النفى قد يوجد ولا يكون له حكم، لكونه منقوضا نحو: لا تأكلوا إلا اللحم إلا زيدا، وما شرب أحد إلا الماء إلا عمرا، فإن هذا وأمثاله بمنزلة ما لا نهى فيه، إذ المراد كلوا اللحم إلا زيد، وشربوا الماء إلا عمرا، ومن هذا القبيل ما مررت بأحد إلا قائما إلا أخاك، ذكره أبو على فى التذكرة، وقال: لا يجوز كون قائم صفة لأحد، لأن إلا لا تعترض بين الصفة والموصوف، ولا كونه حالا من التاء، لأن معنى ما مررت إلا قائما: مررت قائما، ولو قلت: مررت قائما بأحد لم يجز فكذا ما فى معناه، وإذا بطل هذا نسب إلى أن قائمًا حال من أحد، وأخاك منصوب به، لأنه بعد إيجاب.

وأشرت بالمشتمل عليه نهى أو معناه إلى قول عائشة رضى الله عنها: «نهى عن قتل

جنّان البيوت الأبتر وذو الطُّفيتين»، فإنه محمول على تقدير لا يقتل جنان البيوت إلا الأبتر، والنفى الصريح ظاهر، والمؤول كقوله تعالى: ﴿**ومن يغفر الذنوب إلا الله**﴾ [آل عمران: ١٣٥]، و﴿**ومن يقنط من رحمة ربه إلا الضالون**﴾ [الحجر: ٥٦]، فهذا وأمثاله استفهام فى اللفظ ونفى فى المعنى، فالله بدل من الضمير فى يغفر، والضالون بدل من الضمير فى يقنط، وأكثر ما يكون معنى النفى فى الاستفهام إذا كان بهل أو مَن، وقد يكون الاستفهام بأىّ، ولذلك عطف بعدها بولا فى قول الشاعر: [من البسيط][(١)]:

فاذهبْ فأىُّ فتًى فى الناسِ أحْرَزَهُ عن حَتْفه ظُلَمٌ دُعْجٌ ولا جَبَلُ

فلو قيل على هذا: أىُّ الناس يَبْطَر بالغِنى إلا الجاهلون على الإبدال من فاعل يبطر لحسُنَ، ومن النفى المؤول: قلّ رجل يقول ذلك إلا زيد، بمعنى ما رجل يقول ذلك إلا زيد، وكذا أقلّ رجل يقول ذلك إذا قُصِد به النفى، ومن النفى المؤول قراءة بعض السلف: ﴿**فشَربوا منه إلا قليلٌ**﴾ [البقرة: ٢٤٩]، لأن قبله: ﴿**فمنَ شَربَ منه فليس منّى**﴾ فبذلك صار شربوا منه بمعنى لم يكونوا منه، ومن النفى المؤول ما أنشد الأخفش من قول الشاعر [من الخفيف][(٢)]:

لِدمٍ ضائعٍ تَغَيَّبَ عنه أقْرَبُوهُ إلا الصَّبَا والجَنُوبُ

ومن قول الآخر [من البسيط][(٣)]:

وبالصَّريمة منهم منزلٌ خَلَقٌ عافٍ تَغَيَّر إلا النُّؤْىُ والوَتِدُ

لأن تغيّب بمعنى لم يحضر، وتغيّر بمعنى لم يبق على حاله، وقولى «غير مردود به كلام تضمن الاستثناء» أشرت به إلى نحو أن يقول قائل: قاموا إلا زيدا، وأنت تعلم أن الأمر بخلاف ذلك، فتدخل النفى وتأتى بالكلام مثل ما كان نطق به المردود عليه، فتنصب زيدا ولا ترفعه، لأنك لم تقصد معنى ما قام إلا زيد، وكذلك إذا قال: لى عندكَ مائةٌ إلاّ

---

(١) تقدم الاستشهاد به.

(٢) البيت بلا نسبة فى الدرر (١٦٩/٣)، المقاصد النحوية (١٠٥/٣)، همع الهوامع (٢٢٩/١).

(٣) البيت للأخطل فى ديوانه (ص١١٤)، شرح التصريح (٣٤٩/١)، شرح شواهد المغنى (٦٧٠/٢)، شرح عمدة الحافظ (ص٣٨٠)، المقاصد النحوية (١٠٣/٣)، وبلا نسبة فى أوضح المسالك (٢٥٥/٢)، شرح الأشمونى (٢٢٨/١)، مغنى اللبيب (٢٧٦/١).

درهمين، فأردت جحد ما ادّعاه فإنك تقول: ما لك عندى مائة إلا درهمين، فيكون هذا بمنزلة قولك ما لك عندى الذى ادّعيته. ولو رفعت الدرهمين مقرّا بهما جاحدا الثمانية والتسعين، لأن المستثنى المبدل مما قبله فى حكم الاستقلال فكأنك قلت إذا رفعت ما لك عندى إلا درهمان.

وإذا اجتمع فى المستثنى بإلا جميع ما أشير إليه من الاتصال والتأخر وكونه مشتملا عليه نهى أو نفى صريح أو مؤوّل وكونه غير مردود به كلام وغير متراخٍ، اختير إتباعه بدلا عند البصريين وعطفا عند الكوفيين، قال أبو العباس ثعلب: كيف يكون بدلا وهو موجب ومتبوعه منفىّ؟ وأجاب السيرافى بأن قال: هو بدل منه عمل العامل فيه، وتخالفهما بالنفى والإيجاب لا يمنع البدلية، لأن مذهب البدل فيه أن يجعل الأول كأنه لم يذكر، والثانى فى موضعه، وقد يتخالف الموصوف والصفة نفيا وإثباتا نحو: مررت برجل لا كريم ولا لبيب.

**قلت**: ولمقوّى العطف أن يقول تخالف الموصوف والصفة كما لو لم يتخالف، لأن نفى الكرم واللّبابة إثبات لضدّيهما، وليس لضدّيهما تخالف المستثنى والمستثنى منه، فإن جعل زيد بدلا من أحد إذا قيل ما فيها أحدٌ إلا زيد يلزم منه عدم النظير، إذ لا بدل فى غير محل النزاع إلا وتعلّق العامل به مساوٍ لتعلقه بالمبدل منه، والأمر فى زيد وأحد بخلاف ذلك فيضعف كونه بدلا، إذ ليس فى الإبدال ما يشبهه، وإن جُعل معطوفًا لم يلزم من ذلك مخالفة المعطوفات، بل يكون نظيرًا لمعطوف بلا وبل ولكن، فكان جَعْلُه معطوفًا أولى من جَعْله بدلا.

وإنما رجح الإتباع فى غير الإيجاب على النصب، لأن معناه ومعنى النصب واحد، وفى الإتباع تشاكل اللفظين، فإن تباعَدا تباعُدا بينا رَجَح النصب كقولك: ما ثبت أحد فى الحرب ثباتا نفع الناسَ إلا زيدا، ولا تنزلْ على أحد من بنى تميم إن وافيتهم إلا قيْسا، لأن سبب ترجيح الإتباع طلب التشاكل وقد ضعف داعيه بالتباعُد.

والأصل فى هذا قول النبى ﷺ: «لا يختلى خَلاها ولا يُعْضَد شوكُها» فقال له العباس: يا رسول الله إلا الإذخر، فقال: «إلا الإذْخِر» وقد يكون من هذا «ما لِعبْدى المؤمن عندى جزاء إذا قبضت صفيهُ من أهل الدنيا ثم احتسبه إلا الجنة» وإليه الإشارة بقولى: «اختير متراخيا النصب وغير متراخ الإتباع».

وعلّل قوم هذا النوع بعروض الاستثناء، قال ابن السراج: فإن لم تقدر البدل وجعلته كقولك ما قام أحد، كلاما تاما لا يُنوى فيه الإبدال من أحد ثم استثنيت نصبت فقلت ما قام أحد إلا زيدا، يكون للزوم النصب بعد النفى سببان، التراخى وعروض الاستثناء، وجواز النصب عند الفراء مع صحة الإتباع مشروط بتعريف المستثنى منه كقوله تعالى: ﴿**ما فعلوه إلا قليل منهم**﴾ [النساء: ٦٦]، فالنصب فى مثل هذا جائز بإجماع، لأن المستثنى منه معرفة بخلاف قوله تعالى: ﴿**ولم يكن لهم شهداء إلا أنفسهم**﴾ [النور: ٦]، فإن الاستثناء فيه من نكرة، فيلزم فيه على مذهب الفراء الإتباع، ولا حجة له، لأن النصب هو الأصل، والإتباع داخل عليه، وقد رجح عليه لطلب المشاكلة، فلو جُعل بعد ترجيحه عليه مانعا منه لكان ذلك إجحافا بالأصل، فضعف بهذا الاعتبار قول الفراء.

وقد يرد عليه أيضًا قوله تعالى: ﴿**ولا يلتفت منكم أحد إلا امرأتك**﴾ [هود: ٨١]، فى قراءة غير ابن كثير، وأبى عمرو، على أن يجعل امرأتك مستثنى من أحد لا من الأهل لتتفق القراءتان فى الاستثناء من شىء واحد، ولأنه قد قيل إنه أخرجها معهم، وأمر ألا يلتفت أحد منهم إلا هى، فلما سمعت هَدَّة العذاب التفتت وقالت: يا قوماه فأدركها حجر فقتلها. ويمكن فى قراءة ابن كثير، وأبى عمرو أن يجعل امرأتك مبتدأ، وأنه مصيبها ما أصابهم خبره، والاستثناء منقطع، وقد روى سيبويه عن يونس، وعيسى جميعا أن بعض العرب الموثوق بعربيتهم يقول: ما مررت بأحد إلا زيدًا، وما أتى أحد إلا زيدًا بالنصب بعد النكرة، وهذا يقتضى جواز ما ادّعى الفراء امتناعه، فرأيه فى المسألة مردود، وباب الإصابة عنه مسدود، وحكى سيبويه عمّن لم يسمّه أن المنفى إذا جاز فى لفظه الإيجاب لم يجز فيه إلا النصب على الاستثناء نحو ما أتانى القوم إلا أباك، لأنه بمنزلة أتانى القوم إلا أباك، وردُّ سيبويه ذلك وهو بالردّ حقيق خالفه السماع والقياس، فمن السماع الدال على البدل قوله تعالى: ﴿**ما فعلوه إلا قليل منهم**﴾ [النساء: ٦٦]، وفعلوه يقع فى الإيجاب، وأما القياس، فإنه يقتضى جواز البدل أيضًا، وذلك لأن المسوغ للبدل فيما أجمع على جواز البدل فيه الصلاحية لحذف المستثنى منه، وإقامة المستثنى مقامه، وذلك موجود فى نحو: ما أتانى القوم إلا أبوك كما هو موجود فى ما أتى أحد إلا أبوك، فوجب تساويهما فى الحكم بجواز البدل، كما تساويا فى تضمن المتبوع.

وإذا توسّط المستثنى بين المستثنى منه وصفته نحو ما فيها أحد إلا زيد خير من عمرو فالإتباع عند سيبويه والمبرد أولى من النصب، ومذهب المازنى عكس ذلك، والصحيح ما ذهب إليه سيبويه، لأن الصفة فضلة فلا اعتداد بالمقدم عليها، ولأن المستثنى فى نحو ما جاء أحد إلا زيد إنما رجح إتباعه على نصبه، لأنه إذا إتبع تشاكل ما قبله لفظًا، ولم يختلف المعنى، فإذا إتبع وبعده صفة متبعة شاكل ما قبله ما بعده، فكان إتباعه متوسطا أولى من إتباعه غير متوسط.

قال المبرد: وكان المازنى يختار النصب ويقول: إذا أبدلت من الشىء فقد طرحته من لفظى، وإن كان فى المعنى موجودا، فكيف أنعتُ ما قد سَقط، قال المبرد: «والقياس عندى قول سيبويه، لأن الكلام إنما يراد لمعناه، والمعنى الصحيح أن البدل والمبدل منه موجودان معا، لم يُوضَعا على أن يسقط أحدهما إلا فى بدل الغلط، فإن المبدل منه بمنزلة ما ليس فى الكلام».

ولا يتبع المستثنى منه إن كان مجرورا بمن الزائدة على اللفظ، بل على المحلّ، وكذا المجرور بالباء الزائدة، وكذا اسم «لا» المحمولة على إنّ، فمثال الأول ما فيها من أحد إلا زيد، ومثال الثانى ليس زيد بشىء إلا شيئًا لا يُعبأ به، ومثال الثالث لا إله إلا الله، فرفعت البدل من أحد، لأنه فى موضع رفع بالابتداء، ولم تحمله على اللفظ فتجرَّه، لأنه معرفة موجب، ومن الزائدة لا تجرّ إلا منكرًا غير موجب، ونصبت المبدل من شىء، لأنه فى موضع نصب بليس، ولم تحمله على اللفظ فتجرَّه، لأنه خبر موجب، ولا عمل للباء الزائدة فى خبر موجب، ورفعت المبدَل من اسم «لا» لأنه فى موضع رفع بالابتداء، ولم تحمله على اللفظ فتنصبَه، لأنه معرفة موجب، ولا إنما تعمل فى منكّر منفىّ.

ومن الإتباع على محلّ المجرور بالباء الزائدة قول الشاعر [من الكامل][1]:

أَبَنِى لُبَيْنَى لستمُ بيَدٍ إلا يدًا ليستْ لها عَضُدُ

**ص: وأجاز التميميون إتباع المنقطع المتأخّر إنْ صحّ إغناؤه عن المستثنى منه وليس من تغليب العاقل على غيره فيخص بأحد وشبهه خلافًا للمازنى، وإن عاد ضمير قبل**

---

(١) البيت لأوس بن حجر فى ديوانه (ص٢١)، مقاييس اللغة (٢/٢٥٦)، تهذيب اللغة (٧/٤٢٧)، وينسب لطرفة بن العبد. انظر: ديوان أوس (ص١٤٩).

**المستثنى بإلا الصالح للإتباع على المستثنى منه العامل فيه ابتداء أو أحد نواسخه أتْبع الضمير جوازا وصاحبه اختيارا، وفى حكمهما المضاف والمضاف إليه فى نحو ما جاء أخو أحَد إلا زيد؛ وقد يجعل المستثنى متبوعا والمستثنى منه تابعا. ولا يقدم دون شذوذ المستثنى على المستثنى منه والمنسوب إليه معًا، بل على أحدهما. وما شذ عن ذلك فلا يُقاس عليه خلافًا للكسائى.**

ش: لغة بنى تميم إعطاء المنقطع المؤخّر من مستثنيات إلاَّ فى غير الإيجاب من الإتباع ما للمتصل فيقولون: ما فيها أحد إلا وتدٌ، كما يقول الجميع ما فيها أحد إلا زيد، ويقرءون: ﴿**ما لهم به من علم إلا اتباع الظن**﴾ [النساء: ١٥٧] بالرفع، إلا مَن لُقِّن النصب، وعلى لغتهم قول الراجز [من الرجز][(١)]:

وبلـدةٍ لـيس بهـا أنـيسُ إلاَّ اليعافـيرُ وإلا العـيسُ

ومثله قول الفرزدق [من الطويل][(٢)]:

وبنتَ كريم قد نَكحْنا ولم يكُنْ لنا خاطِبٌ إلا السِّنانُ وعامِلُهْ

ويلحق بهذا الإتباع إتباع أحد المتباينينَ للآخر نحو: ما أتانى زيد إلا عمرو، وما أعانه إخوانكم إلا إخوانه، وهما من أمثلة سيبويه، وما أتانى أحد إلا عمرو، وما أعانه إخوانه إلا أنا، فجعل مكان أحد بعض مدلوله وهو زيد وإخوانكم، ولو لم يذكر الرجلان فيمن نفى عنه الإتيان والإعانة، لكن ذكرا توكيدا لقسطهما من النفى ورفعا لتوهم المخاطب أن المتكلم لم يعرض له هذا الذى أكد به فذكره توكيدا، واستشهد سيبويه بقول الشاعر [من مجزوء الكامل][(٣)]:

---

(١) الرجز لجران العود فى ديوانه (ص٩٧)، خزانة الأدب (١٥/١٠، ١٨)، الدرر (١٦٢/٣)، شرح أبيات سيبويه (١٤٠/٢)، شرح التصريح (٣٥٣/١)، شرح المفصل (١١٧/٢، ٢٧/٣، ٢١/٧)، المقاصد النحوية (١٠٧/٣)، وبلا نسبة فى الإنصاف (٢٧١/١)، الجنى الدانى (ص١٦٤)، جواهر الأدب (ص١٦٥)، رصف المبانى (ص٤١٧)، شرح الأشمونى (٢٢٩/١)، شرح المفصل (٨٠/٢)، الكتاب (٢٦٣/١)، مجالس ثعلب (ص٤٥٢)، المقتضب (٣١٩/٢، ٣٤٧، ٤١٤)، تهذيب اللغة (٤٢٦/١٥).

(٢) البيت للفرزدق فى المقاصد النحوية (١١٠/٣)، وبلا نسبة فى شرح الأشمونى (٢٢٩/١).

(٣) البيتان للحارث بن عباد فى خزانة الأدب (٤٧٠/١)، شرح أبيات سيبويه (١٧٨/٢)، الكتاب=

والحَـــرْبُ لا يَبْقَـــى لِجـــا حِمهـــا التخيّـــلُ والمَـــراحُ
إلاّ الفتـــى الصبَّـــارُ فـــى الـــ ـنَجـــدَاتِ والفـــرسُ الوَقَـــاحُ

وبقول الآخر [من الطويل][1]:

عشيَّـــةَ لا تُغنِى الرمـــاحُ مكانَهـا ولا النبْـــلُ إلا المشرفِـــىُّ المُصَمِّـــمُ

وشرط الإتباع فى هذا النوع أن يستقيم حذف المستثنى منه والاستغناء عنه بالمستثنى. وهذا الشرط موجود فى كل ما مثّلتُ به، فإن لم يوجد الشرط تعيّن النصب عند الجميع كقوله تعالى: ﴿**لا عاصم اليوم من أمر الله إلا من رحم**﴾ [يوسف: ٣١]، فمن رحم فى موضع نصب على الاستثناء، ولا يجوز فيه الإتباع، لأن الاستغناء به عما سبقه متكلف، ومن هذا القبيل قول الشاعر [من الطويل]:

ألاَ لا مُجـيرَ اليومَ ممّـا قضـتْ بـه صوارمُنـا إلا امـــرأ دانَ مُذْعِنـا

وما أُتبع من المنقطع عند التميميين ملتزم النصب عند الحجازيين، ولهذا أجمع القراء على نصب ﴿**إلا اتباع الظن**﴾ [النساء: ١٥٧] كما أجمعوا على نصب ﴿**ما هذا بشرا**﴾ [يوسف: ٣١]، لأنه نزل بلغة الحجازيين إلا قليلا، فمن القليل المنزل بلغة التميميين: ﴿**ومن يشاق الله**﴾ [الحشر: ٤]، فى سورة الحشر، و﴿**من يرتد منكم عن دينه فسوف يـأت الله بقـوم**﴾ [المائدة: ٥٤]، فى قراءة غير نَافع، وابن عامر، فإن الإدغام فى المجزوم، والأمر لغة تميم، والفك لغة الحجاز، ولذلك كثر نحو: ﴿**ومن يرتـدد منكم عن دينـه فيمـت**﴾ [البقرة:٢١٧]، و﴿**وليملل الذى عليه الحق**﴾ [البقرة: ٢٨٢]، و﴿**وليملل وليه**﴾ [البقرة: ٢٨٢]، و﴿**يحببكم الله**﴾ [آل عمران: ٣١]، و﴿**يمددكم ربكم**﴾ [آل عمران: ١٢٥]، و﴿**من يغلل يأت بما غل**﴾ [آل عمران: ١٦١]، و﴿**ومن يشاقق**﴾ [النساء: ١١٥]، فى النساء، و﴿**ومن يحادد**﴾ [التوبة: ٦٣]، و﴿**ومن يضلل**﴾ [النساء: ٨٨]، و﴿**استفزز**﴾ [الإسراء: ٦٤]، و﴿**فليمدد**﴾ [مريم: ٧٥]، و﴿**واحلل عقدة**﴾ [طه:

---

=(٣٢٤/٢)، وبلا نسبة فى جمهرة اللغة (ص٥٦٢)، لسان العرب (٨٥/١٢ - حجم).

(١) البيت لضرار بن الأزور فى تذكرة النحاة (ص٣٣٠)، خزانة الأدب (٣١٨/٣)، شرح أبيات سيبويه (١٢٨/٢)، المقاصد النحوية (١٠٩/٣)، وللحصين بن الحمام فى شرح اختيارات المفضل (٣٢٩/١)، وبلا نسبة فى شرح الأشمونى (٢٢٩/١)، الكتاب (٣٢٥/٢).

٢٧]، و﴿**اشدد به أزرى**﴾ [طه: ٣١]، و﴿**ومن يحلل عليه غضبى**﴾ [طه: ٨١]، وهو كثير.

وزعم الزمخشرى أن قوله تعالى: ﴿**لا يعلم من فى السموات والأرض الغيب إلا الله**﴾ [النمل: ٦٥]، استثناء منقطع جاء على لغة تميم؛ لأن الله تعالى، وإن صحّ الإخبار عنه بأنه فى السموات والأرض فإنما ذلك على المجاز، لأنه مقدّس عن الكون فى مكان بخلاف غيره، فإذا أُخبر عنه بأنه فى السموات أو فى الأرض، فإنه كائن فيهما حقيقة، ولا يصح حمل اللفظ فى حال واحد على الحقيقة والمجاز، والصحيح عندى أن الاستثناء فى الآية متصل، وفى متعلقة بغير «استقر» من الأفعال المنسوبة على الحقيقة إلى الله تعالى وإلى المخلوقين بذكر ويُذْكر، فكأنه قيل: لا يعلم مَن يذكر فى السموات والأرض الغيب إلا الله، ويجوز تعليق فى باستقر مسندا إلى مضاف حذف، وأقيم المضاف إليه مقامه، والتقدير لا يعلم من استقرّ ذكره فى السموات والأرض الغيب إلا الله، ثم حُذِف الفعل والمضاف واستتر الضمير، لأنه مرفوع، هذا على تسليم امتناع إرادة الحقيقة والمجاز فى حال واحدة، وليس عندى ممتنعا، لقولهم: القلم أحد اللسانين، والخال أحد الأبوَيْن، وقوله تعالى: ﴿**إن الله وملائكته يصلون على النبى**﴾ [الأحزاب: ٥٦]، وقول النبى ﷺ: «الأيْدى ثلاثة يدُ اللهِ ويد المعطى ويد السائل».

وزعم المازنى أن إتباع المنقطع من تغليب ما يعقل على ما لا يعقل، قال ابن خروف قاصدا هذا المذهب: «وهو فاسد، لأنه لا يتوهم ذلك إلا فى لفظ أحد، والذى يبدل منه فى هذا الباب، وليس بلفظ أحد أكثر من أنْ يُحْصى» انقضى كلامه.

**قلت**: وقد يكون قبل المستثنى بإلا الصالح للإتباع اسم ظاهر ومضمر يعود إليه فيُخيَّر المستثنى بين إتباع الظاهر، وإتباع المضمر ترجيح إتباع الظاهر، وذلك فى نحو: ما أحد يقول ذلك إلا زيد، وما حسبتُ أحدا يفعل ذلك إلا زيدا، وما كان أحد يجترىء عليك إلا زيد، فلك أن تجعل زيدا تابعا للمضمر، ولك أن تجعله تابعا لما يعود إليه المضمر وهو أولى، لأن المسوِّغ للإتباع هو النفى، وهو أقرب إلى المعود إليه منه إلى العائد، وجاز إتباع العائد، لأن الذى عمل فيه خبر ما دخل عليه النفى، وإذا دخل نفى على ذى خبر فالخبر هو المنفى.

ومما أُتبع فيه الضمير مع كون الاستثناء منقطعا قول الشاعر [من المنسرح][(١)]:

فـــى ليلـــةٍ لا نـــرَى بهـــا أحـدا  يَحكِـــى علينـــا إلاَّ كواكبُهـــــا

فكواكبها تابع لفاعل يحكى، ونرى بمعنى نعلم، ويحكى جملة وقعت مفعولا ثانيا، ولذلك جاز إتباع فاعلها، ومعنى يحكى علينا يخبر عنا، وحكم صفة المخبر عنه بعد النفى حكم الخبر، أعنى فى التأثر بالنافى، وصحة إتباع ضمير يشتمل عليه كقولك: ما فيهم أحد تُحدِث عنده يدا إلا زيد، بالرفع على إتباع المبتدأ، وإلا زيد بالخفض على إتباع الضمير الذى اشتملت عليه الصفة، لأن المعنى ما اتخذت عند أحد يدا إلا زيد فلو كان الضمير فى غير خبر، وغير صفة مخبر عنه امتنع إتباعه، ولزم إتباع الظاهر كقولك: ما شكر رجل أكرمته إلا زيد، وما مررت برجل أعرفه إلا عمرو، لأن المعنى ما شكر ممن أكرمتهم إلا زيد، وما مررت بمن أعرفهم إلا بعمرو، فلا تأثير للنفى فى أكرمت، ولا فى أعرفه فهما متباينان، فلذلك امتنع إتباع بمعموليهما.

وهذا فصّلته منبها عليه بقولى: «وإن عاد ضمير قبل المستثنى بإلا الصالح للإتباع على المستثنى منه العامل فيه ابتداء أو أحد نواسخه أُتبع الضمير جوازا وصاحبه اختيارا».

ثم قلت: «وفى حكمهما المضاف والمضاف إليه فى نحو ما جاء أخو أحد إلا زيد» أى فى حكم الظاهر والمضمر المتقدم ذكرهما المضافُ والمضاف إليه، كما قلت: ما فيهم أحد تخذت عنده يدا إلا زيدٌ وإلا زيدٍ.

ثم قلت: «وقد يجعل المستثنى متبوعًا والمستثنى منه تابعًا» فنبّهت بذلك على قول سيبويه: حدّثنى يونسُ أنّ قوما يوثقُ بعربيّتهم يقولون: ما لى إلا أبوكَ ناصرٌ فيجعلون ناصرًا بدلا. قال سيبويه: «وهذا مثل قولك ما مررت بمثلك أحدٍ» قلت: ومثل ما حكى يونس قول حسان بن ثابت رضى الله عنه [من الطويل][(٢)]:

---

(١) البيت لعدى بن زيد فى ملحق ديوانه (ص١٩٤)، الدرر (١٦٤/٣)، شرح أبيات سيبويه (١٧٦/٢، ١٧٧)، الكتاب (٣١٢/٢)، ولأحيحة بن الجلاح فى الأغانى (٣١/١٥)، خزانة الأدب (٣٤٨/٣، ٣٥٠، ٣٥٣)، وبلا نسبة فى الكتاب (٣١٨/٢)، مغنى اللبيب (ص١٤٣)، المقتضب (٤٠٢/٤)، همع الهوامع (٢٢٥/١).

(٢) البيت لحسان بن ثابت فى ديوانه (ص٢٤١)، الدرر (١٦٢/٣)، شرح التصريح (٣٥٥/١)، =

لأنَّهـمُ يرجـونَ منـه شفاعـةً إذا لـم يكُـنْ إلاَّ النبيـونَ شافِـعُ

وأنشد الفراء [من البسيط][(١)]:

مقَـزَّعٌ أطلسُ الأطْمـار ليـس لـه إلا الضَّـراءُ وإلاَّ صَيْـدُها نَشَـبُ

ثم قلت: «ولا يُقدّم المستثنى دون شذوذ علَى المستثنى منه والمنسوب إليه معاً، بل على أحدهما» فنبهت بذلك على جواز قام إلا زيـدا القـومُ، والقـومُ إلا زيـدا ذاهبـونَ، وفـى الدار إلا عمرا أصحابُك، وضربـت إلا زيـد القـومَ، ولهـذا قلـت: والمنسـوب إليـه، لأن المنسوب إليه يتناول المسند نحو قام إلا زيدا القوم، والواقع نحو ضربت، وفُهم مـن ذلـك امتناع إلا زيدا قام القومُ ونحوه، وذلك أن المستثنى جارٍ من المسـتثنى منـه مجـرى الصفـة المخصصة من الموصوف بها، ومجرى المعطوف بلا من المعطوف عليه، فكما لا يتقدمـان على متبوعهما كذا لا يتقدم المستثنى على المستثنى منه إلا إذا تقدّم ما يُشعر بـه ممـا هـو المسند إليه، أو واقع عليه كقولك: ضربت إلا زيدا القومَ وهو ضعيف، لأن طلب الفعـل لما هو فضلة ليس كطلبه لما هو عمدة، فتقدم ما يطلب المستثنى منه، وهـو عمـدة بمنزلـة تقدمه بنفسه، وليس كذلك ما يطلب المستثنى منه وهو فضلة.

وقال الأخفش: لو قلت أيْنَ إلا زيدا قومك، وكيف إلا زيدا قومك لجـاز، لأن هـذا بمنزلة أهاهنا إلا زيدا قومك.

**قلت**: وقد يكون المستثنى منـه جـائز التقديـم فيقـدّر وقوعـه مقدّمـا ويقـدّم لذلـك المستثنى عليه وعلى ما عمل فيه، وأسند إليه، فمن ذلك قول الشاعر [من الطويل][(٢)]:

---

= المقـاصد النحوية (٣/١١٤)، وبـلا نسبة فـى شرح الأشـمونى (١/٢٢٩)، أوضـح المسـالك (٢/٢٦٨)، شرح ابن عقيل (ص٣٠٩)، همع الهوامع (١/٢٢٥).

(١) البيت لذى الرمة فـى ديوانـه (ص١٠٠)، لسـان العـرب (٦/١٢٤ - طلس، ٨/٢٧٢ - قـزع، ١٤/٤٨٢ - ضـرا)، تهذيـب اللغـة (١/١٨٥)، كتـاب العـين (١/١٣٢)، أسـاس البلاغـة (ص٣٩٦)، جمهرة أشعار العرب (ص٩٥٩)، وبلا نسبة فى المخصص (٣/٣٨).

(٢) البيت للأعشى فى خزانة الأدب (٣/٣١٤)، ولم أقف عليه فى ديوانـه، وبـلا نسـبة فـى جواهـر الأدب (ص٣٨٢)، حاشـية يـس (١/٣٥٥)، الـدرر (٣/١٦٤)، شـرح الأشـمونى (١/٢٣٧)، شرح التصريح (١/٣٦٣)، شرح ابن عقيل (ص٣١٧)، المقاصد النحوية (٣/١٣٧).

خَـلا اللهِ لا أرْجـو سـواكَ وإنمـا أعـدُّ عيالِـى شُعْبـةً مـن عيالكـا

قدّر أنه قال: سوَاك خلا اللهِ لا أرجو، فاستجاز مع المقدّر ما استجاز مع المحقّق، ومثله قول الآخر [من الرجز][1]:

وبَلْـدةٍ لـيس بهـا طُـوريٌّ ولا خـلا الجـنِّ بهـا إنْسِـيُّ

فقدّر أنه قال: ولا بها إنسيٌّ خلا الجن. وهو استثناء منقطع، وفى تقديم «خلا» إشعار بتقديم إلاّ لأنها الأصلُ، ولا يقع الفرع فى موضع لا يقع فيه الأصل، وإلى هذا ونحوه أشرت بقولى: «دون شذوذ».

* * *

## فصل

**ص: لا يستثنى بأداة واحدة دون عطف شيئان، وموهم ذلك بدل ومعمول عامل مضمر لا بد لإن خلافًا لقوم، ولا يمتنع استثناء النصف خلافًا لبعض البصريين، ولا استثناء الأكثر وفاقا للكوفيين، والسابق بالاستثناء منه أولى من المتأخر عند توسّط المستثنى، وإن تأخّر عنهما فالثانى أولى مطلقًا، وإن تقدّم فالأوّل أولى إن لم يكن أحدهما مرفوعًا لفظًا أو معنى، وإن يكنه فهو أولى مطلقًا إن لم يمنع مانع، وإذا أمكن أن يشترط فى حكم الاستثناء مع ما يليه غيره لم يُقتصَر عليه إن كان العامل واحدا، وكذا إن كان غير واحد والمعمول واحد فى المعنى.**

**ش:** قال ابن السّراج: «فإن استثنيت بعد الأفعال التى تتعدّى إلى مفعولين نحو أعطيت قلت: أعطيت الناس دراهم إلا عمرا، ولا يجوز أن يقول إلا عمرا الدنانير، لأن حرف الاستثناء إنما يستثنى به واحد، فإن قلت: ما أعطيت أحدا درهما إلا عمرا دانقا، وأردت الاستثناء لم يجز، فإن أردت البدل جاز، فأبدلت عمرا من أحد، ودانقا من درهم، كأنك قلت: ما أعطيت إلا عمرا دانقا».

---

(١) الرجز للعجاج فى ديوانه (٤٩٨/١)، خزانة الأدب (٣١١/٣، ٣١٢، ٣١٤، ٣٣٨)، الدرر (١٦٥/٣)، سمط اللآلى (ص٥٥٦)، لسان العرب (١٤/٦ - أنس)، تاج العروس (٤٤٠/١٢ - طور، ٤٢٠/١٥ - أنس)، تهذيب اللغة (٢٢٤/١٤)، وبلا نسبة فى الإنصاف (٢٧٤/١)، جمهرة اللغة (ص١١٤٥)، الدرر (١٧٥/٣)، المنصف (٦٢/٣)، المخصص (١٢١/١٠).

قلت: وحاصل كلامه جواز أن يقال ما أعطيت أحدا درهما إلا عمرا دانقا، على أن يكون الاسمان اللذان هما بعد إلاّ بدلين منصوبين على الاستثناء، وفى هذا ضعف بيّن، لأن البدل فى الاستثناء لا بُدَّ من اقترانه، فكان بذلك أشبه بالمعطوف بحرف، فكما لا يقع بعد حرف معطوفان كذلك لا يقع بعد حرف الاستثناء بدلان، فإن ورد ما يوهم ذلك قُدِّر ناصب للثانى، كما يُقدَّر خافض للثانى فى نحو [من المتقارب][(١)]:

أُكُلَّ امرئٍ تَحْسِبِين امْرَءًا ونَارٍ تَوَقَّدُ بالليلِ نارا

واشترط بعض البصريين نقصان المخرج بالاستثناء عن الباقى، واشترط أكثرهم عدم الزيادة على الباقى فلا يجوز على القولين: عندى عشرة إلا ستة، ولا على الأول عندى عشرة إلا خمسة وهو على القول الثانى جائز، وكلاهما جائز عند الكوفيين، وهو الصحيح، وممن وافقهم ابن خروف واستدلّ بقوله تعالى: ﴿**قم الليل إلا قليلا نصفه**﴾ [المزمل: ٢، ٣]، قال: فالقليل هو المستثنى، وليس معلوم القدْر، فأبدل منه النصف على جهة البيان لمقدار القليل، والضمير عائد إلى الليل، والمعنى قم نصْف الليل، وأقلّ منه وأكثر منه، قال: يخرج من هذا أن المستثنى النصف أو أقل منه أو أكثر منه عائد إلى ضمير هذا المتقدم... أو الأقلّ، ولا محيص.

**قلت**: ومن استثناء الأكثر قوله تعالى: ﴿**ومن يرغب عن ملة إبراهيم إلا من سفه نفسه**﴾ [البقرة: ١٣٠]، ومن سفه نفسه أكثر ممن لم يسفه، فإن المراد بمن سفه المخالفون لملّة إبراهيم، وهم أكثر من الذين يتبعونها، ومن استثناء الأكثر قوله تعالى: ﴿**فلا يأمن مكر الله إلا القوم الخاسرون**﴾ [الأعراف: ٩٩]، لأن القوم الخاسرين هم

---

(١) البيت لأبى دؤاد فى ديوانه (ص٣٥٣)، الأصمعيات (ص١٩١)، أمالى ابن الحاجب (١/١٣٤، ٢٩٧)، خزانة الأدب (٩/٥٩٢، ١٠/٤٨١)، الدرر (٥/٣٩)، شرح التصريح (٢/٥٦)، شرح شواهد الإيضاح (ص٢٩٩)، شرح شواهد المغنى (٢/٧٠٠)، شرح عمدة الحافظ (ص٥٠٠)، شرح المفصل (٣/٢٦)، الكتاب (١/٦٦)، المقاصد النحوية (٣/٤٤٥)، ولعدى بن زيد فى ملحق ديوانه (ص١٩٩)، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر (٨/٤٩)، الإنصاف (٢/٤٧٣)، أوضح المسالك (٣/١٦٩)، خزانة الأدب (٤/٤١٧، ٧/١٨٠)، رصف المبانى (ص٣٤٨)، شرح الأشمونى (٢/٣٢٥)، شرح ابن عقيل (ص٣٩٩)، المحتسب (١/٢٨١)، مغنى اللبيب (١/٢٩٠)، المقرب (١/٢٣٧).

غير المؤمنين لقوله تعالى: ﴿**إن الإنسان لفى خسر إلا الذين آمنوا**﴾ [العصر: ٢، ٣].

وإذا توسّط مستثنى بين شيئين يصلح استثناؤه منهما، فالاستثناء من السابق أولى، لأن تأخر المستثنى عن المستثنى منه هو الأصل فلا يُعدل عنه إلا بدليل، فمن ذلك قوله تعالى: ﴿**قم الليل إلا قليلا**﴾ فالقليل مستثنى من الليل لا من النصف لما ذكرته، والنصف بدل من القليل، وبذلك تبيَّن مقدارُ المستثنى واستفيد من الخطاب التخيير بين قيام النصف أو أقل منه أو أكثر منه، فلو قيل غَلبَ مائةُ مؤمن مائتيْ كافر إلا اثنين لجعل الاستثناء من الآخر مطلقا، أى فاعلا كان أو مفعولا مراعاة للقُرب، وإلى نحو هذا أشرت بقولى: «فإن تأخر عنهما فالثانى أولى مطلقا». فإن تقدم المستثنى على شيئين يصلح الاستثناء من كل واحد منهما ولم يكن أحدهما مرفوعا، ولا فى معنى مرفوع فالاستثناء من الأول أولى، لأنه أقرب، وذلك نحو استبدلتُ إلا زيدا من أصحابنا بأصحابكم، فإن كان أحدهما مرفوعا فالاستثناء منه أولى، وإن تأخر نحو ضرب إلا زيدا أصحابُنا أصحابَكُم، وكذا إن كان أحدهما مرفوعا فى المعنى دون اللفظ نحو مَلَّكتُ إلا الأصاغرَ عبيدَنا أبناءَنا، وإلى نحو هذا أشرت بقولى: «فإن تقدم فالأول أولى إن لم يكن أحدهما مرفوعا لفظًا، أو معنى وإن يكنه فهو أولى مطلقا»، ثم قلت: «إن لم يمنع مانع» فنبّهت بذلك أيضًا على نحو ضرب إلا هندا بنونا بناتنا، فتركت القرينة اللفظية فى هذه الأمثلة، ونحوها لمنع المعنى من الحمل عليها، وإذا ذكر شيئان أو أكثر، والعامل واحد فالاستثناء معلّق بالجميع، إن لم يمنع مانع نحو اهجر بنى فلان، وبنى فلان إلا مَن صلح، فمَن صلح مستثنى من الجميع إذ لا موجب للاختصاص، فلو ثبت موجب عمل بمقتضاه نحو لا تحدّث النساء ولا الرجال إلا زيدا، وقد تضمنت الأمرين آية المائدة: ﴿**حرمت عليكم الميتة**﴾، إلى ﴿**إلا ما ذكيتم**﴾ [المائدة: ٣]، فاشتملت على ما فيه مانع، وهو ما أهلّ وما قبله، وعلى ما لا مانع فيه، وهو ما بين بـه "إلاَّ، فما ذكيتم مستثنى من الخمسة إذا كانت سببًا لموته، ويعلق الاستثناء أيضًا بالجميع إن كان قبله جملتان أو أكثر، والعامل غير واحد والمعمول واحد فى المعنى نحو قوله تعالى: ﴿**والذين يرمون المحصنات**﴾، إلى: ﴿**إلا الذين تابوا**﴾ [النور: ٤، ٥]، وإلى القسمين ونحوهما أشرت بقولى: «وإذا أمكن أن يشرك فى حكم الاستثناء مع ما يليه غيره لم يقتصر عليه» إلى آخر الكلام.

واتفق العلماء على تعليق الشرط بالجميع فى نحو لا تصحبْ زيدا ولا تَزُرْه ولا تُكلِّمْه إنْ ظَلمنى، واختُلف فى الاستثناء نحو لا تصحبْ زيدا ولا تزره ولا تكلمه إلا تائبا من الظلم، فمذهب مالك والشافعى تساوى الاستثناء والشرط فى التعليق بالجميع، وهو الصحيح للإجماع على سدّ كل منهما مسدَّ الآخر فى نحو اقْتُل الكافِرَ إنْ لم يُسْلم، واقْتُلْهُ إلاّ أن يُسْلِم.

* * *

## فصل

**ص: تكرّر إلا بعد المستثنى بها توكيدا فيبدل ما يليها مما يليه إن كان مغنيا عنه، وإلا عطف بالواو، وإن كُررت لغير توكيد ولم يمكن استثناء بعض المستثنيات من بعض شُغل العاملُ ببعضها إن كان مفرّغا ونصب ما سواه، وإن لم يكن مفرّغا فالنصب لجميعها إن تقدّمت، وإن تأخّرتْ فلأحدها ما له مفردا وللبواقى النصب، وحكمها فى المعنى حكم المستثنى الأول، وإن أمكن استثناء بعضها من بعض استثنى كلٌّ مِن متلوّه وجُعل كلُّ وتر خارجا وكل شَفْع داخلا، وما اجتمع فهو الحاصل، وكذا الحكم فى نحو له عشرة إلا ثلاثة إلا أربعة خلافًا لَمن يُخرِج الأول والثانى، وإن قُدِّر المستثنى الأوّل صفة لم يعتدَّ به وجُعل الثانى أوّلا.**

ش: تكرر إلا بعد المستثنى بها لتوكيد ولغير توكيد، وتكريرها للتوكيد إما مع بدل، وإمّا مع معطوف بالواو، فالأول كقولك: ما مررت إلا بأخيك إلا زيد، تريد ما مررت إلا بأخيك زيدٍ، فأكدّت إلا الأولى بالثانية داخلة بين البدل والمبدل منه، والثانى كقولك: ما قام إلا زيد وإلا عمرو، ومن الأول قول الراجز [من الرجز][1]:

ما لَك من شَيْخِك إلاّ عَمَلُهْ  إلاّ رسيمُهُ وإلا رمَلُهْ

وقد يكون مثل إلا رسيمه وإلا رمله قول الفرزدق [من البسيط][2]:

---

(١) الرجز بلا نسبة فى أوضح المسالك (٢/٢٧٢)، الدرر (٣/١٦٧)، رصف المبانى (ص٨٩)، شرح الأشمونى (١/٢٣٢)، شرح التصريح (١/٣٥٦)، شرح ابن عقيل (ص٣١١)، الكتاب (٢/٣٤١)، المقاصد النحوية (٣/١١٧)، همع الهوامع (١/٢٢٧).

(٢) البيت للفرزدق فى الكتاب (٢/٣٤٠)، ولم أقف عليه فى ديوانه، وبلا نسبة فى تذكرة النحاة=

مـا بالمَدينـةِ دارٌ غـيرُ واحـدةٍ  دارُ الخليفـــة إلا دارُ مَـرْوانـا

ومن الثانى قول الشاعر [من الطويل][(١)]:

ومـا الدهـرُ إلا ليلـةٌ ونهارُهـا  وإلا طُلـوعُ الشمْـسِ ثم غيارُهـا

وإن كُرِّرتْ مقصُودا بها استثناء بعد استثناء، فإما أن يكون المستثنى بها مباينا لما قبلها، وإمّا أن يكون بعضا له، فإن كان مباينا فإما أن يكون ما قبله من العوامل مفرّغا، وإما أن يكون مشغولا، فإن كان مفرّغا شغل بأحد المستثنيْن أو المستثنيات ونصب ما سواه، نحو: ما قام إلا زيدٌ إلا عمرا إلا خالدا، والأقرب بعمل العامل المفرّغ أولى، وإن كان مشغولا بالمستثنى منه فللمستثنين. والمستثنيات النصب إن تأخر المستثنى منه، نحو: ما قام إلا زيدا إلا عمرا إلا خالد أحدٌ، وإن لم يتأخر فلأحد المستثنين أو المستثنيات من الإتباع والنصب ما له ما لم يُستَثنَ غيرُه، ولما سواه النصب كقولك: ما جاء أحد إلا زيدا إلا عمرا إلا خالدا، وما بعد الأول من هذا النوع مساوٍ له فى الدخول إن كان الاستثناء من غير موجب، وفى الخروج إن كان موجب.

وإن كان ما وَلِى إلا المكرّرة بعضا لما قبلها نحو عندى مائة إلا خمسين إلا عشرين إلا عشرة إلا خمْسة أخْرِج أولٌ وثالثٌ وما أشبههما فى الوتْريّة، وأُدخل ثانٍ ورابع وما أشبههما فى الشفعية، فالباقى بعد الاستثناء فى المثال المذكور بالعامل المذكور خمسةٌ وستّونَ، لأنا أخرجنا من المائة خمسين، لأنها أول المستثنيات، فهى إذن وتر، وأدخلنا عشرين لأنها ثانية المستثنيات فهى إذنْ شَفْع فصار الباقى سبعين، ثم أخرجنا عشرة لأنها ثالثة المستثنيات فهى إذن وتر فصار الباقى ستين، ثم أدخلنا خمسة لأنها رابع المستثنيات، فهى إذن شفع فصار الباقى خمسة وستّين. وما زاد من المستثنيات عُومل بهذه المعاملة، وإلى نحو هذه الإشارة بقولى: «استثنى كل من متلوه وجعل كل وتر خارجا وكل شفع داخلا وما اجتمع فهو الحاصل».

---

=(ص٥٩٦)، الجنى الدانى (ص٥١٩)، المقتضب (٤/٤٢٥).

(١) البيت لأبى ذؤيب الهذلى فى شرح أشعار الهذليين (١/٧٠)، لسان العرب (٥/٣٥ - غور)، المقاصد النحوية (٣/١١٥)، وبلا نسبة فى شرح الأشمونى (١/٢٣١)، شرح ابن عقيل (ص٣١٠)، شرح المفصل (٢/٤١).

**ثم قلت:** وكذا الحكم فى نحو له عشرة إلا ثلاثة إلا أربعة، فأشرت بذلك إلى قول السيرافى: فإن كان بعض المستثنيات أكثر من الذى قبله نحو: له علىّ عشرة إلا ثلاثة إلا أربعة، فالفرّاء يستثنى الثلاثة ويزيد على السبعة الباقية أربعة فيكون المقرّ به أحدَ عَشرَ. وغير الفراء يستثنى من العشرة الأربعة بعد استثناء الثلاثة فيكون المقرّ به ثلاثة، وقول الفراء عندى هو الصحيح، فإنه جار على القاعدة السابقة، أعنى جعل الاستثناء الأول إخراجًا والثانى إدخالاً.

**ثم قلت:** وإن قدّر الاستثناء الأول صفة لم يعتدّ به وجُعل الثانى أوّلا، فنبّهت بذلك على أن للمتكلم بذلك المثال أن يجعل إلا الأولى وما وليها مقصودًا بها الوصف لا الاستثناء كالتى فى قوله تعالى: ﴿**لوْ كانَ فيهما آلهة إلا الله لَفَسَدَتا**﴾ [الأنبياء: ٢٢]، فعلى هذا التقدير يكونان فى حكم المسكوت عنه، ويكون المستثنى الأول العشرين فكأنه قال: عندى مائة إلا عشرين إلا عشرة إلا خمسة، والعشرون خارجة من المائة فتصير ثمانين والعشرة داخلة فتصير تسعين والخمسة خارجة، فالباقى إذن خمسة وثمانون.

* * *

## فصل

**ص: تؤوّل إلا بغير فيوصف بها وبتاليها جمع أو شبهه منكر أو معرّف بأداة جنسية، ولا يكون كذلك دون متبوع ولا حيث لا يصلح الاستثناء، ولا يليها نعت ما قبلها وما أوهم ذلك فحال أو صفة بدل محذوف خلافًا لبعضهم، ويليها فى النفى فعل مضارع بلا شرط، وماض مسبوق بفعل أو مقرون بقد، ومعنى أنشدك الله إلا فعلت: ما أسألك إلا فعلك.**

**ش:** أصل «غير» أن تقع صفة، وأصل «إلا» أن يستثنى بها، ثم حُملت كل واحدة منهما على الأخرى فيما هى أصل فيه، ولأصالة غير فى الوصفية جاز أن يوصف بها جمع وشبه جمع وما ليس جمعًا ولا شبه جمع، كقولك: جاء رجال غيرُ زيدٍ، وكقوله [من البسيط] [(١)]:

---

(١) تقدم الاستشهاد به.

فكفى بنا فضلا على مَن غيرنا حُبُّ النبيِّ محمدٍ إيّانا

ورجل غيرُك أحبُّ إليَّ، ولأصالته أيضًا فى الوصفية جاز أن يحذف الموصوف بها وتقام مقامه كما يحذف الموصوف بمثل وتقام مقامه، ولا يعامل بهذه المعاملة «إلا» الموصوف بها، فلا يوصف بها إلا جمع أو شبه جمع منكر أو معرف بالألف واللام الجنسية، فمثال الجمع المنكّر قوله تعالى: ﴿**لوْ كانَ فيهما آلهةٌ إلا اللهُ لفَسَدَتا**﴾ [الأنبياء: ٢٢]، فإلا الله صفة لآلهة، ومعنى الصفة فى هذا الباب التوكيد لا التخصيص، فلا فرق فى المعنى بين ثبوتها وسقوطها، ولذلك إذا قال المقِرُّ: له عندى عشرة إلا درهم، حكم عليه بعشرة كاملة، ولا يجوز أن يجعل إلا الله بدلاً؛ لأن شرط البدل فى الاستثناء صحةُ الاستغناء به عن الأول، وذلك ممتنع بعد «لو» كما يمتنع بعد «إنْ» لأنهما حرفا شرط والكلام معهما موجب، ولذا قال سيبويه: «لو قلت لو كان معنا إلا زيد لهَلكْنا لكنت قد أحَلْتَ»، أي أتيت بممنوع، فصح قول سيبويه أن «لو» لم يفرّغ العامل بعدها لما بعد إلا كما فرّغ بعد النفى، وإن كان ما يدلّ عليه من الامتناع شبيهًا بالنفى، ولو كانت مستحقة لتفريغ ما يليها من العوامل لكانت مستحقة لغير ذلك، ممّا يختص بحروف النفى كزيادة من فى معمول ما يليها وإعمالها فى أحد وشفر ونحوهما، وكنصب جواب مقرون بالفاء.

وقال السيرافىّ شارحًا لقول سيبويه «لكنت قد أَحَلْتَ»؛ لأنه يصير فى معنى: لو كان معنا زيد لهلكنا؛ لأن البدل بعد إلا فى الاستثناء موجب، وكذا ﴿**لو كان فيهما آلهة إلا الله لفَسَدَتا**﴾ [الأنبياء: ٢٢]، لو كان على البدل؛ لأن التقدير: لو كان فيهما الله لفسدتا. وحكى ابن السراج أن أبا العباس المبرد قال: «لو كان معنا إلا زيد أجود كلام وأحسنه»، وكلام المبرد فى المقتضب مثل كلام سيبويه. أعنى أن التفريغ والبدل بعد «لو» غير جائز، وأن «إلا» لا يوصف بها إلا حيث يصح بها الاستثناء، ولا يوصف بها إلا ما يُوصَف بغير، وذلك النكرة والمعرفة التى بالألف واللام على غير معهود، نحو ما يحسن مثلك أن يفعل ذلك، وقد أمُرُّ بالرجل غيرِك فيكرمنى. هذا كلام المبرد، وهو موافق لكلام سيبويه ولكلام أبى الحسن الأخفش فى كتابه. وقد قبل ما نَسبَ ابنُ السّراج إلى المبرد ابنُ ولاّد وردّ عليه. وقبله أيضًا أبو على الشلوبين قبول رَاضٍ به. وأما ابن خروف فأنكر ثبوت ذلك عن المبرد وأنكر على ابن ولاد الاشتغال بردّ ما لم يصح ثبوته.

ومن شواهد الوصف بإلا وما بعدها قول الشاعر [من الطويل][(١)]:

أُنِيختْ فألقتْ بلدَةً فوقَ بلدةٍ قليل بها الأصواتُ إلا بغامُها

كأنه قال قليل بها الأصوات غير بغامها. قال السيرافى: وأما قوله قليل بها الأصوات إلا بغامُها ففيه وجهان:

**أحدهما**: قال سيبويه: وإذا كان على معناه فقد أثبت بها أصواتًا قليلة وجعل إلا بغامها نعتا للأصوات.

**والوجه الثانى**: أن يكون «قليل» بمعنى النفى كأنه قال: ما بها أصوات إلا بغامها، وهو استثناء وبدل صحيح، كما تقول قلّ رجل يقول ذلك إلا زيد.

قال الشلوبين: لا يتصور البدل فى هذا؛ لأنه يئول إلى التفريغ وذلك فاسد، ألا ترى أنه لم يُرد أنْ يقول ما بها إلا بغامها، وكيف يقول ذلك وبها القائل والراحلة ورَحْلها، وإنما أراد ما بها صوت مغاير لبغامها، وقليل بها الأصوات فى معنى النفى، وإنما وصفت الأصوات وهى معرفة ما فى معنى غير وغير نكرة؛ لأن التعريف بالألف واللام الجنسية وتعريفها كلا تعريف.

وكذلك ما هما فيه وصف بالجملة فى قوله تعالى: ﴿**وآيَةٌ لهُمُ اللَّيْلُ نَسْلَخُ منه النَّهارَ**﴾ [يس: ٣٧]، وكما وُصف ما هما فيه بغير فى قولهم: إنى لأمُرُّ بالرجل غيرك فيكرمنى، وُصِفَ بإلاّ الواقعة موقعها وبما بعدها. ومن وَصْف ما فيه الألف واللام الجنسية وما بعدها قول الشاعر: [من الوافر]:

ويوم الحزن إذ حُشرتْ معدٌّ وكان الناس إلا نحن دينا

أراد وكان الناس المغايرون لنا دينا، ومن وقوعها صفة لشبه الجمع المنكر معنى الشبيه بالمعرفة لفظًا قول الشاعر: [من البسيط][(٢)]:

---

(١) تقدم الاستشهاد به.

(٢) البيت للبيد بن ربيعة فى ديوانه (ص٦٢)، شرح أبيات سيبويه (٤٤/٢)، شرح شواهد المغنى (٢١٨/١)، الكتاب (٣٣٣/٢)، وبلا نسبة فى تذكرة النحاة (ص٢٩٦)، شرح الأشمونى (٢٣٤/١)، مغنى اللبيب (٧٢/١).

لو كانَ غيرى سُلَيمى الدهرَ غيَّره  وقعُ الحوادثِ إلا الصارِمُ الذَّكَرُ

أراد لو كان غيرى غير الصارَم الذكر غيّره وقع الحوادث. ومن وَصف ذى الألف واللام الجنسية بغير قوله تعالى: ﴿**لا يَسْتَوِى القاعِدُونَ مِنَ الْمُؤمِنِينَ غيرُ أولى الضَّرَرِ**﴾ [النساء: ٩٥]، فغير أولى الضرر بالرفع صفة «للقاعدون» وبالجر صفة للمؤمنين، ولا يَصح جعله بدلا لأنه لا يستثنى به غير ما قبله. ومن وصف ذى الألف واللام بغير قول لبيد: [من الرمل][(١)]:

وإذا أُقْرِضتَ خَيْرا فاجْزِهِ  إنما يجزى الفتى غيرُ الجَمَلْ

**وحاصل هذا الفصل**: أن «إلا» الموصوف بها لا يُوصف بها مفرد محض ولا معرفة محضة، ولا تقع فى غير موضع صالح للاستثناء، إلا أن يمنع منه مانعٌ من خارج، فلا يجوز أن يقال: قام رجل إلا زيد؛ لأن «رجلا» مفرد محض، ولا يجوز جاء الرجال إلا زيد، على أن يكون الرجال مَعهودِينَ لأن تعريفهم حينئذ محض، فلو قُصد الجنس لم يمتنع وصفهم بإلا كما لا يمتنع وصفهم بغير كقوله تعالى: ﴿**غير أولى الضرر**﴾، وقولى: «ولا يليها نعت ما قبلها»، أشرت به إلى قول أبى الحسن فى كتاب المسائل: لا يفصل بين الموصوف والصفة بإلا، ثم قال: ونحو ما جاءنى رجل إلا راكب، تقديره: إلا رجل راكب، وفيه قُبْح لجَعْلِك الصفة كالاسم.

وقال أبو على فى التذكرة: تقول ما مررت بأحد إلا قائمًا إلا أخاك، لا يجوز كون قائمًا صفة لأحد؛ لأن «إلا» لا تتعرض بين الصفة والموصوف، ولا كونه حالا من التاء؛ لأن المعنى ما مررت قائما، ولو قلت مررت قائما بأحد لم يجز، وكذا ما فى معناه. وإذا بطل هذا ثبت أن قائما حال من أحد وإذا ثبت ذلك تعين أن ينصب أخاك؛ لأنه بعد إيجاب صحيح.

---

(١) البيت للبيد فى ديوانه (ص١٧٩)، لسان العرب (٢١١/٦ - ليس، ٢١٧/٧ - قرض، ٤٦٩/١٥ - إمالا)، تهذيب اللغة (٣٤/٨، ٧٢/١٣، ٧٣)، جمهرة الأمثال (٥٧/١)، الأزهية (ص١٨٢، ١٩٦)، خزانة الأدب (٢٩٦/٩، ٢٩٧، ٣٠٠، ١١/ ١٩٠، ١٩١)، شرح أبيات سيبويه (٤٠/٢)، شرح التصريح (٣٢٣/٢)، مجالس ثعلب (ص١٦٩، ٥١٥)، المقاصد النحوية (١٧٦/٤).

وقد صرّح أبو الحسن وأبو على بأن «إلا» لا تفصل بين موصوف وصفة، وما ذهبا إليه هو الصحيح؛ لأن الموصوف والصفة كشىء واحد، وشيئان هنا كشىء واحد لا يختلفان بنفى الحكم عن أحدهما وإثباته للآخر كالمتوسّط بينهما «إلا»، ولأن الصفة توضّح موصوفها كما توضح الصلة الموصول، وكما يوضح المضاف إليه المضاف، فكما لا تقع «إلا» بين الموصول والصلة، ولا بين المضاف والمضاف إليه، كذا لا تقع بين الموصوف والصفة، ولأن إلا وما بعدها فى حكم جملة مستأنفة والصفة لا تُستأنف، فلا تكون فى حكم مستأنف.

وقال الزمخشرى: وإذا قلت ما مررت بأحد إلا زيد خير منه كان ما بعد إلا جملة ابتدائية واقعة صفة لأحد. وزعم فى الكشاف أن ﴿**ولها كتابٌ مَعْلومٌ**﴾ [الحجر: ٤]، جملة واقعة صفة لقرية، ووُسّطت الواو بينهما لتوكيد لصوق الصفة بالموصوف، كما يقال فى الحال: جاءنى زيد عليه ثوب، وجاءنى وعليه ثوب. وما ذهب إليه من توسط الواو بين الصفة والموصوف فاسد من خمسة أوجه:

**أحدها**: أنه قاس فى ذلك الصفة على الحال، وبين الصفة والحال فروق كثيرة، كجواز تقدّمها على صاحبها وجواز تخالفهما بالإعراب وجواز تخالفهما بالتعريف والتنكير وجواز إغناء الواو عن الضمير فى الجملة الحالية، وامتناع ذلك فى الواقع نعتًا، فكما ثبت مخالفة الحال الصفة فى هذه الأشياء ثبت مخالفتها إياها بمقارنة الواو الجملة الحالية وامتناع ذلك فى الجملة النعتية.

**الثانى**: أن مذهبه فى هذه المسألة مذهب لا يُعرف من البصريين والكوفيين مُعَوِّلٌ عليه، فوجب ألا يلتفت إليه.

**الثالث**: أنه مُعَلِّل بما لا يناسب، وذلك أن الواو تدل على الجمع بين ما قبلها وما بعدها وذلك مستلزم لتغايرهما، وهو ضدّ لما يُراد من التوكيد، فلا يصح أن يقال العاطف مؤكِّد.

**الرابع**: أن الواو فصلت الأول من الثانى، ولولا هى لتلاصقا، فيكف يقال إنها أكدت لصوقهما؟.

**الخامس**: أن الواو لو صلحت لتوكيد لصوق الموصوف بالصفة لكان أَوْلَى المواضع

بها موضع لا يصلح للحال نحو «إنّ رجلا رأيه سديدٌ لسعيدٌ»، فرأيه سديد جملة نُعت بها ولا يجوز اقترانها بالواو لعدم صلاحيتها للحال بخلاف «ولها كتابٌ مَعْلومٌ»، فإنها جملة يصلح فى موضعها الحال لأنها بعد نفى، والمنفىّ صالح لأن يُجعل صاحب حال، كما هو صالح لأن يجعل مبتدأ، وإنما جاز أن يجعل صاحب الحال نكرة بعد النهى لشبهه بالنفى كقول قطرى: [من الكامل][1]:

لا يَرْكَنَنْ أحدٌ إلى الإحْجامِ  يومَ الوَغَى مُتَخوِّفا لحِمامِ

فلْيجزْ ذلك بعد النفى، فهو أولى وأحرى؛ لأن النهى لا يصحب المبتدأ ويصحبه النفى.

ومن أمثلة أبى على فى التذكرة: ما مررت بأحد إلا قائما إلا أخاك، فجعل الحال من أحد لاعتماده على النفى، وقد تقدّم الكلام على هذه المسألة، فلو كانت الواو تصلح لتوكيد لصوق الصفة بالموصوف لكان أولى المواضع بها ما لا يصلح للحال نحو إنّ رجلا رأيهُ سديد لَسعيد؛ لأن المؤكد به حقيق بألا يصلح لغير توكيد.

وقولى: «ويليها فى النفى فعل مضارع بلا شرط»، نبهت به على أنه لا يشترط فى وقوع الفعل المضارع بعد إلا تقدم فعْل، بل وجود نفى قبلها كافٍ، فعلا كان ما ولى النفى أو اسما، فيقال ما زيد إلا يفعل، وما زيد إلا فاعل. ويشترط فى وقوع الفعل الماضى بعدها تقدم نفى أو معناه وكون ما ولى النفى فعلا، فلفظ النفى كقوله تعالى: ﴿**وما يأتِيهِم مِنْ رَسُول إلاّ كانُوا به يَسْتَهزئونَ**﴾ [الحجر: ١١]، ومعنى النفى كقولهم: أنشدك اللهَ إلاّ فعلتَ، بمعنى ما أسألكَ إلا فِعلْكَ. وقد يُغنى اقتران الماضى بقد عن تقدم فعل كقول الشاعر: [من الكامل][2]:

ما المجْدُ إلا قَدْ تبَيَّن أنه  بندى وحِلْمٍ لا يَزالُ مُؤَثّلا

---

(١) البيت لقطرى بن الفجاءة فى ديوانه (ص١٧١)، خزانة الأدب (١٠/١٦٣)، الدرر (٥/٤)، شرح ديوان الحماسة (ص١٣٦)، شرح ابن عقيل (ص٣٣٠)، شرح عمدة الحافظ (ص٤٢٣)، المقاصد النحوية (٣/١٥٠)، وبلا نسبة فى شرح الأشمونى (١/٢٤٧)، شرح التصريح (١/٣٧٧).

(٢) البيت بلا نسبة فى الدرر (٣/١٧٢)، همع الهوامع (١/٢٣٠).

وإنما أغنى اقتران الماضى بقد عن تقدم فعل؛ لأن اقترانه بها يقرّبه من الحال، فيكون ذلك شبيهًا بالمضارع، وإنما كان المضارع مستغنيًا عن شرط فى وقوعه بعد إلا لشبهه بالاسم، والاسم بإلا أولى؛ لأن المستثنى لا يكون إلا اسمًا أو مؤوّلاً باسم، وإنما أساغ تقدم الفعل وقوع الماضى بعد إلا لأن تقدم الفعل مقرونا بالنفى يجعل الكلام بمعنى كلما كان كذا وكذا كان كذا وكذا، فكان فيه فعلان كما كانا مع «كُلّما».

**ص: ولا يعمل ما بعد إلا فيما قبلها مطلقًا، ولا ما قبلها فيما بعدها إلا أن يكون مستثنى أو مستثنى منه أو تابعًا له، وما ظُن من غير الثلاثة معمولاً لما قبلها قدّر له عامل خلافًا للكسائى فى منصوب ومخفوض، وله ولابن الأنبارى فى مرفوع.**

**ش:** الاستثناء فى حكم جملة مستأنفة؛ لأنك إذا قلت جاء القوم إلا زيدا، فكأنك قلت جاء القوم ما فيهم زيد، فمقتضى هذا ألا يعمل ما بعد «إلا» فيما قبلها، ولا ما قبلها فيما بعدها على الإطلاق، كما لا يعمل ما بعد ما فيما قبلها ولا ما قبلها فيما بعدها، واستمرّ على ما اقتضته هذه المسألة فى منع إعمال ما بعدها فيما قبلها نحو ما زيد إلا أنا ضارب، فلا يجوز إعمال ضارب فى زيد لما ذكرت لك. بل تقدّر هاء عائدة إلى زيد ويرتفع هو بالابتداء، وكذا استمر على ما اقتضته المناسبة من عدم إعمال ما قبلها فيما بعدها إلا فيما لا مندوحة عنه من إعمال ما قبلها فى مستثنى منه نحو ما قام إلا زيد أحد، أو تابع له نحو ما مررت بأحد إلا زيدا خير من عمرو، أو مستثنى فرّغ له العامل نحو ما قام إلا زيدٌ، ولم تجُز الزيادة على هذه الثلاثة لئلا تكثر مخالفة الأصل ويترك مقتضى الدليل دون ضرورة، فلا يقال ما ضرب إلا زيد عمرا، ولا ما ضرب إلا زيدا عمرو، ولا ما سار إلا زيد بعمرو، بل الواجب أن يؤخر المقرون بإلا استمرارًا على مقتضى الدليل المذكور.

فإن ورد ما يخالف ذلك قدّر له عامل بعد إلا كقوله تعالى: ﴿**وما أرْسلْنا من قبْلِكَ إلا رِجالاً نُوحِي إليهم فاسْألُوا أهلَ الذِّكْرِ إنْ كنتم لا تعلمونَ بالبيّنات والزُّبُرِ**﴾ [النحل: ٤٣، ٤٤]، أى أرسلناهم بالبيّنات فهذا مثال تأخر المجرور، ومثال تأخر المنصوب قول الشاعر: [من الطويل]:

وما كَفَّ إلا ماجدٌ ضَيْرَ بائِسٍ  أمانيُّه منه أُتِيحتْ بلا مَنِّ

أى إلا ماجد كفّ ضير بائس. ومثال تأخر المرفوع قول الشاعر: [من الطويل][(١)]:

تزَوّدت من ليلَى بتكْليم ساعةٍ فما زادَنى إلا غَراما كلامُها

ومثله قول الآخر: [من الطويل][(٢)]:

وهل يُنبت الخَطّىَّ إلا وَشِيجُه وتُغرسُ إلا فى منابتِها النَّخْلُ

ومثله ما أنشد سيبويه من قول الآخر: [من الطويل][(٣)]:

مَشَائيمُ لَيْسُوا مصلحين عشيرَةً ولا ناعبٍ إلا ببيْن غُرَابها

وأجاز الكسائى الأوجه الثلاثة على تعليق المعمولات بما قبل إلا، ووافقه ابن الأنبارى فى المرفوع خاصة، وفرّق بينه وبين غيره بأن قال: الدليل يقتضى ألا يتأخر مرفوع ولا غيره؛ لأن مسائل الاستثناء المفرَّع فيها العامل لما بعد إلا حقيقة بأن تختم بالمستثنى، فإن كان الواقع بعده مرفوعًا نُوى تقديمه واتصاله برافعه لأنه كجزء منه، وتأخره لفظًا لا يمنع أن ينوى تقديمه فإنه الأصل، ويلزم من ذلك تقدير المستثنى مختومًا به، وإن كان الواقع بعد المستثنى غير مرفوع لم يجز أن ينوى تقديمه؛ لأنه متأخر بالأصالة وقد وقع فى موضعه فيلزم من تجويزه منع كون المستثنى المفرغ له العامل غير مختوم به لفظًا ولا تقديرًا.

* * *

## فصل

**ص: يستثنى بحاشا وخلا وعدا، فيجْرُرْنَ المستثنى أحرفا، وينصبْنَه أفعالا، ويتعيّن الثانى، لخلا وعدا بعد «ما» عند غير الجرمى، والتزم سيبويه فعلية عدا وحرفية حاشا،**

(١) البيت لمجنون ليلى فى ديوانه (ص١٩٤)، الدرر (٢/٢٨٧)، شرح التصريح (١/٢٨٢)، المقاصد النحوية (٢/٤٨١)، وبلا نسبة فى أوضح المسالك (٢/١٢٢)، تخليص الشواهد (ص٤٨٦)، الدرر (٣/١٧٢)، شرح الأشمونى (١/١٧٧)، شرح ابن عقيل (ص٢٤٨)، همع الهوامع (١/١٦١، ٢٣٠).

(٢) البيت لزهير بن أبى سلمى فى ديوانه (ص١١٥)، شرح التصريح (١/٢٨٢)، المقاصد النحوية (٢/٤٨٢)، وبلا نسبة فى أوضح المسالك (٢/١٢٣)، تذكرة النحاة (ص٣٣٤).

(٣) تقدم الاستشهاد به.

**فإن وليها مجرور باللام لم تتعين فعليتها خلافًا للمبرد، بل اسميتُها لجواز تنوينها وكثر فيها حاشا وقلّ حشا وحاشْ، وربما قيل ما حاشى، وليس أحاشى مضارع حاشا المستثنى بها خلافًا للمبرد، والنصب فى «ما النساءَ وذكرهُنَّ» بعد «عَدَا» مضمرة خلافًا لمن أوّل «ما» بإلا.**

**ويستثنى بليس ولا يكون فينصبان المستثنى خبرا واسمها بعض مضاف إلى ضمير المستثنى منه لازم الحذف، وكذا فاعل الأفعال الثلاثة، وقد يوصف على رأى المستثنى منه منكرًا أو مصحوب «أل الجنسية» بليس ولا يكون، فيلحقهما ما يلحق الأفعال الموصوف بها من ضمير وعلامة.**

**ش:** من أدوات الاستثناء «حاشا وعدا وخلا»، والمستثنى بهن منصوب أو مجرور، فإن كان منصوبًا فهن أفعال مستحقة منع التصرّف لوقوعها موقع الحروف وتأديتها معناها، وإن كان المستثنى بهنّ مجرورًا فهن أحرف جر.

وكون «حاشا» حرفًا جارًا هو المشهور، ولذلك لم يتعرّض سيبويه لفعليتها والنصب بها، إلا أنّ ذلك ثابت بالنقل الصحيح عمّن يوثق بعربيته، فمن ذلك قول بعضهم: «اللّهم اغفر لى ولمن سمعنى حاشا الشيطان وأبا الأصبغ». رواه أبو عمرو الشيبانى وغيره. وقال الأخفش: وأما حاشا فقد سمعت من ينصب بها، وأنشد ابن خروف فى شرح الكتاب: [من البسيط][1]:

حاشَا قُرَيْشًا فإنَّ اللـهَ فضّلَهم ... على البريّة بالإسلام والدِّين

وتعصّب بعض المتأخرين مانعًا فعلية حاشا بقول بعض العرب: حاشاى، ولَم يقل: حاشانى، وأنشد: [من الكامل][2]:

فى فتْيةٍ جَعلوا الصَّلِيبَ إلهَهُمْ ... حاشاىَ إنِّى مسلمٌ معذورُ

---

(١) البيت للفرزدق فى ديوانه (٢١٥/١)، الدرر (١٧٥/٣)، وبلا نسبة فى شرح الأشمونى (٢٣٩/١)، شرح ابن عقيل (ص٣٢٠)، المقاصد النحوية (١٣٧/٣)، همع الهوامع (٢٣٢/١).

(٢) البيت للأقيشر الأسدى فى ديوانه (ص٤١)، الدرر (١٧٧/٣)، شرح التصريح (١١٢/١)، لسان العرب (١٨٢/١٤ - حشا)، وبلا نسبة فى أوضح المسالك (١١٩/١)، الجنى الدانى (ص٥٦٦)، جواهر الأدب (ص٤٢٦).

والجواب: أن هذا ورد على استعمالها حرفًا؛ لأنه أكثر من استعمالها فعلا، ولو أن من قال حاشا الشيطان فنصب بها دعته حاجة إلى استثنائه نفسه قاصدًا للنصب لقال حاشانى كما يقال عسانى، وإنما نظرت حاشا بعَسَى لتساويهما فى عدم التصرّف وتأدية كل واحد منهما معنى حرف، وكما قيل فى عدا عدانى، كقوله: [من الطويل][(١)]:

تملُّ الندامَى ما عدانى لأنّنى بكلِّ الذى يَهْوَى نديمى مُولَعُ

وأجاز الفراء نصب المستثنى بحاشا وخفضه، وقال: إذا استثنيت بما عدا وما خلا ضميرًا لمتكلم قلت: ما عدانى وما خلانى. ومن نصب بحاشا قال: حاشانى، ومن خفض قال: حاشايَ، وهذا نصّه. وقال بعض المتعصبين أيضًا: لو كانت حاشا فعلا لجاز أن يوصل بها «ما» كما وُصلت بعدا وخلا. وهذا غير لازم، فإن من أفعال هذا الباب «ليس ولا يكون»، ولم توصل «ما» بهما، وأيضًا فإن الدليل يقتضى ألا توصل «ما» وغيرها من الحروف الموصولة بالأفعال إلا بفعل له مصدر مستعمل حتى يُقَدَّر الحرف وصلته واقعين موقع ذلك المصدر، ومعلوم أن أفعال هذا الباب ليس لها مصادر مستعملة، فإذا وُصل ببعضها حرف مصدرى فهو على خلاف الأصل، فلا يُبالَى بانفراده بذلك، فيقال: لِمَ لمْ يوافقْه غيره، فإن موافقته تكثير للشذوذ، ومخالفته استمرار على مقتضى الدليل، على أنه قد قيل ما حاشا فى حديث ابن عمر من مسند أبى أمية الطرسُوسىّ، عن ابن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ: «أسامةُ أحبُّ إلىَّ ما حاشا فاطمةَ».

ومن ورود الجر بحاشا وإن كان هو المجمع عليه قول الشاعر: [من الكامل][(٢)]:

---

(١) البيت بلا نسبة فى أوضح المسالك (١/١٠٧)، الجنى الدانى (ص٥٦٦)، جواهر الأدب (ص٣٨٢)، الدرر (٣/١٧٩)، شرح الأشمونى (١/٢٣٠)، شرح التصريح (١/١١٠، ٣٦٤)، شرح شذور الذهب (ص٣٣٩)، المقاصد النحوية (١/٣٦٣)، همع الهوامع (١/٢٣٣).

(٢) البيت للجميح الأسدى فى الأصمعيات (ص٢١٨)، الجنى الدانى (ص٥٦٢)، الدرر (٣/١٧٦)، شرح اختيارات المفضل (ص١٥٠٨)، شرح شواهد المغنى (١/٣٦٨)، شرح المفصل (٨/٤٧)، المقاصد النحوية (٣/١٢٩)، وبلا نسبة فى الإنصاف (١/٢٨٠)، خزانة الأدب (٤/١٨٢)، شرح المفصل (٢/٨٤)، المحتسب (١/٣٤١)، مغنى اللبيب (١/١٢٢)، همع الهوامع (١/٢٣٢).

حاشا أبي ثَوْبان إنَّ به ضَنًّا عن المَلْحاةِ والشَّتْمِ

كذا أنشده أكثر النحويين والصحيح:

حاشا أبي ثوبان إن أبا ثوبان ليس ببكمةٍ فَدْمِ
عمرو بن عبد الله إن به ضنا عن الملحاة والشتم

والبيتان للجميح الأسديّ، وقبلهما:

وبنو رواحة ينظرونَ إذا نَظَر الندىُّ بآنف خُثْم

ثم استثنى فقال: حاشا أبي ثوبان. وقال المرزوقي رواه الضَّبيّ: حاشا أبا ثوبان، بالنصب.

وإذا وليها مجرور باللام فارقت الحرفية بلا خلاف، إذ لا يدخل حرفُ جر على حرف جرّ، وإذا لم تكن حرفا فهي إما فعل وإما اسم، فمذهب المبرد أنها حينئذ فعل والصحيح أنها اسم، فينتصب انتصاب المصدر الواقع بدلا من اللفظ بالفعل، فمن قال: «حاشى لله»، فكأنه قال: تنزيها لله.

ويؤيده هذا قراءة أبي السمّال: «حاشًى لله» بالتنوين، فهذا مِثل قولهم رعْيًا لزيد. وقرأ ابن مسعود: «حاشى الله» بالإضافة، فهذا مثل سُبْحانَ الله ومعاذَ اللهِ. وأما القراءة المشهورة «حاشى لله» بلا تنوين، فالوجه فيها أن يكون حاشا مبنيًا لشبهه بحاشى الذى هو حرف، فإنه شبيه به لفظًا ومعنى، فجرى مجراه فى البناء كما جرى «عن» فى قوله: [من الكامل][1]:

مِنْ عَنْ يَميني تَارةً وأَمَامِي

---

(١) عجز بيت وصدره:

وَلَقَدْ أَرَانِي للرِّمَاحِ دَرِيئَةً

والبيت لقطرى بن الفجاءة فى ديوانه (ص١٧١)، خزانة الأدب (١٠/١٥٨، ١٦٠)، الدرر (٢/٢٦٩، ٤/١٨٥)، شرح التصريح (٢/١٠)، شرح ديوان الحماسة (ص١٣٦)، شرح شواهد المغنى (١/٤٣٨)، المقاصد النحوية (٣/١٥٠، ٣٠٥)، وبلا نسبة فى أسرار العربية (ص٢٥٥)، الأشباه والنظائر (٣/١٣)، شرح الأشمونى (٢/٢٩٦)، شرح المفصل (٨/٤٠)، شرح ابن عقيل (ص٣٦٨)، مغنى اللبيب (١/١٤٩)، همع الهوامع (١/١٥٦، ٢/٣٦).

مجرى عن فى نحو رويت عن زيد وأعرضت عن عمرو، وقيل حاشا كثيرًا وحشا قليلاً. واستدل المبرد على فعلية حاشا بقول النابغة: [من البسيط][(١)]:

ولا أُحَاشِى من الأَقْوام مِنْ أَحَدِ

وهذا منه غلط؛ لأن حاشا إذا كانت فعلا وقُصد بها الاستثناء فهى واقعة موقع إلا ومؤدية معناها، فلا تتصرف كما لا تتصرف عدا وخلا وليس ولا يكون، بل هى أحق بمنع التصرف؛ لأن فيها مع مساواتها الأربع شبها بحاشا الحرفية لفظًا ومعنى.

وأما أحاشى فمضارع حاشيت بمعنى استثنيت، وهو فعل متصرف مشتق من لفظ حاشى المستثنى بها كما اشتق سوّفت من لفظ سوف، ولوليت من لفظ لولا، ولاليت من لفظ لا، وأيّهت من لفظ أيها، وأمثال ذلك كثيرة، وفعلية عدا أشهر من حرفيتها، ولذلك قال سيبويه: «وما جاء من الأفعال فيه معنى إلا فلا يكون وليس وعدا وخلا»، ثم قال: وما فيه ذلك المعنى من حروف الإضافة وليس باسم فحاشا وخلا فى بعض اللغات. وسوى المبرّد بين خلا وعدا فى الفعلية، ثم قال: وقد تكون خلا حرف خفض فتقول حاشى القوم خلا زيد مثل سوى زيد، وأنشد غيرهما فى حرفية عدا والخفض بها: [من الوافر][(٢)]:

تركنا فى الحضيض بنات عَوْجٍ عَواكفَ قد خَضَعن إلى النُّسورِ
أبحنا حَيَّهُم قَتْلاً وأسرًا عدا الشَّمْطَاءِ والطفلِ الصغيرِ

ومن النصب بها وإن كان هو المشهور قول الراجز: [من الرجز][(٣)]:

---

(١) عجز بيت وصدره:

وَلاَ أَرَى فَاعِلاً فى النَّاسِ يُشْبِهُهُ

والبيت للنابغة الذبيانى فى ديوانه (ص٢٠)، أسرار العربية (ص٢٠٨)، الإنصاف (٢٧٨/١)، الجنى الدانى (ص٥٩٩، ٥٦٣)، خزانة الأدب (٤٠٣/٣، ٤٠٥)، الدرر (١٨١/٣)، شرح شواهد المغنى (٣٦٨/١)، شرح المفصل (٨٥/٢، ٤٨/٨)، لسان العرب (١٨١/١٤ - حشا).

(٢) البيتان بلا نسبة فى أوضح المسالك (٢٨٥/٢)، الدرر (١٧٨/٣)، شرح التصريح (٣٦٣/١)، شرح ابن عقيل (ص٣١٨)، المقاصد النحوية (١٣٢/٣)، همع الهوامع (٢٣٢/١).

(٣) الرجز بلا نسبة فى جواهر الأدب (ص٣٨١)، خزانة الأدب (١٠٥/٤)، الدرر (١٧٦/٣)، همع الهوامع (٢٣٢/١).

يا مَن دَحا الأرضَ ومَن طَحاها أنزِلْ بهم صاعقةً أراها
تحرّق الأحشاءَ من لظاها عَدَا سُلَيْمى وعَدَا أباها

ومن الجر بخلا قول الشاعر: [من الطويل][(١)]:

خلا اللهِ لا أرجو سواكَ وإنما أعُدُّ عيالِى شُعْبةً من عِيَالِكَا

هكذا رواه من يوثق بعربيته خلا الله بالجر، واتفق النحويون إلا أبا عمرو والجرمى على وجوب نصب المستثنى بما عدا وما خلا كقول لبيد: [من الطويل][(٢)]:

ألا كل شيء ما خلا اللهَ باطِلُ وكلُّ نعيمٍ لا مَحالةَ زائِلُ

لأن «ما» مصدرية، ولا يليها حرف جر، وإنما توصل بجملة فعلية، وقد توصل بجملة من مبتدأ وخبر. وروَى الجرميّ عن بعض العرب جرّ ما استثنى بما عدا وما خلا، والوجه فيه أن تُجعل ما زائدة وعدا وخلا حرفَى جرّ، وفيه شذوذ؛ لأنّ ما إذا زيدت مع حرف جر لا تتقدّم عليه، بل تتأخرّ عنه نحو: ﴿فبِما رَحْمةٍ﴾ [آل عمران: ١٥٩]، و﴿عمّا قليل﴾ [المؤمنون: ٤٠].

ومن كلام العرب: «كل شيء مَهَهْ ما النساءَ وذكرهن». ومعناه: كل شيء يسير ما عدا النساء وذكرهن، فحذفوا عدا وأبقوا عملها، وزعم بعض الناس أن «ما» هاهنا بمعنى إلا وليس بشيء.

وليس ولا يكون المستثنى بهما هما الرافعان الاسم الناصبان الخبر، فلذا يجب نصب ما استثنى بهما لأنه الخبر، ولوقوعهما موقع إلا التزم حذف اسمهما لئلا يفصلهما من المستثنى فيجهل قصد الاستثناء. ومن شواهد الاستثناء بليس قول النبى ﷺ: «يُطْبعُ المؤمنُ على كل خُلُق ليسَ الخيانة والكذِبَ»، أراد إلا الخيانة والكذب، فأوقع ليس موقع إلا، وتقول قام القوم ليس زيدا، وأصله: ليس بعضهم زيدا، وكذلك إذا قلت قاموا لا

---

(١) البيت للأعشى فى خزانة الأدب (٣/٣١٤)، ولم أقف عليه فى ديوانه، وبلا نسبة فى جواهر الأدب (ص٣٨٢)، حاشية يس (١/٣٥٥)، الدرر (٣/١٦٤)، شرح الأشمونى (١/٢٣٧)، شرح التصريح (١/٣٦٣)، شرح ابن عقيل (ص٣١٧)، المقاصد النحوية (٣/١٣٧)، همع الهوامع (١/٢٢٦، ٢٣٢).

(٢) تقدم الاستشهاد به.

يكون زيدا، معناه إلا زيدا، وأصله لا يكون بعضهم زيدا، وكذا يقدّر أكثر النحويين فاعل عدا وخلا، وفيه ضعف؛ لأن قولك قاموا عدا زيدا إن جُعل تقديره جاوز بعضهم زيدا لم يستقم، إلا بأن يراد بالبعض مَن سوى زيد، وهذا وإن صحّ إطلاق البعض على الكل إلا واحدًا فلا يحسن لقلته فى الاستعمال.

فالأجود أن يجعل الفاعل مصدر ما عمل فى المستثنى منه، فيقدّر قاموا عدا زيدا، جاوز قيامهم زيدا ويستمرّ على هذا السنن أبدا إذا دعتْ إليه حاجة. وأما المرفوع بليس ولا يكون فلا يقدّر إلا بعضا مضافًا إلى ضمير المستثنى منه، فلذلك لا يختلف اللفظ بهما، فيقال: جاءنى القوم لا يكون زيدا وأتونى ليس عمرا، ومررت بالنساء لا يكون فلانة وليس فلانة، والتقدير لا يكون بعضهم زيدا وليس بعضهم عمرا، ولا يكون بعضهم فلانة وليس بعضهم فلانة، وهذا هو القياس، ألا يتحمّل ليس ولا يكون ضميرًا يطابق ما تقدّم؛ لأن الاستثناء مقدّر الاستئناف، وإن جعلتهما وصفا للمستثنى منه ألحقتهما ما يلحق الأفعال المتصرفة إذا وصفت بها من ضمير يطابق الموصوف ومن علامة تأنيث إن كان مؤنثًا، ولا يكون الموصوف إلا نكرة أو معرّفا تعريف الجنس لا تعريف العهد، وذلك قولك أتتنى امرأة لا تكون فلانة، وأتانى القوم ليسوا إخوتك، وهما من أمثلة أبى العباس مثّل بهما بعد أن قال: وإن جعلته وصفا فجيّد، وكان الجرمىّ يختاره.

* * *

## فصل

**ص:يستثنى بغير، فتجرّ المستثنى معربةً بما له بعد إلا، ولا يجوز فتحها مطلقًا لتضمّن معنى إلا خلافًا للفراء، بل قد تفتح فى الرفع والجر لإضافتها إلى مبنىّ، واعتبار المعنى فى المعطوف على المستثنى بها جائز، ويساويها فى الاستثناء المنقطع «بَيْدَ» مضافًا إلى أنّ وصلتها وتساويها مطلقًا سوى، وينفرد بلزوم الإضافة لفظًا، وبوقوعه صلة دون شىء قبله.**

**والأصحّ عدم ظرفيته ولزومه النصب، وقد تضم سينُه، وقد تفتح ويمدّ وقد يقال ليس إلاّ، وليس غيرُ، وغيرَ، إذا فهم المعنى، وقد ينوّن، وقد يقال ليس غيرُه وغيرَه،**

**ولم يكن غيرُه وغيرَه وفاقًا للأخفش، والمذكور بعد «لا سيَّما» منبّه على أولويته بالحكم لا مستثنى، فإن جُرّ فبالإضافة وما زائدة، وإن رُفع فخبر مبتدأ محذوف، وما بمعنى الذى، وقد توصل بظرف أو جملة فعلية، وقد يقال لا سيما بالتخفيف، ولا سواء ما.**

ش: الاستثناء بغير حُمل على إلاَّ، والوصف بها هو الأصل، والاستثناء بإلا هو الأصل، والوصف بها وما بعدها حمل على غير، ولذلك لا يحكم على غير بأنها مستثنى بها حتى يكوَن موضعها صالحًا لإلاَّ، فتقدّر إلا فى موضعها وتنظر ما يستحقه الواقع بعدها من نصب لازم أو نصب مرجَّح عليه الإتباع، أو تأثر بعامل مفرّغ فتعطاه غير ويجرى هو على مقتضى الإضافة، فتقول جاءنى القوم غيرَ زيد، بنصب لازم، وما جاءنى أحد غيرُ زيد بنصب مرجح عليه الإتباع، وما لزيد علم غير ظنّ، بنصب مرجّح على الإتباع، وما جاءنى غيرُ زيد بإيجاب التأثر بالعامل، فتفعل بغير ما كنت تفعل بالواقع بعد إلا.

وقد سبق تبْيين الخلاف فى نصب «غير» وترجيح كونها إذا نصبت حالا يؤدى معنى الاستثناء فأغنى ذكرُه ثَمَّ عن إعادته هنا. وأجاز الفراء بناء «غير» على الفتح عند تفريغ العامل، سواء كان المضاف إليه معربا أو مبنيا، فيقال على رأيه: ما جاء غيرَ زيد وما جاءك أحد غيرَك ولم يذكر فى الاحتجاج لذلك من كلام العرب غير مضاف إلى مبنى، وكان حامله على العموم جعل سبب البناء تضمّن غير معنى إلاَّ، وذلك عارض فلا يُجعل وحده سببًا، بل إذا أضيف غير إلى مبنى جاز بناؤها، صلح موضعها لإلا أو لم يصلح، لكن بناءها إذا أضيفت إلى مبنى وصلح موضعها لإلا أقوى من بنائها إذا أضيفت إلى مبنى ولم يصلح موضعها لإلا، فمثال الأول قول الشاعر: [من البسيط][(١)]:

لم يَمنعِ الشرْب منها غيرَ أنْ نطقتْ حَمامةٌ فى غُصونٍ ذاتِ أَوْقَالِ

---

(١) البيت لأبى قيس بن الأسلت فى ديوانه (ص٨٥)، جمهرة اللغة (ص١٣١٦)، خزانة الأدب (٤٠٦/٣، ٤٠٧)، الدرر (١٥٠/٣)، ولأبى قيس بن رفاعة فى شرح أبيات سيبويه (١٨٠/٢)، شرح شواهد المغنى (٤٥٨/١)، شرح المفصل (٨٠/٣)، وبلا نسبة فى الإنصاف (٢٨٧/١)، شرح التصريح (١٥/١)، الكتاب (٣٢٩/٢)، مغنى اللبيب (١٥٩/١)، همع الهوامع (٢١٩/١).

ومثال الثانى قول الشاعر: [من الرمل][(١)]:

لُـذْ بقَيْـسٍ حـين يأبَـى غيـرَه تُلْفِـه بَحْـرًا مُفِيضـا خَيْـرَه

وقولى: «واعتبار المعنى فى المعطوف على المستثنى بها جائز»، أشرت به إلى قول سيبويه: زعم الخليل ويونس أنه يجوز ما أتانى غير زيدٍ وعمرٌو، والوجه الجرّ، وذلك أن غير زيد فى موضع إلا زيد وفى معناه محمولة على الموضع كما قال: [من الوافر][(٢)]:

فلَسْنـا بالجبـال ولا الحديـدا

فلما كان فى موضع إلا زيد وكان معناه كمعناه حملوه على الموضع، والدليل على أنك إذا قلت غير زيد فكأنك قلت إلا زيد أنك تقول ما أتانى غير زيد وإلا عمرو.

**قلت:** إذا قيل ما أتانى غير زيد وعمرو بالرفع، فلا يخلو أن يحكم لغير هنا بحكم إلا وتنزل منزلتها أوْ لا، فإن لم يحكم لها بحكم إلا فسد المعنى المراد، وذلك أن المراد إدخال زيد وعمرو فى الإتيان، وأن يقال ما أتانى غير هذين، فإن لم تجعل غير بمنزلة إلا ورفع عمرو كان المعنى إخراجه من الإتيان وكأنه قيل ما أتانى غير زيد، وما أتانى عمرو، والمراد خلاف ذلك، فلزم ألا يصح المعنى حتى تنزّل «غير» منزلة «إلا» ويُعرب «عمرو» بإعراب ما بعد إلا وبإعراب ما بعد غير لا بإعرابها نفسه.

ومثال مساواة «بَيْدَ» لغير فى الاستثناء المنقطع قول النبى ﷺ: «أنا أفْصَح مَن نَطق بالضاد بَيْد أنى من قريش، واسترضعت فى بنى سَعْد».

وقولى: وتساويها مطلقًا «سوى» أردت بذلك أن سوى يستثنى به كما يستثنى بغير

---

(١) البيت بلا نسبة فى خزانة الأدب (٣٠٧/٤)، شرح شواهد المغنى (٤٥٨/١)، مغنى اللبيب (١٥٩/١).

(٢) عجز بيت وصدره:

مُعَـاوِيَ إِنَّنـا بَشَـرٌ فأَسْجِـحْ

والبيت لعقبة الأسدى فى الإنصاف (٣٣٢/١)، خزانة الأدب (٢٦٠/٢)، سمط اللآلى (ص١٤٨)، شرح أبيات سيبويه (ص٣٠٠)، شرح شواهد المغنى (٨٧٠/٢)، الكتاب (٦٧/١)، ولعمر بن أبى ربيعة فى الأزمنة والأمكنة (٣١٧/٢)، وبلا نسبة فى رصف المبانى (ص١٢٢)، الشعر والشعراء (١٥٠/١)، مغنى اللبيب (٤٧٧/٢).

استثناء متصلاً نحو قاموا سوى زيد، ونحو قول الشاعر: [من الخفيف][١]:

كلُّ سَعْى سِوَى الذى يُورث الفَوْ زَ فعُقْبـاه حَسـرةٌ وخَسَـارُ

واستثناء منقطعًا كقوله: [من البسيط][٢]:

لم أَلْف فى الدار ذا نُطْقٍ سوى طَلَلٍ قد كاد يَعْفو وما بالعَهْدِ مِن قِدَمِ

وتُساويها أيضًا فى الوصف بها كقول الشاعر: [من الوافر][٣]:

أصابَهُمُ بَلاءٌ كـان فيهم سِوَى ما قد أصابَ بَنِى النَّضِيرِ

وتساويها أيضًا فى قبول تأثير العوامل المفرَّغة رافعةً وناصبةً وخافضةً فى نثر ونظم كقول النبى ﷺ: «دَعوتُ ربّى ألا يُسَلِّط على أمّتى عدوّا من سِوى أنفسهم»، وقوله: «ما أنتم فى سواكم مِن الأمم إلا كالشَّعرة البيضاء فى جلد الثور الأسود وكالشعرة السوداء فى جلد الثور الأبيض»، وكقول بعض العرب: أتانى سواكَ، رواه الفراء. ومن أمثلته أتيت سواك أى غيرك، وكقول أبى دُؤاد: [من البسيط][٤]:

وكلُّ مَن ظنَّ أنّ الموتَ مُخطِئُه معلِّلٌ بسواء الحقِّ مَكْذوبُ

وكقول الآخر: [من الطويل][٥]:

أأتركُ ليلى ليسَ بينى وبَيْنها سِوَى ليلةٍ إنّى إذَنْ لصَبُورُ

---

(١) البيت بلا نسبة فى الدرر (٣/٩٥)، همع الهوامع (١/٢٠٢).

(٢) البيت بلا نسبة فى الدرر (٣/٩٥ - صدره فقط)، المقاصد النحوية (٣/١١٩)، همع الهوامع (١/٢٠٢ - صدره فقط).

(٣) البيت لحسان بن ثابت فى ديوانه (ص٢٤٥)، الدرر (٣/٩٥)، المقاصد النحوية (٣/١٢٠)، وبلا نسبة فى همع الهوامع (١/٢٠٢).

(٤) البيت لأبى دؤاد الإيادى فى ديوانه (ص٢٩٤)، الإنصاف (ص٢٩٥)، خزانة الأدب (٣/٤٣٨)، شرح المفصل (٢/٨٤)، وبلا نسبة فى الدرر (٣/٩٣)، شرح الأشمونى (١/٢٣٥)، همع الهوامع (١/٢٠٢).

(٥) البيت لمجنون ليلى فى ديوانه (ص١٠٨)، جواهر الأدب (ص٢٨٢)، الدرر (٣/٩٣)، مصارع العشاق (٢/١٠٠)، ولأبى دهبل الجمحى فى ديوانه (ص٢٩)، شرح ديوان الحماسة (ص١٣١٩)، وبلا نسبة فى شرح الأشمونى (١/٢٣٦)، همع الهوامع (١/٢٠٢).

وكقول الآخر [من الطويل][١]:

لَديْـكَ كفيـلٌ بالمنـى لمؤمِّـل وإن سـواكَ مَـن يُؤمِّلُـه يَشْقَـى

وكقول الآخر: [من الكامل][٢]:

وإذا تُبـاع كريمـةٌ أو تُشتَـرى فسواك بائِعُهـا وأنـت المُشْتَـرِى

وكقول الآخر: [من الخفيف][٣]:

ذِكْـرُكَ اللـهَ عنـد ذكـرِ سـواه صـارفٌ عـن فـؤادِك الغفـلاتِ

وكقول الآخر: [من الهزج][٤]:

فلمّـا صَـرَّح الشَّـرُّ فأمْسَـى وهْـو عُرْيـانُ
ولـم يَبْـقَ سـوى العُـدْوا نِ دِنّاهُـم كمـا دانُـوا

وجعل سيبويه سوى ظرفًا غير متصرف فقال فى باب ما يحتمل الشعرُ مما لا يُحتمل غيره: وجعلوا ما لا يجرى من الكلام إلا ظرفًا بمنزلة غيره من الأسماء، وذلك قول المرار العجلى: [من الطويل][٥]:

---

(١) البيت بلا نسبة فى شرح الأشمونى (٢٣٦/١)، شرح ابن عقيل (ص٣١٦)، المقاصد النحوية (١٣٥/٣).

(٢) البيت لابن المولى محمد بن عبد الله فى الدرر (٩٢/٣)، شرح ديوان الحماسة (ص١٧٦١)، المقاصد النحوية (١٢٥/٣)، وبلا نسبة فى الأغانى (١٤٥/١٠)، الحيوان (٥٠٩/٦)، شرح الأشمونى (٢٣٥/١)، شرح ابن عقيل (ص٣١٥)، همع الهوامع (٢٠٢/١).

(٣) البيت بلا نسبة فى الدرر (٩٣/٣)، المقاصد النحوية (١٢٦/٣)، همع الهوامع (٢٠٢/١).

(٤) البيتان للفند الزمانى فى أمالى القالى (٢٦٠/١)، حماسة البحترى (ص٥٦)، الحيوان (٤١٦/٦)، خزانة الأدب (٤٣١/٣)، سمط اللآلى (ص٥٧٨، ٩٤٠)، الدرر (٩٢/٣)، شرح شواهد المغنى (٩٤٥/٢)، شرح ديوان الحماسة (ص٣٤)، المقاصد النحوية (١٢٢/٣)، شرح التصريح (٣٦٢/١)، وبلا نسبة فى شرح الأشمونى (٢٣٦/١)، شرح ابن عقيل (ص٣١٦)، همع الهوامع (٢٠٢/١).

(٥) البيت للمرار بن سلامة العجلى فى خزانة الأدب (٤٣٨/٣)، شرح أبيات سيبويه (٤٢٤/١)، الكتاب (٣١/١)، المقاصد النحوية (١٢٦/٣)، وبلا نسبة فى الإنصاف (٢٩٤/١)، شرح الأشمونى (٢٣٥/١)، شرح ابن عقيل (ص٣١٥)، المقتضب (٣٥٠/٤).

ولا يَنْطقُ الفَحْشاءَ مَن كان منهم إذا جَلَسُوا مِنّا ولا مِن سِوائنا

ثم قال: «فعلوا ذلك لأن معنى سواء معنى غير».

**قلت:** قد صرّح سيبويه بأن معنى سواء معنى غير، فذلك يستلزم انتفاء الظرفية كما هى منتفية عن غير، فإن الظرف فى العُرْف ما ضُمّن معنى «فى» من أسماء الزمان أو المكان، وسوى ليس كذلك، فلا يصح كونه ظرفًا، وإن سُلِّم كونه ظرفًا لم يُسلَّم لزوم الظرفية للشواهد التى تقدّم ذكرها نثرا ونظمًا، فإن تعلّق فى ادعاء الظرفية بقول العرب: رأيت الذى سواك، فوصلوا الموصول بسواك وَحْدَه كما وصلوه بعِنْدى ونحوه من الظروف.

**فالجواب أن يقال:** لا يلزم من معاملته معاملة الظرف كونه ظرفًا، فإن حرف الجر يعامل معاملة الظرف ولم يكن بذلك ظرفًا، وإن سُمّى ظرفًا فمجاز، وإن أُطلق على «سوى» ظرف إطلاقًا مجازيا لم يمتنع، وإنما يمتنع تسميته ظرفًا بقصد الحقيقة،وإن كان ذلك مع عدم التصرف فامتناعه أحقُّ.

**فإن قيل:** فلِمَ استُجيز الوصل بسوى ولم يُستَجز بغير وهما بمعنى واحد؟ فعن ذلك جوابان:

**أحدهما:** أن هذا من النوادر كنصب «غُدْوةً» بعد «لَدُنْ» وكإضافة «ذى» إلى تسلم فى قولهم: اذهبْ بذى تَسْلَم.

**والثانى:** أن سوى لازمة الإضافة لفظًا ومعنى فشبّه بعند وَلدى فى ذلك مع كثرة الاستعمال، فعُومِل بالوصل به معاملتهما، ولم تعامل «غير» هذه المعاملة؛ لأنها قد تنفك عن الإضافة لفظًا.

**فإن قيل:** فما موضع سوى من الإعراب بعد الموصول؟.

**قلت:** يحتمل أن يكون موضعه رفعًا على أنه خبر مبتدأ مضمر، ويحتمل أن يكون موضعه نصبًا على أنه حال، وقبله ثبت مضمرًا، كما أضمر قبل أنّ فى قولهم: «لا أفعل ذلك ما أنّ حِرَاء مكانه». ويقوّى هذا الوجه قول مَن قال: رأيت الذى سواكَ، بالنصب، ونظيره أيضًا قولهم: «كل شىء مهةٌ ما النساءَ وذِكْرهنّ»، ولنا أن نجعل سواك

بعد الموصول خبر مبتدأ محذوف، على أن يكون مبنيًا لإبهامه وإضافته إلى مبنى كما فعل ذلك بغير فى قوله: [من الرمل][1]:

لُذْ بقيْس حين يأبَى غيره تلْفه بحرا مفيضا خيره

وقد يكتفى بإلا وبغير عن المستثنى إذا عُرف المعنى. ولم تستعمل العرب ذلك بعد غير «ليس» فيقال: قبضت عشرة ليس إلا، وليس غيرُ وغيرَ، فالأول على تقدير ليس غيرُ ذلك مقبوضًا، والثانى على تقدير: ليس المقبوض غيرَ ذلك. ومن هذا القبيل قول سيبويه فى باب مجارى أواخر الكَلِم من العربية: «وأما الفتح والكسر والضم والوقف، فللأسماء غير المتمكنة المضارعة عندهم ما ليس باسم ولا فعل مما جاء لمعنى ليس غير».

وذكر ابن خروف أنه رُوى مضموم الراء ومفتوحها، والأخفش يراه معربًا فى الحالين، ويرى أن التنوين نُزع للإضافة؛ لأن المضاف إليه ثابت فى التقدير، وذكر أن بعض العرب ينوّن غيرا؛ لأنه فى اللفظ غير مضاف. قال السيرافى: وينبغى أن يكون تنوينه على وجهين: الرفع والنصب.

**قلت**: تنوين «غير» يؤول على أنه معرب؛ لأن تنوينه إما للصرف، وإما للتعويض من المضاف إليه. وأيهما كان لزم كون ما هو فيه معربًا؛ لأن تنوين الصرف لم يلحق مبنيًا، وتنوين العِوَض يوجب للمنوّن ما له مع المضاف إليه من بناء أو إعراب؛ لأنه قام مقامه، ولذلك حُكم ببناء «إذْ» وإعراب «كل وبعض».

وذهب المبرد وأكثر المتأخرين إلى بناء غير فى: ليس غير، لشبهها بقبْلُ وبعْدُ فى الإبهام والقطع عن الإضافة ونية المضاف إليه. وأجاز الأخفش أن يقال: ليس غيرُه وغيْرَه، ولم يكن غيرُه وغيرَه فى موضع ليس غيرُ، وما له على ذلك دليل غير القياس.

قال السيرافى: الحذف الذى استعملوه بعد إلا وغير إنما يستعمل إذا كانت إلا وغير بعد ليس ولو كان مكان ليس غيرها من ألفاظ الجحد لم يجز الحذف.

ومن النحويين من جعل «لاسيّما» من أدوات الاستثناء، وذلك عندى غير صحيح؛ لأن أصل أدوات الاستثناء هو إلا، فما وقع موقعه وأغنى عنه فهو من أدواته، وما لم

---

(١) تقدم الاستشهاد به.

يكن كذلك، فليس منها.

ومعلوم أن إلا تقع موقع حاشا وعدا وخلا وليس ولا يكون وغير وسوى وغير ذلك مما لم يختلف فى الاستثناء به، فوجب الاعتراف بأنه من أدواتهن ولاسيّما بخلاف ذلك فلا يعدّ من أدواته، بل هو مضادّ لها، فإن الذى يلى لاسيما داخل فيما قبله ومشهود له بأنه أحق بذلك من غيره، وهذا المعنى مفهوم بالبديهة من قول امرئ القيس: [من الطويل][(١)]:

ألا رُبَّ يومٍ صالحٍ لكَ منهما ولا سيَّما يومٌ بدَارة جُلْجُل

فلا تردّد فى أن مراده دخول يوم «دارة جلجل» فيما دخلت فيه الأيام الأخر من الصلاح وأنّ له مزية، وهذا ضد المستفاد بإلا، فلا سبيل إلى إلحاق «لاسيما» بأدوات الاستثناء.

وإذا ثبت هذا فلْتعلمْ أن «لا» من لاسيما هى العاملة عمل إنّ وسىّ اسمها وهو نكرة وإن أضيف إلى معرفة لأنه كمثل معنى وحكما و«ما» بعده زائدة إن جُرّ ما يليها.

وبمعنى الذى إن رُفع، وهو حين يُرفع خبر مبتدأ محذوف، والمبتدأ وخبره صلة «ما» وحسّن حذف هذا المبتدأ ما حصل من الاستطالة بذكر دارة جلجل، ويجوز أن تجعل «ما» عوضًا من المضاف إليه، ويومًا منصوبًا على التمييز، كما كان ينتصب بعد ذكر مضاف إليه كقولك لى مثلُه يومًا وكقولهم على التمرة مثلُها زُبْدا، أشار إلى هذا الوجه الفارسىّ واستحسنه أبو على الشلوبين ولا بأس به فى كل ما وقع بعد لاسيما من صالح للتميز.

ويجوز أن يجعل «يومًا» من البيت المذكور منصوبًا على الظرف ويكون صلة لما، وبدارة جلجل صفة ليومًا أو متعلقًا به لما فيه من معنى الاستقرار، ويجوز أن يجعل بدارة جلجل صلة ما ويومًا منصوبًا لما فيه من معنى الاستقرار، فإن ما المذكورة قد توصل

---

(١) البيت لامرئ القيس فى ديوانه (ص١٠)، الجنى الدانى (ص٣٣٤، ٤٤٣)، خزانة الأدب (٤٤٤/٣، ٤٥١)، الدرر (١٨٣/٣)، شرح شواهد المغنى (٤١٢/١، ٥٥٨/٢)، شرح المفصل (٨٦/٢)، الصاحبى فى فقه اللغة (ص١٥٥)، وبلا نسبة فى رصف المبانى (ص١٩٣)، شرح الأشمونى (٢٤١/١)، مغنى اللبيب (ص١٤٠، ٣١٣، ٤٢١)، همع الهوامع (٢٣٤/١).

بظرف كقولك يعجبنى الاعتكافُ ولاسيّما عند الكعبة، والتهجّد ولاسيّما قربَ الصبح، وقد توصل بجملة فعلية كقولك: يعجبنى كلامُك لاسيما تَعِظُ به.

فمن الأول قول الشاعر: [من الطويل][(١)]:

يَسُرُّ الكريمَ الحمدُ لاسِيَّما لدَى شهادةِ مَن فى خَيْره يَتقلَّبُ

ومن الثانى قوله: [من المتقارب][(٢)]:

فُقِ الناس فى الحمْدِ لاسِيَّما يُنيلُك مِن ذى الجَلالِ الرّضا

وقد تخفف «لاسيَّما» كقول الشاعر: [من البسيط][(٣)]:

فِهْ بالعقود وبالأيمانِ لا سِيَما عَقْدٌ وفاءٌ به من أعظَمِ القُرَبِ

وقد يقال: لا سواء ما، بمعنى لا سيَّما.

**كمل السِّفر الأول من شرح تسهيل الفوائد**

**لمصنّفه جمال الدين بن مالك، رحمة الله عليه**

**وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد**

**وعلى آله وصحبه وسلّم تسليمًا كثيرًا**

* * *

(١) البيت بلا نسبة فى خزانة الأدب (٣/٤٤٧)، الدرر (٣/١٨٤)، همع الهوامع (١/٢٣٤).

(٢) البيت بلا نسبة فى خزانة الأدب (٣/٤٤٧)، الدرر (٣/١٨٤)، همع الهوامع (١/٢٣٥).

(٣) البيت بلا نسبة فى الأشباه والنظائر (١/٨٨)، خزانة الأدب (٣/٤٤٧)، الدرر (٣/١٨٦)، شرح الأشمونى (١/٢٤١)، شرح شواهد المغنى (ص٤١٣)، مغنى اللبيب (ص١٤٠)، همع الهوامع (١/٢٣٥).

بسم الله الرحمن الرحيم

صلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم يا رب

## باب الحال

**ص: وهو ما دل على هيئة وصاحبها، متضمنًا ما فيه معنى «فى» غير تابع ولا عمدة، وحقه النصب، وقد يجر بباء زائدة.**

**ش:** ما دل على هيئة يعم الحال نحو: جئت ماشيا، وبعض الأفعال نحو تربّعت، وبعض أسماء المعانى نحو: رجعت القهقرى، وبعض الأخبار نحو زيد متكئ، وبعض النعوت نحو مررت برجل راكب. فخرج بعطف صاحبها الفعل وأسماء المعانى وخرج بتضمن معنى «فى» ما ليس معناها فى نفسه، ولا فى جزء مفهومه، مما هو دال على هيئة وصاحبها نحو بنيت صومعة. وخرج بتخصيص معنى فى مما تضمنه المذكور، ما فيه معنى فى لمجموعة لا لجزء مفهومه نحو دخلت الحمام، فإن معناه دخلت فى الحمام، فليس بعض الحمام أولى بفى من بعض، بخلاف قولك جئت ماشيا، وزيد متكئ، ومررت برجل متكىء، فإن معناه جئت فى حال مشى، وزيد فى حال اتكاء، ومررت برجل فى حال اتكاء، فمعنى فى مختص بجزء مفهوم المذكور، فشارك الحال فى هذا المعنى بعض الأخبار وبعض النعوت، فأخرجتهما بقولى «غير تابع ولا عمدة».

ولا يعترض على هذا بما لا يجوز حذفه من الأحوال نحو ضربى زيدا قائما، فيظن أنه صار بذلك عمدة، فإن العمدة فى الاصطلاح ما عدَمُ الاستغناء عنه أصيل لا عارض، كالمبتدأ والخبر. والفضلة فى الاصطلاح ما جواز الاستغناء عنه أصيل لا عارض كالمفعول والحال. وإن عرض للعمدة جواز الاستغناء عنها لم تخرج بذلك عن كونها عمدة. وإن عرض للفضلة امتناع الاستغناء عنها لم تخرج بذلك عن كونها فضلة.

وأشرت بقولى: «وقد يجر بباء زائدة» إلى قول رجل من فصحاء طيىء: [من

البسيط][1]:

كـائِـنْ دُعيـتُ إلى بـأساءَ داهمـةٍ  فمـا انبـعثتُ بمَـزْءُود ولا وَكِـل

**ص: واشتقاقه وانتقالـه غالبـان لا لازمـان، ويغنـى عـن اشـتقاقه وصفـه أو تقديـر مضاف قبله أو دلالته على مفاعلة أو سعر أو ترتيب، أو أصالة أو تفريع أو تنويـع أو طور واقع فيه تفضيل. وجعل «فاه» حالا مـن كلمتـه فـاه إلى فـىّ أولى مـن أن يكـون أصله جاعلا فاه إلى فىّ، أو من فيه إلى فىّ. ولا يقاس عليه خلافًا لهشام.**

**ش:** كون الحال بلفظ مشتق، وبمعنى منتقل كجئت راكبًا وذهبت مسرعًا أكـثر مـن كونه بلفظ جامد، أو معنى منتقل؛ لأن اللفظ المشتق الدال على معنـى منتقـل أكـثر فـى الكلام مما ليس كذلك.

ومن ورود الحال بلفظ غير مشـتق قولـه تعـالى: ﴿**فـانفروا ثبـات**﴾ [النسـاء: ٧١]، و﴿**فما لكم فى المنـافقين فئتين**﴾ [النسـاء: ٨٨]، و﴿**فتـم ميقـات ربـه أربعـين ليلـة**﴾ [الأعراف: ١٤٢]، و﴿**هذه ناقة الله لكم آية**﴾ [الأعراف: ٧٣].

ومن ورودها دالة على غـير معنـى منتقـل قولـه تعـالى: ﴿**وهـو الـذى أنـزل إليكـم الكتاب مفصلا**﴾ [الأنعام: ١١٤]، و﴿**خلق الإنسان ضعيفا**﴾ [النساء: ٢٨]، و﴿**ويوم أبعث حيا**﴾ [مريم: ٣٣]، و﴿**طبتم فادخلوهـا خـالدين**﴾ [الزمـر: ٧٣]. ومـن كـلام العرب: خلق الله تعالى الزرافة يديها أَطْوَلَ من رجْليها.

وقد اجتمع الجمود وعدم الانتقال فى قولهم: هذا خاتمك حديدا، وهذه جُبّتك خَزّا، وهما من أمثلة سيبويه. وإنما كان الحال جديرًا بوروده مشتقًا وغير مشتق، ومنتقلاً وغير منتقل؛ لأنه خبر فى المعنى والخبر لا حجر فيه، بل يرد مشتقًا وجامدًا، ومنتقلاً ولازمًـا، فكان الحال كذلك؛ وكثيرًا ما يسميه سيبويه خبرًا وقـد يسـميه مفعـولاً وصفـة؛ فمـن تسميته خبرا قوله: هذا باب ما ينتصب لأنه خبر لمعروف يرتفع علـى الابتـداء قدمتـه أو أخرته، وذلك فيها عبد الله قائمًا، وعبد الله فيها قائمًا. ومن ذلك قولـه: هـذا بـاب مـا ينتصب خبره وهى معرفة لا توصف ولا تكون وصفًا، وذلك قولك: مررت بكل قائما.

---

(١) البيت بلا نسبة فى الجنى الدانى (ص٥٦)، شرح شواهد المغنى (١/٣٤٠)، شرح عمـدة الحـافظ (ص٤١٩)، مغنى اللبيب (١/١١٠).

ومن ذلك قوله فى باب ما يختار فيه الرفع والنصب لقبحه أن يكون صفة: ألا ترى أنك تقول: هذا مالك درهما، وهذا خاتمك حديدا، ولا يحسن أن تجعله صفة؛ فقد يكون الشيء حسنا إذا كان خبرًا، وقبيحًا إذا كان صفة.

ومن تسميته مفعولا فيه قوله: هذا باب ما ينتصب من الأسماء التى ليست صفات ولا مصادر لأنه حال يقع فيه الأمر فينتصب لأنه مفعول فيه، وذلك قولك: كلمته فاه إلى فىّ، وبايعته يدًا بيد. ومن تسميته صفة قوله بعد أن مثل بأما صديقًا مصافيًا فليس بصديق مصاف: والرفع لا يجوز هنا؛ لأنك قد أضمرت صاحب الصفة وحيث قلت أما العلم فعالم لمْ يتضمن مذكورًا قبل كلامك هو العلم، فمن ثَم حسن فى هذا الرفع ولم يجز الرفع فى الصفة، ولا يكون فى الصفة الألف واللام، ومراده بالصفة هنا الحال.

وأكثر ورود الحال مستغنيًا عن الاشتقاق إذا كان موصوفًا كقوله تعالى: ﴿**فتمثَّلَ لها بَشَرًا سَوِيًّا**﴾ [مريم: ١٧]، أو مقدرا قبله مضاف كقول بعض العرب: «وقع المُصْطرعان عِدْلَىْ عَيْر»، وكقول الشاعر: [من الطويل][(١)]:

تضوّعَ مِسْكا بطنُ نَعْمان أنْ مَشَتْ ... بـه زينبٌ فـى نِسْوة خَفِراتِ

أو دالاً على مفاعلة كقولهم: كلمته فاه إلى فىّ، أو بايعته يدا بيد، أو دالاً على سعر كقولهم: بعت الشاء شاة ودرهمًا، والبر قفيزا بدرهم، والدار ذراعًا بدرهم. أو دالاً على ترتيب نحو ادخلوا رجُلا رجلا، وتعلم الحساب بابا بابا. أو دالا على أصالة الشيء كقوله تعالى: ﴿**أأسْجُد لِمَنْ خلَقتَ طينا**﴾ [الإسراء: ٦١]، ونحوه هذا خاتمك حديدا، وهو من أمثلة سيبويه. أو دالا على فرعية الشيء كقوله: هذا حديدك خاتمًا. أو دالا على نوعه نحو هذا تمرك شهريزا، وهذا مالك ذهبًا. أو دالا على طَوْر واقع فيه تفضيل نحو ذا بُسْرا أطيب منه رطبا.

---

(١) البيت لعبد الله بن نمير الثقفى فى لسان العرب (٢٢٩/٨ - ضوع)، ولمحمد بن عبد الله النميرى فى الأغانى (٢٠٦/٦، ٢٠٩، ٢١٣، ٢١٤)، الكامل (ص٦٢٩، ٧٧٠، ١٠٩٣)، تاج العروس (٤٢٩/٢١ - ضوع)، وبلا نسبة فى مقاييس اللغة (٣٧٧/٣)، مجمل اللغة (٢٩٥/٣)، أساس البلاغة (ص٣٠٤)، إصلاح المنطق (ص٢٥٨)، جمهرة اللغة (ص٢٥٤)، شرح ديوان الحماسة (ص١٢٨٩)، مجالس ثعلب (ص٢٥٠).

ومذهب سيبويه فى كلمته فاه إلى فىّ أنه نصب نصب الحال؛ لأنه واقع موقع مشافها ومؤد معناه. ومذهب الكوفيين أن أصله كلمته جاعلاً فاه إلى فىّ. ومذهب الأخفش أن أصله كلمته من فيه إلى فىّ. وأولى الثلاثة أوّلها؛ لأنه قول يقتضى تنزيل جامد منزلة مشتقة على وجه لا يلزم منه لبس ولا عدم للنظير، وذلك موجود بإجماع فى هذا الباب وغيره، فوجب الحكم بصحته.

ومن نظائره المستعملة فى هذا الباب بايعته يدا بيد، وبعث الشاء شاة ودرهما، والبرّ قفيزا بدرهم، والدار ذراعا بدرهم. فلا خلاف فى أن يدا وشاة وقفيزا وذراعا منصوبة نصب الحال لا نصب المفعول به، ولا نصب المسقط منه حرف الجر، فإذا أجرى ذلك المجرى كلمته فاه إلى فىّ توافقت النظائر وأُمن الضائر، بخلاف تقديرنا جاعلا أو من فلا نظير له فى هذا الباب، وفى التقدير ضعف زائد، وهو أنه يلزم منه تقدير من فى موضع إلى، ودخول إلى فى موضع مِن؛ لأن مبدأ غاية كلام المتكلم فمه لا فم غيره المخاطب. فلو كان معنى من مقصودًا لقيل كلمته من فىّ إلى فيه، على إظهار مِن، وكلمته فىّ إلى فيه على تقديرها.

وأجاز القياس عليه هشام الكوفى، فيقال على رأيه ماشيته قدمه إلى قدمى، وكافحته وجهه إلى وجهى. وذكر ابن خروف أن الفراء حكى حاذيته ركبته إلى ركبتى، وجاورته بيته إلى بيتى، وصارعته جبهته إلى جبهتى، بالرفع والنصب، ولا يرد شىء من ذلك، ولكن الاقتصار فيه على السماع أولى؛ لأن فيه إيقاع جامد موقع مشتق، وإيقاع معرفة موقع نكرة، وإيقاع مركب موقع مفرد. وأجاز أكثر البصريين بعد سيبويه تقديم فاه على كلمته لتصرّفه، ومنع ذلك الكوفيون وبعض المتأخرين من البصريين.

* * *

## فصل

**ص: الحال واجب التنكير، وقد يجىء معرفًا بالأداة والإضافة. ومنه عند الحجازيين العدد من ثلاثة إلى عشرة مضافًا إلى ضمير ما تقدم. ويجعله التميميون توكيدًا، وربما عومل بالمعاملتين مركب العدد، وقضهم بقضيضهم. وقد يجىء المؤول بنكرة علما.**

**ش:** لما كان الغالب اشتقاق الحال وتعريف صاحبه؛ لأنه مخبر عنه بـه ألزمـوه التنكـير لئلا يتوهم كونهما نعتًـا ومنعُوتـا. وأيضًـا فـإن الحـال فضلـة مـلازم للفضليّة، فاسـتثقل واستحق التخفيف بلزوم التنكير. وليـس غـيره مـن الفضـلات ملازمًـا للفضليّة، لجـواز صيرورته عمدة بقيامه مقام الفاعل كقولك فى ضربت زيدا: ضُرِب زيدٌ. وفى اعتكفتُ يومَ الجمعة: اعتُكف يومُ الجمعـة، وفـى اعتكفـت اعتكافًـا مباركًـا: اعتُكـف اعتكـافٌ مبارك. وفى قمت إجلالا لك: قيم إجلال لك، فلصلاحية ما سوى الحال من الفضلات لصيرورته عمدة جاز تعريفه بخلاف الحال.

**فإن قيل:** بعض التمييز الواقع بعد فعل قد يدخل عليه مِن فيصلح حينئذ أن يقام مقام الفاعل كقولك امتلأ الكوز من ماء: امتلىء من ماء، ومع ذلك لا يجوز تعريف التمييـز. **قيل:** مثل هذا فى التمييز نادر، فلا يعتد بـه، فيحكـم بجـواز تعريفـه. علـى أن الكسـائى حكى عن العرب مطيوبَـة بهـا نفسـى فأقـاموا التمييز مقـام الفـاعل. وإذا كـان التمييـز مستحقًا للزوم التنكير مع أنه قد ندر قيامه مقام الفاعل، فالحال بـلزوم التنكـير أحـق، إذ لا تفارقه الفضليّة بوجه.

وقد يجىء الحال معرفًا بالألف واللام أو بالإضافة، فيحكـم بشـذوذه وتأولـه بنكـرة، فمن المعرف بالألف واللام قولهم: ادخلوا الأول فـالأول، أى مـترتبين، وجـاءوا الجمـاء الغفير أى جميعًا، وأرسلها العراك أى معتركة. ومنـه قـراءة بعضهـم: ﴿**لَيُخْرِجَنّ الأعـزُّ منها الأذلَّ**﴾ [المنافقون: ٨]. ومن المعرف بالإضافـة قولهـم: رجـع عـوده علـى بدئـه، وجلس وحده، وفعل ذلك جهدَه وطاقتـه، والمعنـى رجـع عـائدًا وجلـس منفـردًا وفعـل جاهدًا ومطيقًا.

ومن المعرف بالإضافة مؤولا بنكرة قولهم: تفرقـوا أيـدى سبا أى متبددين تبـددًا لا بقاء معه، ومن هذا القبيل قول بعض نساء الصحابة، رضى اللـه عنهـم: «ومـا لنـا أكـثر أهل النار»، فإن أفعل التفضيل عند سيبويه إذا أُضيف إلى معرفة تعرف. نص علـى ذلـك فى باب ما لا يكون الاسم فيه إلا نكرة، وذلك قولك: «هـذا أول فـارسٍ مقبـلٌ»، وقـد وقع هنا حالا مع أنه مضـاف إلى معرفـة فيتـأول بنكـرة كمـا فعـل بغـيره مـن المعـارف المتضمنة أحوالاً، ويجوز أن تكون المرأة أرادت: وما لنا ترانا أكثر أهـل، فحذفـت لأنهـا

قالت ذلك بعد قول النبى ﷺ: «تصدّقن فإنى رأيتكن أكثر أهل النار»، والرؤية هنا كانت بصرية فضمنها معنى العلم فتتعدى إلى مفعولين.

ومن وقوع المعرف بالإضافة حالاً لتأوله بنكرة قول أهل الحجاز: جاء القوم ثلاثتهم وأربعَتهم، والنساء ثلاثهن وأربعهن إلى عشرتهم وعشرهن، النصب عند الحجازيين على تقدير جميعًا، ورفعه التميميون توكيدًا على تقدير جميعهم. وذكر الأخفش فى الأوسط أن من العرب من يقول: جاءوا خمسة عشرهم وجئن خمس عشرتهن. وحكى سيبويه النصب والرفع فى جاءوا قضّهم بقضيضهم، ومعناه جاءوا جميعًا.

ومن وقوع الحال معرفة مؤولة بنكرة قول العرب: جاءت الخيل بدادِ، فبدادِ علم جنسى وقع حالاً لتأوله بنكرة كأنهم قالوا: جاءت الخيل متبددة.

* * *

## فصل

**ص: إن وقع مصدر موقع الحال فهو حال لا معمول حال محذوف، خلافًا للمبرد والأخفش، ولا يطرد فيما هو نوع للعامل نحو أتيته سرعة خلافًا للمبرد، بل يقتصر فيه وفى غيره على السماع إلا فى نحو أنت الرجل علمًا، وهو زهير شعرًا، وأما عِلْما فعالم. وترفع تميم المصدر التالى أما فى التنكير جوازا مرجوحا، وفى التعريف وجوبًا. وللحجازيين فى المعرّف رفع ونصب، وهو فى النصب مفعول له عند سيبويه. وهو والمنكّر مفعول مطلق عند الأخفش.**

**ش:** قد تقدم التنبيه على أن الحال خبر فى المعنى، وأن صاحبه مخبر عنه، فحق الحال أن يدل على نفس ما يدل عليه صاحبه كخبر المبتدأ بالنسبة إلى المبتدأ. وهذا يقتضى ألا يكون المصدر حالاً لئلا يلزم الإخبار بمعنى عن جثة، فإن ورد عن العرب شىء منه حُفظ ولم يُقس عليه، كما لا يقاس على وقوع المصدر نعتا.

فمن ورود المصدر حالا قوله تعالى: ﴿**ثم ادْعُهنَّ يأتِينَكَ سَعْيًا**﴾ [البقرة: ٢٦٠]، و﴿**الذِينَ يُنفِقُونَ أمْوَالَهُمْ باللَّيلِ والنهارِ سِرًّا وعَلاَنِيَةً**﴾ [البقرة: ٢٧٤]، و﴿**ادْعُوهُ خَوْفًا وطَمَعًا**﴾ [الأعراف: ٥٦]، و﴿**إنّى دَعَوْتُهم جِهارًا**﴾ [نوح: ٨]، وقتلته صبرا،

ولقيته فُجاءه، وكلمته مشافهة، وأتيته ركضًا ومشيًا، فهذه فى عدم القياس عليها بمنزلة الواردة نُعوتًا فى نحو رجل رضِيً وعَدْل وَصْوم وفِطْر وزَور، إلا أن جعل المصدر حالا أكثر من جعله نعتًا.

والأخفش والمبرد يريان أن المصادر الواقعة مواقع الأحوال مفاعيل مطلقة، وأن قبل كل واحد منها فعلا مقدرا هو الحال، وليس بصحيح؛ لأنه إن كان الدليل على الفعل المضمر نفس المصدر المنصوب فينبغى أن يجيزوا ذلك فى كل مصدر له فعل ولا يقتصروا على السماع، ولا يمكن أن يفسره الفعل الأول؛ لأن القتل لا يدل على الصبر، ولا اللقاء على الفجاءة، ولا الإتيان على الركوب.

وقد اطرد ورود المصدر حالا فى نحو هو الرجل علما وأدبا ونبلا، أى الكامل فى حال علم وحال أدب وحال نبل. ومذهب ثعلب فى هو الرجل علما ونحوه أن المصدر فيه مؤكد على تأول الرجل باسم فاعل من معناه. واطرد أيضًا ورود المصدر حالا فى نحو هو زهير شعرا، وحاتم جودا، والأحنف حلما، ويوسف حسنا، أى مثل زهير فى حال شعر، ومثل حاتم فى حال جود، ومثل الأحنف فى حال حلم، ومثل يوسف فى حال حسن. ومن هذا القبيل قول الشاعر: [من الوافر][1]:

تخبّرنا بأنك أحوذِيٌّ وأنت البلْسكاءُ بنا لُصُوقا

واطرد أيضًا ورود المصدر حالا عند سيبويه فى نحو أما علما فعالم يريد مهما يذكر إنسان فى حال علم فالذى وصفت عالم، كأنه مُنكِر ما وصفه به من غير العلم، فصاحب الحال على هذا التقدير المرفوع بفعل الشرط المحذوف، وفعل الشرط المحذوف هو ناصب الحال، ويجوز أن يكون ناصبه ما بعد الفاء وصاحبه ما فيه من ضمير، والحال على هذا مؤكدة، والتقدير مهما يكن من شىء فالمذكور عالم فى حال علم، فلو كان بعد الفاء ما لا يعمل ما بعده فيما قبله تعين نصب ما ولى أمّا بفعل الشرط المقدّر نحو قولك أما علما فلا علم له، وأما علما فإن له علما، وأما علما فهو ذو علم.

---

(١) البيت لأبى العميثل فى لسان العرب (٤٠٣/١٠ - بلسك)، تهذيب اللغة (٤٢٦/١٠)، تاج العروس (بلسك).

وبنو تميم يلتزمون رفع المصدر بعد أمّا إذا كان معرفة، ويجيزون رفعه ونصبه إذا كان نكرة، والنصب عندهم أكثر. والحجازيون يجيزون نصب المعرفة ورفعه، ويلتزمون نصب المنكّر. وسيبويه يجعل المنصوب المعرف مفعولا له. والأخفش يجعل المنصوب مصدرًا مؤكدًا فى التنكير والتعريف، ويجعل العامل فيه ما بعد الفاء إن لم يقترن بما لا يعمل ما بعده فيما قبله، فتقدير أمّا علمًا فعالم فى مذهب الأخفش: مهما يكن من شىء فالمذكور عالم عالمًا، فلزوم القائل أن يقدم علمًا والعامل فيه ما بعد الفاء، كما لزم تقدم المفعول به فى: ﴿**فأمّا اليَتِيمَ فلا تَقْهرْ**﴾ [الضحى: ٩]، والتقدير مهما يكن من شىء فاليتيم لا تقهر، أو فلا تقهر اليتيم. وقال سيبويه فى أما الضرب فضارب مثل قول الأخفش فى أما علما فعالم. وأجاز بعض النحويين أن يكون المنصوب بعد أما من المصادر مفعولاً به فى التنكير والتعريف، والعامل فيه فعل الشرط المقدر فيقدر متعديًا على حسب المعنى، فتقدير أما علما فعالم على هذا: مهما تذكر علمًا فالذى وصفت عالم.

**قلت**: وهذا القول عندى أولى بالصواب، وأحق ما اعتمد عليه فى الجواب؛ لأنه لا يخرج فيه شىء عن أصله، ولا يمنع من اطراده مانع، بخلاف الحكم بالحالية، فإن فيه إخراج المصدر عن أصله بوضعه موضع اسم فاعل، وفيه عدم الاطراد لجواز تعريفه، وبخلاف الحكم بأنه مصدر مؤكد، فإنه يمتنع إذا كان بعد الفاء ما لا يعمل ما بعده فيما قبله. وأما الحكم بأنه مفعول به فلا يعرض مانع يمنع منه فى لفظ ولا فى معنى، فكان أولى من غيره، ومما يؤيده الرجوع إليه على أحسن الوجهين فى قول الشاعر: [من الطويل][(١)]:

ألاَ ليت شِعْرى هل إلى أمّ مالك سبيلٌ فأما الصبرُ عنها فلا صَبْرا

فيروى بالرفع على الابتداء، وبالنصب على تقدير مهما تذم الصبر عنها فلا صبر،

---

(١) البيت لابن ميادة فى ديوانه (ص١٣٤)، الأغانى (٢/٢٣٧، ٢٥١)، الحماسة البصرية (٢/١١١)، خزانة الأدب (١/٤٥٢)، الدرر (٢/١٦)، شرح أبيات سيبويه (١/٢٦٩، ٢٧١)، شرح التصريح (١/١٦٥)، شرح شواهد المغنى (٢/٨٧٦)، المقاصد النحوية (١/٥٢٣)، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر (٧/٢٨)، أوضح المسالك (١/١٩٩)، الكتاب (١/٣٨٦)، مغنى اللبيب (٢/٥٠١)، همع الهوامع (١/٩٨).

هذا تقدير السيرافى وهو أسهل من جعل الصبر مفعولاً له، وإن كان هو قول سيبويه. والنصب لغة الحجازيين والرفع لغة تميم. ويؤيده فى المصدر مجيئه فيما ليس مصدرًا نحو أما قريشًا فأنا أفضلها، رواه الفراء عن الكسائى عن العرب، وتقديره مهما تذكر قريشًا فأنا أفضلها، أو تصف قريشًا فأنا أفضلها. ومثله ما رواه يونس عن قوم من العرب أنهم يقولون: أما العبيدَ فذو عبيد، بالنصب وتقديره عندى: مهما تذكر العبيد فهو ذو عبيد، ومهما تذكر العبد فهو ذو عبد، فلو كان تالى أما صفة منكرة نحو أما صديقًا فصديق تعيّنت الحالية وكان العامل فعل الشرط المقدر، ويجوز أن يكون العامل الصفة التى بعد الفاء، ويكون الحال مؤكدًا، وكذلك يجوز الوجهان فى أما صديقًا فليس بصديق. ومنع المبرد فى هذا إعمال صديق؛ لاقترانه بالباء، وغيره لا يمنع ذلك؛ لأن الباء زائدة فوجودها كعدمها. وزعم الأخفش أن صديقا منصوب بيكون والتقدير أما أن يكون إنسان صديقا فالمذكور صديق. وردّ المبرد قوله، ولم يذكر حجة الردّ. والحجة أنّا إذا قدرنا أن يكون لزم كون أن وصلتها فى موضع نصب على المذهب المختار. وينبغى أن يقدر قبلها أن يكون آخر ويؤدى إلى التسلسل والتسلسل محال.

* * *

## فصل

**ص: لا يكون صاحب الحال فى الغالب نكرة ما لم يختصّ أو يسبقه نفى أو شبهه، أو تتقدم الحال، أو تكون جملة مقرونة بالواو، أو يكون الوصف به على خلاف الأصل، أو يشاركه فيه معرفة.**

**ش:** قد تقدم أن الحال خبر فى المعنى وأن صاحبه مخبر عنه، فأصله أن يكون معرفة كما أن أصل المبتدأ أن يكون معرفة، وكما جاز أن يبتدأ بنكرة بشرط حصول الفائدة وأمن اللبس، كذلك يكون صاحب الحال نكرة بشرط وضوح المعنى وأمن اللبس، ولا يكون ذلك فى الأكثر إلا بمسوّغ، فمن الموسوغات تخصّص صاحب الحال بوصف كقوله تعالى: ﴿**فيها يُفْرَق كلُّ أمْرٍ حكيمٍ أمْرًا مِن عندنا**﴾ [الدخان: ٤، ٥]، وكقول الشاعر: [من البسيط][(١)]:

---

(١) البيتان بلا نسبة فى أوضح المسالك (٣١٢/٢)، شرح الأشمونى (٢٤٧/١)، شرح التصريح=

نَجَّيْتَ يا ربِّ نُوحًا واسْتجبْتَ لـه  فى فُلْكٍ ماخرٍ فى اليـمّ مَشحونا
وعـاشَ يَدعـو بآيـاتٍ مُبَيِّنَةٍ  فى قومه ألفَ عـامٍ غَيْر خَمْسينـا

وتخصصه بالإضافة كقوله تعالى: ﴿**وَقَدَّرَ فيها أقْواتَها فى أرْبَعةِ أيّام سَواءً للسائِلِينَ**﴾ [فصلت: ١٠]، ومثله: ﴿**وحَشَرْنَا عليهم كُلَّ شىءٍ قُبُلا**﴾ [الأنعام: ١١١]، فى قراءة غير نافع وابن عامر.

ومن المسوغات أن يكون قبل صاحب الحال نفى كقوله تعالى: ﴿**وما أَهْلَكْنا مِنْ قَرْيَة إلاَّ ولها كتابٌ مَعْلُومٌ**﴾ [الحجر: ٤]، فلها كتاب معلوم جملة حالية مقرونة بواو الحال، وصاحب الحال قرية، وحسن جعله صاحب حال مع أنه نكرة محضة تقدم النفى عليه، كما حسّن الابتداء فى نحو: ما قرية إلا لها كتاب معلوم. وقد مضى فى باب الاستثناء الكلام على هذه الآية، وإبطال رأى الزمخشرى فيها، وأن من أمثال أبى على فى التذكرة: ما مررت بأحد إلا قائمًا إلا أخاك، فجعل قائمًا حالاً من أحد لاعتماده على المنفى، وأبطل جعله صفة بعد أحد؛ لأن إلا لا تعترض بين الصفة والموصوف.

ومن مسوغات جعل صاحب الحال نكرة وقوعه بعد نهى أو استفهام، وإليهما أشرت بقولى: «ما لم يختص أو يسبقه نفى أو شبهه»، ومن مجىء ذلك بعد النهى قول قطرى: [من الكامل][(١)]:

لا يَركَنَنْ أحدٌ إلى الإحجام  يومَ الوَغَى مُتخوِّفا لحِمامِ

ومن مجىء ذلك بعد الاستفهام: [من البسيط][(٢)]:

---

=(١/٣٧٦)، شرح ابن عقيل (ص٣٢٧)، المقاصد النحوية (٣/١٤٩).

(١) البيت لقطرى بن الفجاءة فى ديوانه (ص١٧١)، خزانة الأدب (١٠/١٦٣)، الدرر (٤/٥)، شرح ديوان الحماسة (ص١٣٦)، شرح ابن عقيل (ص٣٣٠)، شرح عمدة الحافظ (ص٤٢٣)، المقاصد النحوية (٣/١٥٠)، وبلا نسبة فى أوضح المسالك (٢/٣١٤)، شرح الأشمونى (١/٢٤٧)، شرح التصريح (١/٣٧٧)، همع الهوامع (١/٢٤٠).

(٢) البيت لرجل من طيىء فى الدرر (٤/٦)، شرح التصريح (١/٣٧٧)، شرح عمدة الحافظ (ص٤٢٣)، المقاصد النحوية (٣/١٥٣)، وبلا نسبة فى أوضح المسالك (٢/٣١٦)، شرح الأشمونى (١/٢٤٧)، شرح ابن عقيل (ص٣٢٩)، همع الهوامع (١/٢٤٠).

يا صاحِ هل حُمّ عيش باقيا فترَى  لنفسكَ العُذرَ فى إبعادها الأملا

ومن مسوغات جعل صاحب الحال نكرة تقدم الحال كقولك: هذا قائمًا رجل. قال سيبويه بعد تمثيله بهذا المثال: لما لم يجز أن توصف الصفة بالاسم وقبح أن تقول فيها قائم فتضع الصفة موضع الاسم كما قبح مررت بقائم وأتانى قائم، جعلت القائم حالاً وكان المبنى على الكلام الأول ما بعده، ثم قال: وحمل هذا على جواز فيها رجل قائما، وصار حين أُخّر وجه الكلام فرارًا من القبح، وأنشد لذى الرمة: [من الطويل](١):

وتحت العَوالِى فى القَنَا مُسْتَظِلّةً  ظباءٌ أعارَتْها العُيون الجآذرُ

وأنشد لغيره: [من الطويل](٢):

وبالجسم منّى بيّنا لو علمتِه  شحوبٌ وإنْ تستشهدى العينَ تَشْهَدِ

وأنشد غير سيبويه: [من الطويل](٣):

وما لامَ نَفْسى مثلَها لى لائمٌ  ولا سَدَّ فقْرِى مثلُ ما ملكتْ يدى

**قلت:** أشار سيبويه بقوله: حمل هذا على جواز فيها رجل قائما، أى أن صاحب الحال قد يكون نكرة دون مسوغ.

ومن المسوغات التى ذكرتها نحو قوله فيها رجل قائما، لكن على ضعف لإمكان الاتباع، فإذا قدم الحال زال الضعف لتعذر الإتباع، وكان هذا بمنزلة قولنا فى الاستثناء: ما قام أحد إلا زيد، فإن النصب مع تأخر المستثنى ضعيف لإمكان الإتباع، فإذا قدم المستثنى لزم النصب فى المشهور من كلامهم لتعذر الإتباع، فظهر من كلام سيبويه أن صاحب الحال الكائن فى نحو فيها رجل قائما هو المبتدأ. وذهب قوم إلى أن صاحبه الضمير المستكن فى الخبر. وقول سيبويه هو الصحيح؛ لأن الحال خبر فى المعنى، فجعله لأظهر الاسمين أولى من جعله لأغمضهما. وزعم ابن خروف أن الخبر إذا كان ظرفًا أو

(١) البيت لذى الرمة فى ديوانه (ص١٠٢٤)، شرح أبيات سيبويه (٥٠٢/١)، الكتاب (١٢٣/٢)، وبلا نسبة فى شرح المفصل (٦٤/٢).

(٢) البيت بلا نسبة فى شرح ابن عقيل (ص٣٢٦)، شرح عمدة الحافظ (ص٤٢٢)، الكتاب (١٢٣/٢)، المقاصد النحوية (١٤٧/٣).

(٣) البيت بلا نسبة فى شرح ابن عقيل (ص٣٢٧)، المقاصد النحوية (٢١٣/٣).

جارًا ومجرورًا لا ضمير فيه عند سيبويه والفراء، إلا إذا تأخر، وأما إذا تقدم فلا ضمير فيه، واستدل على ذلك بأنه لو كان فيه ضمير إذا تقدم لجاز أن يؤكد وأن يعطف عليه وأن يبدل منه، كما فعل ذلك مع التأخر.

ومن مسوغات جعل صاحب الحال نكرة كون الجملة مقرونة بالواو كقوله تعالى: ﴿**أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا**﴾ [البقرة: ٢٥٩]، وكقول الشاعر: [من الطويل][(١)]:

مَضَى زمَنٌ والناسُ يَستَشْفِعونَ بِي فهلْ لِي إلى لَيْلَى الغَداةَ شَفِيعُ

لأن الواو رفعت توهم كون الجملة نعتًا.

ومن مسوغات جعل صاحب الحال نكرة توقى الوصف بما لا يصلح للوصفية كقولهم: هذا خاتم حديدًا، وعندى راقود خلا. ظاهر كلام سيبويه أن المنصوب فى هذين المثالين وأشباههما منصوب على الحال، وأن الذى سوغ ذلك مع تنكير ما قبله التخلص من جعله نعتًا مع كونه جامدًا غير مؤول بمشتق، وقد تقدم أن ذلك يغتفر فى الحال؛ لأنه بالإخبار أشبه منه بالنعوت. والمشهور فى غير كلام سيبويه نصب ما بعد خاتم وراقود وشبههما على التمييز، فلو كان ما قبله معرفة لم يكن إلا حالا نحو هذا خاتمك حديدا وهذه جبتك خزا.

ومن مسوغات جعل صاحب الحال نكرة اشتراكها مع المعرفة نحو قولك هؤلاء ناس وعبد الله منطلقين، وقد جعل سيبويه لهذه المسألة بابا فقال: هذا باب ما غلبت فيه المعرفة النكرة، ثم قال: وذلك قولك هذان رجلان وعبد الله منطلقين، فنصب منطلقين على الحال والعامل فيه التنبيه.

**ص: ويجوز تقديم الحال على صاحبه وتأخيره إن لم يعرض مانع من التقديم، كالإضافة إلى صاحبه، أو من التأخير، كاقترانه بإلا على رأى، وكإضافته إلى ضمير ما لابس الحال، وتقديمه على صاحبه المجرور بحرف ضعيف على الأصح لا ممتنع.**

---

(١) البيت لمجنون ليلى فى ديوانه (ص١٥١)، الدرر (٧/٤)، سمط اللآلى (ص١٣٣)، شرح شواهد المغنى (٨٤١/٢)، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر (١٣٥/٦)، مغنى اللبيب (٤٣٢/٢)، همع الهوامع (٢٤٠/١).

**ولا يمنع تقديمه على المرفوع والمنصوب خلافًا للكوفيين فى المنصوب الظاهر مطلقًا، وفى المرفوع الظاهر المؤخر رافعه عن الحال. واستثنى بعضهم من حال المنصوب ما كان فعلاً، ولا يضاف غير عامل الحال إلى صاحبه إلا أن يكون المضاف جزأه أو كجزئه.**

**ش:** نسبة الحال من صاحبه نسبة الخبر من المبتدأ، فالأصل تأخيره وتقديم صاحبه، كما أن الأصل تأخير الخبر وتقديم المبتدأ. وجواز مخالفة الأصل ثابت فى الحال، كما كان ثابتًا فى الخبر ما لم يعرض موجب للبقاء على الأصل أو الخروج عنه.

فمما يوجب البقاء على الأصل الإضافة إلى صاحب الحال مع كون الإضافة مخصّصة نحو عرفت قيام زيد مسرعًا. ومما يوجب الخروج عن الأصل اقتران صاحب الحال بإلا نحو ما قام مسرعًا إلاّ زيد، فإن ورد نحو ما قام إلاّ زيد مسرعًا أضمر ناصب الحال بعد صاحبها كقول الراجز: [من الرجز][1]:

مـــا راعَنِـــى إلاّ جَنـــاحٌ هابِطـــا  حَوْلَ البُيُـــوتِ قَوْطَـــهُ العُلاَبِطـــا

أراد ما راعنى إلا جناح راعنى هابطًا، وجناح اسم رجل، ومما يوجب الخروج عن الأصل إضافة صاحب الحال إلى ضمير يعود إلى ملابس الحال بإضافة نحو جاء زائر هند أخوها، أو بغير إضافة نحو جاء منقاد العمر وصاحبه، وإذا كان صاحب الحال مجرورًا بإضافة محضة لم يجز تقديم الحال عليه بإجماع؛ لأن نسبة المضاف إليه من المضاف كنسبة الصلة من الموصول، فإن كانت الإضافة غير محضة جاز تقديم الحال على المضاف كقولك: هذا شارب السويق ملتوتًا الآن أو غدا؛ لأن الإضافة فى نية الانفصال فلا يعتدّ بها، فإن ورد تقديم حال ما جر بإضافة محضة حمل على وجه لا خلاف فى جوازه كقول الراجز: [من الرجز]:

نَحْـنُ وطِئْنـا خُسَّئًـا دِيارَكُـم  إذْ أسْلَمَـتْ كُماتُكُـم ذِمارَكُـم

فقد يتوهم سامع هذا أن خسّأ بمعنى بعداء مزدجرين كقوله تعالى: ﴿**كُونُوا قِرَدَةً**

---

(١) الرجز بلا نسبة فى لسان العرب (٢/٤٣٠ - جنح، ٧/٣٨٦ - قوط)، الأشباه والنظائر (٢/٣٩٨)، الخصائص (٢/٢١١)، المنصف (١/٢٧)، نوادر أبى زيد (ص١٧٣)، تهذيب اللغة (٢/١٦٥)، جمهرة اللغة (ص٣٦٣، ٤٠٣، ٩٢٥، ١١٢٦، ١٢٦٢).

﴿خاسِئِينَ﴾ [البقرة: ٦٥]، فيجعله حالا من ضمير المخاطبين، ويقول قد تقدم حال المضاف إليه على المضاف وليس كذلك، ولكن خسّأ جمع خاسِىء بمعنى زاجر من قولهم خسأتُ الكلب، أى أبعدته وزجرته، فهو حال وصاحبه الفاعل من وطئنا. وقد يتوهم أن فُرَّارا من قول الشاعر: [من البسيط][1]:

ليستْ تُجـرِّحُ فُـرّارًا ظُهورُهـم ... وفى النُّحـورِ كُلُـومٌ ذاتُ أبْـلادِ

حال من الهاء والميم، وظهورهم مرفوعة بتجرّح على أنه مفرغ وليس كذلك، بل تجرح مسند إلى ضمير الجماعة الموصوفة وهو صاحب الحال، وظهورهم بدل بعض من كل، وهذا توجيه لا تكلف فيه.

وإذا كان صاحب الحال مجرورًا بحرف لم يجز عند أكثر النحويين نحو مررت بهند قائمة فيخطئون مَن يقول مررت قائمة بهند، ودليلهم فى منع ذلك، أن تعلق العامل بالحال ثان لتعلقه بصاحبه، فحقه إذا تعدى لصاحبه بواسطة أن يتعدى إليه بتلك الواسطة، لكن منع من ذلك خوف التباس الحال بالبدل، وأن فعلا واحدًا لا يتعدى بحرف واحد إلى شيئين، فجعلوا عوضًا من الاشتراك فى الواسطة التزام التأخير. وبعضهم يعلل منع التقدم بالحمل على حال المجرور بالإضافة. وبعضهم يعلل بأن حال المجرور شبيه بحال عمل فيه حرف جر مضمن معنى الاستقرار نحو زيد فى الدار متكئًا، فكما لا يتقدم الحال على حرف الجر فى هذا وأمثاله، لا يتقدم عليه نحو: مررت بهند جالسة.

وهذه شبه وتخيلات لا تستميل إلاّ نفس مَن لا تثبّت له، بل الصحيح جواز التقديم فى نحو مررت بهند جالسة، وإنما حكمت بالجواز لثبوته سماعًا، ولضعف دليل المنع. أما ثبوته سماعًا ففى قوله تعالى: ﴿وما أرْسَلْناكَ إلا كَافّةً للنّاسِ﴾ [سبأ: ٢٨]، وفيه ثلاثة أقوال:

**أحدها**: أن كافة صفة لإرساله، فحذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه، وهو قول الزمخشرى.

---

(١) البيت للقطامى فى ديوانه (ص٨٩)، لسان العرب (٣/٩٥ - بلد)، تاج العروس (٧/٤٤٥ - بلد).

**والثاني**: أن كافة حال من الكاف وهو قول الزجاج والتاء فيه للمبالغة.

**والثالث**: أن كافة حال من الناس، والأصل للناس كافة، أى جميعًا، وهذا هو الصحيح، وهو مذهب أبى على وابن كيسان، أعنى تقديم حال المجرور بحرف، حكاه ابن برهان، وقال: «وإليه نذهب، كقوله تعالى: ﴿**وما أرْسَلْناكَ إلاَّ كافَّةً للنّاسِ**﴾ [سبأ: ٢٨]، وكافة حال من الناس وقد تقدم على المجرور باللام، وما استعملت العرب كافة قط إلا حالاً»، كذا قال ابن برهان، وكذلك أقول، ولا يلتفت إلى قول الزمخشرى والزجاج، أما الزمخشرى فلأنه جعل كافة صفة ولم تستعمله العرب إلا حالاً، وهذا شبيه بما فعل فى خطبة المفصل من إدخال باء الجر عليه وإضافته، والتعبير به عما لا يعقل.

وليته إذ أخرج كافة عن استعمال العرب سلك به سبيل القياس، بل جعله صفة موصوف محذوف، ولم تستعمله العرب مفردًا ولا مقرونًا بالصفة أعنى إرساله، وحق الموصوف المستغنى بصفته أن يعاد ذكره مع صفته قبل الحذف، وألا تصلح الصفة لغيره، والمشار إليه بخلاف ذلك، فوجب الإعراض عما أفضى إليه.

وأما الزجاج فبطلان قوله بيّن أيضًا؛ لأنه جعل كافة حالاً مفردًا ولا يعرف ذلك من غير محل النزاع، وجعله من مذكر مع كونه مؤنثًا، ولا يتأتى ذلك إلا بجعل تائه للمبالغة وبابه مقصور على السماع، ولا يتأتى غالبًا ما هى فيه إلا على أحد أمثلة المبالغة كنسّابة وفَروقة ومِهذارة، وكافة بخلاف ذلك، فبطل أن تكون منها، لكونها على فاعلة، فإن حملت على راوية حملت على شاذ الشاذ؛ لأن لحاق تاء المبالغة لأحد أمثلة المبالغة شاذ ولما لا مبالغة فيه أشذ فيعبر عنه بشاذ الشاذ، والحمل على الشاذ مكروه فكيف على شاذ الشاذ، وإذا بطل القولان تعين الحكم بصحة القول الثالث وهو أن يكون الأصل: «**وما أرسلناك إلا للناس كافة**»، فقدم الحال على صاحبه مع كونه مجرورًا، ومن أمثلة أبى على فى التذكرة زيدٌ خيرَ ما تكون خيرٌ منك، على أن المراد زيد خير منك خيرَ ما تكون، فجعل خير ما تكون حالا من الكاف المجرورة وقدّمها، وهذا موافق لقول ابن برهان.

ومن تقدم الحال على صاحبه المجرور بحرف قول الشاعر: [من الطويل][١]:

فإنْ تـكُ أذْوادٌ أُصِبْـنَ ونِسْـوةٌ فلن يَذْهبُـوا فِرْغًا بقَتْـل حِبـالِ

أراد فلن يذهبوا بدم حبال فرغا، وحبال اسم رجل، ومن ذلك قول الشاعر: [من الطويل][٢]:

لئِنْ كان بَرْدُ الماءِ هَيْمانَ صادِيًا إلـيَّ حبيبًـا إنّهـا لَحَبيـبُ

أراد لئن كان برد الماء حبيبا إلىّ هيمان صاديا، ومن ذلك قول الآخر: [من الطويل][٣]:

تَسَلّيت طُرًّا عنكم بَعْـدَ بَيْنكـم بذِكْراكُم حتّى كأنكـمُ عِنْـدى

أراد تسليت عنكم طرا، وربما قدم الحال على صاحبه المجرور وعلى ما يتعلق به الجار، كقول الشاعر: [من الخفيف][٤]:

غافِـلا تعْـرِضُ المنيَّـة للمـرْ ءِ فيُدعَـى ولاتَ حِـينَ إبَـاءِ

أراد تعرض المنية للمرء غافلا، ومثله: [من الكامل][٥]:

---

(١) البيت لطليحة بن خويلد فى المقاصد النحوية (١٥٤/٣)، تاج العروس (حبل)، وبلا نسبة فى إصلاح المنطق (ص١٩)، شرح الأشمونى (٢٤٩/١)، شرح ابن عقيل (ص٣٣١)، شرح عمدة الحافظ (ص٤٢٧).

(٢) البيت لمجنون ليلى فى ديوانه (ص٤٩)، سمط اللآلى (ص٤٠٠)، ولعروة بن حزام فى خزانة الأدب (٢١٢/٣، ٢١٨)، الشعر والشعراء (ص٦٢٧)، وهو لكثير عزة فى ديوانه (ص٥٢٢)، المقاصد النحوية (١٥٦/٣)، ولقيس بن ذريح فى ديوانه (ص٦٢)، وبلا نسبة فى شرح الأشمونى (٢٤٩/١)، شرح ابن عقيل (ص٣٣٠)، شرح عمدة الحافظ (ص٤٢٨).

(٣) البيت بلا نسبة فى أوضح المسالك (٣٢١/٢)، شرح الأشمونى (٢٤٨/١)، شرح التصريح (٣٧٩/١)، شرح عمدة الحافظ (ص٤٢٦)، المقاصد النحوية (١٦٠/٣).

(٤) البيت بلا نسبة فى شرح الأشمونى (٢٤٩/١)، شرح عمدة الحافظ (ص٤٢٨)، شرح قطر الندى (ص٢٥)، المقاصد النحوية (١٦١/٣).

(٥) البيت بلا نسبة فى شرح الأشمونى (٢٤٩/١)، شرح عمدة الحافظ (ص٤٢٨)، المقاصد النحوية (١٦٢/٣).

مَشغوفةً بـك قـد شُغِفتُ وإنّمـا حُمَّ الفـراقُ فمـا إليـك سبيـلُ

أراد شغفت بك مشغوفة.

وإذ قد بيّنت دلائل السماع مستوفاة، فلأبيّن ضعف شبه المنع، فمـن ذلـك ادعـاء أن حق الحال إذا عُدى العامل لصاحبه بواسطة أن يُعدّى إليه بتلك الواسطة، فيقـال لمدّعى ذلك: لا نسلم هذا الحق حتى يترتب عليه التزام التأخير تعويضًا، بل حـق الحـال لشبهه بالظرف أن يستغنى عن واسطة، على أن الحال أشد استغناء عن الواسطة، ولذلك يعمل فيها ما لا يعدى بحرف الجر كاسم الإشارة وحرف التنبيه والتشبيه والتمنى. ومن الشـبه التزام التأخير إجراء لحال المجرور بحرف مجرى حال المجـرور بإضافـة، فيقـال لصـاحب هذه الشبهة المجرور بحرف كالأصل للمجرور بالإضافة، فـلا يصلـح أن يحمـل المجـرور بحرف عليه، لئلا يكون الأصل تابعًا والفـرع متبوعًـا، وأيضًـا فالمضـاف بمنزلـة موصـول والمضاف إليه بمنزلة صلة، والحال منه بمنزلة جزء صلة، فوجب تأخيره، كما يجب تـأخير أجزاء الصلة، وحال المجرور بحرف لا يشبه جـزء صلـة فـأجيز تقديمـه إذ لا محـذور فـى ذلك.

ومن الشبه تشبيه مررت بهند جالسة بباب زيد فـى الـدار متكئـا، وإلحـاق أحدهمـا بالآخر، فيقال للمعتمد على هذا: بَيْن البناءين بَون بعيد، وتفـاوت شـديد، فـإن جالسـة من قولنا مررت بهند جالسة منصوب بمررت وهـو فعـل متصـرف لا يفتقـر فـى نصـب الحال إلى واسطة، كما لا يفتقر إليها فى نصب ظرف أو مفعـول لـه أو مفعـول مطلـق، وحرف الجر الذى عداه لا عمل له إلا الجر ولا جىء به إلا لتعْدية مررت، والمجرور بـه بمنزلة منصوب فيتقدم حاله، كما يتقدم حال المنصوب، ولكونه بمنزلـة المنصـوب أجـرى فى اختيار النصب «أزيدا مررت به» مجرى أزيـدا لقيتـه. وأمـا متكئـا فـى المسـألة الثانيـة فمنصوب بفى لتضمنها معنى الاستقرار، وهى أيضًا رافعة ضميرا عائدا علـى زيـد وهـو صاحب الحال، فلم يجز لنا أن نقدم متكئًا على فى؛ لأن العمل لها وهـى عـامل ضعيـف متضمن معنى الفعل دون حروفه، فمانع التقديم فى نحو زيد فى الدار متكئًا غير موجود فى نحو مررت بهند جالسة، وربما قدم الحال فى نحو زيد فى الدار متكئًا.

وإذا كان صاحب الحال منصوبًا أو مرفوعًا جاز تقديـم الحـال عليـه ظـاهرًا كـان أو

مضمرًا عند البصريين نحو لقيت راكبة هندا، وجاء مسرعا زيد. ومنع الكوفيون تقديم حال المنصوب إذا كان ظاهرًا لئلا يتوهم كون الحال مفعولاً وكون صاحبه بدلا، فإن كان الحال فعلا لم يمنع بعضهم تقديمه لزوال المحذور، أعنى توهم المفعولية والبدلية، والصحيح جواز التقديم مطلقًا؛ لأن راكبة من قولنا لقيت راكبة هندا يتبادر الذهن إلى حاليته، فلا يلتفت إلى عارض توهم المفعولية، ومن شواهد تقديم حال المنصوب قول الشاعر: [من الوافر](١):

وصلتُ ولم أَصْرِم مُسِيئِينَ أُسْرتى وأعْتَبْتُهم حتى يُلاقوا وَلاَئِيَا

أراد وصلت أسرتى مسيئين، ومثله قول الحارث بن ظالم: [من الوافر]:

وقطّع وصلَها سَيْفى وإنّى فجَعتُ بخالِدٍ طُرًّا كِلاَبا

ومن تقديم المنصوب فعلا قول الشاعر: [من الخفيف]:

لن يَرانى حتى يَرَى صاحبٌ لى أجْتَنِى سُخْطَهُ يشيبُ الغُرَابا

أراد لن يرانى صاحب لى أجتنى سخطه حتى يرى الغراب يشيب، وأجمعوا على جواز تقديم حال المرفوع إذا كان ضميرا، كقوله تعالى: ﴿**خُشَّعًا أَبْصَارُهم يخرُجُونَ مِن الأَجْدَاثِ**﴾ [القمر: ٧]، وكقول الشاعر: [من الرمل](٢):

مُزْبِدًا يَخْطِرُ ما لم يَرَنى وإذا يخْلُو له لحْمِى رَتَعْ

فإن كان المرفوع ظاهرًا لم يجز عند الكوفيين تقديم حاله، وبعض العلماء يزعم أن الكوفيين لا يمنعون تقديم حال المرفوع الظاهر إذا كان الفعل متقدمًا نحو قام مسرعًا زيد، وإنما يمنعون تقديم حال المرفوع إذا كان الفعل متأخرًا نحو مسرعًا قام زيد، والصحيح جواز تقديم حال المرفوع مطلقًا، فمن تقديمه والفعل متقدم قول الشاعر: [من الطويل](٣):

---

(١) البيت بلا نسبة فى الدرر (٧/٤)، همع الهوامع (٢٠١/٢).

(٢) البيت لسويد بن أبى كاهل فى الأغانى (٩٨/١٣)، خزانة الأدب (٥٥٤/٧)، شرح اختيارات المفضل (ص٩٠٤)، الشعر والشعراء (٤٢٨/١)، وبلا نسبة فى المقتضب (١٧٠/٤).

(٣) البيت للنابغة الذبيانى فى ديوانه (ص١٨)، لسان العرب (٣٢٨/٦ - فرش، ٢٠٧/٧ =

تَطيرُ فُضَاضًا بيْنهـم كـلُّ قَوْنَـس وتَتْبعُهـا منهـم فَـراشُ الحواجـبِ

ومثله: [من الكامل][(١)]:

فسقـى بـلادَك غَيْـرَ مُفسِدهـا صَـوْبُ الغمـام وديمـةٌ تَهْمـى

ومثله: [من الطويل][(٢)]:

تَرحَّلَ مـن أرض العـراق مُرقّـشٌ على طَرَبٍ تَهوِى سِراعًا رواحِلُهْ

ومثله: [من الطويل][(٣)]:

فما كان بين الخَيْر لو جاء سالِمًا أبُـو حَجَـر إلا ليـالٍ قلائـلُ

ومن تقديمه والفعل متأخر قول العرب: «شَتَّى تَئُوبُ الحَلَبَةُ» أى متفرقين يرجع الحالبون، ومثله قول الشاعر: [من الطويل]:

سريعًا يهونُ الصعْبُ عند أُولِى النُّهَى إذا بِرَجـاءٍ صـادِقٍ قابَلُـوا اليَأْسـا

وحق المجرور بالإضافة ألا يكون صاحب حال كما لا يكون صاحب خبر؛ لأنه مكمل للمضاف وواقع منه موقع التنوين، فإن كان المضاف بمعنى الفعل حسن جعل المضاف إليه صاحب حال نحو عرفت قيام زيد مسرعًا، وهو راكب الفرس عريا، وإلى هذين المثالين ونحوهما أشرت بقولى: «ولا يضاف غير عامل الحال إلى صاحبه»، فعلم أن إضافة عامل الحال إلى صاحب الحال جائزة، وأن إضافة ما ليس عاملا فى الحال إلى صاحبها غير جائزة، إلا ما استثنى. ومن إضافة عامل الحال إلى صاحبها قوله تعالى:

---

=فضض)، أساس البلاغة (ص٣٤٣ - فضض)، تهذيب اللغة (٣٤٦/١١)، تاج العروس (٤٩٠/١٨ - فضض)، جمهرة اللغة (ص١٤٧، ٧٢٩)، وبلا نسبة فى المخصص (١٣٦/١٤).

(١) البيت لطرفة بن العبد فى ديوانه (ص٨٨)، تهذيب اللغة (١٦٢/١٥)، وبلا نسبة فى لسان العرب (٦٢٩/١٢ - وثم)، المخصص (٨٥/٦)، تاج العروس (وثم).

(٢) البيت لطرفة بن العبد فى ديوانه (ص٧٨).

(٣) البيت للنابغة الذبيانى فى ديوانه (ص١٢٠)، شرح التصريح (١٥٣/٢)، شرح عمدة الحافظ (ص٦٤٨)، المقاصد النحوية (١٦٧/٤)، وبلا نسبة فى أوضح المسالك (٣٩٦/٣)، شرح الأشمونى (٤٣٠/٢).

﴿إلَى الله مَرجِعُكم جَميعا﴾ [المائدة: ٤٨]، ومثله قول الشاعر: [من الطويل][(١)]:

تقـول ابْنتـى إنّ انْطِلاقَـك واحِـدًا إلى الرَّوْعِ يَوْمًـا تارِكِـى لاَ أَبا لِيَا

**قلت:** إلا أن يكون المضاف جزءه أو كجزئه، فأشرت بكون المضاف جزء ما أضيف إليه إلى نحو قوله تعالى: ﴿ونَزَعْنا ما فى صُدُورِهم مِنْ غِلٍّ إخْوانا﴾ [الحجر: ٤٧]، وأشرت بكون المضاف كجزء ما أضيف إليه إلى نحو قوله تعالى: ﴿أنِ اتَّبِعْ مِلَّةَ إبراهيم حَنِيفًا﴾ [النحل: ١٢٣]، وإنما حسن جعل الذى أضيف إليه جزؤه أو كجزئه صاحب حال؛ لأنه قد يستغنى به عن المضاف، ألا ترى أنه لو قيل فى الكلام: نزعنا ما فيهم من غل إخوانا، واتبع إبراهيم حنيفا لحسُنَ، بخلاف الذى يضاف إليه ما ليس بمعنى الفعل وما ليس جزءا ولا كجزء، فإنه لا سبيل إلى جعله صاحب حال، لو قلت ضربت غلام هند جالسة أو نحو ذلك لم يجز بلا خلاف.

* * *

## فصل

**ص: يجوز تقديم الحال على عاملها إن كان فعلاً متصرفًا، أو صفة تشبهه، ولم يكن نعتًا ولا صلة لأل أو حرف مصدرى، ولا مصدرًا مقدرًا بحرف مصدرى، ولا مقرونًا بلام الابتداء أو القسم، ويلزم تقديم عاملها إن كان فعلاً غير متصرف أو صلة لأل أو حرفًا مصدريًا أو مصدرًا مقدرًا بحرف مصدرى أو مقرونًا بلام الابتداء أو القسم أو جامدًا ضمن معنى مشتق أو أفعل تفضيل أو مفهم تشبيه، واغتفر توسيط ذى التفضيل بين حالين، وقد يفعل ذلك بذى التشبيه، فإن كان الجامد ظرفًا أو حرف جر مسبوقًا بمخبر عنه جاز على الأصح توسيط الحال بقوة إن كانت ظرفًا أو حرف جر، وبضعف إن كانت غير ذلك، ولا تلزم الحالية فى نحو: فيها زيد قائمًا، بل تترجح على الخبرية، وتلزم هى فى نحو: فيك زيد راغب، خلافًا للكوفيين فى المسألتين.**

---

(١) البيت لمالك بن الريب فى ديوانه (ص٤٣)، المقاصد النحوية (٣/١٦٥)، ولسلامة بن جندل فى ديوانه (ص١٩٨)، الشعر والشعراء (١/٢٧٩)، وبلا نسبة فى شرح الأشمونى (١/٢٥٠)، شرح ابن عقيل (ص٣٣٢)، عيون الأخبار (١/٣٤٣).

**ش:** تقدم الحال على عاملها إذا كان فعلا متصرفًا نحو مسرعًا أتيت، وإذا كان صفة تشبهه تتضمن معنى الفعل وحروفه وقبول علامات الفرعية، فهو فى قوة الفعل، ويستوى فى ذلك اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة، كقول الشاعر: [من الطويل][(١)]:

لَهِنّكَ سَمْحٌ ذا يَسَارٍ ومُعْدِمًا  كما قد أَلِفْتَ الحِلْمَ مُرْضى ومُغْضَبا

فلو قيل فى الكلام إنك ذا يسار ومعدوما سمع لجاز؛ لأن سمحا عامل قوى بالنسبة إلى أفعل التفضيل لتضمنه حروف الفعل ومعناه مع قبوله لعلامات التأنيث والتثنية والجمع، فلو كان العامل القوى نعتًا لم يجز تقديمه نحو مررت برجل ذاهبة فرسه مكسورًا سرجها، وكذا لو كان صلة لأل أو أنّ أو إحدى أخواتها لم يجز أن يتقدم عليه ما يتعلق به من حال وغيره، فلو كان العامل صلة اسم غير أل لم يمنع تقديم الحال عليه كما لا يمتنع تقديم غيرها، مثال ذلك مَن الذى خائفًا جاء، ومن العوامل التى لا يتقدم عليها الحال ولا غيرها المصدر المقدر بأنْ أو ما أختها نحو سرنى ذهابك غدا غازيا، ولأجزيتك بودّك إياى مخلصا. والفعل المقرون بلام الابتداء أو القسم نحو: لأصبر محتسبًا، ولأقومنّ طائعًا، ويلزم تقديم عاملها إن كان فعلاً غير متصرف نحو: ما أكرمك مُستنجدًا، أو صلة لأل نحو: أنت المصلّى فذّا، أو بحرف مصدرى نحو: لك أن تتنفّل قاعدًا، أو مصدرا مقدرا بأنْ أو ما أختها، أو فعلا مقرونًا بلام الابتداء أو قسم، وقد تقدمت أمثلة ذلك.

ومن العوامل التى لا يتقدم الحال عليها الجامد المضمّن معنى مشتق كأمّا وحرف التنبيه والتمنّى والترجّى واسم الإشارة والاستفهام المقصود به التعظيم نحو: [من مجزوء الكامل][(٢)]:

---

(١) البيت بلا نسبة فى المقاصد النحوية (١٦٨/٣).

(٢) عجز بيت وصدره:

بَانَتْ لِتُحْزِنَنَا عَفَارَهْ

والبيت للأعشى فى ديوانه (ص٢٠٣)، خزانة الأدب (٣٠٨/٣، ٤٨٦/٥، ٤٨٨، ٢٥٠/٧، ٢٤٠/٩)، شرح شواهد الإيضاح (ص١٩٣)، المقاصد النحوية (٦٣٨/٣)، المقرب (١٦٥/١)، وبلا نسبة فى رصف المبانى (ص٤٥٢)، شرح الأشمونى (٢٥٢/١)، شرح شذور الذهب=

يـا جارَتـا مـا أنْـتِ جـارَهْ

والجنس المقصود به الكمال نحو أنت الرجل عِلْما، والمشبّه به نحو هو زهير شعرا، وأفعل التفضيل نحو هو أكفاهم ناصرًا، وكان حق أفعل التفضيل أن يجعل له مزيّة على الجوامد المضمنة معنى الفعل؛ لأن فيه ما فيهن من معنى الفعل ويفوقهن بتضمن حروف الفعل ووزنه ومشابهة أبنية المبالغة فى اقتضاء زيادة المعنى، وفيه من الضعف بعدم قبول علامة التأنيث والجمع ما اقتضى انحطاطه عن درجة اسم الفاعل والصفة المشبهة فيجعل موافقًا للجوامد إذا لم يتوسط بين حالين نحو هو أكفاهم ناصرا، وجعل موافقًا للصفة المشبهة إذا توسط نحو تمرنا بُسْرا أطيب منه رُطبا، ومررت برجل خيرَ ما يكون خيرٍ منك خيرَ ما تكون، فنصب أطيب بُسرا ورطبا ونصب خيرا منك خير ما يكون وخير ما تكون.

وليس هذا على إضمار كان كما ذهب إليه السيرافى ومن وافقه؛ لأنه خلاف قول سيبويه، وفيه تكلف إضمار ستة أشياء من غير حاجة، ولأن أفعل هناك أفعل فى قوله تعالى: ﴿هُمْ لِلْكُفْرِ يَوْمَئِذٍ أَقْرَبُ مِنْهُم لِلإِيمَانِ﴾ [آل عمران: ١٦٧]، فى أن القصد بهما تفضيل شىء على نفسه باعتبار متعلقين، فكما اتحد هنا المتعلق به كذا يتحد فى الأمثلة المشار إليها، وبعد تسليم الإضمار يلزم إعمال أفعل فى إذ وإذا فيكون ما وقع فيه شبيهًا بما فُرّ منه، وللحال هنا زيادة شبه بالظرف، ثم قال سيبويه: «وإنما قال الناس هذا منصوب على إضمار إذا كان فيما يستقبل، وإذْ كان فيما مضى ؛ لأن هذا لما كان معناه أشبه عندهم أن ينتصب على إذا كان وإذ كان» فهذا نص على تقدير «أن كان» لم تدع إليه حاجة من قِبَل العمل، بل من قبل تقريب المعنى، والعامل إنما هو أفعل وقد تقدم دليل ذلك.

وإنما ذكرت نصّ سيبويه لئلا يظن مَن لا يعرف كلامه أن مذهبه مخالف لما ذهبت إليه. وغير السيرافى من الشارحين لكتاب سيبويه مخالفون للسيرافى وذاهبون إلى ما ذهبت إليه. قال أبو على فى التذكرة: مررت برجل خير ما تكون خير منك، العامل فى خير ما تكون خير منك لا مررت، بدلالة زيد خير ما تكون خير منك. وصحح أبو

---

=(ص٣٣٥)، شرح ابن عقيل (ص٣٤٧)، شرح عمدة الحافظ (ص٤٣٥).

الفتح قول أبى على فى ذلك. وقال أبو الحسن بن كيسان: تقول: زيد قائمًا أحسن منه قاعدًا، والمراد يزيد حسنه فى قيامه على حسنه فى قعُوده، فلما وقع التفضيل فى شىء على شىء وضع كل واحد منهما فى الموضع الذى يدل فيه على الزيادة ولم يجمع بينهما. ومثال هذا أن تقول: حمل نخلتنا بُسْرًا أطيب منه رُطبا. ومما يعمل فى الحال ولا يتقدم الحال عليه لضعفه الصفة المشبهة به، ونحو زيد مثلك شجاعًا وليس مثلك جوادًا وكذا إذا حذف مثل وضمن المشبه به معناه كقولك: زيد زهير شعرًا، وأبو يوسف أبو حنيفة فقهًا، ومنه: [من الوافر](١):

فإنّى اللَّيْثُ مَرهُوبًا حماهُ ... وعندى زاجِرٌ دون افْتِراسى

وقد يتوسط هذا النوع بين حالين فيعمل فى أحدهما متأخرًا وفى الآخر متقدمًا، كقول الشاعر: [من الخفيف]:

أَنَا فَذًّا كَهُمْ جَميعًا فإنْ أمـ ... ـدُدْ أُبِدْهُم ولاَتَ حينَ بقاءِ

ومنه: [من المتقارب](٢):

تُعَيِّرُنَا أنَّنَا عَالَةٌ ... ونحنُ صَعَالِيكُ أنتُمْ مُلُوكا

أراد ونحن فى حال تصعلكنا مثلكم فى حال ملككم، فحذف مثلا وأقام المضاف إليه مقامه مضمنا معناه وأعلمه بما فيه من معنى التشبيه، فإن كان العامل المتضمن معنى الفعل دون حروفه ظرفًا أو حرف جر مسبوقًا باسم ما الحال له جاز توسيط الحال عند الأخفش صريحة كانت الحال نحو: زيد متكئا فى الدار، وبلفظ ظرف أو حرف جر، كقول الشاعر: [من الطويل](٣):

ونحنُ مَنَعْنا البَحْرَ أنْ تَشربُوا به ... وقد كان مِنكُم ماؤُه بمكَانِ

ويضعف القياس على الصريحة لضعف العامل وظهور العمل، ومن شواهد إجازته

(١) البيت بلا نسبة فى شرح عمدة الحافظ (ص٤٣٥).

(٢) البيت بلا نسبة فى الأشباه والنظائر (٧/٦)، تذكرة النحاة (ص١٧١)، شرح شواهد المغنى (٨٤٤/٢)، شرح عمدة الحافظ (ص٤٣٧)، مغنى اللبيب (٤٣٩/٢).

(٣) البيت لابن مقبل فى ديوانه (ص٣٤٦)، الأشباه والنظائر (٨٧/٧)، لسان العرب (٤١/٤ - بحر)، ولبعض الخوارج فى المقاصد النحوية (١٧٣/٣).

قراءة بعض السلف: ﴿**والسمواتُ مَطْوِيّاتٍ بيَمينِه**﴾ [الزمر: ٦٧]، وقول ابن عباس، رضى الله عنه: نزلت هذه الآية ورسول الله ﷺ متواريًا بمكة، وقول الشاعر: [من الكامل][(١)]:

رَهْطُ ابنِ كُوزٍ مُحْقِبِى أدْراعِهم فيهم ورَهْطُ ربيعةَ بن جِذار

ولا يضعف القياس على تقديم غير الصريحة كشبه الحال فيه بخبر إن إذا كان ظرفًا، فكما استحسن القياس على إنّ عندك زيدًا، لكون الخبر فيه بلفظ الظرف الملغى، ولتوسعهم فى الظروف بما لا يتوسع فى غيرها بمثله، كذا يستحسن القياس على:

وقدْ كان مِنكم مَاؤُهُ بمكَانِ

وغير الأخفش يمنع تقديم الحال الصريحة على العامل الظرفى مطلقًا، والصحيح جوازه محكومًا بضعفه.

ولا يجرى مجرى العامل الظرفى غيره من العوامل المعنوية باتفاق؛ لأن فى العامل الظرفى ما ليس فى غيره، من كون الفعل الذى ضمن معناه فى حكم المنطوق به، لصلاحية أن يجمع بينه وبين الظرف دون استقباح بخلاف غيره، فإنه لازم التضمن غير صالح للجمع بينه وبين لفظ ما تضمن معناه، فكان للعامل الظرفى بهذا مزية على غيره من العوامل المعنوية أوجبت له الاختصاص بجواز تقديم الحال عليه، وأجاز الأخفش فى الجملة الحالية المقرونة بالواو إذا كان العامل ظرفا ما أجاز فى الحال الواقعة ظرفًا أو حرف جر، فيستحسن أن يقال: زيد وماله كثير فى البصرة، ذكر هذه المسألة فى كتاب المسائل.

وإذا وقع اسم يحسن السكوت عليه مع ظرف أو جار ومجرور ومعه ما يصلح للخبرية وللحالية جاز جعله خبرا وحالا بلا خلاف، إن لم يكرر ما فى الجملة من ظرف أو حرف جر نحو: فى الدار زيد قائم وقائما، فإن كرر الظرف أو حرف الجر جاز الوجهان أيضًا وحكم برجحان النصب؛ لنزول القرآن به، كقوله تعالى: ﴿**وأمّا الذينَ سُعِدُوا ففِى الجَنّةِ خالِدينَ فيها**﴾ [هود: ١٠٨]، وكقوله تعالى: ﴿**فكان**

(١) البيت للنابغة الذبيانى فى ديوانه (ص٥٥)، جمهرة اللغة (ص٨٢٥)، شرح عمدة الحافظ (ص٤٤٧، ٥٥٧)، المقاصد النحوية (٣/١٧٠)، وبلا نسبة فى شرح الأشمونى (١/٢٥٢).

**عاقِبَتُهما أنَّهما فى النارِ خالِدَينِ فيها﴾** [الحشر: ١٧]، وادعى الكوفيون أن النصب فى مثل هذا لازم؛ لأن القرآن نزل به لا بالرفع، وهذا لا يدل على أن الرفع لا يجوز، بل يدل على أن النصب أجود منه، فلو كرر الظرف والمخبر عنه لجاز الوجهان أيضًا وحكم برجحان الرفع؛ لنزول القرآن به فى قوله تعالى: ﴿**وأمّا الذِينَ ابْيضَّتْ وُجُوهُهم ففِى رَحْمةِ اللهِ هُمْ فيها خالِدُونَ﴾** [آل عمران: ١٠٧]، فإن كان ما تضمن الكلام من ظرف أو حرف جر غير مستغنى به تعين جعل المخبّل للحالية والخبرية خبرًا مع التكرر ودونه نحو: فيك زيد راغب، وفيك زيد راغب فيك، وأجاز الكوفيون نصب راغب وشبهه على الحال وأنشدوا: [من الطويل][(١)]:

فلا تَلْحَنِى فيها فإنَّ بحبِّها ... أخاكَ مُصَابَ القَلْبِ جَمًّا بَلابَلُهْ

والرواية المشهورة: مصابُ القلب جمٌّ، بالرفع، على أنّا لا نمنع رواية النصب، بل نجوّزها على أن يكون التقدير: فإن بحبها أخاك شغف أو فتن مصاب القلب، فإن ذِكْر الباء داخلة على الحب يدل على معنى شُغف أو فُتن، كما أن ذِكْر فى داخلة على زمان أو مكان يدل على معنى استقر، وليس كذِكْر فى داخلة على الكاف كقولك فيك زيد راغب، فلا يلزم من جواز نصب مصابَ القلب جما الحكم بجواز نصب راغب ونحوه، وإلى هاتين المسألتين أشرت بقولى: ولا تلزم الحالية فى نحو فيها زيد قائما إلى قولى خلافًا للكوفيين فى المسألتين.

* * *

## فصل

**ص: يجوز اتحاد عامل الحال مع تعددها واتحاد صاحبها أو تعدده بجمع وتفريق، ولا تكون لغير الأقرب إلا لمانع، وإفرادها بعدَ إمّا ممنوع، وبعد «لا» نادر، ويضمر عاملها جوازًا لحضور معناه، أو تقدم ذكره فى استفهام أو غيره، ووجوبا إن جَرَت**

---

(١) البيت بلا نسبة فى الأشباه والنظائر (٢/٢٣١)، خزانة الأدب (٨/٤٥٣، ٤٥٥)، الدرر (٢/١٧٢)، شرح الأشمونى (١/١٣٧)، شرح شواهد المغنى (٢/٩٦٩)، شرح ابن عقيل (ص١٧٨)، الكتاب (٢/١٣٣)، مغنى اللبيب (٢/٦٩٣)، المقاصد النحوية (٢/٣٠٩)، المقرب (١/١٠٨)، همع الهوامع (١/١٣٥).

**مَثَلا، أو بيّنت ازدياد ثمن أو غيره شيئًا فشيئًا مقرونة بالفاء أو ثم، أو نابت عن خبر أو وقعت بدلا من اللفظ بالفعل فى توبيخ وغيره، ويجوز حذف الحال ما لم تنُب عن غيرها، أو يتوقف المراد على ذكرها، وقد يعمل فيها غير عامل صاحبها، خلافًا لمن منع.**

**ش:** قد تقدم أن للحال شبها بالخبر وشبها بالنعت، فكما جاز أن يكون للمبتدأ الواحد والنعت الواحد خبران فصاعدا ونعتان فصاعدا، فكذلك يجوز أن يكون للاسم الواحد حالان فصاعدا، فيقال: جاء زيد راكبا مفارقا عامرًا مصاحبًا عمرًا، كما يقال فى الأخبار: زيد راكب مفارق عامرًا مصاحب عمرًا، وفى النعت مررت برجل راكب مفارق زيدا مصاحب عمرًا. وزعم ابن عصفور أن فعلا واحدا لا ينصب أكثر من حال واحد لصاحب واحد قياسًا على الظرف، وقال: كما لا يقال قمت يوم الخميس يوم الجمعة، لا يقال جاء زيد ضاحكًا مسرعا. واستثنى الحال المنصوبة بأفعال التفضيل نحو زيد راكبًا أحسن منه ماشيًا. قال: فجاز هذا كما جاز فى الظرف زيد اليوم أفضل منه غدا، وزيد خلفك أسرع منه أمامك، ثم قال: وصح ذلك فى أفعل التفضيل؛ لأنه قام مقام فعلين، ألا ترى أن معنى قولك زيد اليوم أفضل منه غدا: زيد يزيد فضله اليوم على فضله غدا.

**قلت:** تنظير ابن عصفور جاء زيد ضاحكًا مسرعًا بقمت يوم الخميس يوم الجمعة لا يليق بفضله، ولا يقبل من مثله؛ لأن وقوع قيام واحد فى يوم الخميس ويوم الجمعة محال، ووقوع مجيء واحد فى حال ضحك وحال إسراع غير محال، وإنما نظير قمت يوم الخميس يوم الجمعة جاء زيد ضاحكًا باكيًا؛ لأن وقوع مجيء واحد فى حال ضحك وحال بكاء محال، كما أن وقوع قيام واحد فى يوم الخميس ويوم الجمعة محال. ولكن المشرفى قد ينبو واللاحقى قد يكبو. على أنه يجوز أن يقال: جاء زيد ضاحكًا باكيًا إذا قصد أن بعض مجيئه فى حال ضحك وبعضه فى حال بكاء.

ومثال تعدد الحال مع تعدد صاحبها بجمع جاء زيد وعمرو مسرعين، ولقى بشر عمرا راكبين، فالأول مثال تعدد الحال بجمع لتعدد صاحبها مع اتحاد إعرابيهما، والثانى مثال التعدد والجمع مع اختلاف الإعرابين، ومن الأول قوله تعالى: ﴿**وسَخّرَ لكم**

**الشمسَ والقمر دَائِبَيْنِ﴾** [إبراهيم: ٣٣]، ومنه: هذه ناقة وفصيلها راتعَيْن، على قول من جعل فصيلها معرفة وهى أفصح اللغتين، ومن جعله نكرة على تقدير الانفصال قال: هذه ناقة وفصيلها راتعان، على النعت، ومن الثانى قول عنترة: [من الوافر][(١)]:

متى ما تَلْقنى فَردَيْنِ تَرْجُفْ رَوَانِفُ أَلْيتيكَ وتُسْتَطارا

ومثال تعدد الحال بتفريق لتعدد صاحبها قول الآخر: [من الوافر][(٢)]:

عهدتُ سُعادَ ذاتَ هوًى مُعَنّى فزِدتُ وعادَ سُلْوانًا هوَاها

وينبغى عند التفريق أن تجعل أول الحالين لثانى الاسمين وآخرهما لأولهما، ويتعين ذلك إن خيف اللبس؛ لأنه إذا فعل ذلك اتصل أحد الوصفين بصاحبه، وعاد ما فيه من ضمير إلى أقرب المذكورين، واغتفر انفصال الثانى وعود ما فيه من ضمير إلى أبعد المذكورين، إذ لا يستطاع غير ذلك مع أن اللبس مأمون حينئذ. وأمّا إذا جعل أولى الحالين لأول الاسمين وأخراهما لثانيهما، فإنه يلزم انفصال الموضعين معًا، والأصل اتصالهما معًا، لكنه متعذر فيهما ممكن فى أحدهما، فلم يعدل عن الممكن مما يقتضيه الأصل إلا إذا منع مانع وأمن اللبس كقول امرئ القيس: [من الطويل][(٣)]:

خرجتُ بها أمشِى تَجُرُّ وراءَنا على أثَرَيْنا ذيلَ مِرْط مُرحَّلِ

---

(١) البيت لعنترة فى ديوانه (ص٢٣٤)، خزانة الأدب (٢٩٧/٤، ٥٠٧/٧، ٥٥٣، ٢٢/٨)، الدرر (٩٤/٥)، شرح التصريح (٩٤/٢)، شرح شواهد الشافية (ص٥٠٥)، شرح عمدة الحافظ (ص٤٦٠)، شرح المفصل (٥٥/٢)، المقاصد النحوية (١٧٤/٣)، وبلا نسبة فى أسرار العربية (ص١٩١)، أمالى ابن الحاجب (٤٥١/١)، شرح الأشمونى (٥٧٩/٣)، شرح شافية ابن الحاجب (٣٠١/٣)، شرح المفصل (١١٦/٤، ٨٧/٦)، همع الهوامع (٦٣/٢).

(٢) البيت بلا نسبة فى أوضح المسالك (٣٣٧/٢)، شرح شواهد المغنى (٩٠١/١)، مغنى اللبيب (٥٦٥/٢)، المقاصد النحوية (١٨٠/٣).

(٣) البيت لامرئ القيس فى ديوانه (ص١٤)، خزانة الأدب (٤٢٧/١١)، الدرر (١٠/٤)، شرح التصريح (٣٨٧/١)، شرح شواهد الشافية (ص٢٨٦)، شرح شواهد المغنى (٦٥٢/٢، ٩٠١)، شرح عمدة الحافظ (ص٤٦٢)، وبلا نسبة فى أوضح المسالك (٣٣٩/٢)، رصف المبانى (ص٣٣٠)، شرح شافية ابن الحاجب (٣٣٨/٢)، مغنى اللبيب (٥٦٤/٢).

ومثله: [من الرمل][(١)]:

لقِـــى ابنـــى أخوَيْـــه خائِفـًا مُنجدَيْـــه فأصابُـــوا مَغْنمـــا

ومن الجائى على ما ينبغى قول عمرو بن كلثوم: [من الوافر][(٢)]:

وإنّـــا ســـوف تُدركُنـــا المَنايـــا مقـــدّرةً لنـــــا ومُقَدَّرينـــا

ويجب للحال إذا وقعت بعد إمّا أن تُردَف بأخرى معادا معها إمَّا، كقوله تعالى: ﴿**إنّا هَدَيناهُ السبيلَ إمّا شَاكِرًا وإمّا كَفُورًا**﴾ [الإنسان: ٣]، وإذا وقعت بعد «لا» وجب لها أيضًا أن تردف بأخرى معادًا معها «لا» كقولك: مَن وجد فلْيُنفِقْ لا مُسرِفا ولا مُقترًا، إلا أن الإفراد بعد إمّا ممنوع مطلقًا، أعنى فى النثر والنظم، وأما الإفراد بعد «لا» فمستباح فى الشعر كقول الشاعر: [من الطويل][(٣)]:

قَهرت العِدَى لا مُستَعِينا بعُصْبَـــةٍ ولكنْ بأنـــواعِ الخَدَائِـــع والمَكْـــرِ

ويضمر عامل الحال جوازًا لحضور معناه، أو لتقدم ذكره.

**والأول**: كقولك للراحل: راشدًا مهديًا، وللقادم: مَبرورًا مأجورًا، وللمحدث: صادِقًا، بإضمار: تذهب، ورجعت، وتقول.

**والثانى**: كقولك: راكبًا، لمن قال: كيف جئت؟ وبلى مُسرعا، لمن قال: لَمْ تنطلقْ، بإضمار جئت وانطلقت.

**ومنه** قوله تعالى: ﴿**بَلَى قادِرِينَ**﴾ بإضمار نجمع، ويضمر عاملها وجوبًا، فمن ذلك الجارية مَثَلا كقولهم: «حظيين بناتٍ صلفين كنّاتٍ»، بإضمار عرفتم أو نحو ذلك.

**ومن** المضمر عاملها وجوبًا المبيّن بها ازدياد ثمن شيئًا فشيئًا أو غير ذلك كقولك:

---

(١) البيت بلا نسبة فى شرح الأشمونى (١/٣٥٤)، شرح ابن عقيل (ص٣٣٧)، شرح عمدة الحافظ (ص٤٦٢)، المقاصد النحوية (٣/٢١٥).

(٢) البيت لعمرو بن كلثوم فى ديوانه (ص٦٦)، خزانة الأدب (٣/١٧٧)، شرح عمدة الحافظ (ص٤٦١).

(٣) البيت بلا نسبة فى الجنى الدانى (ص٢٩٩)، الدرر (٢/٢٣٥، ٤/١١)، شرح الأشمونى (١/١٥٥)، همع الهوامع (١/٤٨، ٢٤٥).

بعته بدرهم فصاعدا، تريد فذهب الثمن صاعدًا، أو تصدّقْ بدينار فسافلا، تريد فانحطّ سافلا. ومن المضمر عاملها وجوبًا الحال السادة مسدّ خبر نحو: ضَرْبى زيدا قائما، وقد سبق بيان هذا النوع فى باب المبتدأ.

ومن المضمر عاملها وجوبا الواقعة بدلا من اللفظ بالفعل فى توبيخ وغير توبيخ، فالتوبيخ كقولك أقائما وقد قعد الناس، وأقاعدا وقد سار الركب، وكذلك إن أردت ذلك المعنى ولم تستفهم، تقول: قاعدا قد علم الله وقد سار الركب، قال سيبويه: «وذلك أنه رأى رجلاً فى حال قيام أو حال قعود وأراد أن ينبهه».

ومن التوبيخ قولهم لمن لا يثبت على حال أتميميا مرة وقيسيّا أخرى، بإضمار أتتحول، وكقولك لمن يلهو وقرناؤه يجدّون ألاهيا وقد جدّ قرناؤك بإضمار أتثبت ونحوه.

ومن التوبيخ قول الشاعر: [من الوافر][(١)]:

أراك جَمَعْتَ مسْأَلَةً وحرْصًا وعندَ الحقِّ زَحّارًا أُنَانا

الأُنان الأنين والعامل فيه زحّارا؛ لأن زحَر قريب المعنى من أَنَّ.

وغيرُ التوبيخ كقولك هنيئًا مريئًا قال سيبويه: «وإنما نصبته لأنه ذكر خيرا أصابه إنسان فقلت هنيئا مريئا كأنك قلت ثبت له هنيئا مريئا أو هنأه ذلك هناء.

**قلت**: فقد أجاز سيبويه أن يكون الناصب هنيئا ثبت، وأن يكون الناصب هنأه على أن تكون الحال مؤكدة كالتى فى: ﴿**وأَرْسَلْناكَ للنَّاسِ رَسُولاً**﴾ [النساء: ٧٩]، وفى قراءة غير حفص: ﴿**وسَخَّرَ لكم الليلَ والنهارَ والشمسَ والقَمَر والنُّجُومَ مسخراتٍ بأمْرِه**﴾ [النحل: ١٢]. ويتناول غير التوبيخ المضمر عاملها فى الإنشاء كقول الشاعر: [من البسيط][(٢)]:

---

(١) البيت للمغيرة بن حبناء فى شرح أبيات سيبويه (٢٠٤/١)، لسان العرب (٣٢٠/٤ - زحر، ٢٨/١٣ - أنن)، وبلا نسبة فى إصلاح المنطق (ص١٠٩)، الكتاب (٣٤٢/١)، المقرب (٢٥٨/١).

(٢) البيت لعبد الله بن الحارث السهمى فى الكتاب (٣٤٢/١)، لسان العرب (٤٩٨/٣ - عوذ)، وبلا نسبة فى شرح أبيات سيبويه (٣٨١/١)، شرح ديوان الحماسة (ص٤٧٥)، شرح المفصل (١٢٣/١).

أَلْحقْ عَذابَكَ بالقومِ الذينَ طَغَـوا وعائذًا بـك أنْ يَعْلُوا فيُطْغُونِى

أراد وأعوذ بك، فحذف الفعل وأقام الحال مقامه، كما يفعل بالمصدر لو قيل عياذا منك، ويتناول غير التوبيخ قول النابغة الذبيانى: [من الوافر](١):

أتارِكَةً تَدَلُّلَهَا قَطَامِ وضَنًّا بالتحيّة والكَلاَمِ

وقد تقدم فى باب المفعول المطلق الإعلام بأن المبرد يحمل عائذًا بك وأقاعدا وقد سار الركب وأشباه ذلك على أنها مصادر جاءت على وزن فاعل، وبُيّن هناك ضعف مذهبه بالدليل، فلا حاجة إلى إعادته هنا.

ويجوز حذف الحال ما لم تنب عما لا يستغنى عنه كالتى سدت مسدّ الخبر، وما لم تقع بدلا من اللفظ بالفعل.

وقد تقدم ذكرهما، ومن الأحوال التى لا يجوز حذفها التى لا يفهم المراد إلا بها كحال ما نفى عامله أو نهى عنه كقوله تعالى: ﴿**وما خلقنا السَّماءَ والأرضَ وما بَيْنهما لاَعِبِينَ**﴾ [الأنبياء: ١٦]، وكقوله تعالى: ﴿**لا تَقْرَبُوا الصَّلاَةَ وأنْتُمْ سُكَارَى**﴾ [النساء: ٤٣]، و﴿**ولا تَمْشِ فى الأرْضِ مَرَحًا**﴾ [الإسراء: ٣٧].

ومن الأحوال التى لا تُحذف لكون المراد لا يُفهم إلا بثبوتها المجابُ بها استفهام كقولك: جئتُ راكبا، لمن قال: كيف جئتَ؟ والمقصود بها حَصْر كقوله تعالى: ﴿**وما أرسلْناك إلاَّ مُبشِّرًا ونَذِيرًا**﴾ [الإسراء: ١٠٥].

ومن الأحوال التى لا تحذف لكون المراد لا يفهم إلا بثبوتها قوله تعالى: ﴿**وهذا بَعْلِى شَيْخا**﴾ [هود: ٧٢]، وقول جابر بن عبد الله، رضى الله عنه: «نهى رسول الله ﷺ عن بيع الحيوان اثنين بواحد»، أى متفاضلاً، وقول الشاعر: [من الخفيف](٢):

---

(١) البيت للنابغة الذبيانى فى ديوانه (ص١٣٠)، لسان العرب (٣٠٦/٦ - رقش)، وبلا نسبة فى شرح المفصل (٦٤/٤).

(٢) صدر بيت وعجزه:

كَاسِفًا باله قليل الرَّجَاءِ

والبيت لعدى بن الرعلاء الغسانى فى الأصمعيات (ص١٥٢)، الحماسة الشجرية (١٩٥/١)، خزانة الأدب (٥٨٣/٩)، سمط اللآلى (ص٨، ٦٠٣)، معجم الشعراء (ص٢٥٢)، ولصالح بن=

إنَّمـا المَيْـتُ مـن يَعِيـشُ ذَلِيـلاً

وقول الآخر: [من الطويل][(١)]:

عدوُّك مَـن يُرضيـكَ مُبْطِـنَ إِحْنـةٍ ومُبدِى دَليلَ البُغض مثـلُ صديـقِ

ومنه قول امرئ القيس: [من الكامل][(٢)]:

فجُزيتِ خيرَ جَـزَاءِ ناقـة واحـدٍ ورجعـتِ سالمـة القَـرى بِسَـلاَمِ

ولا ينكر كون الحال فى الأصل جائزة الحذف، ثم يعرض ما يجعلها بمنزلة العمدة، فإن ذلك يعرض لغيرها كقوله تعالى: ﴿**ولمْ يكُنْ لَهُ كُفُوًا أحدٌ**﴾ [الإخلاص: ٤]، فإن «له» فضلة، ولو قدر حذفه انتفت الفائدة.

ونظيره من الصفات كقولك: ما فى الدنيا رجل يبغضك، فيبغضك نعت للمبتدأ، ولو حذف انتفت الفائدة، ومثل ذلك كثير.

والأكثر أن يكون العامل فى الحال هو العامل فى صاحبها؛ لأنها وإياه كالصفة والموصوف، ولكنهما أيضًا كالمُمَيِّز والمُمَيَّز، وكالخبر والمخبر عنه، ومعلوم أن ما يعمل فى المميز والمميز قد يكون واحدًا وغير واحد، وكذا ما يعمل فى الخبر والمخبر عنه، فكذا الحال وصاحبها قد يعمل فيهما عامل واحد، وقد يعمل فيهما عاملان، ومثال اتحاد العامل فى الأبواب الثلاثة: طاب زيد نفسا، وإن زيدًا قائم، وجاء زيد راكبًا. ومثال عدم الاتحاد فى الثلاثة: لى عشرون درهمًا، وزيد منطلق، على مذهب سيبويه ومن وافقه، و﴿**إنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أمَّةً واحِدَةً**﴾ [الأنبياء: ٩٢]، فأمة حال والعامل فيها اسم الإشارة، وأمتكم صاحب الحال والعامل فيها إنّ.

قال سيبويه: هذا باب ما ينتصب فيه الخبر بعد الأحرف الخمسة انتصابه إذا كان ما قبله مبنيًا على الابتداء؛ لأن المعنى واحد فى أنه حال وأن ما قبله قد عمل فيه، ومنعه

---

=عبد القدوس فى حماسة البحترى (ص٢١٤)، معجم الأدباء (٩/١٢)، وبلا نسبة فى شرح الأشمونى (٢٤٢/١)، شرح شواهد المغنى (٩٣٦/٢)، مغنى اللبيب (ص٤٦١).

(١) البيت لأبى نواس فى ديوانه (ص١٩٢).

(٢) انظر ديوانه (ص١٣٧).

الاسم الذى قبله أن يكون محمولاً على إن، وذلك إن هذا عبد الله منطلقًا، وقال جل ذكره: ﴿إِنَّ هَٰذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾، وقد تقدم من كلامه ما يدل على أن صاحب الحال فى: [من مجزوء الوافر][1]:

لِعَـزَّةَ مُوحِشًـا طَلَـلُ

هو المبتدأ لا الضمير المستكن فى الخبر، وبينت رجحان قوله على قول مَن زعم أن صاحب الحال هو الضمير. ومن ورود الحال وعاملها غير عامل صاحبها قولهم: ها قائما ذا زيد، فنصب الحال حرف التنبيه وليس له عمل فى صاحبها، ومنه قول الشاعر: [من البسيط][2]:

ها بيِّنًا ذا صَرِيحُ النصْح فاصْغُ لـه وطِع فطَاعَةُ مُهْـدٍ نُصحَـهُ رَشَدُ

* * *

## فصل

**ص: يؤكد بالحال ما نصبها من فعل أو اسم يشبهه، وتخالفهما لفظًا أكثر من توافقهما، ويؤكد بها أيضًا فى بيان يقين أو فخر أو تعظيم أو تصاغر أو تحقير أو وعيد خبر جملة جزءاها معرفتان جامدان جمودًا محضًا، وعاملها أحقّ أو نحوه مضمرًا بعدهما، لا الخبر مؤولا بمسمى، خلافًا للزجاج، ولا المبتدأ مضمنا تنبيها خلافًا لابن خروف.**

ش: الحال المؤكدة ضربان: أحدهما ما يؤكد عامله، والثانى ما يؤكد خبر جملة لا

---

(١) صدر بيت وعجزه:

يَلُـوحُ كَأَنَّـهُ خَلَـلُ

والبيت لكثير عزة فى ديوانه (ص٥٠٦)، خزانة الأدب (٣/٢١١)، شرح التصريح (١/٣٧٥)، شرح شواهد المغنى (١/٢٤٩)، الكتاب (٢/١٢٣)، المقاصد النحوية (٣/١٦٣)، وبلا نسبة فى أسرار العربية (ص١٤٧)، خزانة الأدب (٦/٤٣)، الخصائص (٢/٤٩٢)، شرح الأشمونى (١/٢٤٧).

(٢) البيت بلا نسبة فى شرح شواهد المغنى (٢/٩٠١)، شرح عمدة الحافظ (ص٤٣٤)، مغنى اللبيب (٢/٥٦٤، ٦٥٩).

عمل لجزءيها فيه، فالأول ضربان: ضرب يوافق عامله معنى لا لفظًا وهو كثير، وضرب يوافق عامله لفظًا ومعنى وهو قليل، فمن الأول قوله تعالى: ﴿**ولا تَعْثَوا فى الأرضِ مُفْسِدِينَ**﴾ [الأعراف: ٧٤]، وقوله تعالى: ﴿**ثُمَّ وَلَيْتُم مُدْبِرِينَ**﴾ [التوبة: ٢٥]، وقوله تعالى: ﴿**ويَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا**﴾ [مريم: ٣٣]، وقوله تعالى: ﴿**ولو شَاءَ ربُّكَ لآمَنَ مَن فى الأرضِ كُلُّهم جَمِيعًا**﴾ [يونس: ٩٩]، وقوله تعالى: ﴿**فتبسَّمَ ضاحِكًا مِنْ قَوْلِها**﴾ [النمل: ١٩]، ومن هذا القبيل قول لبيد: [من الكامل][(١)]:

وتضيءُ فى وَجْهِ الظلام مُنِيرَةً ... كجُمانَةِ البَحْرِىِّ سُلَّ نِظَامُها

ومثله قول لبيد أيضًا: [من الكامل][(٢)]:

فعَلَوْت مُرتَقِبًا على ذِى هَبْوَةٍ ... حرجٍ إلى أعْلامِهِنَّ قَتَامُها

ومنه قول الشاعر: [من الوافر][(٣)]:

فإنِّى اللَّيْثُ مَرْهُوبًا حِماهُ ... وعندِى زَاجرٌ دُونَ افْتِراسِى

فمرهوبا حماه مؤكدة للخبر وهو العامل فيها بما تضمن من معنى التشبيه. ومن هذا القبيل أيضًا ما مثّل به سيبويه من قولهم: هو رجل صدق معلومًا ذلك، أى معلومًا صلاحه، كذا قدّر سيبويه، ورجل صدق بمعنى صالح، فأجرى مجراه إذا قيل هو صالح معلومًا صلاحه، ومن هذا القبيل قول أمية بن أبى الصلت: [من الوافر][(٤)]:

سَلامَكَ رَبَّنَا فى كُلِّ فَجْرٍ ... بَرِيئًا ما تَغَنَّتْكَ الذُّمُومُ

فبريئًا حال مؤكدة لسلامك، ومعناه البراءة مما لا يليق بجلالك، وهو العامل فى

---

(١) البيت للبيد بن ربيعة فى ديوانه (ص٣٠٩)، لسان العرب (٩٢/١٣ - جمن)، المقاصد النحوية (١٨١/٣)، كتاب العين (١٥٥/٦)، وبلا نسبة فى شرح قطر الندى (ص٢٤١).

(٢) البيت للبيد فى ديوانه (ص٣١٥)، شرح عمدة الحافظ (ص٤٤١)، لسان العرب (٢٣٤/٢ - حرج).

(٣) تقدم الاستشهاد به.

(٤) البيت لأمية بن أبى الصلت فى ديوانه (ص٥٤)، إنباه الرواة (٤٠/٢)، شرح أبيات سيبويه (٣٠٥/١)، الكتاب (٣٢٥/١)، مراتب النحويين (ص١١٢)، المقاصد النحوية (١٨٣/٣)، وبلا نسبة فى جمهرة اللغة (ص٤٢٨)، خزانة الأدب (٢٣٥/٧).

الحال؛ لأنه من المصادر المجعولة بدلا من اللفظ بالفعل. ومن هذا القبيل عندى: هو أبوك عطوفا، وهو الحق بيّنا؛ لأن الأب والحق صالحان للعمل، فلا حاجة إلى تكلف إضمار عامل بعدهما.

ومن الثانى قوله تعالى: ﴿**وأرْسَلْناكَ للنّاسِ رَسُولاً**﴾ [النساء: ٧٩]، وقوله تعالى: ﴿**وسَخّر لكم اللّيْلَ والنهار والشمسَ والقمر والنجوم مسخراتٍ بأمره**﴾ [النحل: ١٢]، فى غير قراءة حفص، ومنه قول امرأة من العرب: [من الرجز](١):

قُمْ قائِمًا قُمْ قائِما ... صادَفْتَ عَبْدًا نائِما

وعُشَرَاءَ رَائِما

ومثله قول الشاعر: [من البسيط](٢):

أصِخْ مُصِيخًا لَمَنْ أبْدَى نصِيحَتَه ... والْزَمْ تَوَقّى خَلْط الجِد باللّعب

وأما الحال المؤكد بها خبر جملة جزاءها معرفتان جامدان، فمنها المؤكدة بيان اليقين نحو: هو زيد معلومًا، ومنه قول سالم بن دارة: [من البسيط](٣):

أنا ابنُ دارةَ مَعْرُوفًا بها نَسَبِى ... وهل بِدَارَةَ يا للنّاسِ مِنْ عارِ

كأنه قال: هو زيد لا شك فيه، وأنا ابن دارة لا شك فىّ.

**ومنها**: المؤكدة بيان فخر، نحو: أنا فلان شجاعًا أو كريمًا.

**ومنها**: المؤكدة بيان تعظيم، نحو: هو فلان جليلاً.

---

(١) الرجز لامرأة من العرب فى المقاصد النحوية (١٨٤/٣)، وبلا نسبة فى خزانة الأدب (٣١٧/٩)، الدرر (٤٩/٦)، الصاحبى فى فقه اللغة (ص٢٣٧)، همع الهوامع (١٢٥/٢).

(٢) البيت بلا نسبة فى أوضح المسالك (٣٤٢/٢)، شرح الأشمونى (٢٥٥/١)، شرح التصريح (٣٨٧/١)، شرح عمدة الحافظ (ص٤٤٠)، المقاصد النحوية (١٨٥/٣).

(٣) البيت لسالم بن دارة فى خزانة الأدب (٤٦٨/١، ١٤٥/٢، ٢٦٥/٣، ٢٦٦)، الخصائص (٢٦٨/٢، ٣١٧، ٣٤٠، ٦٠/٣)، الدرر (١١/٤)، شرح أبيات سيبويه (٥٤٧/١)، شرح المفصل (٦٤/٢)، الكتاب (٧٩/٢)، المقاصد النحوية (١٨٦/٣)، وبلا نسبة فى شرح الأشمونى (٢٥٥/١)، شرح شذور الذهب (ص٣٢٠)، شرح ابن عقيل (ص٣٣٨).

**ومنها**: المؤكدة بيان تصاغر، نحو: أنا عبدك فقيرًا إلى عفوك.

ومنها: المؤكدة بيان تحقير، نحو: هو فلان مأخوذًا مقهورًا.

ومنها: المؤكدة بيان وعيد، نحو: أنا فلان متمكنًا منك فاتّق غضبى، ومنه قول الراجز: [من الرجز][1]:

أنا أبو المِرْقَالِ عَقًّا فَظًّا ... لَمن أُعادِى مِدْسَرًا دَلَنْظا

ولا تكون هذه الحال أعنى المؤكدة لهذه المعانى إلا بلفظ دال على معنى ملازم أو شبيه بالملازم فى تقدم العلم به، وتقدير عاملها بعد الخبر أحقه أو أعرفه إن كان المخبر عنه غير أنا، وإن كان أنا فالتقدير أحق أو أعرف أو اعرفنى. وهذا أولى من قول الزجاج هو الخبر لتأوله بمسمى، وأولى من قول ابن خروف إن العامل هو المبتدأ لتضمنه معنى تنبه، وأشرت بقولى: «أو شبيه بالملازم فى تقدم العلم به»، إلى قول سيبويه، وذلك أن رجلاً من إخوانك ومعرفتك لو أراد أن يخبرك عن نفسه أو غيره بأمر، فقال: أنا عبد الله منطلقًا، أو هو زيد منطلقًا كان محالاً؛ لأنه إنما أراد أن يخبر بالانطلاق ولم يقل هو ولا أنا حتى استغنيت أنت عن التسمية؛ لأن هو وأنا علامتان للمضمر، وإنما يضمر إذا علم أنك قد عرفت مَن يعنى، ثم قال: إلا أن رجلاً لو كان خلف حائط أو فى موضع تجهله فيه فقلت مَن أنت؟ فقال: أنا عبد الله منطلقًا فى حاجتك كان حسنًا.

**قلت**: الانطلاق فى الأول مجهول والإعلام به مقصود غير مستغنى عنه، فحقه أن يرفع بمقتضى الخبرية، فالاسم الذى قبله معلوم مستغنى عن ذكره، فحقه ألا يجعل خبرًا، وإذا جعل خبرًا ما حقه ألا يكون خبرًا، وجعل فضلة ما حقه أن يكون عمدة لزم كون الناطق بذلك مجهولاً، وكون المنطوق به محالا عما هو به أولى، فهذا معنى قول سيبويه: كان محالاً، وإنما استحسن قول من قال: أنا عبد الله منطلقًا فى حاجتك؛ لأن السائل كان عنده منطلقًا فى حاجته من قبل أن يقول له: من أنت؟ فصار ما عهده بمنزلة شىء ثبت له فى نفسه، كشجاع وكريم فأجراه مجراه.

* * *

(١) الرجز للزفيان عطاء بن أسيد فى ديوانه (ص٩٩)، لسان العرب (٢٥٦/١٠ - عقق)، تهذيب اللغة (٥٧/١)، وبلا نسبة فى لسان العرب (٤٦٤/٧ - ملظ)، تاج العروس (٢٨٤/٢٠).

## فصل

**ص: تقع الحال جملة خبرية غير مفتتحة بدليل استقبال، متضمنة ضمير صاحبها، ويغنى عنه -فى غير مؤكدة ولا مصدرة بمضارع مثبت أو منفى بلا أو ما، أو بماضى اللفظ تال لإلاّ أو متلوّ بأو - واو تسمى واو الحال وواو الابتداء. وقد تجامع الضمير فى العارية من التصْدير المذكور، واجتماعهما فى الاسمية والمصدرة بليس أكثر من انفراد الضمير، وقد تخلو منهما الاسمية عند ظهور الملابسة، وقد تصحب الواو المضارع المثبت أو المنفى بلا، فيجعل على الأصح خبر مبتدأ مقدر، وثبوت قد قبل الماضى غير التالى لإلا والمتلو بأو أكثر من تركها إن وجد الضمير، وانفراد الواو حينئذ أقل من انفراد قد، وإن عدم الضمير لزمتا.**

**ش:** قيدت الجملة الواقعة حالا بخبرية احترازًا من الطلبية، فإنها لا تقع حالا، وكذلك المصدرة بفعل مقرون بحرف تنفيس أو منفى بلن، وإلى ذلك أشرت بقولى: «غير مفتتحة بدليل استقبال»، وبعد استثناء الجملة الطلبية والمفتتحة بدليل استقبال يعلم أن الجملة التى تقع حالاً جملة ابتدائية نحو: ﴿**وقُلْنا اهْبطُوا بعْضُكُم لبَعْضٍ عَدُوٌّ**﴾ [البقرة: ٣٦]، أو مصدرة بإنّ نحو قوله تعالى: ﴿**وما أرْسَلْنا قَبْلَك مِن المُرْسَلِين إلاَّ إنهم ليأكلونَ الطَّعامَ**﴾ [الفرقان: ٢٠]، أو مصدرة بكأنّ كقوله تعالى: ﴿**نَبَذَ فريقٌ مِن الذين أُوتُوا الكِتابَ كِتابَ اللهِ ورَاءَ ظُهُورِهِم كأنّهم لا يَعْلَمُون**﴾ [البقرة: ١٠١]، وقول زهير: [من الوافر][(١)]:

يَلُحْن كأنَّهُنَّ يَدَا فَتَاةٍ ... تُرَجِّع فى مَعَاصِمها الوُشُومُ

وكقول ربيعة بن مقروم: [من المتقارب][(٢)]:

فدارَتْ رَحَاهَا بفُرْسَانِهم ... فعَادُوا كأنْ لم يَكُونُوا رَمِيما

وكقول امرئ القيس: [من الكامل][(٣)]:

---

(١) انظر ديوانه (ص٧٨).

(٢) البيت بلا نسبة فى أمالى القالى (٨/١)، لسان العرب (٣١٤/١٤ - رحا).

(٣) انظر ديوانه (ص١٣٦).

فظلْتُ فى دِمَنِ الديارِ كأننى  نَشْوَانُ باكَرَه صَبُوحُ مُدامِ

أو مصدرة بلا التبرئة نحو: ﴿**واللهُ يحكم لا مُعقِّبَ لحكمه**﴾ [الرعد: ٤١]، وكقول بعض الطائيين: [من البسيط]:

مَن جادَ لا مَنَ يَقْفُو جُودَه حُمِدا  وذو ندى مَنَّ مذمومٌ وإنْ مَجُدا

ومثله: [من الطويل]:

نَصَبْتُ لـه وَجْهى ولا كِنَّ دُونَه

أو مصدرة بما كقول عنترة: [من الكامل][(١)]:

فرأيْتُنا ما بيْننا مِن حاجِزٍ  إلاَّ المِجَنُّ وحدُّ أبيضَ مِقْصَلِ

أو مصدّرة بمضارع مثبت نحو: ﴿**ويَمُدُّهُم فى طُغْيانِهم يَعْمَهُونَ**﴾ [البقرة: ١٥]، أو مصدرة بمضارع منفى بلا نحو: ﴿**وما لَنَا لا نُؤْمِنُ باللهِ**﴾ [المائدة: ٨٤]، أو مصدرة بمضارع منفى بما كقوله: [من الطويل][(٢)]:

عَهِدتُكَ ما تَصْبُو وَفِيكَ شبيبةٌ  فما لكَ بعدَ الشَّيْب صَبًّا مُتَيَّما

وكقول امرئ القيس [من الطويل][(٣)]:

ظلْتُ رِدَائِى فوقَ رأسِى قاعِدًا  أعدُّ الحَصَى ما تَنْقَضى عَبَراتِى

أو مصدرة بلم كقوله تعالى: ﴿**فانقلبوا بنعمة من الله وفضل لم يمسسهم سوء**﴾ [آل عمران:١٧٤]، وكقوله تعالى: ﴿**ورد الله الذين كفروا بغيظهم لم ينالوا خيرا**﴾ [الأحزاب:٢٥]. وكقول زهير [من الطويل][(٤)]:

---

(١) البيت لعنترة بن شداد فى ديوانه (ص٢٥٨)، وبلا نسبة فى همع الهوامع (٢٤٦/١).

(٢) البيت بلا نسبة فى أوضح المسالك (٣٥٤/٢)، الدرر (١٤/٤)، شرح الأشمونى (٢٥٧/١)، شرح التصريح (٣٩٢/١)، همع الهوامع (٢٤٦/١).

(٣) البيت فى ديوانه (ص٧٨)، المخصص (٢٠٧/١٣).

(٤) البيت لزهير بن أبى سلمى فى ديوانه (ص١٢)، لسان العرب (٦٥/٢ - فتت، ١٦٥/١٥ - فنى)، المقاصد النحوية (١٩٤/٣)، وبلا نسبة فى شرح الأشمونى (٢٥٩/١).

كـأنَّ فُتـات العِهْن فى كلِّ مَنزِلٍ  نَزَلْـنَ بـه حَـبُّ الفَنـا لم يُحطَّمِ

أو مصدرة بماض تال لإلا نحو ﴿**ما يأتيهم من رسول إلا كانوا به يستهزئون**﴾ [الحجر:١١]، أو مصدرة بماض متلو بأو كقول الشاعر [من البسيط][(١)]:

كُنْ للخليل نَصيرًا جَارَ أوْ عَدَلا  ولا تشـحَّ عليـه جَـادَ أو بَخِلا

أو مصدرة بماض مخالف لذينك كقوله تعالى: ﴿**أو جاءوكم حصرت صدورهم**﴾ [النساء:٩٠]، فكل واحدة من هذه الجمل فى موضع نصب على الحال، ومتضمنة لضمير يعود على صاحب الحال يربطها به، وقد تجامعه واو الحال، أو تغنى عنه فى غير مؤكدة ولا مصدرة بمضارع مثبت أو منفى بلا أو ماض تال لإلا أو متلو بأو. وبجامعته الواو فى الجملة الإسمية أكثر من انفراده.

فمن بجامعته الواو ﴿**فلا تجعلوا لله أندادا وأنتم تعلمون**﴾ [البقرة:٢٢]، ﴿**وتنسون أنفسكم وأنتم تتلون الكتاب**﴾ [البقرة:٤٤]، و﴿**ولا تباشروهن وأنتم عاكفون فى المساجد**﴾ [البقرة:١٨٧]، و﴿**ألم تر إلى الذين خرجوا من ديارهم وهم ألوف**﴾ [البقرة:٢٤٣]، و﴿**لم تكفرون بآيات الله والله شهيد على ما تعملون**﴾ [آل عمران:٩٨]، و﴿**فلا تموتن إلا وأنتم مسلمون**﴾ [البقرة:١٣٢]. ومنه قول النبى ﷺ: «لا يزنى الزانى حين يزنى وهو مؤمن» ومنه قول امرئ القيس [من الطويل][(٢)]:

نظـرتُ إليهـا والنجـومُ كأنَّهـا  مصابيـحُ رُهْبـان تُشَـبُّ لقُفّـالِ

وقوله [من الطويل][(٣)]:

أيَقْتُلُنِى والمشرفـىُّ مُضَاجِعِـى  ومَسْنُونَـةٌ زُرْقٌ كأنْيَـابِ أغْـوَال

وقوله [من الطويل] :

---

(١) البيت بلا نسبة فى الدرر (١٤/٤)، شرح الأشمونى (٢٥٧/١)، شرح عمدة الحافظ (ص٤٤٩)، المقاصد النحوية (٢٠٢/٣)، همع الهوامع (٢٤٦/١).

(٢) البيت لامرئ القيس فى ديوانه (ص٣١)، خزانة الأدب (٣٢٨/١)، الدرر (١٣/٤)، وبلا نسبة فى همع الهوامع (٢٤٦/١).

(٣) البيت لامرئ القيس فى ديوانه (ص٣٣)، لسان العرب (٥٠٨/١١ - غول، ٢٣٨/١٣ - شطن)، تهذيب اللغة (١٩٣/٨)، جمهرة اللغة (ص٩٦١)، وبلا نسبة فى المخصص (١١١/٨).

لياليَ يَدعُونِـى الهَـوَى فأُجيبُـه وأعْيُـن مَـن أهْـوَى إلىَّ رَوَانِ[١]

ومن الاستغناء بالواو عن الضمير قوله تعالى: ﴿**ثم أنزل عليكم من بعد الغم أمنة نعاسا يغشى طائفة منكم وطائفة قد أهمتهم أنفسهم**﴾ [آل عمران:١٥٤]، وقوله تعالى: ﴿**لئن أكله الذئب ونحن عصبة**﴾ [يوسف:١٤]، وقوله تعالى: ﴿**كما أخرجك ربك من بيتك بالحق وإن فريقا من المؤمنين لكارهون**﴾ [الأنفال:٥]، وكقوله ﷺ: «كنت نبيا وآدم بين الماء والطين». ومنه قول امرئ القيس [من الطويل][٢]:

وقد أغتدِي والطَّيْرُ فى وُكُناتِها بمُنْجرِدٍ قَيْدِ الأوابِدِ هَيْكَلِ

وقوله أيضًا [من المتقارب][٣]:

إذا رَكِبُوا الخيلَ واستْلأمُوا تَحَرَّقَتِ الأرْضُ والْيَومُ قُرُّ

وقوله [من الطويل][٤]:

بَعثتُ إليهَا والنجومُ طوالِعٌ حِذارًا عليها أنْ تَقُومَ فَتُسْمَعَا

وقوله [من الطويل][٥]:

لك الويلُ إنْ أمْسى ولا أمُّ هاشِم قريبٌ ولا البَسْبَاسَةُ ابْنَةُ يَشْكُرا

ومنه قول طرفة [من الرمل][٦]:

---

(١) ديوانه (ص٧٧).

(٢) البيت لامرئ القيس فى ديوانه (ص١٩)، إصلاح المنطق (ص٣٧٧)، خزانة الأدب (١٥٦/٣، ٢٤٣)، شرح المفصل (٦٦/٢، ٦٨، ٥١/٣)، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر (٤١٠/٢، ٤١/٣)، الخصائص (٢٢٠/٢)، رصف المبانى (ص٣٩٢)، شرح شواهد المغنى (٨٦٢/٢)، شرح عمدة الحافظ (ص٤٨٧)، المحتسب (١٦٨/١)، مغنى اللبيب (٤٦٦/٢).

(٣) ديوانه (ص٥).

(٤) ديوانه (ص٢٤١)، مقاييس اللغة (١٩٠/٢).

(٥) ديوانه (ص٦٨)، لسان العرب (٦٦٣/١ - قرب)، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر (٢٣٢/٥).

(٦) البيت لطرفة فى ديوانه (ص٥٠)، لسان العرب (٣٠٠/٥ - يسر)، التنبيه والإيضاح (٢٣٠/٢)، جمهرة اللغة (ص٧٢٥)، تاج العروس (٤٧١/١٤ - يسر).

أَرَّقَ العَيْـنَ خَيَـالٌ لَـم يَقِـر  طاف والرَّكْـبُ بصَحْرَاءَ يُسُرْ

ومنه قول عنترة [من الكامل][(١)]:

يَدْعُونَ عَنْتَر والرماحُ كأنّهـا  أشْطانُ بئْرٍ فـى لَبانِ الأدْهَم

ومن الاستغناء عن الواو بالضمير قوله تعالى: ﴿**وقلنا اهبطوا بعضكم لبعض عدو**﴾ [البقرة:٣٦]، وقوله تعالى: ﴿**اهبطا منها جميعا بعضكم لبعض عدو**﴾ [طه:١٢٣]، وقوله تعالى: ﴿**ولما جاءهم رسول من عند الله مصدق لما معهم نبذ فريق من الذين أوتوا الكتاب كتاب الله وراء ظهورهم كأنهم لا يعلمون**﴾ [البقرة:١٠١]، وقوله تعالى: ﴿**والله يحكم لا معقب لحكمه**﴾ [الرعد:٤١]، وقوله تعالى: ﴿**وما أرسلنا قبلك من المرسلين إلا إنهم ليأكلون الطعام**﴾ [الفرقان:٢٠]، وقوله تعالى: ﴿**ويوم القيامة ترى الذين كذبوا على الله وجوههم مسودة**﴾ [الزمر:٦٠]. ومنه قول الشاعر [من الطويل][(٢)]:

وتَشربُ أسآرِى القطا الكُدْرُ بعدما  سَرَتْ قَرَبًا أحْنَاؤُهـا تَتَصَلْصَلُ

ومثله [من السريع][(٣)]:

حتَـى تَركْناهـم لَـدَى مَعْـرَكٍ  أرْجُلُهـم كالخَشَـبِ الشّائِـلِ

ومثله [من البسيط][(٤)]:

لهـم لِـواءٌ بكفَّـى ماجِـدٍ بَطـلٍ  لا يَقْطَـعُ الخِـرْقَ إلاّ طرْفُـه سامِ

---

(١) البيت لعنترة فى ديوانه (ص٢١٦)، الأغانى (٩/٢١٢)، الدرر (٣/٥٦)، سر صناعة الإعراب (١/٤٠٣)، شرح شواهد المغنى (١/٤٨١، ٢/٨٣٤)، الكتاب (٢/٢٤٦)، مغنى اللبيب (٢/٤١٤)، وبلا نسبة فى رصف المبانى (ص٢٤٤)، المحتسب (١/١٠٩).

(٢) البيت للشنفرى فى ديوانه (ص٦٦)، خزانة الأدب (٧/٤٤٧)، المقاصد النحوية (٣/٢٠٦)، نوادر أبى زيد (ص٢٠٥)، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر (٧/٢١)، شرح عمدة الحافظ (ص٤٥٥).

(٣) البيت لامرئ القيس فى ديوانه (ص١٢١)، وبلا نسبة فى الاشتقاق (ص٤٣١)، تذكرة النحاة (ص١٤)، شرح عمدة الحافظ (ص٤٥٦).

(٤) البيت للنابغة الذبيانى فى ديوانه (ص٨٤)، وبلا نسبة فى شرح عمدة الحافظ (ص٤٥٧).

ومثله [من الكامل][١]:

راحُـوا بَصَائِرهُـم على أكْتافِهم وبَصِيرَتى يَعـدُو بهـا عَتِـدٌ وَأَى

ومثله [من الرمل][٢]:

ثـم رَاحُـوا عَبَـقُ المِسْـكِ بهـم يُلْحِقُـون الأرضَ هُـدّابَ الأُزُرْ

ومثله [من الكامل][٣]:

فغَدَتْ كِلاَ الفَرْجَيْـن تحسب أنـه مَوْلَـى المخافـةِ خلْفُهـا وأمامُهـا

ومثله [من الكامل]:

مـا بـالُ عيْنـكَ دمعُهـا لا يَرْقـأ وحَشَـاكَ مِن خَفقانـه لا يَهْـدَأ

ومثله [من الكامل][٤]:

ظعنـتْ أمامـةُ قلبُهـا بـك هائمٌ فاعـصِ الـذى يُغْريـك بالسلـوان

ومثله [من الطويل]:

أتانـى المعلَّـى عـذرُه مُتبيِّـنٌ فمـنَ يعـزُه للبغـى فهْـوَ ظلومُ

---

(١) البيت للأسعر الجعفى فى لسان العرب (٣/٢٨٠ - عتد، ١٥/٣٧٧ - وأى)، جمهرة اللغة (ص٣١٢/، ١١٠٥)، مقاييس اللغة (١/٢٥٤)، الأصمعيات (ص١٤١)، المعانى الكبير (ص١٠١٣)، مجمل اللغة (١/٢٧٠)، شرح شواهد الإيضاح (ص٣١٤)، وبلا نسبة فى تهذيب اللغة (٢/١٩٥، ١٢/١٧٦)، المخصص (٦/٩٣، ١٦٠)، الأشباه والنظائر (٧/٢٢).

(٢) البيت لطرفة بن العبد فى ديوانه (ص٥٥)، جمهرة اللغة (ص٥٥٥)، لسان العرب (٩/٣١٤ - لحف، ١٠/٢٣٤ - عبق)، المقاصد النحوية (٣/٢٠٨)، وبلا نسبة فى شرح الأشمونى (١/٢٥٨)، شرح عمدة الحافظ (ص٤٥٦).

(٣) البيت للبيد بن ربيعة فى ديوانه (ص٣١١)، إصلاح المنطق (ص٧٧)، الدرر (٣/١١٧)، شرح شواهد الإيضاح (ص١٧٠)، شرح المفصل (٢/١٢٩)، الكتاب (١/٤٠٧)، المقتضب (٤/٣٤١)، كتاب العين (٨/٤٢٩)، وبلا نسبة فى جمهرة اللغة (ص٤٦٣)، شرح شذور الذهب (ص٢٠٩)، لسان العرب (٢/٣٤٢ - فرج).

(٤) البيت بلا نسبة فى شرح عمدة الحافظ (ص٤٥٧).

ومثله [من البسيط][١]:

الذئبُ يَطْرُقها فى الدهر واحدةً وكلَّ يومٍ تَرانى مُدْيةٌ بيدى

وروى سيبويه: كلمته فوه إلى فىّ، و«رجع عوده على بدئه». وزعم الزمخشرى أن قولهم كلمته فوه إلى فىّ نادر. وهو من المسائل التى حرفته عن الصواب، وعجزت ناصره عن الجواب. وقد تنبه فى الكشاف فجعل قوله تعالى: ﴿**بعضكم لبعض عدو**﴾ [البقرة:٣٦]، فى موضع نصب على الحال، وكذا فعل بـ ﴿**لا معقب لحكمه**﴾ [الرعد:٤١]، فقال: هو جملة محلها النصب على الحال، كأنه قيل: والله يحكم نافذا حكمه، كما تقول جاءنى زيد لا عمامة على رأسه ولا قلنسوة، يريد حاسرا. هذا نصه فى الكشاف.

وعندى أن إفراد الضمير أقيس من إفراد الواو؛ لأن إفراد الضمير وجد فى الحال وشبهها وهما الخبر والنعت، وإفراد الواو مستغنى بها عن الضمير لم يوجد إلا فى الحال، فكان لإفراد الضمير مزية على إفراد الواو.

ومن اجتماع الواو والضمير فى المصدرة بليس قوله تعالى: ﴿**ولا تيمموا الخبيث منه تنفقون ولستم بآخذيه إلا أن تغمضوا فيه**﴾ [البقرة:٢٦٧]، ومنه قول الشاعر [من الطويل][٢]:

أَعَنْ سيِّىء تنهى وَلست بمُنتَهٍ وتُدْعى بخَيْر أنتَ عنه بمَعْزِلِ

ومثله [من الطويل][٣]:

وقد علمتْ سلمَى وإنْ كان بَعْلها فإنّ الفتَى يَهذى وليسَ بفَعّالِ

ومثله [من الطويل]:

---

(١) البيت للحماسى فى تخليص الشواهد (ص١٩٦)، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر (٩٨/٣)، شرح الأشمونى (٩٣/١)، شرح ديوان الحماسة (ص١٥٧٠)، شرح شواهد المغنى (٨٦٤/٢)، مغنى اللبيب (٤٧١/٢).

(٢) البيت بلا نسبة فى شرح عمدة الحافظ (ص٤٥٩).

(٣) البيت لامرئ القيس فى ديوانه (ص٣٤)، شرح عمدة الحافظ (٤٥٩).

صرفتُ الهوَى عنهنَّ مِن خشيَة الرّدَى ولستُ بمقْلِىّ الخِلال ولا قالى[١]

ومن انفراد الواو قول الشاعر [من الكامل][٢]:

دهم الشتاءُ ولستُ أمْلِكُ عُدّة والصبَّرُ فى السَّبَرات غيْرُ مُطيع

ومثله [من الطويل][٣]:

تسلّتْ عماياتُ الرجال عن الصِّبا وليس صباىَ عن هواها بمُنْسَلِ

ومن إفراد الضمير قول الراجز [من الرجز]:

إذا جَرى فى كفّهِ الرشاءُ جَرْىَ القَلِيبِ ليس فيه ماءُ

وحكى سيبويه الاستغناء عن الواو بنية الضمير إذا كان معلوما كقولك: مررت بالبر قفيز بدرهم، أى قفيز منه بدرهم، وجاز هذا كما جاز فى الابتداء السمن منوان بدرهم، على تقدير منوان بدرهم. فلو قيل بيع السمن منوان بدرهم على تقدير منه وجعل الجملة حالا لجاز وحسن. وإلى هذا وأمثاله أشرت بقولى: «وقد تخلو منهما عند ظهور الملابسة». ثم قلت: «وقد تصحب الواو المضارع المثبت أو المنفى بلا فيجعل على الأصح خبر مبتدأ مقدر» فأشرت بذلك إلى قول بعض العرب: قمت وأصك عينه، رواه الأصمعى، وإلى قول عنترة [من الطويل][٤]:

عُلِّقْتُها عَرَضا وأقْتُلُ قومَها زَعْمًا ورَبِّ البيتِ ليس بمَزْعَم

وإلى قول زهير [من المتقارب][٥]:

---

(١) البيت لامرئ القيس فى ديوانه (ص٣٥)، لسان العرب (٢١٧/١١ - خلل)، تهذيب اللغة (٥٦٧/٦).

(٢) البيت بلا نسبة فى الدرر (١٦/٤)، شرح عمدة الحافظ (ص٤٦٠)، همع الهوامع (٢٤٦/١).

(٣) البيت لامرئ القيس فى ديوانه (ص١٨)، شرح عمدة الحافظ (ص٣٥٩)، وبلا نسبة فى لسان العرب (٩٨/١٥ - عمى).

(٤) البيت لعنترة فى ديوانه (ص١٩١)، جمهرة اللغة (ص٨١٦)، خزانة الأدب (١٣١/٦)، شرح التصريح (٣٩٢/١)، المقاصد النحوية (١٨٨/٣)، وبلا نسبة فى أوضح المسالك (٣٥٦/٢)، شرح الأشمونى (٢٥٦/١)، مجالس ثعلب (٢٤١/١).

(٥) ديوانه (ص٩٦).

بَليـــنَ وتحسَـــبُ آياتهنـــ ـــنَ عَن فـرْط حوْلَيْنِ رِقًّا مُحِيلا

وإلى قول الآخر [من المتقارب][1]:

فلمَّـــا خَشيـــتُ أظافِيرَهـــم نَجـــوْتُ وأرْهَنُهـــمْ مالِكـا

ويمكن أن يكون من هذا قوله تعالى: ﴿**قالوا نؤمن بما أنزل علينا ويكفرون بما وراءه**﴾ [البقرة:٩١]. وقوله تعالى: ﴿**إن الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله**﴾ [الحج:٢٥]، وقراءة غير نافع: ﴿**ولا تسأل عن أصحاب الجحيم**﴾ [البقرة:١١٩]، وقراءة ابن ذكوان: ﴿**فاستقيما ولا تتبعان**﴾ [يونس: ٨٩] بتخفيف النون. والتقدير: «قمت وأنا أصك، وعلقتها عرضا وأنا أقتل قومها، وبلين وأنت تحسب آياتهن، ونجوت وأنا أرهنهم، وقالوا نؤمن بما أنزل علينا وهم يكفرون، وإن الذين كفروا يصدون، وإنا أرسلناك بالحق بشيرا ونذيرا، وأنت لا تسأل عن أصحاب الجحيم، وفاستقيما وأنتما لا تتبعان».

فإن كانت الجملة مصدرة بمضارع منفى بلم جاز فيها ما يجوز فى الجملة الإسمية من إفراد الضمير كقوله تعالى: ﴿**فانقلبوا بنعمة من الله وفضل لم يمسسهم سوء**﴾ [آل عمران:١٧٤]، وكقوله تعالى: ﴿**ورد الله الذين كفروا بغيظهم لم ينالوا خيرا**﴾ [الأحزاب:٢٥]، وكقول زهير [من الطويل][2]:

كـأنَّ فُتـاتَ العِهْنِ فى كُلِّ منـزِل نزَلْـــنَ بـه حَبُّ الفَـنا لم يُحطَّم

وكقول امرئ القيس [من الطويل][3]:

فـأدْرَكَ لم يَجْهَـدْ ولم يَثْـنِ شـأوَه يَمُـرُّ كخُـذرُوف الوليـدِ المثقَّـبِ

---

(١) البيت لعبد الله بن همام السلولى فى إصلاح المنطق (ص٢٣١، ٢٤٩)، خزانة الأدب (٣٦/٩)، الدرر (١٥/٤)، الشعر والشعراء (٦٥٥/٢)، لسان العرب (١٨٨/١٣ - رهن)، معاهد التنصيص (٢٨٥/١)، المقاصد النحوية (١٩٠/٣)، وبلا نسبة فى الجنى الدانى (ص١٦٤)، رصف المبانى (ص٤٢٠)، شرح الأشمونى (٢٥٦/١)، شرح ابن عقيل (ص٣٤٠)، المقرب (١٥٥/١)، همع الهوامع (٢٤٦/١).

(٢) تقدم الاستشهاد به.

(٣) البيت لامرئ القيس فى ديوانه (ص٥١)، وبلا نسبة فى شذور الذهب (ص٢٠٢).

وكقول أبى قيس بن الأسلت [من السريع][(١)]:

وأضْـرِب القَوْنَـس يـومَ الوَغَـى  بالسَّيْـفِ لـم يَقْصُـرْ بـه باعِـى

وكقول عنترة [من الكامل][(٢)]:

إذ يتَّقُـون بـى الأسِنَّة لـم أخِـم  عنهـا ولكنّـى تَضَايَـقَ مُقْدَمِـى

ومن إفراد الواو قول عنترة [من الكامل][(٣)]:

ولقد خَشيتُ بأنْ أمُوتَ ولم تكُنْ  للحرْب دائـرةٌ علـى ابنَى ضَمْضَم

وكقوله [من الطويل][(٤)]:

ولقد كنتُ أخْشَى أن أموتَ ولم تكنْ  قرائِـبُ عَمـروٍ وسْـط نَوْح مُسَلّب

ومن اجتماع الواو والضمير قوله تعالى: ﴿**أو قال أوحى إلى ولم يـوح إليـه شـىء**﴾ [الأنعام:٩٣]، وقوله تعالى: ﴿**أنى يكون لى غلام ولـم يمسسـنى بشـر**﴾ [مريـم:٢٠]، وكقول كعب [من البسيط][(٥)]:

لا تأخذنّـى بأقـوال الوُشـاةِ ولـم  أُذنـبْ وإن كثرتْ فـىَّ الأقاويـلُ

وكقول الآخر [من الكامل][(٦)]:

سقـط النصيفُ ولم تُـرِد إسقاطَـه  فتناولتْـــــه واتَّقَتنـــــا باليـــد

ومثله [من الطويل]:

---

(١) البيت لأبى قيس بن الأسلت الأنصارى فى ديوانه (ص٨١)، تاج العروس (٣٦٥/٢٠ - بوع).

(٢) شرح ديوانه (ص١٥٣).

(٣) ديـوان عنـترة (ص٢٢١)، الأغـانى (٣٠٣/١٠)، حماسـة البحـترى (ص٤٣)، خزانـة الأدب (١٢٩/١)، الشعر والشعراء (٢٥٩/١)، المقاصد النحوية (١٩٨/٣)، وبلا نسبة فى شـرح الأشمونى (٢٥٩/١).

(٤) ديوان عنترة (ص١٥٤).

(٥) ديوان كعب (ص٢٠).

(٦) البيـت للنابغـة الذبيـانى فـى ديوانـه (ص٩٣)، الشعر والشعراء (١٧٦/١)، المقـاصد النحويـة (١٠٢/٣)، لسان العرب (٣٣٢/٩ - نصف)، وبلا نسبة فى شرح الأشمونى (٢٥٩/١).

بأيدى رجالٍ لم يَشيمُوا سُيُوفهم ولم تكثُرِ القتلى بَها يَومَ سُلَّتِ[١]

وكثرت شواهد لم، لأن ابن خروف قال: فإن كانت ماضية معنى لا لفظًا احتاجت إلى الواو، كان فيها ضمير أو لم يكن، والمستعمل بخلاف ما قال. والمنفى بلما كالمنفى بلم فى القياس، إلا أنى لم أجده مستعملا إلا بالواو كقوله تعالى: ﴿**ولما يأتكم مثل الذين خلوا من قبلكم**﴾ [البقرة: ٢١٤]، وكقول الشاعر [من البسيط]:

بانتْ قَطامِ ولّما يَحْظَ ذو مِقَة منها بوصْل ولا إنجازِ مِيعادِ

فإن صدرت الجملة بفعل ماض لفظًا وليس قبله إلا ولا بعده أو، فإما أن يتضمن ضمير صاحب الحال أو لا يتضمنه، فإن تضمنه فالأكثر أن يكون الفعل مقرونا بالواو وقد كقوله تعالى: ﴿**أفتطمعون أن يؤمنوا لكم وقد كان فريق منهم يسمعون كلام الله ثم يحرفونه**﴾ [البقرة:٧٥]، وكقوله تعالى: ﴿**أنى يكون لى غلام وقد بلغنى الكبر**﴾ [آل عمران:٤٠]، وكقوله تعالى: ﴿**وما لكم ألا تأكلوا مما ذكر اسم الله عليه وقد فصل لكم ما حرم عليكم**﴾ [الأنعام:١١٩]، وكقوله تعالى: ﴿**الآن وقد عصيت قبل وكنت من المفسدين**﴾ [يونس:٩١]، وكقول امرئ القيس [من الطويل][٢]:

أيقتُلُنى وقد شَغَفْتُ فُؤادَها كما شَغَف المهنوءةَ الرجُلُ الطّالِى

وكقول زهير [من الطويل][٣]:

كأنى وقد خلفت تسعين حجة خلعت بها عن منكبى ردائيا

وكقول علقمة [من الطويل][٤]:

---

(١) البيت للفرزدق فى ديوانه (ص١٣٩)، شرح ديوان الحماسة (ص١٢٢)، شرح شواهد المغنى (ص٧٧٨)، لسان العرب (١٢/ ٣٣٠ - شيم)، وبلا نسبة فى الإنصاف (ص٦٦٧)، تذكرة النحاة (ص٦٢٠)، شرح المفصل (٢/ ٦٧)، مغنى اللبيب (١/ ٣٦٠).

(٢) البيت لامرئ القيس فى ديوانه (ص٣٣)، شرح أبيات سيبويه (٢/ ٢٢٢)، شرح عمدة الحافظ (ص٤٥٣)، لسان العرب (٥/ ١٠٥ - قطر، ٩/ ١٧٧ - شعف).

(٣) ديوانه (ص٨٧).

(٤) البيت لعلقمة بن عبدة فى ديوانه (ص٣٣)، مقاييس اللغة (٤/ ٢٥٠)، شرح اختيارات المفضل (ص١٥٧٧).

يكلّفُنـى لَيْلَى وقـد شَـطَّ وَليهـا وعـادَتْ عـوادٍ بيننـا وخُطُـوبُ

وانفراد الضمير مع التجرد من قد والواو أكثر من اجتماعه مع أحدهما، واجتماعه مع الواو وحدها أكثر من اجتماعه مع قد وحدها. فمن انفراد الضمير قوله تعالى: ﴿**أو جاءوكم حصرت صدورهم**﴾ [النساء:٩٠]، وقوله تعالى: ﴿**هذه بضاعتنا ردت إلينا**﴾ [يوسف:٦٥]، وقوله تعالى: ﴿**ولا على الذين إذا ما أتوك لتحملهم قلت لا أجد ما أحملكم عليه تولوا**﴾ [التوبة:٩٢]، وقوله تعالى: ﴿**وجاءوا آباهم عشاء يبكون قالوا**﴾ [يوسف:١٦]، ومنه قول امرئ القيس [من الطويل][(١)]:

لـه كَفـل كالدّعْص لبَّـدَه الندى إلى حـارك مثـلِ الغَبِيـط المُذَأْبِ

وقوله أيضًا [من الطويل][(٢)]:

دَريـرٍ كخُـذروف الوليـد أمـرّه تقلُّـبُ كَفَّيْـه بِخَيـطٍ مُوَصَّل

وقول طرفة [من الطويل][(٣)]:

وكـرِّى إذا نـادَى المضـافُ مُحَنّبًا كسِيـد الغَضـا نبّهتـه المتـورِّد

وقال الذبيانى [من الطويل][(٤)]:

سبقت الرجال الباهشينَ إلى العُـلا كسَبْق الجواد اصطاد قَبْل الطوارِد

ومثله [من الطويل][(٥)]:

---

(١) البيت لامرئ القيس فى ديوانه (ص٤٧)، الأزهية (ص٢٧٣)، ديوان المعانى الكبير (١/١٤٥)، لسان العرب (١/٣٨٠-ذأب،١١/٦٠٢-كهل).

(٢) البيت لامرئ القيس فى ديوانه (ص٢١)، جمهرة اللغة (ص١١٠)، شرح عمدة الحافظ (ص٤٥١)، لسان العرب (٤/٢٨١-درر)، وبلا نسبة فى كتاب العين (٤/٣٣٦،٨/٦).

(٣) البيت لطرفة بن العبد فى ديوانه (ص٣٢)، لسان العرب (١/٣٣٥-حنب،٣/٤٥٧-ورد)، تهذيب اللغة (١٤/١٦٦)، تاج العروس (٩/٢٩٥-ورد-٢٤/٦٤-ضيف).

(٤) البيت للمغيرة بن حبناء التميمى فى ديوانه (ص١٢٠)، لسان العرب (٦/٢٦٨-بهش)، تهذيب اللغة (٦/٨٩)، تاج العروس (١٧/٨٩-بهش).

(٥) البيت لأبى صخر الهذلى فى الأغانى (٥/١٦٩،١٧٠)، الإنصاف (١/٢٥٣)، خزانة الأدب (٣/٢٥٤،٢٥٥،٢٥٧،٢٦٠)، الدرر (٣/٧٩)، شرح أشعار الهذليين (٢/٩٥٧)، شرح=

وإنـى لَتَعْرونـى لذكـراكِ هِـزّة  كمـا انتفَضَ العُصْفورُ بلَّله القطرُ

ومثال اجتماع الضمير مع الواو وحدها قوله تعالى: ﴿**كيف تكفرون بالله وكنتم أمواتا**﴾ [البقرة:٢٨]، وقوله تعالى: ﴿**الذين قالوا لإخوانهم وقعدوا لو أطاعونا ما قتلوا**﴾ [آل عمران:١٦٨]، وقوله تعالى: ﴿**ونادى نوح ابنه وكان فى معزل**﴾ [هود:٤٢]، وقوله تعالى: ﴿**وقال الذى نجا منهما وادكر بعد أمة**﴾ [يوسف:٤٥]، وقوله تعالى: ﴿**قال رب أنى يكون لى غلام وكانت امرأتى عاقرا**﴾ [مريم:٨].

ومثال اجتماع الضمير مع قد وحدها قول الشاعر [من الطويل]:

أتيناكـمُ قَـدْ عمّكمُ حَذَرُ العِـدى  فنلتـم بنـا أمْنـا ولـم تَعْدموا نصْرا

ومثله [من الخفيف][(١)]:

بَصُرتْ بِى قَد لاحَ شيْبى فصدّتْ  فتسلّيْـتُ واكتَسيـتُ وَقـــارا

وقال النابغة [من الطويل][(٢)]:

وقفـتُ بُرَبْـع الدار قد غيَّـر البلـى  معارِفَهـــا والسارياتُ الهواطِلُ

وزعم قوم أن الفعل الماضى لفظًا لا يقع حالا وليس قبله قد ظاهرة إلا وهى قبله مقدرة. وهذه دعوى لا تقوم عليها حجة، لأن الأصل عدم التقدير، ولأن وجود قد مع الفعل المشار إليه لا يزيد معنى على ما يفهم به إذا لم توجد. وحق المحذوف المقدر ثبوته أن يدل على معنى لا يدرك بدونه.

**فإن قيل**: قد تدل على التقريب. قلنا: دلالتها على التقريب مستغنى عنها بدلالة سياق الكلام على الحالية، كما أغنى عن تقدير السين وسوف سياق الكلام فى مثل

---

=التصريح (٣٣٦/١)، لسان العرب (١٥٥/٢-رمث)، المقاصد النحوية (٦٧/٣)، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر (٢٩/٧)، أمالى ابن الحاجب (٦٤٦/٢)، أوضح المسالك (٢٢٧/٢)، شرح الأشمونى (٢١٦/١)، شرح المفصل (٦٧/٢)، المقرب (١٦٢/١).

(١) البيت بلا نسبة فى شرح عمدة الحافظ (ص٤٥٢).

(٢) البيت للنابغة الجعدى فى ديوانه (ص١١٥)، شرح عمدة الحافظ (ص٤٥٢)، المقاصد النحوية (٢٠٣/٣)، وبلا نسبة فى شرح الأشمونى (٢٥٨/١).

قوله تعالى: ﴿**وكذلك يجتبيك ربك ويعلمك من تأويل الأحاديث**﴾ [يوسف:٦]. بل كما استغنى عن تقدير قد مع الماضى القريب الوقوع إذا وقع نعتا أو خبرا.

ولو كان الماضى معنى لا يقع حالا إلا وقبله قد مقدرة لامتنع وقوع المنفى بلم حالا، ولكان المنفى بلما أولى منه بذلك؛ لأن لم تنفى فعل، ولما تنفى قد فعل، وهذا واضح لا ريب فيه. وأجاز بعض من قدر قبل الفعل الماضى الاستغناء عن تقديرها بجعل الفعل صفة لموصوف مقدر، وهو أيضًا تكلف شيء لا حاجة إليه. قال أبو الحسن بن خروف: وزعم ابن بابشاذ أن سيبويه رحمه الله يجعل حصرت صدورهم صفة لقوم. ولم يفعل ذلك سيبويه.

**قلت**: صدق أبو الحسن رحمه الله وغفر لابن بابشاذ. وقال الزمخشرى فى الكشاف عند كلامه على قوله تعالى: ﴿**كيف تكفرون بالله وكنتم أمواتا**﴾ الواو فى قوله: ﴿**وكنتم أمواتا**﴾ للحال.

**فإن قلت**: فكيف يصح أن يكون حالا وهو ماض ولا يقال جئت وقام الأمير، ولكن وقد قام الأمير، إلا أن الضمير قد.

**قلت**: لم تدخل الواو على كنتم أمواتا وحده، ولكن على جملة قوله تعالى: ﴿**كنتم أمواتا**﴾ إلى ﴿**ترجعون**﴾ كأنه قيل كيف تكفرون وقصتكم هذه.

**قلت**: حاصل كلام الزمخشرى أن وقوع الفعل الماضى لفظًا ومعنى حالا جائز لكن بشرط تقدم قد عليه ظاهرة أو مقدرة. وقد تقدم الرد على من اشترط ذلك.

**فإن قيل**: فبأى اعتبار جاز أن يعمل تكفرون وهو حاضر المعنى فى مضمون وكنتم أمواتا وهو ماضى المعنى، وحق الحال وعاملها أن يقترنا فى الوجود؟.

**فالجواب** أن الاقتران يقنع منه بالتقدير هنا كما قنع منه بالتقدير فى نحو زيد اليوم فى يده صقر صائدا به غدا. فالحال كنتم أمواتا ماضية مقدرة الحضور، وفى «صائدا به غدا» مستقبلة مقدرة الحضور، فإن لم تتضمن الجملة الحالية ضميرا يعود إلى صاحب الحال لزمت الواو وقد، كقول امرئ القيس [من الطويل][1]:

---

(١) البيت لامرئ القيس فى ديوانه (ص١٤)، الدرر (٣/٧٨)، شرح شذور الذهب (ص٢٩٧)،=

فجِئْتُ وقد نَضَّتْ لنَوْم ثيابَها ... لدى الستْر إلاّ لِبْسة المتفضِّل

وكقول النابغة [من الوافر][(١)]:

فلو كانت غداة البَيْنِ مَنَّتْ ... وقد رَفَعُوا الخُدُورَ على الخيام

سمحتُ بنظْرة فرأيتُ منها ... تُحَيَّت الخِذْر واضعةَ القِرام

وكقول علقمة [من الطويل][(٢)]:

فجالدتَهم حتى اتّقوكَ بكَبْشهم ... وقد حانَ مِن شمس النهارِ غُرُوب

وكقول امرئ القيس [من الطويل][(٣)]:

أيقتُلني وقد شَغَفْتُ فؤادَها ... كما شَغَفَ المهنوءةَ الرجلُ الطَّالِي

وإن كانت الجملة الحالية مؤكدة منعت الواو اسمية كانت أو فعلية نحو هو الحق لا ريب فيه، وكقول امرئ القيس [من الكامل][(٤)]:

خالِي ابنُ كَبْشَةَ قد علمتَ مكانَه ... وأبو يَزيدَ وَرهْطُه أعمامِي

وخلت هذه من الواو لاتحادها بصاحبها من وجهين: **أحدهما**: كونها حالا والحال وصاحبها شيء واحد في المعنى، **والثاني**: كونها مؤكدة، والمؤكد هو المؤكد في المعنى. وقد لزم من الاتحاد من وجه في غير المؤكدة تغليب عدم الواو على وجودها، فليترتب على الاتحاد من وجهين لزوم عدم الواو.

* * *

---

=شرح عمدة الحافظ (ص٤٥٣)، لسان العرب (٣٢٩/١٥-نضا)، وبلا نسبة في أوضح المسالك (٢٢٦/٢)، الدرر (١٨/٤)، رصف المباني (ص٢٢٣)، شرح الأشموني (٢٠٦/١)، شرح قطر الندى (ص٢٢٧)، المقرب (١٦١/١)، همع الهوامع (١٩٤/١، ٢٤٧).

(١) ديوانه (ص١١١).

(٢) البيت لعلقمة الفحل في ديوانه (ص٤٤)، شرح اختيارات المفضل (ص١٥٩٣)، شرح عمدة الحافظ (ص٤٥٤).

(٣) تقدم الاستشهاد به.

(٤) البيت لامرئ القيس في ديوانه (ص١٨١)، الدرر (١٥/٤)، وبلا نسبة في همع الهوامع (٢٤٦/١).

## فصل

**ص: لا محل إعراب للجملة المفسرة، وهى الكاشفة حقيقة ما تلته مما يفتقر إلى ذلك، ولا للاعتراضية وهى المفيدة تقوية بين جزءى صلة أو إسناد أو مجازاة أو نحو ذلك، ويميزها من الحالية امتناع قيام مفرد مقامها، وجواز اقترانها بالفاء ولن وحرف تنفيس وكونها طلبية، وقد تعترض جملتان خلافًا لأبى على.**

ش: لما انقضى الكلام على الجملة الحالية، وكان من الجمل جملتان تشابهانها وتغايرانها وجب التنبيه عليهما، وعلى ما يتميزان به، فالجملتان هما المفسرة والاعتراضية، وكلتاهما لا موضع لها من الإعراب؛ فالمفسرة كقوله تعالى: ﴿**خلقه من تراب**﴾ بعد قوله تعالى: ﴿**إن مثل عيسى عند الله**﴾ [آل عمران:٥٩]، وكقول النابغة: يكوى غيره وهو راتع، من قوله [من الطويل][(١)]:

تكلّفنى ذنب امرئ وتركتَه ... كذِى العُرّ يُكْوَى غيرُه وهْو راتِعُ

والاعتراضية الواقعة بين موصول وصلة، كقول الشاعر [من البسيط][(٢)]:

ماذا ولا عَتْبَ فى المقدُورِ رُمت أمَا ... يُحظيك بالنّجْح أمْ خُسْرٌ وتضليلُ

وكقول الآخر [من الطويل]:

وتركِى بلادى والحوادثُ جمةٌ ... طريدًا وقِدْمًا كنتُ غيرَ مطَرّدِ

وكقول الآخر [من الكامل][(٣)]:

ذاك الذى وأبيكَ يَعْرف مالِكًا ... والحقُّ يَدْفَعُ ترّهاتِ الباطِلِ

---

(١) البيت للنابغة الذبيانى فى ديوانه (ص٣٧)، لسان العرب (٤/٥٥٥-عرر)، جمهرة اللغة (ص١٢٣)، ديوان الأدب (٣/٢٠)، كتاب العين (١/٨٥)، العقد الفريد (٣/١٣٠)، كتاب الأمثال (ص٢٧٣)، المستقصى (٢/٢١٧)، مجمع الأمثال (٢/١٥٨).

(٢) البيت بلا نسبة فى الدرر (١/٢٨٧)، همع الهوامع (١/٨٨).

(٣) البيت لجرير فى ديوانه (ص٥٨٠)، الدرر (١/٢٨٧)، شرح شواهد المغنى (٢/٨١٢)، وبلا نسبة فى الخصائص (١/٣٣٦)، مغنى اللبيب (٢/٣٩١)، المقرب (١/٦٢)، همع الهوامع (١/٨٨، ٢٤٧).

وبين مسند ومسند إليه كقول الشاعر [من الطويل][(١)]:

وقد أدْركتنى والحوادث جمةٌ أسنةُ قوم لا ضِعافٍ ولا عُزْلِ

وبين شرط وجواب كقوله تعالى: ﴿**إن يكن غنيا أو فقيرا فالله أولى بهما فلا تتبعوا الهوى أن تعدلوا**﴾ [النساء:١٣٥].

وكقول الشاعر [من الكامل][(٢)]:

إمَّا تَرَينى قد نَحِلتُ ومَن يكُنْ غرَضًا لأطْراف الأسنَّة يَنْحل
فَلَربَّ أبلجَ مثلَ بعْلِكِ بادِنٍ ضَخْمٍ على ظهر الجوادِ مُهبّل
غادَرْتهُ متعفِّرًا أوصالُه والقومُ بيْنَ مُجرَّح ومُجدّلِ

وبين قسم وجوابه كقوله تعالى: ﴿**فلا أقسم بمواقع النجوم وإنه لقسم لو تعلمون عظيم إنه لقرآن كريم**﴾ [الواقعة:٧٥ - ٧٧].

وكقول الشاعر [من الطويل][(٣)]:

لعمْرى وما عَمْرى علىّ بهيّن لقد نطقت بُطْلاً علىّ الأقارِعُ

وبين فعل ومفعول كقول الراجز [من الرجز][(٤)]:

وبَدّلتْ والدهرُ ذو تبدُّلِ هَيفا دَبُورا بالصَّبا والشمأل

أو أبين كأن واسمها كقول الشاعر [من الوافر]:

---

(١) البيت لجويرية بن زيد فى الدرر (٢٥/٤)، ولرجل من بنى دارم فى شرح شواهد المغنى (٨٠٧/٢)، وبلا نسبة فى الخصائص (٣٣١/١)، سر صناعة الإعراب (١٤٠/١)، لسان العرب (٦٢٦/١٢-هيم)، مغنى اللبيب (٣٨٧/٢)، همع الهوامع (٣٤٨/١).

(٢) الأبيات لعنترة فى ديوانه (ص١٢١).

(٣) البيت للنابغة الذبيانى فى ديوانه (ص٣٤،٣٥)، خزانة الأدب (٤٤٦/٢،٤٤٧)، شرح أبيات سيبويه (٤٤٦/١)، الكتاب (٧٠/٢،٧١)، لسان العرب (٤٢/٨-جدع).

(٤) الرجز لأبى النجم فى خزانة الأدب (٣٩١/٢)، الخصائص (٣٣٦/١)، شرح شواهد المغنى (٤٥٠/١،٨٠٨/٢)، الطرائف الأدبية (ص٥٨)، وبلا نسبة فى لسان العرب (٤٩/١١-بدل)، الدرر (٢٦/٤)، مغنى اللبيب (٣٨٧/٣)، همع الهوامع (٢٤٨/١).

كـأنّ وقـد أتَـى حـوْلٌ جديـدٌ أثافِيهَـــا حمامَـــاتٌ مُثُـولُ[١]

فلو أقمت مفـردا مقـام ولا عتـب فـى المقـدور، أو مقـام والحـوادث جمـة، أو مقـام وأبيك، أو مقام فالله أولى بهما، أو مقام ومن يكـن غرضـا لأطـراف الأسـنة ينحـل، أو مقام وإنه لقسم لو تعلمون عظيم، أو مقام وما عمرى على بهـين، أو مقـام والدهـر ذو تبدل، لوجدته ممتنعا، فدل ذلك على أنها جمل اعتراضية لا حالية؛ لأن الجملة الحاليـة لا يمتنع أن يقام مفرد مقامها، فهذا أحد الأمـور الفارقـة بـين الجملـة الاعتراضيـة والحاليـة. ومنها اقترانها بلن كقوله تعالى: ﴿**فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا**﴾ [البقـرة:٢٤]، وبحـرف تنفيس كقول زهير [من الوافر][٢]:

ومـا أدرِى وسـوف إخَـالُ أدْرِى أقَـــوْمٌ آلُ حِصْـــنٍ أم نِسَـــاءُ

أو بالفاء كقوله تعالى: ﴿**فالله أولى بهمـا**﴾ [النسـاء:١٣٥]، وكقـول الشـاعر [مـن الوافر][٣]:

ألا أبلـغْ بَنـــىَّ بَنـــى رَبيـــع فأشـــرارُ البنـــينَ لهـــم فـــداءُ
بأنّـى قد كـبرت وَطـال عُمْـرى فـــــلا تَشْغَلْهُـــم عنّى النساءُ

وكقول الآخر [من السريع][٤]:

واعلـــــمْ فعِلْـــمُ المـــرءِ يَنْفَعُـــه أنْ ســوفَ يأتـى كـلُّ مـا قُـدِرا

ومن الأمور الفارقة التى تتميز بها الجملـة الاعتراضيـة كونهـا طلبيـة، كقـول تعـالى: ﴿**ولا تؤمنـوا إلا لمـن تبـع دينكـم قـل إن الهـدى هـدى اللـه أن يؤتـى أحـد مثـل مـا**

---

(١) البيت لأبى الغول الطهوى فى الدرر (٢٧/٤)، شرح شواهد المغنى (٨١٨/٢)، نوادر أبى زيد (ص١٥١)، وبلا نسبة فى الخصائص (٣٣٧/١)، لسان العرب (١١٣/١٤-ثفا)، مغنـى اللبيـب (٣٩٢/٢)، المنصف (١٨٥/٢، ٨٢/٣)، همع الهوامع (٢٤٨/١).

(٢) تقدم الاستشهاد به.

(٣) البيتان للربيع بن ضبع الفزارى فى أمالى المرتضى (٢٥٥/١).

(٤) البيـت بـلا نسـبة فـى الـدرر (٣٠/٤)، شـرح شـواهد المغنـى (٨٢٨/٢)، شـرح ابـن عقيـل (ص١٩٥)، معاهد التنصيص (٣٧٧/١)، مغنى اللبيب (٣٩٨/٢)، المقاصد النحويـة (٣١٣/٢)، همع الهوامع (٢٤٨/١).

**أوتيتم﴾** [آل عمران:٧٣]، فقل إن الهدى هدى الله جملة معترضة بين «تؤمنوا» و«أن يؤتى أحد» ومن الجمل الطلبية المعترضة قوله تعالى: ﴿**ومن يغفر الذنوب إلا الله**﴾ [آل عمران:١٣٥]، اعترضت بين «استغفروا ولم يصروا» وهما جملتان معطوف إحداهما على الأخرى فى صفة الذين. ومن الجمل الطلبية المعترضة قول الشاعر [من المنسرح][(١)]:

إنَّ سُلَيْمَى واللهُ يكلؤُها ضنّتْ بشيءٍ ما كان يَرْزؤُها

فقوله: والله يكلؤها جملة ابتدائية بمعنى الدعاء، وقد اعترضت بين اسم إن وخبرها. وزعم أبو على أن الاعتراض لا يكون إلا بجملة واحدة، وليس بصحيح ما زعم، بل الاعتراض يكون بجملتين كثيرا، ومن ذلك قول زهير [من الوافر][(٢)]:

لَعَمْرُ أبيكَ والأنباءُ تَنْمِى وفى طُول المُعاشرَةِ التقالى
لقد باليت مظعنَ أمِّ أوْفَى ولكنْ أمُّ أوْفَى لا تُبالِى

ومنه قوله تعالى: ﴿**وما أرسلنا من قبلك إلا رجالا نوحى إليهم فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون بالبينات والزبر**﴾ [النحل:٤٣،٤٤]، قال الزمخشرى فى الكشاف: ﴿**ولو أن أهل القرى آمنوا واتقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء والأرض، ولكن كذبوا فأخذناهم بما كانوا يكسبون**﴾ [الأعراف: ٩٦] اعتراض بين المعطوف عليه وهما ﴿**فأخذناهم بغتة**﴾ [الأعراف: ٩٥] و﴿**أفأمن أهل القرى**﴾ [الأعراف:٩٧]، وهذا اعتراض بكلام تضمن سبع جمل.

* * *

(١) البيت لإبراهيم بن هرمة فى ديوانه (ص٥٥)، شرح شواهد المغنى (ص٨٢٦)، مغنى اللبيب (ص٣٨٨،٣٩٦)، وبلا نسبة فى لسان العرب (١/١٤٦-كلأ).

(٢) البيتان لزهير بن أبى سلمى فى ديوانه (ص٣٤٢)، كتاب العين (١/٢٤٨)، شرح شواهد المغنى (٢/٨٢١)، كتاب اللامات (ص٨٤)، وبلا نسبة فى مغنى اللبيب (٢/٣٩٥).

## باب التمييز

**ص: وهو ما فيه معنى «من» الجنسية، من نكرة منصوبة فضلة غير تابع، وتميز إما جملة وستين، وإما مفردًا عددًا، أو مفهم مقدار، أو مثلية أو غيرية، أو تعجب بالنص على جنس المراد بعد تمام بإضافة أو تنوين، أو نون تثنية أو جمع أو شبهه. وينصبه مميزه لشبهه بالفعل أو شبهه. ويجره بالإضافة إن حذف ما به التمام. ولا يحذف إلا أن يكون تنوينًا ظاهرًا فى غير ممتلىء ماء ونحوه، أو مقدرًا فى غير ملآن ماء وأحد عشر درهما، وأنا أكثر مالا ونحوهن، أو يكون نون تثنية أو جمع تصحيح، أو مضافًا إليه صالحًا لقيام التمييز مقامه فى غير ممتَلِئَيْنِ وممتلِئِينَ غضبا.**

ش: التمييز والتبيين والتفسير والمميز والمفسر أسماء للنكرة الرافعة للإبهام فى نحو: امتلأ الإناء ماء، وزيد حسن وجها، وله رطل زيتا، ومُدٌّ بُرًّا وذراعان حريرا وعشرون درهما. وحدد جره بما فيه معنى من احترازًا من الحال فإنها تشاركه فيما سوى ذلك من القيود، وقيدت بالجنسية ليخرج ما فيه معنى من وليست جنسية كذنبا من قول الشاعر [من البسيط][(١)]:

أَسْتغفِر الله ذَنْبـاً لَستُ مُحصِيَه ربَّ العبادِ إليه الوَجْهُ والعَمَلُ

فإن فيه ما فى التمييز من التنكير والنصب والفضلية وعدم التابعية، ووجود معنى من إلا أنها غير الجنسية فلذلك لم يجعلوا ذنبًا تمييزًا، بل مفعولا به. وقيدت التمييز بنكرة احترازا من المعرفة المنتصبة على التشبيه بالمفعول به فى نحو حسن وجهه؛ فإن فيه ما فى حسن وجها إلا التنكير، فبذلك افترقا ولم ينتصبا من وجه واحد وذكر النصب احترازًا من النكرة المضاف إليها وفيها معنى من الجنسية نحو: له رطل زيت. وخرج بفضلة اسم

---

(١) البيت بلا نسبة فى أدب الكاتب (ص٥٢٤)، الأشباه والنظائر (١٦/٤)، أوضح المسالك (٢٨٣/٢)، تخليص الشواهد (ص٤٠٥)، خزانة الأدب (١١١/٣، ١٢٤/٩)، الدرر (١٨٦/٥)، شرح أبيات سيبويه (٤٢٠/١)، شرح التصريح (٣٩٤/١)، شرح شذور الذهب (ص٤٧٩)، شرح المفصل (٦٣/٧، ٥١/٨)، الكتاب (٣٧/١)، المقاصد النحوية (٢٢٦/٣)، المقتضب (٣٢١/٢)، همع الهوامع (٨٢/٢).

لا المحمولة على إن نحو: لا خيرًا من زيد فيها، فإن فيه ما فى التمييز إلا الفضلية ففيه ضدها. وخرج بغير تابع ما جعل تابعًا للعدد من جنس المعدود نحو قبضت عشرة دراهم، فإن دراهم فيه معنى الجنسية وهو نكرة منصوبة فضلة، لكنه تابع فلم يتناوله التمييز. ومثل هذا أسباطا فى قوله تعالى: ﴿**وقطعناهم اثنتى عشرة أسباطا**﴾ [الأعراف:١٦٠]، وخرج أيضًا بغير تابع صفة اسم لا المنصوبة؛ فإنها نكرة منصوبة فضلة بمعنى من الجنسية لكنها تابع ففارقت التمييز. ويتناول المفهم مقدار الكيل والوزن والمساحة وما أشبهها كمثقال ذرة خيرًا، وذنوب ماءً، وحب برًا، ونحى سمنا، ومِنأَبٌ عسلا، وراقود خلا، وجمام المكوك دقيقا. ويتناول المفهم مثلية وغيرية نحو قوله ﷺ: «دعوا لى أصحابى، فلو أنفق أحدكم مثل أحد ذهبا ما بلغ مُدَّ أحدهم ولا نصيفه» ونحو قول بعضهم: ما لنا مثله رجلا، ولنا أمثالها إبلا وغيرها شاء. ومن مجيئه بعد مثل قول الشاعر [من الطويل][(١)]:

فإنْ خِفْتَ يَومًا أن يلجَّ بك الهوى ... فإنّ الهوَى يكْفِيكَه مثلُه صبرا

ويتناول مفهم التعجب نحو ويحه رجلا، وحسبك به فارسا، ولله دره إنسانا، وأبرحت جارا.

و[(٢)]:

يا جارتا ما أنت جاره

ومتعلق الباء من قولى بالنص على جنس المراد بتميز، وتمام المميز بإضافة نحو لله دره إنسانا وملء الأرض ذهبا، و﴿**عدل ذلك صياما**﴾ [المائدة:٩٥]، وتمامه بتنوين نحو رطل زيتا، ومُدّ بُرًا، وتمامه بنون نحو: منوان عسلاً، وتمامه بنون جمع نحو: ﴿**قل هل ننبئكم بالأخسرين أعمالا**﴾ [الكهف:١٠٣].

وتمامه بنون شبه الجمع نحو: ﴿**وواعدنا موسى ثلاثين ليلة**﴾ [الأعراف:١٤٢]. وفهم من سكوتى عن نون شبه المثنى أن التمييز لايقع بعده. ثم قلت: وينصبه مميزه لشبهه بالفعل أو شبهه، فمثال ما ينصبه لشبهه بشبه الفعل مميز المقادير وما ذكر بعده،

---

(١) البيت بلا نسبة فى لسان العرب (١/٥٧٢-ظنب)، تاج العروس (٣/٢٩٩-ظنب).

(٢) تقدم الاستشهاد به.

إلا أبرحت جارا فإن حذف من المميز ما به تمامه جر مميزه بالإضافة، ولا يفعل ذلك بتنوين ظاهر إن كان ما هو فيه مقدر الإضافة إلى غير التمييز نحو: البيت ممتلىء برا، فإن تقديره البيت ممتلىء الأقطار برا، فلما كان المميز فى هذا المثال ونحوه مضافا إلى غير التمييز تقديرًا امتنع أن يضاف إلى المضاف صريحا، فإن كان التنوين الظاهر فيما لا يقدر بذلك جاز بقاء التنوين ونصب المميز بالمميز وزوال التنوين وإضافة المميز إلى المميز. ومما لا يضاف من المميزات المنون تقديرًا فى نحو: ملآنٌ ماءً، فإن تقديره هو ملآن الأقطار ماء، فمنع تقدير الإضافة إلى التمييز، كما كان يمتنع اللفظ بها، فلو لم يكن المنون تقديرًا مقدر الإضافة إلى غير التمييز جاز النصب على تقدير بقاء التنوين والجر بالإضافة على تقدير زواله كقولك: هند شنباء أنيابا، وشنباء أنياب.

ومن الممنوع الإضافة إلى التمييز للزوم تنوينه تقديرًا أحد عشر وبابه، وكذلك أفعل التفضيل المميز بسببى نحو: زيدٌ أكثر مالاً، وعلامة السببى صلاحيته للفاعلية بعد تصيير أفعل فعلا كقولك فى زيد أكثر مالا: زيد كثر ماله. فإن لم يصلح ذلك تعينت الإضافة كقولك زيد أكرم رجل فإن أفعل مضافا إلى جمع بعده تمييز لا يمتنع جعله مكان أفعل جاز بقاؤهما على ما كانا عليه وجاز حذف الجمع والإضافة إلى ما كان تمييزا كقولك زيد أشجع الناس رجلا، وأشجع رجل. وإلى هذا الإشارة بقولى: «أو مضافا إليه صالحا لقيام التمييز مقامه». ومما لا يضاف إلى مميزه عشرون وأخواته، لا يقال: عشرو درهم بل عشرون درهما، هذا هو المشهور.

وحكى الكسائى أن بعض العرب يقول عشرو درهم. ومن هذا احترزت بقولى «غالبا». ومما لا يضاف ممتلئان وممتلئون ونحوهما، والعلة فى ذلك مفهومة مما ذكرنا فى ممتلىء وملآن.

**ص:وتجب إضافة مفهم المقدار إن كان فى الثانى معنى اللام، وكذا إضافة بعض لم تتغير تسميته بالتبعيض، فإن تغيرت به رجحت الإضافة والجر، على التنوين والنصب. وكون المنصوب حينئذ تمييزًا أولى من كونه حالاً، وفاقًا لأبى العباس. ويجوز إظهار من مع ما ذكر فى هذا الفصل إن لم يميز عددًا ولم يكن فاعل المعنى.**

ش: مثال مفهم المقدار الواجب الإضافة لكون معنى اللام فيما بعده: لى ظرف

عسل، وكيس دراهم، تريد ظرفًا يصلح للعسل، وكيسًا يصلح للدراهم، فالإضافة فى هذا النوع متعينة، فلو أردت عسلا يملأ ظرفًا، ودراهم تملأ كيسًا، جاز لك أن تضيف وتجر، وأن تنون وتنصب.

ومثال واجب الإضافة لكونه بعضًا لم تغير تسميته بالتبعيض قولك: عندى جوز قطن وحب رمان، وغصن ريحان، وتمرة نخلة، وسعف مقل. فهذا النوع أيضًا إذا ميز بما هو منه فلابد من إضافته إليه؛ لأن اسمه الذى كان له غير مستبدل به، بخلاف قولك: جُبّة خز، وخاتم فضة، وسوار ذهب، فإن أسماءها حادثة بعد التبعيض، والعمل الذى هيأها بالهيئات اللائقة بها.

فلك فى هذا النوع الجر بالإضافة والنصب على التمييز أو على الحال، والثانى هو ظاهر قول سيبويه، وقد تقدم فى باب الحال بيان شبه سيبويه رحمه الله فى جعله حالا. والأول قول أبى العباس، وهو أولى؛ لأنه لا يحوج إلى تأويل، مع أن فيه ما فى المجمع على كونه تمييزا، بخلاف الحكم بالحالية فإنه يحوج إلى تأويل بمشتق مع الاستغناء عن ذلك. ويحوج إلى كثرة تنكير صاحب الحال، وكثرة وقوع الحال غير منتقلة، وكل ذلك على خلاف الأصل فاجتنابه أولى.

فلو كان ما قبل خَزّ وفضة وشبههما معرفة رجحت الحالية، وقد تقدم ذلك فى باب الحال. وقولى: ويجوز إظهار «من» مع ما ذكر فى هذا الأصل إن لم يميز عددا ولم يكن فاعل المعنى أشرت به إلى أن للقائل: لى ملء الكيس ذهبا، وإردب قمحا، وجمام المكوك دقيقا، وأمثالها إبلا وغيرها شاءً، وويحه رجلا، وحسبك به امرأً، ولله دره فارسا، وأبرحت جارا وأمثال ذلك أن يجر المميز بمن ظاهرة فيقول: من ذهب، ومن قمح، ومن دقيق، ومن إبل، ومن شاء، ومن رجل، ومن امرئ، ومن فارس، ومن جار، وكذلك ما أشبهه، وليس له أن يفعل ذلك فى مميز العدد نحو أحد عشر دينارا وعشرين دينار. ولا فيما هو فاعل فى المعنى نحو زيد أكثر مالا وطيب نفسا بتفجير أرضه عيونا.

* * *

## فصل

**ص: مميز الجملة منصوب منها بفعل يقدر غالبًا إسناده إليه مضافًا إلى الأول، فإن صح الإخبار به عن الأول فهو له، أو لملابسه المقدر. وإن دل الثانى على هيئة وعنى به الأول جاز كونه حالا، والأجود استعمال «من» معه عند قصد التمييز. ولمميز الجملة من مطابقة ما قبله إن اتحدا معنى ماله خبرا، وكذا إن لم يتحدا. ولمن يلزم إفراد المميز؛ لإفراد معناه أو كونه مصدرا لم يقصد اختلاف أنواعه، وإفراد المباين بعد جمع إن لم يوقع فى محذور أولى.**

**ش:** المراد بمميز الجملة ما ذكر بعد جملة فعلية مبهمة النسبة نحو طبت نفسا. واشتعل رأسى شيبا، وفجرنا الأرض عيونا، وامتلأ الكوز ماء، وكفى الشيب ناهيا. وإنما أطلق مميز الجملة على هذا النوع خصوصا، مع أن كل تمييز فضلة على جملة؛ لأن لكل واحد من جزءى الجملة فى هذا النوع قسطا من الإبهام يرتفع بالتمييز، بخلاف غيره؛ فإن الإبهام فى جزء من جملته، فأطلق على مميزه مميز مفرد، وعلى مميز هذا النوع مميز جملة. فالأكثر أن يصلح لإسناد الفعل إليه مضافا إلى المجعول فاعلا كقولك: طابت نفسى، واشتعل شيب رأسى. ومنه ﴿**وسع كل شىء علما**﴾ [طه:٩٨]؛ لأن الأصل فيه: وسع علمه كل شىء. ومن هذا النوع قول الشاعر [من الطويل][(١)]:

تلفتُّ نحوَ الحيِّ حتّى وَجْدتُنى ... وَجِعْتُ من الإصْغاء لِيتًا وأخْدعا

وقد يصلح لإيقاع الفعل عليه مضافًا إلى المجعول مفعولاً كقوله تعالى: ﴿**وفجرنا الأرض عيونا**﴾ [القمر:١٢]، فإن أصله وفجرنا عيون الأرض. وقد يكون مميز الجملة بعد فعل ولا يصلح الإسناد إليه، ولا لإيقاعه عليه نحو امتلأ الكوز ماء، ﴿**وكفى بالله شهيدا**﴾ [النساء:٧٩، ١٦٦]، وما أحسن الحليم رجلا. ومن نحو: وفجرنا الأرض عيونا وما بعده احترزت بقولى: «يقدر غالبا إسناده إليه» ثم قلت: «فإن صح الإخبار به عن الأول فهو له أو لملابسه المقدر» فنبهت بذلك على أنه إذا قيل كرم زيد أبا فيحتمل أن يكون المراد كرم زيد نفسه أبا، أى ما أكرمه من أب، ويحتمل أن يكون المراد كرم

---

(١) البيت للصمة بن عبد الله القشيرى فى لسان العرب (٨/٣٨٠-وجع)، وبلا نسبة فى أساس البلاغة (لفت).

أبو زيد أبا، أى ما أكرم أباه من أب، فالتمييز فى الاحتمال المتقدم للأول، أى هما فى الحقيقة شيء واحد، وهو فى الاحتمال المتأخر لملابس الأول أى المضاف إليه تقديرًا.

وليس تقدير الإضافة شرطًا، وإنما ذكرته تقريبًا، ثم قلت: «وإن دل الثانى على هيئة وعنى به الأول جاز كونه حالا» فنبهت بذلك على أنه إذا قيل: كرم زيد ضيفًا، والمراد أنه ضيف كريم جاز لك أن تجعل ضيفًا حالاً لدلالته على هيئة، وجاز أن تجعله تمييزًا لصلاحيته أن يقترن بمن. والأجود عند قصد التمييز أن يجاء بمن رفعا لتوهم الحالية.

ثم قلت: «ولمميز الجملة من مطابقة ما قبله إن اتحدا معنى ما له خبرًا» ففهم من ذلك أنه يقال: كرم زيد رجلاً، وكرم الزيدون رجالاً، وكرم الزيدان رجلين، فتجعل المميز مطابقًا لما قبله فى الإفراد والتثنية والجمع لاتحاده بما قبله فى المعنى، كما كان يجعل مطابقًا له فى الإخبار به عنه.

ولا يعترض على هذا بقوله تعالى: ﴿**وحسن أولئك رفيقا**﴾ [النساء:٦٩]، فإن الرفيق والصديق والخليل والعدو يستغنى بمفردها عن جمعها كثيرًا فى الإخبار وغيره، ويزيده هنا حُسنا أنه تمييز، والتمييز قد اطرد فى كثير منه الاستغناء بالمفرد عن الجمع نحو هم عشرون رجلاً. ويمكن أن يكون الإفراد فى حسن أولئك رفيقا؛ لأن الأصل وحسن رفيق أولئك رفيقا، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، وجاء التمييز على وفق المحذوف.

ثم قلت: «وكذا إن لم يتحدا» ففهم من هذا أنه يقال حسن الزيدون وجوها وطهروا أعراضا، وجعلت ذلك مشروطًا بألا يلزم إفراد لفظه لإفراد معناه، أو لكونه مصدرًا لم يقصد اختلاف أنواعه. ففهم من ذلك أن من المميزات المباينة لما قبلها فى المعنى ما يلزم إفراد لفظه لإفراد معناه، كقولك فى أبناء رجل واحد: طاب بنو فلان أصلاً، وكرموا أبا، وكذا إفراد التمييز إذا كان مصدرًا ولم يقصد اختلاف أنواعه كقولك: زكا الأتقياء سعيا، وجادت الأتقياء وعيا. فلو قصد اختلاف أنواع المصدر لاختلاف محاله لجاز فيه ما جاز فى أسماء الأشخاص كقولك: تخالف الناس أغراضا، وتفاوتوا أذهانا.

ثم قلت: «وإفراد المباين بعد جمع إن لم يوقع فى محذور أولى» وأشرت بذلك إلى أن

المميز الذى لم يتحد بالأول معنى قد يكون بعد جمع، فيختار إفراده إذا لم يوقع فى محذور كقوله تعالى: ﴿**فإن طبن لكم عن شيء منه نفسا**﴾ [النساء:٤]، فالإفراد فى هذا النوع أولى من الجمع؛ لأنه أخف والجمعية مفهومة مما قبل، فأشبه مميز عشرين وأخواته. فإن أوقع الإفراد فى محذور لزمت المطابقة كقولك: كرم الزيدون آباء، بمعنى ما أكرمهم من آباء، فلابد من كون مميز هذا النوع جمعا؛ لأنه لو أفرد لتوهم أن المراد كون أبيهم واحد موصوفًا بالكرم. وفى الجمع أيضًا احتمال أن يكون المراد كرم آباء الزيدين، ولكنه مغتفر؛ لأن اعتقاده لايمنع من ثبوت المعنى الآخر.

**ص: ويعرض لمميز الجملة تعريفه لفظًا فيقدر تنكيره، أو يؤول ناصبه بمتعد بنفسه أو بحرف جر محذوف، أو ينصب على التشبيه بالمفعول به لا على التمييز محكومًا بتعريفه خلافًا للكوفيين.**

**ش:** قد يرد مميز الجملة مقرونًا بالألف واللام فيحكم بزيادتها وبقاء التنكير، كقول الشاعر [من الطويل][(١)]:

رأيتُكَ لَمّا أنْ عرفتَ وُجُوهَنا ... صدَدْتَ وطِبتَ النفسَ يا قيسُ عن عمرو

أراد: وطبت نفسا. ومثله قول الآخر [من الطويل][(٢)]:

علامَ مُلئت الرعبَ والحربُ لم تَقِدْ ... لظاها ولم تُستعمل البيضُ والسُّمْرُ

أراد: ملئت رعبا، فزاد الألف واللام، كما زيدتا فى رواية البغداديين أن من العرب من يقول: قبضت الأحد عشر درهما، ومن يقول: قبضت الأحد العشر الدرهم. وكما زيدتا مع المضاف فيما أنشد أبو على من قول الشاعر [من الكامل][(٣)]:

---

(١) البيت لرشيد بن شهاب فى الدرر (٢٤٩/١)، شرح اختيارات المفضل (ص١٣٢٥)، شرح التصريح (١٥١/١، ٣٩٤)، المقاصد النحوية (٢٢٥/٣، ٥٠٢/١)، وبلا نسبة فى أوضح المسالك (١٨١/١)، تخليص الشواهد (ص١٦٨)، الجنى الدانى (ص١٩٨)، جواهر الأدب (ص٣١٩)، شرح الأشمونى (٨٥/١)، شرح ابن عقيل (ص٩٦)، شرح عمدة الحافظ (ص١٥٣، ٤٧٩)، همع الهوامع (٨٠/١).

(٢) البيت بلا نسبة فى شرح عمدة الحافظ (ص٤٧٩).

(٣) البيت للقطامى فى ديوانه (ص١١٠، ١١١)، ملفق من بيتين، والمقاصد النحوية (٤٠/٤)، وبلا=

تُولِـى الضجيـعَ إذا تنَبَّه مَوْهِنـا  كالأَقْحُوانِ مـن الرَّشاشِ المُسْتقى

أراد من رشاش المستقى. وقد يرد مميز الجملة مضافا إلى معرفة كقـول العـرب: غـبن فلان رأيه، ووجع بطنه، وألم رأسه. وفيه توجيهات:

**أحدها**: أن تجعل الإضافة فيه منوية الانفصال ويحكم بتنكير المضاف، كمـا فعـل فـى قولهم: كم ناقة وفصيلها لك؛ فقدر بكم ناقة وفصيلا لها، وكما فعل سيبويه فى قـول: كل شاة وسخلتها بدرهم، فقال: «وإنما يريد كل شاة وسخلة لها بدرهم».

وحكى عن بعضهم: هذه ناقة وفصيلها راتعان، علـى تقديـر هـذه ناقـة وفصيـل لهـا راتعان. ثم قال: «والوجه كل شاة وسخلتها بدرهم، وهذه ناقـة وفصيلهـا راتعـين؛ لأن هذا كثر فى كلامهم وهو القياس. والوجه الآخر قاله بعض العرب».

**والتوجيه الثانى**: أن ينصب رأيه وما كان مثله مفعولا به بالفعل الـذى قبلـه مضمنـا معنى فعل متعد كأنه قيل: سوأ رأيه وشكا بطنه ورأسه. وبهذا الاعتبار قال بعضهم فـى سفه نفسه أن معناه أهلك نفسه.

وقال المبرد: معناه ضيع نفسه. وقال الزمخشـرى: معنـاه امتهـن نفسـه، وجعلـه نظـير قول النبى ﷺ: «الكبر أن يَسْفَه الحقَّ». وقال صـاحب «العجـائب والغرائـب»: مَـن سـفه فى موضع نصب بالاستثناء مِن مَن يرغب، ونفسه توكيد للمستثنى، كما يقال: مـا قـام أحد إلا زيد نفسه.

**التوجيه الثالث**: أن تنصب رأيه وما كان مثله بإسقاط حرف الجـر، كأنـه قيـل غـبن فى رأيه ووجع فى بطنه وألم فى رأسه، ثم أسقط حرف الجر فتعدى الفعل فنصب.

**التوجيه الرابع من التوجيهات**: أن ينصب رأيه وما كان مثله على التشـبيه بـالمفعول به، ويحمل الفعل اللازم على الفعل المتعـدى، كمـا حملـت الصفـة اللازمـة علـى الصفـة المتعدية فى قولهم: هو حسن وجهه والوجه، وغبن رأيه والرأى، ووجـع بطنـه والبطـن. ومن ذلك قراءة بعضهم: ﴿**فإنه آثم قلبـه**﴾ [البقـرة: ٢٨٣]، ومنـه قـول الشـاعر [مـن

---

=نسبة فى حاشية يس (٢/٢٤).

الوافر][(١)]:

وما قومِي بثَعْلبةَ بن سَعْد ولا بفَزارةَ الشُّعْرِ الرّقابا

إلا أن النصب على التشبيه بالمفعول به شاذ فى الأفعال مطرد فى الصفات. وإنما كان الأمر كذلك لوجهين:

**أحدهما**: أن الصفة اللازمة تساوى الصفة المتعدية فى عمل الجر بالإضافة بعد رفعهما ضميرا والجر أخو النصب وشريكه فى الفضلية، فجاز أن يساويها فى استبدال النصب بالجر والفعل بخلاف ذلك.

**الثانى**: أن المنصوب على التشبيه بالمفعول به لو حكم باطراده فى الفعل اللازم كما حكم باطراده فى الصفة اللازمة لم يتميز لازم الأفعال من متعديها، بل كان اللازم يظن متعديا، ولا يعرض مثل ذلك إذا كان النصب على التشبيه بالمفعول به مقصور الاطراد على الصفات، شاذا فى الأفعال، فإن فى ذلك إشعارًا بيّنا بالفرق بين المتعدى واللازم.

ومما شذ وروده فى الفعل ما فى الحديث من قول راويه «إن امرأة تهراق الدماء» أراد تهراق دماؤها، وأسند الفعل إلى ضمير المرأة مبالغة، ثم نصب الدماء على التشبيه بالمفعول به أو على التمييز وإلغاء الألف واللام. ويجوز أن يكون أراد تهريق ثم فتح الراء وقلب الياء ألفا، لا لأنه فعل ما لم يسم فاعله، بل على لغة طيىء، كما قال شاعرهم [من المنسرح][(٢)]:

نَسْتوقِدُ النَّبلَ بالحَضيضِ ونصـ ـطادُ نُفُوسًا بُنَتْ على الكَرمِ

---

(١) البيت لحارث بن ظالم فى الأغانى (١١٩/١١)، الإنصاف (ص١٣٣)، شرح أبيات سيبويه (٢٥٨/١)، شرح اختيارات المفضل (١٣٣٥/٣)، الكتاب (٢٠١/١)، المقاصد النحوية (٦٠٩/٣)، المقتضب (١٦١/٤)، وبلا نسبة فى خزانة الأدب (٤٩٢/٧)، شرح المفصل (٨٩/٦).

(٢) البيت لرجل من بولان فى شرح ديوان الحماسة (ص١٦٥)، شرح شواهد الشافية (ص٤٨)، لسان العرب (٨٠/١٤-بقى)، وبلا نسبة فى شرح شافية ابن الحاجب (١١١/٣).

وكما قال الآخر [من الطويل][(١)]:

أفـــى كُـــلِّ عـــام مَأْتَـــم تَبعثُونـه  علـــى مِحْمرٍ ثَوَّبْتُمُـوه ومـا رَضا

أراد فى الأول بُنيت، وفى الثانى رَضىَ. إلا أن المشهور من لغة طيـىء أن يفعـل هـذا بلام الفعل لا بعينه وحرف العلة فى تهراق عـين، فمعاملتـه معاملـة الـلام علـى خـلاف المعهود.

ومن المنصوب بفعل على التشبيه بالمفعول به قوله تعـالى: ﴿**وكـم أهلكنـا مـن قريـة بطـرت معيشـتها**﴾ [القصـص:٥٨]، ويحتمـل أن يكـون تمييزًا علـى تقديـر الانفصـال والتنكير، ويحتمل أن يكون منصوبًا على إسقاط حرف الجر، ويحتمـل أن يكـون الأصـل بطرت مدة معيشتها، ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه فانتصب على الظرفية، نـحـو: ﴿**وإِدْبَارَ النُّجومِ**﴾ [الطور: ٤٩].

**ص: ولا يمنـع تقديـم المميز علـى عاملـه إن كـان فعـلاً متصرفًـا وفاقًـا للكسـائى والمازنى والمبرد، ويمتنع إن لم يكنه بإجماع، وقد يستباح فى الضرورة.**

**ش:** أجمع النحويون على منع تقديم التمييز على عامله إذا لم يكن فعلا متصرفا، فـإن كان إياه نحو طاب زيد نفسا، ففيـه خـلاف، والمنـع مذهـب سيبويه، والجـواز مذهـب الكسائى والمازنى والمبرد، وبقولهم أقول، قياسـا علـى سـائر الفضـلات المنصُوبَـة بفعـل متصرف، ولصحة ورود ذلك فى الكـلام الفصيـح بـالنقل الصحيـح، كقـول ربيعـة بـن مقروم الضبى: [من الطويل][(٢)]:

ووارِدةٍ كأنهـا عُصـــبُ القطـــا  تُثير عجَاجًا بالسَّـــنَابك أصْهبـا
رددتُ بمثـلِ السّيدِ نَهْـدٍ مقلّـص  كميـشٍ إذا عِطْفـاه مـاءً تَحلّبـا

---

(١) البيت لزيد لخيل فى ديوانه (ص٦٧)، خزانـة الأدب (٤٩٣/٩)، الـرد علـى النحـاة (ص١٢٠)، سمط اللآلى (ص٤٩٦)، شرح أبيات سيبويه (١٢١/١)، الشعر والشـعراء (٢٩٣/١)، الكتـاب (١٢٩/١، ١٨٨/٤)، لسان العرب (٤/١٢-أتم)، نوادر أبى زيد (ص٨٠).

(٢) البيتان لربيعة بن مقروم فى شرح شـواهد المغنى (ص٨٦٠)، شـرح عمـدة الحـافظ (ص٤٧٧)، المقـاصد النحويـة (٢٢٩/٣)، وبـلا نسـبة فـى شـرح الأشـمونى (٢٦٦/١)، مغنـى اللبيـب (ص٤٦٢).

وكقول الآخر: [من الطويل][(١)]:

أَتَهْجُـر ليلَـى بالفـراق حبيبَهـا وما كان نفْسـا بالفـراق تَطِيبُ

وكقول الآخر: [من البسيط][(٢)]:

ضيّعت حزْمى فى إبعادِىَ الأمـلا وما ارعويتُ ورأسى شيْبا اشتعـلا

ومثله: [من الطويل][(٣)]:

ولستُ إذا ذرْعـا أضيـقُ بضـارِع ولا يائسٍ عنـد التعسُّـر مِـن يُسـر

ومثله: [من المتقارب][(٤)]:

أنفسًـا تطيـب بنَيْـلِ الْمُنَـى وداعِـى المَنـون يُنـادِى جِهـارا

وانتُصر لسيبويه بأن مميز هـذا النـوع فـاعل فـى الأصـل، وَقـد أوهـن بجعلـه كبعـض الفضلات، فلو قدّم لازداد إلى وهنه وهنا، فمنع ذلك لأنه إجحاف.

**قلت**: وهذا الاحتجاج مردود بوجوه:

**أحدها**: أنه دفع روايات برأى لا دليل عليه، فلا يلتفت إليه.

**الثانى**: أن جعل التمييز كبعض الفضلات محصل لضـرب مـن المبالغـة ففيـه تقويـة لا

---

(١) البيت للمخبل السعدى فى ديوانه (ص٢٩٠)، الخصائص (٣٨٤/٢)، الـدرر (٣٦/٤)، المقـاصد النحوية (٢٣٥/٣)، شرح شواهد الإيضاح (ص١٨٨)، وبلا نسبة فى أسرار العربية (ص١٩٧)، الإنصاف (ص٨٢٨)، شرح الأشمونى (٢٦٦/١)، شـرح ديـوان الحماسـة (ص١٣٣٠)، شـرح ابـن عقيـل (ص٣٤٨)، شـرح المفصـل (٧٤/٢)، المقتضـب (٣٦/٣، ٣٧)، همـع الهوامـع (٢٥٢/١).

(٢) البيت بلا نسبة فى شرح الأشمونى (٢٦٦/١)، شرح شواهد المغنى (٨٦١/٢)، شرح ابن عقيل (ص٣٤٨)، شـرح عمـدة الحـافظ (ص٤٧٨)، مغنـى اللبيـب (٤٦٢/٢)، المقـاصد النحويـة (٢٤/٣).

(٣) البيت بلا نسبة فى المقاصد النحوية (٢٣٣/٣).

(٤) البيت لرحل من طيئ فى شرح التصريح (٤٠٠/١)، شرح عمدة الحافظ (ص٤٧٧)، وبلا نسبة فى أوضح المسالك (٣٧٢/٢)، شرح الأشـمونى (٢٩٦/١)، شـرح شـواهد المغنـى (٨٦٢/٢)، مغنى اللبيب (٤٦٣/٢)، المقاصد النحوية (٢٤١/٣).

توهين، فإذا حكم بعد ذلك بجواز التقديم ازدادت التقوية وتأكدت المبالغة فاندفع الإشكال.

**الثالث**: أن أصالة فاعلية التمييز المذكور كأصالة فاعلية الحال، فى نحو جاء راكبًا رجل، فإن أصله جاء راكب، على الاستغناء بالصفة، وجاء رجل راكب، على عدم الاستغناء بها، والصفة والموصوف شيء واحد فى المعنى، فقدم راكب ونصب بمقتضى الحالية، ولم يمنع ذلك تقديمه على جاء، مع أنه يزال عن إعرابه الأصلى وعن صلاحية الاستغناء به عن الموصوف، وكما تنوسى الأصل فى الحال، كذلك تنوسى فى التمييز.

**الرابع**: أنه لو صح اعتبار الأصالة فى عمدة جعلت فضلة لصح اعتبارها فى فضلة جعلت عمدة، فكان يجوز للنائب عن الفاعل من التقديم على رافعه ما كان يجوز له قبل النيابة، والأمر بخلاف ذلك؛ لأن حكم النائب فيه حكم المنوب عنه، ولا يعتبر حاله التى انتقل عنها التمييز المذكور.

**الخامس**: أن منع تقديم التمييز المذكور عند مَن منعه مرتّب على كونه فاعلا فى الأصل، وذلك إنما هو فى بعض الصور، وفى غيرها هو بخلاف ذلك نحو: امتلأ الكوز ماء، وفجّرنا الأرض عيونا، وفى هذا دلالة على ضعف علة المنع، بقصورها عن جميع الصور.

**السادس**: أن اعتبار أصالة الفاعلية فى منع التقديم على العامل متروك فى نحو: أعطيت زيدا درهما، فإن زيدا فى الأصل فاعل وبعد جعله مفعولا لم يعتبر ما كان له من منع التقديم، بل أجيز فيه ما يجوز فيما لا فاعلية له فى الأصل، فكذلك ينبغى أن يفعل بالتمييز المذكور.

فثبت بما بيّنته أن تقديم التمييز على عامله إذا كان فعلاً متصرفًا جائز، وإن كان سيبويه لم يجزه. وحكى ابن كيسان أن الكسائى أجاز نفسَه طاب زيد، وأن الفراء منع ذلك، فإن كان عامل التمييز غير فعل أو فعلاً غير متصرف لم يجز التقديم بإجماع، فإن استجيز فى ضرورة عُدَّ نادرًا، كقول الراجز: [من الرجز][1]:

---

(١) الرجز بلا نسبة فى شرح الأشمونى (٢٦٦/١)، المقاصد النحوية (٢٣٩/٣).

ونارُنـــا لـــم يُـــرَ نـــارًا مثلهـــا  قـــد علمـــتْ ذاكَ مَعَـــدٌّ كلُّهـــا

أراد لم ير مثلها نارًا، فنصب نارًا بعد مثل، كما نصبوا زُبدا فى قولهم: علـى التمـرة مثلها زُبْدا، ثم قدم نارا على مثل مع كونه عاملا لا يتصرف، ولولا الضرورة لم يُستبَح.

* * *

## باب العدد

**ص: مفسّر ما بين عشرة ومائة واحدٌ منصوب على التمييز، ويضاف غيره إلى مفسره مجموعًا ما بين اثنين وأحد عشر، ما لم يكن مائة فيفرد غالبًا، ومفردًا مع مائة فصاعدًا، وقد يجمع معها وقد يفرد تمييزًا، وربما قيل: عشرو درهم، وأربعو ثوبٍ، وخمسة أثوابا، ونحو ذلك، ولا يفسّر واحد واثنان، وثنتا حنظل ضرورة، ولا يجمع المفسر جمع تصحيح، ولا بمثال كثرة من غير باب مفاعل إن كثر استعمال غيرهما إلا قليلا، ولا يسوغ ثلاثة كلاب ونحوه، تؤوّله بثلاثة من كذا خلافًا للمبرد، وإن كان المفسر اسم جنس أو جمع فصل بمن، وإن ندر مضافًا إليه لم يقس عليه، ويغنى عن تمييز العدد إضافته إلى غيره.**

**ش:** لما كان بعض المفسرات للعدد جعلت بابه متصلا ببابه، وقدمت فيه الكلام على العدد المميز بمنصوب، فقلت: «مفسر ما بين عشرة ومائة واحدٌ منصوب على التمييز»، فيتناول هذا القول أحد عشر وإحدى عشرة وتسعة وتسعين وتسعًا وتسعين وما بينهما، كقوله تعالى: ﴿**إِنِّى رأيتُ أحَدَ عَشَرَ كوكبا**﴾ [يوسف: ٤]، وكقوله ﷺ: «إنّ لله تسعةً وتسعين اسْما»، ودل قولى واحدٌ على أن جمعه وهو تمييز لا يجوز مطلقًا. وزعم الزمخشرى فى الكشاف أن أسباطًا من قوله تعالى: ﴿**وقطّعْناهم اثْنَتَى عَشْرَةَ أسْباطا**﴾ [الأعراف: ١٦٠] تمييز، ثم قال: **فإن قلت:** مميز ما عدا العشرة مفرد فما وجه مجيئه مجموعًا؟ **فالجواب:** أن المراد وقطعناهم اثنتى عشرة قبيلة وأن كل قبيلة أسباط لا سبط فأوقع أسباطا موقع قبيلة، كما قال: [من الرجز][(١)]:

بَيْـن رِماحَـــيْ مالـكٍ ونَهْشَـل

---

(١) الرجز لأبى النجم فى الأشباه والنظائر (٤/٢٠٠)، لسان العرب (١١/٦١ - بقل)، الأغانى (١٠/١٥٨)، خزانة الأدب (٢/٣٩٤، ٧/٥٨٠)، سمط اللآلى (ص٥٨١)، شرح شواهد الشافية (ص٣١٢، ٣١٣)، الطرائف الأدبية (ص٥٧)، جمهرة اللغة (ص٦٥)، كتاب العين (٥/١٧٠)، مجمل اللغة (١/٢٨١)، وبلا نسبة فى المخصص (١٠/١٧٤، ١٧/١٠٥)، مقاييس اللغة (١/٢٧٤).

فمقتضى ما ذهب إليه أن يقال: رأيت أحد عشر أنعاما، إذا أريد إحدى عشرة جماعة كل واحدة منها أنعام، ولا بأس برأيه فى هذا لو ساعده استعمال، لكن قوله: كل قبيلة أسباط لا سبط، مخالف لما يقوله أهل اللغة أن السبط فى بنى إسرائيل بمنزلة القبيلة فى العرب.

فعلى هذا معنى قطعناهم اثنتى عشرة أسباطًا قطعناهم اثنتى عشرة قبائل، فأسباط واقع موقع قبائل لا موقع قبيلة، فلا يصح كونه تمييزًا، وإنما هو بدل والتمييز محذوف. وأجاز بعض العلماء أن يقول القائل عندى عشرون دراهم لعشرين رجلاً، قاصدًا أن لكل منهم عشرين درهمًا.

**قلت:** وهذا إذا دعت الحاجة إليه فاستعماله حسن، وإن لم تستعمله العرب؛ لأنه استعمال لا يفهم معناه بغيره، ولا يجمع مميز عشرين وبابه فى غير هذا النوع، فإن وقع موقع تمييز شىء منها جمع فهو حال أو تابع كبنى مخاض فى قول ابن مسعود، رضى الله عنه: قضَى رسولُ الله ﷺ فى دِيَةِ الخطأ عشرين بنت مخاض وعشرين بنى مخاض وعشرين ابنة لبون وعشرين حِقّة وعشرين جَذَعة. فبنى مخاض نعت أو حال، والضمير من قولى: «ويضاف غيره إلى مفسره»، عائد على ما بين عشرة ومائة، فعلم بهذا تساوى المائة فما فوقها والعشرة فما دونها فى الإضافة إلى المفسر.

ثم قلت: «مجموعًا مع ما بين اثنين وأحد عشر ومفردًا مع مائة فصاعدا»، فعلم بذلك أنه يقال ثلاثة أيام وثلاث ليال وعشرة أشهر وعشر سنين ومائة دينار وألف درهم وكذلك ما أشبهه، وأشرت بقولى: «ما لم يكن مائة فيفرد غالبًا» إلى أن مفسر الثلاثة وأخواتها إذا كان غير المائة جمع، وإذا كان إياها أفرد فى الأكثر فيقال: ثلاثمائة بالإفراد، والقياس يقتضى أن يقال: ثلاث مئات أو مئين، كما يقال: ثلاثة آلاف، إلا أن العرب لا تجمع المائة إذا أضيف إليها عدد إلا قليلاً، كقول الشاعر: [من الطويل][1]:

---

(١) البيت للفرزدق فى ديوانه (٣١٠١٢)، خزانة الأدب (٣٧٠/٧، ٣٧٣)، شرح التصريح (٢٧٢/٢)، المقاصد النحوية (٤٨٠/٤)، وبلا نسبة فى أوضح المسالك (٢٥٣/٤)، شرح الأشمونى (٦٢٢/٢)، شرح عمدة الحافظ (ص٥١٨)، شرح المفصل (٢١/٦، ٢٣)، المقتضب (١٧٠/٢).

ثلاثُ مئـينٍ للْملـوكِ وَفَـى بهـا ردائِى وجَلّت عن وُجوه الأهاتـم

ومن أجل هذا الوارد بجمع قلت: «فيفرد غالبًا»، وأول الضميرين من قـولى: «ويجمع معها» عائد إلى المفسر وثانيهما عائد إلى المائة، أى حق مفسر المائة فما فوقها أن يفرد نحو مائة دينار، وألف درهم، وقد يكون مع المائة مجموعًا، والإشارة بذلك إلى قراءة حمزة والكسائى: ﴿**ثلاث مائةٍ سنينَ**﴾ [الكهف: ٢٥] بإضافة مائة، وأشرت بقولى: «وقد يفرد تمييزًا» إلى قول الربيع بن ضبع الفزارى: [من الوافر][(١)]:

إذا عـاشَ الفتَـى مائتَيـن عامًـا فقـد ذهـبَ اللـذاذَةُ والفَتـاءُ

ومثله فى رواية من نصب مائة قول حذيفة، رضى الله عنه: فقلنا: يا رسول الله، أتخاف علينا ونحن من بين الست مائةً إلى السبع مائةً؟ فأجرى الألف واللام فى تصحيح نصب التمييز مجرى النون من مائتين عامًا لاستوائهما فى المنع من الإضافة. كما ذهب إليه ابن كيسان من الألف درهما والمائة دينارا، ويروى ما بين الستمائة إلى السبعمائةٍ بجر مائة وفيه ثلاثة أوجه:

**أحدها**: أن يكون أراد مئات على أن أبدل ثم استعمل المفرد مكان الجمع اتكالاً على فَهمْ المعنى، كما قيل فى قوله تعالى: ﴿**إنّ المتقينَ فى جَنّاتٍ ونَهَرٍ**﴾ [الفجر: ٥٤].

**والثانى**: أن يجعل الألف واللام زائدتين فلم يمنعا من الإضافة، كما لم تمنعا فى قول الشاعر: [من الكامل][(٢)]:

تُولِـى الضجيـعَ إذا تنبَّـه مَوْهنـا كالأُقْحُوان مِـن الرشاش المستقِـى

**الثالث**: أن يكون أراد ما بين الست ست مائة، ثم حذف المضاف وأبقى عمله

---

(١) البيت للربيع بن ضبع فى أمالى المرتضى (٢٥٤/١)، خزانة الأدب (٣٧٩/٧، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٥)، الدرر (٤١/٤)، شرح التصريح (٢٧٣/٢)، شرح عمدة الحافظ (ص٥٢٥)، الكتاب (٢٠٨/١، ١٦٢/٢)، المقاصد النحوية (٤٨١/٤)، همع الهوامع (١٣٥/١)، وبلا نسبة فى أدب الكاتب (ص٢٩٩)، أوضح المسالك (٢٥٥/٤)، جمهرة اللغة (ص١٠٣٢)، شرح الأشمونى (٦٢٣/٣)، شرح المفصل (٢١/٦)، مجالس ثعلب (ص٣٣٣)، المقتضب (١٦٩/٢)، المنقوص والممدود (ص١٧).

(٢) تقدم الاستشهاد به.

كقراءة بعض القراء: ﴿واللهُ يُريدُ الآخِرَةِ﴾ [الأنفال: ٦٧]، أى عرض الآخرة، فحذف المضاف وأبقى عمله.

وحكى الكسائى أن من العرب مَن يُضيف العشرين وأخواته إلى المفرد منكرًا ومعرفًا، وإليه الإشارة بقولى: وربما قيل: عشرو درهم، وأربعو ثوب. وفسر بعضهم الثلاثة وأخواتها بمنصوب على التمييز كقولك لى خمسةٌ أثوابا وهذا نظير قول الربيع: [من الوافر][1]:

إذا عاشَ الفتَى مائتَيْن عامًا

ونظير: «ونحن ما بين الستمائةً» بالنصب.

واستغنى عن تفسير الواحد والاثنين؛ لأن الشىء إذا اقتصر على واحده أو مثناه عُرف جنسه، فلذلك افتقر فى الثلاثة فما فوقها إلى عدد مفسر، واقتصر على ذكر الواحد والمثنى فقيل: درهم ودرهمان، ولم يقل واحد دراهم، ولا اثنا دراهم، بل جُعل من الضرورة قول الراجز: [من الرجز][2]:

كأنَّ خُصْيَيْه من التَّدلْدُل ظَرْفُ عَجوزٍ فيه ثِنْتا حَنظل

ولا تضاف الثلاثة وأخواتها إلى جمع تصحيح، إلا إن أهمل غيره، أو جاور ما أهمل غيره، فالأول نحو سبع سماوات، وسبع بقرات، وتسع آيات، وخمس صلوات، والثانى نحو: ﴿وسبعَ سُنْبُلاتٍ خُضْرٍ﴾ [يوسف: ٤٣]، فإنه حقيق بأن يجىء على نحو مفاعل؛ لأنه أولى بما واحده صالح له من جمع التصحيح كقوله تعالى: ﴿أنْبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ﴾ [البقرة: ٢٦١]، وقوله تعالى: ﴿ولقد خَلَقْنا فوْقَكم سَبْعَ طرَائق﴾ [المؤمنون: ١٧]،

(١) تقدم الاستشهاد به.

(٢) الرجز لخطام المجاشعى، أو لجندل بن المثنى، أو لسلمى الهذلية فى خزانة الأدب (٧/٤٠٠، ٤٠١)، المقاصد النحوية (٤/٤٨٥)، الدرر (٤/٣٨)، شرح التصريح (٢/٢٧٠)، وللشماء الهذلية فى خزانة الأدب (٧/٥٢٦، ٥٢٩، ٥٣١)، وبلا نسبة فى لسان العرب (١١/٢٤٩ - دلل، ١٤/١١٧ - ثنى)، إصلاح المنطق (ص١٨٩)، شرح أبيات سيبويه (٢/٣٦١)، شرح ديوان الحماسة (ص١٨٤٧)، شرح المفصل (٤/١٤٣، ٦/١٦، ١٨)، الكتاب (٣/٥٦٩، ٦٢٤)، المقتضب (٢/١٥٦)، المنصف (٢/١٣١)، تهذيب اللغة (٦/١٩٩، ٧/٤٧٨)، كتاب العين (٤/٢٥، ٢٨٧)، ديوان الأدب (٤/١١).

و﴿**سَخَّرها عليهم سَبْعَ ليالٍ**﴾ [الحاقة: ٧]، و﴿**فكفارَتُه إطعامُ عَشْرةِ مساكِين**﴾ [المائدة: ٨٩]، وقد يُؤثر ما يماثل مفاعل من أمثلة الكثرة على جمع التصحيح دون مجاز يقصد مشاكلته نحو: ﴿**على أنْ تَأجُرنى ثمانِىَ حِجَجٍ**﴾ [القصص: ٢٧]، وقد يؤثر مثال كثرة على مثال قلة لخروجه عن القياس، أو لقلة استعماله، فالأول نحو: ﴿**ثلاثةَ قُروء**﴾ [البقرة: ٢٢٨]، والثانى نحو: ثلاثة شسوع، فأوثر قروء على أقراء؛ لأن واحده قرء كفلس وجمع مثله على أفعال شاذ، وأوثر شسوع على أشساع لقلة استعماله وإن لم يكن شاذا؛ لأن واحده شِسع وجمع مثله على أفعال مطرد، لكن أكثر العرب يستغنون فى جمع شسع بفُعول عن غيره. ومثال إيثار قروء على أقراء لخروجه عن القياس إيثار شهداء على أشهاد فى: ﴿**لولاَ جَاءُوا عليه بأرْبَعة شُهَدَاء**﴾ [النور: ١٣]؛ لأن واحد شهداء إمّا شهيد وإمّا شاهد، ولكل واحد منهما نصيب فى أفعال كشريف وأشراف، وصاحب وأصحاب، فعُدل شهيد عن أفعال إلى فُعلاَء كما عُدل عن أقراء إلى قروء.

وقال المبرد فى المقتضب: فإن قلت: ثلاثة حمير، وخمسة كلاب، جاز على أنك تريد ثلاثة من الحمير، وخمسة من الكلاب، وجعل من ذلك: ﴿**ثلاثة قروء**﴾. ولو جاز هذا لم يكن معنى فى الحجر بجمع القلة؛ لأن كل جمع كثرة صالح لأن يراد به مثل هذا وإن كان يقال: ثلاثة فلوس وثلاثة دور، على تقدير ثلاثة من فلوس، وثلاثة من دور، وإلى هذا أشرت بقولى: «ولا ثلاثة كلاب ونحوه تؤوله بثلاثة من كذا خلافًا للمبرد».

وإن فسر عدد باسم جنس أو باسم جمع لم يضف إليه إلا سماعًا، كقوله تعالى: ﴿**وكانَ فى المدينة تِسْعَةُ رَهْطٍ**﴾ [النمل: ٤٨]، وكقوله ﷺ: «ليس فيما دون خمسِ ذَوْدٍ من الإبل صَدَقَة»، وكقول العرب: خمسة رَجْلة. والأصل أن يجاء بمفسر هذا النوع مقرونًا بمن نحو: ثلاثة من القوم، وأربعة من الحىّ، وخمسة من الركب، وعشر من البط، قال الله تعالى: ﴿**فخُذْ أربعةً مِن الطّيْر**﴾ [البقرة: ٢٦٠]، ويستغنى العدد عن مفسر بإضافته إلى غيره، كقولك: اقبض عشرتك وعشرى زيد؛ لأنك لم تضفه إلا وهو عند السامع معلوم الجنس، فاستغنى عن مفسره.

* * *

## فصل

**ص: تحذف تاء الثلاثة وأخواتها إن كان واحد المعدود مؤنث المعنى حقيقة أو مجازًا، أو كان المعدود اسم جنس أو جمعًا مؤنثًا غير نائب عن جمع مذكر ولا مسبوق بوصف يدل على التذكير، وربما أول مذكر بمؤنث، ومؤنث بمذكر، فجيء بالعدد على حسب التأويل، وإن كان فى المذكور لغتان فالحذف والإثبات سيان، وإن كان المذكور صفة نابت عن الموصوف اعتبر غالبًا حاله لا حالها.**

**ش:** الثلاثة وأخواتها أسماء جماعات كزمرة، وأمّة، وفِرقة، وعُصبة، وصُحبة، وسَرِيّة، وفِئة، وعشيرَة، وقبيلة، وفصيلة، فالأصل أن يكون بالتاء لتوافق الأسماء التى هى بمنزلتها، فاستصحب الأصل مع المعدود المذكر لتقدم رتبته، وحذفت التاء مع المعدود المؤنث لتأخر رتبته، فقيل: ثلاثة أعبد، وثلاث جوارٍ، والمعتبر من التأنيث تأنيث المفرد لا تأنيث الجمع، فلذلك يقال: ثلاثة سجلّات، وعشرة دنينيرات، بثبوت التاء؛ لأن مفرديهما مذكران، ولا يعتبر تأنيث المفرد إذا كان علمًا لمذكر نحو: طلحة وسلمة؛ لأنه تأنيث لا تعلق له بالمعنى لا حقيقة ولا مجازًا، ولذلك لا يؤنث ضميره ولا ما يشار به إليه، بخلاف ما يتعلق تأنيثه بالمعنى حقيقة أو مجازًا، فإن تأنيث ضميره وما يشار به إليه لازم، فيقال فى الأول: ثلاثة الطلحات، لقيهم ثلاثة السلمات، فتثبت التاء؛ لأن تأنيثه لمجرد اللفظ، ولذلك لا يؤنث ضميره ولا ما يشار به إليه كقولك: الطلحات ذهبوا والسلمات أتوا، ويقال فى الثانى، وهو الذى يتعين تأنيثه بالمعنى حقيقة أو مجازًا: ثلاث الفتيات رَقين عشر الدرجات.

وإن كان مفسر الثلاثة وأخواتها اسم جنس أو جمع مؤنث، جيء بالمفسر مقرونًا بمن وحذفت التاء إن ولى المفسر موصوفًا نحو: لى ثلاث من البط ذكور، أو غير موصوف كلَه ثلاث من الإبل، فإن توسط دليل تذكير لزم بقاء التاء نحو: لى ثلاثة ذكور من البط، وأربعة فحول من الإبل، وإلى نحو هذا أشرت بقولى: «ولا مسبوق بوصف يدل على التذكير».

**والحاصل:** أن تاء نحو ثلاثة وأخواتها تسقط لتأنيث واحد مفسرها لا لتأنيثه إن كان جمعًا، ولتأنيثه نفسه دون تعرض لواحده إن كان اسم جنس أو جمع. وأما قولهم: ثلاثة

أشياء، وثلاثة رَجُلة، ففيهما شذوذان:

**أحدهما**: الإضافة إلى المفسر، وحقه أن ينفصل مقرونًا بمن، كسائر أسماء الأجناس.

**الثاني**: ثبوت التاء فى عددهما والقياس الحذف لأن اسم الجنس أو الجمع لا يعتبر فى التأنيث والتذكير حال واحده، وإنما يعتبر فيهما حاله، ولذلك يقال: ثلاثة من البط ذكور، وواحدة بطة ذكر، ومع ذلك لم يقل ثلاثة بل ثلاث.

وقد وُجّه ثبوت التاء فى عدد أشياء ورجلة بأنهما نائبان عن جمع مفرديهما على أفعال وأن واحد أشياء شيء كفيء فقياسه أن يساويه فى جمعه، وواحد رجلة راجل، فكان له نصيب من الجمع على أفعال كما قيل: صاحب وأصحاب، فعدل فى جمع شيء من أفعال إلى فعلاء، ثم قدمت لامه على فائه فصار الوزن لفعاء واستصحب منع صرفه للتأنيث ولزوم التأنيث، وثبتت فى عدده كما كانت تثبت مع المنوب عنه وهو أفعال. وعدل فى جمع راجل من أفعال إلى فعلة وثبتت تاء عدده أيضًا كما كانت تثبت مع المنوب عنه، وقد يؤول مذكر بمؤنث فتسقط التاء، ومؤنث بمذكر فتثبت التاء، فالأول كقول الشاعر: [من الطويل][(١)]:

وإنّ كِلابـاً هَـذه عَشْـرُ أبْطُـن ... وأنت بَرِيءٌ مـن قبائلهـا العَشْـرِ

ومثله قول الآخر: [من الطويل][(٢)]:

فكان مِجَنّي دُونَ مَن كنتُ أتّقـى ... ثلاث شُخوص كاعِبان ومُعْصِـرُ

---

(١) البيت للنواح الكلابى فى الدرر (١٩٦/٦)، المقاصد النحوية (٤٨٤/٤)، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر (١٠٥/٢، ٤٩/٥)، أمالى الزجاجى (ص١١٨)، الإنصاف (٧٦٩/٢)، خزانة الأدب (٣٩٥/٧)، الخصائص (٤١٧/٢)، شرح الأشمونى (٦٢٠/٣)، شرح عمدة الحافظ (ص٥٢٠)، الكتاب (٥٦٥/٣)، المقتضب (١٤٨/٢)، همع الهوامع (١٤٩/٢).

(٢) البيت لعمر بن أبى ربيعة فى ديوانه (ص١٠٠)، الأشباه والنظائر (٤٨/٥، ١٢٩)، الأغانى (٩٠/١)، أمالى الزجاجى (ص١١٨)، الإنصاف (٧٧٠/٢)، الخصائص (٤١٧/٢)، شرح أبيات سيبويه (٣٦٦/٢)، شرح التصريح (٢٧١/٢)، شرح شواهد الإيضاح (ص٣١٣)، الكتاب (٥٦٦/٣)، المقاصد النحوية (٤٨٣/٤)، وبلا نسبة فى شرح الأشمونى (٦٢٠/٣)، شرح التصريح (٢٧٥/٢)، شرح عمدة الحافظ (ص٥١٩)، عيون الأخبار (١٧٤/٢)، المقتضب (١٤٨/٢)، المقرب (٣٠٧/١).

ومثال الثانى قول الشاعر: [من الوافر][(١)]:

ثلاثـــة أنفـــسٍ وثـــلاثُ ذَوْدٍ  لقـد جـارَ الزمـانُ على عيالـى

ومثله قول الآخر: [من المتقارب][(٢)]:

وقائـــعُ فـــى مُضَـــرٍ تِسْعَـــةٌ  وفـى وائـــلٍ كانـــتِ العاشـــرهْ

أوّل الأبطن بالقبـائل، والشخوص بـالجوارى، فأسـقط تـاءَى عشـرة وثلاثـة، وأوّل الأنفس بأشخاص والوقائع بمشاهد فأثبت التاء.

وقد يكون فى المعدود لغتان، فيجوز فى عدده وجهان كحال وعضد ولسان، فإنهـا تذكر وتؤنث فيقال على لغة من ذكّـر: ثلاثـة أحـوال، وثلاثـة أعضـاد، وثلاثـة ألسـنة، ويقال على لغة من يؤنث: ثلاث أحوال، وثلاث أعضاد، وثلاث ألسن. ويكثر الوجهان فى أسماء الأجناس المميز واحدها بالتاء كبقر ونخل وسحاب، فيقال على لغة مَن ذكّـر: لزيد ثلاثة من البقر، وثلاثة من النخل، وسُقيت أرضنا بثلاثة من السحاب. ويقال على لغة من أنّث: ثلاث، فإن كان المذكور بعد العدد صفة قامت مقام موصوفهـا اعتبر فى الغالب حال موصوفها لا حالها، فتقـول: رأيـت ثلاثـة ربعـات، بثبـوت التـاء إذا أردت رجالاً، وثلاث ربعات، بسقوطها إذا أردت نسـاء. ومـن اعتبـار حـال الموصـوف قولـه تعالى: ﴿**مَن جاءَ بالحَسنةِ فله عَشْرُ أمثالها**﴾ [الأنعام: ١٦٠]، أى فلـه عشـر حسـنات أمثالها، فلولا قصد الحسـنات لقيـل: عشـرة أمثالهـا؛ لأن واحـد الأمثـال مذكـر. ومـن العرب مَن يسقط تاءَ العدد المضاف إلى دوابّ لتأنيث لفظها مع قصد تذكير الموصوف؛ لأن الدابة صفة جرت مجرى الأسماء الجامدة، فاعتبر فى العدد لفظها، ومنهـا احـترزت بقولى: «اعتبر غالبًا حاله لا حالها».

* * *

---

(١) البيت للحطيئـة فـى ديوانـه (ص٢٧٠)، الأغـانى (١٤٤/٢)، الإنصـاف (٧٧١/٢)، الخصـائص (٤١٢/٢)، الكتاب (٥٦٥/٣)، خزانة الأدب (٣٦٧/٧، ٣٦٨، ٣٩٤)، وبلا نسبة فـى أوضـح المسالك (٢٤٦/٤)، الدرر (١٦٥/٦)، شرح الأشمونى (٦٢٠/٢)، شرح التصريح (٢٧٠/٢)، مجالس ثعلب (٣٠٤/١)، همع الهوامع (٢٥٣/١، ١٧٠/٢).

(٢) البيت بلا نسبة فى الأشباه والنظائر (٢٣٦/٥)، الإنصاف (٧٦٩/٢)، الدرر (١٩٦/٦)، شرح عمدة الحافظ (ص٥٢٠)، لسـان العـرب (٦٥١/١٢ - يـوم)، مجـالس ثعلـب (٤٩٠/٢)، همـع الهوامع (١٤٩/٢).

## فصل

**ص: يعطف العشرون وأخواته على النيّف وهو إن قصد التعيين واحد أو أحد، واثنان وثلاثة، وواحدة وإحدى، واثنتان وثلاث إلى تسعة فى التذكير وتسع فى التأنيث، وإن لم يقصد التعيين فيهما فبضعة وبضع، ويستعملان أيضًا دون تنييف، وتجعل العشرة مع النيّف اسمًا واحدًا مبنيًا على الفتح ما لم يظهر العاطف، ولتاء الثلاثة والتسعة وما بينهما عند عطف العشرين وأخواتها على النيّف ما لها قبل التنييف، ولتاء العشرة فى التركيب عكس ما لها قبله، ويسكن شينها فى التأنيث الحجازيون، ويكسرها التميميون، وقد تفتح، وربما سكن عين عشرة.**

**ش:** يقال عند قصد التعيين تسعة فما دونها، وعند عدم قصد التعيين بضعة فى التذكير وبضع فى التأنيث، ولا يقال لشىء منها نيّف إلا وبعده عشرة أو عشرون أو بعض أخواتها فيقال فى تعيين المعطوف ثلاثة وعشرون رجلا، وثلاث وعشرون امرأة، ويقال فى تعيين المركب: ثلاث عشرة، وبضع عشرة إلى بضعة وتسعين. وقد تستعمل بضعة وبضع دون تَنْييف كقوله تعالى: ﴿**وهم من بعد غلبهم سيغلبون فى بضع سنين**﴾ [الروم: ٣، ٤]، وقد تناول قولى: «وقد تجعل العشرة مع النيف اسما واحدا» أحد عشر وتسعة عشر وما بينهما. ونبهت بقولى: «ما لم يظهر العاطف» على أن ظهور العاطف مانع من البناء والتركيب. ومنه قول الشاعر [من الطويل][(١)]:

كأنَّ بها البدرَ ابـن عَشْر وأرْبـع  إذا هَبَـوَاتُ الصّيْف عنه تجلّتِ

وللنيف المعطوف عليه العشرون وأخواته من ثبوت التاء وسقوطها ما له لو استعمل وحده، فيقال فى الذكور ثلاثة وعشرون، وفى الإناث ثلاث وعشرون، كما يقال عند عدم العطف ثلاثة وثلاث.

**ثم قلت:** «ولتاء العشرة فى التركيب عكس ما لها قبله»، ثم أشرت إلى أن شين عشرة فى التأنيث ساكنة عند الحجازيين ومكسورة عند التميميين. وعلى لغتهم قرأ بعض القراء: ﴿**فانفجرَتْ منه اثْنَتَا عَشِرةَ عَيْنا**﴾ [البقرة: ٦٠]، وقرأ الأعمش «اثنتا عشَر» بالفتح، وهذا أشذ من قراءة من قرأ بالكسر. وقرأ يزيد بن القعقاع «أحد عَشَر»

---

(١) البيت بلا نسبة فى الدرر (١٩٧/٦)، همع الهوامع (١٥٠/٢).

بسكون العين، وقرأ هبيرة صاحب حفص بسكون «اثنتا عشر» وهى أشذّ من قراءة يزيد. وكل هذه الأحوال مشار إليها فى متن الكتاب.

**ص: ويقال فى مذكر ما دون ثلاثة عشر أحد عشر واثنا عشر، وفى مؤنثه إحدى عشرة واثنتا عشرة، وربما قيل وحد عشر وواحد عشر وواحدة عشر وإعراب اثنا واثنتا باق لوقوع ما بعدها موقع النون، ولذلك لا يضافان بخلاف أخواتهما وقد يجرى ما أضيف منهما مجرى بعلبك، أو ابن عُرْس، ولا يقاس على الأول خلافًا للأخفش ولا على الثانى خلافًا للفراء.**

ش: أصل أحد عشر وإحدى عشرة وَحَد عشر ووحد عشرة، فأبدلت واوهما همزة على غير قياس. ومن العرب مَن يقول واحد عشر وواحدة عشرة. وبنى عجز هذا المركب لتضمنه معنى الواو، وبنى صدره لوقوع العجز منه موقع تاء التأنيث فى ثلاث عشرة وأخواته ولشبهه بما هو كذلك فى البواقى، إلا فى صدرَى اثنتى عشرة فإنهما أعربا لوقوع العجز منهما موقع النون، وما قبل النون محل إعراب لا بناء، ولوقوع العجز منهما موقع النون لم يضافا، كما لا يضاف ما فيه النون، بخلاف أخواتهما، فيقال: أحد عشرك، ولا يقال: اثنا عشرك، واستثقل اجتماع علامتى تأنيث فى ثلاثة عشر ونحوه لأنهما بلفظ واحد وبمعنى واحد، فإن مدلول تاء ثلاثة وعشرة تذكير المعدود فاتحدا لفظًا وحكما، فكره اجتماعهما فى شيئين كشىء واحد، بخلاف إحدى عشرة، فإن علامتيه مختلفا اللفظ والمعنى؛ أما اللفظ فظاهر، وأما المعنى فلأن ألف إحدى دالة على التأنيث، وتاء عشرة دالة على التذكير وكذا واحدة عشرة، فإن علامتيه وإن اتحدتا لفظًا قد اختلفتا معنى؛ لأن مدلول تاء واحدة تأنيث، ومدلول تاء عشرة تذكير، فلم يكن اجتماعهما كاجتماع تاءى ثلاثة عشرة، والأجود فيما أضيف من هذا المركب أن يبقى مبنيا، كما يبقى مع دخول الألف واللام عليه؛ لاستواء الألف واللام والإضافة فى الاختصاص بالأسماء، فيقال أحدَ عشرَك مع أحدَ عشرَ زيد بالبناء كما يقال الأحد عَشرَ مع الأحدَ عشَر، إلا أن العرب مجمعون على بقاء البناء مع الألف واللام.

وحكى سيبويه عن بعض العرب إعراب المضاف مع بقاء التركيب، كقولك أحد عشرك مع أحد عشر زيد فيبقى الصدر مفتوحا ويتغير آخر العجز بالعوامل، كما يفعل

ببعلبك إذا دعت حاجة إلى إضافته. والقياس على هذا جائز عند الأخفش، وأجاز الفراء إضافة صدر العدد المركب إلى عجزه مُزالا بناؤهما وأنشد [من الرجز][1]:

كُلِّف مِن عَنائه وشِقْوته بنتَ ثماني عَشْرة مِن حجّته

ولم ير ذلك مخصوصا بالشعر، بل أجازه في النثر والنظم. وإلى هذين الوجهين أشرت بقولي: «وقد يجرى ما أضيف منهما مجرى بعلبك أو ابن عرس».

**ص: وياء الثماني في التركيب مفتوحة، أو ساكنة، أو محذوفة بعد كسرة أو فتحة، وقد تحذف في الإفراد، ويجعل الإعراب في متلوها، وقد يفعل ذلك برباع وشناح وجوار وشبهها، وقد يستعمل أحد استعمال واحد في غير تنييف، وقد يغنى بعد نفي أو استفهام عن قوم أو نسوة، وتعريفه حينئذ نادر، ولا يستعمل إحدى في تنييف وغيره دون إضافة، وقد يقال لما يُستعظم مما لا نظير له: هو أحد الأحدين، وإحدى الإحد.**

**ش:** يقال في تركيب ثمانية وعشرة ثمانية عشر في التذكير، وثمانَى عشرة في التأنيث، بفتح الياء وثماني عشرة بسكونها، وثمانِ عشرة بحذفها وبقاء الكسرة دالة عليها، وثمانَ عشرة بحذفها لفظًا ونية. ومن العرب من يفعل ذلك في الإفراد ويحرك النون بحركات الإعراب. ومن ذلك قول الراجز [من الرجز][2]:

لها ثنايا أربعٌ حسانُ وأربعٌ فثغرها ثمانُ

ومثل قوله في ثمانٍ ثمانٌ قول بعض العرب رباع في الرَّباعي من الحيوان، وهو ما فوق الثني، ومثله شناح في الشناحي؛ وهو الطويل. ومثله قراءة بعض السلف: ﴿**ومن فوقهم غواشٌ**﴾ [الأعراف: ٤١]، بضم الشين. وروى أن عبد الله بن مسعود قرأ ﴿**وله الجوارُ المنشآت**﴾ [الرحمن: ٢٤]، بضم الراء، وكل هذا مشار إليه في متن الكتاب.

---

(١) الرجز لنفيع بن طارق في الحيوان (٤٦٣/٦)، الدرر (١٩٧/٦)، شرح التصريح (٢٧٥/٢)، المقاصد النحوية (٤٨٨/٤)، وبلا نسبة في الإنصاف (٣٠٩/١)، شرح الأشموني (٦٢٧/٣)، همع الهوامع (١٤٩/٢).

(٢) الرجز بلا نسبة في خزانة الأدب (٣٦٥/٧)، شرح الأشموني (٦٢٧/٣)، شرح التصريح (٢٧٤/٢)، لسان العرب (١٠٣/٤ - ثغر، ٨١/١٣ - ثمن)، تهذيب اللغة (١٠٧/١٥).

وقد يستعمل أحد استعمال واحد فى غير تنييف، من ذلك قوله تعالى: ﴿**وإن أحد من المشركين استجارك فأجره حتى يسمع كلام الله**﴾ [التوبة: ٦]، ومنه قوله تعالى: ﴿**قل هو الله أحد**﴾ [الإخلاص: ١]، ومنه قول الشاعر [من البسيط][(١)]:

وقد ظهرتَ فلا تَخْفى على أحَد ... إلاَّ على أحد لا يَعرف القمرا

أراد على واحد لا يعرف القمرا. ومثله قول الآخر [من الطويل][(٢)]:

إذا ناقةٌ شُدّتْ برحْل ونُمْرق ... إلى أحد بَعْدِى فضَلَّ ضَلالُها

وقد يغنى أحد بعد نفى أو استفهام عن قوم أو نسوة، فإغناؤه بعد نفى عن قوم كقوله تعالى: ﴿**فما منكم من أحد عنه حاجزين**﴾ [الحاقة: ٤٧]، وإغناؤه بعد استفهام عن قوم ما جاء فى الحديث من قول أبى عبيدة رضى الله عنه: يا رسول الله، أحدٌ خيْرٌ منّا؟ أصله أأحد، فحذف همزة الاستفهام وأوقع أحدا موقوع قوم. وإغناؤه عن نسوة كقوله تعالى: ﴿**يا نساء النبى لستن كأحد من النساء إن اتقيتن**﴾ [الأحزاب: ٣٢]. وحقه إذا أغنى عن قوم أو نسوة أن يكون مذكرا، وقد ندر تعريفه فى قول الشاعر [من البسيط]:

وليس يَظْلِمُنى فى أمْرِ غانية ... إلاَّ كعمرٍو وما عمرٌو مِن الأحَدِ

قال اللحيانى: قالوا: ما أنت من الأحد، أى من الناس، وأنشد هذا البيت. ويقال للموصوف بعدم النظير هو أحد الأحدين، وإحدى الإحد. أى الدواهى المقول لكل واحدة منها لا نظير لها، قال الراجز [من الرجز][(٣)]:

حتى استَثارُوا بِى إحْدَى الإحَدِ ... لَيْثًا هِزَبْرًا ذا سِلاَح مُعْتَدِ

**ص: ويختص أحد بعد نفى محض أو نهى أو شبههما بعموم مَن يعقل لازم الإفراد والتذكير، ولا يقع فى إيجاب يراد به العموم خلافًا للمبرد، ومثله عريب وديار**

(١) البيت لذى الرمة فى ديوانه (ص ١١٦٣)، الدرر (١٩٩/٦)، شرح المفصل (١٢١/١)، لسان العرب (٨١/٤، ٨٢ - بهر)، وبلا نسبة فى همع الهوامع (١٥٠/٢).

(٢) البيت لأوس بن حجر فى ديوانه (ص ١٠٠)، لسان العرب (٣٩١/١١ - ضلل)، أساس البلاغة (نمر)، تاج العروس (ضلل).

(٣) الرجز بلا نسبة فى لسان العرب (٤٥٢/٣ - وحد)، تاج العروس (٣٧٨/٧ - أحد).

**وشَفر وكتيع وكرّاب ودُعْوىّ ونُتَىّ ودارىّ ودُورىّ، وطُورىّ وطوئىّ ودُبّىّ ودُبيج ودَبيح وأرِيم وأرِم وواير وواتن وتامور وتُؤْمور، وقد يغنى عن نفى ما قبل أحد نفئ ما بعده إن تضمن ضميره أو ما يقوم مقامه، وقد لا يصحب «شَفر» نفيا، وقد تضم سينه.**

**ش:** لا يراد بأحد فى نحو: ما فيها أحد إلا من يعقل على سبيل الشمول والإحاطة، ولذلك لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث ولا يعرف؛ لأنه قصد به حالة واحدة، فاستغنى عن علامة تدل على غيرها، ولا يكون إلا بعد نفى محض نحو: ﴿**ولم يكن له كفوا أحد**﴾ [الإخلاص: ٤]، أو نهى نحو ﴿**ولا يلتفت منكم أحد**﴾ [هود: ٨١]، أو ما يشبه النفى المحض نحو ﴿**هل تحس منهم من أحد**﴾ [مريم: ٩٨]، ونحو: قل ما يقول ذلك أحد إلا زيد، وليتنى أسمع أحدا يتكلم؛ لأن المعنى لا أسمع أحدًا يتكلم. ذكره الفراء فى كتاب «الحدّ».

وقيدت المنفى بالمحض احترازًا من أليس ومازال ونحوهما، وأشرت بشبه النهى إلى قول الفراء فى كتاب الحد: لأضربنّ أحدا يقول ذلك، وساقه سياقا يشعر بشهرته. والمعنى فيه لا يقل أحد ذلك، وأجاز المبرد إيقاعه فى الإيجاب المراد به العموم نحو كل أحد ومنع ذلك غيره، ذكر ذلك السيرافى فى باب «كان» من شرح الكتاب، ويساوى أحدا فى جميع ما نُسب إليه عَريب وما ذكر بعده، ومن شواهدها قول الشاعر: [من مجزوء الرمل][(١)]:

ليتَ هذا الليلَ شَهْرٌ ... لا نرى فيه عَريبا
ليس إيّاىَ وإيّـ ... ـكَ ولا نَخْشَى رقيبا

وقول العجاج [من الرجز][(٢)]:

وبلدةٍ ليس بها طُورِئٌ ... ولا خلا الجن بها إنْسئُ

---

(١) البيتان لعمر بن أبى ربيعة فى ديوانه (ص ٦٧)، خزانة الأدب (٣٢٢/٥)، وبلا نسبة فى شرح المفصل (٧٥/٣، ١٠٧)، الكتاب (٣٥٨/٢)، لسان العرب (٢١٢/٦ - ليس)، المقتضب (٩٨/٣)، المنصف (٦٢/٣).

(٢) تقدم الاستشهاد به.

ويرو طوئى. ومن شواهد أَرِم [من البسيط][١]:

تلك القُرونُ ورِثنا الأرضَ بعدهم فما يُحَس عليها منهم أَرِمُ

وأنشد ابن الأعرابى [من الطويل]:

يمينًا أرَى من آل شيْبان وابِرا فيفلت مِنّى دُونَ مُنْقَطَع الحبل

وأنشده غيره [من الوافر][٢]:

أجدَّ الحىُّ فاحْتملُوا سراعا فما بالدار بعدهم كَتِيعُ

ومثال ما أغنى فيه نفى ما بعد أحد عن نفى ما قبله لتضمن ضمير أحد قول الشاعر [من الطويل]:

إذا أحدٌ لم يَعْنِه شأنُ طارِق لعُدْم فإنا مؤثروه على الأهل

ومثال ما أغنى فيه عن تقدم المنفى تضمن ما بعد أحد لقائم مقام ضميره قوله [من الطويل][٣]:

ولو سُئلت عنا نوار وقومها إذا أحدٌ لم تنطِق الشفَتانِ

أراد لم تنطق شفتاه، فأقام الألف واللام مقام الضمير. ومثال استعمال «شفر» فى جملة خالية من نفى قول الشاعر [من الطويل][٤]:

فواللهِ ما تنفكُّ منّا عداوةٌ ولا منهم ما دامَ من نَسْلنا شَفْرُ

* * *

## فصل

**ص: لا يثنى ولا يجمع من أسماء العدد المفتقر إلى تمييز إلا مائة وألف، واختص**

---

(١) البيت بلا نسبة فى لسان العرب (١٢/١٦ - أرم)، تاج العروس (أرم).

(٢) البيت بلا نسبة فى أمالى القالى (١/٢٥١).

(٣) البيت للفرزدق فى ديوانه (٢/٢٣٠)، لسان العرب (١/٥٧٠ - ظرب، ٢/٥٩٨ - مضح)، التنبيه والإيضاح (١/١١٣).

(٤) البيت لأبى طالب فى أمالى القالى (١/٢٥١).

**الألف بالتمييز به مطلقًا، ولم يميز بالمائة إلا ثلاث وإحدى عشرة وأخواتها.**

**ش:** انفرد الألف من أسماء العدد المفتقرة إلى التمييز بأن لم توضع لشيء من مجموعاتها لفظ يغنى عن جمعه، فجرى عن قياس الأسماء فى الجمعية مفسرا كان نحو ثلاثة آلاف، أو غير مفسر نحو: ﴿**وهم ألوف**﴾ [البقرة: ٢٤٣]، وشاركته المائة فى وضع ما يغنى عن التثنية فقيل: مائتان كما قيل ألفان، واستغنى فى الثلاثة وأخواتها عن التثنية والجمع؛ لأن لكل واحد منها لفظًا يغنى عن التثنية إن قصدت، وعن الجمع إن قُصد كالعشرة والعشرين فإنهما أغنيا عن تثنية خمسة وجمعها، وكالعشرين والأربعين فإنهما أغنيا عن تثنية عشرة وجمعها. وللمائة شبه بالثلاثة وأخواتها فى أن لها لفظًا يغنى عن جمعها، وذلك اللفظ هو الألف فى إهمال ما يغنى عن جمعها إن لم تكن عشرة، فإن كانت عشرة فله ألف، فألف من مائة كمائة من عشرة، فلما لم تكن المائة كالألف فى عموم إهمال ما يغنى عن الجمع، ولا كعشرة فى عموم وضع ذلك وُسِّطَ أمرها، فأفردت كخمس مائة، وجمعت كثلاث مئين.

واختص الألف بأن تميز به الثلاثة وأخواتها وكأحد عشر ألفا، وعشرين ألفا، ومائة ألف، وما تفرع منهما كمائة ألف ومائتى ألف، وألف ألف، ومائة ألف ألف.وإلى هذا وأمثاله أشرت بقولى: «واختص الألف بالتمييز به مطلقا» ثم قلت: «ولم يميز بالمائة إلاّ ثلاث وإحدى عشرة وأخواتها» فنبهت بذلك على أنه يقال: إحدى عشرة مائة واثنتا عشرة مائة إلى تسع عشرة مائة، ولا يقال: عشر مائة ولا عشرون مائة، استغناء بالألف والألفين. ومن تمييز المركب بمائة قول جابر رضى الله عنه: «كنّا خمس عشرة مائة» يعنى أهل الحديبية. وفى حديث البراء رضى الله عنه: «كنا يوم الحديبية أربع عشرة مائة».

**ص: وإذا قصد تعريف العدد أدخل حرفه عليه إن كان مفردًا غير مفسر أو مفسرًا بتمييز، وعلى الآخر إن كان مضافًا، أو عليهما شذوذًا لا قياسًا، خلافًا للكوفيين، وتدخل على الأول والثانى إن كان معطوفًا ومعطوفًا عليه، وعلى الأول إن كان مركبًا، وقد يدخل على جزءيه بضعف، وعليهما وعلى التمييز بقبح.**

**ش:** دخول حرف التعريف على العدد المفرد غير مفسر، أو مفسرًا بتمييز نحو خُذ المائة ودَع الألف درهما، وهذا على لغة من لا يُضيف، عومل فيهما ذو الألف واللام

معاملة المنون، ذكر ذلك ابن كيسان. وعليه ورد قول حذيفة رضى الله عنه «يا رسول الله أتخاف علينا ونحن ما بين الستمائة إلى السبعمائة»، ومثال دخول حرف التعريف على الآخر إن كان العدد مضافًا قول ذى الرمة [من الطويل][1]:

وهل يَرجِعُ التسليمَ أو يكشفُ العَمَى ثلاثُ الأثافِي والرسوم البلاقِعُ

وقلت على الآخر ولم أقل على الثانى؛ ليتناول ذلك ما تضمن إضافة واحدة وما تضمن إضافتين أو أكثر، نحو: قبضت خمس مائة ألف دينار. وروى الكوفيون إدخال حرف التعريف على العدد المضاف إلى ما فيه الألف واللام كقول: قبضت العشرة الدنانير، واشتريت الخمسة الأثواب، وهذا شاذ فيحفظ ولا يقاس عليه. ومثال دخول حرف التعريف على المعطوف والمعطوف عليه قول الشاعر [من الطويل][2]:

إذا الخَمْسَ والْخَمْسِينَ جَاوَزْتَ فَارْتَقِبْ قُدُوما على الأموات غيرَ بَعيد

ومثال دخوله على أول جزءى المركب قول النبى ﷺ لعمر رضى الله عنه: «إنْ كنت صائِما فصُم الثلاث عشرة والأربع عشرة والخمس عشرة» أى صم يوم الثلاث عشرة ليلة ويوم الأربع عشرة ليلة، ويوم الخمس عشرة ليلة، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه، ولولا ذلك لقال: صم الثلاثة عشر والأربعة عشر والخمسة عشر؛ لأن المصوم فيه اليوم لا الليلة، وروى بعض الكوفيين دخول حرف التعريف على جزءى المركب، وهو ضعيف؛ وتوجيهه أن يجعل الداخل على العجز زائدًا.

وروى بعضهم أيضًا دخوله عليهما وعلى التمييز، وهو أبعد من الذى قبله؛ ويوجه أيضًا بزيادة حرف التعريف مرّتين. ولا يستعمل منه إلا ما سُمع فيُجاء به منبّهًا على ضعفه وقبحه.

* * *

(١) تقدم الاستشهاد به.

(٢) البيت بلا نسبة فى الأشباه والنظائر (٣/٢٣٣)، الدرر (٦/٢٠٠)، همع الهوامع (٢/١٥٠).

## فصل

**ص: العدد المميز بشيئين فى التركيب لمذكرهما مطلقًا إن وجد العقل، وإلاَّ فلسابقهما الاتصال، ولمؤنثهما إن فصلا ببَيْن وعدم العقل، ولسابقهما فى الإضافة مطلقا، والمراد بكتَب لعشرين يوم وليلة عشر ليال وعشرة أيام، وباشتريت عشرة بين عبد وأمة خمسة أعبد وخمس آم.**

ش: تقول عندى خمسة عشر عبدًا وجارية، وخمسة عشر جارية وعبدًا، فتجعل الحكم للمذكر قدّمته أو أخّرته. وكذا تفعل أبدا بكل مركب بعدد من يعقل إذا مُيِّز بمذكر ومؤنث متصلا كان المميز كما هو فى المثال المذكور، أو منفصلا ببين كقولك عندى خمسة عشر بين رجل وامرأة، وخمسة عشر بين امرأة ورجل، وتقول: نحرت خمسة عشر جملا وناقة فى خمسة عشر يوما وليلة، وركبت خمس عشرة ناقة وجملا فى خمس عشرة ليلة ويوما؛ فتجعل الحكم لسابقهما مذكرا كان أو مؤنثا، وكذا تفعل أبدا بكل مركب من عدد ما لا يعقل إذا اتصل بمميزه، والمميز مذكر ومؤنث.

وتقول: عندى ست عشرة بين ناقة وجمل، واشتريت ست عشرة بين كبش ونعجة، فتجعل الحكم لمؤنثها قدّمته أو أخّرته، إذا انفصل المميز وكان مما لا يعقل، والمراد فى الحالين أن نصف العدد المذكور ذكور ونصفه إناث.

وهكذا أبدا فى غير الليالى والأيام، فأمّا فيهنّ فالعدد المذكور لليالى والأيام مثله، فإذا قلت: كتب لعشرين يوم وليلة، فالمراد عشر ليال وعشرة أيام، هذا كله معنى كلام سيبويه.

وتقول: عندى عشرة أعبد وجوار، وعشر جوار وأعبد، فتجعل الحكم عند الإضافة للسابق من المميزين، مذكرًا كان أو مؤنثًا، عاقلاً أو غير عاقل، ولا يكون مميز هذا النوع أقل من ستة لأنهما إذا كان أقل من ستة كان أحدهما أقل من ثلاثة، والخمسة وأخواتها لا تضاف إلى أقل من ثلاثة، ولا فرق فى ذلك بين أن يتصل المضاف إليه بالمضاف، أو ينفصل بعطف.

* * *

## فصل

**ص: يؤرخ بالليالى لسبقها، فيقال أول الشهر كتب لأول ليلة منه، أو لغرته أو مهلّه أو مُستهلّه ثم لليلة خلت، ثم خلتا، ثم خلون إلى العشر، ثم خلت إلى النصف من كذا وهو أجود من لخمس عشرة خلت، أو بقيت، ثم لأربع عشرة بقيت إلى عشر بقين إلى ليلة بقيت، ثم لآخر ليلة منه أو سلخه أو انسلاخه، وقد تختلف التاء والنون أو بالعكس.**

**ش:** لا ريب فى أن أول الشهر ليلة وآخره يوم، وقد علم أن لكل ليلة يومًا يتلوها، فلذلك استغنى فى التاريخ بالليالى عن الأيام. فإذا قيل كتب لخمس خلون، فمعناه لخمس ليال خلون، فقصدت الليالى وسكت عن الأيام لعدم الحاجة إلى ذكرها.

وقد توهم قوم أن هذا الكلام قد غلب فيه المؤنث على المذكر، وليس ما توهموه بصحيح؛ لأن التغليب إنما هو لفظ يعم القبيلتين، ويجرى عليهما معا حكم أحدهما كقوله تعالى: ﴿**قالوا أتعْجَبِينَ مِنْ أمر الله رحمةُ اللهِ وبَركاتُه عليكم أهْلَ البَيْتِ**﴾ [هود: ٧٣]، وكقوله تعالى بعد خطاب نساء النبى ﷺ: ﴿**إنما يُريد الله ليُذْهب عنكم الرجسَ أهلَ البيتِ ويطهّركم تطهيرا**﴾ [الأحزاب: ٣٣]، وكقوله تعالى: ﴿**خلق كلَّ دابّةٍ من ماء فمِنْهم**﴾ [النور: ٤٥]، فأعاد ضمير الذكور العقلاء على كل دابة على سبيل التغليب.

وقالوا فيما فوق العشرة خلت وبقيت، لأن مميزه ليلة مقدّرة، ولو ذكر لكان الفعل بعدها هكذا، فجيء به مع تقديرها على ما كان ينبغى له مع ذكرها. وقالوا فى العشر وأخواتها خلون وبقين، لأن مميزها فى التقدير جمع مؤنث، ولو ظهر لكان خلون وبقين أولى من خلت وبقيت؛ لأن النون نصّ فى الجمعية والتأنيث والتاء ليست كذلك. ولما استمر هذا الاستعمال فى التاريخ حمل غيره عليه، فقيل فى الكثرة الجذوع انكسرت حملا على لإحدى عشرة خلت. وقيل فى القلّة الأجذاع انكسرن حملا على لعشر خلون، وهذا إنما هو على مراعاة الأحسن، ولو عكس العمل فى التاريخ وغيره لجاز.

* * *

## فصل

**ص: يصاغ موازن فاعل من اثنين إلى عشرة بمعنى بعض أصله فيفرد أو يضاف إلى أصله، وينصب إن كان اثنين لا مطلقًا خلافًا للأخفش، ويضاف المصوغ من تسعة فما دونها إلى المركب المصدر بأصله، أو يعطف عليه العشرون وأخواته، أو تركب معه العشرة تركيبها مع النيف مقتصرًا عليه أو مضافًا إلى المركب المطابق له، وقد يعرب الأول مضافًا إلى الثاني مبنيًا عند الاقتصار على ثالث عشر ونحوه، ويستعمل الاستعمال المذكور في الزائد على عشرة الواحد مجعولا حاديا.**

**ش:** صوغ موازن فاعل من ثلاثة إلى عشرة بمعنيين:

**أحدهما:** أن يكون بمعنى بعض أصله أى بمعنى بعض ما صيغ منه، ويستعمل مفردا كثالث إلى عاشر، ومضافًا إلى أصله كثالث ثلاثة وعاشر عشرة. وأجاز الأخفش تنوينه والنصب به، وما ذهب إليه غير مرضى؛ لأن موازن فاعل المشار إليه إذا أريد به معنى بعض لا فعل له، إلا أن يكون ثانيًا، فإن العرب تقول: ثنيت الرجلين إذا كنت الثانى منهما، فمن قال ثانٍ اثنين بهذا المعنى عُذر؛ لأن له فعلا. ومن قال ثالثٌ ثلاثة لم يُعذر؛ لأنه لا فعل له.

**والمعنى الثاني:** يكون موازن فاعل المصوف من ثلاثة إلى عشرة بمعنى جاعل ما تحت أصله معدودا به، نحو: هذا ثالث اثنين، أى جاعل اثنين بنفسه ثلاثة، فلك فى هذا أن تضيفه وأن تنونه وتنصب به لأنه اسم فاعل فعل مستعمل، فإنه يقال ثلثت الاثنين إلى عشرت التسعة. ومضارع ربعَ وسبعَ وتسعَ مفتوح العين، ومضارع البواقى مكسورها. ولم يستعمل بهذا ثان فيقال هذا ثان واحدا بمعنى جاعل واحدا بنفسه اثنين، بل استعمل ثان بمعنى بعض اثنين، ويقال: تاسع تسعة عشر وتاسعة تسع عشرة إلى حادى أحد عشر وحادية إحدى عشرة.

وإلى هذا أشرت بقولى: «ويضاف المصوغ من تسعة فما دونها إلى المركب المصدر بأصله» أى يضاف تاسع إلى المركب المصدر بتسعة، وحاد إلى المصدّر بأحد، وكذلك ما بينهما. ثم قلت: «أو يعطف عليه العشرون وأخواته» فأشرت إلى أنه يقال التاسع والعشرون والحادى والعشرون والتاسع والتسعون والحادى والتسعون وكذا ما بين

التاسع والحادى فيما بين التسعين والعشرين. ثم قلت: «أو تركب معه العشرة تركيبها مع النيّف مقتصرا عليه» فأشرت إلى أنه يقال التاسع عشر والحادى عشر، فيبنى الصدر والعجز كما بنى الصدر والعجز من سبعة عشر، ويجعل عجز هذا المركب فى التذكير والتأنيث كما كان مع أحد وإحدى وأخواتهما.

ويعطى صدره ما لاسم فاعل من لحاق التاء فى التأنيث وسقوطها فى التذكير، ثم إن هذا المركب يقتصر عليه غالبا كما يقتصر غالبا على ثالث ونحوه، وقد يضاف هذا المركب إلى المركب المصدّر به المضاف فيقال هذا حادى عشر أحد عشر، وثانى عشر اثنى عشر إلى تاسع عشر تسعة عشر، وإلى هذا أشرت بقولى: «أو مضافا إلى المركب المطابق له» فأول هذين المركبين مضاف إلى ثانيهما وكلاهما مبنى.

وقد يقتصر على صيغة فاعل وتاليه مضافًا ومضافًا إليه، مع إعراب الأول وبناء الثانى على تقدير تركيبه مع ما صيغ منه فاعل، فيقال: هذا ثالثُ عشرَ ورأيت ثالثَ عشرَ، ومررت بثالثِ عشرَ، برفع ثالث ونصبه وجرّه وبناء عشر، على تقدير ثالث ثلاثة عشر فحذف الصدر ونوى بقاؤه، فاستصحب البقاء بناء العجز. وهذا شبيه بقول من قال: لا حول وقوة إلا بالله العلىّ العظيم، على تقدير ولا قوةَ بالبناء، ثم حذف لا ونوى بقاءها فاستصحب البناء، ويستعمل استعمال فاعل المصوغ من اثنين وأخواته واحد مجعولا حاديا وواحدة مجعولة حادية، فيقال فى التركيب حادى عشر وحادية عشرة، ومع عطف عشرين وأخواته الحادى والعشرون والحادية والعشرون، وهذا زيادة بيان لما تقدم من ذكر ذلك.

**ص: وإن قصد بفاعل المصوغ من ثلاثة إلى عشرة جَعْل الذى تحت أصله معدودًا به استعمل مع المجعول استعمال جاعل؛ لأن له فعلا، وقد يجاوز به العشرة فيقال رابع ثلاثة عشرة أو رابع عشر ثلاثة عشر ونحو ذلك، وفاقًا لسيبويه بشرط الإضافة. وحكم فاعل المذكور فى الأحوال كلها بالنسبة إلى التذكير والتأنيث حكم اسم الفاعل.**

**ش:** قد تقدم فى شرح أول سطر فى الفصل أن موازن فاعل يصاغ من ثلاثة إلى عشرة بمعنى جاعل، وأن المصوغ بهذا المعنى اسم فاعل فعل مستعمل، وفى ذلك

الكلام غنى عن إعادة معناه هنا. وقولى: «المصوغ من ثلاثة» تقريب على المتعلم، والحقيقة أن يقال من الثُّلْث والرَّبْع والتُّسْع والعَشْر، والمراد به الثلث وما عطف عليه مصادر ثَلَثْت الاثنين وربعت الثلاثة إلى عَشرت التسعةَ. وإنما كانت الحقيقة هذا لأن فاعلا المشار إليه اسم فاعل، واسم الفاعل مشتق من المصدر إلا أن فى هذا غموضا، وفى الأول وضوح وسهولة، فكان التعبير به أولى. والهاء من قولى: «تحت أصله» عائدة إلى فاعل المصوغ، والمراد أنك إذا قلت هذا ثالث اثنين، فمعناه جاعل اثنين ثلاثة بانضمامه إليهما فهو فاعل؛ لأنه مصوغ من لفظها، والذى تحت الثلاثة الاثنان؛ فالقائل هذا ثالث اثنين قاصد جعل اثنين معدودا بثلاثة.

وفى استعمل من قولى: «استعمل مع المجعول» ضمير يعود على فاعل المصوغ، والمراد بالمجعول الذى تحت المصوغ منه فاعل كالاثنين بالنسبة إلى ثالث وكالثلاثة بالنسبة إلى رابع. وأشرت باستعمال جاعل إلى أنه إن كان بمعنى المضى وجبت إضافته، وإن كان بمعنى الاستقبال جازت إضافته وإعماله، على نحو ما يفعل بجاعل وغيره من أسماء الفاعلين، وكان ذكر جاعل أولى لأنه موافق لفاعل المذكور وزنا ومعنى. ونبهت على سبب إعماله بقولى: «لأن له فعلا»؛ فيفهم من هذا أن ما لا فعل له لا ينصب تاليه كثالث ثلاثة، وأن ما له فعل ينصب تاليه كثالث اثنين ورابع ثلاثة، وينبغى أن يتنبه بهذا إلى جواز قول القائل هذا ثالث تسعة وعشرين؛ لأنه يقال كانوا تسعة وعشرين فثلثتهم، أى صيّرتهم ثلاثين، ورابع عشر ثلاثة عشر إلى تاسع ثمانية عشر وتاسع عشر ثمانية عشر بإضافة فاعل مفردا أو مركبًا إلى المركّب الذي يليه.

* * *

## فصل

**ص: استعمل كخمسة عشرَ ظُروف كيومَ يومَ، وصباحَ مساءَ، وبينَ بَيْنَ، وأحوال أصلها كتفرقوا شَغَر بَغَر، وشذَرَ مَذَر، وخذعَ مذعَ. وأخَوَلَ أخولَ، وتركت البلاد حيثَ بيثَ، وهو جارى بيتَ بيتَ، ولقيته كفّةَ كفّةَ، وأخبرته صحرةَ بحرةَ، وأحوال أصلها الإضافة كبادى بدا أو بادى بدى، وأيدى سبا وأيادى سبا، وقد يجر بالإضافة الثانى من مركب الظروف، ومن بيتَ بيتَ وتاليه، ويتعين كل ذلك للخلو من**

**الظرفية، وقد يقال: بادئ بَدْء، وبادِئ بَداءٍ وبَدْءٍ، وبَدْء ذِى بَدْء أو ذى بَدْأة أو ذى بَدَاءة. وقد يقال سبًا، بالتنوين، وحاثِ باثِ، وحَوْثًا بوْثًا، وكفّة عن كفة، وألحق بهذا وقعوا فى حيْص بَيْص، وحِيصَ بيصَ، والخازَ بازَ.**

**ش:** قد تقدم فى باب الظروف أن من الظروف التى لا تتصرف ما ركب تركيب خمسة عشر كقولك فلان يتعهّدنا يومَ يومَ وصباحَ مساءَ، أى كل يوم وكل صباح ومساء، واستشهدت على ذلك بقول الشاعر [من الوافر](١):

ومَن لا يصرْفِ الواشِين عنه صباحَ مساءَ يَبْغوه خبالا

وقول الآخر [من الخفيف](٢):

آتٍ الرزق يومَ يومَ فأجْملْ طَلَبا وابْغ للقيامة زادا

إلا أنه ذكر هناك لكونه من الظروف التى لا تتصرف، وذكر هنا لكونه من المركب الجارى مجرى خمسة عشر، ولا يستعمل منه إلا ما سمع، فمن المستعمل منه حديث نقادة الأسدى رضى الله عنه: «اللهم اجْعل قُوتَ فلانٍ يَوْمَ يَوْمَ» ومنه قول الشاعر [من البسيط]:

إذ نحن فى غرّة الدنيا وبَهْجَتها والدارُ جامعةٌ أزمانَ أزْمانا

ومن المسموع فى بين قول الشاعر [من مجزوء الكامل](٣):

نَحمِى حَقيقتنا وبَعْـ ـضُ القوم يَسقِط بينَ بَيْنا

ولا يقاس على شىء منه، كما لا يقاس على خمسة عشر وأخواته غيرها من الأعداد. ولو جاز القياس على ما سمع لقيل فلان يأتينا وقتَ وقتَ، ونهارَ ليلَ وعامَ عامَ، قياسا

---

(١) البيت بلا نسبة فى الدرر (٨٢/٣)، شرح شذور الذهب (ص ٩٥)، همع الهوامع (١٩٦/١).

(٢) البيت بلا نسبة فى الدرر (٨٢/٣)، شرح شذور الذهب (ص ٩٦)، همع الهوامع (١٩٦/١).

(٣) البيت لعبيد بن الأبرص فى ديوانه (ص ١٤١)، خزانة الأدب (٢١٣/٢)، الدرر (٣٢٤/٦)، سر صناعة الإعراب (٩١/١)، شرح شواهد المغنى (٢٥٨/١)، شرح المفصل (١١٧/٤)، الشعر والشعراء (٢٧٣/١)، اللمع (ص ٢٤٢)، المقاصد النحوية (٤٩١/١)، همع الهوامع (٢٢٩/٢)، وبلا نسبة فى شرح شذور الذهب (ص ٩٧)، همع الهوامع (٢١٢/١).

على يأتينا يوم يوم وصباح مساء، وإذا لم يقس على أسماء الزمان مع أن فيها كثرة ما، فألا يقاس على اسم المكان الذى هو بَيْنَ بَيْنَ أحرى وأولى.

فإن الظروف المكانية أقل من الظروف الزمانية، وهى تبع لها فى هذا الاستعمال كما هى تبع لها فى الإضافة إلى الجمل، ولذلك لم يضف من أسماء المكان إلى الجمل إلا «حيث»، وأضيف لها من أسماء الزمان إذ وإذا وما أشبههما فى المعنى.

**والحاصل**: أنه لو ساغ أن يقاس على يومَ يومَ لم يَسغ أن يقاس على بَيْنَ بَيْن، وأما ما جاء فى حديث حذيفة رضى الله عنه من قول إبراهيم عليه السلام: «إنما كنتُ خليلا منْ وَرَاءُ وراءُ» فقد روى بالضم، على أن يكون مبنيا على الضم؛ لقطعه عن الإضافة وجعل الثانى تأكيد اللأول، والجيد أن يقال: من وراءٍ وراءٍ بإضافة الأول إلى الثانى؛ فإن هذا حكم ما خرج عن الظرفية مما ركب من الظرف تركيب خمسة عشر. وعلى هذا أنشد سيبويه [من الوافر][(١)]:

ولولا يومُ يومٍ ما أرَدْنا جزاءكَ والقروضُ لها جزاءُ

وأنشد أيضًا [من البسيط][(٢)]:

ما بال جهْلكَ بعدَ الحِلم والدِّين وقد علاكَ مَشيبٌ حينَ لا حينِ

أنشده وقال: إنما هو حينَ حين و«لا» بمنزلة «ما» إذا ألغيتْ، ولشبه الحال بالظرف أشرك بينهما فى الجريان مجرى خمسة عشر فى ألفاظ محفوظة، إلا أن الغلبة للحال، ولذلك كان منه ما أصله العطف وما أصله الإضافة، وليس فى مركب الظروف ما أصله الإضافة، وكان الحال جديرا بالغلبة؛ لأن الواقع حالا من هذا النوع قائم مقام مفرد ومُغنٍ عنه، كما أن مركب العدد قائم مقام مفرد ومغن عنه، وذلك أن ما دون العشرة إذا زيد عليه واحد استحق مفردا يدل على الزائد والمزيد عليه كقولنا للاثنين مزيدًا عليها واحد ثلاثة وهكذا إلى التسعة المزيد عليها واحد، وأما العشرة المزيد عليها فترك فيها هذا الأصل واستغنى بالتركيب عنه، ثم رجع إليه فى تضعيف العشرة وما

---

(١) تقدم الاستشهاد به.

(٢) البيت لجرير فى ديوانه (ص ٥٥٧)، خزانة الأدب (٥٠٢/٣، ٤٧/٤)، الدرر (٨٣/٣)، شرح أبيات سيبويه (١٣٠/٢)، الكتاب (٣٠٥/٢)، وبلا نسبة فى همع الهوامع (١٩٧/١).

فوقه. والأحوال المشار إليها بمنزلة مركب العدد فى القيام مقام مفرد؛ لأن شغرَ بَغَر بمعنى منتشرين، وشذَرَ مَذَرَ بمعنى متفرقين، وخذع مذع بمعنى منقطعين، وأخول أخول فى قوله [من الطويل][(١)]:

سقاطَ شَرارِ القَيْن أخْوَلَ أخولاَ

بمعنى متفرقا، وحيث بيث بمعنى مبحوثة، وبيت بيت بمعنى متقاربا، وكفة كفة بمعنى مواجها، وصحرة بحرة بمعنى منكشفا، وبادى بدا أو بدى بمعنى مبدوءا به. وسبب بناء ما أصله العطف كسبب بناء العدد، وهو فى مركب الأحوال آكد؛ لأن تركيبه ألزم. وأما ما أصله الإضافة فسبب بنائه تشبيهه بما أصله العطف فى التركيب من شيئين يؤديان معنى واحدا. وفى لزوم معنى فى، وامتناع الألف واللام والإضافة والتصغير، وبنيا على حركة لأن لهما أصلا فى التمكن، وكانت الحركة فتحة لأن مع التركيب ثقلا وكثرة واجتماع ثقيلين لو جيء معه بكسرة أو ضمة، ومن قال: حاث باث، وخاز باز، بالكسر دون الفتح، فإنه فرّ من ست فتحات تقديرًا؛ لأن الألفين بمنزلة فتحتين وقبلهما فتحتان، فإذا فتح تالياهما اجتمعت ست فتحات تقديرًا، فأوثر الكسر مخلّصا من توالى الأمثال. ومعنى وقعوا فى حيص بيص: وقعوا فى شدة ذات تقدّم وتأخر، وهو من حاص عن الشيء يحيص إذا تأخر عنه خوفًا منه، وباص يبوص بوصا إذا تقدم، فأبدلت واو بوص ياء لتشاكل حيصا، كما فعلوا بواو تلوت حين قيل لا دريت ولا تليت، وقد عكس من قال فى حوص وبوص، فجاء ببوص على أصله وأبدل ياء حيص واوا وهذا من إتباع الأول الثانى. وهو نظير مأزورات غير مأجورات، فإنه من الوزر فحقه موزورات إلا أن واوه جعلت ألفا لتشاكل ما بعده. والخاز باز عشب، وذباب، وصوت الذباب، وداء فى اللهازم، وبعض أسماء السِّنّور. ومن فتح زاييه أجراه مجرى

---

(١) عجز بيت وصدره:

يُسَاقِط عنه روقُة ضارياتِها

والبيت لضابئ بن الحارث فى الخصائص (٣/٢٩٠)، الدرر (٤/٣٤)، الشعر والشعراء (٢١/٣٥٩)، المحتسب (٢/٤١)، نوادر أبى زيد (ص ١٤٥)، وبلا نسبة فى جمهرة اللغة (ص ٦٢١)، شرح شذور الذهب (ص ٩٨)، الخصائص (٢/١٣٠)، المحتسب (١/٨٦)، همع الهوامع (١/٢٤٩).

خمسة عشر، ومن كسرهما أجراه مجرى بعلبك - كذا - ومن قال خازُ بازٍ أضاف صدره إلى عجزه، ومن قال خِزْباز وخازباء أفردهما كقرطاس وقاصعاء.

* * *

## باب كم وكأيّن وكذا

**ص: كم اسم لعدد مبهم فيفتقر إل مميز لا يحذف إلا بدليل، وهو إن استفهم به كمميز عشرين وأخواته، لكن فصله جدير هنا فى الاختيار، وهناك فى الاضطرار. وإن دخل عليها حرف جر فجره جائز بمن مضمرة، لا بإضافتها إليه خلافًا لأبى إسحاق، ولا يكون مميزها جمعًا خلافًا للكوفيين، وما أوهم ذلك فحال والمميز محذوف، وإن أخبر بكم قصدًا للتكثير فمميزها كمميز عشرة أو مائة مجرور بإضافتها إليه لا بمن محذوفة خلافًا للفراء، وإن فصل نصب حملا على الاستفهامية، وربما نصب غير مفصول، وقد يجر فى الشعر مفصولاً لا بظرف أو جار ومجرور لا بجملة ولا بهما معا.**

**ش:** يدل على اسمية كم الإسناد إليها، وعود الضمير عليها فى نحو: كم رجلا جاءك؟ ودخول حرف الجر عليها والإضافة إليها فى نحو بكم رجلا مررت؟ ورزق كم نفسا ضمنت؟ وتسليط عوامل النصب عليها نحوكم يوما صمت؟ وكم فرسخا سرت؟ وكم كانت دراهمك؟ وهى فى الكلام على ضربين:

استفهامية كالمذكور آنفا، وخبرية يقصد بها التكثير كقوله تعالى: ﴿**كم من فئة قليلة غلبت فئة كثيرة بإذن الله**﴾ [البقرة: ٢٤٩]. وهى فى حالتيها أشدّ إبهاما من أسماء العدد؛ لأن أسماء العدد تدل على العدد دلالة تنصيص ولا تدل على جنس المعدود، والأمران بذكر «كم» مبهمان، فكان افتقارها إلى مميز أشد من افتقار أسماء العدد.

ولما كانت الاستفهامية بمنزلة عدد مقرون بهمزة الاستفهام أشبهت العدد المركب فأجريت مجراه، بأن جُعل مميزها كمميزه فى النصب والإفراد، فقيل كم درهما لك؟ كما قيل: لك خمسة عشر درهما، ثم قصد امتياز الخبرية فحملت من العدد على ما يضاف إلى مميزه، وهو ضربان مميز بجمع كعشرة دراهم، ومميز بمفرد كمائة دينار، ولم يكن حملها على أحد الضربين بأولى من حملها على الضرب الآخر، فحملت عليهما معا؛ فتارة تضاف إلى جمع حملا على عشرة، وتارة تضاف إلى مفرد حملا على مائة،

فيقال: كم رجال صحبت؟ وكم بلد دخلت؟ كما تقول: عشرة رجال صحبت، ومائة بلد دخلت، ويجوز حذف مميز «كم» كما يجوز حذف مميز العدد، فحذف مميز «كم» كقوله تعالى: ﴿**كم لبثتم**﴾ [الكهف: ١٩]، وحذف مميز العدد كقوله تعالى: ﴿**عليها تسعة عشر**﴾ [المدثر: ٣٠]، ويجوز الفصل بين الاستفهامية ومميزها فى السعة، ولا يجوز الفصل بين العدد ومميزه إلا فى ضرورة كقول الشاعر [من المتقارب][(١)]:

على أنّنى بعدَ ما قد مضَى ثلاثون للهَجْر حَوْلا كمِيلا

ولو استعمل هذا فى غير ضرورة شعر لم يجز، بخلاف «كم» فلك أن تفصل بينها وبين مميزها دون ضرورة؛ فتقول: كم لك درهما؟ وإنما كان الأمر كذلك لأن العدد مميز بمنصوب مستطال بالتركيب إن كان مركبا وبالزيادتين فى آخره إن كان للعشرين أو إحدى أخواتها، فموضع التمييز منه بعيد دون فصل، فلو فصل بشىء لازداد بُعْدا، فمنع الانفصال إلا فى الضرورة. وكم بخلاف ذلك فلم يلزم اتصال مميزها.

وإن دخل على الاستفهامية حرف جر جاز بقاء مميزها منصوبا، كقولك: بكم رجلا مررت؟ وجاز أن يجر بمن مقدرة، كقولك: بكم درهم تصدقت؟ تريد بكم من درهم، فحذفت مِن وأبقيت عملها. قال ابن خروف قاصدا إلى حذف من وإبقاء عملها: هو مذهب الخليل وسيبويه والجماعة، وزعم ابن بابشاذ أنه ليس مذهب المحققين، وقوله فاسد، وإضمار الحرف نص من كلامهم إلا الزجاج وحده؛ فإن النحاس حكى عنه أنه كان يخفض هذا بكم ولا يحذف شيئًا. قال ابن خروف: ولا يمكن الخفض بها لأنها بمنزلة عدد ينصب ما بعده قولاً واحدًا، فيجب لما حمل عليه ونزل منزلته أن يكون كذلك.

**قلت**: الأمر على ما أشار إليه أبو الحسن بن خروف؛ أعنى كون المميز فى نحو بكم درهم تصدقت مجرورا بمن مقدرة لا بكم، لأنها بمنزلة عدد ينصب ما بعده ولا يخفضه،

---

(١) البيت للعباس بن مرداس فى ديوانه (ص ١٣٦)، أساس البلاغة (ص ٣٩٨ - كمل)، خزانة الأدب (٢٩٩/٣)، الدرر (٤٢/٤)، شرح شواهد الإيضاح (ص ١٩٨)، شرح شواهد المغنى (٩٠٨/٢)، المقاصد النحوية (٤٨٩/٤)، وبلا نسبة فى الإنصاف (٣٠٨/١)، خزانة الأدب (٤٦٧/٦، ٢٥٥/٨)، شرح الأشمونى (٥٧٥/٣)، شرح عمدة الحافظ (ص ٥٣٢)، شرح المفصل (١٣٠/٤)، الكتاب (١٥٨/٢)، مغنى اللبيب (٥٧٢/٢)، المقتضب (٥٥/٣).

فلو خفضت ما بعدها مرة ونصبته مرة لزم تفضيل الفرع على الأصل، وأيضًا لو كانت صالحة للجر بها إذا دخل عليها حرف جر لصلحت للجر بها إذا عريت من حرف الجر، إذ لا شيء من المميزات الصالحة ينصب مميزها ويجر بإضافتها إليه، فيشترط فى إضافتها أن يكون هو مجرورا، فالحكم بما حكم به الزجاج ومن وافقه حكم بما لا نظير له، فخولف مقتفيه ورُغب عنه لا فيه. ولا يجوز جمع مميز الاستفهامية، كما لا يجوز جمع مميز العدد الذى أجريت مجراه. وأجاز ذلك الكوفيون ولا حجة لهم، وإن ورد ما يوهم جواز ذلك حمل على أن المميز محذوف، وأن الجمع الموجود منصوب على الحال نحو أن يقال: كم لك شهودا؟ وكم نفسا عليك رقباء؟.

وإن قُصد بكم الإخبار على سبيل التكثير جرت مجرى عشرة مرة، ومجرى مائة أخرى، وقد سبق الكلام على ذلك تبيينا وتمثيلا، ومميزها مجرور بإضافتها إليه كمميز حملت عليه. وزعم الفراء أن الجر بعدها بمن مقدرة، ولا سبيل إلى ذلك كما لا سبيل إليه فيما حملت عليه؛ لأن الجر بعدها لو كان بمن مقدرة لكان جوازه مع الفصل مساويا لجوازه بلا فصل؛ لأن معنى «من» مراد، واستعمالها سائغ مع الاتصال، فلو كان عملها بعد الحذف جائز البقاء مع الاتصال لكان جائز البقاء مع الانفصال فى النثر والنظم. وفى كون الواقع بخلاف ذلك دليل على أن الجر بالإضافة لا بمن مقدرة.

وإذا فصل مميز كم الخبرية بجملة أو ظرف أو جار ومجرور معا وجب نصبه مطلقا حملا على الاستفهامية؛ فالأول كقول الشاعر[من البسيط](١):

كمْ نالَنِى منهم فَضْلا على عـدَم ... إذْ لا أكادُ من الإقتار أحتمل

والثانى كقول الآخر [من المتقارب](٢):

---

(١) البيت للقطامى فى ديوانه (ص ٣٠)، خزانة الأدب (٤٧٧/٦، ٤٨٣)، الدرر (٤٩/٤)، شرح المفصل (١٣١/٤)، الكتاب (١٦٥/٢)، اللمع (ص ٢٢٧)، المقاصد النحوية (٢٩٨/٣)، وبلا نسبة فى أمالى ابن الحاجب (٢٨٣/١)، الإنصاف (٣٠٥/١)، خزانة الأدب (٤٦٩/٦)، شرح الأشمونى (٦٣٦/٣)، شرح عمدة الحافظ (ص ٥٣٥)، المقتضب (٦٠/٣)، همع الهوامع (٢٥٥/١).

(٢) البيت لزهير بن أبى سلمى فى شرح المفصل (١٣١/٤)، الكتاب (١٦٥/٢)، وليس فى ديوانه، وللأعشى فى المحتسب (١٣٨/١)، وليس فى ديوانه، ولزهير أو لكعب ابنه فى المقاصد=

تـــؤمٌ سِنـــانـــا وكـــم دُونَـــه  مـن الأرض مُحْدَوْدِبـًا غارُهـــا

ولو كان الفاصل ظرفًا أو جارًا ومجرورًا لجاز النصب والجر، إلا أن الجر مخصوص بالشعر، كقول الشاعر [من البسيط][(١)]:

كـم دون ميـة موماة يُهـال لهـا  إذا تيممهـا الخـريت ذو الجلـد

وكقول الآخر [من الرمل][(٢)]:

كـم بجـود مُقرفٍ نـالَ العـــلا  وكريـــمٍ بخلـــه قـــد وضعـــه

وربما نصب مميز الخبرية متصلا بها، وزعم بعضهم أنه لغة تميم. ومنـه قـول الفـرزدق [من الكامل][(٣)]:

كم عمـةً لك يا جريـرُ وخالـةً  فدْعاءَ قـد حلبـنْ علىَّ عِشـارِى

* * *

---

=النحوية (٤/٤٩١)، وليس فى ديوان كعب، وبلا نسبة فى المفصل (٤/١٢٩).

(١) البيت لذى الرمة فى المقاصد النحوية (٤/٤٩٦)، وبلا نسبة فى شرح الأشمونى (٣/٦٣٥)، شرح عمدة الحافظ (ص ٥٣٤).

(٢) البيت لأنس بن زنيم فى ديوانه (ص ١١٣)، خزانة الأدب (٦/٤٧١)، الدرر (٤/٤٩)، شرح شواهد الشافية (ص ٥٣)، المقاصد النحوية (٤/٤٩٣)، ولعبد الله بن كريز فى الحماسة البصرية (٢/١٠)، وبلا نسبة فى الإنصاف (١/٣٠٣)، الدرر (٦/٢٠٤)، شرح أبيات سيبويه (٢/٣٠)، شرح الأشمونى (٣/٦٣٥)، شرح عمدة الحافظ (ص ٥٣٤)، شرح المفصل (٤/١٣٢)، المقتضب (٣/٦١)، المقرب (١/٣١٣)، همع الهوامع (١/٢٥٥).

(٣) البيت للفرزدق فى ديوانه (١/٣٦١)، الأشباه والنظائر (٨/١٢٣)، أوضح المسالك (٤/٢٧١)، الدرر (٤/٤٥)، شرح التصريح (٢/٢٨٠)، شرح شواهد المغنى (١/٥١١)، شرح عمدة الحافظ (ص ٥٣٦)، شرح المفصل (٤/١٣٣)، اللمع (ص ٢٢٨)، مغنى اللبيب (١/١٨٥)، المقاصد النحوية (٤/٤٨٩)، وبلا نسبة فى شرح الأشمونى (١/٩٨)، شرح ابن عقيل (ص ١١٦)، المقتضب (٣/٥٨)، المقرب (١/٣١٢).

## فصل

**ص: لزمت كم التصدير وبنيت فى الاستفهام لتضمنها معنى حرفه، وفى الخبرية لشبهها بالاستفهامية لفظًا ومعنى، وتقع فى حالتيها مبتدأ ومفعولاً ومضافًا إليها وظرفًا ومصدرًا.**

**ش:** أداة الاستفهام منبهة للمستفهم ومؤذنة بحاجة المستفهم إلى إبداء ما عنده، فنزلت مما فى خبرها منزلة حرف النداء من المنادى فى استحقاق التقدم، فلذلك امتنع تأخيرها ولزم تصديرها ولا فرق فى ذلك بين كم وغيرها، فلذلك وجب رفع صاحب الضمير فى نحو زيدٌ كم ضربته، كما وجب فى نحو زيد أين لقيته؟ وبشر متى رأيته؟ والخبرية جارية مجرى الاستفهامية فى وجوب التصدير، فلذلك لا يجوز فى نحو زيدٌ كم دراهم أعطيته إلا الرفع، وهى أيضًا مساوية لها فى وجوب البناء لتساويهما فى مشابهة الحرف وضعا وإبهاما، وتنفرد الاستفهامية بتضمن معنى حرف الاستفهام، والخبرية بمناسبة رُبَّ إن قصدَ بها التقليل وهو الغالب على رُبَّ. ووقوع كم فى حاليها مبتدأ ومفعولا ومضافا إليها كقولك كم درهما لك؟ و ﴿**كم من فئة قليلة غلبت**﴾ [البقرة: ٢٤٩]، وكم جزءًا قرأت؟ وكم رجال صحبت؟ وحاجة كم قضيت؟ وتعليم كم من المشتغلين توليت؟ ووقوعها فى حاليها ظرفا ومصدرا كقولك: كم فرسخا سرت؟ وكم فراسخ سرت؟ وكم طعنة طعنت؟ وكم طعنات طعنت؟.

* * *

## فصل

**ص: معنى كأيّن وكذا كمعنى الخبرية، ويقتضيان مميزا منصوبا، والأكثر جره بمن بعد كأيّن، وتنفرد من كذا بلزوم التصدير وأنها قد يستفهم بها، وقد يقال كيْىءٍ وكاءٍ وكأىٍّ. وقد ورد كذا مفردا ومكررا بلا واو، وكنى بعضهم بالمفرد المميز بجمع عن ثلاثة وبابه، وبالمفرد المفسر بمفرد عن مائة وبابه، وبالمكرر دون عطف عن أحد عشر وبابه، وبالمكرر مع عطف عن أحد وعشرين وبابه.**

**ش:** قد تقدم أن كم الخبرية اسم يقصد به الإخبار على سبيل التكثير، وأنها مفتقرة إلى مميز كمميز عشرة مرة وكمميز مائة أخرى، وذكرت الآن أن معنى كأيّن وكذا

كمعناها، فكان حقهما أن يضافا إلى مميزهما كما تضاف كم التى تساويها فى المعنى، لكن منع من إضافة كأين أنها لو أضيفت لزم نزع تنوينها وهى مستحقة للحكاية؛ لأنها مركبة من كاف التشبيه وأىّ، فكانت بمنزلة بزيد مسمى به، فإنه يلزم أن يجرى مجرى الجملة المسمى بها فى لزوم الحكاية والمحافظة على كل جزء من أجزائها، فيقال فيمن اسمه بزيد هذا بزيد ونظرت إلى بزيد، وكذا يقال فى كزيد لو سمى به، فلو جعل من زيد اسما لجاز فيه ما جاز فى بزيد من الحكاية، وجاز أيضًا أن تحرك نون بحركات الإعراب، ويضاف إلى زيد، ولاستيفاء الكلام عن هذا وشبهه موضوع هو به أولى.

وأما كذا ففيها ما فى كأين من التركيب الموجب للحكاية، وفيها زيادة مانعة من الإضافة، وذلك أن عجزها اسم لم يكن له قبل التركيب نصيب فى الإضافة، فأبقى على ما كان عليه، والأكثر جر مميز كأيّن بمن كقوله تعالى: ﴿**وكأين من آية فى السموات والأرض**﴾ [يوسف:١٠٥]. ومن نصب مميزها قول الشاعر [من الخفيف][(١)]:

اطْرُدِ اليأسَ بالرجا فكأيـ ... ـن آلما حُمَّ أمرُه بعد يُسْر

وأما كذا فلم يجئ مميزها إلا منصوبا كقول الشاعر [من الطويل][(٢)]:

عِدِ النفسَ نُعْمَى بعدَ بُؤساكَ ذاكِرا ... كذا وكذا لُطْفا به نُسِىَ الجهد

وانفردت كأين بموافقة «كم» فى لزوم التصدير فلا يعمل فيها ما قبلها بخلاف كذا فإنها يعمل فيها ما قبلها وما بعدها، وانفردت كأيّن أيضًا بأنها قد يستفهم بها كقول أبىّ بن كعب رضى الله عنه لعبد الله: «كأيِّنْ تقرأُ سورةَ الأحزاب، أو كأين تعدُّ سورة الأحزاب؟ فقال عبد الله: ثلاثا وتسعين. فقال أبى: قط» أراد ما كانت كذا قط.

---

(١) البيت بلا نسبة فى الدرر (٥١/٤)، شرح الأشمونى (٦٣٧/٣)، شرح التصريح (٢٨١/٢)، شرح شواهد المغنى (٥١٣/٢)، المقاصد النحوية (٤٩٥/٤)، مغنى اللبيب (١٨٦/١)، أوضح المسالك (٢٧٦/٤)، همع الهوامع (٢٥٥/١).

(٢) البيت بلا نسبة فى الأشباه والنظائر (٢٨١/٧)، الدرر (٥٤/٤)، شرح الأشمونى (٦٣٨/٣)، شرح شواهد المغنى (٥١٤/٢)، مغنى اللبيب (١٨٨/١)، المقاصد النحوية (٤٩٧/٤)، همع الهوامع (٢٥٦/١).

ويقال: كيء، واصله: كيّيء، بتقديم الياء على الهمزة، ثم عومل معاملة ميت، فقيل: كيَء، ثم أبدلت ياؤه ألفًا، فقيل: كاء، وبه قرأ ابن كثير، ثم حذفت الألف، فقيل: كأ، وأما كأى، فمقلوب كيىء، وبه قرأ ابن محيصن والأشهب، واستعمال كذا دون تكرار قليل، وكذا استعماله مكرر بلا عطف، وجعل بعضهم كذا مميزًا بجمع كناية عن ثلاثة فما فوقها، وبكذا كذا عن أحد عشر وأخواته، وبكذا وكذا عن أحد وعشرين وأخواته، ومستند هذا التفضيل الرأى لا الرواية.

* * *

## باب نعم وبئس

**ص: وليسا باسمين فيليا عوامل الأسماء خلافًا للفراء، بل فعلان لا يتصرفان للزومهما إنشاء المدح والذم على سبيل المبالغة، وأصلهما فعل. وقد يردان كذلك. أو بسكون العين وفتح الفاء أو كسرها، أو بكسرهما، وكذا كل ذى عين حلقية منهما فِعْلاً أو اسما. وقد تجعل العين الحلقية متبوعة للفاء فى فعيل وتابعتها فى فَعْل. وقد يتبع الثانى الأول فى مثل نَحَو ومَحَموم. وقد يقال فى بئس بَيْس.**

**ش:** يدل على فعلية نعم وبئس اتصال تاء التأنيث بهما ساكنة فى كل اللغات، واتصال ضمير الرفع البارز بهما فى لغة حكاها الكسائى نحو أخواك نعما رجلين، وإخوتك نعموا رجالا، والهندات نعمن هندات. وقال ابن برهان: الدليل على أن نعم فعل ماض رفعه الظاهر وتضمنه الضمير ودخول لام القسم عليه. وعطفه على الفعل الماضى.

**قلت:** والحكم بفعليتهما هو مذهب البصريين والكسائى. وزعم الفراء وأكثر الكوفيين أنهما اسمان، واستدلوا على ذلك بدخول حرف الجر عليهما كقول بعض العرب، وقد قيل فى بنت له: نِعْمَ الولد هى، فقال: والله ما هى بنعم الولد؛ نصرها بكاء، وبرها سرقة، وكقول بعضهم: نعم السيرُ على بئس العير، وكقول الراجز [من الرجز][1]:

صبَّحكَ الله بخيْر باكر بنعم طير وشباب فاخِر

ولا حجة فى ذلك، أما الأول والثانى فيعتذر عنهما بما اعتذر عن قول الآخر [من الرجز][2]:

---

(١) الرجز بلا نسبة فى لسان العرب (١٢/٥٨٢ - نعم)، الدرر (٥/١٩٥)، المقاصد النحوية (٤/٢)، همع الهوامع (٢/٨٤)، تهذيب اللغة (٣/١٠)، تاج العروس (نعم).

(٢) الرجز للقنانى فى شرح أبيات سيبويه (٢/٤١٦)، وبلا نسبة فى أسرار العربية (ص٩٩)، الإنصاف (١/١١٢)، خزانة الأدب (٩/٣٨٨، ٣٨٩)، الخصائص (٢/٣٦٦)، الدرر (١/٧٦، ٦/٢٤)، شرح الأشمونى (٢/٣٧١)، شرح عمدة الحافظ (ص٥٤٩)، شرح المفصل=

عَمْــرُكَ مــا ليلــى بنــامَ صاحبُهْ

فقيل أراد ما ليلى بليل مقول فيه نام صاحبه: وبولد مقول فيه نعم الولد، وبعير مقول فيه بئس العير.

وأما قول الآخر [من الرجز][1]:

بنعــم طــير وشبــاب فاخــر

فيحمل على أنه جعل «نعم» اسما أضيف الى طير. وحكى لفظه الذى كان عليه قبل عروض الاسمية، كما قال الشاعر [من الطويل][2]:

بثين الزمى «لا» إنّ «لا» إن لزمتــه على كثــرة الواشين أىُّ مَعُــون

فأوقع الزمى على «لا» ثم أدخل عليها إنّ فأجراها مجرى اسم حين دعت الحاجة الى أن يعامل لفظها معاملة الأسماء، ولم يلزم من ذلك أن يحكم باسـميتها إذا لـم تستعمل هذا الاستعمال، وكذلك القول فى نعم فى قوله بنعم طير وفيها أربع لغات: نَعِم وبَئس وهما الأصل، ونَعْم وبَئْس بالتخفيف، ونِعِم وبِئِس بالإتباع، ونِعْمَ وبِئْسَ بالتخفيف بعد الإتباع، وهذه اللغة أبعد من الأصل، وأكثر فى الاستعمال. وحكى أبو على بَيْس، بياء ساكنة بعد فتحة وهو غريب. وأما اللغات المتقدمة فجائزة فى كل ما كان من الأفعال والأسماء ثلاثيًا أوله مفتوح وثانيه حرف حلقى مكسور، فيقال فى شَهِد شَهْد وشِهِد وشِهْد. وكذا يقال فى فخِذ: فَخَذ وفَخْذ. قال الشاعر [من الطويل][3]:

---

=(٦٢/٣)، شرح قطر النـدى (ص٢٩)، المقـاصد النحويـة (٣/٤)، همـع الهوامـع (٦/١، ١٢٠/٢).

(١) الرجز بلا نسبة فى لسان العرب (٥٨٢/١٢ - نعم)، الدرر (١٩٥/٥)، المقاصد النحوية (٢/٤)، همع الهوامع (٨٤/٢)، تهذيب اللغة (١٠/٣)، تاج العروس (نعم).

(٢) البيت لجميل بثينة فى ديوانه (ص٢٠٨)، أدب الكاتب (ص٥٨٨)، شرح شواهد الشافية (ص٦٧)، لسان العرب (٣٩٣/١٠ - ألك، ٥١٢/١٢ - كرم، ٢٩٨/١٣ - عون)، وبلا نسبة فى إصلاح المنطق (ص٢٢٣)، الخصائص (٢١٢/٣)، شرح شافية ابن الحاجب (١٦٨/١)، المحتسب (١٤٤/١)، الممتع فى التصريف (٧٩/١)، المنصف (٣٠٨/١).

(٣) البيت للأخطل فى ديوانه (ص٢٢٤)، المخصص (٢٢٢/١٤)، الدرر (١٩٩/٥)، شرح أبيات سيبويه (٣٤١/٢)، الكتاب (١١٦/٤)، وبلا نسبة فى همع الهوامع (٨٤/٢).

إذا غـابَ عنّـا غـابَ عنّا ربيعُنا وإن شَهْـد أجـدَى خيرهُ ونوافلُـهْ

وقد تجعل العين الحلقية متبوعة للفاء فى فَعيل فيقال فى شهيد شِهيد، وفى ضئيل ضِئيل وفى بَعير بِعير وفى صَغير صِغير وفى نَحِيف نِحيف وفى بخيل بِخيل. وقد تجعل العين الحلقية الساكنة تابعة للفاء المفتوحة فتفتح وإن لم يكن لها أصل فى الفتح كقوله فى قَحْم قَحَم، وفى قَعْر قَعَر وفى دَهْر دَهَر. ومذهب البصريين أن الفتح فيما ثبت سكونه من هذا النوع مقصور على السماع، وأن الوارد منه بوجهين ليس أصله السكون ثم فُتح ولا هو بالعكس، وإنما هو مما وضع على لغتين. ومذهب الكوفيين أن بعضه ذو لغتين وبعضه أصله السكون ثم فتح، لأن الفتحة من الألف وهو من حروف الحلق، فكان فى جعلها على العين والعين حلقية مسبوقة بفتحة مشاكلة ظاهرة ومناسبات متجاورة.

واختار ابن جنى مذهب الكوفيين مستدلاً بقول بعض العرب فى نَحْو نَحَو وفى مَحْموم مَحَموم، فقال: لو لم تكن الفتحة عارضة فى نحو لزم انقلاب الواو ألفا، لكنها فتحة عرضت فى محل سكون فعومل ما جاورها بما كان يعامل به مع السكون ولم يعتدّ بها، وكذا فتحة محموم لو لم تكن عارضة لزم ثبوت مفعول أصلا ولا سبيل الى ذلك، لكن فتحة الحاء منه فى محل سكون فأمن بذلك عدم النظير وكان هذا التقدير أحسن التقدير.

**قلت:** هذا معنى قول ابن جنى، واعتبار ما اعتبره حسن بين الحسن، وهو نظير قولنا فى يَسَع أن الفتحة فى محل كسرة، ولولا ذلك لقيل: يَوْسع كما قيل فى يَوْجع، لكنه عومل معاملة يَعِد فحذفت واوه لوقوعها بين ياء وكسرة، إلا أن كسرة يعد ملفوظ بها وكسرة يسع مقدرة فى محل الفتحة، كتقدير السكون فى محل فتحة نَحَو ومَحَموم. وشبيه بهذا قولهم فى جَيْأل وتوْءم جَيَل وتَوَم، فصححوا الياء والواو مع تحركهما وانفتاح ما قبلهما؛ لأن تحركهما عارض منوى فى محله السكون. وشبيه بهذا أيضًا قولهم فى بُيُوت بِيُوت، فافتتحوا الجمع مع أنه أثقل من المفرد بكسرة تليها ضمة، وقد رفضوا ذلك مع المفرد مع أنه أخف، إلا أن الكسرة عارضة للإتباع، والضمة منوية فى محلها، فعاد الصعب هينًا والعذر بينًا. وما حكى أبو على من قولهم: بَيْس فيه أن أصله

بئس فخفف بيس، ثم فتحت الباء التفاتًا إلى الأصل، وترك ما نشأ عن الكسرة لأن استعمالها أكثر فكانت جديرة بأن تنوى مع رجوع الفتحة، لشبهها بالعارضة فى قلة الاستعمال.

ومعنى نعم وبئس المبالغة فى المدح والذم، وربما توهم غير ذلك. وروى أن شريك ابن عبد الله النخعى ذكر على بن أبى طالب رضى الله عنه فقال جليس له: «نعم الرجل على» فغضب وقال: ألعلىٌ تقول نعم الرجل، فأمسك القائل عن شريك حتى سكن غضبه، ثم قال له: يا أبا عبد الله ألم يقل الله تعالى: ﴿**ولقد نادانا نوح فلنعم المجيبون**﴾ [الصافات:٧٥]، ﴿**فقدرنا فنعم القادرون**﴾ [المرسلات:٢٣]، ﴿**نعم العبد إنه أواب**﴾ [ص:٤٤]، قال شريك: بلى، فقال: ألا ترضى لعلى ما رضى الله لنفسه ولأنبيائه فنبهه على موضع غلطه.

ص: **فاعل نعم وبئس فى الغالب ظاهر بالألف واللام، أو مضاف إلى المعرف بهما مباشرًا أو بواسطة. وقد يقوم مقام ذى الألف واللام «ما» معرفة تامة وفاقا لسيبويه والكسائى، لا موصولة خلافًا للفراء والفارسى. وليست بنكرة مميزة خلافًا للزمخشرى والفارسى فى أحد قوليه. ولا يؤكد فاعلهما توكيدًا معنويًا باتفاق. وقد يوصف خلافًا لابن السراج والفارسى. وقد ينكر مفردًا أو مضافًا، ويضمر ممنوع الإتباع مفسرًا بتمييز مؤخر مطابق قابل «أل» لازم غالبًا. وقد يرد بعد الفاعل الظاهر مؤكدًا وفاقًا للمبرد، ولا يمتنع عنده وعند الفارسى إسناد نعم وبئس إلى الذى الجنسية وندر نحو نعم زيد رجلا، ومُرَّ بقوم نعموا قوما، ونعم بهم قوما، ونعم عبد الله خالد، وبئس عبد الله أنا كان كذا. وشهدت صفين وبئست صِفّون.**

ش: الغالب فى فاعل نعم وبئس أن يكون معرفًا بالألف واللام، أو مضافًا إلى المعرف بهما، أو مضافًا إلى المضاف للمعرف بهما، أو ضميرًا مستترًا مفسرًا بنكرة منصوبة على التمييز، فالأول كقوله تعالى: ﴿**نعم المولى ونعم النصير**﴾ [الحج:٧٨]، والثانى كقوله تعالى: ﴿**ولنعم دار المتقين**﴾ [النحل:٣٠]، والثالث كقول الشاعر [من الوافر][1]:

فإنْ تكُ فقعس بانتْ وبنّا ... فنِعم ذوو مُجاملةِ الخليل

---

(١) البيت بلا نسبة فى الدرر (٢٠١/٥)، شرح عمدة الحافظ (ص٧٨١)، همع الهوامع (٨٥/٢).

وكقول الآخر [من الطويل][(١)]:

فنعم ابنُ أختِ القومِ غَيْر مكـذَّب زهـيرٌ حسـامٌ مُفْـرَدٌ مـن حمائِل

وإلى مثل ما فى البيتين أشرت بقولى: «أو بواسطة». ومثال الرابع قوله تعالى: ﴿**بئس للظالمين بدلا**﴾ [الكهف: ٥٠].

وقول الشاعر [من البسيط][(٢)]:

لنِعْـم موئـلاً المولَى إذا حُـذرتْ بأساءُ ذى البغى واستيلاءُ ذى الإحَنِ

و«ما» فى نعم ما صنعت عند سيبويه والكسائى فاعل بمنزلة ذى الألف واللام، وهى معرفة تامة غير مفتقرة إلى صلة، وإلى ذلك أشرت بقولى: وقد يقوم مقام ذى الألف واللام ما معرفة تامة. وهى عند الفراء وأبى على الفارسىّ فاعلة موصولة مكتفى بها وبصلتها عن المخصوص. وأجاز الفراء أن تركب نعم مع ما تركيب حب مع ذا فيليهما مرفوع بهما كقول العرب: بئسما تزويج ولا مهر، التقدير بئس التزويج تزويج مع انتفاء المهر. وجعل الزمخشرى وأبو على الفارسى فى أحد قوليه «ما» نكرة مميزة. وسيأتى إبطال ذلك إن شاء الله تعالى.

ولا يؤكد فاعل نعم وبئس توكيدًا معنويًا باتفاق؛ لأن القصد بالتوكيد المعنوى رفع توهم إرادة الخصوص بما ظاهره العموم، أو رفع توهم المجاز بما ظاهره الحقيقة. وفاعل نعم وبئس فى الغالب بخلاف ذلك؛ لأنه قائم مقام الجنس إن كان ذا جنس، أو مؤول بالجامع لأكمل خصال المدح اللائقة بمسماه إن كان فاعل نعم، وبالجامع لأكمل خصال الذم إن كان فاعل بئس. والتوكيد المعنوى مناف للقصدين، فاتفق على منعه. وأما التوكيد اللفظى فلا يمتنع لك أن تقول نعم الرجل الرجل زيد. وأما النعت فلا ينبغى أن يمنع على الإطلاق. بل يمنع إذا قصد به التخصيص مع إقامة الفاعل مقام الجنس؛ لأن

---

(١) البيت لأبى طالب فى خزانة الأدب (٢/٧٢)، الدرر (٥/٢٠٠)، شرح التصريح (٢/٩٥)، المقاصد النحوية (٤/٥)، وبلا نسبة فى أوضح المسالك (٣/٢٧٢)، شرح الأشمونى (٢/٣٧١)، همع الهوامع (٢/٨٥).

(٢) البيت بلا نسبة فى شرح الأشمونى (٢/٣٧٤)، شرح ابن عقيل (ص٤٥٤)، شرح عمدة الحافظ (ص٧٨٢)، المقاصد النحوية (٤/٦).

تخصيصه حينئذ مناف لذلك القصد. وأما إذا تؤول بالجامع لأكمل الخصال فلا مانع من نعته حينئذ، لإمكان أن ينوى فى النعت ما نوى فى المنعوت. وعلى هذا يحمل قول الشاعر[من الكامل][(١)]:

نِعم الفتى المرئُ أنتَ إذا همُ حَضَروا لدى الحجُراتِ نارَ الموقدِ

وحمل ابن السراج وأبو على مثل هذا على البدل، وأبَيا النعت ولا حجة لهما.

وحكى الأخفش أن ناسًا من العرب يرفعون بنعم النكرة مفردة ومضافة. وإلى ذلك أشرت بقولى: «وقد ينكر مفردًا أو مضافًا»، فيقال على هذا: نعم امرؤ زيد، ونعم صاحب قوم عمرو، ومنه قول الشاعر [من الرجز][(٢)]:

بئس قَرِينًا يَفَنٍ هَالكِ أمُّ عُبيدٍ وأبو مالِكِ

ومن ورود الفاعل نكرة غير مضافة قول الشاعر [من الوافر][(٣)]:

أتحسِبُنى شُغِفتُ بغير سَلْمَى وسَلْمى بى مُتَيَّمةٌ تَهيمُ
وسلْمى أكملُ الثَّقَلين حُسْنًا وفى أثوابها قمرٌ وريمُ
نيافُ القُرطِ غرّاءُ الثنايا ورِئد للنساءِ ونِعْمَ نيمُ

ووافق الفراء الأخفش فى كون الفاعل نكرة مضافة قال: فإن أضفت النكرة رفعت ونصبت كقولك نعم غلامُ سفر زيد، ونعم غلامَ سفر زيد، وقال أبو الحسن الأخفش: من قال: هذا رجل وأخوه ذاهبان، على تنكير الأخ، قال هنا: نعم أخو قوم وصاحبهم زيد. ومن قال: هذا رجل وأخوه ذاهبين على تعريف الأخ لم يجز له العطف هنا؛ لأن نعم لا ترفع إلا معرفة بالألف واللام، أو بإضافة إلى المعرف بهما. فظاهر هذا القول من

---

(١) البيت لزهير فى ديوانه (ص٢٧٥)، خزانة الأدب (٤٠٤/٩، ٤٠٧)، شرح شواهد المغنى (٩٥١/٢)، المقاصد النحوية (٢١/٤)، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر (٧١/٥)، شرح الأشمونى (٣٧٣/٢)، مغنى اللبيب (٥٨٧/٢).

(٢) الرجز بلا نسبة فى تاج العروس (ملك)، أمالى القالى (٨٠/٢).

(٣) البيت الثالث لتأبط شرًا فى ديوانه (ص٢٠٢)، لسان العرب (٥٩٨/١٢ - نوم)، وبلا نسبة فى جمهرة اللغة (ص٩٩٣)، خزانة الأدب (٤١٦/٩)، الدرر (٢١٤/٥)، شرح الأشمونى (٣٧٢/٢)، شرح عمدة الحافظ (ص٧٨٩).

أبى الحسن يشعر بأنه لا يجيز نعم الذى يفعل زيد، ولا نعم من يفعل زيد، ومثل هذا لا ينبغى أن يمنع؛ لأن الذى يفعل بمنزلة الفاعل، ولذلك اطرد الوصف به. ومقتضى النظر الصحيح ألا يجوز مطلقًا ولا يمنع مطلقًا، بل إذا قصد به الجنس جاز، وإذا قصد به العهد منع. وهذا مذهب المبرد والفارسى، وهو الصحيح. ومما يدل على أن فاعل نعم قد يكون موصولاً ومضافًا إلى موصول قول الشاعر [من البسيط](١):

وكيف أرْهَبُ أمْرًا أو أراعُ لهِ ... وقد زكَأتُ إلى بشْر بن مَرْوان

فنِعم مَزْكأ من ضاقت مذاهبه ... ونِعْمَ مَن هو فى سِرّ وإعْلانِ

فلو لم يكن فى هذا إلا إسناد نعم إلى المضاف إلى من لكان فيه حجة على صحة إسناد نعم إلى من؛ لأن فاعل نعم لايضاف فى غير ندور إلا إلى ما يصح إسناد نعم إليه، فكيف وفيه: نعم مَن هو؛ فمَن هذه إما تمييز والفاعل مضمر كما زعم أبو على. وقد تقدم ذلك فى باب الموصولات، وإما فاعل، فالأول لا يصح لوجهين:

**أحدهما:** أن التمييز لا يقع فى الكلام بالاستقراء إلا بنكرة صالحة للألف واللام. ومن بخلاف ذلك، فلا يجوز كونها تمييزًا.

**الثانى:** أن الحكم عليها بالتمييز عند القائل به مرتب على كون من نكرة غير موصوفة وذلك منتف بإجماع فى غير محل النزاع، فلا يصار إليه بلا دليل عليه. فصح القول بأن من فى موضع رفع بنعم؛ إذ لا قائل بقول ثالث مع شهادة صدر البيت فإن فيه: مزكأ مَن فأسندت نعم إلى المضاف إلى مَن. وقد ثبت أن الذى تسند إليه لا يضاف لما لا يصح إسنادها إليه، وفى هذا كفاية.

وقد يقع فاعل هذا الباب ضميرًا مستترًا مفسرًا بعده بتمييز مطابق للمخصوص بالمدح أو الذم نحو نعم رجلا زيد، ونعمت امرأة هند، ونعم رجلين الزيدان، ونعمت امرأتين الهندان، ونعم رجالاً الزيدون، ونعم نساءً الهندات. وهذا الضمير المجعول فاعلاً فى هذا الباب شبيه بضمير الشأن فى أنه قصد إبهامه تعظيمًا لمعناه، فاستويا لذلك فى عدم الإتباع بتوكيد أو غيره. ونبهت على أن مميزه لا يكون إلا صالحًا للألف واللام

---

(١) البيتان بلا نسبة فى لسان العرب (١/٩١ - زكأ)، جمهرة اللغة (ص١٠٣٨، ١٠٩٨)، تاج العروس (١/٢٥٨ - زكأ).

مع أن كل مميز لا يكون إلا كذلك بالاستقراء؛ لأن أبا على والزمخشرى يجيزان التمييز فى هذا الباب بما ويزعمان أن فاعل نعم فى قوله تعالى: ﴿**فنعما هى**﴾ [البقرة:٢٧١]، وشبهه مضمر كما هو فى نعم رجلا زيد.

وما فى موضع نصب على التمييز وربما اعتقد من لا يعرف أن هذا هو مذهب سيبويه، وذلك باطل. بل مذهب سيبويه أن «ما» اسم تام مكنى به عن اسم معرف بالألف واللام الجنسية مقدر بحسب المعنى كقولك فى: ﴿**إن تبدوا الصدقات فنعما هى**﴾ [البقرة:٢٧١]، أن معناه فنعم الشىء إبداؤها، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه. قال أبو الحسن بن خروف: وتكون «ما» تامة معرفة بغير صلة نحو دققته دقا نعما. قال سيبويه: أى نعم الدق. ونعما هى أى نعم الشىء إبداؤها، ونِعِمَّا صنعت وبئسما فعلت، أى نعم الشىء صنعت. هذا كلام ابن خروف معتمدًا على كلام سيبويه، وسبقه إلى ذلك السيرافى، وجعل نظيره قول العرب: إنى مما أن أصنع، أى من الأمر أن أصنع، فجعل «ما» وحدها فى موضع الأمر ولم يصلها بشىء، وتقدير الكلام: إنى من الأمر صنعى كذا وكذا، فالياء اسم إن وصنعى مبتدأ ومن الأمر خبر صنعى والجملة فى موضع خبر. هذا كلام السيرافى وهو موافق لكلام سيبويه فإنه قال: «ونظير جعلهم ما وحدها اسمًا قول العرب إنى مما أن أصنع، أى من الأمر أن أصنع، فجعلوا ما وحدها اسمًا، ومثل ذلك غسلته غسلا نعما، أى نعم الغسل» فقدر «ما» بالأمر وبالغسل، ولم يقدرها بأمر ولا غسل، فعلم أنها عنده معرفة.

وحكى الفراء عن الكسائى أنه قال: أرادت العرب أن تجعل «ما» بمنزلة الرجل حرفا تاما، ثم أضمروا ما، يشير إلى قولهم الفراء قولهم بئس ما صنعت، معناه بئس الشىء ما صنعته، فما الموجودة عنده فاعل، وما المقدرة مبتدأ، وهذا معنى ما نقله الفراء عن الكسائى، فمذهبه كمذهب سيبويه إلا أن المحققين من أصحاب سيبويه يجعلون التقدير نعم الشىء شىء صنعت. ويقوى تعريف ما بعد نعم كثرة الاقتصار عليها فى نحو غسلته غسلا نعما، والنكرة التالية نعم لا يقتصر عليها إلا فى نادر من القول كقول الراجز [من الرجز][(١)]:

---

(١) الرجز بلا نسبة فى جمهرة اللغة (ص٧٧٣، ١١٧٦)، الاشتقاق (ص١٥)، شرح ابن عقيل (ص٤٥٥)، شرح عمدة الحافظ (ص٧٨٥)، المقاصد النحوية (٢٩/٤).

تقولُ عِرْسى وهى لى فى عَوْمره  بئسَ امرأ وإننى بئسَ المَرهْ

ويقوى أيضًا فاعلية ما المذكورة وأنها ليست تمييزًا أن التمييز إنما يجاء به لتعيين جنس المميز وما المذكورة مساوية للمضمر فى الإبهام فلا تكون تمييزًا. ويقوى تعريف ما فى نحو مما أن أصنع كونها مجرورة بحرف مخبر به وما كان كذلك فلا يكون بالاستقراء إلا معرفة أو نكرة موصوفة، وما المذكورة غير نكرة موصوفة فيتعين كونها معرفة وإلا لزم ثبوت ما لانظير له. قال أبو على فى البغداديات فى قوله تعالى: ﴿**إن الله نعما يعظكم به**﴾ [النساء:٥٨]، يجوز أن تكون «ما» معرفة، وأن تكون نكرة. فإن حملته على أنه معرفة كان رفعا، ولم يكن لقوله: ﴿**يعظكم به**﴾ موضع من الإعراب. وإن حملته على أنه نكرة كانت منصوبة وكان: ﴿**يعظكم به**﴾ نصبا لكونه وصفا للاسم المنصوب». هذا نصه. وينبغى أن يتنبه لتقييدى مميز فاعل هذا الباب بقبول «أل» على أنه لا يجوز أن يكون بلفظ مثل ولا غير ولا أى ولا أفعل من كذا؛ لأنه خلف عن فاعل مقرون بالألف واللام فاشترط صلاحيته لهما، وكل ما ذكرته آنفا لا يصلح لهما فلم يجز أن يخلف مقترنا بهما.

وقلت غالبا بعد التقييد بلازم، احترازًا من حذف المميز فى قول النبى ﷺ: «من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت»(١)، أى فبالسنة أخذ، ونعمت السنة سنة، فأضمر الفاعل على شريطة التفسير وحذف المميز للعلم به. وإذا ثبت أن مميز هذا الباب قد يحذف للعلم به أمكن أن يحمل عليه ما أوهم بظاهره أن الفاعل فيه علم أو مضاف إلى علم كقول ابن مسعود رضى الله عنه أو غيره من العبادلة: «بئس عبد الله أنا إن كان كذا» وكقول النبى ﷺ: «نعم عبد الله خالد بن الوليد»(٢)، فيكون نعم وبئس مسندين إلى ضميرين، حذف مفسراهما وعبد الله مبتدأ وأنا وخالد بدلان. ومن هذا النوع أيضًا قول سهيل ابن حنيف رضى الله عنه: «شهدت صفين وبئست صفون» وأما ما روى من قول بعضهم نعم زيد رجلا، على أن الفاعل مضمر ورجلا مفسره وزيد مبتدأ خبره نعم وفاعلها فليس بشذوذ إلا بكون مميز الضمير مسبوقا بالمبتدأ فيكون فى ذلك نظير قول

---

(١) أخرجه أبو داود (٣٥٤)، الترمذى (٤٩٧)، النسائى (٩٤/٣)، ابن ماجه (١٠٩١)، أحمد (١٥/٥، ١٦، ٢٢).

(٢) أخرجه أحمد (٨/١)، الترمذى (٣٨٤٦).

الشاعر [من البسيط][(١)]:

والتغلبيُّـون بئـس الفحـلُ فحلهمُ فحـــلاً وأمُّهـــم زلاَّء مِنْطيـــقُ

وهذه توجيهات أُعنت عليها، ولم أسبق إليها والحمد لله.

**والحاصل**: أن فاعل نعم وبئس لا يكون إلا ظاهرًا معرفًا بأل أو مضافًا إليه أو إلى مضاف إليه، أو نكرة مضافة أو مفردة أو موصولاً أو مضافًا إليه، أو ضميرًا مفسرًا بتمييز موجود أو مقدر، ولا يكون غير ذلك إلا ما ندر نحو: مررت بقوم نعموا رجالا، ومن قال نعم بهم فمراده نعموا ولكن زاد باء فى الفاعل، كما زيدت فى «كفى بالله».

ومنع سيبويه الجمع بين التمييز وإظهار الفاعل، وأجاز ذلك أبو العباس وقوله فى هذا هو الصحيح، وحامل سيبويه على المنع كون التمييز فى الأصل مسوقا لرفع الإبهام والإبهام إذا ظهر الفاعل زال فلا حاجة إلى التمييز، وهذا الاعتبار يلزم منه منع التمييز فى كل ما لا إبهام فيه، كقولك: له من الدراهم عشرون درهما، ومثل هذا جائز بلا خلاف. ومنه قوله تعالى: ﴿**إن عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا**﴾ [التوبة:٣٦]، وقوله تعالى: ﴿**واختار موسى قومه سبعين رجلا**﴾ [الأعراف:١٥٥]، وقوله تعالى: ﴿**فتم ميقات ربه أربعين ليلة**﴾ [الأعراف:١٤٢]، وقوله تعالى: ﴿**فهى كالحجارة أو أشد قسوة**﴾ [البقرة:٧٤]، فكما حكم بالجواز فى مثل هذا وجعل سبب الجواز التوكيد لا رفع الإبهام، فكذلك يفعل فى نحو نعم الرجل رجلا، ولا يمنع؛ لأن تخصيصه بالمنع تحكم بلا دليل. وهذا لو لم تستعمله العرب، فكيف وقد استعملته العرب كقول الشاعر [من البسيط][(٢)]:

والتغلبيـــون بئس الفحل فحلهم فحـــلا وأمهـــم زلاء منطيـــق

ومثله قول الآخر على الأظهر الأبعد من التكلف [من الوافر][(٣)]:

---

(١) البيت لجرير فى ديوانه (ص١٩٢)، الدرر (٢٠٨/٥)، شرح التصريح (٩٦/٢)، شرح عمدة الحافظ (ص٧٨٧)، لسان العرب (٣٥٥/١٠ - نطق)، المقاصد النحوية (٧/٤)، وبلا نسبة فى شرح الأشمونى (٣٨٦/٢)، شرح ابن عقيل (ص٤٥٥)، همع الهوامع (٨٦/٢).

(٢) تقدم الاستشهاد به.

(٣) البيت لجرير فى خزانة الأدب (٣٩٤/٩، ٣٩٩)، الخصائص (٨٣/١، ٣٩٦)، الدرر=

تـــزوّدْ مثـــلَ زادِ أبيـــك فينـــا فنِعـــــم الـــزادُ زاد أبيـــكَ زادا

ومن ورود التمييز للتوكيد لا لرفع الإبهام قول أبى طالب [من الكامل](١):

ولقـــد علمـــتُ بـــأنّ دينَ محمّـد مـــن خـــيْر أديـــانِ البَريَّـــةِ دِينـــا

ومثله قول الآخر [من المتقارب](٢):

فأمّـــا التـــى خَيْرُهـــا يُـــرتَجى فأجـــــودُ جُـــودًا مـــن اللاَّفِظَـهْ

**ص: ويدل على المخصوص بمفهومى نعم وبئس، أو يذكر قبلهما معمولا للابتداء، أو لبعض نواسخه، أو بعد فاعلهما مبتدأ أو خبر مبتدأ لا يظهر، أو أول معمولى فعل ناسخ، ومن حقه أن يختص ويصلح للإخبار بـه عـن الفـاعل موصوفـا بـالممدوح بعـد نعم، وبالمذموم بعد بئس. فإن باينَهُ أُوِّل. وقد يحذف ويخلفه صفته اسما وفعـلا. وقـد يغنى متعلق بهما. وإن كان المخصوص مؤنثا جاز أن يقال: نعمت وبئست مع تذكير الفاعل.**

**ش:** المخصوص بمفهومى نعم وبئس هو المقصود بالمدح بعد نعم، وبالذم بعـد بئـس، كزيد وعمرو فى قولك: نعم الرجل زيد، وبئس القرين عمرو، وإذا كان مذكورًا هكذا فهو مبتدأ مخبر عنه بما قبله من الفعل والفاعل، ولا يضر خلو الجملة من ضمير يعود على المبتدأ؛ لأن الفاعل هو المبتدأ فى المعنى، فلم يحتج إلى رابط؛ إذ هو مرتبـط بنفسـه، كمـا لم يحتج إلى رابط إذا كانت الجملة نفس المبتدأ فى المعنى نحو: كلامى الله ربّنا.

وأجاز سيبويه كون المخصوص خبر مبتـدأ واجـب الإضمـار، والأول أولى، بـل هـو

---

=(٥/٢١٠)، شرح شواهد الإيضاح (ص١٠٩)، شرح شواهد المغنى (ص٥٧)، شرح المفصل (٧/١٣٢)، المقاصد النحوية (٤/٣٠)، وبلا نسبة فى شرح الأشمونى (١/٢٦٧)، شرح ابن عقيل (ص٤٥٦)، مغنى اللبيب (ص٤٦٢)، المقتضب (٢/١٥٠).

(١) البيت لأبى طالب فى خزانة الأدب (٢/٧٦، ٩/٣٩٧)، شرح التصريح (٢/٩٦)، شرح شواهد المغنى (٢/٦٨٧)، شرح عمدة الحافظ (ص٧٨٨)، شرح قطر الندى (ص٢٤٢)، المقاصد النحوية (٤/٨).

(٢) البيت لطرفة بن العبد فى ذيل ديوانه (ص١٥٥)، المقاصد النحوية (١/٥٧٢)، وللخليل فى تاج العروس (٢٠/٢٧٥ - لفظ)، وبلا نسبة فى لسان العرب (٧/٥٤٤)، مقاييس اللغة (٥/٢٥٩).

عندى متعين؛ لصحته فى المعنى وسلامته من مخالفة أصل، بخلاف الوجه الثانى وهو كون المخصوص خبرا؛ فإنه يلزم منه أن ينصب لدخول كان إذا قيل: نعم الرجل كان زيد، لأن خبر المبتدأ بعد دخول كان يلزمه النصب، ولم نجد العرب تعدل فى مثل هذا عن الرفع. فعلم أنه قبل دخول كان لم يكن خبرًا وإنما كان مبتدأ. ومن لوازم كونه خبرا قبل دخول كان أن يقال فى نعم الرجال الزيدون: نعم الرجال كانوا الزيدون، وفى نعم النساء الهندات، نعم النساء كن الهندات. ومن لوازم ذلك أيضًا أن يقال إذا دخلت ظننت على نعم: نعم الرجل ظننته زيدا، وأن يقال إذا دخلت وجد على نعم الرجلان: أنتما نعم الرجلان وجدا إياكما، لكن العرب لم تقل إلا نعم الرجال كان الزيدون، ونعم النساء كانت الهندات، ونعم الرجل ظن زيد ونعم الرجلان وجدتما كما قال زهير [من الطويل](١):

يَمِينًا لنعم السيّدانِ وُجِدْتُما على كل حالٍ من سَحِيلٍ ومُبْرَمِ

فعلم بهذا أن المخصوص لم يكن قبله ضمير فيكون هو خبره، بل كان المخصوص مبتدأ مخبرا عنه بجملة المدح أو الذم، ومن لوازم كون المخصوص خبرا جواز دخول إن لأن الخبر عنه عند من يرى صحة ذلك جملة خبرية أجيب بها سؤال مقدر، وتوكيد ما هو كذلك بإن جائز. والجواز هنا منتف مع أنه من لوازم الخبرية. فالخبرية إذن منتفية؛ لأن انتفاء اللازم يدل على انتفاء الملزوم. وأما على القول بكون المخصوص مبتدأ مقدم الخبر فيلزم موافقة الرافع، وهو امتناع دخول إن إلا مع تقدم المخصوص، كقولك فى زيد نعم الفتى: إن زيدا نعم الفتى. وأجاز ابن عصفور أن يجعل المخصوص مبتدأ محذوف الخبر. وهذا أيضًا غير صحيح؛ لأن هذا الحذف ملزم، ولم نجد خبرا يلزم حذفه إلا ومحله مشغول بشيء يسد سده، كخبر المبتدأ بعد لولا وهذا بخلاف ذلك، فلا يصح ما ذهب إليه ابن عصفور.

**والحاصل**: أن المخصوص بالمدح والذم لا يجب أن يصرح بذكره، ولا أن يؤخر إذا ذكر، بل الواجب أن يكون معلوما، فإن ذكر وأخر فهو مبتدأ كما مضى، وإما مرفوع

---

(١) البيت لزهير بن أبى سلمى فى ديوانه (ص١٤)، الأشباه والنظائر (٨/٢١٠)، جمهرة اللغة (ص٥٣٤)، خزانة الأدب (٣/٦، ٩/٣٨٧)، الدرر (٤/٢٢٧)، شرح عمدة الحافظ (ص٧٩٢)، همع الهوامع (٢/٤٢).

بكان أو وجد أو إحدى أخواتها، وإما أول مفعولى ظن أو إحدى أخواتها، والجملة قبل الفعل فى موضع نصب به خبرا أو مفعولا ثانيا. وإن ذكر وقدم والجملة واحدة فهو مبتدأ، أو اسم كان، أو إن أول مفعولى ظن أو إحدى أخواتهن. فمن ذلك قول الشاعر [من الطويل](١):

إذا أرْسَلُونى عند تَعْذير حاجة أمارِسُ فيها كنتُ نِعْمَ المُمَارِسُ

ومثله [من الطويل](٢):

لَعَمْرِى لئنْ أنْزَفْتُمُ أو صُحِرتُم لبئسَ الندامى كنْتم آل أبْجَرا

ومن ذلك قول زهير [من الطويل](٣):

يَمينًا لنِعم السيّدان وُجدتما على كل حال مِن سَحيل ومُبْرَم

ومن ذلك قول الآخر [من مجزوء الكامل](٤):

إن ابنَ عبدِ الله نعـ ـم أخو الندى وابن العشيرهْ

ومثله [من الرجز](٥):

إنى إذا أُغلِقَ باب الصَّيْدنِ نعم شَفيعُ الزائِرِ المستأذِن

وإن ذكر وقدم والكلام جملتان قدّر المخصوص مبتدأ مؤخرا كقول الله تعالى:

---

(١) البيت ليزيد ابن الطثرية فى ديوانه (ص٨٤)، الدرر (٥/٢١٨)، المقاصد النحوية (٤/٣٤)، وبلا نسبة فى خزانة الأدب (٩/٣٨٨)، الأشباه والنظائر (٨/٢٠٩)، شرح أبيات سيبويه (٢/٣٧٩).

(٢) البيت للأبيرد اليربوعى فى لسان العرب (٩/٣٢٧ - نزف)، وبلا نسبة فى جمهرة اللغة (ص٨٢١)، خزانة الأدب (٩/٣٨٨)، الدرر (٥/٢١٥)، شرح عمدة الحافظ (ص٧٩٣)، المحتسب (٢/٣٠٨).

(٣) تقدم الاستشهاد به.

(٤) البيت لأبى دهبل الجمحى فى ديوانه (ص٩٦)، الدرر (٥/٢١٧)، المقاصد النحوية (٤/٣٥)، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر (٨/٢٠٩)، خزانة الأدب (٩/٣٨٨)، شرح الأشمونى (٢/٣٧٩)، شرح عمدة الحافظ (ص٧٩٣)، همع الهوامع (٢/٨٧).

(٥) الرجز لرؤبة فى ديوانه (ص١٦٠)، لسان العرب (١٣/٢٤٦ - صدن)، المعانى الكبير (١/٤٧٨)، جمهرة اللغة (ص١١٧١)، وبلا نسبة فى شرح عمدة الحافظ (ص٧٩٣).

﴿**ولقد نادانا نوح فلنعم المجيبون**﴾ [الصافات:٧٥]، وكقوله تعالى: ﴿**والأرض فرشناها فنعم الماهدون**﴾ [الذاريات:٤٨]، ومنه قول الشاعر [من مجزوء الكامل][(١)]:

إنّـــي اعتَمَـــدْتك يَا يـــز  يـــــدُ فنعـــم مُعتَمدُ الوسائـــلْ

أراد فنعم معتمد الوسائل أنت.

ومن حق المخصوص بالمدح والذم أن يكون معرفة أو مقاربا لها بالتخصيص نحو: نعم الفتى رجل من بنى فلان، ونعم العمل طاعة وقول معروف. ومن حقه أيضًا أن يصلح للإخبار به عن الفاعل موصوفا بالممدوح بعد نعم، كقوله فى نعم الرجل زيد: الرجل الممدوح زيد، وبالمذموم بعد بئس كقولك فى بئس الولد العاق أباه: الولد المذموم العاق أباه.

فإن ورد ما لا يصلح جعل آخره خبرا عن الفاعل تؤول وقدر بما يرده إلى ما حقه أن يكون عليه، فمن ذلك قوله تعالى: ﴿**بئس مثل القوم الذين كذبوا بآيات الله**﴾ [الجمعة:٥]، فلو حذفت بئس وأخبرت بالذين عن مثل القوم لم يجز، فوجب لذلك التأويل؛ إما بجعل الذين فى موضع جر نعتا للقوم وجعل المخصوص محذوفا، وإما بجعل الذين هو المخصوص على تقدير بئس مثل الذين، ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه فى الرفع بالابتداء، كما ينبغى للمخصوص الجائى على الأصل. فإلى هذا وشبهه أشرت بقولى «فإن باينه أُوِّلَ».

**ثم قلت:** «وقد يحذف» فنبهت على أن مخصوص نعم وبئس قد يحذف وتقام صفته مقامه، وأن ذلك قد يكون والصفة اسم كقولك: نعم الصديق حليم كريم، وبئس الصاحب عذول خذول، ويكثر ذلك إذا كانت الصفة فعلا والفاعل ما كقوله تعالى: ﴿**بئس ما يأمركم به إيمانكم**﴾ [البقرة:٩٣]، وكقوله تعالى: ﴿**ولبئس ما شروا به أنفسهم**﴾ [البقرة:١٠٢]، ويقل إذا لم يكن الفاعل «ما» كقولك نعم الصاحب تستعين به فيعينك، والتقدير نعم الصاحب صاحب تستعين به فيعينك. ومنه قول الشاعر [من

---

(١) البيت للطرماح فى ديوانه (ص٣٧٤)، المقاصد النحوية (١١/٤)، وبلا نسبة فى شرح عمدة الحافظ (ص٧٩٤).

الوافر][1]:

لبئس المرءُ قد مُلِيء ارْتياعا ويأبى أن يُراعى مَن يُراعَى

وجاز هذا فى مثل هذا المبتدأ كما جاز فى غيره من المبتدآت كقول الشاعر [من الطويل][2]:

وما الدهرُ إلاّ تارتَانِ فمنهما أموتُ وأخرَى أبتغِى العيشَ أكدَحُ

وكما جاز فى المضاف إليه كقول الشاعر [من الطويل][3]:

لكم مسْجِدا اللهِ المَزُوران والحصَا لكم قِبْصُه من بَيْن أثرى وأقْتِرا

**والتقدير**: لبئس المرء رجل قد ملىء ارتياعا، فحذف الموصوف وأقيمت صفته مقامه، وكذا فعل فى البيت الثانى والثالث. والأصل فمنهما تارة أموت فيها، ومن بين من أثرى ومن أقتر، فحذفت من وهى نكرة موصوفة مضافة إليها وأقيمت الصفة مقامها. وقد يحذف الموصوف وصفته فيبقى ما يتعلق بهما كقوله [من الرجز][4]:

بئس مقامُ الشيخِ أمرِسْ أمرِسِ إمَّا على قَعْوٍ وإمّا اقْعَنْسسِ

---

(١) البيت بلا نسبة فى شرح عمدة الحافظ (ص٧٩٦).

(٢) البيت لتميم بن مقبل فى ديوانه (ص٢٤)، حماسة البحترى (ص١٢٣)، الحيوان (٤٨/٣)، خزانة الأدب (٥٥/٥)، الدرر (١٨/٦)، شرح أبيات سيبويه (١١٤/٢)، شرح شواهد الإيضاح (ص٦٣٤)، الكتاب (٣٤٦/٢)، لسان العرب (٥٦٩/٢ - كدح)، ولعجير السلولى فى سمط اللآلى (ص٢٠٥)، وبلا نسبة فى شرح عمدة الحافظ (ص٥٤٧)، المحتسب (١١٢/١)، المقتضب (١٣٨/٢).

(٣) البيت للكميت بن زيد فى ديوانه (١٩٢/١)، لسان العرب (٢٠٥/٣ - سجد)، المقاصد النحوية (٨٤/٤)، وبلا نسبة فى إصلاح المنطق (ص٣٩٧)، الإنصاف (٧٢١/٢)، شرح الأشمونى (٤٠١/٢)، شرح عمدة الحافظ (ص٥٤٨).

(٤) الرجز بلا نسبة فى إصلاح المنطق (ص٨٢، ١٩٧)، الإنصاف (١١٦/١)، الدرر (٢١٩/٥)، سر صناعة الإعراب (٣٨٩/١)، شرح عمدة الحافظ (ص٧٩٦)، مجالس ثعلب (٢٥٦/١)، المنصف (١٤/٣)، همع الهوامع (٨٧/٢)، تهذيب اللغة (٤٢٤/١٢)، مقاييس اللغة (١١١/٥)، مجمل اللغة (١٧٧/٤)، ديوان الأدب (٣٠٤/٢)، كتاب الجيم (٢٤٨/٣)، جمهرة اللغة (ص٧٢١، ٨٤٠، ١٢١٧)، الاشتقاق (ص٣٧٥)، شرح ديوان الحماسة (ص١٧٢٥).

أراد بئس مقام الشيخ مقام مقول فيه «أمرس أمرس». وإن كان الفاعل مذكر اللفظ والمخصوص مؤنث جاز أن يقال نعمت وبئست مع كون الفاعل عاريا من التأنيث، لأنهما فى المعنى شىء واحد، إلا أن ترك التاء أجود كقوله تعالى: ﴿**نعم الثواب**﴾ [الكهف:٣١]، ولو قيل: نعمت الثواب الجنة كان جيدًا، كقول الشاعر [من الرجز][(١)]:

نعمتْ جزاءُ المتّقينَ الجنّهْ دارُ الأمانِى والمُنى والمنّهْ

ومثله [من البسيط][(٢)]:

أو حرةٌ عيْطلٌ ثبْجاءٌ مُجْفرةٌ دعائم الزّور نعمتْ زورقُ البَلَد

ومثله [من البسيط]:

نعمتْ كساء الضجيع سهلة فضل غرّاءُ بهكنةٌ شنباءُ عُطْبولُ

ص: «**وتلحق ساء بئس، وبها وبنعم فَعُل موضوعًا أو محولاً من فعَل أو فعِل مضمنا تعجبا. ويكثر انجرار فاعله بالباء، واستغناؤه عن الألف واللام، وإضماره على وفق ما قبله**».

ش: يقال: ساء الرجل أبو لهب، وسائت المرأة حمّالة الحطب، وساء رجلا هو وساءت امرأة هى، بإجراء «ساء» مجرى بئس فى كل ما ذكر، ولذلك استغنى بساء عن بئس فى قوله تعالى: ﴿**ساء مثلا القوم**﴾ [الأعراف:١٧٧]، وببئس عن ساء فى قوله تعالى: ﴿**بئس مثل القوم**﴾ [الجمعة:٥]، وقد جمعا فى قوله تعالى: ﴿**بئس الشراب وساءت مرتفقا**﴾ [الكهف:٢٩].

وأجرى باطراد مجرى نعم وبئس ما كان على فعل مضمنا تعجبا نحو حسن الخلق حلم الحلماء، وعظم الكرم تقوى الأتقياء، وقبح العمل عناء المبطلين، وشنعت الوجوه وجوه الكافرين.

---

(١) الرجز بلا نسبة فى خزانة الأدب (٩/٤٢١)، سر صناعة الإعراب (٢/٤٥٥)، شرح شذور الذهب (ص٢٧)، شرح عمدة الحافظ (ص٧٩٨).

(٢) البيت لذى الرمة فى ديوانه (ص١٧٤)، خزانة الأدب (٩/٤٢٠)، شرح المفصل (٧/١٣٦)، لسان العرب (١٠/١٤٠ - زرق، ١٢/٥٨٧ - نعم)، وبلا نسبة فى المقرب (١/٦٨).

ومنه ﴿**كبرت كلمة تخرج من أفواههم**﴾ [الكهف:٥]، وقرىء بسكون الباء. فهذه من أمثلة فعل الموضوع. وأما أمثلة المحول من فعل فمنهما قول العرب لقَضُوَ الرجل فلان، وعلُم الرجل فلان، بمعنى نعم القاضى هو، ونعم العالم هو، وفيه معنى ما أقضاه وما أعلمه. ولا يقتصر فى هذا النوع على المسموع كما لم يقتصر فى التعجب، ومن كثرة مجيئة مستغنيًا عن الألف واللام ومضمرًا مطابقًا لما قبله. فإذا قيل: حسن بزيد رجلا نزل منزلة أحسن بزيد رجلا، وإذا قيل: «حسن أولئك رفيقا» نزل منزلة ما أحسن أولئك رفيقا، وإذا قيل: الزيدون كرمُوا رجالا نزل منزلة الزيدون ما أكرمَهم رجالا، فهذا سبب استحسان ما استحسن مع فعُل المذكور مما لم يستحسن مع نعم وبئس. ويحتمل قوله تعالى: ﴿**كبرت كلمة**﴾ [الكهف:٥]، أن يكون مثل نعمت امرأة هند، على تقدير كبرت الكلمة كلمة، وهو قول ابن برهان، وأن يكون فاعل كبرت ضميرا يرجع إلى ﴿**اتخذ الله ولدا**﴾ وهو قول الزمخشرى فى الكشاف.

* * *

## باب حبذا

**ص: أصل حَبَّ من حبذا حبب أى صار حبيبا، فأدغم كغيره وألزم منع التصرف وإيلاء «ذا» فاعلا فى إفراد وتذكير وغيرهما. وليس هذا التركيب مزيلا فعلية حب فيكون مع «ذا» مبتدأ، خلافًا للمبرد وابن السراج ومن وافقهما، ولا اسمية ذا فيكون مع حب فعلا فاعله المخصوص خلافًا لقوم. وتدخل عليها «لا» فتحصل موافقة بئس معنى. ويذكر بعدها المخصوص بمعناها مبتدأ مخبرا عنه بهما، أو خبر مبتدأ لا يظهر ولا تعمل فيه النواسخ، ولا يقدم وقد يكون قبله أو بعده تمييز مطابق أو حال عامله حب. وربما استغنى به أو بدليل آخر عن المخصوص. وقد تفرد حب فيجوز نقل ضمة عينها إلى فائها، وكذا كل فعل حلقى العين مرادًا به مدح أو تعجب. وقد يجر فاعل حب بباء زائدة تشبيها بفاعل أفعل تعجبا.**

**ش:** الصحيح أن حبذا فعل وفاعل، ولكنه جرى مجرى المثل فاستغنى فيه بذا عن ذى فى قول الراجز [من الرجز][1]:

يا حبَّذا القَمْراءُ والليلُ الساجْ وطُرُقٌ مثلُ مُلاءِ النسّاجْ

وعن ذين فى قول الشاعر [من الخفيف][2]:

حبذا أنتما خَلِيلىّ إنْ لم تَعذِلانى فى دَمْعِىَ المُهْرَاق

وعن أولئك فى قول الآخر [من الطويل][3]:

ألا حبّذا أهلُ المَلا غير أنّه إذا ذُكِرتْ «مىٌّ» فلا حبَّذا هيا

---

(١) الرجز للحارثى فى لسان العرب (٣٧١/١٤ - سجا)، وبلا نسبة فى المخصص (٢٦/٩، ٥٤/١٦)، الخصائص (١١٥/٢)، شرح المفصل (١٣٩/٧، ١٤١)، تهذيب اللغة (١٤٠/١١)، جمهرة اللغة (ص٤٧٦، ٧٩١)، مقاييس اللغة (١٣٧/٣).

(٢) البيت بلا نسبة فى الدرر (٢٢٠/٥)، همع الهوامع (٨٨/٢).

(٣) البيت لذى الرمة فى ملحق ديوانه (ص١٩٢٠)، الدرر (٢٢٨/٥)، ولكنزة أم شملة فى ديوان الحماسة (ص١٥٤٢)، وبلا نسبة فى شرح الأشمونى (٣٨١/٢)، شرح التصريح (٩٩/٢)، همع الهوامع (٦٩/٢).

وأصل حب حبب وهو وزن يندر فى المضاعف لاستثقال ضمة لعين تماثلها اللام، لكن سهله هنا عدم ظهور الضمة للزوم الإدغام وعدم التصرف، بخلاف لب الرجل فإنه يقال فيه: لببت ولم تلبب فثقل وقلت نظائره. ودلنا على أن «حبّ» فى الأصل حَبُب قولهم فيه إذا جُرّد حُبَّ إن قصد نقل حركة العين إلى الفاء، وإن لم يقصد ذلك قيل: حب بالفتح، ويروى بالوجهين قول الشاعر [من الطويل][1]:

فقلتُ اقْتلوهـا عنكم بمزاجها وحُبَّ بها مقْتُولةً حينَ تُقتلُ

ولا يجوز مع ذكر «ذا» إلا الفتح.

والذى اخترته من كون حب باقيا على فعليته وكون ذا باقيا على فاعليته هو مذهب اختيار أبى على. ذكر أبو على كون حبذا فعلا وفاعلا فى البغداديات الفارسى وابن برهان وابن خروف، وهو ظاهر قول سيبويه وزعم قوم منهم ابن هشام اللخمى أن مذهب سيبويه جعل حبذا مبتدأ مخبرا عنه بما بعده. قال ابن خروف: حب فعل وذا فاعله وزيد مبتدأ وخبره حبذا، هذا قول سيبويه، وأخطأ من زعم غير ذلك.

**قلت:** صرح المبرد فى المقتضب وابن السراج فى الأصول بأن حب وذا جعلا اسما مرفوعا بالابتداء ولا يصح ما ذهبا إليه من ذلك؛ لأنهما مقران بفعلية حب وفاعلية «ذا» قبل التركيب وأنهما بعد التركيب لم يتغيرا معنى ولا لفظًا؛ فوجب بقاؤهما على ما كانا عليه، كما وجب بقاء حرفية «لا» واسمية ما ركب معها فى نحو لا غلام لك، مع أن التركيب قد أحدث فى اسم لا لفظًا ومعنى ما لم يكن، فبقاء جزءى حبذا على ما كانا عليه أولى، لأن التركيب لم يغيرهما لفظًا ولا معنى، وأيضًا لو كان حبذا مركبا مخرجا لها من نوع إلى نوع، لكان لازمًا كلزوم تركيب «إذ ما». ومعلوم أن تركيب حبذا لا يلزم، لجواز الاقتصار على حب عند العطف كقول بعض الأنصار رضى الله عنهم [من الرجز]:

---

(١) البيت للأخطل فى ديوانه (ص٢٦٣)، إصلاح المنطق (ص١٣٥)، خزانة الأدب (٤٢٧/٩، ٤٣٠)، الدرر (٢٢٩/٥)، شرح شواهد الشافية (ص١٤)، لسان العرب (٥٥١/١١ - قتل، ٢٢٧/١٥ - كفى)، المقاصد النحوية (٢٦/٤)، وبلا نسبة فى أسرار العربية (ص١٠٨)، شرح الأشمونى (٣٨٢/٢)، شرح شافية ابن الحاجب (٤٣/١، ٧٧)، شرح ابن عقيل (ص٤٦١)، شرح عمدة الحافظ (ص٨٠٦)، شرح المفصل (١٢٩/٧، ١٤١)، همع الهوامع (٨٩/٢).

فحبَّـــذا ربَّـــا وحَـبَّ دِينـا

أى وحبذا دينا، فحذف «ذا» ولم يتغير المعنى، ولا يفعل ذلك بإذ ما وغيرها من المركبات تركيبًا مخرجًا من نوع الى نوع، فعلم بذلك أن تركيب حبذا ليس مخرجًا من نوع الى نوع.

**وأيضًا**: لو كان حبذا مبتدأ لدخلت عليه نواسخ الابتداء، كما تدخل على غيره من المبتدآت، فكان يقال: إن حبذا زيد وكان حبذا زيدا. وفى منع ذلك دلالة على أن حبذا ليس مبتدأ، وأيضًا لو كان للزم إذا دخلت عليه «لا» أن يعطف عليه منفى بلا أخرى، فكان يمتنع أن يقال: لا حبذا زيد حتى يقال ولا مرضى فعله ونحو ذلك، كما كان يفعل مع المبتدأ الذى حبذا مؤد معناه. واختار ابن عصفور إسمية حبذا مستدلا بأن العرب قد أكثرت من دخول «يا» عليها دون استيحاش. وزعم أن فعل ذلك مع غيرها مما فعليته محققة مستوحش منه كقوله [من الطويل][1]:

ألا يـا اسْقِيانـى قبْلَ غَارةِ سنْجال

وعكس ما ادعاه أولى بالصحة؛ لأن دخول «يا» على فعل الأمر أكثر من دخولها على حبذا. فمن ذلك قراءة الكسائى «ألا يا اسجدوا» وقال العلماء تقديره: ألا يا هؤلاء اسجدوا، فكذلك يكون التقدير فى يا حبذا: يا قوم حبذا، ونحو ذلك. فإن حذف المنادى وإبقاء حرف النداء يجوز بإجماع، ومنه قول الشاعر [من البسيط][2]:

---

(١) صدر بيت وعجزه:

وقَبْلَ مَنايَـا قَـدْ حَضَـرْنَ وآجـالِ

والبيت للشماخ فى ملحق ديوانه (ص٤٥٦)، تذكرة النحاة (ص٦٨٧)، شرح أبيات سيبويه (٣٢٨/٢)، شرح شواهد المغنى (٧٩٦/٢)، شرح المفصل (١١٥/٨)، الكتاب (٢٢٤/٤)، معجم ما استعجم (ص٧٦٠)، وبلا نسبة فى الجنى الدانى (ص٣٥٦)، شرح عمدة الحافظ (ص٢٥٦)، مغنى اللبيب (٣٧٣/٢).

(٢) البيت بلا نسبة فى أمالى ابن الحاجب (ص٤٤٨)، الإنصاف (١١٨/١)، الجنى الدانى (ص٣٥٦)، جواهر الأدب (ص٢٩٠)، خزانة الأدب (١٩٧/١١)، الدرر (٢٥/٣، ١١٨/٥)، رصف المبانى (ص٣)، شرح أبيات سيبويه (٣١/٢)، شرح شواهد المغنى (٧٩٦/٢)، شرح المفصل (٢٤/٢، ٤٠)، الكتاب (٢١٩/٢)، كتاب اللامات (ص٣٧)، مغنى اللبيب=

يا لَعْنةُ اللهِ والأقـــوامِ كلّهِـــم  والصالحين على سِمْعانَ مِن جَار

وليس بشيء من قال فى قراءة الكسائى إن معناه ألا ليسجدوا، فحذف لام الأمر وبقى الفعل مجزوما؛ لأنه قد روى عن الكسائ أن القارىء بروايته إذا اضطر للوقف على الياء يقف بالألف ويبدأ بعدها: اسجدوا بضم الهمزة، فعلم بذلك أنه فعل أمر قبله يا. وقد جعل بعض العلماء «يا» فى مثل هذا لمجرد التنبيه دون قصد نداء مثل هـا ومثل ألا الاستفتاحية. وهذا الظاهر من كلام سيبويه فى باب عدة ما يكون عليه الكلم. ويؤيد هذا كثرة دخولها على ليت فيْ كلام من لا يحضره منادى، ولا يقصد نداء، كقوله تعالى: ﴿**ياليتنى كنت معهم**﴾ [النساء:٧٣]، وكثرة معاقبتها لألاَ الاستفتاحية مثل ليت ورب كقول الشاعر [من الطويل][(١)]:

ألا ليتَ شِعْرى هل أبِيتَنَّ ليلةً  بـــوادٍ وحَولى إذْخِرٌ وجَليلُ

وكقول الآخر [من البسيط]:

ياليت شِعْرِى هل يُقْضى انقضاء نَوًى  فيجْمعُ اللهُ بين الرُّوح والجَسدِ

وكقول امرئ القيس [من الطويل][(٢)]:

الا رُبَّ يـــومٍ لك منهـنّ صالحٍ  ولا سِيّمـا يـومٌ بـدارة جُلْجل

وكقوله [من الطويل][(٣)]:

فيا رُبَّ مكـروب كرَرْتُ وراءَه  وطاعَنْـتُ عنه الخيلَ حتَى تَنَفَّسا

وذهب قوم الى أن حب إذا ضم إليها ذا نزل منها منزل حرف زائد فى الفعل، وصار المجموع فعلا مفتقرا الى فاعل، فجعل المخصوص فاعلا. فإذا قيل: حبذا زيد فحبذا

=(٣٧٣/٢)، المقاصد النحوية (٢٦١/٤)، همع الهوامع (١٧٤/١، ٧٠/٢).

(١) تقدم الاستشهاد به.

(٢) البيت لامرئ القيس فى ديوانه (ص١٠)، الجنى الدانى (ص٣٣٤، ٤٤٣)، خزانة الأدب (٤٤٤/٣، ٤٥١)، الدرر (١٨٣/٣)، شرح شواهد المغنى (٤١٢/١، ٥٥٨/٢)، شرح المفصل (٨٦/٢)، الصاحبى فى فقه اللغة (ص١٥٥)، وبلا نسبة فى رصف المبانى (ص١٩٣)، شرح الأشمونى (٢٤١/١)، مغنى اللبيب (ص١٤٠، ٣١٣، ٤٢١)، همع الهوامع (٢٣٤/١).

(٣) ديوان امرئ القيس (ص٧).

بمجموعه فعل وفاعله زيد، وهو قول فى غاية من الضعف؛ لأنه مؤسس على دعوى مجردة عن الدليل، مع ما فيه من تغليب أضعف الجزءين على أقواهما، ومن ادعاء تركيب فعل من فعل واسم، ولا نظير لذلك، بل المعروف تركيب اسم من فعل واسم كبرق نحره، وتأبط شرا.

والصحيح أن حب فعل يقصد به المحبة والمدح وجعل فاعله ذا، ليدل بذلك على الحضور فى القلب، ولم يغيرا لجريانهما مجرى الأمثال. فإن قصد بهما بغض وذم قيل: لا حبذا، كما قال الشاعر [من المتقارب](١):

ألا حبَّذا عاذرى فى الهَوى ... ولا حبَّذا الجاهِلُ العاذِلُ

وقال الآخر [من البسيط](٢):

ألا حبَّذا أنتِ يا صَنْعاءُ مِن بَلَدٍ ... ولا شعُوبُ هوًى مِنى ولا نُقُم

وإلى هذا أشرت بقولى: «وتدخل عليهما لا فتحصل موافقة بئس معنى».

**ثم قلت:** «ويذكر بعدهما المخصوص بمعناهما مبتدأ مخبرا عنه بهما أو خبر مبتدأ لا يظهر» فأشرت بذلك إلى أنك إذا قلت حبذا زيد ونحو ذلك، فإن الواقع بعد حبذا يسمى المخصوص، وأنه مرفوع بالابتداء وخبره حبذا، وذا هو الخبر فى المعنى فأغنى عن العائد إغناءه عن ذلك فى قوله تعالى: ﴿**ولباس التقوى ذلك خير**﴾ [الأعراف:٢٦]، ويجوز كون المخصوص خبر مبتدأ مضمر كأنه قيل لمن قال حبذا من المحبوب؟ فقال زيد، يريد: هو زيد، والحكم عليه بالخبرية هنا أسهل منه فى باب نعم، لأن مطعنه هناك نشأ من دخول نواسخ الابتداء، وهى هنا لا تدخل لأن حبذا جار مجرى المثل، والمثل وما جرى مجراه لا يغيران. فهذا المعنى أيضًا منع من تقديم المخصوص فلا يقال: زيد حبذا.

وقد أغفل أكثر النحويين التنبيه على امتناع تقديم المخصوص فى هذا الباب، وعلى

---

(١) البيت بلا نسبة فى أوضح المسالك (٢٨٣/٣)، الدرر (٢٢٧/٥)، شرح التصريح (٩٩/٢)، شرح عمدة الحافظ (ص٨٠٢)، المقاصد النحوية (١٦/٤)، همع الهوامع (٨٩/٢).

(٢) البيت للمرار العدوى، ويقال: زياد بن منقذ، ويقال المرار بن منقذ فى خزانة الأدب (٢٥٠/٥)، الدرر (٢٢٦/٥)، شرح ديوان الحماسة (ص١٣٨٩)، المقاصد النحوية (٢٥٧/١)، وبلا نسبة فى شرح المفصل (١٣٩/٧)، همع الهوامع (٨٩/٢).

امتناع نسخ ابتدائيته وهو من المهمات. وتنبه ابن بابشاذ إلى التنبيه على امتناع التقديم، ولكن جعل سبب ذلك خوف توهم كون المراد من: زيد حبذا: زيد أحب هذا، وتوهم هذا بعيد، فلا ينبغى أن يكون المنع من أجله. بل المنع من أجل إجراء حبذا مجرى المثل، وما كان كذلك فلا يغير بتقديم بعضه على بعض ولا بغير ذلك.

وقد يكون قبل مخصوص حبذا أو بعده تمييز مطابق أو حال. فأما التمييز فكثير ومتفق على استعماله مطابقًا للمخصوص فيما له من إفراد وتذكير وفروعهما، كقولك: حبذا رجلا الحارث، وحبذا غلامين ابناك، وحبذا رجالا الزيدون، وحبذا امرأة هند، وحبذا جاريتين ابنتاها، وحبذا نسوة الفواطم. فهذه أمثلة تقديم التمييز على المخصوص. فإذا قدم عليه المخصوص وأخر هو فى كل واحد من هذه الأمثلة فهو سهل يسير واستعماله كثير، إلا أن الأول الأولى والأكثر. فمن تقديم التمييز على المخصوص قول الشاعر [من الطويل][1]:

ألا حبّذا قومًا سُلَيْمٌ فإنّهم وَفَوا إذْ تَواصَوا بالإعانةِ والنَّصْر

ومن تأخير التمييز على المخصوص قول رجل من طيئ [من الخفيف][2]:

حبّذا الصبرُ شيمةً لامرئ را مَ مُبارَاة مُولَعٍ بالمَعالى

وقد يقع موقع هذا التمييز حال، كقولك: حبذا زيد مقصودًا وقاصدًا، ولا حبذا عمرو صادرًا ولا واردًا.

ومنه قول الشاعر [من البسيط][3]:

يا حبَّذا المالُ مَبذُولاً بلا سَرَف فى أَوْجهِ البِرّ إسْرارًا وإعْلانا

والتزم بعض المتأخرين كون المنصوب بعد «ذا» مميزا، وليس ذلك ملتزما؛ لأن الحال قد أغنت عنه فى النظم والنثر، وقد تقدم ذكر ذلك. وقد يستغنى هنا عن المخصوص

---

(١) البيت بلا نسبة فى الدرر (٥/٢٢٥)، شرح عمدة الحافظ (ص٨٠٥)، همع الهوامع (٢/٨٩).

(٢) البيت بلا نسبة فى الدرر (٥/٢٢٥)، شرح عمدة الحافظ (ص٨٠٥)، همع الهوامع (٢/٨٩).

(٣) البيت بلا نسبة فى شرح شواهد المغنى (٢/٨٦٢ - صدره)، شرح عمدة الحافظ (ص٨٠٦)، مغنى اللبيب (ص٢/٤٦٣ - صدره).

لظهور معناه؛ فمن الاستغناء عنه قول بعض الأنصار رضى الله عنهم [من الرجز][١]:

باسْـــمِ الإلـــهِ وبـــه نَدينا ولـــو عَبَدْنَـــا غيـــرَه شَقينـا

فحبّـــــذا ربّـــا وحَـبَّ دِينـا

فاستغنى عنه هنا بذكر التمييز. وقد يستغنى عنه دون تمييز كقول الشاعر [من الطويل][٢]:

ألا حَبَّـذا لـولا الحيـاءُ وربَّمـا منحـتُ الهوىٰ مـا ليس بالمُتَقارِب

وقد تفرد حب فيجوز حينئذ أن تفتح حاؤها استصحابا لحالها، وأن تجعل عليها الضمة التى كانت للعين فيقال: حَبَّ زيد وحُبَّ زيد. وهذا النقل جائز فى كل فِعْل على فَعُل مقصود به التعجب كقول الشاعر [من الخفيف][٣]:

حُسْن فِعْـلاً لقاءُ ذى الثروة المُمَـ ـلَّق بالبشر والعطـاء الجَزيـل

وقد يجر فاعل حب بباء زائدة تشبيها بفاعل أفعل التعجب. ومنه قول الشاعر [من الطويل][٤]:

فقلـتُ اقْتُلوهـا عنكـم بمزاجهـا وحُـبَّ بهـا مَقتُولـة حينَ تُقْتَـل

يروى بضم الحاء وفتحها. وحكى الكسائى مررت بأبيات جاد بهن أبياتا وجدن أبياتا بحذف الباء وجاء بضمير الرفع. وهذا الاستعمال جار فى كل فعل ثلاثى تضمن معنى التعجب.

* * *

(١) الرجز لابن رواحة فى ديوانه (ص١٠٧)، لسان العرب (٦٧/١٤ - بدا)، الدرر (٢٢١/٥)، المقاصد النحوية (٢٨/٤)، ولبعض الأنصار فى شرح عمدة الحافظ (ص٨٠٢)، جمهرة اللغة (ص١٠١٩)، وبلا نسبة فى شرح الأشمونى (٣٨٢/٢)، همع الهوامع (٨٨/٢، ٨٩)، جمهرة اللغة (ص١٢٦٧)، المخصص (٤٢/١٠).

(٢) البيت للمرار بن هماس فى الدرر (٢٢٣/٥)، شرح شواهد المغنى (ص٨٩٨)، المقاصد النحوية (٢٤/٤)، وبلا نسبة فى شرح الأشمونى (٣٨٢/٢)، مغنى اللبيب (ص٥٥٨)، همع الهوامع (٨٩/٢).

(٣) البيت بلا نسبة فى الدرر (٢٢٩/٥)، شرح عمدة الحافظ (ص٨٠٧)، همع الهوامع (٨٩/٢).

(٤) تقدم الاستشهاد به.

## باب التعجب

**ص: ينصب المتعجب منه مفعولا بموازن أفعل لا اسما، خلافًا للكوفيين غير الكسائى، مخبرا به عن «ما» متقدمة بمعنى شىء، لا استفهامية خلافًا لبعضهم، ولا موصوفة خلافًا للأخفش فى أحد قوليه وكأفعل خبرا لا أمرا مجرورا بعده المتعجب منه بباء زائدة لازمة. وقد تفارقه إن كان أنْ وصلتها وموضعه رفع بالفاعلية لا نصب بالمفعولية خلافًا للفراء والزمخشرى وابن خروف. واستفيد الخبر من الأمر هنا وفى جواب الشرط، كما استفيد الأمر من مثبت الخبر والنهى من منفيه. وربما استفيد الأمر من الاستفهام ولا يتعجب إلا من مختص، وإذا علم جاز حذفه مطلقًا، وربما أكد أفعل بالنون، ولا يؤكد مصدر فعل تعجب ولا أفعل تفضيل.**

**ش:** للتعجب ألفاظ كثيرة لا يتعرض لها النحويون فى باب التعجب كقول العرب: لله أنت، وواها له، وكقول النبى ﷺ لأبى هريرة رضى الله عنه: «سبحان الله إن المؤمن لا ينجس»[(١)]، ومن ألفاظه فَعُل المتقدم ذكره فى باب نعم نحو: قَضُو الرجلُ زيد، ومنها: المذكور فى باب الاستغاثة نحو يا للماء، ومنها: ما يذكر فى باب القسم من نحو: لله لا يؤخر الأجل. وإنما يبوب فى النحو من ألفاظه لأفعل وأفعل، وهما فعلان غير متصرفين ولاخلاف فى فعلية أفعل؛ لأنه على وزن مختص بالأفعال، ولأنه قد يؤكد بالنون كقول الشاعر [من الطويل][(٢)]:

وَمُسْتبدل من بَعْد غَضْبَى صُرَيْمة  فأحْرِ به مِن طول فقرٍ وأحْرِيا

أراد أحرين فأبدل النون للوقف.

وأما لأفعل فمختلف فى فعليته عند الكوفيين، متفق على فعليته عند البصريين، وهو

---

(١) أخرجه البخارى (٧٩/١)، (٣٧١/١١٥)، والنسائى (١٤٦/١)، وأحمد (٢٣٥/٢).

(٢) البيت بلا نسبة فى جواهر الأدب (ص٥٨)، الدرر (١٥٩/٥)، شرح الأشمونى (٥٠٠/٢)، شرح شواهد المغنى (٧٥٩/٢)، شرح ابن عقيل (ص٤٤٦)، لسان العرب (٦٥٠/١ - غضب، ١٧٣/١٤ - حرى، ١٢٩/١٥ - غضا)، مغنى اللبيب (ص٣٣٩/١)، المقاصد النحوية (٦٤٥/٣)، همع الهوامع (٧٨/٢).

الصحيح؛ للزوم اتصال نون الوقاية عاملا فى ياء المتكلم نحو ما أفقـر إلى عفـو اللـه، ولا يكون كذلك إلا فعل. ولا يرد على هذا عليكنى ولارويدنى، فإنه قد يقال فيهما عليـك بى ورويد لى، فيستغنى فيهما عن نون الوقاية بالباء واللام بخلاف ما أفقرنى ونحـوه فـإن النون فيه لازمة غير مستغنى عنها بغيرها.

والمتعجب منه منصوب بأفعل على المفعولية إن وقع بعـده نحـو: مـا أثبـت الحـق ومـا أدحض الباطل، ومجرور بباء لازمة إن وقع بعد أفعل نحو أكـرم بزيـد. ومـا الواقعـة قبـل أفعل اسم مبتدأ بلا خلاف؛ لأن أفعل ثابت الفعلية ولابد لـه مـن فـاعل، وليـس ظـاهرا فيتعين كونه ضميرا ولا مذكور يرجع إليه غير «مـا» فتعـين كونهـا اسـما. وبعـد ثبـوت اسميتها فهى إما بمعنى شىء، وإما بمعنـى الـذى، وإمـا استفهامية، والقـول الأول قـول البصريين، وهو الصحيح؛ لأن قصد المتعجب الإعلام بأن المتعجب منه ذو مزية إدراكهـا جلى، وسبب الاختصاص بها خفى، فاستحقت الجملـة المعبر بهـا عـن ذلـك أن تفتتـح بنكرة غير مختصة ليحصل بذلك إبهام متلو بإفهام.

ولاريب أن الإفهام حاصل بإيقاع أفعـل علـى المتعجـب منـه إذ لايكـون إلا مختصـا، فيتعين كون الثانى مقتضيا للإبهام وهـو «مـا» فلذلـك اختير القـول بتنكيرهـا، ولايمتنـع الابتداء بها وإن كانت نكرة غـير مختصـة، كمـا لـم يمتنـع الابتـداء بمـن ومـا الشـرطيتين والاستفهاميتين.

ووافق أبو الحسـن الأخفـش علـى صحـة جعـل مـا التعجبيـة نكـرة، وأجـاز كونهـا موصولة بفعل التعجب مخبرا عنهما بخبر لازم الحذف؛ فيتحصل أيضًـا بقولـه هـذا إفهـام وإبهام، فحصول الإفهام بذكر المبتدأ وصلته وحصول الإبهام بالتزام حذف الخبر؛ إلا أن هذا القول يستلزم مخالفة النظائر من وجهين:

**أحدهما**: تقدم الإفهام وتأخير الإبهام، والمعتاد فيما تضمن من الكلام إفهاما وإبهاما تقديم ما به الإبهام وتأخير ما به الإفهام، كما فعل بضمير الشأن ومفسره، وبضميرى نعم ورب، بالعموم والتخصيص وبالمميز والتمييز وأشباه ذلك.

**الثانى**: كون الخبر ملتزم الحذف دون شىء يسـد مسده، والمعتـاد فـى الخبر الملتزم الحذف أن يسد مسده شىء يحصل به استطالة كما فعل بعد لولا، وفى عمـرك لأفعلـن،

فالحكم بموصولية «ما» وكون الخبر محذوفا دون استطالة حكم بما لا نظير له، فلم يعول عليه ولا أجيب الداعى إليه.

**وأيضًا**: يقال لمن ذهب هذا المذهب أخبرنى عن الخبر الذى ادعيت حذفه أمعلوم هو أم مجهول؟ فإن قال هو معلوم فقد أبطل الإبهام المقصود، وإن قال هو مجهول لزمه حذف ما لا يصح حذفه؛ فإن شرط صحة حذف الخبر ألا يكون مجهولا، وهذا كاف فى بيان ضعف القول بأن «ما» التعجبية موصولة بفعل التعجب.

وأما كونها استفهامية وهو قول الكوفيين فليس بصحيح؛ لأن قائل ذلك إما أن يدعى تجردها للاستفهام، وإما أن يدعى كونها للاستفهام والتعجب معا، كما هى فى قوله تعالى: ﴿**فأصحاب الميمنة ما أصحاب الميمنة**﴾ [الواقعة:٨]، فالأول باطل بإجماع؛ لأن اللفظ المجرد للاستفهام لايتوجه ممن يعلم إلى من لايعلم، وما أفعله صالح لذلك فلم يكن لمجرد الاستفهام. والثانى أيضًا باطل؛ لأن الاستفهام المشوب بتعجب لا يليه غالبا إلا الأسماء نحو: ﴿**وأصحاب اليمين ما أصحاب اليمين**﴾، ﴿**وأصحاب الشمال ما أصحاب الشمال**﴾ [الواقعة:٢٧، ٤١]، و﴿**الحاقة ما الحاقة**﴾ [الحاقة:١، ٢]، و﴿**القارعة ما القارعة**﴾ [القارعة:١، ٢]، ونحو قول الشاعر [من السريع][(١)]:

يا سَيِّدًا ما أنت مِن سيِّد  موطَّأ الأكنافِ رَحْبِ الذِّراع

ومثله [من مجزوء الكامل][(٢)]:

يا جارتا ما أنت جاره

و«ما» المشار إليها مخصوصة بالأفعال، فعلم أنها غير المتضمنة استفهاما، وأيضًا لو كان فيها معنى الاستفهام لجاز أن تخلفها أى فى نحو: ما أنت من سيد؛ لأن استعمال

---

(١) البيت للسفاح بن بكير فى خزانة الأدب (٦/٩٥، ٩٦، ٩٨)، الدرر (٣/٢٣)، شرح اختيارات المفضل (ص١٣٦٣)، شرح التصريح (١/٣٩٩)، شرح شواهد الإيضاح (ص١٩٥)، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر (٣/١٨٥)، الدرر (٤/٣٥، ٥/٢٣٤)، شرح شذور الذهب (ص٣٣٦)، شرح قطر الندى (ص٣٢٠)، المقرب (١/١٦٥)، همع الهوامع (١/١٧٣، ٢/٩٠).

(٢) تقدم الاستشهاد به.

أى فى الاستفهام المتضمن تعجبا كثير كقوله [من الطويل][1]:

أيُّ فتَـى هَيْجـاءَ أنـتَ وجارِهـا

**وأيضًا**: فـإن قصـد التعجـب بمـا أفعلـه بجمـع عليـه، وكونـه مشـوبًا بالاسـتفهام، أو ملموحًا فيه الاستفهام زيادة لا دليل عليها، فلا يلتفت إليها.

وفى أفعل المتعجب به مع الإجماع على فعليته قولان: أحدهما أنه فى اللفظ أمر وفى المعنى خبر إنشائى مسند إلى المتعجـب منـه المجـرور بالبـاء، والثـانى أنـه أمـر باسـتدعاء التعجب من المخاطب مسند إلى ضميره وهو قول الفـراء، واستحسـنه الزمخشـرى وابـن خروف. والأول هو الصحيح لسلامته مما يرد على الثانى من إشكالات:

**أحدها**: أنه لو كان الناطق بأفعل المذكور آمرًا بـالتعجب لـم يكـن متعجبًـا، كمـا لا يكون الأمر بالحلف والتشبيه والنداء حالفًا ولا مشبها ولا مناديا، ولا خلاف فـى كـون الناطق بأفعل المذكور متعجبًا، وإنما الخلاف فى انفراد التعجب ومجامعة الأمرية.

**الثانى**: أنه لو كان أمرًا مع الإجماع على فعليته لزم إبراز ضميره فى التـأنيث والتثنيـة والجمع، كما يلزم مع كل فعل أمر، متصرفًا كان أو غير متصرف، ولا يعتذر عن ذلـك بأنه مثل أو جار مجرى المثل؛ لأن المثل يلزم لفظًا واحـدًا دون تبديـل ولا تغيـير فـى نحـو «أطرى فإنك ناعلة» و«خلا لك الجو فبيضى واصفرى»، والجارى مجرى المثل يـلزم لفظًـا واحدًا مع اعتبار بعض التغيير نحو حبذا، ولله درك، فألزم لفظ حبذا ولله درك.

وأجيز أن تختم الجملتان بما كان للناطق بهما غرض فى الختم بـه، وأفعـل المذكـور لا يلزم لفظًا واحدًا أصلاً، فليس مثلاً ولا جاريًا مجرى المثل. فلو كان فعـل أمـر مسـند إلى ضمير المخاطب لبرز ضميره فى التأنيث والتثنية والجمع، كما يلزم مع غيره مـن أفعـال الأمر العارية من المثلية. وقيدت أفعال الأمر بالعارية من المثلية احترازًا مـن نحـو «خـذ مـا صفا ودع ما كدر» و«زر غبا تـزدد حبـا». علـى أن قولهـم «اذهـب بـذى تسـلم» أشـبه بالأمثال وأحق بأن يجرى مجراها، ولم يمنع ذلك من بروز فاعل الفعلين فى التثنية والجمع

---

(١) صدر بيت، وعجزه:

إذَا مَـا رِجـالٌ بالرِّجَـالِ اسْتَقَلَّـتِ

والبيت بلا نسبة فى الكتاب (٢/٥٥).

والتأنيث. فلو كان أفعل المذكور فعل أمر جاريًا مجرى المثل لعومل معاملة «اذهب بذى تسلم».

**الثالث من الإشكالات**: أن أفعل المذكور لو كان أمرًا مسندًا إلى المخاطب لم يجز أن يليه ضمير المخاطب نحو أحسن بك؛ لأن فى ذلك إعمال فعل واحد فى ضميرين فاعل ومفعول لمسمى واحد.

**الرابع من الإشكالات**: أن أفعل المشار إليه لو كان بمعنى الأمر لا بمعنى أفعل تالى «ما» لوجب له الإعلال إذ كانت عينه ياء أو واوا ما وجب لأبن وأقم ونحوهما، ولم يقل أبين وأقوم فيلزم مخالفة النظائر.

فإذا جعل مخالفا لأبن وأقم ونحوهما فى الأمرية موافقًا لأبين وأقوم من ما أبينه وما أقومه فى التعجب، سلك سبيل الاستدلال وأمن الزود فى التصحيح والإعلال. وقد تبين بتقدير ما ذكرته فاعلية ضمير أفعل به المجرور بالباء. وهو نظير المجرور بعد كفى فى نحو: ﴿**كفى بالله شهيدا**﴾ [الفتح:٢٨]، إلا أن بينهما فرقًا من وجهين:

**أحدهما**: أن الباء فى «كفى بالله شهيدا» ونحوه قد تحذف ويرتفع مصحوبها كقول الشاعر [من الطويل](١):

عُمَيرةَ ودِّعْ إنْ تَجهَّزتَ غاديا كفى الشيبُ والإسلامُ للمَرْءِ ناهِيا

والباء الجارة ما بعد أفعل لا تحذف إلا إذا كان مصحوبها أنْ والفعل، كقوله [من الطويل](٢):

---

(١) البيت لسحيم عبد بنى الحسحاس فى الإنصاف (١٦٨/١)، خزانة الأدب (٢٦٧/١، ١٠٢/٢، ١٠٣)، سر صناعة الإعراب (١٤١/١)، شرح التصريح (٨٨/٢)، شرح شواهد المغنى (٣٢٥/١)، الكتاب (٢٦/٢، ٢٢٥/٤)، لسان العرب (٢٢٦/١٥ - كفى)، مغنى اللبيب (ص١٠٦/١)، المقاصد النحوية (٦٦٥/٣)، وبلا نسبة فى أسرار العربية (ص١٤٤)، أوضح المسالك (٢٥٣/٣)، شرح الأشمونى (٣٦٤/٢)، شرح عمدة الحافظ (ص٤٢٥)، شرح قطر الندى (ص٣٢٣)، شرح المفصل (١١٥/٢، ٨٤/٧، ١٤٨، ٢٤/٨، ٩٣، ١٣٨).

(٢) البيت لعباس بن مرداس فى ديوانه (ص١٠٢)، الدرر (٢٣٤/٥)، المقاصد النحوية (٦٥٦/٣)، وبلا نسبة فى الجنى الدانى (ص٤٩)، شرح الأشمونى (٣٦٤/٢)، شرح التصريح=

وقـــال نبـــيُّ المسلمـــين تَقدَّمـوا وأحْبِـبْ إلينـا أنْ تكـونَ المُقدَّمَا

ولو اضطر شاعر إلى حذف الباء المصاحبة غير «أنْ» بعد أفعل لزمه أن يرفع، وعلى مذهب الفراء يلزمه النصب، ولا حجة له فى قول الشاعر [من الوافر](١):

ألا طرقـتْ رحـالَ القـومِ ليلىَ فأبْعـدْ دارَ مرتحـلٍ مَـزار

لإمكان جعل أبعد دعاء على معنى أبعد الله دار مرتحل عن مزار محبوبه، كأنه يحرض نفسه على الإقامة فى منزل طروق ليلى، لأنه صار بطروقها مزارا، ولا حجة له فى قول الشاعر [من الوافر](٢):

وأجْـدرْ مثـلَ ذلك أنْ يكُونـا

لاحتمال أن يكون أجدر فعل أمر عاريا من تعجب بمعنى اجعل مثل ذلك جديرًا بأن يكون، أى حقيقًا بالكون، يقال: جدر بكذا جدارة، أى صار بـه جديـرًا، وأجدرتـه أى جعلته جديرًا أى حقيقًا. ويحتمل أن يكون أجدر فعل تعجب مسندًا إلى مثل ذلك ثم حذفت الباء اضطرارًا واستحق مصحوبها الرفع بحق الفاعلية، لكنه بنى لإضافته إلى مبنى، كما بنى فى قوله تعالى: ﴿**إنه لحق مثل ما أنكم تنطقون**﴾ [الذاريات:٢٣]، على قراءة غير أبى بكر وحمزة والكسائى.

**الثانى من وجهى الفرق**: أن كفى قد تسند إلى غير المجرور بالباء فيكون هو فى موضع نصب ولا يفعل ذلك بأفعل أصلا. ومن المواضع التى أسند فيها كفى إلى غير المجرور بالباء قول الشاعر [من الكامل](٣):

---

=(٨٩/٢)، شرح ابن عقيل (ص٤٥١)، لسان العرب (٢٩٢/١ - حبب)، المقاصد النحوية (٥٩٣/٤)، همع الهوامع (٩٠/٢، ٩١، ٢٢٧).

(١) البيت بلا نسبة فى الدرر (٢٣٨/٥)، همع الهوامع (٩١/٢).

(٢) عجز بيت وصدره:

فَإمّـا زال سَـرْحـى عَـنْ مَـعَـدٍّ

والبيت لابن أحمر فى ديوانه (ص١٦١)، لسان العرب (٤٠٦/٣ - معد)، جمهرة اللغة (ص٦٦٥)، كتاب العين (٦٢/٢).

(٣) البيت لكعب بن مالك فى ديوانه (ص٢٨٩)، خزانة الأدب (١٢٠/٦، ١٢٣، ١٢٨)، الدرر=

فكفـى بنـا فَضْـلاً على مَن غَيْرنا حُـــبُّ النبـيِّ محمــدٍ إيّانـــا

ونظير ما جاء فى التعجب من لفظ الأمر مرادًا به الخبر ما جاء من ذلك فـى جـواب الشرط كقوله تعالى: ﴿**قل من كان فى الضلالة فليمدد له الرحمن مدا**﴾ [مريـم:٧٥]، وقول النبى ﷺ: «من كذب علىّ متعمدا فليتبوأ مقعـده مـن النـار»[١]. وإلى هـذا النـوع أشرت بقولى: «واستفيد الخبر من الأمر هنا وفى جواب الشرط» ثم قلت: «كما استفيد الأمر من مثبت الخبر والنهى من منفيه» فمثال الأول قوله تعالى: ﴿**والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قـروء**﴾ [البقـرة:٢٢٨]، ومثـال الثـانى قولـه تعـالى: ﴿**لا تضـار والـدة بولدها**﴾ [البقرة:٢٣٣]، بضم الراء وهى قراءة ابن كثير. ثم قلت: «وربما استفيد الأمـر مـن الاستفهام» مشيرًا إلى نحـو قولـه تعـالى: ﴿**وقـل للذيـن أوتـوا الكتـاب والأميـين أأسلمتم**﴾ [آل عمران:٢٠]، وقوله تعالى: ﴿**فهل أنتم منتهون**﴾ [المائدة:٩١].

**ثم قلت:** «ولا يتعجب إلا من مختص» فنبهت بذلك على أن المتعجب منـه مخبر عنـه فى المعنى فلا يكون إلا معرفة أو نكرة مختصة، فيقال: ما أحسنك وما أكـرم زيـدا، ومـا أسعد رجلا اتقى الله، ولا يقال: ما أحسن غلامًا، ولا ما أسعد رجلا من الناس، لأنه لا فائدة فى ذلك.

**ثم قلت:** «وإذا عُلم جاز حذفه» أى: إذا علـم المتعجـب والمقصـود بـه جـاز حـذف معمول أَفْعَلَ كـان أو معمـول أَفْعِلْ، فمثـال حـذف معمـول أفعـل قـول الشـاعر [مـن الطويل][٢]:

جــزَى اللهُ عنّــا بخْتريّــا ورهْطَه بنى عَبد عَمرو مـا أعَـفَّ وأمْجدا

---

=(٧/٣)، شرح أبيات سيبويه (٥٣٥/١)، ولحسان بن ثابت فى الأزهية (ص١٠١)، ولبشير بـن عبد الرحمن فى لسان العرب (٤١٩/١٣ - منن)، وللأنصـارى فـى الكتـاب (١٠٥/٢)، لسـان العرب (٢٢٦/١٥ - كفى)، وبلا نسبة فى الجنى الدانـى (ص٥٢)، رصـف المبـانى (ص١٤٩)، سر صناعة الإعراب (١٣٥/١)، شرح شواهد المغنى (٧٤١/٢)، شرح المفصل (١٢/٤)، مجالس ثعلب (٣٣٠/١)، المقرب (٢٠٣/١).

(١) أخرجه البخارى (٢٨/١، ١٠٢/٢، ٢٠٧/٤)، ومسلم (٣، ٤).

(٢) البيت للحصين بن القعقاع فى لسـان العـرب (٤٧/٢ - سـنت)، وبـلا نسـبة فـى شـرح عمـدة الحافظ (ص٧٥٤)، لسان العرب (٤٨/٤ - بختر).

أراد ما أعفهم وأمجدهم، فحذف لكون المراد معلومًا. ومثال حذف معمول أفعل قول الآخر [من الطويل][1]:

فذلك إنْ يلقَ المنيّة يَلْقهَا حميدًا وإنْ يَسْتَغْنِ يومًا فأجْدِرِ

أى فأجدر به؛ فحذف للعلم به مع كونه فاعلا؛ لأن لزومه الجر كساه صورة الفضلة، ولأنه كمعمول أفعل فى المعنى.

وزعم قوم أنه ليس محذوفًا، ولكن استتر فى الفصل حين حذفت الباء كاستتاره من قولك: زيد كفى به فارسًا، فتقول: زيد كفى فارسًا. وهذه الدعوى لا تصح، لأن صحتها تستلزم أن يبرز الضمير فى التثنية والجمع، كما يبرز فى كفى إذا قيل فى الزيدان كفى بهما فارسين، والزيدون كفى بهم فرسانا: الزيدان كفيا فارسين، والزيدون كفوا فرسانا. ومعلوم أنه لا يبرز ضمير مع أفعل، كقوله تعالى: ﴿**أسمع بهم وأبصر**﴾ [مريم:٣٨]، فعلم بذلك عدم صحة الدعوى المذكورة. ومما يدل على عدم صحتها أن من الضمائر ما لا يقبل الاستتار كنا من نحو: أكرم بنا، وأحلم بنا، فلو حذف الباء ولم يقصد حذف لقيل: «أكرم بنا وأحلمنا» لأن «نا» لا تقبل الاستتار، والمقول إنما هو أكرم بنا وأحلم بنا ونحو ذلك، كما قال الراجز [من الرجز]:

أعْزِزْ بنا واكفِ إنْ دُعينا يومًا إلى نُصرة مَن يَلينا

وقد يتوهم أن أفعل أمر خوطب به المصدر على سبيل المجاز كأن من قال أحسن به قال أحسن يا حسن به. فلهذا لزم الإفراد والتذكير. وأشار إلى هذا أبو على فى البغداديات منفردًا وناهيًا عنه. ومما يبين فساده أن من المصادر المصوغ منها أفعل ما لا يكون إلا مؤنثا كالسهولة والنجابة، فلو كان الأمر ما توهمه صاحب هذا الرأى لقيل فى أسهل به وأنجب به: أسهلى به وأنجبى به، لكنه لم يقل، فصح لذلك فساد ما أدى إليه.

---

(١) البيت لعروة بن الورد فى ديوانه (ص١٥)، الأصمعيات (ص٤٦)، شرح ديوان الحماسة (ص٤٢٤)، شرح عمدة الحافظ (ص٧٥٥)، المقاصد النحوية (٣/٦٥٠)، وله أو لحاتم الطائى فى الأغانى (٦/٣٠٣)، خزانة الأدب (١٠/٩، ١٠، ١٣)، ولحاتم الطائى فى الدرر (٤/٢٠٧)، وليس فى ديوانه، وبلا نسبة فى الأغانى (٦/٢٩٦)، أوضح المسالك (٣/٢٦٠)، شرح الأشمونى (٢/٣٦٤)، شرح ابن عقيل (ص٤٤٨).

ولشبه أفعِلْ بفعل الأمر جاز أن يؤكد بالنون كقول الشاعر [من الطويل][1]:

ومُسْتبدلٍ مِن بعد غَضْبى صُريمة فأحْرِ بـه مِـن طـول فقْـرٍ وأحْريـا

وهذا إلحاق شيء بشيء لمجرد شبه لفظي، وهو نظير تركيب النكرة مع لا الزائدة لشبهها بلا النافية، وقد تقدم الاستشهاد على ذلك. ولما كان فعل التعجب دالا على المبالغة والمزية استغنى عن توكيده بالمصدر وكذا أفعل التفضيل. وعلى ذلك نبهت بقولي «ولا يؤكد مصدر فعل التعجب ولا أفعل التفضيل».

**ص: «همزة أفعل في التعجب لتعدية ما عدم التعدى في الأصل أو الحال. وهمزة أفْعِل للصيرورة ويجب تصحيح عينهما، وفك أفعِلْ المضعّف. وشذ تصغير أفعَلَ مقصورا على السماع، خلافًا لابن كيسان في اطراده وقياس أفعل عليه، ولا يتصرفان ولا يليهما غير المتعجب منه إن لم يتعلق بهما، وكذا إن تعلق بهما وكان غير ظرف وحرف جر. فإن كان أحدهما فقد يلي وفاقا للفراء والجرمي والفارسي وابن خروف والشلوبين. وقد يليهما عند ابن كيسان «لولا» الامتناعية».**

**ش:** يدل على كون همزة فعل المتعجب به معدية حدوث التعدى بزيادتها على ما لا تعدى له كقولك في حسن زيد وجزع بكر وصبر خالد: ما أحسن زيدا، وما أجزع بكرا، وما أصبر خالدًا، وإلى هذه الأفعال الثلاثة وشبهها أشرت بعدم التعدى في الأصل. وأشرت بعدم التعدى في الحال إلى نحو ما أعرف زيدا بالحق، فإن عرف قبل التعجب متعد بنفسه إلى الحق، فلما قصد به التعجب ضمن معنى ما لا يتعدى من أفعال الغرائز، كقوى وكمل وضعف ونقص، فقصر عن نصب ما كان منصوبا به وعدى إليه بالباء كما يعدى بصر ونحوه مما هو في أصله غير متعد.

وصار ما كان فاعلا قبل مفعولا كما يصير فاعل ظهر من قولك: ظهر الحق مفعولا إذا دخلت عليه الهمزة فقلت أظهرت الحق. ولايصح قول من زعم أن أفعل المتعجب به لا يكون إلا من فعل موضوعا أو مردودا إليه لوجهين:

**أحدهما:** أن فعَل وفعِل كجزع وصبر يساويان فعُل في عدم التعدى وقبول همزة التعدية، فتقدير ردهما إلى فعُل لا حاجة إليه.

---

(١) تقدم الاستشهاد به.

**الثانى**: أن من الأفعال ما رفضت العرب صوغه على فعُل وهو المضاعف واليائى العين أو اللام. فإن قصد بمضاعف معنى غريزيّ دلوا عليه فى غير شذوذ بفعِل نحو جلّ يجِل وعزّ يعِزّ، وخفّ يخِفّ، وقلّ يقِلّ. ونسب إلى الشذوذ نحو لببت، وكذا استغنوا فى اليائى العين عن فعُل بفعِل نحو طاب يطيب، ولان يلين، وضاق يضيق. وأما اليائى اللام فاستغنى فيه عن فعُل بفعِل نحو حيّ وعيّ وغنى. فإن قصد التعجب بشىء من هذه الأنواع أدخلت هذه الهمزة عليها ولم يقدر ردها إلى فعُل؛ لأن فعُل فيها مرفوض.

وهمزة أفْعِل المتعجب به للصيرورة أى لتحول فاعله ذا كذا. فأصل قولك أحسن بزيد: أحسن زيد، أى صار ذا حُسن تام. وهو نظير أثرى الرجل صار ذا ثروة، وأترب أى صار ذا مال كالتراب، وأنجب وأظرف صار ذا ولد نجيب، وذا ولد ظريف، وأخلت الأرض وأكلأت وأكمأت، صارت ذات خَلاً وكلأ وكمأة، وأورقت الشجرة وأزهرت وأثمرت، صارت ذات ورق وزهر وثمر.

وإذا كانت عين أفعل المتعجب به ياء أو واوا وجب تصحيحها نحو ما أبين الحق، وأنوره وأصله الإعلال لكن صحح حملا على أفعل وزنا ومعنى، فأتبع أحدهما الآخر فيما هو أصل فيه. كما أجرى اسم الفاعل مجرى المضارع فى العمل وأجرى المضارع مجرى اسم الفاعل فى الإعراب، وكما أجرى الحسن الوجه على الضارب الرجل فى النصب، والضارب الرجل على الحسن الوجه فى الجر، ثم حمل أفعل المتعجب به على أخيه، فقيل: أبين بالحق وأنور به، كما قيل: ما أبينه وأنوره.

ولزم فك أفعل المضاعف نحو أجللْ به وأعزز؛ لأن سبب الإدغام فى هذا النوع إنما هو تلاقى المثلين متصلين متحركين تحركًا غير عارض، أو ساكنًا أحدهما سكونًا غير لازم، كسكون أجلل إذا لم يكن تعجبًا، لأنه معرض للحركة فى نحو: أجلل الله وأجلاّه وأجلّوه وأجلّيه. فلذلك لم يجب فك أجلل إذا لم يكن تعجبًا. ووجب إذا كان إياه. ولشبه أفْعَل المتعجب به بأفعل التفضيل أقدم على تصغيره بعض العرب فقال [من البسيط][1]:

يا ما أُمَيْلِحَ غِزْلانًا شدَنّ لنا ... مِن هؤلَيّائِكُنَّ الضَّالِ والسَّمُرِ

---

(١) تقدم الاستشهاد به.

وهو فى غاية من الشذوذ فلا يقاس عليه فيقال فى ما أجمله وما أظرفه: ما أجيمله وما أظيرفه؛ لأن التصغير وصف فى المعنى والفعل لا يوصف فلا يصغر. وأجاز ابن كيسان اطراد تصغير أَفْعَل، ولم يكفه ذلك حتى أجاز تصغير أَفْعِلْ وضعف رأيه فى ذلك بيّن وخلافه متعيّن.

ولا خلاف فى عدم تصرف فعلى التعجب ولا فى منع إيلائهما مالا يتعلق بهما كعند الحاجة، وبمعروف من قولك: ما أنفع معطيك عند الحاجة، وما أصلح أمرك بمعروف، وأنفع بمعطيك عند الحاجة، وأصلِحْ بأمرك بمعروف. ولا خلاف فى منع إيلائها ما يتعلق بهما من غير ظرف وجار ومجرور نحو: ما أحسن زيدًا مقبلاً، وأكرِمْ به رجلا. فلو قلت: ما أحسن مقبلا زيدا وأكرم رجلا به لم يجز بإجماع. وكذا لا يجوز بإجماع تقديم المتعجب منه نحو ما زيدا أحسن وبه أكرم؛ لأن فعلى التعجب أشبها الحروف بمنع التصرف فجريا مجراها فى منع تقدم معمولها.

فلو فصل بينهما وبين المتعجب منه بما يتعلق بهما من ظرف وجار ومجرور لم يمتنع ولم يضعف؛ لثبوت ذلك نثرا ونظما وقياسا؛ فمن النثر قول عمرو بن معد يكرب رحمه الله: لله در بنى سليم، ما أحسن فى الهيجاء لقاءها، وأكرم فى اللزبات عطاءها، وأثبت فى المكرمات بقاءها، وروى أن عليا رضى الله عنه مر بعمار فمسح التراب عن وجهه وقال: أعزز علىّ أبا اليقظان أن أراك صريعًا مجدلاً، ففصل بين أعزز وأن أراك بعَلَىّ و«أبا اليقظان». وهذا مصحح الفصل بالنداء. ومن النظم قول بعض الصحابة رضى الله عنهم [من الطويل][1]:

وقال نبىُّ المُسْلمين تقَدّموا ... وأحْبِبْ إلينا أن تكون المُقَدَّمَا

ومنه قول الآخر [من الطويل][2]:

أقيم بدار الحَزْمِ ما دام حَزْمُها ... وأحْر إذا حالتْ بأنْ أتحَوّلاَ

ومنه قول الآخر [من الطويل]:

(١) تقدم الاستشهاد به.

(٢) البيت لأوس بن حجر فى ديوانه (ص٨٣)، تذكرة النحاة (ص٢٩٢)، حماسة البحترى (ص١٢٠)، شرح التصريح (٢/٩٠)، شرح عمدة الحافظ (ص٧٤٨)، المقاصد النحوية (٣/٦٥٩)، وبلا نسبة فى أوضح المسالك (٣/٢٦٣)، شرح الأشمونى (٢/٣٦٩).

فصـدّتْ وقالتْ بل تُريدُ فَضِيحتى وأحْبِـبْ إلى قَلْبـى بِهـا مُتَغَضّبـا[١]

ومنه قول الآخر [من الطويل][٢]:

خَليليّ ما أحْرىَ بذى اللُّبِّ أنْ يُرى صَبُـورا ولكـن لاَ سبيلَ إلى الصبر

ومنه قوله [من الطويل]:

حلُمت وما أشفَى لَمن غِيظ حلْمَه فآضَ الـذى عـاداكَ خِلاّ مُواليَـا

وأما صحة هذا الفصل قياسا فمن قبـل أن الظـرف والجـار والمجـرور مغتفـر الفصـل بهما بين المضاف والمضاف إليه مع أنهما كالشـىء الواحـد، فاعتبـار الفصـل بهمـا بـين فعلى التعجب والمتعجـب منـه وليسـا كالشـىء الواحـد أحـق وأولى. وأيضًـا فـإن بئـس أضعف من فعل التعجب وقد فصل بينه وبين معموله بالجار والمجـرور فـى قولـه تعـالى: ﴿**بئس للظالمين بدلا**﴾ [الكهف: ٥٠]، فأن يقع مثل ذلك بـين فعـل التعجـب ومعمولـه أولى بالجواز، وهذا الدليل ذكره أبو على الفارسى فى البغداديات.

وفى ذلك الكتاب مبين أنه من المجيزين للفصل المشار إليه. وأما كون ذلـك مذهـب الجرمى فمشهور. واختار هذا المذهب ابن خروف فى شرح كتـاب سيبويه. وقـال أبـو على الشلوبين: حكى الصيمرى أن مذهب سيبويه منع الفصل بالظرف بين فعل التعجب ومعموله. والصواب أن ذلك جائز وهو المشـهور المنصـور، هكـذا قـال أبـو علـى وهـو المنتهى فى هذا الفن نقلاً وفقهًا. وقال السيرافى فـى قـول سيبويه: ولا يزيـل شـيئا عـن موضعه؛ وإنما أراد بذلك تقدم «ما» وتوليهـا الفعـل، ويكـون الاسـم المتعجـب منـه بعـد الفعل. ولم يتعرض للفصل بين الفعل والمتعجب منه. وكثير من أصحابنا يجيز ذلك منهم الجرمى، وكثير يأباه منهم الأخفش والمبرد، وقال الزمخشرى بعد أن حكم بمنـع الفصـل: وقد أجاز الجرمى وغيره من أصحابنا الفصل وينصرهم قول القائل: مـا أحسـن بـالرجل أن يصدق. ومن العجائب اعترافه بنصرهم وتنبيهه على بعض حججهم بعد أن خـالفهم بلا دليل.

---

(١) البيت لعمر بن أبى ربيعة فى ديوانه (ص٦٧).

(٢) البيت بلا نسبة فى الدرر (٢٤٢/٥)، شرح الأشمونى (٣٦٨/٢)، شرح ابن عقيـل (ص٤٥٢)، المقاصد النحوية (٦٦٢/٣)، همع الهوامع (٩١/٢).

ولما كان فعل التعجب مسلوب الدلالة على المضى، وكان المتعجب منه صالحا للمضى أجازوا زيادة كان إشعارًا بذلك عند قصده نحو: ما كان أحسن زيدا. وكقول بعض مداح رسول الله ﷺ [من الكامل][1]:

ما كان أسْعدَ مَن أجابَك آخِذا بهُداكَ مُجتَنبا هوًى وعنَادا

وقد تقدم فى باب كان الكلام على هذا وشبهه. ولكننى أشرت هنا إليه تنبيها وتوكيدًا. وأجاز ابن كيسان الفصل بين أفعل والمتعجب منه بلولا الامتناعية ومصحوبها، كقولك: ما أحسن لولا عبوسه زيدا، ولا حجة على ذلك.

**ص: ويجر ما تعلق بهما من غير ما ذكر بإلى إن كان فاعلا، وإلا فبالباء إن كان من مفهم علما أو جهلا، وباللام إن كانا من متعد غيره. فإن كانا من متعد بحرف جر فبما كان يتعدى به. ويقال فى التعجب من كسا زيد الفقراء الثياب، وظن عمرو بشرا صديقا: ما أكسى زيدا للفقراء الثياب، وما أظن عمرا لبشر صديقا. وينصب الآخر بمدلول عليه بأفعل لا به خلافًا الكوفيين.**

ش: الإشارة بما ذكر إلى المتعجب منه والظرف والحال والتمييز، فما ليس واحدا منها وله تعلق بفعل التعجب يجر بإلى إن كان فاعلا فى المعنى، نحو: ما أحبنى إلى زيد، فزيد فاعل فى المعنى، لأن المراد يحبنى زيد حبا بليغا فائقا، وإن لم يكن فاعلا فى المعنى جر بالباء إن كان فعل التعجب مصوغا من فعل علم أو جهل نحو: ما أعرفنى بزيد، وما أجهله بى. وإن صيغ من غير ذلك وكان فعل التعجب متعديا عدى فى التعجب باللام نحو: ما أضربنى لعمرو، فإن كان فعل التعجب متعديا بحرف جر عدى به حال التعجب نحو: ما أزهد زيدا فى الدنيا، وما أبعده من الشر، وما أصبره على الأذى. فإن كان فعل التعجب متعديا إلى اثنين جررت الأول باللام ونصبت الثانى عند البصريين بمضمر مجرد مماثل لتالى «ما» نحو قولك: ما أكسى زيدا للفقراء الثياب. والتقدير يكسوهم الثياب. وكذا يقولون فى ما أظن عمرا لبشر صديقا. والكوفيون لايضمرون، بل ينصبون الثانى بتالى «ما» نفسه. وذكر هذه المسألة ابن كيسان فى «المهذب».

* * *

---

(١) البيت لعبد الله بن رواحة فى المقاصد النحوية (٦٦٣/٣)، ولم أقع عليه فى ديوانه، وبلا نسبة فى شرح الأشمونى (٣٦٩/٢)، شرح عمدة الحافظ (ص٢١١، ٧٥٢).

## فصل

**ص: «بناء هذين الفعلين من فعل ثلاثى مجرد تام مثبت متصرف قابل معناه للكثرة غير مبنى للمفعول، ولا معبر عن فاعله بأفعل فعلاء. وقد يبنيان من فعل المفعول إن أُمِن اللبس، ومن فِعْل أفْعَلَ مَفهم عسر أو جهل، ومن مزيد فيه. فإن كان أفعل قيس عليه وفاقا لسيبويه. وربما بنيا من غير فعل، أو فعل غير متصرف. وقد يغنى فى التعجب فعلٌ عن فعلٍ مستوف للشروط كما يغنى فى غيره. ويتوصل إلى التعجب بفعل مثبت متصرف مصوغ للفاعل ذى مصدر مشهور، إن لم يستوف الشروط بإعطاء المصدر ما للمتعجب منه مضافا إليه بعد ما أشد أو أشدد ونحوهما، وإن لم يعدم الفعل إلا الصوغ للفاعل جيء به صلة لما المصدرية آخذة ما للمتعجب منه بعد ما أشد أو أشدد ونحوهما».**

**ش:** قيد ما يبنى منه فعل التعجب بكونه فعلا تنبيها على خطأ من يقول من الكلب ما أكلبه، ومن الحمار ما أحمره، ومن الجلف ما أجلفه. وقيد بكونه ثلاثيا ليعلم امتناع بنائه من ذى أصول أربعة مجردا كان كدحرج، أو غير مجرد كابرنشق. وقيد كون الثلاثى مجردا تنبيها على أن حقه ألا يبنى من مزيد فيه كعلم وتعلم وقارب واقترب. وقيد بكونه فعلا تاما تنبيها على أنه لا يبنى من فعل ناقص ككان وظل وكرب وكاد، وقيد بكونه مثبتا تنبيها على أنه لايبنى من فعل مقصود نفيه، لزوما كلم يعِج، أو جوازا كلم يعُج، وقيد بالتصريف تنبيها على امتناع بنائه من يذر ويدع ونحوهما. وقيد بقبول معناه للكثرة تنبيها على امتناع بنائه من مات وفنى ونحوهما. وقيد بكونه غير مبنى للمفعول تنبيها على أن حقه أن يبنى من فعل الفاعل كعَلِم لا من فعل المفعول كعُلم، وقيد بكونه لا يعبر عن فاعله بأفعل فعلاء احترازا من شنب ودعج ولمى وعرج ونحوها من الأفعال التى بناء الوصف منها للمذكر أفعل وللمؤنث فعلاء.

ولا فرق فى هذا النوع بين ما هو من العيوب كبرص وخرس وحول وعور، وبين ما هو من المحاسن كشهل وكحل وظمى ولمى. وإنما لم يبن من هذا النوع فعل التعجب، لأن مبناه من الفعل أن يكون ثلاثيا محضا، وأصل الفعل فى هذا النوع أن يكون على أفعل، ولذلك صحت فيه العين إذا كان ثلاثى اللفظ كهيف وحيد وعور وحول ولم تقلب ألفا كما فعل بهاب وناب وخاف ونام، مع أن العين من جميعها حرف لين

متحرك مفتوح ما قبله، وهذا الذى فُعِل بفعِل من التصحيح حملا على أفعل مقدرا أو موجودا شبيه بما فعل باجتوروا حملا على تجاوروا، وبمخيط حملا على مخياط، ولولا ذلك لقيل فى اجتوروا اجتاروا كما قيل اختاروا واقتادوا، ولقيل فى مخيط مخاط كما قيل مثال ومعاش، فكان تصحيح هيف وأخواته مع استحقاقه بظاهره ما استحقه هاب وأخواته دليلا على أن أصله أفعل، وأفعل لا يبنى منه فعل تعجب فجرى بجراه ما هو بمعناه وواقع موقعه. وهذا التعليل هو المشهور عند النحويين. وعندى تعليل آخر أسهل منه؛ وهو أن يقال: لما كان بناء الوصف من هذا النوع على أفعل لم يبن منه أفعل تفضيل لئلا يلتبس أحدهما بالآخر، فلما امتنع صوغ أفعل التفضيل امتنع صوغ فعل التعجب لتساويهما وزنا ومعنى، وجريانهما مجرى واحدا فى أمور كثيرة. وهذا الاعتبار هين بين، ورجحانه متعين.

وقد يبنى فعل التعجب من فعل المفعول إن أمن الالتباس بفعل الفاعل نحو ما أجنه وما أبخته وما أشغفه. وهذا الاستعمال فى أفعل التفضيل أكثر منه فى التعجب «كأزهى من ديك» و«أشغل من ذات النحيين» وأشهر من غيره وأعذر وألوم وأعرف وأنكر وأخوف وأرجى من شُهِر وعُذر وليم وعُرف ونُكر وخيف ورُجى، وعندى أن صوغ فعل التعجب وأفعل التفضيل من فعل المفعول الثلاثى الذى لا يلبس بفعل الفاعل لا يقتصر فيه على المسموع، بل يحكم باطراده لعدم الضائر وكثرة النظائر.

وقد يبنى فعل التعجب من فعل أفعل مفهم عسر أو جهل، والإشارة إلى حمق ورعن وهوج ونوك ولدّ إذا كان عسر الخصومة. وبناء الوصف من هذه الأفعال على أفعل فى التذكير وفعلاء فى التأنيث، لكنها ناسبت فى المعنى جهل وعسر فجرت فى التعجب والتفضيل مجراهما، فقيل: ما أحمقه وأرعنه وأهوجه وأنوكه وألدّه، وهو أحمق منه وأرعن وأهوج وأنوك وألدّ. وقد يبنى فعل التعجب من ثلاثى مزيد فيه كقولهم من اشتد ما أشده، ومن اشتاق ما أشوقه، ومن اختال ما أخوله، ومن اختصر الشىء ما أخصره، وفى هذا شذوذ من وجهين: أحدهما أنه مزيد فيه والآخر أنه من فعل المفعول. وأكثر النحويين يجعلون من شواذ التعجب: ما أفقره وما أشهاه وما أحياه وما أمقته؛ لاعتقادهم أن ثلاثى افتقر واشتهى واستحى مهمل، وأن فعل الفاعل من مقت غير مستعمل. وليس الأمر كما اعتقدوا، بل استعملت العرب فقَر وفقِر، وشهى الشىء

بمعنى اشتهاه، وحيى بمعنى استحيا، وكذلك استعمل مقت الرجل مقاتة إذا صار مقيتا، أى بغيضا، فليس قولهم ما أفقره من افتقر، بل هو من فقُر وفقِر، ولا ما أشهاه من اشتهى بل من شهى، وما أحياه من استحيا بل من حيى، ولا ما أمقته من مُقّت بل من مَقُت.

وممن خفى عليه استعمال حيى بمعنى استحيا أبو على الفارسى. وممن خفى عليه استعمال فقُر وفقِر ومَقُت سيبويه. ولا حجة فى قول من خفى عليه ما ظهر لغيره. بل الزيادة من الثقة مقبولة. وقد ذكر استعمال ما ادعيت استعماله جماعة من أئمة اللغة. وإن كان المزيد فيه على وزن أفعل لم يقتصر فى صوغ فعل التعجب منه على المسموع، بل يحكم فيه بالاطراد وقياس ما لم يسمع منه على ما سمع ما لم يمنع مانع آخر. هذا هو مذهب سيبويه والمحققين من أصحابه.

ولا فرق بين ما كانت همزته للتعدية كأعطى وبين ما همزته لغير التعدية كأغفى. وشهد بأن هذا مذهب سيبويه قوله فى باب التعجب المترجم بهذا: باب ما يعمل عمل الفعل ولم يجر مجرى الفعل ولم يتمكن تمكنه، وبناؤه أبدا من فَعَل وفَعِل وفَعُل وأفْعَل. هذا نصه. فسوى بين الثلاثة فى صحة بناء التعجب منها. وأطلق القول بأفعل فعلم بأنه لا فرق بين ما همزته للتعدية وبين ما همزته لغير التعدية، كما فعل ابن عصفور إذ أجاز القياس على ما أغفى زيدا؛ لأن همزته غير معدية، ولم يقس على ما أعطاه لأن همزته معدية وهو تحكم بلا دليل.

هذا مع أن سيبويه قال بعد قوله: وبناؤه أبدا من فَعَل وفَعِل وفَعُل وأفْعَل: «فشبيه هذا بما ليس من الفعل نحو لات وما. وإن كان من حسن وكرم وأعطى» ولم يفرق بين أعطى وبين حسن وكرم مع العلم بأن همزة أعطى معدية؛ لأنه يقال: عطوت الشىء بمعنى تناولته، وأعطيته فلانا فيصير عطوت بالهمزة متعديا إلى اثنين بعد أن كان دونها متعديا إلى واحد. ومن تصريح سيبويه باطراد ما أعطاه وشبهه قوله فى الربع الآخر من كتابه: «هذا باب ما يستغنى فيه عن ما أفعله بما أفعل فعله كما استغنى بتركت عن ودعت، وكما استغنوا بنسوة عن أن يجمعوا المرأة على لفظها وذلك فى الجواب، ألا ترى أنك لاتقول ما أجوبه، وإنما تقول ما أجود جوابه. ثم قال: ولذلك لا تقول:

أجوبْ به، وإنما تقول: أجودْ بجوابه. ولا يقولون فى قال يقيل ما أقيله، استغنوا بما أكثر قائلته، وما أنومه فى ساعة كذا وكذا، كما قالوا تركت ولم يقولوا ودعت» هذا نصه.

فجعل استغناءهم عن ما أجوبه بما أجود جوابه، مساويا لاستغنائهم عن ودعت ماضى يدع بتركت، وعن ما أقيله بما أكثر قائلته. مع العلم بأن عدولهم عن ودع إلى ترك وعن ما أقيله إلى ما أكثر قائلته على خلاف القياس، وأن ودع وما أقيله موافقان للقياس، فيلزم أن يكون ما أجوبه موافقا للقياس، وهذا بيّن والاعتراف بصحته متعيّن. وإنما استحق أفعل مساواة الثلاثى المحض فى هذا الاستعمال دون غيره من أمثله المزيد فيه لشبهه به لفظًا، فمن قِبَلْ أن مضارعه واسم فاعله واسم زمانه واسم مكانه كمضارع الثلاثى، واسم فاعله وزمانه ومكانه فى عدة الحروف والحركات وسكون الثلاثى بخلاف غيره من المزيد فيه.

وأما الموافقة فى المعنى فكثير. فمن موافقته لفعَل سرى وأسْرَى، وطلع على القوم وأطلع، أى أشرف، وطفلت الشمس أى دنت للغروب كأطفلت، وعتم الليل وأعتم أى أظلم، وعكل الأمر وأعكل أى أشكل. ومن موافقته لفَعِل غطِش الليل وأغطش أى أظلم، وعوز الشىء وأعوز أى تعذر وكذلك الرجل إذا افتقر، وعدم الشىء وأعدمه أى فقده، وعبست الإبل وأعبست أى دنست أوبارها، ومن موافقته لفعُل خلُق الثوب وأخلق أى بلىَ وبطؤ وأبطأ، وبَؤُسَ وأبأس، أى ساءت حاله، ونظائر ذلك كثيرة. ولكون أفعل مختصا من بين الأفعال المغايرة للثلاثى بمشابهته لفظًا وموافقته معنى أجراه سيبويه مجراه فى اطراد بناء فعلى التعجب منه.

وقد يبنيان من غير فعل كقولهم ما أذرع فلانة، بمعنى ما أخفها فى الغزل، وهو من قولهم امرأة ذراع وهى الخفيفة اليد فى الغزل، ولم يسمع منه فعل. ومثله فى البناء من وصف لافعل له: أقمن به، أى أحقق اشتقه من قولهم هو قَمِن بكذا أى حقيق به. وهذان وما أشبههما شواذ لبنائهما من غير فعل. ومثلهما فى الشذوذ قولهم: ما أعساه وأعس به، بمعنى ما أحقه وأحقق به، وهو فعل غير متصرف. وإلى هذا أشرت بقولى: أو «فعل غير متصرف».

ومن الأفعال ما لم يصغ منه فعل تعجب مع كونه ثلاثيًا مجردًا تامًا متصرفًا قابلاً

للكثرة مصوغًا للفاعل غير معبر عن فاعله بأفعل فعلاء؛ فمن ذلك سكر وقعد وجلس ضدا قام، وقال من القائلة، استغنت العرب فيهما بما أشد سكره وما أكثر قعوده، وجلوسه وقائلته عن ما أسكره وأقعده وأجلسه وأقيله. وإليهما أشرت بقولى: «وقد يغنى فى التعجب فعل عن فعل مستوف للشروط كما يغنى فى غيره» ثم قلت: «ويتوصل إلى التعجب بفعل مثبت متصرف مصوغ للفاعل ذى مصدر مشهور إن لم يستوف الشروط بإعطاء المصدر ما للمتعجب منه مضافا إليه بعد ما أشد أو أشدد ونحوهما» ففهم من هذا أنه يقال فى دحرج وانطلق: ما أشد دحرجته وانطلاقه، وفى كان زيد صديقا ما أشد كون زيد صديقا، وفى مات زيد: ما أفظع موت زيد، وفى هيفت المرأة: ما أحسن هيفها، وكذلك يقال: أشدد بدحرجته وانطلاقه وبكونه صديقك وأفظع بموته وأحسن بهيفها. ثم قلت: «فإن لم يعدم الفعل إلا الصوغ للفاعل جيء به صلة لما المصدرية آخذة ما للمتعجب منه بعد ما أشد وأشدد أو نحوهما» ففهم من هذا أنه يقال فى ضرب زيد: ما أشد ما ضُرب زيد، وأشِددْ بما ضُرب زيد. ولم يغن ذكر المصدر؛ لأن كون المتعجب منه مفعولا لا يعلم بذلك، وإنما يعلم بذكر «ما» موصولة بفعل مصوغ للمفعول.

* * *

## باب أفعل التفضيل

**ص: يصاغ للتفضيل موازن أفعل، اسما مما صيغ منه فى التعجب فعلا على نحو ما سبق من اطراد وشذوذ، ونيابة أشد وشبهه. وهو هنا اسم ناصب مصدر المحوج إليه تمييزا. وغلب حذف همزة أخير وأشر فى التفضيل وندر فى التعجب. ويلزم أفْعَل التفضيل عاريا الإفراد والتذكير، وأن يليه أو معموله المفضول عليه مجرورًا بمن. وقد يسبقانه، ويلزم ذلك إن كان المفضول اسم استفهام أو مضافا إليه. وقد بين أفعل و«من» بلو وما اتصل بها. ولا يخلو المقرون بمن فى غير تهكم من مشاركة المفضل فى المعنى، أو تقدير مشاركته. وإن كان أفعل خبرا حذف للعلم به المفضول غالبا، ويقل ذلك إن لم يكن خبرا. ولا تصاحب «من» المذكورة غير العارى إلا وهو مضاف إلى غير معتد به أو ذو ألف ولام زائدتين، أو دال على عار متعلق به من.**

**ش:** قد تقدم أن أفعل المتعجب به يناسب أفعل التفضيل وزنا ومعنى، وأن كل واحد منهما محمول على الآخر فيما هو أصل فيه. ومن أجل تناسبهما سوت العرب بينهما فى أن يصاغ كل واحد منهما مما صيغ منه الآخر، وألا يصاغ مما لا يصاغ. وقد بين فى التعجب أن فعله لا يبنى دون شذوذ إلا من فعل ثلاثى مجرد تام مثبت متصرف قابل معناه للكثرة غير مبنى للمفعول ولا معبر عن فاعله بأفعل فعلاء. فكذلك أفعل التفضيل لا يبنى دون شذوذ إلا من فعل مستوف للقيود المذكورة. فيقال فى بنائه من كتب وعلم وظرف: هو أكتب منه وأعلم وأظرف، كما قيل فى التعجب: ما أكتبه وأعلمه وأظرفه، ويحكم فى هذا ونحوه بالاطراد، لأنه من فعل مستوف للقيود. ويحكم بالشذوذ فيما لا فعل له، وفيما له فعل لم يستوف القيود، كما فعل فى التعجب. فمن أمثلة أفعل التفضيل الذى لا فعل له قولهم: هذا أصبر من هذا، أى أمر و«هو ألصُّ من شِظاظ» أى أعظم لصوصية. وشظاظ اسم رجل من ضبة، ومن هذا النوع أول وآخر. ومن أمثلة سيبويه فيما لا فعل له: «أحنك الشاتين والبعيرين» أى آكلهما، و«آبل الناس» أى أرعاهم للإبل. ومن أمثلة غيره: هذا الثمر أصغر من غيره، أى أكثر صغرا، وهذا المكان أشجر من هذا، أى أكثر شجرا، وفلان أضيع من غيره، أى أكثر ضياعًا.

والصحيح أن أحنك من قولهم: احتنك الجراد ما على الأرض أى أكله، ولكنه شاذ لكونه من افتعل، فهو نظير أشد من اشتد، ونظير قولهم: هو أسوأ من هذا بمعنى أشد من استوأ. وكذا الصحيح أن آبل من قولهم أبل الرجل إبالة، وآبل أبلا إذا درب بسياسة الإبل والقيام عليها فلا شذوذ فيه أصلاً، وكذا الصحيح أن أصغر من صغر الرطب إذا كان ذا صغر فلا شذوذ فيه أيضًا. وكذا أشجر هو من قولهم أشجر المكان أى صار ذا شجر، ولا شذوذ فيه على مذهب سيبويه؛ لأن أفعل عنده يساوى فعَل وفعِل وفعُل فى بناء التفضيل منه. وقد تقدم بيان ذلك. وكذا قولهم فلان أضيع من غيره هو من قولهم أضاع الرجل إذا كثرت ضياعه ولا شذوذ فيه على مذهب سيبويه. ونظيره هو أعطاهم للدراهم وأولاهم للمعروف، وهذا المكان أقفر من ذاك، والفعل من جميعها على وزن أفعل. ومن المحكوم بشذوذه لكونه مزيدا فيه قول عمر رضى الله عنه «إن أهم أموركم عندى الصلاة فمن حفظها وحافظ عليها حفظ دينه، ومن ضيعها فهو لما سواها أضيع» فأوقع أضيع موقع أشد تضييعًا، ومن المحكوم بشذوذه من جهتين قولهم هذا أخصر من هذا، فبنوه من اختصر وفيه مانعان: أحدهما أنه مزيد فيه، والثانى أنه فعل ما لم يسم فاعله. ومثله على مذهب سيبويه قولهم فيمن أصيب بمكروه: هو أصوب من غيره، وهو من أصيب، فعلى مذهب سيبويه ليس بشاذ إلا من قبل أنه من فعل المفعول.

وقد تقدم كلامى فى التعجب أن بناء فعله وأفعل التفضيل من فعل المفعول لا يحكم بشذوذه إلا فيما يلبس فيه قصد المفعول، بقصد الفاعل، وذلك إذا كان الفعل مستعملا بالبناءين كثيرا، ولم يقارن أفعل ما يمنعه من أن يراد به الفاعلية كقولك: هذا أضرب من ذلك، وأنت تريد أن الضرب الواقع به أشد من الواقع بغيره؛ فإن هذا لا يجوز؛ لأن المراد به لا دليل عليه، بل السابق إلى ذهن من يسمعه التفضيل فى الفاعلية.

فإن اقترن بما يمنع قصد الفاعلية جاز وحسن، ومنه قولهم: «أكْسَى من بَصَلة» و«أشْغَلُ من ذَاتِ النحْيَيْن»، فيصح على هذا أن يقال عبد الله بن أبىّ ألعن ممن لعن على لسان داود، ولا أحرم ممن عدم الإنصاف، ولا أظلم من قتيل كربلاء، فلو كان مما لازم بناء ما لم يسم فاعله أو غلب عليه لم يتوقف فى جوازه لعدم اللبس وكثرة النظائر كأزهى. وأعنى من قولى: إن ورود هذا فى التفضيل أكثر منه فى التعجب، أنه لا ينبغى

أن يقتصر منه على المسموع. ومن المحكوم بشذوذه قولهم: هو أسود من حنك الغراب. وقول النبى ﷺ فى صفة الحوض: «أبيض من اللبن» وإنما كان هذان شاذين لأنهما من باب أفعل فعلاء، وليسا كألد وأخواته مما يناسب عسرا أو جهلا، وقد تقدم الكلام على ذلك، وفى صيغ من قولى فى أول هذا الباب مما صيغ منه فى التعجب ضمير يرجع إلى موازن أفعل. وأشرت بقولى: «ونيابة أشد ونحوه»، إلى أن الفعل الذى يقصد أن يصاغ منه أفعل التفضيل إن لم يستوف القيود توصل إلى معنى التفضيل فيه بذكر أشد ونحوه ناصبا مصدر ذلك الفعل على التمييز، كقولك فى دحرج وعلم واقترب: هو أشد دحرجة وأصح تعليما وأكثر اقترابا. وكقولك فى مات: هو أفظع موتا، وفى عور: هو أقبح عورا، وفى أكحل: هو أحسن كحلا.

ولما كثر استعمال صيغة التفضيل من الخير والشر اختصروهما فحذفوا الهمزة وقالوا فى المدح والذم هو خير من كذا، وشر من كذا، ورفض أخير وأشر إلا فيما ندر كقول الراجز [من الرجز][1]:

بلالٌ خير الناس وَابنُ الأخْيَر

ومن النادر قراءة أبى قلابة «سيعلمون غدا من الكذاب الأشرّ»، وكما ندر ورود الهمزة فى التفضيل ندر سقوطها فى التعجب، فقيل: ما خيره بمعنى ما أخيره، وما شره، بمعنى ما أشره، وشذ حذف همزة أحب فى التفضيل كقول الأحوص [من البسيط][2]:

وزادنى كلفا فى الحبّ أنْ منَعت وحَبُّ شيءٍ إلى الإنسان ما مُنِعا

ويلزم أفعل التفضيل الإفراد والتذكير إذا كان عاريا، أى غير مضاف ولا مشفوع بحرف التعريف، فيقال: زيد أفضل من عمرو، وهما أفضل من بشر، وهم أشجع من غيرهم. وهند أجمل من دعد، وبنتاها أصلح منهما، والأمهات أشفق من الأخوات.

(١) الرجز بلا نسبة فى الدرر (٢٦٥/٦)، شرح التصريح (١٠١/٢)، شرح عمدة الحافظ (ص٧٧٠)، همع الهوامع (١٦٦/٢).

(٢) البيت للأحوص فى ديوانه (ص١٥٣)، الأغانى (٣٠١/٤)، تذكرة النحاة (ص٤٨، ٦٠٤)، الحماسة الشجرية (٥٢١/١)، شرح عمدة الحافظ (ص٧٧٠)، العقد الفريد (٣٠٦/٣)، ولمجنون ليلى فى ديوانه (ص١٥٨)، وبلا نسبة فى الدرر (٢٦٦/٦)، شرح الأشمونى (٣٨٣/٢)، عيون الأخبار (٥/٢)، نوادر أبى زيد (ص٢٧)، همع الهوامع (١٦٦/٢).

ويلزم العارى أيضًا أن يذكر بعده المفضول مقرونا بمن متصلة به كما رأيت فى الأمثلة المذكورة آنفا. أو مفصولا بين «من» وبينه بمتعلق به فصاعدا كقوله تعالى: ﴿**النبى أولى بالمؤمنين من أنفسهم وأزواجه أمهاتهم وأولو الأرحام بعضهم أولى ببعض فى كتاب الله من المؤمنين والمهاجرين**﴾ [الأحزاب:٦]، وكقول الشاعر [من الكامل]:

فَلأنت أسمحُ للعُفاة بسُؤْلهم عند الشَّبائب مِنِ أبٍ لبنينا

وكقوله [من البسيط]:

مازِلتُ أَبْسُطُ فى غَضّ الزَّمان يدًا للناس بالخَيْر من عَمْرو ومن هَرِم

ويجب تقديم «من» والمفضول إن كان اسم استفهام، أو مضافا إليه نحو: ممن أنت أحلم، ومن أى رجل أنت أكرم، ومم قدك أعدل، ومن وجه من وجهك أجمل. ذكر هذه المسألة أبو على فى التذكرة وهى من المسائل المغفول عنها. فإن كان المفضول غير ذلك لم يجز تقديمه إلا فى نادر من الكلام كقول ذى الرمة [من الطويل][(١)]:

ولا عيبَ فيها غيرَ أن سَريعها قَطوفٌ وألاَّ شىءَ منهنّ أكْسَلُ

وكقول الآخر [من الطويل][(٢)]:

وقالت لنا أهلا وسهلا وزودت جنى النحل أو ما زودت منه أطيبُ

وقد يفصل بين أفعل ومن، بلو وما اتصل بها كقول الشاعر [من الكامل][(٣)]:

---

(١) البيت لذى الرمة فى ديوانه (ص١٦٠٠)، تذكرة النحاة (ص٤٧)، شرح عمدة الحافظ (ص٧٦٥)، المقاصد النحوية (٤/٤٤)، وبلا نسبة فى شرح الأشمونى (٢/٣٨٩)، شرح ابن عقيل (ص٤٦٩).

(٢) البيت للفرزدق فى خزانة الأدب (٨/٢٦٩)، الدرر (٥/٢٩٦)، شرح المفصل (٢/٦٠)، المقاصد النحوية (٤/٤٣)، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر (٨/٢٩٤، ٢٩٥)، تذكرة النحاة (ص٤٧)، شرح الأشمونى (٢/٣٨٩)، شرح ابن عقيل (ص٤٦٨)، شرح عمدة الحافظ (ص٧٦٦)، همع الهوامع (٢/١٠٤).

(٣) البيت بلا نسبة فى الاشتقاق (ص٣٧٤)، جمهرة اللغة (ص٣٨٣)، الدرر (٥/٢٩٧)، شرح الأشمونى (٢/٣٨٥)، شرح عمدة الحافظ (ص٧٦٤)، المقاصد النحوية (٤/٥٤)، همع الهوامع (٤/٥٤).

ولَفُـوكِ أطيَـبُ لـو بذلـت لنـا  مـن مـاءِ مَوْهَبَـة علـى خَمْـر

ولابد من كون المفضول مشاركا للمفضل فيما ثبت فيه التفضيل، فيقال: الخبز أغذى من السويق، والعسل أحلى من التمر. ولا يقال: الخبز أغذى من الماء، ولا الماء أروى من الخبز. فإن ورد لفظ التفضيل دون ظهور مشاركة قدرت المشاركة بوجه ما كقولهم فى البغيضين: هذا أحب إلىّ من هذا، وفى الشرَّين: هذا خير من هذا، وفى الصعبين: هذا أهون من هذا، وفى القبيحين: هذا أحسن من هذا، بمعنى أقل بغضا وأقل شرا وأقل صعوبة وأقل قبحا. ومنه قوله تعالى: ﴿**رب السجن أحب إلىّ مما يدعوننى إليه**﴾ [يوسف:٣٣]، وقوله ﷺ: «لأن يجلس أحدكم على جمرة خير له من أن يجلس على قبر» وقول الراجز [من الرجز]:

أظَـلّ أرْعَـى وأبيـتُ أطْحَنُ  المـوتُ مِن بعض الحياةِ أهْـوَنُ

ومنه قول الآخر [من الرجز][(١)]:

عُجيّـز لعطـاء دَرْدبـيس  أحسـنُ مـن مَنْظرهـا إبليسُ

ومن الملحق بالتهكم قول الآخر [من الرجز][(٢)]:

لأكلـةٌ مـن أقِـطٍ بسَمْـن  ألْيَـن مَسًّـا فـى حَوايا البَطْنِ

مـن يثربيّـات قـذاذ خُشْـنِ

ومثله قول الشاعر [من السريع][(٣)]:

---

(١) الرجز بلا نسبة فى التنبيه والإيضاح (٢/٢٧٢)، تهذيب اللغة (١٣/١٥٢)، تاج العروس (١٦/٦٣ - دردبس، ٢٢/١٥٠ - لطع)، جمهرة اللغة (ص٦٩١، ٩١٦، ١١٧٨، ١٢١٩)، مجمل اللغة (١/٢٧٧)، شرح عمدة الحافظ (ص٧٦٨).

(٢) الرجز بلا نسبة فى لسان العرب (٣/٥٠٣ - قذذ، ١٣/٧٣ - تقن، ١٥/٨٣ - عكا)، شرح عمدة الحافظ (ص٧٦٣)، شرح المفصل (١/٨٢)، المقاصد النحوية (٤/٤٦)، ديوان الأدب (٤/٥٤)، مقاييس اللغة (١/٣٥٠)، مجمل اللغة (١/٣٣٢)، المخصص (١٣/٢٤٠، ١٤/١٨)، تهذيب اللغة (٣/٤٠، ٩/٦٠).

(٣) البيت لأبى قيس بن الأسلت فى ديوانه (ص٧٩)، لسان العرب (٨/٣٧٨ - هيع، ١٠/٤٧٦ - فكك)، تهذيب اللغة (٣/٢٣، ٩/٤٦٠)، جمهرة اللغة (ص١٥٨، ١٦١، ٩٧٠)، شرح=

الحـــزمُ والقـــوة خيرٌ مـــن الـ إدْهـــــان والْفكّـــــة والْهَـاع

ومما تقدر فيه المشاركة قول بعضهم: الصيف أحر من الشتاء. وله توجيهان:

**أحدهما:** أن يكون من حر القتل فى استحر أى اشتد، فكأنه قال: الصيف أشد استحرارا من الشتاء؛ لأن حروبهم فى الصيف كانت أكثر من حروبهم فى الشتاء. ويمكن أن يشار بذلك إلى أن الشتاء تحيل فيه على الحر بموقيات البرد، وأن الصيف لايحتاج إلى أن يتحيل، فحره أشد من حر الشتاء، ويمكن أن يشار بذلك إلى حر الأمزجة فإنه فى الصيف أشد منه فى الشتاء. وزعم بعض العلماء أنه يقال: العسل أحلى من الخل. وهذا موجه بثلاثة أوجه:

**أحدها:** أن يكون قائل هذا سمى العنب خلا لمآله إليه، كما سمى خمرا فى قوله تعالى: ﴿**إنى أرانى أعصر خمرا**﴾ [يوسف:٣٦].

**والثانى:** أن يكون أحلى من حلى بعينى إذا حسن منظره.

**الثالث:** أن يكون قائل هذا قد وضع أحلى موضع أطيب، لأن الخل يؤتدم به فله من الطيب نصيب، لكنه دون طيب العسل.

ويكثر حذف المفضول إذا دل عليه وكان أفعل خبرا كقوله تعالى: ﴿**أتستبدلون الذى هو أدنى بالذى هو خير**﴾ [البقرة:٦١]، و﴿**ذلكم أقسط عند الله وأقوم للشهادة وأدنى ألا ترتابوا**﴾ [البقرة:٢٨٢]، و﴿**والله أعلم بما وضعت**﴾ [آل عمران:٣٦]، و﴿**وما تخفى صدورهم أكبر**﴾ [آل عمران:١١٨]، ﴿**إن ما عند الله خير لكم**﴾ [النحل:٩٥]، و﴿**والباقيات الصالحات خير عند ربك ثوابا وخير أملا**﴾ [الكهف:٤٦]، و﴿**أى الفريقين خير مقاما وأحسن نديا**﴾ [مريم:٧٣]، ﴿**فسيعلمون من هو شر مكانا وأضعف جندا**﴾ [مريم:٧٥]، وهو كثير. ومنه قول الشاعر [من الطويل][(١)]:

---

=اختيارات المفضل (ص١٢٣٨)، وبلا نسبة فى كتاب العين (١٧٠/٢)، المخصص (١٢٢/٢، ٥٢/٢، ٦٥/٣، ٦٥/١٤).

(١) البيت للنابغة الجعدى فى ملحق ديوانه (ص٢١٨)، لسان العرب (٤٦١/١٣ - يمن)، تهذيب اللغة (٥٢٨/١٥)، وبلا نسبة فى جمهرة اللغة (ص١٢٩٣)، المخصص (٤٥/١)، لسان العرب=

إذا المـــرءُ عَلْبى ثـم أصْبَـح جلدُه  كرَحْـضِ غَسيـل فالتَّيَمُّـن أرْوحُ

أى توقيه على اليمين أروح له.

وقد حذف المفضول وأفعل ليس بخبر؛ فمن ذلك قوله تعالى: ﴿**فإنه يعلم السر وأخفى**﴾ [طه:٧]، ومن ذلك قول الشاعر [من الطويل](١):

دَنَـوتِ وقد خِلْناكِ كالبْدر أجْملا  فظَـلَّ فـؤُادِى فى هواكِ مُضَلَّـلا

أى دنوت أجمل من البدر وقد خلناك مثله. ومثله [من الطويل]:

يُبَلّغـك مَـن أرضاكَ قِدْمًا أجدّ فى  مراضيـه كالمَسْبوق إن زَادَ سَابِـقُ

ومنه قول رجل من طيىء [من الخفيف]:

عمـــلاً زاكيـا تَـوَخّ لكـى تُجـ  ـــزَى جـزاءً أزْكَى وتُلفـى حميدا

أى لكى تجزى جزاء أزكى من العمل الزاكى ومثله [من الرجز](٢):

تروَّحِـــى أَجْـــدَرَ أن تَقيلـــى  غـــدًا بجنبَـــىْ بـــارِدٍ ظليـــل

أى تروحى وائتى مكانا أجدر بأن تقيليه، أى تقيلى فيه. وهذا أغرب من الذى قبله؛ لكثرة الحذف فيه.

ولا توجد من جارة للمفضول إلا وأفعل عار من الإضافة والألف واللام. وندر إيقاع من بعد مضاف إلى ما لا اعتداد بذكره، والإشارة بذلك إلى قول الشاعر [من المنسرح](٣):

---

=(١/٦٢٨ - علب)، أساس البلاغة (ص٥١٤).

(١) البيت بلا نسبة فى أوضح المسالك (٣/٣٨٩)، شرح الأشمونى (١/٣٨٥)، شرح التصريح (٢/١٠٣)، شرح ابن عقيل (ص٤٦٣)، المقاصد النحوية (٤/٥٠).

(٢) الرجز لأحيحة بن الجلاح فى شرح التصريح (٢/١٠٣)، المقاصد النحوية (٤/٣٦)، وبلا نسبة فى أوضح المسالك (٣/٢٩١، ٣٩٠)، خزانة الأدب (٥/٥٧)، شرح الأشمونى (٢/٣٨٥).

(٣) البيت لقيس بن الخطيم فى ملحق ديوانه (ص٢٣٦)، ولسعد بن القرقرة فى فصل المقال (ص٢١٠، ٢١١)، لسان العرب (٩/١٤٧ - سدف)، ولسعد أو لقيس بن الخطيم فى شرح شواهد المغنى (٢/٨٤٥)، المقاصد النحوية (٤/٥٥)، وبلا نسبة فى خزانة الأدب (٩/٢١٩)، شرح الأشمونى (٢/٣٨٦).

نحـــن بغَـــرسِ الـــودِيِّ أعلمُنـــا  منّـــا بركـضِ الجيـادِ فى السُّدَف

أراد أعلم منا فأضاف ناويا اطراح المضاف إليه، كما تدخل الألف واللام فـى بعـض الأمكنة وينوى سقوطها وندر إيقاع من فى قول الشاعر [من السريع](١):

ولســـتَ بالأكْـثر منهم حَصًى  وإنَّمَـــا العـــزَّةُ للكاثِـــر

وفيه ثلاثة أوجه:

**أحدها:** أن تكون «من» المعتاد وقوعها بعد العارى، والألف واللام زائدتان.

**والثانى:** أن تكون «من» متعلقة بأكثر مقدّرا مدلولا عليه بالموجود المصـاحب للألـف واللام، كأنه قال: ولست أكثر بالأكثر حصى. وهذا التقدير شبيه بما يقال فى قوله تعالى: ﴿**وكانوا فيه من الزاهدين**﴾ [يوسف:٢٠]، أى كانوا زاهدين فيه من الزاهدين.

**والثالث:** أن تكون «من» للتبيين كأنـه قـال: ولسـت بـالأكثر مـن بينهـم، فحـذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه، وإلى قوله: «أعلمنا» وقـول الآخـر: «ولسـت بـالأكثر منهم حصى» وما فيه من الأوجه أشرت بقولى: «ولا تصاحب من المذكورة غير العارى» إلى آخر الكلام.

* * *

## فصل

**ص: إن قرن أفعل التفضيل بحرفى التعريف أو أضيف إلى معرفة مطلقًا له التفضيل أو مؤولا بما لا تفضيل فيه طـابق مـا هـو لـه فـى الإفـراد والتذكـير وفروعهمـا. وإن قيدت إضافته بتضمين معنى من جاز أن يطابق، وأن يستعمل اسـتعمال العـارى، ولا يتعين الثانى خلافًا لابن السـراج. ولا يكـون حينئـذ إلا بعـض مـا أضيـف إليـه ونحـو**

---

(١) البيت للأعشى فى ديوانه (ص١٩٣)، الاشـتقاق (ص٦٥)، أوضـح المسـالك (٢٩٥/٣)، خزانـة الأدب (١٨٥/١، ٤٠٠/٣، ٢٥٠/٨، ٢٥٤)، الخصائص (١٨٥/١، ٢٣٦/٣)، شرح التصريـح (١٠٤/٢)، شرح شواهد الإيضاح (ص٣٥١)، شرح شواهد المغنـى (٩٠٢/٢)، شـرح المفصـل (١٠٠/٦، ١٠٣)، مغنى اللبيـب (٥٧٢/٢)، المقـاصد النحويـة (٣٨/٤)، نـوادر أبـى زيـد (ص٢٥)، وبـلا نسبة فـى جمهـرة اللغـة (ص٤٢٢)، خزانـة الأدب (١١/٢)، شـرح الأشـمونى (٣٨٦/٢)، شرح ابن عقيل (ص٤٦٥)، شرح المفصل (٦/٣).

**أظلمني وأظلمه من الضرورات. واستعماله عاريا دون من مجردا عن معنى التفضيل مؤولا باسم فاعل أو صفة مشبهة مطرد عند أبى العباس، والأصح قصره على السماع ولزومه الإفراد والتذكير فيما ورد كذلك أكثر من المطابقة.**

ش: قد تقدم التنبيه على أن أفعل التفضيل منع التأنيث والتثنية والجمع لشبهه بأفعل المتعجب به ولا يكمل شبهه إلا بتنكيره؛ لأنه حينئذ يكون مثله لفظًا ومعنى، فإذا قرن بالألف واللام نقص شبهه به نقصانا بينا، فزال عنه ما كان له بمقتضى كمال الشبه من منع التأنيث والتثنية والجمع، واستحق أن يطابق ما هو له كغيره من الصفات المحضة، فيقال: جاء الرجل الأكبر والمرأة الكبرى، وجاء الرجلان الأكبران والمرأتان الكبريان، وجاء الرجال الأكبرون والأكابر، والنسوة الكبريات والكُبَر. فإذا أضيف إلى معرفة وأطلق له التفضيل إن لم ينو بعده معنى «من» أو أول بما لا تفضيل فيه عومل من لزوم المطابقة بما عومل به المقرون بالألف واللام لشبهه به فى إخلائه من لفظ «من» ومعناها، ولا يلزم حينئذ كونه بعض ما أضيف إليه.

وإن أضيف معنويًا بعده معنى «من» كان له شبه بذى الألف واللام فى التعريف وعدم لفظ «من» لزوما، وشبه بالعارى الذى حذفت بعده «من» وأريد معناها؛ فجاز استعماله مطابقا لما هو له بمقتضى شبهه بذى الألف واللام، وجاز استعماله غير مطابق بمقتضى شبهه بالعارى. ولا يكون إلا بعض ما يضاف إليه. فيقال على الإخلاء من معنى من: يوسف أحسن إخوته، أى حسنهم والأحسن من بينهم. ويقال على إرادة معنى من: يوسف أحسن أبناء يعقوب، ويمتنع على هذا القصد أن يقال: يوسف أحسن إخوته.

والدليل على أن مع قصد معنى من تجوز المطابقة وعدمها اجتماعهما فى قول النبى ﷺ: «ألا أخبركم بأحبكم إلىّ وأقربكم منى مجالس يوم القيامة؟ أحاسنكم أخلاقًا، الموطئون أكنافًا، الذين يألفون ويؤلفون» فأفرد أحب وأقرب، وجمع أحسن، ومعنى من مراد فى الثلاثة. وزعم ابن السراج أن المضاف إذا أريد به معنى من عومل معاملة العارى. والحديث الذى ذكرته حجة عليه؛ لتضمنه الاستعمالين مع أن المضاف الذى فى إضافته معنى من أشبه بذى الألف واللام منه بالعارى، فإجراؤه مجرى ذى الألف واللام

أولى من إجرائه مجرى العارى. فإذا لم يعط الاختصاص بجريانه مجراه فلا أقل من أن يشارك، وإلا لزم ترجيح أضعف الشبهين، أو ترجيح أحد المتساويين دون مرجح.

وقد يستعمل العارى الذى ليس معه من مجردا عن التفضيل مؤولا باسم فاعل كقوله تعالى: ﴿**هو أعلم بكم إذ أنشأكم من الأرض**﴾ [النجم:٣٢]، ومؤولا بصفة مشبهة كقوله تعالى: ﴿**وهو الذى يبدأ الخلق ثم يعيده وهو أهون عليه**﴾ [الروم:٢٧]، فأعلم هنا بمعنى عالم إذ لا مشارك لله تعالى فى علمه بذلك، وأهون بمعنى هين إذ لا تفاوت فى نسب المقدورات إلى قدرته تبارك وتعالى، ومن ورود أفعل مؤولا بما لا تفضيل فيه قول الشاعر [من الكامل][(١)]:

إنَّ الذى سَمَكَ السماءَ بَنَى لنا بَيْتًا دعائِمه أعزُّ وأطولُ

أى عزيزة وطويلة. ومنه قول الشنفرى [من الطويل][(٢)]:

وإن مُدّتِ الأيْدى إلى الزاد لم أكنْ بأعْجلهم إذْ أجْشعُ القَوْم أعْجلُ

أراد لم أكن عجلا، ولم يرد أكن أكثرهم عجلة؛ لأن قصد ذلك يستلزم ثبوت العجلة غير الفائقة وليس غرضه إلا التمدح بنفى العجلة قليلها وكثيرها. وأجاز أبو العباس محمد بن يزيد استعمال أفعل مؤولا بما لا تفضيل فيه قياسا. والأولى أن يمنع فيه القياس ويقتصر منه على ما سمع، والذى سمع منه فالمشهور فيه التزام الإفراد والتذكير إذا كان ما هو له مجموعا لفظًا ومعنى كقوله تعالى: ﴿**أصحاب الجنة يومئذ خير مستقرا وأحسن مقيلا**﴾ [الفرقان:٢٤]، أو لفظًا لا معنى كقوله تعالى: ﴿**نحن أعلم بما يستمعون به**﴾ [الإسراء:٤٧]، و﴿**نحن أعلم بما يقولون**﴾ [طه:١٠٤]. وقد يجمع إذا كان ما هو له جمعا كقول الشاعر [من الطويل][(٣)]:

---

(١) البيت للفرزدق فى ديوانه (١٥٥/٢)، الأشباه والنظائر (٥٠/٦)، خزانة الأدب (٥٣٩/٦، ٢٤٢/٨، ٢٤٣، ٢٧٦، ٢٧٨)، شرح المفصل (٩٧/٦، ٩٩)، الصاحبى فى فقه اللغة (ص٢٥٧)، لسان العرب (١٢٧/٥ - كبر)، تاج العروس (٢٢٧/١٥ - عزز)، المقاصد النحوية (٤٢/٤)، وبلا نسبة فى شرح الأشمونى (٣٨٨/٢)، شرح ابن عقيل (ص٤٦٧).

(٢) تقدم الاستشهاد به.

(٣) البيت للفرزدق فى شرح التصريح (١٠٢/٢)، شرح شواهد المغنى (٧٩٩/٢)، المقاصد=

إذا غـابَ عنّا أسودُ العَيْن كنتم كِرَامـا وأنتـم مـا أقـامَ ألاَئـمُ

أراد وأنتم ما أقام لئام، فألائم جمع ألأم بمعنى لئيم، فلذلك جمعه، إلا أن ترك جمعه أجود، لأن اللفظ المستقر له حكم إذا قصد به غير معناه على سبيل النيابة لا يغير حكمه، ولذا لم يغير حكم الاستفهام فى مثل: علمت أى القوم صديقك، ولا حكم النفى فى [من البسيط][1]:

ألاَ طعـانَ ألا فُرْسَـانَ عادِيـة

وإذا جمع أفعل العارى لتجرده من معنى التفضيل إذا جرى على جمع جاز أن يؤنث إذا جرى على مؤنث. ويجوز أن يكون منه قول «حنيف الحناتم» فى صفات الإبل: سرعى وبهيا وغزرى. وكان الأجود أن يقال أسرع وأبهى وأغزر، إلا أنه لما لم يقصد التفضيل جاء بفعلى موضع فعيلة، كما جاء قائل البيت بألائم فى موضع لئام. وعلى هذا يكون قول ابن هانىء [من البسيط][2]:

---

=النحوية (٤/٥٧)، وليس فى ديوانه، وبلا نسبة فى أمالى القالى (١/١٧١، ٢/٤٧)، جمهرة اللغة (ص٦٥٠)، خزانة الأدب (٨/٢٧٧)، سمط اللآلى (ص٤٠٣)، شرح الأشمونى (٢/٣٨٨)، لسان العرب (١/٢٣١ - سود، ١٢/٣٨١ - عتم)، معجم البلدان (١/١٩٣)، مغنى اللبيب (٢/٣٨١).

(١) صدر بيت وعجزه:

إلاَّ تَجَشُّـؤُكُـمْ عِنْـدَ التَّنَانِيـر

والبيت لحسان فى ديوانه (ص١٧٩)، تخليص الشواهد (ص٤١٤)، الجنى الدانى (ص٣٨٤)، خزانة الأدب (٤/٦٩، ٧٧، ٧٩)، شرح شواهد المغنى (١/٢١٠)، الكتاب (٢/٣٠٦)، المقاصد النحوية (٢/٦٣٢)، ولخداش بن زهير فى شرح أبيات سيبويه (١/٥٨٨)، وبلا نسبة فى رصف المبانى (ص٨٠)، شرح الأشمونى (١/١٥٣)، شرح عمدة الحافظ (ص٣١٨)، مغنى اللبيب (١/٦٨، ٢/٣٥٠)، همع الهوامع (١/١٤٧).

(٢) تمام البيت:

كَـأنَّ صُغْـرى وكُبْرى مِـنْ فَقَاقِعِها حَصْبَـاءُ دُرٍّ عـلى أرض مِـنَ الذَّهَبِ

والبيت لأبى نواس فى ديوانه (ص٣٤)، خزانة الأدب (٨/٢٧٧، ٣١٥، ٣١٨)، شرح قطر الندى (ص٣١٦)، شرح المفصل (٦/١٠٢)، وبلا نسبة فى شرح الأشمونى (٢/٣٨٦)، مغنى اللبيب (٢/٣٨٠).

كـــأنّ صُغْـــرىٰ وكُبْـــرى

صحيحا لأنه لم يؤنث أصغر وأكبر المقصود بهما التفضيل، وإنما أنث أصغر بمعنى صغير وأكبر بمعنى كبير.

**ص: ويجوز هو أفضل رجل، وهى أفضل امرأة، وهما أفضل رجلين أو امرأتين، وهم أفضل رجال، وهن أفضل نسوة؛ معناه ثبوت المزية للأول على المتفاضلين واحدا واحدا، أو اثنين اثنين، أو جماعة جماعة. وإن كان المضاف إليه مشتقا جاز إفراده مع كون الأول غير مفرد. وألحق بأسبق مطلقًا «أول» صفة، وإن نويت إضافته بنى على الضم. وربما أعطى مع نيتها ما له مع وجودها. وإن جرد عن الوصفية جرى مجرى «أفكل» وألحق «آخر» بأول غير المجرد فيما له من الإفراد والتذكير وفروعهما من الأوزان، إلا أن «آخر» يطابق فى التنكير والتعريف ما هو له. ولا تليه «من» وتاليها، ولا يضاف، بخلاف أول. وقد تنكّر الدُّنْيا والجُلَّى لشبههما بالجوامد. وأما حُسْنَى وسُوءَى فمصدران.**

ش: إذا قيل زيد أفضل رجل، والزيدان أفضل رجلين، والزيدون أفضل رجال، فمعناه زيد أفضل من كل واحد قيس فضله بفضله، والزيدان أفضل من كل رجلين قيس فضلهما بفضلهما، والزيدون أفضل من كل رجال قيس فضلهم بفضلهم، فحذفت «من كل» وأضيف أفعل إلى ما كان مضافا إليه. والكلام فى أفضل امرأة وأفضل امرأتين وأفضل نسوة كالكلام فى أفضل رجل وأفضل رجلين وأفضل رجال.

ويلزم أفعل المستعمل هذا الاستعمال الإفراد والتذكير لشبهه بالعارى فى التنكير وظهور من بعدها بأسهل تقدير. ولابد من كون المضاف إليه مطابقا لما قبل المضاف ما لم يكن المضاف إليه مشتقا؛ فيجوز إفراده مع جمعية ما قبل المضاف كقوله تعالى: ﴿**ولا تكونوا أول كافر به**﴾ [البقرة:٤١]، وقد تضمن الإفراد والمطابقة ما أنشده الفراء من قول الشاعر [من الكامل]:

وإذا هـــمُ طَعِمُوا فـأوّلُ طاعِـم  وإذا هـــمُ جاعُـوا فشرُّ جياع

وإنما جاز الوجهان مع المشتق لأنه وأفعل مقدران بمن والفعل. ومن المعنى بها جمع يجوز فى ضميرها إفراد اللفظ والجمع باعتبار المعنى.

واستعمل «أول» صفة جارية مجرى أفعل التفضيل فى اللفظ مطلقًا، فألزمت فى التنكير الإفراد والتذكير، وأوليت «من» ومجرورا بها على حد ما وليا ما سبق. وأضيف إلى نكرة كقوله تعالى: ﴿**إن أول بيت**﴾ [آل عمران:٩٦]، والى معرفة كقوله تعالى: ﴿**وأنا أول المسلمين**﴾ [الأنعام:١٦٣]. وجعل له فروع مخصوصة بحال التعريف كما فعل بأفعل التفضيل، فقيل الأولان والأولون والأوائل والأولى والأوليان والأوليات والأُوَل. وحكى الفارسى: ابدأ بهذا من أوّلَ، بالفتح على أنه مجرور ممنوع الصرف للوصفية والوزن. ومن أولُ بالضم لنية الإضافة وقطعه عنها. ومن أوّلِ، بالخفض على تقدير الإضافة إلى مقدر الثبوت، كما قال الراجز [من الرجز]:

خالطَ من سَلْمَى خَياشِيمَ وَفَا

أراد وفاها فحذف المضاف إليه وقدر ثبوته، فأعطى المضاف ما كان له مع عدم الحذف. واستعمل «أول» مجردا عن الوصفية فجرى مجرى «أفكل» فى الصرف نحو: ما له أول ولا آخر. فلو جعل علما منع الصرف كقول الشاعر [من الوافر][(١)]:

أُؤَمّلُ أنْ أعيشَ وأنَّ يَومى بأوّلَ أو بأهْونَ أو جُبَّار

فأول هنا علم ليوم الأحد ممنوع الصرف. فلو جعل أفكل، وهو الرعدة، علما منع الصرف.

وأجرت العرب «آخر» مجرى أفعل التفضيل فى الوصفية والتأنيث والتصحيح والتكسير، فقالوا: الآخر والأخرى والآخرون والأواخر والأخريات والأُخَر، كما قالوا الأكبر والكبرى والأكبران والكبريان والأكبرون والأكابر والكبريات والكُبَر. إلا أنه لا دلالة فيه على التفضيل بنفسه ولا بتأويل، إذ لا يصح فى موضعه ما يدل على تفضيل كصلاحية أسبق فى موضع أول، وكصلاحية أمر فى موضع أصبر، وكصلاحية أسرق فى موضع ألص؛ فلذلك لم يله مجرور بمن على حد ما يلى أفعل التفضيل ولا بإضافة، لكن مقتضى جعله من باب أفعل التفضيل أن يلازمه فى التنكير لفظ الإفراد والتذكير

---

(١) البيت لبعض شعراء الجاهلية فى لسان العرب (١٣/٤٤٠ - هون)، تاج العروس (هون)، وبلا نسبة فى جمهرة اللغة (ص١٣١١)، مقاييس اللغة (١/١٥٩)، لسان العرب (١/٤٩٣ - عرب، ٤/١١٧ - جبر، ٤/٢٧٥ - دبر، ١١/٧١٩ - وأل).

وألا يؤنث ولا يثنى ولا يجمع إلا معرفا، فمنع هذا المقتضى، وكان لذلك معدولا عما هو به أولى، فلذلك منع «آخر» من الصرف وأجرى مجرى ثلاث وأخواته. ويأتى تتميم الكلام على ذلك فى باب موانع الصرف إن شاء الله تعالى.

والدُّنيا والجُلّى مؤنثا الأدنى والأجلّ فكان حقهما ألا ينكرا إلا إذا ذكرا، لكنهما كثر أن يستعملا استعمال الأسماء المحضة، فلذلك جاز تنكيرهما، كقوله [من الرجز]:

فـــى سَعْـــيِ دُنيًـا طَالَمَا قَـد مُدَّتِ

وكقول الآخر [من البسيط][1]:

وإنْ دعَـوتِ إلـى جُلّى ومَكْرُمَة يومـا سَراة كِرامِ النـاسِ فادْعِينا

وقرأ بعض القراء الشواذ: ﴿**وقولوا للناس حسنى**﴾ [البقرة:٨٣]، وهو مصدر على فُعْلَى كالرُّجعَى، والحُسْنُ والحُسْنَى، والعُذر والعُذرى، والسُّوء والسُّوءى، من المصادر التى جاءت على فُعْل وفُعْلَى بمعنى واحد.

* * *

## فصل

**ص: ولا يرفع أفعل التفضيل فى الأعرف ظاهرًا إلا قبل مفضول هو مذكور أو مقدر، وبعد ضمير مذكور أو مقدر، مفسر بعد نفى أو شبهه بصاحب أفعل، ولا ينصب مفعولا به. وقد يدل على ناصبه وإن أول بما لا تفضيل فيه جاز على رأى أن ينصبه. وتتعلق به حروف الجر على نحو تعلقها بأفعل المتعجب به.**

**ش:** لأفعل التفضيل شبه بأفعل المتعجب به، أوجب له القصور عن الصفة المشبهة فى اللفظ وفى العمل. أما فى اللفظ فلزومه فى حال التنكير لفظًا واحدا، وأما فى العمل فكونه لا يرفع فاعلا ظاهرا إلا على لغة ضعيفة حكاها سيبويه، فقال على تلك اللغة مررت برجل أكرم منه أبوه؛ لأنه بمعنى مررت برجل فَائِقٌ فى الكرم أبوه. ومن هذه

---

(١) البيت لبشامة بن حزن النهشلى فى خزانة الأدب (٣٠١/٨)، شرح ديوان الحماسة (ص١٠١)، عيون الأخبار (٣٨٧/١)، لسان العرب (١١٧/١١ - جلل)، ولبعض بنى قيس بن ثعلبة فى شرح المفصل (١٠١/٦)، وبلا نسبة فى المحتسب (٣٦٣/٢).

اللغة احترزت بقولى: «لا يرفع أفعل التفضيل فى الأعرف ظاهرًا». ثم أشرت إلى قرائن تهيئته لرفع الظاهر عند جميع العرب؛ وذلك بأن يكون الظاهر مفضلا على ما هو له فى المعنى من مذكور بعده أو مقدر، وأن يكون الظاهر أيضًا بعد ضمير مذكور أو مقدر، وذلك الضمير مفسر بعد نفى أو شبهه بما أفعل صفة له، وذلك كقول الشاعر [من الخفيف][1]:

ما علمتُ امْرَأً أحبَّ إليه الـ ـبَذْلُ منه إليكَ يا بْن سِنَانِ

ومثله [من الكامل]:

لا قَوْلَ أبعدَ عنه النفعُ من عن نهْى الخِلِىّ عن الغَرامِ مُتَيَّما

والعلم فى ذلك: ما رأيت أحدا أحسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد. وقد يختصر فيقال: ما رأيت أحدًا أحسن فى عينه الكحل من عين زيد، ومن زيد، على تقدير من كحل عين زيد. فمن قال من عين زيد حذف مضافا واحدا، ومن قال من زيد، حذف مضافين، كما حذفا فى قولهم: لا أفعل ذلك هبيرة بن سعد، أى مدة مغيب هبيرة بن سعد. ومن كلامهم المأثور: ما رأيت كذبة أكثر عليها شاهد من كذبةِ أمير على منبر. فهذا فيه حذف واحد، والتقدير: ما رأيت كذبة أكثر عليها شاهد من شهود كذبة أمير على منبر.

وقد يستغنى عن المفضول للعلم به، ولا يقام مقامه شىء كقولك: ما رأيت كزيد رجلا أبغض إليه الشر. والأصل ما رأيت كزيد رجلا أبغض إليه الشر منه إليه، فحذف منه وإليه للعلم بهما، وأنشد سيبويه فى مثل هذا [من الطويل][2]:

مررتُ على وادِى السباعِ ولا أرَى كوادى السباعِ حين يُظْلِمُ وادِيا

---

(١) البيت بلا نسبة فى الدرر (٥/٢٩٥)، شرح التصريح (١/٢٦٩)، شرح شذور الذهب (ص٥٣٣)، شرح عمدة الحافظ (ص٧٧٣)، شرح قطر الندى (ص٢٨٢)، همع الهوامع (٢/١٠٢).

(٢) البيتان لسحيم بن وثيل فى ديوانه (ص١٩)، الأشباه والنظائر (٨/١٤٦، ١٤٧)، خزانة الأدب (٨/٣٢٧)، الكتاب (٢/٣٢، ٣٣)، المقاصد النحوية (٤/٤٨)، وبلا نسبة فى شرح ابن عقيل (ص٤٧١)، شرح عمدة الحافظ (ص٧٧٤، ٧٧٥).

أقــلَّ بـــه ركْـــبٌ أتَـــوه تَئِيَّـةً  وأخْـوفَ إلاّ أنْ يقى اللهُ ساريَـا

فركب مرفوع بأقل كارتفاع الشر بأبغض. والأصل: ولا أرى واديا أقـل بـه ركـب منه بوادى السباع، فحذف المفضول للعلم به ولم يقم مقامـه شيئا. ومثلـه قـول الآخـر [من البسيط](١):

مـا إن رأيتُ كعبـدِ الله من أحَدٍ  أوْلَـى بـه الحمـدُ فى وجْدٍ وإعْدام

وقد يستغنى عن تقدير مضاف فى: ما رأيت أحدا أحسن فى عينه الكحل من زيـد، بأن يقال: إن تقديره: ما رأيت أحدا أحسن بالكحل من زيد. فأدخلوا «مـن» علـى زيـد مع ارتفاع الكحل على حد إدخالها عليه مع جره؛ لأن المعنى واحد. وهذا وجه حسـن لا تكلف فيه، وله نظائر فيها يلحظ المعنى ويرتب الحكم عليه مع تناسى اللفظ.

ومن نظائره قوله تعالى: ﴿**أولم يروا أن الله الـذى خلـق السـموات والأرض ولـم يعى بخلقهن بقادر**﴾ [الأحقاف:٣٣]. فدخلت الباء على خبر أن لتقـدم أو لـم وجعلهـا الكلام بمعنى أو ليس الذى خلق السموات والأرض ولم يعى بخلقهن بقادر. ومـن قـدر: ما رأيت أحدا أحسن فى عينه الكحل من زيد بما رأيت أحدا أحسن بالكحل مـن زيـد، يقدر: ما رأيت كذبة أكثر عليها شاهد من كذبة أمير على منبر. وكـذا يفعـل بكـل مـا أشبه ذلك حيثما ورد.

وكل واحد من هذه الأمثلة التـى ذكرتهـا آنفـا متضمـن لضمـير مذكـور بـين أفعـل والظاهر المرفوع عائد على موصوف بأفعل مسبوق بنفى. وقد يحذف الضمـير إذا كـان معلوما. ومن المسموع فى ذلك قول بعضهم: ما رأيت قوما أشبه بعض ببعض من شـبه بعض قومك ببعض، فجعل أشبه فى موضع أبين، واستغنى به عـن ذكـر الشـبه المضـاف إلى بعض، ثم كمل الاختصار لوضوح المعنى، ومن قدر ما رأيت أحدا أحسن فـى عينـه الكحل من زيد بما رأيت أحدا أحسن بالكحل من زيد، يقدر هذا بما رأيت قوما ما أشد تشابها من قومك.

والسبب فى رفع أفعل التفضيل للظاهر فى هذه الأمثلة ونحوهـا تهيـؤه بـالقرائن التـى قارنته لمعاقبة الفعل إياه على وجه لا يكون بدونها. ألا ترى أن قولك ما رأيت أحدا فـى

(١) البيت بلا نسبة فى الأشباه والنظائر (٢٠٨/٤).

عينه الكحل منه فى عين زيد، لو قلت بدله: ما رأيت رجلا يحسن فى عينه الكحل كحسنه فى عين زيد، لكان المعنى واحدا. بخلاف قولك فى الإثبات رأيت رجلا الكحل فى عينه أحسن منه فى عين زيد؛ فإن إيقاع الفعل فيه موقع أفعل يغير المعنى، فكان رفع الفعل للظاهر لوقوعه موقعا صالحا للفعل على وجه لا يغير المعنى بمنزلة اسم الفاعل الماضى معنى إذا وصل بالألف واللام، فإنه كان ممنوع العمل لعدم شبهه بالفعل الذى فى معناه، فلما وقع صلة قدر بفعل وفاعل ليكون جملة، فإن المفرد لا يوصل به موصول؛ فانجبر لوقوعه موقع الفعل ما كان فائتا من الشبه، فأعطى العمل بعد أن منعه فكذلك أفعل الواقع فى الموقع المشار إليه حدث له بالقرائن التى قارنته فيه معاقبة للفعل على وجه لم يكن بدونها، فرفع الفاعل الظاهر بعد أن كان لا يرفعه.

**وأيضًا**: فإنه حدث له فى الموقع المشار إليه معنى زائد على التفضيل، وذلك أنك إذا قلت: ما الكحل فى عين زيد أحسن منه فى عين عمرو، لم يكن فيه تعرض لنفى المساواة، وإنما تعرض فيه لنفى المزية، بخلاف قولك: ما رأيت أحدًا أحسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد؛ فإن المقصود به نفى المساواة ونفى المزية. ولهذا قدره سيبويه بما رأيت أحدا يعمل فى عينه الكحل كعمله فى عين زيد.

فكان لأفعل فى هذا الموضع ما للصفة المشبهة من تناول المساواة والمزية، فاستحق بذلك التفضيل على أفعل المقصور على المزية ففضل برفعه الظاهر.

**وأيضًا**: فإن قاصد المعنى المفهوم من ما رأيت أحدًا أحسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد، إما بأن تجعل أفعل صفة لما قبلها رافعة ما بعدها، وإما أن تجعله خبرًا للكحل، وهذا الوجه ممتنع بإجماع العرب، لاستلزامه الفصل بالمبتدأ بين أفعل و«من» مع كونهما بمنزلة المضاف إليه. والوجه الآخر لم يجمع على منعه، بل هو جائز عند بعضهم، فلما ألجأت الحاجة إليه اتفق عليه.

**فإن قيل**: لا نسلم الالتجاء إليه لإمكان أن يقال: ما رأيت أحدًا الكحل أحسن فى عينه منه فى عين زيد.

**فالجواب**: أن إمكان هذا اللفظ مسلم، ولكن ليس بمسلم إفادة ما يفيده اللفظ الظاهر من اقتضاء المزية والمساواة معا. وإنما يقتضى: ما رأيت أحدًا الكحل أبين منه فى

عينه منه فى عين زيد: نفى رؤية الزائد حسنه لا نفى رؤية المساواة، وإذا لم يتوصل إلى ذلك المعنى إلا بالترتيب المذكور الذى عليه صح القول بالالتجاء إليه. ولم يرد هذا الكلام المتضمن ارتفاع الظاهر بأفعل التفضيل إلا بعد نفى، ولا بأس باستعماله بعد نهى أو استفهام فيه معنى النفى، كقولك: لا يكن غيرك أحب إليه الخير منه إليك. وهل فى الناس رجل أحق به الحمد لله منه بمحسن لا يمن بمنه.

ولا ينصب أفعل التفضيل مفعولا به، بل يعدى إليه باللام إن كان متعديا إلى واحد كقولك: زيد أوعى للعلم وأبذل للمعروف. وإن كان من متعد إلى اثنين عدى إلى أحدهما باللام وأضمر ناصب الثانى، كقولك: هو أكسى للفقراء الثياب، أى يكسوهم الثياب. فإن ورد ما يوهم نصب مفعول به بأفعل نسب العمل لفعل محذوف، وجعل أفعل دليلا عليه؛ فمن ذلك قول الشاعر [من الطويل](١):

فلم أرَ مثل الحىّ حيًّا مُصَبَّحا ... ولا مثلَنا يومَ الْتَقَينا فَوارسا

أكرَّ وأحمَى للْحَقيقة منهم ... وأضْربَ منّا بالسُّيُوف القوانِسا

ومثله قول الآخر [من الطويل](٢):

فما ظفرتْ نفسُ امرئ يَبْتغى المُنَى ... بأبْذَلَ مَن يَحيى جَزيلِ المواهب

ومنه قوله تعالى: ﴿**الله أعلم حيث يجعل رسالته**﴾ [الأنعام:١٢٤]، فحيث هنا ليس بظرف، وإنما هو مفعول به وناصبه فعل مدلول عليه بأعلم، والتقدير: والله أعلم: يعلم مكان جعل رسالته. وأجاز بعضهم أن يكون أعلم مجردا عن التفضيل ويكون هو العامل، وتعلق حروف الجر بأفعل التفضيل على نحو ما تعلق بأفعل المتعجب به، فيقال: زيد أرغب فى الخير من عمرو، وعمرو أجمع للمال من زيد، ومحمد أرأف بنا من غيره، وكذلك ما أشبهه.

* * *

---

(١) البيتان للعباس بن مرداس فى ديوانه (ص٦٩)، الأصمعيات (ص٢٠٥)، حماسة البحترى (ص٤٨)، خزانة الأدب (٣١٩/٨، ٣٢١)، شرح التصريح (٣٣٩/١)، شرح ديوان الحماسة (ص٤٤١، ١٧٠٠)، نوادر أبى زيد (ص٥٩)، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر (٣٤٤/١، ٧٩/٤)، أمالى ابن الحاجب (٤٦٠/١)، خزانة الأدب (١٠/٧)، شرح الأشمونى (٢٩١/١)، مغنى اللبيب (٦١٨/٢).

(٢) البيت بلا نسبة فى حاشية يس على التصريح (١٠٦/٢)، شرح عمدة الحافظ (ص٧٧٢).

## باب اسم الفاعل

**ص: وهو الصفة الدالة على فاعل جارية فى التذكير والتأنيث على المضارع من أفعالها لمعناه أو معنى الماضى. وتوازن فى الثلاثى المجرد فاعلا، وفى غيره المضارع مكسور ما قبل الآخر مبدوءا بميم مضمومة، وربما كسرت فى مُفْعِل أو ضمت عينه، وربما ضمت عين منفعل مرفوعا. وربما استغنى عن فاعل بمُفعِل وعن مُفعَل بمفعول فيما له ثلاثى وفيما لا ثلاثى له، وعن مفعل بفاعل ونحوه أو بمفعَل، وعن فاعل بمُفعِل أو مُفْعِل. وربما خلف فاعل مفعولا ومفعول فاعلا.**

ش: ذكر الصفة مخرج للأسماء الجامدة، ومتناول لاسمى الفاعل والمفعول، وأمثلة المبالغة والصفة المشبهة وغير المشبهة. وذكر الدلالة على الفاعل مخرج لاسم المفعول والمؤدى معناه، وذكر الجارية على المضارع مخرج للجارية على الماضى كفرح وحسن ويقظ، ولغير الجارية كسهل وكريم، ومتناول لاسم الفاعل ولنحو ضامر الكشح ومنطلق اللسان من الصفات الموافقة اسم الفاعل لفظًا لا معنى، ولنحو أهيف وأعمى من الصفات التى على أفعل وفعلهما على فَعِل، فالنوعان جاريان على المضارع من أفعالهما، أى موافقان له فى عدة الحروف وتقابل الحركات والسكون، فخرج باب ضامر بقولى: «لمعناه أو معنى الماضى» فإن ضامرًا ونحوه لا يتعرض به لاستقبال ولا مضى، وإنما يراد به معنى ثابت، ولذلك أضيف إلى ما هو فاعل فى المعنى كما تضاف الصفة التى لا تجارى المضارع فيقال: ضامر الكشح، كما يقال: لطيف الكشح، فخالف باب ضامر الفعل معنى وإن وافقه لفظًا.

وخرج باب أهيف بذكر التذكير والتأنيث فإن مؤنثه على فَعْلاء، فلا مجاراة فيه إلا فى حال التذكير بخلاف اسم الفاعل فإن تأنيثه لا يغير بنيته فيعرى من المجاراة، بل هو مستصحبها فى حالتى تذكيره وتأنيثه؛ لأن تأنيثه بالتاء وهى فى نية الانفصال. ولزم من تقييد اسم الفاعل بكونه صفة جارية خروج أمثله المبالغة ولم يكن فى ذلك ضير؛ لأن اسم الفاعل غيرها، وجريانها فى العمل مجراه سننبه عليه فى موضعه إن شاء الله.

ولما كمل الكلام على حد اسم الفاعل نبهت على كيفية صوغه من الأفعال،

وأعلمت أنه من الثلاثى المجرد على زنة فاعل كضارب وشارب، ومن غيره على زنة المضارع بكسر ما قبل آخره وزيادة ميم مضمومة موضع حرف المضارعة كمكرم ومعلم ومتعلم ومستخرج ومدحرج ومطمئن ومحرنجم.

وقالوا: أنتن الشيء فهو مُنتن على القياس، وقالوا أيضًا: مِنْتِن باتباع الميم العين، وإليهما أشرت بقولى: «وربما كسرت فى مفعل أو ضمت عينه» ومثل منتن قولهم فى المغيرة مغيرة، ثم قلت: «وربما ضمت عين منفعل مرفوعا» فأشرت بذلك إلى قولهم هو منحدر بضم الدال إتباعًا للراء، حكاه أبو الفتح بن جنى وغيره. ثم قلت: «وربما استغنى عن فاعل بمفعَل وعن مُفعَل بمفعول فيما له فعل ثلاثى وفيما لا ثلاثى له» فأشرت بالأول إلى حبه فهو محب ولم يقولوا حاب. وأشرت بالثانى إلى قولهم أحزنه الأمر فهو محزون، فأغناهم عن محزن، وكذا أحبه فهو محبوب أغناهم عن محب. وندر قول عنترة [من الكامل][1]:

ولقد نزلتِ فلا تَظنى غيره ... منّى بمنزلة المُحبِّ المكْرَم

وأشرت بما لا ثلاثى له إلى قول الشاعر [من البسيط]:

معى رُدَيْنىٌّ أقوامٍ أرُدّ به ... عن عِرْضهم وفَرِيصى غير مَرْعُود

ولم يقولوا رعد الفرائص، وإنما قالوا أرعدت.

ثم قلت: «وربما استغنى عن مفعل بفاعل ونحوه، أو بمفعل» فأشرت إلى قولهم أيفع الغلام إذا شب فهو يافع، وأورس الرمث، وهو شجر إذا اصفر فهو وارس.

وأشرت بقولى: «ونحوه» إلى قولهم أعقت الفرس فهى عقوق إذا حملت. وأحصرت الناقة إذا ضاق مجرى لبنها فهى حصور.

وأشرت بقولى: «أو بمفعل» إلى قولهم: أسهب الرجل فى الكلام إذا أكثر فهو مسهب. وكذا إذا ذهب عقله من لدغ الحية، وألفج الرجل إذا ذهب ماله فهو ملفج. وقيل أيضًا يفع وورس وعقت وحصرت، وأسهب اللديغ، وألفج ذو المال على المبنى

---

(١) البيت فى ديوان عنترة (ص١٩١)، أدب الكاتب (ص٦١٣)، الاشتقاق (ص٣٨)، الأغانى (٢١٢/٩)، جمهرة اللغة (ص٥٩١)، الخصائص (٢١٦/٢)، الدرر (٢٥٤/٢)، المقاصد النحوية (٤١٤/٢)، شرح شذور الذهب (ص٤٨٦).

على أسهب وألفج. ولم يرد فى أفعل إلا فعل الفاعل، هذا إذا كان بمعنى أكثر الكلام.

فأما أسهب بمعنى فصح، وبمعنى بلغ الرجل فى حفره، وبمعنى أكثر فى العطاء، وبمعنى تغير وجهه، وبمعنى نزل السهب، أى المكان السهل، فاسم الفاعل منه بكسر الهاء على القياس، وكذا من أسهب الفرس إذا كان سابقا. وحكى ابن سيدة أنه يقال عم الرجل بمعروفه ولم متاع القوم فهو مُعِم ومُعَمّ، ومُلِمّ ومُلَمّ ولا نظير لهما، وإليهما أشرت بقولى «عن فاعل بمفعل أومفعل».

ثم قلت: «وربما خلف فاعل مفعولا ومفعول فاعلا» فأشرت بالأول إلى كاسٍ بمعنى مكسو، وبالثانى إلى قولهم قط السعر فهو مقطوط إذا غلا ولم يقولوا قاط ذكره ابن سيدة، وهو نادر. ومما خلف فيه فاعل مفعولا قول الشاعر [من الطويل][1]:

لقد عيّل الأيتامَ طعْنةُ ناشِره أناشِر لاَ زالتْ يمينُك ماشِره

أى مأشورة، والمأشورة المقطوعة بمئشار.

* * *

## فصل

**ص: يعمل اسم الفاعل غير المصغر والموصوف مفردا وغير مفرد عمل فعله مطلقًا. وكذا إن حول للمبالغة من فاعل إلى فعّال أو فَعول أو مِفعال، خلافًا للكوفيين. وربما عمل محولا إلى فعيل أو فعل. وربما بنى فعال ومِفعال وفَعيل وفَعول من أفعل. ولا يعمل غير المعتمد على صاحب مذكور أو منوى أو على نفى صريح أو مؤول أو استفهام موجود أو مقدر. ولا الماضى غير الموصول به «أل» أو محكى به الحال خلافًا للكسائى. بل يدل على فعل ناصب لما يقع بعده مفعولا به يتوهم أنه معمول له، وليس ما بعد المقرون بأل مخصوصا بالمضى خلافًا للرمانى ومن وافقه، ولا على التشبيه بالمفعول به خلافًا للأخفش، ولا بفعل مضمر خلافًا لقوم.**

ش: قد تقدم أن اسم الفاعل هو الصفة الدالة على فاعل جارية فى التذكير والتأنيث

---

(١)البيت لنائحة همام بن مرة فى التنبيه والإيضاح (٧٨/٢)، وبلا نسبة فى تهذيب اللغة (٢٢١/٩، ٤١٠/١١)، جمهرة اللغة (ص٧٣٤)، مجمل اللغة (١٩٣/١)، تاج العروس (٥٦/١٠ - أشر، ٢١٩/١٤ - نشر)، لسان العرب (٢٠٩/٥ - نشر، ١٠٦/٧ - وقص، ٤٨٨/١١ - عيل).

على المضارع، وسأبين ذلك ببيان تام. ثم أشير بعد ذلك إلى عمله، فليعلم أنه يعمل عمل فعله إن أريد به الحال والاستقبال، واعتمد على صاحب مذكور نحو زيد مكرم رجلا طالبا العلم محققا معناه، أو صاحب منوى كقول الشاعر [من الطويل](١):

وما كلُّ ذى لُبّ بمُؤتيك نُصْحَه وما كلُّ مُؤتٍ نصْحَه بلَبيب

وكقول الآخر [من الطويل](٢):

وكم مالىء عَيْنَيْه من شَىء غيْره إذا راحَ نحو الجَمْرَةِ البَيضُ كالدُّمَى

ويروى: ومن مالئ عينيه أو على نفى صريح كقول الشاعر [من الكامل]:

ما راعِ الخِلاّنُ ذمّةَ ناكِث بلْ مَن وفَى يَجد الخليلَ خَليلا

أو على نفى مؤول كقوله [من الطويل](٣):

وإنَّ امْرأ لم يُعْن إلاّ بصالِح لغير مُهين نفسَه بالمطامِع

أو على استفهام موجود كقول الشاعر [من المتقارب](٤):

أناوٍ رجالُك قتلَ امرئ من العِزّ فى حُبّكِ اعتاضَ ذُلاّ

أو على استفهام مقدر كقوله [من الخفيف](٥):

ليت شِعْرى مقيمٌ العُذْرَ قَومَى أم همُ لى فى حُبّها عاذِلونا

ولا يعمل اسم الفاعل إذا لم يقصد به معنى الفعل كصاحب فى أكثر الاستعمال؛

---

(١) البيت لأبى الأسود الدؤلى فى ديوانه (ص٤٥)، الحيوان (٦٠١/٥)، شرح أبيات سيبويه (٤٣٨/٢)، شرح شواهد الإيضاح (ص٦٣٦)، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر (٢٦٩/٦)، الدرر (٢٦٦/٥)، الكتاب (٤٤١/٤)، مغنى اللبيب (ص١٩٨)، همع الهوامع (٩٥/٢).

(٢) البيت لعمر بن أبى ربيعة فى ديوانه (ص٤٥٩)، الكتاب (١٦٥/١)، المقاصد النحوية (٥٣١/٣).

(٣) البيت بلا نسبة فى شرح شذور الذهب (ص٤٩٩).

(٤) البيت بلا نسبة فى الدرر (٢٦٤/٥)، شرح شذور الذهب (ص٥٠٠)، المقاصد النحوية (٥٦٦/٣)، همع الهوامع (٩٥/٢).

(٥) البيت بلا نسبة فى الدرر (٢٦٥/٥)، شرح شذور الذهب (ص٥٠٢)، همع الهوامع (٩٥/٢).

لعدم الاعتماد على صاحب مذكور أو منوى. ولا إذا صغر أو وصف أو قصد به المضى ولم توصل به الألف واللام، ولا حكيت به الحال، فلا يقال هذا ضويرب زيدا، ولا هذا ضارب عنيف زيدا، ولا هذا ضارب أمس زيدا لا اليوم.

وإنما امتنع العمل بالتصغير والوصف لأنهما من خصائص الأسماء، فيزيلان شبه الفعل معنى ولفظًا، ولم ير الكسائى ذلك مانعا؛ لأنه حكى عن بعض العرب أظننى مرتحلا وسويرا فرسخا. وأجاز أن يقال أنا زيدا ضارب أىّ ضارب، ولا حجة فيما حكاه؛ لأن فرسخا ظرف، والظرف يعمل فيه رائحة الفعل. وأما إجازته أنا زيدا ضارب أىّ ضارب فلا حجة فيه؛ لأنه لم يقل أنا سمعته عن العرب، بل ذكره تمثيلا، ولو رواه عن العرب لم يكن فيه حجة؛ لأنه كان يحمل على أن زيدا منصوب بضارب وضارب خبر أنا وأىّ ضارب خبر ثان. وهذا توجيه سهل موافق للأصول المجمع عليها فلا يعدل عنه، وقد احتج الكسائى بقول الشاعر [من الطويل](١):

إذا فاقِدٌ خطباءُ فرخين رجَّعتْ ذكرتُ سُلَيْمَى فى الخَلِيط المُزَايِلِ

ولا حجة فى هذا لإمكان تخريجه على جعل فرخين منصوبا برجعت على إسقاط حرف الجر، وأصله رجعت على فرخين، فحذف على وتعدى الفعل بنفسه فنصب، ويجوز نصب فرخين بفقدت مقدرا مدلولا عليه باسم الفاعل الموصوف؛ فإن ما لا يعمل يجوز أن يدل على ما يعمل. وقد احتج الكسائى أيضًا بقول الشاعر [من الطويل](٢):

وقائلةٍ تَخْشَى علىَّ أظُنُّه سيُودِى به تَرْحالُه ومَذاهبُهْ

فإن تخشى صفة لقائلة وقد وقعت قبل المفعول الذى هو أظنه. والجواب أن يقال أظنه محكى بقالت أو تقول مقدرا فبطل الاحتجاج.

وأجاز الكسائى أيضًا إعمال اسم الفاعل المقصود به المضى مع كونه عاريا من الألف واللام. ومذهبه فى هذه المسألة ضعيف؛ لأن اسم الفاعل الذى يراد به المضى لا يشبه الفعل الماضى إلا من قبل المعنى، فلا يعطى ما أعطى المشابه لفظًا ومعنى، أعنى الذى

---

(١) البيت لبشر بن أبى خازم فى المقاصد النحوية (٣/٥٦٠)، وليس فى ديوانه، وبلا نسبة فى شرح الأشمونى (٢/٣٤١)، لسان العرب (٣/٣٣٧ - فقد).

(٢) البيت بلا نسبة فى شرح شواهد المغنى (٢/٨٤٢)، مغنى اللبيب (٢/٤٣٢).

يراد به معنى المضارع، كما لم يعط الاسم من منع الصرف بعلة واحدة ما أعطى ذو العلتين، وأيضًا فإن الفعل المضارع محمول على اسم الفاعل فى الإعراب، فحمل اسم الفاعل عليه فى العمل. ولم يحمل الفعل الماضى على اسم الفاعل فى إعراب فلم يحمل اسم الفاعل عليه فى العمل.

قال سيبويه: «وإذا أخبر أن الفعل قد وقع وانقطع فهو بغير التنوين البتة؛ لأنه إنما أجرى مجرى الفعل المضارع له كما أشبهه الفعل المضارع فى الإعراب، فكل واحد منهما داخل على صاحبه» هذا نصه.

**قلت:** فالمسوى فى العمل بين اسم الفاعل المقصود به معنى الماضى وبين اسم الفاعل المقصود به معنى المضارع، كالمسوى بين الفعل الماضى والفعل المضارع فى الإعراب، وهذا لا يصح، فلا يصح ما هو بمنزلته.

وإن وقع الذى بمعنى الماضى صلة للألف واللام استوى هو والذى بمعنى المضارع فى استحقاق العمل؛ لأنه وقع موقعا يجب تأوله فيه بالفعل، كما يجب تأول الألف واللام بالذى أو أحد فروعه، فقام تأوله مقام ما فاته من الشبه اللفظى، كما قام لزوم التأنيث فى المؤنث بالألف وعدم النظير فى الجمع مقام سبب ثان فى منع الصرف. وإذا كان فى وقوع الذى بمعنى المضى صلة تصحيح لعمله بعد أن لم يكن عاملا، كان فى وقوع الذى بمعنى المضارع صلة توكيدًا لاستحقاق ما كان له من العمل.

**والحاصل:** أن اسم الفاعل الموصول بالألف واللام يعمل فى المضى والحضور والاستقبال. وقد ظن قوم منهم الرمانى أنه لا يعمل إلا فى المضى، وحملهم على ذلك أن سيبويه حين ذكر إعمال اسم الفاعل المقرون بالألف واللام لم يقدره إلا بالذى فعل فقال: «هذا باب من الاستفهام يكون فيه الاسم رفعا، ومما لا يكون فيه إلا الرفع أعبد الله أنت الضَّارِبُهُ، لأنك تريد معنى أنت الذى ضربه»، وقال بعد هذا الباب بأبواب يسيرة: «هذا باب صار فيه الفاعل بمنزلة الذى فعل فى المعنى» ثم قال بعد ذلك: «قولك هذا الضارب زيدا فصار بمعنى الذى ضرب زيدا وعمل فيه عمله» هذا نصه. ثم تمادى على مثل هذا فى جميع الباب، ولم يتعرض للذى بمعنى المضارع؛ لأنه قد صح له العمل دون الألف واللام فعمله عند اقترانه بهما على معنى الذى أحق وأولى، للعلة السابق ذكرها.

ولو لم يكن إعمال الذى بمعنى المضارع مسموعا عند وصل الألف واللام به لوجب الحكم بجوازه للأولوية المشار إليها. فكيف وقد ثبت إعماله فى القرآن وغيره. فمن إعماله فى القرآن قوله تعالى: ﴿**والحافظين فروجهم والحافظات والذاكرين الله كثيرا والذاكرات**﴾ [الأحزاب:٣٥]، ومن إعماله فى غير القرآن قول الشاعر [من البسيط][(١)]:

فَبِتُّ والهمُّ تَغْشانى طَوارِقُهُ ... من خَوْفِ رِحلة بَيْن الظاعِنينَ غَدا

ومثله قول عمرو بن كلثوم [من الوافر][(٢)]:

وقد علمَ القَبائلُ غَيْرَ فَخْرٍ ... إذا قُبَبٌ بأبْطَحها بُنينا
بأنّا العاصِمُونَ بكُلّ كَحْل ... وأنّا البَاذِلونَ لمُجْتَدينا
وأنا المانِعون لما يَلِينا ... إذا ما البيضُ زَايلت الجفونا
وأنا المانِعون إذا قَدَرْنا ... وأنا المُهْلكون إذا لَقِينا
وأنا الشارِبون الماء صفوًا ... ويَشربُ غيرُنا كدرا وطِينا

ومثله قول الآخر [من الطويل][(٣)]:

إذا كنت مَعْنِيّا بجود وسُودَد ... فلا تكُ إلاّ المُجْمل القولَ والفعلا
ولا تلفَ إنْ أوذيتَ يوما مكافئا ... فمَنْ كافَأَ الباغِين لم يُكْمِل الفضلا

ومذهب الأخفش أن النصب بعد مصحوب أل على التشبيه بالمفعول به، وأصحابه يقولون: إن قصد بأل العهد فالنصب على التشبيه بالمفعول به، وإن قصد معنى الذى فالنصب باسم الفاعل. وقال قوم: النصب بفعل محذوف بعد ما قرن بأل من اسم الفاعل أو مصدر. وكل ذلك تكلف لا حاجة إليه، وقد نبه على ذلك كله فى متن الكتاب. وإذا أضيف اسم الفاعل الذى بمعنى المضى واقتضى بعد الإضافة من جهة المعنى مفعولا به جىء به منصوبا كقولك: هذا معطى زيد أمس درهما. ونصبه عند الجمهور بفعل مقدر مدلول عليه باسم الفاعل، لأن الدلالة يكتفى فيها بالمعنى المجرد، فإذا اكتفى فيها

---

(١) البيت لجرير فى ديوانه (ص١٢٥)، خزانة الأدب (١٣٩/٨).

(٢) شرح المعلقات السبع (ص٩١، ٩٢).

(٣) البيت الأول بلا نسبة فى الدرر (٢٦٨/٥)، همع الهوامع (٩٦/٢).

بمعنى ولفظ متضمن حروف المدلول عليه أحق وأولى. وأجاز السيرافى نصبه باسم الفاعل وإن كان بمعنى الماضى؛ لأنه اكتسب بالإضافة إلى الأول شبها بمصحوب الألف واللام ولأن ارتباطه بما يقتضيه لابد منه. والارتباط إما بالإضافة وإما بنصبه إياه، امتنعت الإضافة لأن شيئا واحدا لا يضاف إلى شيئين فيتعين الارتباط بنصبه إياه. وتنزل هذا منزلة رفع أفعل التفضيل الظاهر فى مسألة الكحل ونظائرها، وإن كان أصلها المنع.

وقوى أبو على الشلوبين مذهب السيرافى بقولهم: هو ظان زيد أمس فاضلا؛ فإن فاضلا تعين نصبه بظان؛ لأنه إن أضمر له ناصب لزم حذف أول مفعوليه وثانى مفعولى ظان، وذلك لا يجوز، لامتناع الاقتصار على أحد مفعولى ظن. والصحيح قول الجمهور، والتعليل بشبه المضاف بذى الألف واللام ضعيف؛ لأن عمل ذى الألف واللام إنما يصح لوقوعه صلة، ووجوب تأوله لذلك بفعل، والمضاف بضد ذلك. وأما الارتباط بزائد على المضاف إليه فيكفى فيه شعور الذهن به. وأما هو ظان زيد فاضلا فليس إلا حذف أول مفعولى ظن المدلول عليه بظان، وذلك شبيه بحذف ثانى مفعولى ظن المحذوف فى أزيدا ظننته فاضلاً، وأما ظان فليست إضافته على نية العمل، فيطلب مفعولاً ثانيًا، ولكن إضافته كإضافة اسم جامد، وكاستعماله غير مضاف نحو: هذا ظان أمس زيدا فاضلا، على نصب زيد وفاضل بظن مدلولا عليه باسم الفاعل، فهذا وأمثاله لا خلاف فى جوازه، وبه يتخلص من إعمال اسم الفاعل الماضى غير موصول به الألف واللام. ولا يمنع التثنية ولا الجمع مطلقًا إعمال اسم الفاعل المستوفى شروط العمل، ولا فرق فى ذلك بين جمع التكسير وجمعى التصحيح.

**فإن قيل**: هلا امتنع لجمع التكسير العمل كما امتنع بالتصغير لاستوائهما فى تغير نظم الواحد؟.

**فالجواب**: أن التصغير لم يمنع العمل لتغيير نظم الواحد فحسب، بل لكونه مغيرا نظم الواحد ومحدثا فيه معنى غير لائق بالفعل وهو معنى الموصوفية؛ فإن معنى قولك ضويرب: ضارب صغير. والجمع وإن غير نظم الواحد فليس محدثا فى المجموع معنى لا يليق بالفعل؛ لأن الجمع بمعنى العطف، فإن معنى قولك ضُرّاب: ضارِب وضارِب وضارِب والعطف لائق بالفعل. فلذلك امتنع عمل اسم الفاعل بالتصغير دون التكسير.

وأما التثنية وجمع التصحيح فحقيقان بأن يبقى العمل معهما؛ لأنهما يساويان جمع التكسير فى تضمن معنى العطف ويفوقانه بأنهما لم يغيرا نظم الواحد.

ويساوى اسم الفاعل العامل بالشروط المذكورة فى إفراد وغيره ما قصد به المبالغة من موازن: فعال وفعول ومفعال، كقول من سمعه سيبويه يقول: أما العسل فأنا شرّاب، وكقول الشاعر [من الطويل](١):

أخَا الحَرْب لبّاسًا إلَيها جلالَها ... وليسَ بوَلاّج الخلائف أعْقلا

وكقول الآخر [من الطويل](٢):

هَجُومٍ عليها نفْسَه غير أنّه ... مَتى يُرْمَ فى عَيْنَيْه بالشَّبْح يَنهضِ

وكقول الآخر [من الطويل](٣):

عشيةَ سُعْدَى لو تراءَتْ لراهِب ... بدُومة تَجد دونَه وحَجيجُ

قلَى دينَه واهتاجَ للشَّوق إنها ... على الشَّوقِ إخوانَ العزاءِ هيوجُ

وكقول بعض العرب: إنه لمنحار بوائكها وكقول الشاعر [من البسيط](٤):

---

(١) البيت للقلاخ بن حزن فى خزانة الأدب (١٥٧/٨)، الدرر (٢٧٠/٥)، شرح أبيات سيبويه (٣٦٣/١)، شرح التصريح (٦٨/٢)، شرح المفصل (٧٩/٦، ٨٠)، الكتاب (١١١/١)، المقاصد النحوية (٥٣٥/٣)، وبلا نسبة فى أمالى ابن الحاجب (٣١٩/١)، أوضح المسالك (٢٢٠/٣)، شرح الأشمونى (٣٤٢/١)، شرح شذور الذهب (ص٥٠٤)، شرح ابن عقيل (ص٤٢٣)، المقتضب (١١٣/٢)، همع الهوامع (٩٦/٢).

(٢) البيت لذى الرمة فى ديوانه (ص١٨٣٢)، خزانة الأدب (١٥٧/٨)، الكتاب (١١٠/١)، وبلا نسبة فى الحيوان (٣٤٧/٤)، لسان العرب (٦٠٠/١٢ - حجم).

(٣) البيتان للراعى النميرى فى ديوانه (ص٢٩)، شرح أبيات سيبويه (١٥/١، ١٦)، لسان العرب (٣٩٥/٢ - هيج، ٢٠/١٤ - أخا)، والبيت الثانى لأبى ذؤيب الهذلى فى الكتاب (١١١/١)، المقاصد النحوية (٥٣٦/٣)، وبلا نسبة فى شرح الأشمونى (٣٤٢/٢)، شرح ابن عقيل (ص٤٢٣).

(٤) البيت للكميت بن زيد فى ديوانه (١٠٤/٢)، خزانة الأدب (١٥٠/٨، ١٥٨)، وللكميت فى شرح المفصل (٧٤/٦، ٧٦)، الكتاب (١١٤/١)، لسان العرب (٤٣٩/١٣ - هون)، وللكميت ابن معروف فى المقاصد النحوية (٥٦٩/٣)، ولابن مقبل فى شرح أبيات سيبويه (٢١٥/١)،=

شُمٌّ مهاوينُ أبْدانِ الجزُور مخا ... مِيصُ العشيّاتِ لا خُورٌ ولا قُزُمُ

وكقول الآخر [من الرمل][1]:

ثم زادُوا أنّهم فى قَوْمِهِمْ ... غُفُرٌ ذَنْبهم غَيرُ فُخُرْ

فغفر جمع غفور، ومهاوين جمع مهوان وكان أصله مهين، فبنى على مفعال لقصد المبالغة، واستصحب العمل له مفردا ومجموعا. وكذلك فعول إذا جمع على فُعُل كما قال غُفُر ذنبهم. ولو كسر فعال لاستصحب أيضًا عمله، إلا أن العرب استغنت بتصحيحه عن تكسيره لاستثقال فك التضعيف.

وألحق سيبويه بالثلاثة فَعِيلا وفَعِلا مقصودا بهما المبالغة ثم قال: «وفَعِل أقل من فعيل بكثير» ثم قال: ومنه قول ساعدة بن جؤية [من البسيط][2]:

حَتّى شَآهَا كَليلٌ مَوْهِنًا عَمِلٌ ... بَاتَتْ طِرابًا وَبَاتَ اللَّيلَ لم يَنَمِ

قال أبو الحجاج يوسف بن سليمان الشنتمرى: قال النحويون: هذا غلط من سيبويه، وذلك أن الكليل هو البرق الضعيف وفعله لا يتعدى. والموهن الساعة من الليل فهو منتصب على الظرف. واعتذر لسيبويه بأن كليلا بمعنى مكلّ كأنه قال: هذا البرق مكل الوقت بدوامه عليه، كما يقال: أتعبت يومك وغير ذلك من المجاز.

**قلت**: وهذا عندى تكلف لا حاجة إليه. وإنما ذكر سيبويه هذا البيت شاهدًا على أن

---

=الدرر (٥/٢٧٥)، ولتميم العجلانى فى شرح عمدة الحافظ (ص٦٨٣)، وبلا نسبة فى أمالى ابن الحاجب (١/٣٩٦)، همع الهوامع (٢/٩٧).

(١) البيت لطرفة بن العبد فى ديوانه (ص٥٥)، خزانة الأدب (٨/١٨٨)، الدرر (٥/٢٧٤)، شرح أبيات سيبويه (١/٦٨)، شرح التصريح (٢/٦٩)، شرح عمدة الحافظ (ص٦٨٢)، شرح المفصل (٦/٧٤، ٧٥)، الكتاب (١/١١٣)، المقاصد النحوية (٣/٥٤٨)، نوادر أبى زيد (ص١٠)، وبلا نسبة فى أمالى ابن الحاجب (١/٣٥٧)، أوضح المسالك (٣/٢٢٧)، شرح الأشمونى (٢/٣٤٣)، شرح ابن عقيل (ص٤٢٦)، همع الهوامع (٢/٩٧).

(٢) البيت لساعدة بن جؤية الهذلى فى خزانة الأدب (٨/١٥٥، ١٥٨، ١٦٤)، شرح أشعار الهذليين (٣/١١٢٩)، شرح المفصل (٦/٧٢، ٧٣)، الكتاب (١/١١٤)، لسان العرب (١١/٤٧٥، ٤٧٧ - عمل)، المنصف (٣/٧٦)، وبلا نسبة فى مغنى اللبيب (٢/٤٣٥)، المقتضب (٢/١١٥)، المقرب (١/١٢٨).

فاعلا قد يعدل به إلى فعيل وفعل على سبيل المبالغة، كما يعدل به إلى فعول وفعال ومفعال، فذكر هذا البيت لاشتماله على كليل للعدل به عن كال، وعلى عمل المعدول به عن عامل، ولم يتعرض لوقوع الإعمال. وإنما يحتج له فى ثبوت إعمال فعيل بقول بعض العرب: إن الله سميعٌ دعاءَ من دعاه. رواه بعض الثقات. ومما يحتج له به قول الشاعر [من الطويل][(١)]:

فَتَاتَانِ أَمَّا مِنْهُمَا فَشَبِيهَةٌ هِلالاً والأُخْرَى مِنْهُمَا تُشْبِهُ البَدْرا

فأعمل شبيهة أنثى شبيه مع كونه من أشبه كنذير من أنذر، وإذا ثبت إعمال فعيل من أفعل مع قلة نظائره كان إعمال فعيل من الثلاثى أولى لكثرته. وأنشد سيبويه مستشهدا على إعمال فعل قول الشاعر [من الكامل][(٢)]:

حَذِرٌ أُمُورا لا تَضيرُ وآمِنٌ مَا لَيْسَ مُنجِيَه من الأَقْدَارِ

وروى عن المازنى أن اللاحقى قال: سألنى سيبويه عن شاهد فى تعدى فعل فعملت له هذا البيت، وينسب مثل هذا القول إلى ابن المقفع، ولا اختلاف فى تسمية هذا المدعى بشعر بأنها موضوعة، ووقوع مثل هذا مستبعد، فإن سيبويه لم يكن يحتج بشاهد لا يثق بانتسابه إلى من يحتج بقوله، وإنما يحمل القدح فى البيت المذكور على أنه من وضع الحاسدين وتقول المتقولين. وقد جاء إعمال فعل فيما لا سبيل إلى القدح فيه وهو قول زيد الخيل [من الوافر][(٣)]:

---

(١) البيت لعبيد الله بن قيس الرقيات فى ديوانه (ص١٤)، المقاصد النحوية (٣/٥٤٢)، وبلا نسبة فى أوضح المسالك (٣/٣٤٢)، الأغانى (٨/٣٣٥، ٣٣٧)، شرح عمدة الحافظ (ص٦٨٠).

(٢) البيت لأبان اللاحقى فى خزانة الأدب (٨/١٦٩)، ولأبى يحيى اللاحقى فى المقاصد النحوية (٣/٥٤٣)، وبلا نسبة فى شرح أبيات سيبويه (١/٤٠٩)، خزانة الأدب (٨/١٥٧)، شرح الأشمونى (٢/٣٤٢)، شرح ابن عقيل (ص٤٢٤)، شرح المفصل (٦/٧١، ٧٣)، الكتاب (١/١١٣)، لسان العرب (٤/١٧٦ - حذر)، المقتضب (٢/١١٦).

(٣) البيت لزيد الخيل فى ديوانه (ص١٧٦)، خزانة الأدب (٨/١٦٩)، الدرر (٥/٢٧٢)، شرح التصريح (٢/٦٨)، شرح شذور الذهب (ص٥٠٧)، شرح عمدة الحافظ (ص٦٨٠)، شرح المفصل (٦/٧٣)، المقاصد النحوية (٣/٥٤٥)، وبلا نسبة فى أوضح المسالك (٣/٢٢٤)، شرح الأشمونى (٢/٣٤٢)، شرح ابن عقيل (ص٤٢٥)، شرح قطر الندى (ص٢٧٥)، المقرب (١/١٢٨).

أَتَانِـــى أَنَّهَـــم مَزِقُـــونَ عِرْضِـى جِحَـاشُ الكِرْمِلَيْـــنِ لهـــم فَدِيـدُ

فأعمل مزقا وهو فعل عدل به للمبالغة عن مازق. ووافق الجرمى سيبويه فـى إعمـال فعل، وقال: إنه على وزن الفعل فجاز أن يجرى مجراه، ويحق لفعل أن يكثر استعماله لأنه مقصور عن فاعل، ومنه قول الشاعر [من الرجز][(١)]:

أَصْبَـــحَ قَلْبِـــى صَـــرِدا لا يشـــتهى أن يـــردا
إلا عَـــرادًا عَـــردَا وصِلِّيانـــا بَـــرِدا

أراد عاردا وباردا، وكثر ذلك فى المضاعف كقولهم بر وشر بمعنى بار وشار.

والمشهور بناء هذه الأمثلة من الثلاثى. وقد يبنى من أفعل فعـال كـأدرك فهـو دراك، وأسأر فهو سآر، وفعيل كأنذر فهو نذير، وآلم فهو أليم، وأسمع فهو سميع. ومنه قول الشاعر [من الوافر][(٢)]:

أمِـــنْ رَيْحانَـــةَ الدَّاعِـى السَّمِيعُ يُؤَرِّقُنِـــى وأَصْحَابِـى هُجُـوعُ

أراد الداعى المسمع. وقد يبنـى أيضًـا مـن أفعـل مفعـال، كمعطـاء ومهـداء ومعـوان ومهوان، ونـدر بنـاء فعـول ذى المبالغـة مـن أفعـل فـى قـول الشـاعر يصـف ناقـة [مـن الطويل][(٣)]:

جَهـولٌ وَكَانَ الجَهْـلُ مِنْهَا سَجِيَّةً غَشَمْشَمَـةٌ لِلْقَائِدِيـــنَ رَهُـــوقُ

أى كثيرة الإرهاق لمن يقودها.

---

(١) الرجز لضَب فى تهذيب اللغة (١٩٩/٢، ٣٠٨/٣)، تاج العروس (٢٣٧/٣ - ضبب، ٣٠١/٥ - عكث، ١٤١/٨ - زرد)، وبلا نسبة فى التنبيه والإيضاح (١٨٦/١)، جمهرة اللغة (ص٤٢٦، ٦٣٣، ١٣٢)، ديوان الأدب (٢٣/٢)، لسان العرب (٤٦/١ - جزأ، ١٧٠/٢ - عنكث)، كتاب العين (١٩٣/٦، ٩٧/٧)، المخصص (١٣٨/٩).

(٢) البيت لعمرو بن معديكرب فى ديوانـه (ص١٤٠)، الأصمعيات (ص١٧٢)، الأغـانى (٤/١٠)، خزانـة الأدب (١٧٨/٨، ١٧٩، ١٨١، ١٨٧، ١١٩/١١)، سـمط الـلآلى (ص٤٠)، الشـعر والشعراء (٣٧٩/١)، لسان العرب (١٦٤/٨ - سمع).

(٣) البيت لحميد بن ثور فى ديوانه (ص٣٦)، لسـان العـرب (٤٣٨/١٢ - غشـم)، وبـلا نسـبة فـى تهذيب اللغة (٤٠٠/٥)، المخصص (١٢٣/٧)، تاج العروس (٣٨١/٢٥ - زهق).

**ص: يضاف اسم الفاعل المجرد الصالح للعمل إلى المفعول به جوازا إن كان ظاهرا، ووجوبا إن كان ضميرا متصلا، خلافًا للأخفش وهشام فى كونه منصوب المحل. وشذ فصل المضاف إلى ظاهر بمفعول أو ظرف. ولا يضاف المقرون بالألف واللام إلا إذا كان مثنى أو مجموعا على حده، أو كان المفعول به معرفا بهما، أو مضافا إلى معرف بهما، أو إلى ضميره. ولا يغنى كون المفعول به معرفا بغير ذلك، خلافًا للفراء، ولا كونه ضميرا خلافًا للرمانى والمبرد فى أحد قوليه. ويجر المعطوف على مجرور ذى الألف واللام إن كان مثله أو مضافا إلى مثله أو إلى ضميره، لا إن كان غير ذلك، وفاقا لأبى العباس.**

**ش:** اسم الفاعل المجرد هو العارى من الألف واللام. وذكره مخرج للمقرون بهما، وذكر الصالح للعمل مخرج المجرد الذى أريد به المضى، ومدخل المحول إلى أحد أبنية المبالغة، فإن اسم الفاعل واقع عليه بعد التحويل.

**والحاصل:** أن اسم الفاعل المشار إليه إذا ذكر بعده مفعول به ظاهر متصل جاز نصبه بمقتضى المفعولية، وجره بمقتضى الإضافة. وإن كان المفعول به ضميرا متصلا وجب كونه مجرورا بالإضافة فمثال ذى الوجهين لكون المعمول ظاهرا متصلا قوله تعالى: ﴿**والله مخرج ما كنتم تكتمون**﴾ [البقرة:٧٢]، وقوله تعالى: ﴿**ربنا إنك جامع الناس ليوم لا ريب فيه**﴾ [آل عمران:٩]، ومثال ذى الوجه الواحد لكون المعمول ضميرا متصلا قولك هذا مكرمك وهذان مكرماك وهؤلاء مكرموك. فالكاف فى الأمثلة الثلاثة وشبهها فى موضع جر على مذهب سيبويه وأكثر المحققين، وهو الصحيح لأن الظاهر هو الأصل والمضمرات نائبة عنه، فلا ينسب إلى شىء منها إعراب لا ينسب إليه إلا إذا كان المضمر بلفظ غير صالح بالإعراب الظاهر الذى وقع موقعه كالكاف والهاء من لولاك ولولاه، فإن الجر إليهما منسوب عند سيبويه مع أنه إعراب غير صالح للظاهر الذى وقعا موقعه، وحمله على ذلك أن لفظ الكاف والهاء غير صالح للرفع بل للنصب والجر، لكن النصب ممتنع لامتناع لازمه، وهو أن يقال لولانى، وإنما يقال لولاى دون لولانى، فتعين الحكم بالجر.

وزعم الأخفش وهشام الكوفى أن كاف مكرمك وشبهه فى موضع نصب، لأن

موجب النصب المفعولية وهى محققة، وموجب الجر الإضافة وهى غير محققة؛ إذ لا دليل عليها إلا حذف التنوين ونون التثنية والجمع وحذفهـا سبب غير الإضافة وهو صون الضمير المتصل من وقوعه منفصلا، وهذه شبهة تحسب قوية وهى ضعيفة؛ لأن النصب الذى تقتضيه المفعولية لا يلزم كونه لفظيا، بل يكتفى فيه بالتقدير، ولذلك جاز أن تزاد بعض حروف الجر مع بعض المفعولات نحو: ﴿**ردف لكم**﴾ [النمل:٧٢]، وخشنت بصدره، ولولا ذلك لامتنعت إضافة اسم الفاعل إلى المفعول به الظاهر، وأيضًا فإن عمل الأسماء النصب أقل من عملها الجر، فينبغى عند احتمال النصب والجر فى معمول اسم أن يحكم بالجر حملا على الأكثر. وأما جعل حذف التنوين والنون لصون الضمير المتصل من وقوعه منفصلا فمستغنى عنه لوجهين:

**أحدهما**: أن حذفه للإضافة محصل لذلك فلا حاجة إلى سبب آخر.

**الثانى**: أن مقتضى الدليل بقاء الاتصال بعد التنوين ونونى التثنية والجمع؛ لأن نسبتها من الاسم كنسبة نون التوكيد من الفعل، واتصال الضمير لا يزال بنون التوكيد، فكذلك لا يزول بالتنوين ونونى التثنية والجمع ولو قصد النصب. وقد نبهوا على جواز ذلك باستعماله فى الشعر بقول الشاعر [من الطويل][(١)]:

هُمُ القَائِلُونَ الخَيْرَ والآمِرُونَهُ إذا ما خَشُوا مِنْ مُحْدَثِ الأمرِ مُعْظَمَا

ومثله قول الآخر [من الطويل][(٢)]:

ولم يرتَفِقْ والنَاسُ مُحتَضِرونَه جميعًا وأيْدى المُعْتَفِين رَوَاهِقُهْ

ويتعين غالبا نصب معمول اسم الفاعل إذا انفصل ظاهرا كان كقوله تعالى: ﴿**إنى جاعل فى الأرض خليفة**﴾ [البقرة:٣٠]، أو مضمرا كالهاء التى بعد الكاف فى قول

---

(١) البيت بلا نسبة فى أمالى ابن الحاجب (٣٩١/١)، خزانة الأدب (٢٦٦/٤، ٢٦٩، ٢٧٠)، الدرر (٢٣٥/٦)، شرح المفصل (١٢٥/٢)، الكتاب (١٨٨/١)، لسان العرب (٢٣٦/٨ - طلع)، مجالس ثعلب (١٥٠/١)، همع الهوامع (١٥٧/٢).

(٢) البيت بلا نسبة فى خزانة الأدب (٢٦٦/٤، ٢٧١)، شرح المفصل (١٢٥/٢)، الكتاب (١٨٨/١)، المقرب (١٢٥/١).

الشاعر [من البسيط][١]:

لا تَـرْجُ أو تخْشَ غيرَ اللهِ إنّ أذًى  واقِيكَـهُ اللهُ لا يَنْفَـكُّ مأمُونَـا

ومن هذين المثالين وأشباههما احترزت بذكر «متصلا» بعد قولى «إن كان ضميرا» ثم قلت: «وشذ فصل المضاف إلى ظاهر بمفعول أو ظرف» فنبهت بذلك على قراءة بعض القراء ﴿**فلا تحسبن الله مخلف وعده رسله**﴾ [إبراهيم: ٤٧]، وعلى قول الشاعر [من الطويل][٢]:

وكـرّارِ خلـفِ المُجْحرِيْن جَوادَه  إذا لـم يُحـام دوُن أنْثَى حَليلُها

وعلى قول الراجز [من الرجز][٣]:

رُبَّ ابْـن عَـمٍّ لسُلَيْمى مُشْمَعِلْ  طباخِ ساعات الكرَى زادَ الكسِلْ

ثم نبهت على أن المقرون بالألف واللام يجوز أن يضاف إذا كان مثنى أو مجموعا على حده إلى المفعول به مطلقًا، وإن لم يكن مثنى ولا مجموعا على حده لم يضف إلا إلى معرف بالألف واللام، أو إلى مضاف إلى المعرف بهما، أو إلى ضمير المعرف بهما، فالأول كقول الشاعر [من البسيط][٤]:

إنْ يغْنيَـا عنّى المُسْتَوْطِنَـا عَـدَنٍ  فَإنّنـى لَسْتُ يَوْمًـا عَنْهُمَـا بِغَنِى

---

(١) البيت بلا نسبة فى شرح التصريح (١/١٠٧)، المقاصد النحوية (١/٣٠٨).

(٢) البيت للأخطل فى ديوانه (ص٣٦١)، خزانة الأدب (٨/٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٤)، شرح أبيات سيبويه (١/١١٤، ١١٧)، الكتاب (١/١٧٧).

(٣) الرجز للشماخ فى ديوانه (ص٣٨٩)، الكتاب (١/١٧٧)، ولجبار بن جزء فى خزانة الأدب (٤/٢٣٣، ٢٣٥، ٢٣٩، ٨/٢١٢، ٢١٣)، شرح أبيات سيبويه (١/١٣)، شرح شواهد الإيضاح (ص١٦٧)، وبلا نسبة فى شرح المفصل (٢/٤٦)، لسان العرب (١١/٤٤٧ - عسل)، مجالس ثعلب (١/١٥٢)، تهذيب اللغة (٢/٩٥)، جمهرة اللغة (ص١٢٢٠)، المخصص (٣/٣٧)، مقاييس اللغة (١/٣٢٣).

(٤) البيت بلا نسبة فى أوضح المسالك (٣/٩٦)، الدرر (٥/١١)، شرح الأشمونى (٢/٣٠٩)، شرح التصريح (٢/٢٩)، المقاصد النحوية (٣/٣٩٣)، همع الهوامع (٢/٤٨).

**والثانى:** كقوله [من البسيط][١]:

ليسَ الأخِلاءُ بالمُصْغِى مَسَامِعِهم إلى الوشَاةِ وَلَوْ كانُوا ذَوِى رَحِم

**والثالث:** كقول الآخر [من الطويل][٢]:

أَبَأْنَا بها قَتْلَى وما فى دِمائِها وَفَاءٌ وهُنَّ الشَّافِيَاتُ الحَوائِم

**والرابع:** كقول الآخر [من الطويل][٣]:

لقد ظفِرَ الزوّارُ أَقْفِيَةَ العِدَى بما جاوَزَ الآمالَ مِ القتْلِ والأسْر

**والخامس:** كقول الشاعر [من الكامل][٤]:

الودُّ أَنْتِ المُسْتَحِقَّةُ صَفْوهِ مِنّى وإنْ لم أَرْجُ مِنْكِ نَوَالا

وأجرى الفراء العلم وغيره من المعارف مجرى ذى الألف واللام فى الإضافة إليه، فيقال على مذهبه: هذا الضارب زيد والضارب عبده والمكرم ذينك والمعين اللذين نصراك، ولا مستند له فى هذا من نثر ولا نظم وله من النظر حظ؛ وذلك بأن تقدر الإضافة قبل الألف واللام، وهى إضافة كلا إضافة، إذ هى لمجرد التخفيف، فلم يمنع لحاق الألف واللام عند قصد التعريف؛ فإن مانع إجتماعهما مع الإضافة إنما هو توقى اجتماع معرفين وهو مأمون فيما نحن بصدده، فلم يضر جوازه، ولا يلزم من ذلك جواز الحسن وجهه؛ لأن المضاف والمضاف إليه فيه وفيما أشبهه شىء واحد فى المعنى، فحقه أن يمنع هو وغيره مما إضافته كإضافته، إلا أن المستعمل مقبول وإن خالف القياس. وما خالف القياس ولم يستعمل تعين اجتنابه كالحسن وجهه.

---

(١) البيت بلا نسبة فى أوضح المسالك (٣/٩٧)، الدرر (٥/١١)، شرح التصريح (٢/٣٠)، المقاصد النحوية (٣/٣٩٤)، همع الهوامع (٢/٤٨).

(٢) البيت للفرزدق فى ديوانه (٢/٣١٠)، خزانة الأدب (٧/٣٧٣)، شرح التصريح (٢/٢٩)، وبلا نسبة فى أوضح المسالك (٣/٩٢)، شرح الأشمونى (٢/٣٠٨).

(٣) البيت بلا نسبة فى أوضح المسالك (٣/٩٣)، شرح الأشمونى (٢/٣٠٨)، شرح التصريح (٢/٢٩)، المقاصد النحوية (٣/٣٩١).

(٤) البيت بلا نسبة فى أوضح المسالك (٣/٩٥)، الدرر (٥/١٢)، شرح الأشمونى (١/٣٠٨)، شرح التصريح (٢/٢٩)، المقاصد النحوية (٣/٣٩٢)، همع الهوامع (٢/٤٨).

وزعم الزمخشرى أن كاف المكرمك وشبهه فى موضع جر مع منعه جر الظاهر الواقع موقعه. وقد تقدم فى قولى أن الظاهر أصل والمضمر نائب عنه، ولا ينسب إلى النائب ما لا ينسب إلى المنوب عنه، فمذهب الزمخشرى فى هذا ضعيف، وقد سبقه إلى ذلك الرمانى والمبرد، إلا أن المبرد رجع عن ذلك، كذا قال ابن السراج.

**والحاصل**: أن الضمير المتصل باسم الفاعل مقرون بالألف واللام غير مثنى ولا مجموع على حده منصوب على مذهب سيبويه والأخفش، مجرور على مذهب الفراء وعلى مذهب الرمانى والزمخشرى؛ إلا أن فى مذهبهما مخالفة النائب للمنوب عنه، ومذهب الفراء سالم من ذلك. وهما يلتزمان الحكم بالجر والفراء يجيز النصب والجر، كما أجازهما فى زيد ونحوه من: هو الضارب زيدا. وأما الضمير فى نحو جاءك الزائراك والمكرموك فجائز فيه الوجهان بإجماع؛ لأنهما جائزان فى الظاهر الواقع موقعه. ويجوز جر المعطوف فى نحو الضارب الغلام والجارية، والطالب العلم وأدب الأبرار؛ لأنه صالح للوقوع فى موضع المعطوف عليه. وكذلك نحو جاء المشترى الناقة وفصيلها جائز أيضًا؛ لأنه بمنزلة جاء المشترى الناقة وفصيل الناقة؛ لأن الضمير عائد عليها. ومثله قول الشاعر [من الكامل][1]:

الواهِبُ المائة الهِجَانَ وَعَبدِها ... عُوذا تُزجِّى خَلْفَهَا أَطْفالَها

فجاز هذا؛ لأنه بمنزلة الواهب المائة وعبد المائة. فالمسائل الثلاثة جائزة بلا خلاف، فإن كان المعطوف كزيد مما لم يقرن بالألف واللام ولم يضف إلى مقرون بهما ولا إلى ضمير المقرون بهما فإن سيبويه يجيز جره أيضًا، ومنع ذلك أبو العباس وهو المختار عند أبى بكر بن السراج، وهو عندى أصح القولين، لأن العاطف كالقائم مقام العامل فى المعطوف عليه. واسم الفاعل المقرون بالألف واللام على مذهب سيبويه وغيره من البصريين لا يجر زيدا ونحوه، فلا يصح أن يعطف على المجرور به، ولا حجة فى نحو

---

(١) البيت للأعشى فى ديوانه (ص٧٩)، أمالى المرتضى (٣٠٣/٢)، خزانة الأدب (٢٥٦/٤، ٢٦٠، ١٣١/٥، ٤٩٨/٦)، الدرر (١٣/٥)، الكتاب (١٨٣/١)، المقتضب (١٦٣/٤)، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر (٤٣٩/٢)، جمهرة اللغة (ص٩٢٠)، الدرر (١٥٣/٦)، شرح ابن عقيل (ص٤٢٧)، شرح عمدة الحافظ (ص٦٦٧)، المقرب (١٢٦/١)، همع الهوامع (٤٨/٢، ١٣٩).

رب رجل وأخيه [من الطويل][1]:

أيُّ فتـــى هيْجـــاء أنـت وَجارِهـا

لأنهما فى تقدير رب رجل وأخ له، وأى فتى هيجـاء أنـت وجـار لهـا. ومثـل هـذا التقدير لايتأتى فيما نحن بسبيله فلا يصح جوازه.

**ص: «يعمل اسم المفعول عمل فعله مشروطا فيه ما شرط فى اسم الفاعل، وبناؤه من الثلاثى على زنة مفعول ومن غيره على زنة اسم فاعله مفتوحا ما قبل آخره، ولم يستغن فيه بمفعول عن مفعل. وقد ينوب عن مفعول فِعْـل أو فَعْـل أو فُعْلـة أو فعيـل، وهو مع كثرته مقصور على السماع. وجعله بعضهم مقيسا فيما ليس له فعيل بمعنـى فاعل. وقد يصاغ بقصد المفعولية من أفعل».**

**ش:** الهاء من قولى عمل فعله عائدة على المفعـول، فكأنـه قيـل يعمـل اسـم المفعـول عمل فعـل المفعـول أى عمـل الفعـل الـذى لـم يسـم فاعلـه، فيقـال هـذا مذهـوب بـه، ومضروب عنده، ومعطى ابنه درهما، ومعلم أخوه زيدا صديقك، كما يقال ذهب بـه، وضرب عنده، وأعطى ابنه درهما، وأعلم أخوه زيدا صديقك.

ويشترط فى إعماله ما شرط فى إعمال اسم الفاعل من اعتماد على صاحب مذكور أو منوى أو على نفى صريح أو مؤول، أو على استفهام موجود أو مقدر أو غير ذلـك. ومن إعماله معتمدا على مقدر قول الشاعر [من البسيط]:

فهـــنَّ مِـن بَيْـن مَتْـرُوك به رمَقٌ  صَرْعـى وآخـر لـم يُتْرَك بـهِ رَمَقُ

ومثله [من الطويل][2]:

ونحـــن تَرَكْنـا تَغلـبَ ابنـةَ وائِـل  كمَضْرُوبَـة رجلاه مُنْقَطِـع الظّهْـرِ

وبناؤه من الثلاثى على زنة مفعول نحو علـم فهـو معلـوم، ومـن الربـاعى والخماسـى والسداسى على زنة اسم فاعله مفتوحا ما قبل آخر نحو مدحرج ومجتذب ومسـتفهم مـا

---

(١) تقدم الاستشهاد به.

(٢) البيت لتميم بن مقبل فى ديوانـه (ص١٠٧)، الـدرر (٢٧٧/٥)، وبـلا نسـبة فـى همـع الهوامـع (٩٧/٢).

لم يستغن فيه بمفعول عن مفعل كمزكوم ومحموم ومحزون، ومنه محبوب فى الأكثر. وقد نبهت على ذلك فيما مضى. ومثال فعل النائب عن مفعول ذبح وطرح وطحن بمعنى مذبوح ومطروح ومطحون.

ومثال فَعْل لَفْظ ولَقْط ونَفْض وقَبْض، بمعنى ملفوظ وملقوط ومنفوض ومقبوض. ومثال فُعْله أُكلَة ولُقْمة ومُضْغة وغُرْفة وحُرْقة. ومثال فعيل خَبِيء وجريح وكليم وصريع وأخيذ، وقتيل وأسير ودهين وخضيب ولديغ وغسيل ودقيق، وفعيل هذا مع كثرته مقصور على السماع، وجعله بعضهم مقيسا فيما ليس له فعيل بمعنى فاعل كقتيل، لا فيما له فعيل بمعنى فاعل. وقد يصاغ فعيل بقصد المفعولية من أفعل، فمن ذلك قولهم: أعقدت العسل فهو عقيد، وأعل الله فلانًا فهو عليل.

* * *

## باب الصفة المشبهة باسم الفاعل

**ص: وهى الملاقية فعلاً لازمًا ثابتًا معناها تحقيقًا أو تقديرًا قابلة للملابسة والتجرد والتعريف والتنكير بلا شرط.**

**ش:** احترز بالملاقية فعلا من نحو قرشى وقتات، وبكون الفعل الذى تلاقيه لازمًا من نحو عارف وجاهل، وبالثابت معناها من نحو قائم وقاعد، ونبه بتقدير الثبوت على متقلب ونحوه، واحترز بقبول الملابسة والتجرد من أب وأخ ونحوهما. وبقبول التعريف والتنكير بلا شرط من أفعل التفضيل.

**ص: وموازنتها للمضارع قليلة إن كانت من ثلاثى، ولازمة إن كانت من غيره، ويميزها من اسم فاعل الفعل اللازم اطراد إضافتها إلى الفاعل معنى.**

**ش:** إذا كانت الصفة المشبهة مصوغة من فعل ثلاثى فالغالب كونها غير موازنة للفعل المضارع كضخم الجثة، ولين العريكة، وعظيم المقدار، وحسن السيرة، وخشن البشرة، ويقظان القلب، وألمى الشفة. وقد توازن المضارع، كضامر البطن، وساهم الوجه، وخامل الذكر، وحائل اللون، وظاهر الفاقة، وطاهر العرض. وإذا كانت مصوغة من غير ثلاثى فلابد من موازنتها المضارع كمنطلق اللسان ومطمئن القلب، ومستسلم النفس، ومغدودن الشعر، ومتناسب الشمائل.

ويميزها من اسم الفاعل إمكان إضافتها إلى ما هو فاعل فى المعنى كما رأيت من إمكان ذلك فى منطلق وما بعده. فيخرج بهذا اسم الفاعل الذى لا يتعدى ولم يصلح أن يضاف إلى ما هو فاعل فى المعنى كماش وجالس ومنطلق إلى كذا ومستكين ومبسمل ومتجاهل.

**ص: «وهى إما صالحة للمذكر والمؤنث معنى ولفظًا، أو معنى لا لفظًا، أو لفظًا لا معنى، أو خاصة بأحدهما معنى ولفظًا. فالأولى تجرى على مثلها وضدها، والبواقى تجرى على مثلها لا ضدها خلافًا للكسائى والأخفش».**

**ش:** الصالحة للمذكر والمؤنث معنى ولفظًا كحسن، فإن لكل واحد من المذكر

والمؤنث نصيبا من لفظها ومعناها، فمذكرها يجرى على مثله نحو: مررت برجل حسن بشره، وعلى ضده نحو مررت بامرأة حسن بشرها، ومؤنثها يجرى على مثله نحو: مررت بامرأة حسنة صورتها، وعلى ضده نحو: مررت برجل حسنة صورته. والصالحة للمذكر والمؤنث معنى لا لفظًا كعجزاء، وهى المرأة العظيمة العجز، فهذه صفة للمذكر نصيب من معناها لا لفظها؛ إذ لا يقال للرجل العظيم العجز أعجز، وإنما يقال له آلى. والصالحة لهما لفظًا لا معنى كأتوم وهى المرأة التى اختلط مسلكها، فلفظها صالح للمذكر والمؤنث لأنه على وزن فعول، وهو مما يستوى فيه المذكر والمؤنث، ولا نصيب للمذكر فى معنى هذه الصفة، بل هو خاص بالمؤنث، والصفة الخاصة بأحدهما معنى ولفظًا كأكمر وهو الرجل الكبير الكمرة وهى رأس الذكر، فهى صفة لا نصيب للمؤنث فى معناها ولا لفظها، بل هى خاصة بالمذكر معنى ولفظًا، وتقابلها العفلاء وهى المرأة التى فى رحمها صلابة مانعة من الجماع تسمى عَفِلة، فالعَفْلاء فى الاختصاص بالمرأة كالأكمر فى الاختصاص بالرجل. فهذه الصفات الثلاث تجرى على مثلها ولا تجرى على ضدها، فيقال: مررت بامرأة عجزاء أمتها أتوم جاريتها عفلاء كنتها، ولا يقال مررت برجل عجزاء أمته ولا نحو ذلك. وأجازه الكسائى والأخفش.

* * *

## فصل

**ص: «معمول الصفة المشبهة ضمير بارز متصل، أو سببى موصول، أو موصوف يشبهه، أو مضاف إلى أحدهما، أو مقرون بأل أو مجرد أو مضاف إلى ضمير الموصوف لفظًا أو تقديرًا، أو إلى ضمير مضاف إلى مضاف إلى ضمير الموصوف».**

**ش:** مثال الصفة التى معمولها ضمير قول الشاعر [من الخفيف][1]:

حَسَنُ الوجهِ طَلْقُهُ أنتَ فى السّلـ ـــم وفى الحرْبِ كالِحٌ مكْفهِر

ومثال التى معمولها موصول سببى قول عمر بن أبى ربيعة [من الطويل][2]:

---

(١) البيت بلا نسبة فى شرح الأشمونى (٣٥٦/٢)، المقاصد النحوية (٦٣٣/٣).

(٢) البيت لعمر بن أبى ربيعة فى شرح ديوانه (ص٣٥٩)، المقاصد النحوية (٦٢٩/٣)، وبلا نسبة فى شرح الأشمونى (٣٥٧/٢)، شرح التصريح (٨٦/٢).

أسيلاتُ أبْدانٍ دقاقٍ خُصورُها وثيراتُ ما التفّت عليها الملاحِفُ

وفى هذا البيت أيضًا أسيلات أبدان، وهو نظير حسن وجه، ودقاق خصورها، وهو نظير حسن وجهه. ومثال التى معمولها موصوف يشبه الموصول قوله [من الطويل](١):

أزُورُ امرأً جمًّا نوالٌ أعدَّه لَمن أمَّه مستكفيا أزمةَ الدّهر

ومثال التى معمولها مضاف إلى أحدهما قول الشاعر [من البسيط](٢):

فعجتُها قِبَل الأخْيارِ منزلةً والطيّبى كُلّ ما التاثتْ به الأُزُرُ

ومثال التى معمولها مقرون بأل قوله تعالى: ﴿**والله سريع الحساب**﴾ [البقرة:٢٠٢]، وقال ابن رواحة رضى الله عنه [من الطويل](٣):

تباركتَ إنّى من عذابكَ خائفٌ وإنى إليكَ تائبُ النفسِ ضارعُ

ومثال التى معمولها مجرد قول الشاعر [من الطويل]:

إذا المرءُ لم يَبْرَح سَريعَ إجابةٍ لداعى الهوَى لم يَعْدِمِ الضُّرَّ والشّكوى

ومثال التى معمولها مضاف إلى ضمير الموصوف قوله تعالى: ﴿**ومن يكتمها فإنه آثم قلبه**﴾ [البقرة:٢٨٣]، ومثال المضاف إلى مضاف إلى ضمير الموصوف لفظًا قول الشاعر [من المتقارب]:

تراهنّ مِن بعد إسآدها وشدّ النهارِ وتدآبها
طوال الأخادِع خوصُ العيون حماصًا مواضعُ أحْقابها

ومثال المضاف إلى مضاف إلى ضمير الموصوف تقديرًا قول الفرزدق [من

---

(١) البيت بلا نسبة فى شرح الأشمونى (٣٥٧/٢)، شرح التصريح (٨٦/٢)، المقاصد النحوية (٦٣١/٣).

(٢) البيت للفرزدق فى ديوانه (١٨٣/١)، المقاصد النحوية (٦٢٥/٣)، وبلا نسبة فى شرح الأشمونى (٣٥٧/٢)، شرح التصريح (٨٥/٢).

(٣) البيت لعبد الله بن رواحة فى شرح التصريح (٧١/٢)، وليس فى ديوانه، وبلا نسبة فى همع الهوامع (١٠١/٢).

الوافر][1]:

أأطعمتَ العراقَ ورافدَيْهِ فزاريّا أخذّ يد القميص

أراد أخذ يد قميصه، فأقام أل مقام الضمير. وقد اجتمع هذا والذى قبله فى قوله [من البسيط][2]:

إن كثيرًا كثير فضل نائِله مرتفع فى قريش مُوقِدُ النار

ومثال المضاف إلى ضمير مضاف إلى ضمير الموصوف مررت بامرأة حسنة وجه جاريتها جميلة أنفه، فالأنف معمول جميلة، وهو مضاف إلى ضمير الوجه، والوجه مضاف إلى الجارية والجارية مضاف إلى ضمير المرأة، فالأنف مضاف إلى ضمير مضاف إلى مضاف إلى ضمير الموصوف.

**ص: وعملها فى الضمير جر بالإضافة إن باشرته وخلت من أل، ونصب على التشبيه بالمفعول به إن فصلت أو قرنت بأل. ويجوز النصب مع المباشرة والخلو من «أل» وفاقا للكسائى. وعملها فى الموصول والموصوف رفع ونصب مطلقًا، وجر إن خلت من أل وقصدت الإضافة. وإن وليها سببى غير ذلك عملت فيه مطلقًا رفعا ونصبًا وجرًا، إلا أن مجرور المقرونة بأل مقرون بأل أو مضاف إلى المقرون بها أو إلى ضمير المقرون بها، ويقل نحو حسن وجهه وحسن وجهه وحسن وجه، ولا يمتنع خلافًا لقوم.**

ش: إذا جررت بالصفة المتصل بها ضمير بارز، فقد تقصد إضافتها إليه وقد لا تقصد؛ فإن قصدت حكم بالجر، وإن لم تقصد حكم بالنصب على التشبيه بالمفعول به. وإنما يمكن القصدان والمفعول ضمير إذا كانت الصفة غير متعرفة نحو: رأيت غلامًا حسن الوجه أحمره؛ فالحكم على الهاء بالجر بالإضافة، وبالنصب على التشبيه بالمفعول به جائز عند الكسائى، والجر عند غيره متعين، ومذهب الكسائى هو الصحيح؛ لأنه

---

(١) البيت للفرزدق فى ديوانه (٣٨٩/١)، الحيوان (١٩٧/٥)، الدرر (١٥٣/١)، سر صناعة الإعراب (١٩٠/١)، سمط اللآلى (ص٨٦٢)، الشعر والشعراء (٩٤/١)، لسان العرب (١٨٣/٣ - رفد)، وبلا نسبة فى الحيوان (٥٠١/٦)، همع الهوامع (٥٠/١).

(٢) البيت للأخطل فى ديوانه (ص٢٢٥).

روى عن بعض العرب: لا عهد لى بألأم منه عمًّا ولا أوضعه، بفتح العين. ومثل هذا يظهر الفرق من قصد الإضافة وغيرها. وعلى هذا يقال إذا قصدت الإضافة: مررت برجل أحمر الوجه لا أصفره إلا أن هذا الوجه لم يجزه من القوم إلا الكسائى. ومما يؤيد قوله ما أنشده ثعلب من قول الشاعر [من الوافر][1]:

فإنْ يكُن النكاح أحلَّ شيء فإنَّ نِكاحَها مَطَرٍ حرامُ

بجر مطر، وهو اسم رجل، وجره يدل على نصب الضمير مع اتصاله بالمضاف، فعلم بهذا جواز نصب الضمير المتصل بما يصلح أن ينصب الظاهر أو يجره. ولو قرنت بأل الصفة المتصل بها الضمير تعين الحكم بالنصب نحو: مررت بالغلام الحسن الوجه الأحمره.

والظاهر من كلام الفراء جواز الجر وترجيحه على النصب، فإنه قال فى معانى سورة الحج: فإذا أضافوا إلى مكنى قالوا أنت الضّارِبُهُ وأنتما الضارباه، فالهاء خفض، ولو نويت بها النصب كان وجهًا، هذا نصه. فحكم على الهاء من الضاربه بالجر والنصب ورجح الجر، والهاء فى الأحمره كذلك، ولكن هى فى النصب مع الضارب مفعول بها، ومع الأحمر وشبهه مشبه بالمفعول به. وحكى ابن السراج أن المبرد حكم بالجر ثم رجع إلى النصب وفاقا لسيبويه، فالنصب على مذهبه متعين.

ويتعين النصب بلا خلاف فى الضمير الذى انفصلت الصفة منه بضمير آخر كقولك: قريش نجباء الناس ذرية وكرامهموها. والأصل فى صحة هذا الاستعمال ما روى الكسائى من قول بعض العرب: هم أحسن الناس وجوها وأنضرهموها. وإذا ولى الصفة المشبهة سببى موصول أو موصوف عملت فيه الرفع أو النصب مطلقًا، أى مقرونة بأل أو غير مقرونة، فمثال المقرونة قول الشاعر [من المنسرح]:

إنْ رُمتَ أمْنًا وعزة وَغِنى فاقْصِدْ يزيد العزيزَ من قصده

---

(١) البيت للأحوص فى ديوانه (ص١٨٩)، الأغانى (١٥/٢٣٤)، أمالى الزجاجى (ص٨١)، خزانة الأدب (٢/١٥١)، شرح شواهد المغنى (٢/٧٦٧،٩٥٢)، شرح التصريح (٢/٥٩)، العقد الفريد (٦/٨١)، المقاصد النحوية (١/١٠٩)، وبلا نسبة فى أوضح المسالك (٣:١٩٢)، شرح الأشمونى (٢/٣٢٩)، مغنى اللبيب (٢/٦٧٢).

فيجوز أن يحكم على «من» بالرفع على الفاعلية، وبالنصب على التشبيه بالمفعول به. ومثال غير المقرونة الجائز كونها رافعة الموصول وناصبته قول الشاعر [من البسيط]:

عـزّ امـرؤ بظلِّ مَن كان معتصِما  بـه ولـو أنَّهُ مِـن أضعف البشَـر

فيجوز كون «من» مرفوعة المحل على الفاعلية ومنصوبة على التشبيه بالمفعول به، ولو استقام الوزن بالإضافة لجازت كما جازت فى قول الآخر [من الطويل][1]:

وثيراتُ مـا التفتْ عليـه الملاحف

ولو استقام الوزن بتنوين وثيرات لجاز الحكم على «ما» بالرفع والنصب، كما حكم بهما على من بعد بظلّ. ونبهت بقولى: «وإن وليها سببى غير ذلك عملت فيه مطلقًا رفعًا ونصبًا وجرًا» على أنها إذا قصد إعمالها فى غير الضمير والموصول والموصوف الذى يشبهه، فإما أن تكون مجردة من أل، وإما أن تكون مقرونة بها ومعمولها إما مقرون بأل وإما مضاف وإما مجرد. وهو فى أحواله الثلاثة مع المجردة مرفوع بالفاعلية أو مجرور بالإضافة، أو منصوب على التمييز إن كان نكرة، وعلى التشبيه بالمفعول به إن كان معرفة، وكذلك هو مع المقرونة بأل، إلا أن عمل المقرونة الجر مشروط باقتران معمولها بأل أو إضافة إلى المقرون بها أو إلى ضمير المقرون بها.

وأمثلة المجردة فى الرفع: رأيت رجلا جميلا الوجه، ووجهه، وجميلا وجه الأب، ووجه أبيه، ووجه أب، وأمثلتها فى النصب رأيت رجلا جميلا وجها، ووجهه، والوجه، وجميلا وجه أب ووجه الأب. وأمثلتها فى الجر رأيت رجلا جميل وجه وجميل وجهه، والوجه، وجميل وجه أب ووجه أبيه ووجه الأب.

وأمثلة المقرونة بأل فى الرفع رأيت الرجل الجميل الوجه ووجهه ووجه، ورأيت الرجل الجميل وجه الأب ووجه أبيه ووجه أب. وأمثلتها فى النصب رأيت الرجل الجميل وجها ووجهه والوجه، ورأيت الرجل الجميل وجه أب ووجه الأب. وأمثلتها فى الجر رأيت الرجل الجميل الوجه، وعمرا الكريم حسب الآباء، البين سوددهم ونحو هذا

---

(١) تقدم الاستشهاد به.

المثال نادر كقول الشاعر [من الطويل][(١)]:

سبَتْنـــى الفتـــاةُ البضَّةُ المتجرِّد الـــ ـــلطيفةُ كَشْحهِ وما خِلْتُ أنْ أُسْبَى

ونحو حسن وجهه، وحسن وجهه قليل غير ممتنع، وكذا حسن وجـه. ومـن أمثـال مررت برجل حسن وجهه ما فى الحديث من وصف الدجال: «أعور عينه اليمنى»، وما فى حديث أم زرع من قوله: «صفر وشاحها» وفى وصـف النبى ﷺ: «شثن أصابعه» وقال أبو على القالى فى حديث على رضى الله عنه يصف النبى ﷺ: «كان ضخم الهامة كثير شعر الرأس، شثن الكفين والقدمين، طويل أصابعه ضخم الكراديس». فهذه أربعة شواهد من أفصح الكلام الذى لا ضرورة فيه تدل على صحـة استعمال مـررت برجل حسن وجهه. وقد أجاز ذلك الكوفيون فى الكلام نـثره ونظمـه، ومنـع سيبويه جوازه فى غير الشعر، ومنعه المبرد مطلقًا، والصحيح ما ذهب إليه الكوفيون من جوازه مطلقًا. وأما رأيت رجلا حسنا وجهه فهو مثل قراءة بعض السلف: ﴿فإنه آثم قلبَـه﴾ [البقرة:٢٨٣] بالنصب، ومثله ما أنشد الكسائى من قول الراجز [من الرجز][(٢)]:

أنْعَتُهـــا إنّـــىَ مِـــن نُعّاتِهـــا مُـــدارةَ الأخفـــاف مُحْمرّاتِهـــا
غلـــبَ الذفـــارى وعِفرياتهـــا كُـــومَ الـــذرَى وادِقـةً سُرّاتِها

فانتصاب سراتها بوادقة كانتصاب وجه بحسن. وأما نحو مررت برجل حسن وجـه فمنعه أكثر البصريين. وهو عند الكوفيين جائز، وبجوازه أقول. ويدل على جوازه قـول الراجز [من الرجز][(٣)]:

بِبُهْمَـــةٍ مُنِيـــتُ شَهْـمٍ قَلْـــبُ مُنَجَّـــذٍ لا ذى كَهَـــامٍ يَنْبُـــو

---

(١) البيت بلا نسبة فى المقاصد النحوية (٦٢٣/٣)، شرح الأشمونى (٦/٣).

(٢) الرجز لعمر بن لجأ التيمـى فـى ديوانـه (ص١٥٣،١٥٥)، الأصمعيـات (ص٣٤)، خزانـة الأدب (٢٢١/٨)، الـدرر (٢٨٩/٥)، المقـاصد النحويـة (٥٨٣/٣)، وبـلا نسـبة فـى شـرح المفصـل (٨٨،٨٣/٦)، لسان العـرب (٩٩/٢ - نعـت، ٣٧٢/١٠ - ودق)، تـاج العـروس (١٢٣/٥ - نعت).

(٣) الرجز بـلا نسـبة فـى الـدرر (٢٨٤/٥)، شـرح الأشـمونى (٣٥٨/٢،٣٦٠)، المقـاصد النحويـة (٥٧٧/٣)، همع الهوامع (٩٩/٢).

ومثله ما أنشده الفراء عن بعض العرب [من الطويل](١):

بِثَـوْبٍ وَدِينَـارٍ وشـاةٍ ودِرْهَـمٍ فهَـلْ أنـتَ مَرفُـوعٌ بما هَهُنا رأسُ

وقال ابن خروف فـى مـررت برجـل حسـن وجـه والحسـن وجـه لا سـبيل إلا إلى جوازها بقول الراجز وبما أنشده الفراء، فلا مبالاة بمن منع. ونظير رأيـت رجـلا جميـلا الوجه قول النابغة [من الوافر](٢):

وَنَأخُـذُ بَعـدَهُ بِذنَـابِ عَيْـشٍ أجَـبَّ الظَّهْـرُ لَيْسَ لَـه سَنَامُ

على رواية من رفع الظهر، ويروى بالنصب فيكون نظير رأيت رجـلا جميـلا الوجـه ويروى بكسر الباء والراء على الإضافة، فيكون نظير مررت برجل حسن الوجه، ومثله فى احتمال أوجه ثلاثة قول الشاعر [من الطويل](٣):

لقد علـمَ الأيقـاظُ أخفيـةَ الكرى تزَجُّجَهَـا مـن حالـكٍ واكْتِحالهـا

فمن رفع جعله نظير الحسن وجهُ الأب، ومن نصب جعله نظير الحسن وجهَ الأب، ومن جر جعله نظير الحسن وجهِ الأب. ومثلهما فى احتمال ثلاثة أوجه قـول الأغلـب العجلى [من الرجز]:

ليسـتْ بكَـرْواءَ ولا بمُدَحْـدح ولا مـن السـودِ القصـار الزُّمَّح

---

(١) البيت بلا نسـبة فـى الـدرر (٥/٢٨٤،٢٨٧)، شـرح التصريـح (٢/٧٢)، همـع الهوامـع (٢/٩٩،١٠١).

(٢) البيـت للنابغـة الذبيـانى فـى ديوانـه (ص١٠٦)، الأغـانى (١١/٢٦)، خزانـة الأدب (٧/٥١١،٩/٣٦٣)، شـرح أبيـات سـيبويه (١/٢٨)، شـرح المفصـل (٦/٨٣)، الكتـاب (١/١٩٦)، المقـاصد النحويـة (٣/٥٧٩،٤/٤٣٤)، وبـلا نسـبة فـى أسـرار العربيـة (ص٢٠٠)، الأشـباه والنظـائر (٦/١١)، الاشـتقاق (ص١٠٥)، أمـالى ابـن الحـاجب (١/٤٥٨)، الإنصـاف (١/١٣٤)، شـرح الأشـمونى (٣/٥٩١)، شـرح ابـن عقيـل (ص٥٨٩)، شـرح عمـدة الحـافظ (ص٣٥٨)، المقتضب (٢/١٧٩).

(٣) البيت للكميت فى شرح شواهد الإيضاح (ص٥٦٩)، المقاصد النحوية (٣/٦١٢)، وليس فى ديوانه، وبلا نسبة فـى سـر صناعـة الإعـراب (١/٣٨)، شـرح المفصـل (٥/٢٧)، لسـان العـرب (١٤/٢٣٦-خفى)، المحتسب (٢/٤٧).

قبّـــاءُ غرْثَـــى موضِـع المُوَشّح

فمن رفع موضع الموشح فبالفاعلية، ونظيره حسن وجهُ الأب، ومن نصب فعلى التشبيه بالمفعول به ونظيره حسن وجه الأب، ومن جر فبالإضافة ونظيره حسن وجه الأب. ومثله فى احتمال الأوجه الثلاثة قول الآخر [من السريع][1]:

ومنهـــلٍ أعـورٍ إحـدى العينَيْـنْ بَصـير أخـرى وأصـمّ الأذنَيْـنْ

فمن كسر راء أعور أضافه إلى إحدى وجعله نظير حسن وجه الأب، ومن فتح جاز له أن يرفع إحدى بالفاعلية، ويجعله نظير حسنا وجه الأب، وأن ينصبه على التشبيه بالمفعول به، ويجعله نظير حسنا وجه الأب.

وبصير أخرى نظير حسن وجه، وأصم الأذنين نظير حسن الوجه. ونظير حسن وجه أيضًا قول الشاعر [من الطويل][2]:

أَلِكْنِى إلى قومِي السلامَ رسالةً بآيةِ ما كانوا ضِعَافا ولا عُزْلا
ولا سيّمَـــى زِىٍّ إذا مـا تلبَّسُـوا إلـى حاجـةٍ يوْمـا مُخَيّسة بُزْلا

ونظير حسن وجه الأب قول الخرنق [من الكامل][3]:

لا يَبْعَـدَنْ قومـى الذيـن هـم سَـمّ العُـداة وآفـة الجُـزْر
النازلـــينَ بكُـــلّ مُعْتَـــركٍ والطيّبـــون معاقِـــدَ الأُزُرِ

ونظير حسن وجه الأب دون احتمال قول عروة بن الورد [من الطويل]:

---

(١) البيت بلا نسبة فى خزانة الأدب (٧/٥٥٠).

(٢) البيتان لعمرو بن شأس فى ديوانه (ص٩٠)، الدرر (٥/٣٦)، شرح أبيات سيبويه (١/٧٩)، شرح شواهد المغنى (٢/٨٣٥)، الكتاب (١/٧٩٧)، المقاصد النحوية (٣/٥٩٦)، وبلا نسبة فى المنصف (٢/١٠٣)، الأشباه والنظائر (٨/٧٠)، الخصائص (٣/٢٧٤)، مغنى اللبيب (٢/٤٢٠).

(٣) البيتان للخرنق بنت بدر فى ديوانها (ص٤٣)، الأشباه والنظائر (٦/٢٣١)، أمالى المرتضى (١/٢٠٥)، الإنصاف (٢/٤٦٨)، أوضح المسالك (٣/٣١٤)، الحماسة البصرية (١/٢٢٧)، خزانة الأدب (٥/٤١،٤٢،٤٤)، الدرر (٦/١٤)، سمط اللآلى (ص٥٤٨)، شرح أبيات سيبويه (٢/١٦)، شرح التصريح (٢/١١٦)، الكتاب (١/٢٠٢، ٢/٥٧،٥٨،٦٤)، المحتسب (٢/١٩٨)، المقاصد النحوية (٣/٦٠٢، ٤/٧٢).

وما طالبُ الأوْتار إلاّ ابنُ حُرّة طويلُ نجادِ السيفِ عارِى الأشاجِعِ

ومثل غرثى موضع الموشح وأعور إحدى العينين، فى موافقة حسن وجهُ الأبِ وحسن وجهَ الأبِ قول الفرزدق [من الوافر][١]:

أأطْعمت العراق ورافديه فزاريًّا أحذّ يَدَ القميص

ونظير الحسن وجها [من الرجز][٢]:

الحَزْنُ بابًا والعَقور كَلْبا

ونظير الحسن الوجه [من الوافر][٣]:

وما قَوْمى بثعلبةَ بنِ سعدٍ ولا بفَزَارة الشُّعْرِ الرِّقَابا

ومثله [من المديد][٤]:

مِن وَلِىّ أوْ أخِى ثِقَةٍ والبَعِيد الشاحِطِ الدّارا

ونظير حسن وجها [من البسيط][٥]:

هيفاءُ مقْبلةً عَجْزاءُ مُدْبِرَةً مَحْطُوطةٌ جُدِلَتْ شَنْباءُ أنيابا

ونظير حسن وجهه قول الشماخ [من الطويل][٦]:

---

(١) تقدم الاستشهاد به.

(٢) الرجز لرؤبة فى ديوانه (ص١٥)، خزانة الأدب (٢٢٧/٨)، الكتاب (٢٠٠/١)، المقاصد النحوية (٦١٧/٣)، المقتضب (١٦٢/٤)، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر (١٨٠/٣)، شرح أبيات سيبويه (٣٠٤/١)، لسان العرب (١١٢/١٣-حزن).

(٣) تقدم الاستشهاد به.

(٤) البيت لعدى بن زيد فى ديوانه (ص١٠١)، شرح أبيات سيبويه (١٣١/١، ٢١٧)، شرح شواهد المغنى (٨٥٨/٢)، الكتاب (١٩٨/١)، المقاصد النحوية (٦٢١/٣)، وبلا نسبة فى شرح التصريح (٨٢/٢)، مغنى اللبيب (٤٥٩/٢).

(٥) البيت لأبى زبيد الطائى فى ديوانه (ص٣٦)، شرح أبيات سيبويه (٤/١)، شرح المفصل (٨٣/٦، ٨٤)، الكتاب (١٩٨/١)، لسان العرب (٧٨٧/١-هلب)، المقاصد النحوية (٥٩٣/٣).

(٦) البيتان للشماخ فى ديوانه (ص٣٠٧، ٣٠٨)، خزانة الأدب (٢٩٣/٤)، الدرر (٢٨١/٥)،=

أمِنْ دِمْنَتَين عـرّسَ الركـبُ فيهمـا بحقْل الرَّخَامَى قدْ عَفَـا طَلاَهمـا
أقامتْ على ربْعَيْهما جارتا صَفًا كميتَـا الأعالِي جَوْنتـا مُصْطَلاهما

والضمير فى مصطلاهما للأثفيتين المعبر عنهما بجارتين فوصفهمـا بسـواد أسـفليهما وحمرة أعلييهما. وزعم المـبرد أن الضمـير عـائد علـى الأعـالى وجـاء بلفـظ التثنيـة لأن الأعالى جمع فى اللفظ مثنى فى المعنى، كما يقال: قلوبكما نورهما الله، وهذا صحيـح فى الاستعمال منافر للمعنى؛ لأن مصطلى الأثفيـة أسـفلها، فإضافتـه إلى أعلاهـا بمنزلـة إضافة أسفل إليه؛ وأسفل الشىء لا يضاف إلى أعلاه، ولا أعلاه إلى أسفله، بل يضافان إلى ما هما له أسفل وأعلى.

* * *

## فصل

**ص: «إذا كان معنى الصفة لسابقها رفعـت ضمـيره وطابقتـه فـى إفـراد وتذكـير وفروعهما ما لم يمنع من المطابقة مانع. وكذلك إن كان معناهـا لغيره ولـم ترفعه. فإن رفعته جرت فى المطابقة مجرى الفعل المسند، وإن أمكن تكسيرها حينئذ مسـندة إلى جمع فهو أولى من إفرادها. وتثنى وتجمع جمع المذكر السالم علـى لغـة «يتعـاقبون فيكم ملائكة». وقد يعامل غير الرافعة ما هى لـه إن قـرن بـأل معاملتهـا إذا رفعتـه. وإذا قصد استقبال المصوغة من ثلاثى على غير فاعل ردت إليه ما لم يقدر الوقوع. وإن قصد ثبوت معنى اسم الفاعل عومل معاملة الصفة المشبهة، ولو كان مـن متعـد إن أمن اللبس وفاقا للفارسى. والأصح أن يجعل اسم مفعول المتعدى إلى واحـد مـن هذا الباب مطلقًا. وقد يفعل ذلك بجامد لتأوله بمشتق».**

**ش:** الصفـة التـى معناهـا لسـابقها نحـو مـررت برجـل حسـن، وبرجلـين حسـنين، وبرجال حسنين أو حسان، وبامرأة حسـنة، وبـامرأتين حسـنتين، وبنسـاء حسـنات أو حسان، فمعنى هذه الصفات لمـا سبق مـن رجـل ورجلـين ورجـال، وامـرأة وامرأتـين

---

=شرح أبيات سيبويه (٧/١)، شرح المفصل (٨٣/٦،٨٦)، الصاحبى فى فقـه اللغـة (ص٢١٠)، الكتاب (١٩٩/١)، المقاصد النحوية (٥٨٧/٣)، همع الهوامع (٩٩/٢)، وبلا نسـبة فـى خزانـة الأدب (٢٢٠/٨،٢٢٢)، شرح الأشمونى (٣٥٩/٢)، المقرب (١٤١/١).

ونساء، فجيء بها مطابقة ونوى معها ضمائر موافقة. واحترزت بقولى ما لم يمنع من المطابقة مانع من صفة اشترك فيها المذكر والمؤنث كثيِّب وربعة، ومما وقع فيها الاشتراك مطلقًا كجُنُب، ومما يخص المذكر أو المؤنث لفظًا ومعنى، أو لفظًا لا معنى، أو معنى لا لفظًا.

وقد نبهت على ذلك فى صدر هذا الباب. ثم نبهت بقولى: وكذا إن كان معناها لغيره ولم ترفعه، على أنه يقال مررت برجلين حسنى الغلمان، أو حسنين غلمانا، ورجال حسان الغلمان أو حسان غلمانا، وبامرأة حسنة الغلام أو حسنة غلاما، وبنساء حسنات الغلمان، أو حسنات غلمانا، فيجاء بهذه الصفات مطابقة لما قبلها، وإن كان معناها لما بعدها لأنها لم ترفعه، وإنما رفعت ضمائر ما قبلها فجرت مجرى ما هى لما قبلها معنى ولفظًا. فلو رفعت ما بعدها لم تطابق ما قبلها، بل تعطى ما يعطى الفعل المؤدى معناها إذا وقع موقعها، فيقال: مررت برجلين حسن غلاماهما، وبرجال حسن غلمانهم، وبامرأة حسن غلامها، وبرجل حسنة جاريته، وبنساء حسن غلمانهن، كما يقال حسُنَ غلاماهما، وحسن غلمانهم، وحسن غلامها وحسن جاريته وحسن غلمانهنّ.

والأحسن فيما فاعلها جمع أن تجمع جمع تكسير، كقولك: مررت برجال حسان غلمانهم. ومن لغته أن يقدم على الفاعل علامة تثنيته وجمعه فيقول: مررت برجلين حَسُنا غلاماهما، ورجال حسنوا غلمانهم، فإنه يقول: مررت برجلين حسنين غلاماهما، وبرجال حسنين غلمانهم. وعلى هذا نبهت بقولى: وتثنى وتجمع جمع المذكر السالم على لغة، «يتعاقبون فيكم ملائكة».

**ثم قلت:** وقد تعامل غير الرافعة ما هى له إن قرن بأل معاملتها إذا رفعتْه، فأشرت بذلك إلى أنه قد يقال: مررت برجل حسنة العين، كما يقال: حسنت عينه. حكى ذلك الفراء فى معانى سورة «ص» قال: العرب تجعل الألف واللام خلفا من الإضافة فيقولون مررت على رجل حسنة العين قبيح الأنف، والمعنى حسنة عينه، قبيح أنفه.

**قلت:** فعلى هذا يقال: مررت برجل حسان الغلمان، وبرجل كريمة الأم، وبامرأة كريم الآباء وكريم الأب، كما يقال مررت برجال حسان غلمانهم وبرجل كريمة

أمه وبامرأة كرام آباؤها وكريم أبوها، ومنه قول الشاعر [من الطويل][١]:

أيـا ليلـةً خُرْسَ الدَّجاجِ سَهرتُها ببَغدادَ ما كادتْ عن الصُّبحِ تَنْجَلى

فقال: خُرس الدجاج كما يقال خرساء دجاجها. ومثله قول الآخر [من الطويل][٢]:

فماحت به غرَّ الثنايا مفلّجا وسِيمًا جلا عنه الظلام موشّما

أراد فمًا غر الثنايا، فجمع مع الألف واللام، كما يجمع مع الضمير إذا قيل: فماحت فمًا غُرًا ثناياه. ومثله قول الآخر فى وصف عقاب [من البسيط][٣]:

تأوى إلى قُنَّة خلقاءَ رَاسيةٍ حُجْن المخالبِ لاَ يغْتالُها الشَّبَع

فقال: حجن المخالب، كما يقال: حجن مخالبها، أى لا يغتالها فقد الشبع.

ومن وقوع الألف واللام خلفا عن الضمير فى غير هذا الباب قوله تعالى: ﴿**فأما من طغى وآثر الحياة الدنيا فإن الجحيم هى المأوى وأما من خاف مقام ربه ونهى النفس عن الهوى فإن الجنة هى المأوى**﴾ [النازعات: ٣٧-٤٠]. ومن ذلك قول الأعشى القيسى [من المتقارب][٤]:

وأمّا إذا ركبوا فالوجُو ه فى الرَّوْع مِن صَدأ البيضِ حُمّ

أى فوجوههم، فجعل الألف واللام خلفا عن الضمير، ومن ذلك قول الآخر [من الطويل]:

ولكن نَرى أقدامنا فى نعالِكم وآنفنا بين اللحى والحواجب

---

(١) البيت بلا نسبة فى لسان العرب (٣/٩٤-بغدد، ١٣/٥٨-بغدن)، المخصص (١٦/١٦٣)، تاج العروس (بغدن).

(٢) البيت بلا نسبة فى الأشباه والنظائر (٣/٧٨).

(٣) البيت لزهير بن أبى سلمى فى ديوانه (ص٢٤٢)، لسان العرب (٤/٤١٢-شعر، ١١/٥٠٩-غول)، أساس البلاغة (غول)، تهذيب اللغة (١/٤٢٣، ٨/١٩٢). وصدره عندهم:

من مرقبٍ فى ذرى خلقاء راسيةٍ

(٤) البيت بلا نسبة فى الكامل (١/٢٥٧).

أى بين لحاكم، فجعل الألف واللام خلفا عن الضمير. ومن ذلك قول ذى الرمة [من الطويل](١):

تخلّلنَ أبوابَ الخدور بأعْيُنٍ غرابيب والألوانُ بيضٌ نواصِعُ

وقد سوى سيبويه بين ضرب زيد ظهره وبطنه وضرب زيد الظهر والبطن، وبين مطرنا سهلنا وجبلنا، ومطرنا السهل والجبل. فالظاهر من قوله أنه موافق لقول الفراء، وليس هذا على تقدير «منه» إذ لو كان ذلك لاستوى وجود الألف واللام وعدمها، كما استويا فى مثل البر الكر بستين، فكان يجوز أن يقال: ضرب زيد ظهر وبطن ومطرنا سهل وجبل، كما جاز أن يقال: البر الكر بستين، والتمر منوان بدرهم؛ لأن البعضية مفهومة مع عدم الألف واللام، كما هى مفهومة مع وجودهما.

ومن الاستغناء عن الضمير بالألف واللام قوله تعالى: ﴿**وإن للمتقين لحسن مآب جنات عدن مفتحة لهم الأبواب**﴾ [ص:٤٩، ٥٠]. أى مفتحة لهم أبوابها. وزعم بعضهم أن الأبواب بدل من ضمير مستكن فى مفتحة. وهذا لا ينجيه من كون الألف واللام خلفا عن الضمير؛ لأن الحاجة إليه فى الإبدال كالحاجة إليه فى الإسناد.

وقول الفراء العرب تقول لمن لم يمت إنك مائت عن قليل، ولا يقولون لمن قد مات هذا مائت إنما يقال فى الاستقبال. وكذا يقال: هذا سيد قومه، فإذا أخبرت أنه سيسودهم، قلت: هو سائد قومه عن قليل.

وكذا الشرف والطمع وأشباههما إذا قصد بهما الاستقبال صيغت على فاعل. وإلى هذا أشرت بقولى: وإذا قصد استقبال المصوغة من ثلاثى على غير فاعل ردت إليه بصيغة فاعل. ومن هذا الرد قوله تعالى: ﴿**فلعلك تارك بعض ما يوحى إليك وضائق به صدرك**﴾ [هود:١٢]، وعلى هذا المعنى قراءة بعض السلف: ﴿**إنك مائت وإنهم مائتون**﴾ [الزمر:٣٠]، والمعنى على قراءة الجماعة وإنك وإياهم وإن كنتم أحياء فأنتم فى عداد الموتى؛ لأن ما هو كائن فكأن قد كان، وهذا شبيه بـ ﴿**أتى أمر الله فلا تستعجلوه**﴾ [النحل:١]، وعلى هذا نبهت بقولى: ما لم يقدر الوقوع. ومن الرد إلى فاعل بقصد الاستقبال قول الحكم بن صخر [من الطويل]:

أرى الناسَ مثل السَّفر والموتُ منهلٌ له كلَّ يومٍ واردٌ ثم واردُ

---

(١) ديوانه (ص٥١).

إلى حيثُ يَشْفى اللهُ مَن كان شافِيا ويَسْعَدُ مَن فى علمِه هو ساعدُ

ومثله قول قيس بن العيزارة [من الطويل](١):

فقلتُ لكَمْ شاةٍ رعيتُ وجاملٍ فكلُّكُم من ذلكَ المالِ شابِعُ

وأشرت بقولى: وإن قصد ثبوت معنى اسم الفاعل عومل معاملة الصفة المشبهة، إلى أن قصد ثبوت معنى اسم الفاعل يسوغ إضافته إلى ما هو فاعل فى المعنى، ونصبه إياه على التمييز إن كان نكرة، وعلى التشبيه بالمفعول به إن كان معرفة بشرط السلامة من اللبس. فيقال: زيد ظالم العبيد خاذلهم، راحم الأبناء ناصرهم، إذا كان له عبيد ظالمون خاذلون، وأبناء راحمون ناصرون. قال أبو على فى التذكرة فى قال زيد الحسن عينين: فلا بأس أن تقول زيد الضارب أبوين، والضارب الأبوين، والضارب الأبوان. والأبوان فاعل على قولك الحسن الوجهُ، الأمر فى ذلك كله واحد. ومثله الضارب الرجل إذا أردت الضارب رجله.

**قلت:** هكذا قال أبو على فى التذكرة، ولم يقيد بأمن اللبس، والصحيح أن جواز ذلك متوقف على أمن اللبس. ويكثر أمن اللبس فى اسم فاعل غير المتعدى، فلذلك يسهل فيه الاستعمال المذكور. ومنه قول ابن رواحة الأنصارى رضى الله عنه [من الطويل](٢):

تَباركتَ إنّى من عذابِكَ خائِفُ وإنّى إليكَ تَائبُ النفسِ باخِعُ

ومنه قول رجل من طيىء [من الطويل]:

ومن يَكُ مُنْحلّ العزائِم تابِعا هواه فإنَّ الرشْدَ منه بَعيدُ

ومن وروده فى المصوغ من متعد قول الشاعر [من البسيط](٣):

---

(١) البيت لقيس بن العيزارة فى شرح أشعار الهذليين (ص٥٩٠)، وبلا نسبة فى شرح عمدة الحافظ (ص٧٠٥).

(٢) تقدم الاستشهاد به.

(٣) البيت بلا نسبة فى الدرر (٢٩٤/٥)، شرح الأشمونى (٣٤٦/٢)، المقاصد النحوية (٦١٨/٣)، همع الهوامع (١٠١/٢).

ما الراحمُ القلبِ ظلاما وإنْ ظُلِما ولا الكريـــمُ بمنّـــاعٍ وإنْ حُرِمـا

وقد أغفل أكثر المصنفين إجراء اسم المفعول مجرى الصفة، وهو يجرى مجراها مطلقًا إن كان مصوغا من متعد إلى واحد كمضروب ومرهوب ومرفوع ومجموع، فيقال هذا مضروب العبد ومرهوب قوم ومرفوع قدرا، وهو مجموع الأمرَّ وأمرَه وأمْرًا، ومجموع الأمرِ وأمْرُه كما يقال هو حسنُ الوجهِ وحسنُ وجهٍ وحسنٌ وجْهًا وحسنٌ الوجهُ وحسن وجْهُه وحسن وجهٌ والوجه وَوجهَه. وكذا البواقى.

وأقل مسائل الصفة استعمالا نحو حسن وجهِه وحسن وجهَه وحسن وجه. ولها مع ذلك نظائر من اسم المفعول. فنظير حسن وجهِه قول الشاعر [من الطويل][1]:

تمنـى لقائـى الجَوْنُ مَغْرورَ نَفْسِهِ ولمـا رآنـى ارْتـاعَ ثُمَّتَ عَرَّدا

ونظير حسن وجهه قول الشاعر [من الكامل][2]:

لـو صُنْت طرفَك لم تُرَعْ بصفَاتِها لّمـا بَـدَتْ مَجْلُـوّةً وجَنَاتِهـا

ونظير حسن وجه قول الآخر [من الطويل][3]:

بثـوب ودينـارٍ وشـاة ودرهـم فهـل أنـت مرفـوعٌ بما ههنا رأسُ

ونبهت بقولى: «وقد يفعل ذلك بجامد لتأويله بمشتق» على أنه قد يقال وردنا منهلا عسلا ماؤه، وعسل الماء، ونزلنا بقوم أسد أنصارهم وأسد الأنصار، وصاهرنا حيا أقمارا نساؤه وأقمار النساء، على تأويل عسل بحلو، وأسد بشجعان، وأقمار بحسان. ومنه قول الشاعر [من البسيط][4]:

فَرَاشَةُ الحِلْمِ فرعونُ العذابِ وإنْ يُطلَبْ نداهُ فكَلبٌ دُونَه كَلْبُ

---

(١) البيت بلا نسبة فى الدرر (٥/٢٩٠)، شرح التصريح (٢/٧٢)، همع الهوامع (٢/١٠١).

(٢) البيت بلا نسبة فى الدرر (٥/٢٨٧)، شرح التصريح (٢/٧٢)، همع الهوامع (٢/١٠١).

(٣) تقدم الاستشهاد به.

(٤) البيت للضحاك بن سعد فى الحيوان (١/٢٥٧)، ولسعيد بن العاصى فى ديوان المعانى (١/١٩٦)، وبلا نسبة فى الدرر (٥/٢٩٣)، شرح الأشمونى (٢/٣٦٢)، همع الهوامع (٢/١٠١).

فعامل فراشة وفرعون معاملة طائش ومهلك. ومثله قول الآخر [من الوافر][1]:

فلــولا اللهُ والمهــــرُ المفــــدَّى  لأبْــتَ وأنــتَ غِربــالُ الإهـاب

فعامل غربالا معاملة مثقب. وأكثر ما يجيء هذا الاستعمال فى أسماء النسب كقولك: مررت برجل هاشمى أبوه تميمية أمه. وإن أضفت قلت: مررت برجل هاشمى الأبِ، تميمى الأمِّ. وكذلك ما أشبهه.

* * *

(١) البيت لمنذر بن حسان فى المقاصد النحوية (٣/١٤٠)، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر (٢/٤٤١)، الخصائص (٢/٢٢١، ٣/١٩٥)، ديوان المعانى (٢/٢٤٩)، شرح الأشمونى (٢/٣٦٢)، الدرر (٥/٢٩١)، لسان العرب (١/٦٣٢-عنكب، ٣/٣٧٢-قيد، ١١/٤٩١-غربل)، الممتع فى التصريف (ص٧٤).

## باب إعمال المصدر

**ص: يعمل المصدر مظهرًا مكبرًا غير محدود ولا منعوت قبل تمامه، والغالب إن لم يكن بدلا من اللفظ بفعله تقديره بعد أن المخففة أو المصدرية أو ما أختها. ولا يلزم ذكر مرفوعه.**

عمل المصدر عمل الفعل، لأنه أصل والفعل فرعه، فلم يتقيد بزمان دون زمان بل يعمل عمل الماضى والحاضر والمستقبل؛ لأنه أصل لكل واحد منها، بخلاف اسم الفاعل فإنه عمل للشبه، فتقيد عمله بما هو شبهه وهو المضارع. وكما ترتب عمل المصدر على الأصالة اشترط فى كونه عاملا بقاؤه على صيغته الأصلية التى اشتق منها الفعل، فلزم من ذلك ألا يعمل إذا غير لفظه بإضمار، ولا برده إلى فعله قصدا للتوحيد، ولا تبعية قبل تمام مطلوبه، فلا يقال: مرورك بزيد حسن وهو بعمرو قبيح فيعلق المجرور بهو؛ لكونه ضمير المرور، فإنه مباين للصيغة التى هى أصل الفعل. وقد شذ مثل هذا فى قول زهير [من الطويل][1]:

وما الحربُ إلاّ ما عَلِمْتُمْ وذُقْتُم  وما هُوَ عَنْهَا بالحَدِيثِ المرجَّمِ

فهو ضمير الحديث وعن متعلقة به. وقد يتخرج هذا على أن يكون التقدير وما هو الحديث عنها فيتعلق «عن» بالحديث، ويجعل الحديث بدلا من هو، ثم حذف الأول وترك المتعلق به دالا عليه. ولا يخفى ما فى هذا التقدير من التكلف، مع أن البدل هو المقصود بالنسبة ولا يذكر متبوعه غالبا إلا توطئة له.

ولا يعمل المصغر فلا يقال عرفت ضريبك زيدا ونحوه؛ لأن التصغير يزيل المصدر عن الصيغة التى هى أصل الفعل زوالا يلزم منه نقص المعنى بخلاف الجمع فإن صيغته وإن زال معها الصيغة الأصلية فإن المعنى معها باق ومتضاعف بالجمعية؛ لأن جمع الشىء بمنزلة ذكره متكررا بعطف؛ فلذلك منع التصغير إعمال المصدر وإعمال اسم

---

(١) البيت لزهير بن أبى سلمى فى ديوانه (ص١٨)، خزانة الأدب (٣/١٠، ٨/١١٩)، الدرر (٥/٢٤٤)، شرح شواهد المغنى (١/٣٨٤)، لسان العرب (١٢/٢٢٨-رجم)، وبلا نسبة فى خزانة الأدب (١٠/٤٧٣)، شرح قطر الندى (ص٢٦٢)، همع الهوامع (٢/٩٢).

الفاعل، ولم يمنع الجمع إعمال المصدر ولا إعمال اِسم الفاعل؛ لأن إعمال اسم الفاعل كثير. فكثرت شواهد إعماله مجموعا، وجمع المصدر قليل فقلت شواهد إعماله مجموعا، فمنها قول علقمة [من الطويل](١):

وقد وَعَدتْكَ مَوعِدًا لو وَفَتْ به مواعِدَ عُرقُوب أخاه بيَثْرب

فنصب أخاه بمواعد وهى جمع موعد بمعنى وعد. ويروى: كموعود عرقوب أخاه. وموعود هذا أحد المصادر الجائية على وزن مفعول. ويروى: مواعيد، على أنه جمع ميعاد بمعنى وعد. ومنه قول العرب: تركته بملاحس البقر أولادها، أى بموضع ملاحس، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه. والملاحس جمع ملحس بمعنى لحس. ومنها قول ابن الزبير الأسدى [من الطويل](٢):

كأنكَ لم تُنبأ ولم تكُ شاهِدا بلائِى وكرّاتِى الصَّنِيعَ بيَيْطَرا

ومنه قول أعشى قيس، يمدح هوذة بن على الحنفى [من البسيط](٣):

قد حمّلُوه فتىَّ السنّ ما حملتْ ساداتُهم فأطاقَ الحملَ واضْطَلعا
وجرّبُوه فما زادتْ تجَارِبهُم أبا قُدامةَ إلاّ الحزْمَ والفَنَعا

وله أيضًا [من البسيط](٤):

إنَّ عِداتِك إيّانا لآتيةٌ حقًّا وطيّبةٌ ما نفسٌ بموعود

ولا يعمل المحدود، وهو المردود إلى فَعْلة قصدًا للتوحيد والدلالة على المرة؛ لأنه

---

(١) البيت لعبيد الأشجعى فى خزانة الأدب (١/٥٨)، لسان العرب (١/٢٣١-ترب)، ولعلقمة فى جمهرة اللغة (ص١١٢٣)، وللشماخ فى ملحق ديوانه (ص٤٣٠)، شرح أبيات سيبويه (١/٣٤٣)، الدرر (٥/٢٤٥)، شرح المفصل (١/١١٣)، وبلا نسبة فى جمهرة اللغة (ص١٧٣، ٢٥٣، ١١٩٨)، شرح قطر الندى (ص٢٦١)، الكتاب (١/٢٧٢)، المقرب (١/١٣١).

(٢) البيت لعبد الله بن الزبير فى شرح عمدة الحافظ (ص٦٩٤)، ولم أجده فى ديوانه.

(٣) البيتان للأعشى فى ديوانه (ص١٥٩)، تذكرة النحاة (ص٤٦٣)، شرح عمدة الحافظ (ص٦٩٤)، لسان العرب (١/٢٦١-حرب، ٨/٢٥٧-فنع)، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر (٢/٣٩٤)، الخصائص (٢/٢٠٨)، شرح الأشمونى (٢/٣٣٥).

(٤) البيت للأعشى فى ديوانه (ص٣٢١)، شرح عمدة الحافظ (ص٦٩٣).

غير عن الصيغة التى اشتق منها الفعل، فلا يقال: عرفت ضربتك زيدا، ونحو ذلك. فإن روى مثله عمن يوثق بعربيته حُكم بشذوذه ولم يقس عليه، فمن ذلك ما أنشد الفارسى فى التذكرة من قول الشاعر [من الطويل](١):

يُحابى بها الجَلْدُ الذى هو حازِمٌ بضَرْبة كفَّيْهِ المَلاَ نَفْسَ راكِبِ

يريد يحيى الجلد الحازم نفس راكب، بأن تضرب كفاه الملا متيمما مؤثرا بما عنده من الماء راكبا كاد يموت عطشا. وقد اجتمع فى قول ابن الزبير(٢):

. . . . ولم تك شاهدا بلائى وكراتى الصنيع ..

شاهد على إعمال المجموع، وشاهد على إعمال المحدود؛ لأن الكرات جمع كرة. وقد نصب به الصنيع فواحده أحق بذلك؛ لأن الواحد أقرب إلى اللفظ الأصلى وهو الكر. ومن إعمال المحدود قول كثير [من الطويل]:

وأجمعُ هِجْرانا لأسماءَ إن دَنَتْ بها الدارُ لا مِن زَهدةٍ فى وصالها

فلو كان «فعلة» مصدرًا غير مقصود بهائه التحديد كرهبة ساوى العارى منها فى صحة العمل. فمن ذلك قول الشاعر [من الطويل](٣):

فلولا رجاءُ النَّصْر منكَ ورَهبةٌ عقابَكَ قد كانوا لنا كالَموارد

ولا يتقدم نعت المصدر على معموله، فلا يقال: عرفت سوقك العنيف الإبل؛ لأن معمول المصدر منه بمنزلة الصلة من الموصول، فلا يتقدم نعت المصدر على معموله، كما لا يتقدم نعت الموصول على صلته، فإن ورد ما يوهم خلاف ذلك قدر فعل بعد النعت يتعلق به المعمول المتأخر. فمن ذلك قول الحطيئة [من البسيط](٤):

---

(١) البيت بلا نسبة فى حاشية يس (٦٢/٢)، الدرر (٢٤٣/٥)، شرح الأشمونى (٣٣٥/٢)، شرح قطر الندى (ص٢٦٣)، المقاصد النحوية (٥٢٧/٣).

(٢) تقدم الاستشهاد به.

(٣) البيت بلا نسبة فى شرح أبيات سيبويه (٣٩٣/١)، شرح شواهد الإيضاح (ص١٢٩)، شرح المفصل (٦١/٦)، الكتاب (١٨٩/١).

(٤) البيت للحطيئة فى ديوانه (ص١٠٧)، الأغانى (١٥٤/٢)، حاشية يس (٦٣/٢)، حماسة البحترى (ص١٦٦)، الخصائص (٢٥٨/٣)، الدرر (٢٥١/٥)، شرح شواهد المغنى=

أزمَعْتُ يأسًا مُبِينا من نَوَالكم ولنْ تَرى طارِدًا للحُرِّ كالْيأسِ

فالمتبارد إلى فهم سامع هذا البيت تعليق من نوالكم بيأسا، وهو غير جائز كما ذكرت، بل يتعلق بيئست مضمرا، فلو أخر النعت وقدم المعمول لم يمتنع كقول الشاعر [من الخفيف][1]:

إنّ وجدِى بكَ الشديدَ أرانِى عاذِرًا مَن عَهِدْتُ فيكَ عَذُولا

ونبهت بقولى «عمل فعله» على أن المصدر العامل يرفع الفاعل، نحو: عظم نفع الحليم حلمه. والنائب عن الفاعل نحو: سرنى إعطاء الدنانير الفقير، واسم كان نحو: من نعم الله كون المقهور عدونا، وكون عدونا المقهور، والكون عدونا المقهور. ويفهم من ذلك أنه يتعدى إلى غير المرفوع على حسب تعدى فعله نحو: عرفت مرورك بزيد، وقدومك على عمرو، وطلبك العلم، وإعطاءك الفقير درهما، وإعلامك خالدا جعفرا مقيما. وشرطت فى ذلك تقديره بفعله وبأنْ الخفيفة أو أنْ المصدرية أو ما أختها، احترازا من المصدر المؤكد والمبين الهيئة.

ومثال المقدر بأنْ المخففة: علمت ضربك زيدا، فتقديره: علمت أنْ قد ضربت زيدا، فأنْ هذه المخففة من أنّ لأنها بعد علم، وهو موضع مخصوص بالمخففة غير صالح للمصدرية، كقوله تعالى: ﴿**علم أن سيكون**﴾ [المزمل:٢٠]، و﴿**أفلا يرون ألا يرجع**﴾ [طه:٨٩]. ومثال المقدر بأن المصدرية قوله تعالى: ﴿**ولولا دفاع الله الناس بعضهم ببعض**﴾ [البقرة:٢٥١]، وقول القائل: أرجو نصر الله للمسلمين، وخذلانه للكافرين. وكذا كل مصدر وقع بعد لولا أو بعد فعل إرادة أو كراهة، أو خوف أو طمع أو شبه ذلك، ولا يكون المقدر بهذه إلا ماضى المعنى كقوله [من الطويل][2]:

أمِن بَعْدِ رمى الغانياتِ فُؤادَه بأسْهُمِ ألحاظٍ يُلام على الوَجْدِ

---

=(٩١٦/٢)، لسان العرب (٢٣٠/٦-نسس)، المحتسب (٣٠٧/١)، مغنى اللبيب (٥٨٨/٢)، همع الهوامع (٩٣/٢).

(١) البيت بلا نسبة فى الدرر (٩/٥، ٢٥١)، شرح الأشمونى (٣٠٦/٢)، شرح التصريح (٢٧/٢)، شرح قطر الندى (ص٢٦٤)، المقاصد النحوية (٣٣٦/٣)، همع الهوامع (٤٨/٢، ٩٣).

(٢) البيت بلا نسبة فى الدرر (٢٤٧/٥)، همع الهوامع (٩٢/٢).

أو مستقبل المعنى كقول الفرزدق [من الوافر][١]:

فـرُم بيدَيْـكَ هـل تَسطيع نَقْـلاً جبـــالاً مـــن تِهامـةَ راسِيات

وأما المقدر بأن المخففة فيجوز مضيه وحضوره واستقباله، وكذا المقدر بما المصدرية، فمضى المقدر بأن المخففة كقول الشاعر [من البسيط][٢]:

علمتُ بَسْطَك بالمعروف خيرَ يَدٍ فـلا أرَى فيـكَ إلا باسِطًا أمـلا

وحضوره كقول الراجز [من الرجز][٣]:

لـو علمتْ إيثـارِى الذى هَوَتْ مـا كنـتُ منها مُشْفِيا على القَلَتْ

واستقباله كقول الشاعر [من الخفيف]:

لـو علِمنـا إخْلافكم عـدةَ السَّلـ ـم عَدِمْتُـم علـى النَّجـاة مُعِينـا

ومضى المقدر بما المصدرية كقول الله تعالى: ﴿**فإذا قضيتم مناسككم فاذكروا الله كذكركم آباءكم**﴾ [البقرة:٢٠٠]، وكقول الشاعر [من الوافر]:

وعذَّبَـهُ الهـوَى حتّى بـراهُ كبَـرْىِ القَيْـنِ بالسَّفَـن القِدَاحـا

وكقول الآخر [من الخفيف]:

مُدْمِـنُ البَغْـى سوفَ يأخُـذُه بـا ريـه أخْـذَه لثمـود وعـادا

وحضوره كقوله تعالى: ﴿**تخافونهم كخيفتكم أنفسكم**﴾ [الروم:٢٨]، وكقول الفرزدق [من الطويل][٤]:

ودَدْتُ علـى حُبّـى الحياةَ لَوَ انَّها يُـزَادُ لهـا فـى عُمْرهـا مِن حَيَاتيا

واستقباله كقول الشاعر [من البسيط]:

---

(١) البيت للفرزدق فى ديوانه (١٠٩/١)، وبلا نسبة فى الدرر (٢٤٧/٥)، همع الهوامع (٩٢/٢).

(٢) البيت بلا نسبة فى الدرر (٢٤٨/٥)، همع الهوامع (٩٢/٢).

(٣) الرجز بلا نسبة فى الدرر (٢٤٨/٥)، همع الهوامع (٩٣/٢).

(٤) البيت ليس للفرزدق، وإنما هو لجميل بثينة فى ديوانه (ص٢٢٥)، أمالى القالى (٢٢٤/١)، وبلا نسبة فى شرح عمدة الحافظ (ص٦٩٨).

ومَن يَمُتْ وهْو لَم يُؤمِن يَصْلَ غدا شُـواظَ نـارٍ دوامَ النارِ فى سَقَـرا

وليس تقدير المصدر العامل بأحد الأحرف الثلاث شرطا فى عملـه، ولكـن الغـالب أن يكون كذلك. ومن وقوعه غير مقدر بأحدها قول العرب: سمع أذنـى زيـدا يقـول ذلك. وقـول أعرابى: اللهـم إن استغفارى إيـاك مـع كـثرة ذنوبى للـؤم، وإن تركـى الاستغفار مع علمى بسعة عفوك لغىّ. وقول الشاعر [من الكامل][1]:

عهـدى بهـا الحـىّ الجميعَ وفيهم قبـلَ التّفـرقُ مَيْسـرٌ ونِـدام

وقول الراجز [من الرجز][2]:

ورَأْىُ عَينـىَّ الفتـى أَبَـاكا يُعطِـى الجزيـلَ فعلـيكَ ذاكا

وقول الآخر [من السريع]:

لا رغبـةٌ عمّـا رغبْـتِ فيـه منّـى فانقُصيـه أو زيديـه

ومن أمثلة سيبويه: متى ظنك زيدا أميرا. وذكر سيبويه فى باب ما من المصادر يجرى مجرى الفعل المضارع عجبت من ضرب زيد عمرا إذا كان هو الفاعل. ثـم قـال: كأنـه قال: عجبت من أنه يضرب زيد عمرا. ولم يقدره فى الباب بغير أن الثقيلة. وإذا ثبـت أن عمل المصدر غير مشروط بتقدير حرف مصدرى أمكن الاستغناء عـن إضمـار فـى نحو له صوت صوت حمار.

ونبهت بقولى: «ولا يلزم ذكر مرفوعه» على أن المصدر الصالح للعمـل قـد يجـاء بـه دون مرفوع ظاهر ولا مضمر ودون معمول آخر: وقد يجاء به دون مرفوع كائنـا معـه معمـول آخـر. فالجـائى دون مرفـوع ولا غـيره نحـو: ﴿**ولا يرضى لعبـاده الكفـر**﴾ [الزمر:٧]، والكائن معه معمول لا مرفوع معه نحو: ﴿**فك رقبة أو إطعام فى يوم ذى مسغبة يتيما**﴾ [البلد:١٣-١٥]، وخصصت المرفوع بجواز الاستغناء عنـه مـع المصـدر؛

---

(١) البيت للبيد بن ربيعة فى ديوانه (ص٢٨٨)، شرح أبيات سيبويه (٢٦/١)، الكتـاب (١٩٠/١)، لسـان العـرب (١٩٨/٤-حضـر)، وبـلا نسـبة فـى تذكـرة النحـاة (ص٦٥٠)، شـرح المفصـل (٦٢/٦).

(٢) تقدم الاستشهاد به.

لأن الاستغناء عن غير المرفوع جائز مع كل عامل ليس من النواسخ. وقلت: بدل ولا يلزم ذكر فاعله: ولا يلزم ذكر مرفوعه لأعم الفاعل ونائبه واسم كان. وقد تقدم من قولى بيان أن مرفوع المصدر قد يكون نائب فاعل نحو: سرنى إعطاء الدينار الفقير، واسم كان نحو: من نعم الله كون المقهور عدونا. وجاز أن يستغنى عن مرفوع المصدر دون مرفوع الفعل وما أشبهه مما ليس مصدرا؛ لأن الفعل لو ذكر دون مرفوع لكان حديثا عن غير محدث عنه، وكذا بها يعمل عمله من صفة أو اسم فعل، فإنه لا يعمل إلا وهو بنفسه واقع موقع الفعل، ومؤد معناه فاستحق ما يستحقه الفعل من مرفوع يحدث به عنه ظاهرا أو مضمرا. فلو خلا منه لكان فى تقدير فعل خلا من مرفوع، ليس كذلك المصدر؛ لأنه إذا عمل العمل المنسوب إليه بإجماع لم يكن إلا فى موضع غير صالح للفعل، فجرى مجرى الأسماء الجامدة فى عدم تحمل الضمير، وجاز أن يرفع ظاهرا لكونه أصلا لما لا يستغنى عن مرفوع به، وبسبب اقتضائه الرفع عدمت فى غير ندور مصاحبته مرفوعا إن لم يكن مضافا.

**وقلت:** إن كان مضافا حتى قال بعض النحويين إنها لا تجوز إلا فى الشعر، والصحيح جوازها مطلقًا لكن استعمالها فى النثر قليل. ومن ذلك قول النبى ﷺ: «بنى الإسلام على خمس: شهادة أن لا إله إلا الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصوم رمضان، وحج البيت من استطاع إليه سبيلا» فمن فى موضع رفع فاعلا بحج البيت. والتقدير: وأن يحج البيت من استطاع إليه سبيلا. وقلت فى مصاحبة غير المضاف: «ومرفوعا دون ندور» احترازا من قول أبى العباس ثعلب: العرب تقول عجبت من قراءة فى الحمام القرآنُ، أى من أن قرىء.

**ص: ومعموله كصلة فى منع تقدمه وفصله، ويضمر عامل فيما أوهم خلاف ذلك أو يُعدّ نادرًا.**

**ش:** قد تقدم بيان كون المصدر العامل بإجماع مقدرا بحرف مصدرى موصول بفعل، وأن ذلك التقدير غالب لا لازم، فاستحق بلزوم هذا التقدير أن يخالف معموله الصلة بجواز الاستغناء عنه، وأن يوافقها فى منع التقدم والفصل. فلهذا قلت: «ومعموله كصلة فى منع تقدمه وفصله». ثم قلت: «ويضمر عامل فيما أوهم خلاف ذلك، أو

يعد نادرا» فنبهت بذلك على أنه قد يجيء ما قبل المصدر متعلقا به من جهة المعنى تعلق المعمول بالعامل، كقول تميم العجلانى [من الطويل][١]:

لقد طالَ عن دَهماءَ لدِّى وعِذْرتى ... وكِتمانُها أكْنِى بأُمِّ فُلان

وكقول عمر بن أبى ربيعة [من الرمل][٢]:

ظنُّها بى ظنُّ سوءٍ كلّه ... وبها ظنِّى عَفافٌ وكَرَم

وكقوله [من الخفيف][٣]:

طال عن آلِ زينبَ الإعراضُ ... للتعدِّى وما بنا الإبْغَاض

وكقول الآخر [من الهزج][٤]:

وبعضُ الحِلْم عندَ الجَهْـ ... ـلِ للذِّلّةِ إذْعَانُ

فلنا فى هذه أن نعلق ما تقدم بمصدر آخر محذوف لدلالة الموجود عليه، كأنه لدى عن دهماء لدى، وظنى بها ظنى، وطال الإعراض عن آل زينب الإعراض، وبعض الحلم إذعان للذلة إذعان.

ويكون هذا التقدير نظير قولهم فى :﴿**وكانوا فيه من الزاهدين**﴾ [يوسف:٢٠]، أن تقديره وكانوا زاهدين فيه من الزاهدين. ونظير قولهم فى [من الرمل][٥]:

أيْنَما الرّيحُ تُمِيّلْها تَمِلْ

---

(١) البيت لابن مقبل فى ديوانه (ص٣٣٤)، أمالى المرتضى (١٧٣/٢)، وبلا نسبة فى شرح شذور الذهب (ص٤٨١).

(٢) ديوانه (ص٥١٧).

(٣) ديوانه (ص٣١٥).

(٤) البيت للفند الزمانى فى أمالى القالى (٢٦٠/١)، حماسة البحترى (ص٥٦)، خزانة الأدب (٤٣١/٣)، الدرر (٢٥٠/٥)، شرح ديوان الحماسة (ص٣٨)، شرح شواهد المغنى (٩٤٤/٢)، المقاصد النحوية (١٢٢/٣)، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر (١٤٧/٦)، شرح الأشمونى (٣٣٨/٢)، همع الهوامع (٩٣/٢).

(٥) تقدم الاستشهاد به.

أن تقديره: أينما تميلها الريح تميلها تمل. ولنا أن نجعل ما تقدم متعلقا بنفس المصدر الموجود، إما على نية التقديم والتأخير، وإما على أن ذلك استبيح في المصدر وإن لم يستبح مثله في الموصول المحض، كما استبيح استغناؤه عن معمول لا دليل عليه، وإن لم يستبح مثله في صلة الموصول. وهكذا يفعل فيما أوهم الفصل كقوله تعالى: ﴿**إنه على رجعه لقادر يوم تبلى السرائر**﴾ [الطارق:٨،٩]، فإن ظاهره أن «يوم» منصوب برجعه، ولا يجوز ذلك لاستلزامه الفصل بخبر إن الذى هو لقادر، فالمخلص من ذلك أن ينصب ﴿**يوم تبلى السرائر**﴾ بعامل مقدر مدلول عليه برجعه، كأنه قيل: يرجعه يوم تبلى السرائر. ومما يوهم الفصل قول الشاعر [من الطويل][1]:

وهنَّ وقوفٌ ينتظِرْنَ قضاءَه بضاحِي غَدَاةٍ أمرَه وهو ضَامِزُ

فقد يظن أن بضاحي غَدَاةٍ متعلق بينتظرن، وقد فصل بين قضائه وأمره وليس كذلك، بل الواجب أن يجعل قضاؤه متعلقا به الجار والمجرور فلا يكون بينه وبين منصوبه فصل بأجنبي. ومثل هذا قول الآخر [من الخفيف]:

ليت شِعْرِى إذا القيامةُ قامتْ ودَعا بالحِساب أيْنَ المَصِيرا

أنشده الشجرى وجعل التقدير المصير أين هو، فحذف المبتدأ وفصل المصدر بما عمل فيه، وأسهل من هذا يكون التقدير أين يصير المصير أو أين هو أعنى المصير.

**ص: وإعماله مضافا أكثر من إعماله منونا، وإعماله منونا أكثر من إعماله مقرونا بالألف واللام، ويضاف إلى المرفوع والمنصوب، ثم يستوفى العمل كما كان يستوفيه الفعل، ما لم يكن الباقى فاعلا فيستغنى عنه غالبا. وقد يضاف إلى ظرف فيعمل بعده عمل المنون.**

**ش:** المصدر الذى نحن بصدده مضاف أو منون تنوينا ظاهرًا أو مقدرًا، أو مقرون بالألف واللام نحو: عرفت ضربك زيدا، وشتما عمرا، والإكرام خالدا. وإعمال المضاف أكثر من إعمال غير المضاف؛ لأن الإضافة تجعل المضاف إليه كجزء من

---

(١) البيت للشماخ فى ديوانه (ص١٧٧)، جمهرة اللغة (ص١٣٢١)، شرح شواهد المغنى (٢/٨٩٥)، لسان العرب (٥/٣٦٥-ضمز)، وبلا نسبة فى مغنى اللبيب (٢/٥٤٠)، المقتضب (١/١٥)، المقرب (١/١٣٠).

المضاف، كما يجعل الإسناد الفاعل كجزء من الفعل، ويجعل المضاف كالفعل فى عدم قبول التنوين والألف واللام، فقويت بها مناسبة المصدر الفعل، فكان إعماله أكثر من إعمال عادم الإضافة، وهو المنون والمقترن بالألف واللام، إلا أن فى المنون شبها بالفعل المؤكد بالنون الخفيفة، استحق به أن يكون أكثر إعمالا من المقترن بالألف واللام.

ومن إعمال المنون قراءة نافع وابن عباس وعاصم وحمزة: ﴿**فك رقبة أو إطعام فى يوم ذى مسغبة يتيما**﴾ [البلد:١٣-١٥]، وقراءة أبى بكر بن عاصم: ﴿**بزينة الكواكب**﴾ [الصافات:٦]، أى بتزيين الكواكب ويجوز أن يكون منه: ﴿**ويعبدون من دون الله ما لا يملك لهم رزقا من السموات والأرض شيئا**﴾ [النحل:٧٣]، ومنه قول زياد الأعجم [من الوافر]:

بِبَذْلٍ فى الأُمُورِ وصِدْقِ بأس ... وإعطاءٍ على العِلَلِ المَتاعا

وقول الفرزدق [من الوافر][1]:

فَرُمْ بِيَدَيْكَ هل تسطيع نقلا ... جبالاً من تهامةَ راسيات

ولم يجىء إعمال المقترن بالألف واللام إلا فى موضع محتمل وهو قوله تعالى: ﴿**لا يحب الله الجهر بالسوء من القول إلا من ظلم**﴾ [النساء:١٤٨]، فيحتمل أن يكون «من» فى موضع رفع بالجهر على تقدير لا يحب الله أن يجاهر بالسوء من القول إلا من ظلم، ويحتمل أن يكون الكلام قد تم قبل «إلا» وتكون فى موضع نصب على الاستثناء. ومما جاء فى الشعر قول الشاعر [من الطويل][2]:

لقد علمتْ أُولَى المغيرة أنّنى ... كرَرْتُ فلم أنكُلْ عن الضَّرْبِ مِسْمَعَا

---

(١) تقدم الاستشهاد به.

(٢) البيت للمرار الأسدى فى ديوانه (ص٤٦٤)، شرح أبيات سيبويه (١/٦٠)، الكتاب (١/١٩٣)، شرح شواهد الإيضاح (ص١٣٦)، شرح المفصل (٦/٦٤)، المقاصد النحوية (٣/٤٠،٥٠١)، ولمالك بن زغبة فى خزانة الأدب (٨/١٢٨،١٢٩)، الدرر (٥/٢٥٥)، وبلا نسبة فى شرح الأشمونى (١/٢٠٢)، شرح ابن عقيل (ص٤١٢)، اللمع (ص٢٧١)، المقتضب (١/١٤)، همع الهوامع (٢/٩٣).

ومنه [من المتقارب][(١)]:

ضَعيـــفُ النكَايَـــةِ أعْـــدَاءَهُ  يَخَـــالُ الفِـرَارَ يُراخِـى الأجَـلْ

ومن النحويين من يزعم أن العمل بعد المقترن بالألف واللام بفعل مضمر، فيقدر فى الأول ضربت مسمعا، وهو اسم رجل، ويقدر فى الثانى ينكى أعداءه، وهذا مع ما فيه من التكلف مردود بإتيان النصب فى مواضع لا يصلح فيها إتيان فعل، كقول كثير [من الطويل][(٢)]:

تلـومُ امـرأ فى عُنْفُـوانِ شبابِـه  وللتَّـرْكِ أشْيَـاعَ الضَّلالَـة حِيـنُ

وكقول الآخر [من الطويل][(٣)]:

فـإنكَ والتـأبينَ عُـرْوَةَ بعدَمَـا  دعـاكَ وأيْدينـا إليـه شـوارعُ
لكالرجُل الحادِى وقد تلَعَ الضُّحَى  وطـيرُ المَنايـا فوقهـنّ أواقِـع

ونبهت بقولى: «ومضاف إلى المرفوع أو المنصوب، ثم يستوفى العمل، كما كان يستوفيه الفعل» على أنه إذا أضيف المصدر إلى مرفوع كان فى الأصل مبتدأ لم يجز حذف المنصوب، كما لم يجز حذفه مع الفعل نحو: عرفت كون زيد صديقك. وكذا إذا أضيف إلى منصوب هو فى الأصل مبتدأ أو خبر لا يجوز الاكتفاء به، بل لابد من ذكر الجزء الثانى، كما كان مع الفعل. وذلك قولك عرفت كون صديقك زيد، وتبينت ظن عمرو عدوك، فيمتنع حذف ما بعد المجرور فى ذا وأمثاله، كما يمتنع مع الفعل، لأنه خبر ومخبر عنه، وإن لم يكن المنصوب بعد الإضافة خبرا ولا مخبرا، فحذفه

---

(١) البيت بلا نسبة فى أوضح المسالك (٢٠٨/٣)، خزانة الأدب (١٢٧/٨)، الدرر (٢٥٢/٥)، شرح أبيات سيبويه (٣٩٤/١)، شرح الأشمونى (٣٣٣/١)، شرح التصريح (٦٣/٢)، شرح شذور الذهب (ص٤٩٦)، شرح شواهد الإيضاح (ص١٣٦)، شرح ابن عقيل (ص٤١١)، شرح المفصل (٥٩/٦)، الكتاب (١٩٢/١)، المقرب (١٣١/١)، المنصف (٧١/٣)، همع الهوامع (٩٣/٢).

(٢) البيت لكثير عزة فى ديوانه (ص١٧٣)، شرح عمدة الحافظ (ص٦٩٧).

(٣) البيتان بلا نسبة فى الأشباه والنظائر (٢٤٧/٨)، سر صناعة الإعراب (٨٠١/٢)، شرح الأشمونى (٣٣٣/٢)، شرح ابن عقيل (ص٤١٢)، شرح عمدة الحافظ (ص٦٩٧)، لسان العرب (٤٠٤/٨-وقع)، المقاصد النحوية (٥٢٤/٣).

جائز، كما كان فى الفعل نحو: ﴿**فاستبشروا ببيعكم**﴾ [التوبة:١١١]، ﴿**وما كان استغفار إبراهيم**﴾ [التوبة:١١٤]، ﴿**وكذلك أخذ ربك إذا أخذ القرى وهى ظالمة إن أخذه أليم شديد**﴾ [هود:١٠٢]، ﴿**وإن ربك لذو مغفرة للناس على ظلمهم**﴾ [الرعد:٦]، ﴿**ويومئذ يفرح المؤمنون بنصر الله**﴾ [الروم:٤،٥].

ونبهت بقولى: «ما لم يكن الباقى فاعلا فيستغنى عنه غالبا» على أن ذكر الفاعل مرفوعا بعد إضافة المصدر إلى المفعول به أقل من الاستغناء عنه، ولذا لم يجىء فى القرآن رفعه بعد الإضافة إلا فى رواية يحيى بن الحارث عن ابن عامر أنه قرأ: ﴿**ذكر رحمت ربك عبده زكريا**﴾ [مريم:٢]، بضم الدال والهمزة، وجاء الاستغناء عنه كثيرا نحو: ﴿**وهو محرم عليكم إخراجهم**﴾ [البقرة:٨٥]، ﴿**وإن أردتم استبدال زوج**﴾ [النساء:٢٠]، ﴿**ولا تهنوا فى ابتغاء القوم**﴾ [النساء:١٠٤]، ﴿**إن الله يأمر بالعدل والإحسان وإيتاء ذى القربى**﴾ [النحل:٩٠]، ﴿**لقد ظلمك بسؤال نعجتك**﴾ [ص:٢٤].

ومن ذكر الفاعل مرفوعا بعد الإضافة إلى المنصوب به قول النبى ﷺ فى المبانى «وحج البيت من استطاع إليه سبيلا» فمن فى موضع رفع بحج ويمكن أن يكون مثله ﴿**ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا**﴾ [آل عمران:٩٧]، على تقدير: ولله على الناس أن يحج البيت من استطاع، والمشهور جعل «من» بدلا من الناس. ومن رفع المصدر الفاعل بعد الإضافة قول الشاعر [من الطويل][1]:

ألاَ إنّ ظلْمَ نفسِهِ المرءُ بيّنٌ ... إذا لم يَصُنْها عن هوًى يَغْلِبُ العقلا

ومثله [من الطويل][2]:

أمِن رسمِ دارٍ مربعٌ ومَصيفُ ... لعيْنَيْك من ماء الشُّئونِ وَكيفُ

ومثله [من الخفيف]:

ردّ إضْناؤُك الغرامُ الذى كا ... ن عذُولاً فمهَّدَ لك عُذْرا

---

(١) البيت بلا نسبة فى شرح التصريح (٦٣/٢).

(٢) تقدم الاستشهاد به.

وأكثر استعمال المضاف مضافا إلى الفاعل ناصبا بعده المفعول به نحو ﴿**ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض**﴾ [البقرة:٢٥١]، ﴿**وأخذهم الربا وقد نهوا عنه وأكلهم أموال الناس بالباطل**﴾ [النساء:١٦١]، ﴿**لولا ينهاهم الربانيون والأحبار عن قولهم الإثم وأكلهم السحت**﴾ [المائدة:٦٣].

ويضاف المصدر إلى الظرف كثيرا نحو: ﴿**للذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر**﴾ [البقرة:٢٢٦]، ﴿**فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام**﴾ [المائدة:٨٩]، و﴿**فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين**﴾ [النساء:٩٢]، ﴿**بل مكر الليل والنهار**﴾ [سبأ:٣٣]. ويجوز أن يجاء معه بعد الإضافة بالفاعل والمفعول معطيين الرفع والنصب نحو: عرفت انتظار يوم الجمعة زيد عمرا. ذكر ذلك سيبويه غير مستشهد بشيء. وإليه أشرت بقولي: «ويضاف إلى ظرف فيعمل بعده عمل المنون».

**ص: ويتبع مجروره لفظًا ومحلا، ما لم يمنع مانع، فإن كان مفعولا ليس بعده مرفوع بالمصدر جاز فى تابعه الرفع والنصب والجر، ويعمل عمله اسمه غير العلم، وهو ما دل على معناه وخالفه بخلوه لفظًا وتقديرًا دون عوض من بعض ما فى فعله. وإن وجد عمل بعدما تضمن حروف الفعل من اسم ما يفعل به أو فيه، فهو لمدلول به عليه.**

**ش:** المجرور بالمصدر المضاف إما مرفوع المحل وإما منصوبه؛ فلك فيما نعت به أو عطف عليه أن تجره حملا على اللفظ، وهو الأجود ما لم يعرض مانع. ولك أن تنصبه حملا على الموضع إن كان المجرور منصوب الموضع، وأن ترفعه إن كان المجرور مرفوع الموضع، فالجر مستغن عن شاهد، ومن شواهد الرفع قراءة الحسن: ﴿**عليهم لعنة الله والملائكة والناس أجمعون**﴾ [آل عمران:٨٧]، فهذا شاهد على رفع المعطوف، لكون المجرور فاعلا فى المعنى ومثله قول الشاعر [من البسيط][1]:

---

(١) البيت بلا نسبة فى أمالى ابن الحاجب (ص٤٤٨)، الإنصاف (١١٨/١)، الجنى الدانى (ص٣٥٦)، جواهر الأدب (ص٢٩٠)، خزانة الأدب (١٩٧/١١)، الدرر (٢٥/٣، ١١٨/٥)، رصف المبانى (ص٤٠٣)، شرح أبيات سيبويه (٣١/٢)، شرح شواهد المغنى (٧٩٦/٢)، شرح المفصل (٢٤/٢، ٤٠)، الكتاب (٢١٩/٢)، كتاب اللامات (ص٣٧)، مغنى اللبيب (٣٧٣/٢)، المقاصد النحوية (٢٦١/٤)، همع الهوامع (١٧٤/١، ٧٠/٢).

يالعنـــةُ اللهِ والأقـــوام كلهـــم  والصالحـون على سِمْعانَ مِن جار

ومن شواهد رفع النعت قول الشاعر [من البسيط][(١)]:

لقد عجبتُ وما فى الدهر من عَجَب  أنّـى قُتِلْتَ وأنـت الحـازمُ البطـلُ
السالـكُ الثغـرةَ اليقظـان سالِكهـا  مشـىَ الهَلوك عليهـا الخَيْعَـلُ الفضُـلُ

ومن شواهد نصب المعطوف لكون المجرور منصوب المحل قول الراجز [من الرجز][(٢)]:

قـد كنـتُ داينـتُ بهـا حَسّانـا  مخافـةَ الإفْـلاسِ واللّيانـا

ومثله [من الطويل][(٣)]:

هَوِيـتُ ثنـاءً مُسْتَطابًـا مؤبَّـدا  فلم تَخْـلُ من تَمْهيد مَجْدٍ وسُؤْددا

ومن شواهد نصب النعت لكون المجرور منصوب المحل قول الراجز [من الرجز]:

مـا جعـلَ امْـرأً القـومُ سَيِّـدَا  إلاّ اعتيـادُ الخُلُـقِ المُمَجَّـدا

ونبهت بقولى: «فإن كان مفعولا ليس بعده مرفوع بالمصدر» على ثلاثة أوجه فى تابع المجرور من نحو: «عرفت تطليق المرأة» فى نعت المرأة والمعطوف عليها: الجر على اللفظ، والنصب على تقدير المصدر بفعل الفاعل، والرفع على تقديره بفعل ما لم يسم

---

(١) البيتان للمتنخل الهذلى فى تذكرة النحاة (ص٣٤٦)، خزانة الأدب (١١/٥)، شرح أشعار الهذليين (١٢٨١/٣)، الشعر والشعراء (٦٦٥/٢)، المعانى الكبير (ص٥٤٣)، المقاصد النحوية (٥١٦/٣)، وللهذلى فى الخصائص (١٦٧/٢)، سر صناعة الإعراب (٦١١/٢)، وبلا نسبة فى خزانة الأدب (١٠١/٥، ١٠٣)، الدرر (٦٠/٣، ١٨٩/٦)، شرح الأشمونى (٣٣٧/٢)، شرح عمدة الحافظ (ص٧٠١)، همع الهوامع (١٨٧/١، ١٤٥/٢).

(٢) الرجز لرؤبة فى ملحق ديوانه (ص١٨٧)، الكتاب (١٩١/١، ١٩٢)، ولزياد العنبرى فى شرح التصريح (٦٥/٢)، شرح المفصل (٦٥/٦)، وله أو لرؤبة فى الدرر (١٩٠/٦)، شرح شواهد الإيضاح (ص١٣١)، شرح شواهد المغنى (٨٦٩/٢)، المقاصد النحوية (٥٢٠/٣)، وبلا نسبة فى أوضح المسالك (٣١٥/٣)، خزانة الأدب (١٠٢/٥)، شرح ابن عقيل (ص٤١٨)، شرح المفصل (٦٩/٦)، مغنى اللبيب (٤٧٦/٢)، همع الهوامع (١٤٥/٢).

(٣) البيت بلا نسبة فى مغنى اللبيب (٤٧٥/٢).

فاعله. وفى الحديث: «أمر بقتل الأبتر وذو الطفيتين» على تقدير: أمر بأن يقتل الأبتر وذو الطفيتين.

ونبهت بقولى: «ويعمل عمله اسمه غير العلم» على أن من الأسماء ما يقال له «اسم مصدر» وأنه على ضربين: علم، وغير علم. فالعلم ما دل على معنى المصدر دلالة مغنية عن الألف لتضمن الإشارة إلى حقيقة، كقول الشاعر [من الطويل][(١)]:

فقلتُ امْكُثِى حتى يَسارِ لعَلَّنا نحجُّ معًا قالت أعامًا وقابله

وكبرَّة، وفجار فى قول الشاعر [من الكامل][(٢)]:

إنَّا اقْتَسَمْنَا خُطَّتَيْنا بَيْننا فَحَمَلْتُ بَرّةَ واحْتَمَلْتَ فَجَارِ

فهذه وأمثالها لا تعمل عمل الفعل؛ لأنها خالفت المصادر الأصلية، بكونها لا يقصد بها الشياع ولا تضاف ولا تقبل الألف واللام، ولا توصف، ولا تقع موقع الفعل، ولا موقع ما يوصل بالفعل. ولذلك لم تقم مقام المصدر الأصلى فى توكيد الفعل أو تبيين نوعه أو مراته.

والثانى من ضربى اسم المصدر ما ساواه فى المعنى والشياع وقبول الألف واللام والإضافة والوقوع موقع الفعل، أو موقع ما يوصل بالفعل، وخالفه بخلوه لفظًا وتقديرًا دون عوض من بعض ما فى الفعل، كوضوء وغسل فإنهما مساويان للتوضؤ والاغتسال فى المعنى والشياع وجميع ما نفى عن العلم، وخالفه بخلوه دون عوض من بعض ما فى فعليهما، وهما توضأ واغتسل. وحق المصدر أن يتضمن حروف الفعل

---

(١) البيت لحميد بن ثور فى ديوانه (ص١١٧)، خزانة الأدب (٣٣٨/٦)، شرح أبيات سيبويه (٣١٧/٢)، وبلا نسبة فى الدرر (٩٦/١)، شرح التصريح (١٢٥/١)، شرح المفصل (٥٥/٤)، خزانة الأدب (٣٢٧/٦)، الكتاب (٢٧٤/٣)، لسان العرب (٢٩٦/٥-يسر).

(٢) البيت للنابغة الذبيانى فى ديوانه (ص٥٥)، إصلاح المنطق (ص٣٣٦)، خزانة الأدب (٣٢٧/٦، ٣٣٠، ٣٣٣)، الدرر (٩٧/١)، شرح أبيات سيبويه (٢١٦/٢)، شرح التصريح (١٢٥/١)، شرح المفصل (٥٣/٤)، الكتاب (٢٧٤/٣)، المقاصد النحوية (٤٠٥/١)، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر (٣٤٩/١)، جمهرة اللغة (٤٦٣)، خزانة الأدب (٢٨٧/٦)، الخصائص (١٩٨/٢، ٢٦١/٣، ٢٦٥)، شرح الأشمونى (٦٢/١)، شرح عمدة الحافظ (ص١٤١)، شرح المفصل (٣٨/١)، مجالس ثعلب (٤٦٤/٢)، همع الهوامع (٢٩/١).

بمساواة كقولك توضأ توضؤا، أو بزيادة عليه كأعلم إعلاما ودحرج دحرجة.

وقلت: «لفظًا وتقديرًا» احترازا من فعال مصدر فاعل كقتال فإنه مصدر مع خلوه من المدة الفاصلة بين فاء فعله وعينه، لأنها حذفت لفظًا واكتفى بتقديرها بعد الكسرة. وقد تثبت فيقال قيتال. وقلت: «دون عوض» احترازا من عدة، فإنه مصدر وعد مع خلوه من الواو؛ لأن التاء فى آخره عوض منها، فكأنها باقية.

وكذا تعليم مصدر علم مع خلوه من التضعيف، ولكن جعلنا التاء فى أوله عوضا من التضعيف، فكأنه باق؛ ولذلك جيء بالمصدر مضعفا ككذب كذابا، استغنى عن التاء ونسب التعويض إلى تاء تعليم، لأن ياءه مساوية لألف إكرام وإسماع وانطلاق واستخراج ونحوها من المزيدات التى قصد بها ترجيح لفظ المصدر على لفظ الفعل الزائد على ثلاثة أحرف دون حاجة إلى تعويض. ومن المحكوم بمصدريته مع خلوه من بعض حروف فعله كينونة فأصله كيونونة ثم عومل معاملة ميّت وميْت، فحذفت عينه وعوض منها الياء والتاء. ومن المحكوم بمصدريته ثواب وعطاء وأصلهما إثواب وإعطاء، فحذفت الهمزة لكثرة الاستعمال والمصدرية باقية كطاعة وطاقة وجابة والأصل إطاعة وإطاقة وإجابة، لأنها مصادر أطاع وأطاق وأجاب، فحذفت الهمزة واكتفى بالتقدير.

هذه وأمثالها مصادر لقرب ما بينها وبين أصلها بخلاف ما بينه وبين الأصل بُعد وتفاوت كعون وعِشرة وكِبْر وعُمر وغرق وكلام، بالنسبة إلى إعانة ومعاشرة وتكبر وتعمير وإغراق وتكليم. فهذه وأمثالها أسماء مصادر. وأما ما ليس فيه إلا غرابة وزنه كدعابة ورعيا وغلو فهو مصدر، وجعله اسم مصدر تحكم بغير دليل. ومن إعمال ثواب قول حسان رضى الله عنه [من الطويل][1]:

لأنّ ثـــوابَ اللهِ كـــلَّ مُوَحِّـد  جِنـــانٌ مـــن الفِرْدَوْس فيها يُخلَّدُ

---

(١) البيت لحسان بن ثابت فى ديوانه (ص٣٣٩)، الدرر (٢٦٣/٥)، شرح عمدة الحافظ (ص٦٩٤)، لسان العرب (١٦٤/٦-فردوس)، وبلا نسبة فى شرح الأشمونى (٣٣٦/٢)، شرح شذور الذهب (ص٥٢٩)، همع الهوامع (٩٥/٢).

ومن إعمال عطاء قول القطامى [من الوافر][(١)]:

أكفْـرًا بعـدَ رَدّ المـــوتِ عنّـــى وبعـــدَ عطائِـكَ المائـةَ الرِّتَاعَـا

ومن إعمال اسم المصدر حديث الموطأ: «من قُبْلة الرجلِ امرأتَه الوضوءُ».

ومنه قول الشاعر [من الطويل][(٢)]:

إذا صَحَّ عَونُ الخالق المرءَ لم يَجدْ عَسـيرا مـن الآمالِ إلاّ ميـــسّرا

ومنه [من الوافر][(٣)]:

بعشْرتـــك الكـــرامَ تُعـدّ منهـم فـــلا تُريـــن لغيرهِـمُ ألوفـا

ومنه [من الوافر][(٤)]:

قالـوا كَلامُكَ دَعْـدًا وهى مُصْغِيةٌ يَشْفيك قلتُ صحيحٌ ذاكَ لَو كانا

ولا يعمل ما تضمن حروف الفعل من اسم ما يفعل به أو فيه. فإن وجد بعد شىء منه عمل أضمر له عامل من معناه كقولك: أعجبنى دهن زيد لحيته، وكحل هند عينها، فقد روى مثل هذا عن العرب، وجعل النصب فيه بعامل مضمر، كأنه قيل دهن لحيته وكحلت عينها. ومنه والله أعلم قوله تعالى: ﴿**ألم نجعل الأرض كفاتا أحياء وأمواتا**﴾ [المرسلات:٢٥،٢٦]؛ لأن الكفات هو ما تكفت فيه الأشياء، أى تجمع وتحفظ فكان ذكره منبها على فعله، أو ما هو بمنزلة فعله، كأنه قيل: تكفت أحياء وأمواتا، ولك أن تنصب أحياء وأمواتا على التمييز؛ لأن كفات الشىء مثل وعائه

---

(١) البيت للقطامى فى ديوانه (ص٣٧)، تذكرة النحاة (ص٤٥٦)، خزانة الأدب (٨/١٣٦،١٣٧)، الدرر (٣/٦٢)، شرح التصريح (٢/٦٤)، شرح شواهد المغنى (٢/٨٤٩)، شرح عمدة الحافظ (ص٦٩٥)، معاهد التنصيص (١/١٧٩)، المقاصد النحوية (٣/٥٠٥)، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر (٢/٤١١)، أوضح المسالك (٣/٢١١)، الدرر (٥/٢٦٢)، شرح الأشمونى (٢/٣٣٦)، شرح ابن عقيل (ص٤١٤)، همع الهوامع (١/١٨٨، ٢/٩٥).

(٢) البيت بلا نسبة فى شرح ابن عقيل (ص٤١٤)، المقاصد النحوية (٣/٥٢٥).

(٣) البيت بلا نسبة فى شرح ابن عقيل (ص٤١٥)، شرح الأشمونى (٢/٣٣٦).

(٤) البيت بلا نسبة فى شرح الأشمونى (٢/٣٣٦)، شرح شذور الذهب (ص٣٤).

والموعى ينتصب بعد الوعاء على التمييز وأما قول الشاعر [من الطويل][(١)]:

كـــأنَّ مَجـرّ الرَّامِسَـاتِ ذُيُولَهـا عَليـــهِ قَضيـــمٌ نَمّقَتْـــهُ الصَّوَانِـعُ

فيحتمل أن يكون من هذا. ويحتمل «المجر» موضع الجر، كأنه قال: كأن مهب الرامسات جارة ذيولها عليه قضيم، فحذف العامل وأخبر عن المجر بعليه قضيم. ويحتمل أن يكون المجر مصدرا والتقدير كأنه موضع مجر الرامسات، ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه فى الإعراب، وجاء الخبر على وفق المحذوف والعمل للمجر؛ لأنه بمنزلة الجر. ومثله [من الوافر]:

كـــأنّ مجـــرةَ الأبْطـــالِ نســـرا إلـــى أشْبَالـــه حطـــبٌ رَفـيت

أى مكسور. وأما قول الآخر يصف حمارا وأتنا [من الطويل][(٢)]:

فظَلت بملقَـى واحفٍ جرع الْمِعَى قيامًـــا تُقاسِـى مُصْلَخِمًّـا أميرُهـا

تقديره: فظلت بموضع ملقى واحف جرع المعى وهما موضعان، وملقى بمعنى لقاء، ولذلك عمل. ومثله من المصادر المبدوءة بميم مزيدة كثير. فما كان فعله ثلاثيا فميمه مفتوحة، وما كان من غير ثلاثى فميمه مضمومة، كأنه اسم مفعول لذلك الفعل، وهى فى العمل كالمصادر الأخر. فمن ذلك إنشاد ثعلب [من الكامل][(٣)]:

---

(١) البيت للنابغة الذبيانى فى ديوانه (ص٣١)، جمهرة اللغة (ص٩٧٧)، خزانة الأدب (٤٥٣/٢)، شرح شواهد الإيضاح (ص١٧٤)، شرح شواهد الشافية (ص١٠٦)، شرح المفصل (١١٠/٦، ١١١)، لسان العرب (٣٦١/١٠-نمق، ٢٦٠/١١-ذيل، ٤٨٨/١٢-قضم)، وبلا نسبة فى شرح شافية ابن الحاجب (١٦/٢)، شرح عمدة الحافظ (ص٧٣٣).

(٢) البيت لذى الرمة فى ديوانه (ص٢٤٣)، شرح شواهد الإيضاح (ص١٧٧)، لسان العرب (٤١/١٢-صلخم)، وبلا نسبة فى الخصائص (٣٩٧/٢)، شرح عمدة الحافظ (ص٧٣٣).

(٣) البيت للحارث بن خالد المخزومى فى ديوانه (ص٩١)، الاشتقاق (ص٩٩، ١٥١)، الأغانى (٢٢٥/٩)، خزانة الأدب (٤٥٤/١)، الدرر (٢٥٨/٥)، معجم ما استعجم (ص٥٠٤)، وللعرجى فى ديوانه (ص١٩٣)، درة الغواص (ص٩٦)، مغنى اللبيب (٥٣٨/٢)، وللحارث أو للعرجى فى إنباه الرواة (٢٨٤/١)، شرح التصريح (٦٤/٢)، شرح شواهد المغنى (٨٩٢/٢)، المقاصد النحوية (٥٠٢/٣)، ولأبى دهبل الجمحى فى ديوانه (ص٦٦)، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر (٢٢٦/٦)، أوضح المسالك (٢١٠/٣)، شرح الأشمونى (٣٣٦/٢)، شرح شذور=

أظلومُ إنَّ مُصابكم رجُلاً أهْدَى السلامَ تحيّةً ظُلْمُ

ومنها قول لقيط الإيادى [من البسيط][١]:

يا دارَ ميّةَ من مُحْتلّها الجرَعا هاجتْ لىَ الهمَّ والأحزانَ والوجَعا

ومنها إنشاد سيبويه لكعب بن زهير [من الطويل][٢]:

فلم يَجدُوا إلاّ مناخَ مطيةٍ تَجافَى بها زَوْر نَبيلٌ وكَلكلُ
ومَفحصَها عنها الحصا بجرانها ومَشْىَ نواجٍ لم يَخُنهُنَّ مَفْصِلُ
وسمرٌ ظباءٌ راسَهنّ بُعيد ما مضتْ هجْمةٌ من آخر الليلِ ذُبَّلُ

ومثله قول الآخر [من الخفيف]:

مُستعان العبدُ الإلهَ يُريه كلَّ مُستصْعب من الأمر هيْنا

* * *

## فصل

**ص: يجيء بعد المصدر الكائن بدلا من الفعل معمول عامله على الأصح البدل لا المبدل منه وفاقا لسيبويه والأخفش.**

**ش:** المصدر الكائن بدلا من الفعل الذى يمتنع أن يباشره عامل ظاهر، ويصلح فى موضعه فعل عار من حرف مصدرى. وقد بينت فى باب المفعول المطلق مواقعه، دون تعرض لتعديه. والغرض هنا بيان مواقعه متعديا، وأكثر وقوع المتعدى أمرا كقول الشاعر [من الطويل][٣]:

---

=الذهب (ص٥٢٧)، مراتب النحويين (ص١٢٧)، همع الهوامع (٢/٩٤).

(١) البيت للقيط فى الكامل (٣/٢٢٥).

(٢) الأبيات لكعب بن زهير فى ديوانه (ص٧١)، شرح أبيات سيبويه (١/٨٤،٨٥)، الكتاب (١/١٧٣).

(٣) البيتان لأعشى همدان فى الحماسة البصرية (٢/٢٦٢،٢٦٣)، ولشاعر من همدان فى شرح أبيات سيبويه (١/٣٧١،٣٧٢)، ولأعشى همدان، أو للأحوص، أو لجرير فى المقاصد النحوية (٣/٤٦)، وهما فى ملحق ديوان الأحوص (ص٢١٥)، وملحق ديوان جرير (ص١٠٢١)،=

يَمـرُّون بالدَّهْنـا خفافًـا عيـابُهم ويَخرجْنَ مـن دَارِينَ بُجْرَ الحقائب
على حين ألهى الناسَ جُلُّ أمورهـم فَنَـدْلا زُريقُ المـالَ نـدْل الثعالبِ

وكقول الآخر [من الخفيف]:

هجـرًا المُظْهـر الإخـاءَ إذا لـم يـكُ فـى النائِبـات جـدَّ معينِ

وقد يجيء دعاء كقول الشاعر [من البسيط][1]:

يا قابـلَ التَّوْبِ غُفرانًـا مآثـم قدْ أسْلَفْتُهـا أنـا منهـا مُشْفِـق وَجِـلُ

ومثله [من الطويل]:

إعانـةً العبـدَ الضعيفَ علـى الـذى أمَـرْت فمِيقـاتُ الجـزاءِ قريـبُ

وقد يكون توبيخا بعد همزة الاستفهام كقول المرار الأسدى [من الكامل][2]:

أعلاقـةً أمَّ الوُلَيِّـد بعدمـا أفنـانُ رأسـك كالثَّغـام المُخْلِس

وكقول الآخر [من الطويل]:

أبغْيـا وظُلمـا مَن علمتـم مُسالمـا وذُلاّ وخوفـا مَـن يُجاهركُم حرْبا

وكقوله [من الطويل]:

أبسْطـا بإطـرارى يَمينـا ومقـولاً ومُدّعِيـا بجْـدا تليـدا وسُؤددا

وقد يكون توبيخا بغير استفهام، كقوله [من الطويل]:

---

=وبلا نسبة فى الإنصاف (ص٢٩٣)، أوضح المسالك (٢١٨/٢)، جمهرة اللغة (ص٦٨٢)، الخصائص (١٢٠/١)، سر صناعة الإعراب (ص٥٠٧)، شرح الأشمونى (٢٠٤/١)، شرح التصريح (٣٣١/١)، شرح ابن عقيل (ص٢٨٩)، الكتاب (١١٥/١).

(١) البيت بلا نسبة فى شرح الأشمونى (٣٣٤/٢).

(٢) البيت للمرار الأسدى فى ديوانه (ص٤٦١)، الأزهية (ص٨٩)، إصلاح المنطق (ص٤٥)، خزانة الأدب (٢٣٢/١١، ٢٣٤)، الدرر (١١١/٣)، شرح شواهد المغنى (٧٢٢/٢)، الكتاب (١١٦/١، ١٣٩/٢)، وبلا نسبة فى الأضداد (ص٩٧)، رصف المبانى (ص٣١٤)، شرح شافية ابن الحاجب (٢٧٣/١)، مغنى اللبيب (٣١١/١)، المقتضب (٥٤/٢)، المقرب (١٢٩/١)، همع الهوامع (٢١٠/١).

وِفاقا بَنى الأهواءِ والغيِّ والوَنى وغيرُكَ مَعْنىٌّ بِكُلِّ جميل

ويكثر أيضًا وقوعه بعد فعل خبرى مقصود به الإنشاء كقول من أبصر ما يتعجب منه: عجبا. وكقول المعترف بالنعمة: حمدا وشكرا لا جحودا ولا كفرا. ومنه قول الشاعر [من الخفيف]:

حمدًا الله ذا الجلال وشُكرا وبِدارا لأمْرِه وانْقِيادا

وقد يقع الخبر وعدا كقوله [من البسيط]:

قالت نَعَم وبُلوغًا بغيةً ومُنَى فالصادقُ الحُبّ مَبذولٌ له الأمَلُ

وهذه الأنواع عند أبى الحسن الأخفش وأبى زكريا الفراء مطردة صالحة للقياس على ما سمع منها. وبذلك أقول لكثرته فى كلام العرب، ولما فى ذلك من الاختصار والإيجاز. وأكثر المتأخرين يزعمون أن سيبويه يقصرها كلها على السماع، وليس له نص على ذلك، بل فى كلامه ما يشعر بأن ما كان منها أمرا أو دعاء أو توبيخا أو إنشاء مقيس. فمن كلامه المشعر بذلك قوله فى باب ما ينتصب من المصادر على إضمار الفعل غير المستعمل إظهاره «وذلك قولك سقيا ورعيا، ونحو قوله: خيبة ودفرا». ثم قال: «ومن ذلك قولك تعسا وتبا وجدعا ونحوه» ثم قال: «وإنما ينتصب هذا وما أشبهه إذا ذكر مذكور فدعوت له أو عليه على إضمار الفعل».

فقوله: ومن ذلك قولك ولم يقل قولهم فيه إشعار بأنه موكول إلى القياس. وكذا قوله: ومن ذلك قولك تعسا وتبا وجدعا ونحوه، فأطلق القول بنحوه، فعلم أن مراده القياس وعدم التقييد بالمسموع. مع أن كلامه فى جميع الباب موافق لهذا المفهوم. ومثل هذا كلامه فى باب ما ينتصب من المصادر فى غير الدعاء على إضمار الفعل المتروك إظهاره نحو حمدا وشكرا لا كفرا. وقد نص سيبويه على أن باب تراك مقيس؛ فمن المستبعد ألا يكون عنده باب سقيا مقيسا، مع كون المصدر أصل الفعل وكثير المصاحبة له فى توكيد وغيره، فأحق ما ينوب عن الشىء ما كثرت مصاحبته له وإن لم يكن أصله. فإذا ثبت الأصالة مع كثرة المصاحبة لزم الترجيح وكان إلغاؤه غير صحيح.

**وأيضًا:** فإن استعمال القياس فى باب نزال يلزم منه استئناف عمل واستئناف وضع.

واستعمال القياس فى المصدر المذكور يلزم منه استئناف عمل دون وضع. وقياس موضوع على موضوع أقرب وأنسب من قياس مهمل على موضوع.

**وأيضًا:** فإن المصدر المتعدى على الوجوه المذكورة وارد على أربعة أقسام: بمعنى الأمر كبذلا المال، وبمعنى المضارع الحاضر نحو: أعلاقة أم الوليد، وبمعنى المضارع المستقبل نحو: وبلوغا بغية ومنى، وبمعنى الماضى كقول الشاعر [من البسيط]:

عَهْدى بها الحىَّ لم تَخْفُفْ نَعامَتُهم

ولم يرد اسم الفعل المتعدى إلا بمعنى الأمر فدل ذلك على رجحان عناية العرب بإقامة المصدر مقام الفعل على عنايتهم إقامة اسم الفعل مقامه. والقياس على الراجح العناية أولى من القياس على المرجوحها. وصرح سيبويه رحمه الله بأن النصب بعد المصادر المذكورة بها أنفسها لا بالأفعال المضمرة. وأما الأخفش والفراء فمذهبهما فى ذلك مشهور.

وذهب السيرافى، رحمه الله، إلى أن النصب بالأفعال المضمرة، ووافقه على ذلك كثير من النحويين، وليس بصحيح، ومن نصوص سيبويه قوله فى الباب الذى ترجمته: هذا باب ما جرى فى الاستفهام من أسماء الفاعلين والمفعولين مجرى الفعل: ومما يجرى مجرى فعل من المصدر قوله [من الطويل][1]:

يمرون بالدهنا خفافا عيابهم ... ويخرجن من دارين بجر الحقائب

على حين ألهى الناس جل أمورهم ... فندلا زريق المال ندل الثعالب

---

(١) البيتان أو أحدهما لأعشى همدان فى الحماسة البصرية ٢/ ٢٦٢، ٢٦٣؛ ولشاعر من همدان فى شرح أبيات سيبويه ١/ ٣٧١، ٣٧٢؛ ولأعشى همدان أو للأحوص أو لجرير فى المقاصد النحوية ٣/ ٤٦؛ وهما فى ملحق ديوان الأحوص ص ٢١٥؛ وملحق ديوان جرير ص ١٠٢١؛ وبلا نسبة فى الإنصاف ص ٢٩٣؛ وأوضح المسالك ٢/ ٢١٨؛ وجمهرة اللغة ص ٦٨٢؛ والخصائص ١/ ١٢٠؛ وسرّ صناعة الإعراب ص ٥٠٧؛ وشرح الأشمونى ١/ ٢٠٤؛ وشرح التصريح ١/ ٣٣١؛ وشرح ابن عقيل ص ٢٨٩؛ والكتاب ١/ ١١٥؛ ولسان العرب ٩/ ٧٠ (خشف)، ١١/ ٦٥٣ (ندل).

ثم قال سيبويه: وقال المرار الأسدى [من الكامل][1]:

أعلاقـــة أم الوليـــد بعدمـــا أفنـــان رأسـك كالثغـام المخلس

وقال الشاعر [من الوافر][2]:

بضَـرْبٍ بالسيـوف رُءوسَ قـومٍ أزَلْنـا هامَهُـنَّ عـن المَقيـل

فجعل ندلا وعلاقة مساوين لضرب بالسيوف، وكذلك ينبغى. بل إعمال ندلا وعلاقة وأشباههما أولى من إعمال ضرب وشبهه؛ لأن فى: ندلا وعلاقة ما فى ضرب من وجود أصالة الفعل، إلا أن ندلا وعلاقة واقعان موقع فعلين محضين، وبضرب واقع موقع حرف وفعل. ونسبة العمل إلى ما هو بمعنى ما هو العامل نفسه أولى من نسبته إلى ما هو بمعنى جزءين أحدهما عامل والآخر جزء غير عامل، ولا يمنع من ذلك كون الفعل لا يستغنى عن تقدير عامليته بالنسبة إلى نصب المصدر، كما لا يمتنع عند الأكثر نصب الظرف بعامل مقدر ورفع الظرف الضمير فى نحو زيد عندك، بل ناصب الظرف أحق بأن ينسب العمل إليه لكونه صالحا للإظهار قريب العهد بالإضمار، بخلاف عامل المشار إليه، فإنه غير صالح للإظهار ولا قريب العهد بالإضمار، فقد صار نسيا منسيا، ومن كلام سيبويه فى الباب الذى ترجمته: هذا باب من الفعل يسمى الفعل فيه بأسماء لم تدخل بين أمثلة الفعل أن قال: «يدلك على أن حذرك بمنزلة عليك قولك تحذيرى

---

(١) البيت للمرار الأسدى فى ديوانه ص ٤٦١؛ والأزهيَّة ص ٨٩؛ وإصلاح المنطق ص ٤٥؛ وخزانة الأدب ١١/ ٢٣٢، ٢٣٤؛ والدرر ٣/ ١١١؛ وشرح شواهد المغنى ٢/ ٧٢٢؛ والكتاب ١/ ١١٦، ٢/ ١٣٩؛ ولسان العرب ١٠/ ٢٦٢ (علق)، ١٢/ ٧٨ (ثغم)، ١٣/ ٣٢٧ (فنن)؛ وبلا نسبة فى الأضداد ص ٩٧؛ ورصف المبانى ص ٣١٤؛ وشرح شافية ابنْ الحاجب ١/ ٢٧٣؛ ومغنى اللبيب ١/ ٣١١؛ والمقتضب ٢/ ٥٤؛ والمقرب ١/ ١٢٩؛ وهمع الهوامع ١/ ٢١٠.

(٢) البيت للمرار بن منقذ التميمى فى المقاصد النحوية (٣/ ٤٩٩)، وبلا نسبة فى شرح أبيات سيبويه (١/ ٣٩٣)، شرح الأشمونى (٢/ ٣٣٣)، شرح ابن عقيل (ص٤١١)، شرح المفصل ٦/ ٦١، والكتاب ١/ ١١٦، ١٩٠؛ واللمع ص ٢٧٠؛ والمحتسب ١/ ٢١٩.

زيدا، إذا أردت حذرى زيدا، فالمصدر وغيره فى هذا الباب سواء» فإعلامه بتساوى المصدر وغيره من أسماء الأفعال فى هذا الباب صريح، فإن زيدا منصوب بتحذيرى زيدا، كما هو منصوب بعليك فى عليك زيدا. وكذلك جعله حذرك بمنزلة عليك، ويلزم منه تساويهما فى العمل إذا قيل حذرك زيدا وعليك زيدا والله أعلم.

* * *

**تم بحمد الله الجزء الثانى، ويليه بإذن الله الجزء الثالث وأوله: «باب حروف الجر سوى المستثنى بها»**

* * *

# فهرس محتويات

## الجزء الثاني

## مـــن

# شرح التسهيل

# فهرس


باب الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر ..... ٣
باب الفاعل ..... ٣٨
باب النائب عن الفاعل ..... ٥٧
باب اشتغال العامل عن الاسم بضميره أو ملابسه ..... ٦٨
باب تعدّى الفعل ولزُومه ..... ٧٩
باب تنازع العاملين فصاعدًا معمولاً واحدًا ..... ٩٤
باب الواقع مفعولا مطلقا من مصدر وما جرى مجراه ..... ١٠٧
باب المفعول به ..... ١٢٥
باب المفعول المسمَّى ظرْفا ومَفعولا فيه ..... ١٢٩
باب المفعول معه ..... ١٧٢
باب الاستثناء ..... ١٨٨
باب الحال ..... ٢٣٩
باب التمييز ..... ٢٩٣
باب العدد ..... ٣٠٦
باب كم وكأيّن وكذا ..... ٣٣١
باب نعم وبئس ..... ٣٣٨
باب حبذا ..... ٣٥٥
باب التعجب ..... ٣٦٢
باب أفعل التفضيل ..... ٣٨٠
باب اسم الفاعل ..... ٣٩٨
باب الصفة المشبهة باسم الفاعل ..... ٤١٧
باب إعمال المصدر ..... ٤٣٤